

أسباب ازدياد النفاق العام في مصر

تأليف

الدكتور محمود رايصة عطية

مدرس الاقتصاد السياسي والمالية العامة
بكلية الحقوق في جامعة فاروق الاول

١٩٤٨

مطبعة دار نشر الثقافة
٥، شارع مصر، مصر - طبع

اهداءات ۲۰۰۲

عمره ١٠٠ / معصن خليل

المستند رقم ١٢٣٤٥٦٧٨٩١٠

أسباب الزيادة التفقات العامة في مصر

تأليف

الدكتور محمود رايصة عطية

مدرس الاقتصاد السياسي والثألية العامة
بكلية الحقوق في جامعة فاروق الأول

١٩٤٨

مطبعة دار نشر الثقافة

٨ شارع فرانك كرميل بشارع دار الثقافة

تمهيد

زادت النفقات العامة في مصر في مدة سبع وستين سنة ، من ٧,٦٩ مليوناً من الجنيئات في سنة ١٨٨٠ ، إلى ١٠٣,٥ مليوناً تقريباً في ميزانية سنة ١٩٤٦/١٩٤٧ المالية . وهذه الظاهرة مشاعرة في جميع الدول ، القديمة والحديثة ، مهما تباينت نظمها السياسية والإدارية والاجتماعية والاقتصادية والمالية ، ويدل عليها الاطلاع على أرقام الميزانيات والحسابات الختامية للدول المختلفة (١) ، ولو أن سير الزيادة يختلف في كل منها سرعة وبطأ باختلاف ظروفها وأحوالها ، كما قد يحدث أن تقف الزيادة في بعض السنوات أو تراجع النفقات العامة ، على أن هذا كله نتيجة أحوال طارئة لا تلبث أن تزول ، وتأخذ النفقات العامة في متابعة زيادتها باستمرار .

وليست هذه الظاهرة قاصرة على نفقات الدول ، بل تتناول نفقات الهيئات المحلية أيضاً ، من إقليمية وبلدية وقروية ، كما يدل على ذلك الاطلاع على ميزانيات تلك الهيئات وحساباتها الختامية .

...

ودراسة هذه الظاهرة ومعرفة أسبابها من الأهمية بمكان ، إذ : تب على ازدياد النفقات العامة ، ضرورة زيادة الإيرادات العامة ، إذا لم يكن من المستطاع تخفيض النفقات أو إيقاف زيادتها ، بعلاج مائة ألف علة من

(١) أوردنا في آخر الكتاب ملحقاً يجري إحصاء النفقات العامة في بعض الدول .

أسبابها، والعمل على أن تكون الإيرادات العامة موضوعة على أسس مرتبة حتى تقابل ازدياد النفقات العامة بطريقة لا ينجم عنها اضطراب مستمر في النظم المالية والاقتصادية للدولة .

...

وموضوع دراستنا هو معرفة أسباب ازدياد النفقات العامة في مصر ، والبحث عما يمكن علاجه منها ، وقد اخترنا مبدأ دراستنا سنة ١٨٨٠ ، إذ لم تعرف مصر قبل هذا التاريخ ، الميزانية السنوية المنتظمة ، ودراسة النفقات العامة قبل تلك السنة يقوم في سبيلها كثير من الصعاب ، من قلة المراجع واضطرابها ، وعدم إمكان التعويل عليها والاطمئنان لها . وستكون دراستنا موجهة بالأخص إلى نفقات الحكومة المركزية ، ولذا كنا سنشير باختصار إلى نمو النفقات المحلية أيضا .

...

على أننا قبل الكلام على ازدياد النفقات العامة في مصر ، سنستعرض في إيجاز أهم آراء علماء الاقتصاد والمالية العامة في أسباب ازدياد النفقات العامة ، ونعقب على كل منها بما نراه فيها من نقد .

مقدمة

آراء علماء الاقتصاد والمالية العامة في أسباب ازدياد النفقات العامة

استرعت أهمية ظاهرة ازدياد النفقات العامة ، وثباتها واتساق سماتها في جميع الدول تقريبا ، بالرغم من اختلاف نظمها وأحوالها ، أنظار علماء الاقتصاد والمالية العامة ، فجدوا في البحث عن أسبابها ، ورأى بعض العلماء أن ازدياد النفقات العامة يرجع إلى ازدياد الثروة ، وعزاه آخرون إلى كيفية توزيع الثروة لا إلى ازديادها فحسب ، واعتبر بعض الكتاب ازدياد النفقات العامة مظهرا لقانون اقتصادي عام ، هو قانون حلول المصاريف العامة محل المصاريف الخاصة ، وردها فريق آخر إلى أسباب سياسية أو قانونية سياسية ، ووجد آخرون في كل رأى من الآراء السابقة جانباً من الحقيقة فعملوا ازدياد النفقات العامة بها جميعاً .

وسنخصص للدراسة كل رأى من الآراء المذكورة فصلاً .

الفصل الأول

الآراء التي تزعم ازدياد النفقات العامة إلى ازدياد الثروة

يرى معظم الذين يردون ازدياد النفقات العامة إلى ازدياد الثروة ، أن نمو دخل الأفراد ، ونمو الثروات الخاصة في العصر الحديث وخاصة أثناء القرن الماضي ، جعل من السهل على الدولة الحصول على ما تحتاج إليه من الوسائل لبيد حاجاتها المالية المتزايدة ، دون كبير إرهاق لمواطني الضرائب ، كما

يمكن الأفراد من المساهمة في سداد الحاجات العامة بسهولة ، وبذلك أمكن الوصول إلى تيجتين : (١) سداد حاجات جديدة لم تكن تشبع من قبل ، و (٢) التوسع في سداد الحاجات القائمة عن ذي قبل ، وكما أناحت زيادة الثروة للأفراد سداد حاجاتهم الخاصة أكثر من قبل ، أناحت كذلك للدولة سداد الحاجات العامة بشكل أوسع مدى (١) .

...

ويعتمد مازتولا (Mazzola) على الرأي القائل بأن المالية العامة ليست سوى مجموعة وسائل اقتصادية تهدف إلى ممارسة صناعة خاصة ، هي تحويل الأموال المادية إلى أموال غير مادية أو خدمات عامة ، وبأن النفقات العامة منتجة (٢) ، لأنها تزيد من كمية الأموال المادية أو الخدمات الموجودة بزيادة إنتاجها ، وبأن الحاجات العامة حاجات منعكسة ، وأن الأموال والخدمات العامة هي أموال إنتاج تشترك مع أموال الإنتاج الخاصة (٣) ، فيرى أنه طبقاً لقانون النسب المحددة ، تكون زيادة الأموال العامة ، وبالتالي زيادة النفقات اللازمة للحصول عليها ، راجعة بالضرورة إلى نمو الإنتاج الخاص أي

(١) Conigliani, A. C., L'aumento apparente delle spese pubbliche, Milano, 1890, pp. 317-318.

(٢) عرض Storch و Dietzel فكرة إنتاجية النفقات العامة والخدمات العامة التالية لها ، المرة الأولى وبطريقة غائلة للسأوف ومبالغ فيها ، بتكلم « إنتاجية وأسيالية » وعرضها Dietzel في النظرية النافذة والمذكورة فيها ، نظرية « القوي الإنتاجية » ثم صفاها von Stein في نظرية « الإنتاجية غير المباشرة » و Wagner في نظرية « الإنتاجية المباشرة » .راجع كتاب Gerloff, W., Grundlegung der Finanzwissenschaft, dans : Handbuch der Finanzwissenschaft, I, 13, وكتاب Roca Salerno, G., Scienza delle finanze, Firenze, 1921, pp. 26-28.

(٣) Dietzel, C., Die Volkswirtschaft und ihr Verhältnis zu Gesellschaft und Staat, 1864, Wagner, A., Scienza delle finanze, dans « Biblioteca dell'Economista » Série III, Vol. 10, Part II, Sec. 1, p. 16.

إلى الزيادة المحتمة والمستمرة لكتلة أموال الإنتاج الخاصة (١).

...

ويرى فون شتاين (von Stein) أن الدولة تساهم في الإنتاج القومي بطريقة غير مباشرة بواسطة الخدمات التي تزودها في شكل حماية الملكية والعمل ، فهي تزيد من نشاط الأفراد الاقتصادي وبالتالي من الإنتاج القومي ، وأن النفقات اللازمة لأداء الخدمات العامة بالنسبة للاقتصاد القومي عبارة عن نوع من استثمار مريح لرؤوس الأموال بشرط أن تكون قيمة الأموال التي ساهمت هذه النفقات في إنتاجها أكبر من الأموال التي استعملت في ذلك بمقدار يساوي على الأقل فائدة رأس المال المنصرف . ولذا فإن من مصلحة الدولة أن تزيد في النفقات العامة حتى تصبح الزيادة في الإنتاج القومي المترتبة على ذلك مساوية للسر الجارى للقائدة . وتظهر إنتاجية النفقات العامة في زيادة الإنتاج القومي .

ويؤدى هذا الرأى إلى اعتبار زيادة النفقات العامة اللازمة لسداد الحاجات العامة كنتيجة للارتباط الوثيق بين الخدمات العامة والقوى المطارد لحاجات الاقتصاد الخاص ، إذ يستدعى النمو المتوالى للاقتصاد الخاص بسبب نمو المدينة والتطور الفنى ، زيادة في الحاجات التي يطلب من الهيئات العامة إشباعها بواسطة النفقات العامة ، أى أن إتساع نطاق الإنتاج الخاص يستلزم حتى زيادة النفقات العامة (٢) .

...

نعم هذه الأمور ؛ ليس ثمة شك في أن نمو الثروة كان ولا يزال شرطاً

(١) Mazzola, V., I dati scientifici della finanza pubblica, Roma, 1893, p. 140.

(٢) Von Stein, L., Lehrbuch der Finanzwissenschaft, T. I, 6. Aufl. 1905-06, Wien, Ss. 18-26, 177-180.

أساساً لازدياد النفقات العامة، إذ لولاها لما تمكنت الدولة من زيادة التصيب
الذى تحصل عليه من دخل الأفراد ، ولما تمكنت من توسيع نطاق وظائفها
بما يستدعى زيادة الإنفاق ، ولكنه لا يكفي وحده في أن يكون سبباً أساسياً
فضلاً عن السبب الوحيد في زيادة النفقات العامة وهو لا يعدو أن يكون عاملاً
مساعداً لازدياد .

أما رأى ماتزولا القائل بأن كمية الخدمات العامة يجب أن تزيد بازدياد كمية
أموال الإنتاج الخاصة تطبيقاً لقانون النسب المحددة ، فصحيح في حد ذاته ، لأن
الخدمات العامة تزيد من منفعة أموال الإنتاج الخاصة ، ولكنه لا يكفي وحده
لتعليل الازدياد المستمر في النفقات العامة .

كذلك رأى فون شتين فيه بعض الصحة لأن نمو الاقتصاد الخاص يتطلب
نمو نشاط الدولة في حدود إعتباره نشاطاً اقتصادياً ، ونمو نشاط الدولة يستدعى
كثرة الاتفاق .

الفصل الثاني

الآراء التي تعزو ازدياد النفقات العامة إلى كيفية توزيع الثروات

أهم هذه الآراء هو رأى ريكسا سالرنو (Ricca Salerno) وهو يورد الازدياد
الحالي للنفقات العامة إلى طريقة توزيع الثروات في النظام الرأسمالي الحالي ،
إذ يترتب عليها نمو متوال للثروات مع سوء توزيعها بين الطبقات المختلفة مما
ينشأ عنه إشباع حاجات جماعية كثيرة للطبقات الغنية ، أقل شدة ومساساً من
الحاجات الفردية الخاصة بالطبقات الفقيرة التي تبقى دون إشباع ، ويطبق
ريكسا سالرنو مبادئ المذهب المساوي الخاص بالمنفعة النهائية وبالقيمة (١) فيقول

(١) Mengst, C. Grundriss der Volkswirtschaftslehre. Wien. 1871. 200

بأن الذي يحدد مدى مساهمة الأفراد في النفقات العامة هو الفرق بين درجة المنفعة التي تنتج عن استعمال الثروة في الأغراض العامة والدرجة النهائية لمنفعة نفس الثروة، وتركز الثروة بين أيدي عدد قليل من الأفراد يقلل من قيمتها بسبب انخفاض درجة منفعتها النهائية، وهذه القيمة الشخصية المنخفضة كثيراً بسبب تركيز الثروة، هي السبب في ازدياد النفقات العامة وازدياد الضرائب المباشرة، لأن إمكان إشباع الحاجات الجماعية الأقل أهمية والأقل شدة يزداد كلما قلت أهمية وشدة الحاجات الفردية التي يمكن إشباعها بالثروة الزائدة للطبقات الغنية، وبهذا يتضح السبب في تفضيل إشباع بعض الحاجات الجماعية على إشباع الحاجات الفردية الماسة لكثير من الأفراد والتي تمتد أكثر أهمية وأشد مساساً، كما يتضح أيضاً السبب في بعض النفقات العامة المحدودة قليلة الأهمية، لأن الحاجات الجماعية متعددة كالحاجات الفردية وتختلف بالنسبة للأفراد في الأهمية والشدة، وتحدد في الاقتصاد الخاص مقادير مختلفة من الثروة، وبتغير نسب التوزيع وزيادة التفاوت في الثروات أو في الحالة الاقتصادية، ينتج من جهة ارتفاع في قيمة الثروة وانخفاض في درجة إمكان المساهمة في الأعباء العامة، ومن جهة أخرى انخفاض في قيمة الثروة بنسبة زيادة كبتها وارتفاع في المقدرة التكليفية لمالكها مما يترتب عليه زيادة القدرة على المساهمة في الأعباء العامة، فإذا كان الأقل ثروة يساهمون في إشباع الحاجات الجماعية الضرورية جداً فإن الأكثر ثروة يساهمون في إشباع الحاجات الأقل شدة وأهمية (١) (٢).

Max H., *Grundlegung der theoretischen Staatswirtschaft*, Wien, 1887, Boehm-Bawerk, E. von, *Grundriss der Theorie des wirtschaftlichen Güterwertes*, Conrad's Jahrbucher Jena, 1886.

(١) Ricci Salerni, G., *Manuale di scienza delle finanze*, Firenze, 1888, Nuova edizione a cura di Riccardo della Volta, 1921, pp. 32 - 66.

(٢) إذا فرض أن المجتمع الأمثل مكون من ثلاث طبقات وأن أفراد الطبقة الأولى وم
الانبياء يتشكلون سبع وعشرون الفرد والطبقة الثانية خمس وعشرون فرد والطبقة

نظر هذه الرأى : هذا الرأى صحيح إلى حد ما ، إذ بما لاشك فيه أن النظام الرأسمالى يشجع للدولة نصيبا أكبر من الثروة مما يساعد على سداد النفقات العامة ، ولكن إذا تأملنا نجد أن التفاوت في توزيع الثروات ليس هو السبب في زيادة النفقات العامة وإنما هو عامل من العوامل المساعدة على ذلك بإعطائه للدولة الوسائل التى بواسطتها تتمكن من سداد النفقات المتزايدة .

الفصل الثالث

اعتبار ازدياد النفقات العامة مظهرا لقانون حلول المصاريف العامة
على المصاريف الخاصة

يرى بانتليونى (Pantaleoni) أن الازدياد المستمر في النفقات العامة

=====
الوحدة الأولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة والسادسة والسابعة والثامنة والتاسعة والعاشره

الطبقة الأولى	١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١
الطبقة الثانية	١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١
الطبقة الثالثة	١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١

وفرض أن الدولة في حاجة إلى أربع وحدات من الثروة لانفاقها في اشباع الحاجات العامة فانها تأخذ ثلثات وحدات من افراد الطبقة الأولى ووحدة واحدة من افراد الطبقة الثانية ولا تأخذ شيئا من افراد الطبقة الثالثة ، فإذا فرض أن ثروة هذا المجتمع زادت بمقدار سد وحدات فإن الجزء الذى تستولى عليه الدولة من هذه الوحدات الجديدة لاحتصاليه في اشباع الحاجات العامة يختلف باختلاف نظام توزيع هذه الثروة الجديدة على كل من الطبقات الثلاث . ولما كان النظام الرأسمالى يميل إلى تركيز الثروة في الطبقات الغنية فإن ثلاث وحدات مثلا من هذه الثروة الجديدة تنهب إلى افراد الطبقة الأولى ووحدة إلى افراد الطبقة الثانية ووحدة واحدة إلى افراد الطبقة الثالثة وتكون النتيجة أن الدولة تستولى على معظم هذه الوحدات وتكون خمس وحدات ، أما اذا كان التوزيع طبقا لنظام آخر ، كأن يسقط لكل طبقة وحدتان إلى الدولة في ظل النظام الرأسمالى أحقر منه في ظل نظام آخر .

ليس سوى مظهر خاص لقانون يحكم كلا من المشروعات الخاصة والعامة ، هو قانون حلول المصاريف العامة على المصاريف الخاصة بالتدريج . إذ يتحقق في المجال المال ظاهرة مماثلة لتلك التي تجعل من الأفضل حلول المشروعات الكبيرة محل المشروعات الصغيرة المتعددة ، لأن نصيب المصاريف العامة في تكاليف الإنتاج يزداد بالنسبة للمصاريف الخاصة ، إذ بذلك يمكن الحصول على كمية أكبر من الناتج مقابل تكاليف للوحدة أقل ، وهذه الظاهرة نفسها تجعل من الأفضل حلول مشروع عام واحد محل عدة مشروعات خاصة صغيرة ، هذا فوق أن التفتقات العامة يمكن اعتبارها مصاريف عامة لجميع المشروعات في حدود الضرائب التي تدفعها تلك المشروعات .

وظاهرة الحلول هذه ظاهرة عامة لها عدة مظاهر خاصة ، كحلول نظام جماعي محل نظام فردي ، وازدياد وظائف الدولة أو البلديات الخ .. على حساب المشروعات الخاصة ، وميل الميزانيات العامة للتضخم ، وميل الوحدات السياسية للتضخم بواسطة امتصاص الوحدات السياسية الكبرى للوحدات الصغرى ، وامتصاص السلطة المركزية للمصالح الاستقلالية الإقليمية وهكذا .

يقول بانتليوني « إن زيادة الميزانية العامة تدل على أن ما كان كل فرد يتكفل به سابقاً لخدمة ذاته (كالنفاذ عن مسكنه ضد النصوص ، وكأمان الطريق ضد قطاع الطرق) ويفعله في حدود حاجته المحدودة التي يحسها ، أصبحت تقوم به الهيئة العامة ، وترتب على ذلك أن هذه الخدمة التي زاد مقدارها نسبياً ، أصبح ينفق عليها مبلغ ثابت غير مرتبط باستهلاك الفرد للخدمة ذاتها ، وهذا معناه حلول مشروع عام واحد محل مجهودات فردية متعددة ، أو حلول نفقة لا توجد نسبة بينها وبين استهلاك الخدمة ، ولو اختلف مقدارها باختلاف الأفراد ، محل نفقة يختلف مقدارها باختلاف كمية الخدمة المستهلكة ، وهذا معناه تحول نفقة خاصة بكل فرد إلى نفقة عامة ، وكما سبق القول ، تعتبر التفتقات

العامة مصاريف عامة لكل مشروع في حدود ما يدفعه من ضرائب ، وهذه الضرائب تعتبر جزءا من نفقات الإنتاج ، ويجب أن تظهر في إنتاج المشروع ، هذا الإنتاج الذي يزداد بمعمرة الخدمات العامة ، وينتج من هذا أنه كلما كانت البلاد غنية ، أى كلما كانت المشروعات الخاصة مزدهرة أى كبيرة أو تميل إلى الاتساع ، كلما كان نصيب المصروفات العامة أكبر من نصيب المصروفات الخاصة ، وكلما كانت النفقات العامة والإيرادات العامة أعظم ، وبالاختصار كلما كثر غنى الدولة كلما كان الأصلح لها أن تزداد ميزانيتها بدرجة أكبر ، والعكس بالمعكس (١).

نقطة أخرى : ميزة هذا الرأى أنه يعتبر ظاهرة ازدياد النفقات العامة كحالة خاصة لظاهرة أعم ، هى ظاهرة النمو التدريجى للعوامل التى تسمح فى كل مشروع للمصاريف العامة بالحلول تدريجيا على كثير من المصاريف الخاصة ، ولكن هذه النظرية لم توضح لنا شروط حلول المصاريف العامة التى تجعلها الهيئات العامة فى شكل نفقات عامة ، تدريجيا على كثير من المصاريف الخاصة للمشروعات الخاصة .

ويرى بورجيتا (Borgatta) أن رأى باتليوني صحيح فيما يتعلق بنفقات الخدمات والوظائف الجديدة التى تتولاها الدولة والهيئات الإدارية الأخرى (٢) .

(١) Pantaleoni, M. Di alcuni fenomeni di dinamica economica, pp. 77 e ss.

(٢) Borgatta, G.- Appunti di scienza delle finanze e diritto finanziario, Milano, 1935, p. 38.

الفصل الرابع

الآراء التي ترجع ازدياد النفقات العامة
إلى أسباب سياسية أو قانونية سياسية

١ - رأي ليون ساي في أن سيادة النظام الديمقراطي هي سبب الزيادة

يرى ليون ساي (Léon Say) أن ازدياد النفقات العامة يجب رده إلى سيادة الحكومات الديمقراطية في الدول الحديثة ، إما لأن هذه الحكومات ليس لديها الاستعداد الضروري للاقتصاد في إدارة الأموال العامة ، أو لأنها خصم لكل رقابة دقيقة تتطلبها المالية السليمة ، أو لأنها مضطرة لتوسيع نطاق النشاط الحكومي بسبب أنه مطلوب منها إدارة الشيء العام في صالح الجماهير الكبرى ، مما يترتب عليه وجوب إشباع حاجات عامة لا تقوم بأشباعها عادة الحكومات غير الديمقراطية أو تشبعها على وجه ناقص (١) .

نفر هذا الرأي : يمتاز هذا الرأي بعدم إجماله وجهة النظر السياسية التي يجب الاهتمام عند البحث في أسباب ازدياد النفقات العامة ، إذ من المؤكد أن نظام الدولة الدستوري يؤثر تأثيرا كبيرا في اتجاه واتساع وسهات النشاط الحكومي ، إذ أن كل تطور أو تغير في الوسط السياسي يحدث تطورا أو تغيرا

(١) Say, L., Les solutions démocratiques de la question des impôts. Paris, 1885; Kirmetes, la democrazia e la finanza, Intemperanza e freni, Roma 1887; Leroy, Beaulieu, Traité de la science des finances. T. II, pp- 171 et ss.

مماثلا في سير الاقتصاد المالى ، ولأنه من المعروف أن العوامل السياسية للوسط لاثمين الحكومات فقط ، ولكنها تبين أيضا الأغراض الخاصة التي يجب أن يتناولها نشاطها ، والقول بأن الحكومات الديمقراطية تميل إلى توسيع نطاق نشاطها كما تميل إلى جعل الدولة تقوم بكافة الأعمال التي يمكنها القيام بها من الوجهة الفنية ولو لم يمكنها القيام بها من الوجهة الاقتصادية ، قول صحيح ولذا فإن طريقة النفقة العامة تستعملها الحكومات الديمقراطية في أوجه كثيرة جديدة ، مع ملاحظة أن روح الاقتصاد بعيدة عن الحكومات الشعبية وخاصة لأنها ترى في تملكها السلطة ، الوسيلة التي تصل بها إلى أغراضها الاقتصادية والاجتماعية .

ولكن ما يؤخذ على هذا الرأي هو أنه يعتبر أن سيادة السياسة الديمقراطية أثناء القرن التاسع عشر هي السبب الأول أو السبب الأساسى ، إن لم يكن السبب الوحيد في ازدياد النفقات العامة ، لأن هذه الظاهرة مشاهدة قبل وجود الحكومات الحديثة الديمقراطية ، وفوق ذلك فإن ميل الحكومات الديمقراطية لتوسيع نشاط الدولة وبالتالي إلى زيادة النفقات العامة ، هو في ذاته نتيجة عوامل اقتصادية واجتماعية ، ولذا يجب الرجوع إلى تلك العوامل وليس إلى الوسيلة التي جعلتها تسود وتنصر في السكفاح الاجتماعى .

ب - رأى ليون ساي أيضا في الحكومات البرلمانية

هذا رأى وثيق الصلة بالرأى السابق ، وهو يجعل الحكومة البرلمانية ، وخاصة في أدوار تدهورها ، مسئولة عن ازدياد النفقات العامة ، ويمزو هذه الظاهرة إلى الحالة المرضية الحادة لتلك الحكومات ، حيث يظهر النظام البرلماني بمظهر السيادة الشعبية معتمدا على التصويت العام ، والمساوية المالية التي تنجم عن النظام البرلماني المعتمد على التصويت العام هي من ضمن الأساليب التي من أجلها لا يجب

بعض الساسة هذا النظام .

وازدیاد النفقات العامة يكون شديدا في الدول ذات النظام البرلماني التي تتنازل فيها السلطة التنفيذية إلى السلطة التشريعية ، عن كل مالها تقريبا من الحقوق في المسائل المالية ، والتي يترتب فيها للبرلمان بحق الاقتراح بالنسبة للنفقات العامة ، والوسيلة التي يلجأ إليها في رأى ليون سلى لإرهاق الميزانية بنفقات جديدة دون أن تغطى البلاد إليها في الوقت الملائم للحد منها ، هي في اعتماد القوانين التي تضع مبادئ ينشأ عنها في المستقبل أعباء مالية أيضا ، وهذه القوانين التي يترتب على تطبيقها فيها بعد تحميل البلاد أعباء جديدة ، لا تستدعي عادة عند مناقشتها وإقرارها فتح أى اعتماد ، ويلجأ إلى هذه الوسيلة بثلاثة طرق مختلفة : إما بإقرار قانون لا يستدعي في المبدأ نفقات عامة أو يستدعي نفقات ضئيلة ولكن يترتب عليه فيها بعد نفقات تزداد شيئا فشيئا وتظهر وطأته في الميزانيات المقبلة ، أو بإقرار قانون يعيد تنظيم بعض فروع الإدارة أو المرافق العامة وينشأ عنه ضمنا نفقات جديدة ، لا يجد البرلمان فيها بعد مناصا من اعتمادها ، أو باعطاء الدولة وظائف جديدة بواسطة قانون .

وهناك طريقة أخرى يلجأ إليها لزيادة النفقات العامة خفية، هي أن يستلعب من الميزانية العادية جزء من النفقات العامة ، تدرج في ميزانية أخرى غير عادية وقد نجح النظام البرلماني بالإلتجاء إلى هذه الوسائل وغيرها في زيادة النفقات العامة في مختلف الدول زيادة كبيرة (١) .

نظم هذا الرأى : لاشك في أن ازدياد النفقات العامة عاصر النظام البرلماني وبخاصة في بدء نشأته إذ يصاحبه وقتئذ كثرة تغير الوزارات مما ينشأ

(١) Say, L., Les finances de la France. T. III, p. 21 et ss.

عنه ازدياد في عدد الموظفين والوظائف وكثرة تغيير برامج الإصلاح والتقدم ، قبل تمام تنفيذها ، مما يجعل كثير من نفقات التنفيذ تذهب سدى . ولكن ما يؤخذ على هذه النظرية أنها ترى في النظام البرلماني السبب الأساسي إن لم يكن السبب الوحيد في زيادة النفقات العامة لأن ازدياد النفقات العامة لا يقتصر على الدول ذات النظام البرلماني ولكنه يشاهد أيضا في الدول ذات النظم الأخرى ، كالدول ذات النظام الدكتاتوري بل ويشاهد أيضا في النفقات المحلية وفي نفقات المستعمرات .

ج - رأى فاجنر

برى فاجنر (Wagner) ، ويستق رأيه كثير من الكتاب ، أن ازدياد النفقات العامة يرجع إلى ثلاثة أسباب أساسية : (١) ازدياد نشاط المجتمعات السياسية في حالة المدنية الرأهنة ، (٢) إجهاد المجتمعات السياسية نحو تغليب المبدأ الوقائي على المبدأ العلاجي في نشاطها ، (٣) ازدياد الثروة العامة . وهو يقول إن التجارب تدل على أن الخدمات العامة في الدول الأكثر تقدما في المدنية تزداد باستمرار وهذا الازدياد يعتمد على نمو الحياة الاجتماعية وعلى التوزيع المختلف للوظائف بين الاقتصاد الخاص والاقتصاد العام ، وقد توقف بعض العوائق المالية هذا النمو مؤقتا ولكن ضرورة نمو المجتمع تغلب على كل حائق ، ويترتب على ذلك أن الإيرادات يجب أن تكون قابلة للازدياد ، وإلا لما أمكن الاحتفاظ بتوازن الميزانية . أما تغلب المبدأ الوقائي على المبدأ العلاجي فيترتب عليه تعديل الوسائل الفنية التي تقدم بها الدولة خدماتها ، وهذا التعديل بدوره نتيجة قانون اقتصادي أعم ينطبق على الانتاج الحكومي أيضا ، وهو تغلب رأس المال ، وبالأخص رأس المال الثابت ، والعمل ، وخاصة العمل الذي يحتاج لكفاءة خاصة ، في كل عمليات الإنتاج .

ومن جهة أخرى فإن نمو الحياة الاجتماعية يتطلب تجنب الاضطرابات القانونية والاقتصادية أو الأزمات من عددها وشدها على الأقل ، ولذا فإن الدولة تتلافى الأضرار المحتملة في نظام الدفاع وفي الإدارة الحرجية ، وفي إدارة العدل ، وفي القيام بالوظائف السياسية الداخلية ، والدولة الحديثة بعكس دول العهود القديمة ، تعمل على ألا يشعر الأفراد بالحاجة إلى حماية المجتمع لهم ولذا فهي لا تنتظر قيام الأسباب التي تستدعي حماية الأفراد لكي تقوم بهذه الحماية ولكنها تتخذ الوسائل الكفيلة بمنع هذه الأسباب من الظهور ، والعمل الذي تقوم به الدولة للوصول إلى هذه النتيجة هو عمل وقائي ، ويتكون من مجموعه الوظيفة الوقائية للدولة ، وهي التي تتنبأ الآن في كل مكان على الوظيفة العلاجية التي لا تقوم بعملها إلا إذا ظهرت الحاجة وطلب من الهيئة العامة إشباعها ، وهذا الاتجاه الحديث نحو تنمية الوظائف الوقائية والنزول بالوظائف العلاجية إلى الحد الأدنى اضطر الدولة ، التي كانت تسكن فيما سبق بمنح حمايتها الاجتماعية إلى أولئك الذين يطلبونها بنوع خاص ، إلى منح حمايتها إلى جميع الأفراد ، ولذا فإن نشاط الدولة واختصاصاتها زادت زيادة كبيرة وتوسع عن ذلك تنظيم أمن للمرافق العامة وإعداد أوفى لموظفين أكثر كفاءة ، وجيوش دائمة وأساطيل ، وغير ذلك ، فحلت الآلة مثلا في النظم الحربية محل الأداة ، كذلك تطلبت الدولة موظفين أكثر كفاءة للقيام بجميع وظائفها ، فتنبأ المبدأ الوقائي ترتب عليه إشباع مختلف الحاجات الجماعية إذ ظهرت حاجات دائمة تستدعي نفقات أكثر بدل الحاجات العرضية غير العادية ، على أنه لا يعزب عن البال أن مقدار الحاجة غير العادية أصبح تبعا لذلك أقل عند اتخاذ الخطوة العلاجية .

أما فيما يختص بالثروة العامة فإن فاجنر يرى أن ازديادها ، مع فرض بقاها الأشياء الأخرى على حالها ، يسمح بإضاق مقدار أكبر من النفقات العامة ،

ولكنه لا يتناول بالبحث ما قد يكون لها من التأثير على كية النفقات ويكتفى بالقول بأنه كلما ازدادت إنتاجية المرفق العامة للدولة وازداد إيراد الشعب وإيراد الدولة من أملاكها كلما أمكن زيادة النفقات العامة (١).

نقر هذا الرأي : يتنازع رأى فاجنر بأنه يوضح كيف أن ازدياد النفقات العامة هو في جزء كبير منه نتيجة مجموعة أسباب غيرت من اتجاه نشاط الدولة بأن جعلتها تتلافى وتمنع الشعور بالحاجات العامة وتدعى لنفسها بعض الوظائف والخدمات التي كان يقوم بها الأفراد فيما سبق على وجه غير كامل بما أبرز ظاهرة الازدياد المضطرد للنفقات كنتيجة للتطور الاقتصادي والاجتماعي الذي أدى ، تحت تأثير قانون تقسيم العمل أو التخصص ، إلى انتقال كثير من الخدمات إلى دائرة الاقتصاد العام والتي لولا ذلك لظلت محصورة في دائرة الاقتصاد الخاص ، وبهذا لا يفتقر رأى فاجنر كثيرا عن رأى باتليوني الذي إذ يعتبر ازدياد النفقات العامة كنتيجة لتحول كثير من المصاريف الخاصة إلى مصاريف عامة ، يقول بأن هذا التحول أصبح ممكنا بواسطة الإنفاق والنمو التدريجي لاقتصاد الحكومي والاقتصاد الخاص .

على أن رأى فاجنر يفتقر إلى بيان الأسباب الاقتصادية والاجتماعية التي أدت بالدولة إلى إحلال نشاطها محل النشاط الفردي في إشباع بعض الحاجات والتي مكنتها من تعديل وجهة نشاطها من علاجي كما كان في القديم ، إلى وقائي في معظمه كما هو الآن .

د- رأى كوهن ولوتز

يعزو كوهن (Cohn) ازدياد النفقات العامة في العصور الحديثة إلى أمرين :

(١) Wagner, A., Finanzwissenschaft, I, ss. 73, 67-78, und Grundlegung, I.

تقدم الفن الصناعي وانتشار الأفكار الديمقراطية .

أما تقدم الفن الصناعي فكان له أثر عاص على الدفاع الوطني ، وقد نشأ عن الثورة الصناعية تبدل كبير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للأمم التي حدثت فيها تلك الانقلابات ، وكانت نتيجة التقدم الفني لإنتاج الثروات ازدياد سرعة تجمع رأس المال والزيادة المتوالية للقعدة الإنتاجية ، ثم إن انهاء كل أمة من الأمم الحرية إلى الارتفاع بعمارها الفنية وآلاتها في الأغراض الحربية اضطرها إلى التسابق في التسليح لاحتراز التفوق الحربي والبحري ، مما سبب خراب بعضها وإفلاس البعض الآخر .

ونجم فوق ذلك عن التقدم في الفن الصناعي ازدياد الحاجات الجديدة . ويقول كوهن عن انتشار الأفكار الديمقراطية ، إن المذاهب الفائلة بالمساواة انتشرت بسرعة واضطرت الحكومات تحت تأثيرها إلى قبول واجبات جديدة ووظائف جديدة كالتعليم العام والصحة العامة والرقابة على العمليات الصناعية والتجارية لصالح المستهلكين والعمال وإصلاح جميع المساوىء الاجتماعية على العموم . وقد رفعت الروح الديمقراطية التي تھوت أثناء القرن التاسع عشر مستوى الحياة العامة من الوجهة المادية .

ويقول لوتز (Lutz) إن ظهور الدكتاتوريات بعد الحرب العظمى الماضية (١٩١٤ / ١٩١٨) أوقف نمو الديمقراطية مؤقتا ، ولكن ليس ثمة ما يدل على أن ذلك أدى إلى الحد من النشاط الحكومي أو إلى الإقلال من النفقات العامة ؛ بل بالعكس سيط المتنازع الوطنية المبالغ فيها لتلك الدكتاتوريات ازديادا في النفقات العامة .

ويضيف لوتز إلى هذين السببين سببا ثالثا هو التقليد أو المحاكاة ، ويقول بأن النفقات العامة ازدادت في بعض الدول ولو أن التقدم الفني الصناعي وانتشار الأفكار الديمقراطية فيها كانا بطيئين ، لأن هذه الدول المتأخرة من الوجهة

السياسة والفنية والصناعية أخذت في محاكاة البلاد الأكثر تقدماً في تسليحها الحربي على الأقل، فكان لابد لها من منافع وأساطيل حربية ولو كانت فقيرة في المدارس والوسائل الصحية ، وللوصول إلى تلك الغاية لجأت إلى الوسيلة السهلة وهي الاقتراض (١).

نقر ههنا الرأي : بمدنا هذا الرأي بسبب آخر من أسباب ازدياد النفقات العامة ، هو ازدياد النفقات الحربية ، إما كنتيجة لتقدم الفنون الصناعية في بعض الدول الحربية ، وإما كنتيجة لمحاولة بعض الدول الأخرى محاكاة الأولى في استعدادها الحربي ، ولكن إذا كانت النفقات الحربية سبباً في ازدياد نفقات بعض الدول ، فتمتد دول أخرى كوسيلة لزيادة نفقاتها العامة باستمرار مع أنها لا تحتفظ بجيوش كبيرة وليس لها أسطول حربي بما يدل على أن هذه الأسباب ولو أن لها أثراً على تقدم نفقات بعض الدول إلا أنها لا يمكن تعميمها .

هـ - رأى لروابوليه

يرجع لروابوليه (Leroy-Beaulieu) لزيادة النفقات العامة إلى ستة أسباب، اثنان منها يتعلقان بالنظام الاقتصادي ويمكن اعتبارهما حتميين، والأربعة الباقية تتعلق بالنظام السياسي وترجع إلى عمل الحكومة خلافاً للسياسيين الأولين. وأول سبب من أسباب ازدياد النفقات العامة في رأيه، هو ارتفاع أثمان المنتجات وهو يقول إننا إذا استبعدنا من الميزانية نفقات فرائد واستهلاك الدين العام فلا يتبقى سوى شيئين : المرتبات والأجور. الخ ، ونفقات تنفيذ الأعمال

(١) Cohn, G., System der Finanzwissenschaft, trad. anglaise par T. B. Vahlen, Chicago, 1886, pp. 78 et 80. - Lutz, H. L. Public Finance, New York, 1933, p. 12.

أو شراء بعض المنتجات ومقدار هذه النفقات يتبع طلبا حركات الائتمان إذ من الواضح أنه إذا زاد من كل شيء، إما لازدياد طلب الأشياء النافذة بأسرع من ازدياد عرضها، تبعاً لازدياد الثروة، وإما لأن المعادن النفيسة فقدت من قوتها الشرائية، لوجب أن تزداد النفقات العامة بنسبة مماثلة. إذ يجب زيادة مرتبات الموظفين وأجور العمال حتى يتمكنوا من الاحتفاظ بمستوى معيشتهم، كما يجب تحمل ارتفاع أسعار المنتجات، على أنه يقرر أن تأثير ذلك السبب منذ سنة ١٨٨٣ أو سنة ١٨٨٤ إلى سنة ١٩٠٦ (١) كان خفيفاً أو معدوماً.

ويرى في زيادة اختصاصات الدولة أو نمو الخدمات التي تؤديها سبباً ثانياً من أسباب الزيادة، فالزيادة هائلة فيما يتعلق بالتعليم والأشغال العامة، ليس في فرنسا وحدها، وإنما في إنجلترا والبلاد الأخرى أيضاً.

أما الأسباب الأخرى فهي: زيادة الدين العام، ازدياد النفقات الحربية، زيادة الثروة إذ تدفع إلى الإسراف، وانتشار الديمقراطية لأنه يؤدي إلى زيادة وظائف الدولة وإلى التخفيف من جود الإدارة (٢).

نقر هذا الرأي: يتفق لروايليه مع فاجر في بعض آرائه ويمتاز عنه بإضافة أسباب أخرى لظاهرة ازدياد النفقات العامة، ولكنه لا يتعمق في بحث هذه الأسباب كغيره من الكتاب الذين سنذكرهم فيما يلي، فقد عرف أثر نقصان القوة الشرائية للثروة ونمو الثروة على ازدياد النفقات العامة، ولكنه لم يعم بالبحث عن مدى ذلك، بل اكتفى بالتمييز بين ارتفاع الائتمان لازدياد الثروة وارتفاعها لأسباب نقدية ينشأ عنها ازدياد ظاهري فقط مع أن ازدياد الثروة، كما يقول جراتسياني على ما سنوضحه في الفصل التالي، ليس في حد ذاته عاملاً في ارتفاع الائتمان، وهو لا يعتبر، مثل ساي، أن ازدياد النفقات سمة للحكومات ذات السياسات الحرة، لأنه يرى أن جميع الحكومات المتقدمة تشترك

(١) وهي السنة التي صحت فيها مؤلفه.

(٢) Leroy-Beaugre, Traité de la Science des Finances, T. II, pp. 171 et 98

في تلك الظاهرة، ولكنه يرى أن بعض المبادئ الديمقراطية تسود في كل الدول
تقريبا، ويرتب عليها زيادة اختصاصات الدولة بوجه عام، واشتراكيتها بوجه
خاص.

الفصل الخامس

الآراء التوفيقية

١ - رأى جراتسياني

يوافق جراتسياني (Graziani) على بعض آراء فاجنر ولورواويليه ولكنه
يحتد في كشف الأسباب البعيدة لظاهرة ازدياد النفقات العامة، وهو يلاحظ
أولا أن نفقات خدمة الدين العام زادت كثيرا ولكنه يقول بأن تلك
الزيادة لم تنشأ عن ارتفاع سعر الفائدة، لأن سعر الفائدة يميل بالعكس إلى
الانخفاض في الزمن الطويل، ولكنها نشأت عن ازدياد رأس المال المقترض،
إذ بلغت القروض العامة، التي تستعمل في الوقت الحاضر لتغطية جزء كبير من
نفقات الحروب، مبالغ خيالية لم تكن لتخطر على البال حتى لفاجنر ولا
لرؤاويليه، فقد ارتفعت مثلا من ٢١٤ مليار فرنك في سنة ١٩١٤ إلى ١٢٢٥
مليارا في سنة ١٩١٩ ولها يرجع العبء الثقيل الذي تنوء به الميزانيات العامة
لدفع فوائدها. ولكن هذا لا يكفي لتعليل ازدياد النفقات العامة، سيما وأنه لو لم
تلتجئ الدولة إلى الاقتراض، لكان من الضروري الاتجاه إلى الضرائب،
وهذه يترتب عليها عبء مماثل لعبء القرض من حيث الكم ولو أنه يختلف عنه من
حيث الكيف، أما ازدياد النفقات الحربية فقد كان حقيقة كبيرة وهو ناشئ إلى
حد ما كما قال فاجنر من تغلب المبدأ الوقائي الذي يكثر الاتجاه إليه
بانتشار المدينة.

ويلاحظ جراتسياني أن السمة الديمقراطية للحكومة، هي لفظ مهم،

لأن روايولييه يقول ، مثل ساي ، بأن ازدياد النفقات العامة مبرر
تتميز بها الحكومات ذات النسياتير الحرة ، إذ هو يرى أن كل الدول
المتقدمة تشترك فيها ، وإنما لأنه يرى أن في كل الدول تحرياً تسود بعض
المبادئ الديمقراطية ، التي يترتب عليها ازدياد اختصاصات الدولة على العموم
واستراكية الدولة على الخصوص ، ويقول جراتسياني بأنه لا يجب الوقوف
عند حد هذا الاتجاه العام ، ولكن يجب ملاحظة أن أسباب نمو التشريع
الاجتماعي الأساسية توجد في العلاقات الاقتصادية ، وفي قيام وتنظيم الطبقات
العامة ، وفي المنازعات بين مختلف حائزي أنواع الإيرادات الرأسالية المختلفة ،
وفي عمل الدولة الحديثة ، الذي يتم النشاط الفردي ويراقبه ابتغاء الصالح
العام ، والذي تقوم به بمقدار يزداد بازدياد إشباع الحاجات الفردية والحاجات
العامة ، كل هذا يؤدي في نظره إلى زيادة الخدمات العامة في الانتشار والكثافة .

وهو يلاحظ على رأي روايولييه في ارتضاع الأمان ، أولاً : أن ازدياد
الثروة العامة ليس بنفسه عاملاً في ارتفاع الأمان ، إذ ليس له تأثير مباشر على نفقة
إنتاج السلع أو القود وثانياً : فيما يتعلق بتطبيق التحسينات الفنية ، نمو بعض
التأثيرات المخفضة لقيمة المنتجات .

ويبحث جراتسياني أيضاً في تأثير زيادة السكان ، ويقول بأن تلك الزيادة
تؤدي قطعاً إلى زيادة أمان المنتجات الزراعية والمعدنية ، وبأن هذا الميل يمكن
تفاديه جزئياً إذا عورض ولكنه لا يفقد أبداً كل تأثيره .

والنقد البشري والإنسان يخففان من آثار القوة الإنتاجية المحدودة التي
للأرض ولكن لا يلبث الحد أن يظهر مع كل زيادة متوالية في عدد السكان
نما يترتب عليه ميل المنتجات الزراعية إلى غلاء أمانها ، وهذا الميل يمكن تخفيفه
أو إبعاده لمدة معينة ، ولكنه لا مفر منه ، ولما كانت المنتجات الزراعية تكون
عصراً ضرورياً لحياة الإنسان ، وجب رفع الأجور لكي يظل مستوى معيشة
الطبقة العاملة سليماً ، صحيح أن قانون الغلة المتزايدة ينطبق على الصناعة في حدود

معينة ، وأنه لذلك كانت المنتجات الأخرى التي تدخل في إستهلاك طبقات العمال تميل إلى انخفاض أثمانها بقطع النظر عن التغيرات الطارئة على قيمة النقود ، السابق ذكرها . ومع ذلك فإن المشاهد أن الأجور الحقيقية تميل إلى الزيادة كلما نما الاقتصاد الرأسمالي وتقدم ، وهذه الزيادة التي تميز بها الخمسون سنة الأخيرة ، رفعت مستوى الأجور ، وترتب عليها رفع مستوى مرتبات موظفي الهيئات العامة ، وهو يقول إن هذا هو الاتجاه الطبيعي للأمور وإن كان قد يحدث خلاف ذلك في الفترات الزمنية القصيرة .

وهو يتفق مع عاجز في أن ازدياد نفقات الخدمات العامة يرجع أيضا إلى تغلب المبدأ الوقائي ، وهذا التغلب هو مظهر التخصص المتزايد للعمل وشرط لإتقان الخدمات ، وكلما انتشرت الثقافة والمدينة كلما ازداد تنوع الأعمال وتناسقها فينتج كل فرد باستمرار ويسبق الطلب ، ويحل المشروع الكامل في كل فروع النشاط تقريبا محل المشروع غير الكامل ، فالمتج لا ينتظر طلبات المستهلكين ، بل قد لا يعرفها شخصا ، ولكنه يوفق الرغبة في منتجاته الجاهزة . وهذا التطبيق للمشروع الكامل يمكن من إشباع الحاجات في الحال ، وبينما يمثل المشروع الكامل النظام الوقائي ، يمثل المشروع غير الكامل النظام العلاجي ، فالأول يستبق الحاجات ويستعد لها ، بينما ينتظر الثاني ظهورها ليعالج إشباعها ، ولا يختلف تطبيق المبدأ الوقائي على الاقتصاد العام عن ذلك كثيرا ؛ ليس فقط على نظام الدفاع الوطني ، ولكن على كثير من فروع الإدارة المتعلقة بالصحة والإحسان وبالرفاهية العامة أيضا ، ولم يكن من المستطاع للاقتصاد العام تطبيق المبدأ الوقائي بغير تخصص كبير في العمل ، فإشياء الجيوش والأساطيل الدائمة يفترض وجود طبقة من الأفراد يوجهون استعدادهم الخاص لدراسة الفنون الحربية ، كما أن إقامة السدود الواقية من الفيضانات التهرية تستلزم ضمن ما تستلزم ، عمل المهندسين المتخصصين في المائيات واستعمال رؤوس الأموال .

ولهذا فإن المبدأ الوقائي شرط لإتقان الخدمات لأن حسن الاستعداد ودقة

التنفيذ أقدر على أن تجعل إشباع الحاجات أقرب إلى الكمال ، ولهذا تزداد الخدمات العامة عددا وكثافة ، فالتعليم العام مثلا يزداد عدد مدارسها كما يزداد تخصصها ، لمقابلة المطالب المتزايدة في التواحي النظرية والعملية .

وهولذلك يرى أن ازدياد الخدمات العامة وإتقانها اللذين يرجعان في بعضهما إلى تغلب المبدأ الوقتي، المستند بدوره على التخصص الكبير في العمل، مضافا إليهما تأثير قانون الغلة المتناقصة ، هما سريان مباشران لازدياد النفقات العامة .

ثم يقول إن ازدياد الخدمات العامة وإتقانها لم يكونا ليتحققا إذا لم يكن لدى الأفراد الاستعداد الكافي ، كلها تقدمت المدنية ، لتخصيص كمية أكبر من الثروة للحصول على قسط أرغر من الخدمات العامة، وعلى إشباع أتم للحاجات العامة ، بأن يتحملوا في سبيل ذلك نفقات أعظم ، ولذا فهو يرى أن الثروة عامل هام جدا لأنها تمثل مقدار الوسائل المادية المعدة لإشباع الحاجات الفردية والجماعية للفرد ، ولأنها تعين مدى ذلك الإشباع ، ولما كانت المنفعة الحدية لكل وحدة من وحداتها تنوَقف على كيتها، فإن زيادة كمية الثروة يترتب عليها انخفاض منفعة كل وحدة من وحداتها مما يسمح بتخصيص جزء أكبر منها للنفقات العامة مع بقاء التضحية الناشئة عن الحرمان من ذلك الجزء كما هي تقريبا .

ولسكن هذا الازدياد والإتقان للخدمات الجماعية لم يكن ليرغب فيهما دافعو الضرائب ما لم تجعلهما ظاهرة أخرى، هي ظاهرة ازدياد السكان، ضروريين، لأن ازدياد السكان يستلزم بطبيعة الحال عددا أكبر من الخدمات العامة وطرقا فنية أفضل وأكثر إتساجا ، وهذه الخدمات والطرق الفنية تتيح إشباعا أتم وأفضل كانتيب حاجات جماعية أشد كثافة، لأن الطبيعة البشرية من خصائصها أنه كلما أشبع حاجة من حاجات الإنسان، تولدت حاجة أخرى في قوة الأول، ولذا فإن كل إشباع ممكن للحاجات هو في نفس الوقت سبب لزيادتها باستمرار فازدياد السكان، إذ يؤدي إلى الإنتاج الحدي في الزراعة ، يدفع من جهة أخرى إلى نمو الإنتاج والمبادلات، مما يؤدي بدوره إلى ازدياد وإتقان الخدمات

التي تقوم بها الدولة ، وازدياد الثروة يؤدي إلى تلك الغاية أيضاً، ويعاون على زيادة الجزء الذي يكون كل فرد مستعداً للتزول عنه للدولة للوصول إلى الأغراض العامة ، على أن ازدياد الثروة يرتبط أيضاً بالمنفعة النسبية ، لأن ازدياد الثروة ينشأ من الإنتاج، وهذا لا يتحقق إذا لم يترك المنتج جزءاً معيناً من المنفعة النسبية، أى إذا لم يعطه ناتجها أكبر مما أنفقته على الإنتاج ، ومن جهة أخرى، ولو أن ازدياد السكان يرجع إلى ظروف فيسيولوجية إلا أنه يعتمد جزئياً على الأقل على الظروف الاقتصادية ، التي تؤثر على المنتج محركاً فيه الرغبة في الاحتفاظ بالمستوى السائد للبيئة أو تزيد من عدم تبصره ، وهذه العناصر تنشأ مباشرة من التوزيع المادي للثروة ، وهو الذي يحدد بذلك مكان الطبقات الاجتماعية ، وبالاختصار يرى جراتسياني أن ازدياد السكان يوجد خدمات عامة أعظم وأنهم كما يقوى من عمل قانون تناقص النقلة ، ويؤدي باستمرار إلى غلاء أثمان المعاصيل الزراعية ، والخدمات العامة الأكبر والأثمن تشعر بالحاجة إلى كمية أعظم من الثروة لتسيير المرافق العامة ولدفع مرتبات الموظفين ، بينما ترتفع أثمان الأشياء والمرتبات بتأثير القانون الحدسي وبنسبة يزداد الجزء الذي يساهم به الأفراد للحياة الجماعية بازدياد الثروة ، كل هذا يؤدي في رأي جراتسياني إلى ازدياد النفقات العامة (١) .

نقد هذا الرأي : يوافق جراتسياني ، كما سبق القول ، على بعض آراء فاجنر ولروابوليه ، ولكنه يمتاز بأنه يحاول كشف الأسباب البعيدة التي أدت إلى الزيادة ، من ذلك اعتباره أن زيادة نفقات خدمة الدين العام لا تكفي لتسبيل زيادة النفقات العامة لأنه لو لم يلجأ لطريق القرض لكان من الضروري الاتجاه إلى طريق الضرائب ، وهذا صحيح إلى حد ما ، إذ لا يعدوا زيادة نفقات

(١) Graziani, A., Istituzioni di scienza delle finanze, Torino, 1929 (2a ed.) pp. 141 e ss.

خدمة الدين العام أن يكون سيا قريبا لازدياد النفقات العامة، ولكن السبب البعيد شيء آخر، هو في الغالب ازدياد النفقات الحربية، لأنها بدورها هي السبب في زيادة القروض، على أنه يلاحظ أن ما يساعد على ازدياد الدين العام سهولة الإلتجاء الى القروض في العصر الحديث مما يسهل الطريق للإسراف، فقد كانت الدول تلجأ فيما سبق، إذا أرادت الاقتراض، إلى غرض من كبار المالين، وهؤلاء كانوا يتحكمون في الشروط التي يشترطونها لإقراضها، وكلت في هذا بعض الضمان من الإسراف كما كان عائقا من الاندفاع وراء الاقتراض، أما الآن فإن الدولة تلجأ غالبا إلى جمهور أكبر، يصل حتى صغار المدخرين وتمتص ميزات مفرية، ككسافات التسديد والتسبب والإعفاء من الضرائب ودفع القوائد بالذهب في الأوقات التي تندهور فيها قيمة النقود، وفي بعض الأحيان عدم قابلية الحجز، والالتجاء إلى جمهور المدخرين يكون بطرق مختلفة: كالاكتتاب العام أو بيع السندات في سوق الأوراق المالية على عدة دفعات، أو إصدار سندات ذات فئات مختلفة تصلح لجميع الجيوب، كما قد تلجأ إلى البنوك أو سياسة الأوراق المالية، كل هذه الميزات، يضاف إليها ميزات أخرى منها سهولة حصول المقرض على رأس المال المقترض ببيع السند في سوق الأوراق المالية عند الحاجة، مما يستهوى المقرضين من الوطنيين والأجانب ويجعل الحصول على الأموال بالنسبة للدولة أمرا ميسرا، وقد التجأت الدول أثناء الحرب العالمية الثانية إلى طرق أخرى للاقتراض تستهوى الجمهور وبخاصة أصحاب الإيرادات الصغيرة، فاجتمعت مثلا أصدرت منذ نوفمبر سنة ١٩٣٩ شهادات الادعاء الوطني، وأذونات الدقاع، الأولى بسعر ١٥ شلن تدفع بعد عشر سنوات بسعر ٢٠ شلن وأربعات والثانية بفائدة ٢٪ في الستة قيمتها خمسة جنيهات، تسدد بعد سبع سنوات، وقد التجأت دول أخرى إلى طرق مماثلة، كالسويد في يناير سنة ١٩٤٠، واستراليا في فبراير سنة ١٩٤٠، وكندا في مارس سنة ١٩٤٠ والولايات المتحدة في أبريل سنة ١٩٤١، وقد أصدرت اليابان في أغسطس سنة

١٩٣٨ شهادات ادخار بسيطة القيمة وقامت بحملة قوية لخل الشعب على الادخار مما أضحى على هذه الطريقة صفة القرض الإجبارى ، وقد اشتدت تلك الحملة في أوائل سنة ١٩٤١ ، كما قررت الحكومة أن الادخار يجب أن يصل إلى ١٣ مليار ين ونصف مليار أثناء السنة ١٩٤١/١٩٤٢ ، أى ما يقرب من نصف الدخل القومى ، كذلك نظمت إنجلترا في أبريل سنة ١٩٤١ طريقة للقرض الإجبارى ، بأن يؤخذ جزء من الدخل كضريبة يسدد بعد الحرب وبلغ مقدار ذلك ١٢٥ مليون جنيه سنوياً ، بجانب هذه الطرق المباشرة للادخار الإجبارى التجاؤ أيضاً إلى طرق أخرى غير مباشرة ، ففى كثير من الدول عم نظام تحديد الاستهلاك وأوقف إنتاج بعض السلع وبمها إيقافاً تاماً ، وبهذا أصبح جزء متزايد من إيرادات الأفراد لا يجد ما ينفق فيه مما سهل مشكلة الاقتراض بالنسبة للدولة ، وقد استعملت هذه الطريقة غير المباشرة للادخار الإجبارى فى ألمانيا بسبب قلة السلع والحد من الاستهلاك بواسطة نظام البطاقات وغيرها من الطرق وقد ذكرت بحملة (Der Deutsche Volkswirt) فى عددها الصادر بتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٠ أنهم توصوا بهذه الطريقة إلى ادخار مبلغ ١٤ مليار مارك تقريباً فى سنة ١٩٤٠ (١) كذلك فى البلاد التى قلت فيها أموال الإنتاج كالألمانيا ، وأصبح من الصعب استعمال المبالغ المخصصة لاستهلاك أموال الإنتاج فى تجديداتها إلا فيما يتعلق بالصناعات الحربية ، أصبحت تلك الأموال فى متناول الدولة ، إما مباشرة بواسطة استثمارها فى سندات القرض ، وإما بواسطة البنوك ، وقد ذكرت المجلة السابق ذكرها أن المبالغ الناشئة عن تصفية المخزون وتجميع أموال الاستهلاك غير المستعملة فى ألمانيا قدرت بمبلغ ١٢ مليار مارك فى سنة ١٩٤٠ .

نخرج من هذا بأمرين : أولهما أن سهولة الانسحاب إلى القروض سبب من أسباب ازدياد النفقات العامة وثانيهما أنه ولو أن جزءاً من ازدياد النفقات العامة يرجع إلى ازدياد نفقات خدمة الدين العام ، إلا أن هذه ترجع فى الغالب بدورها إلى زيادة النفقات الحربية .

أما ازدياد النفقات الحربية ، فيرجع إلى حد ما ، كما قال فاجنر وكا يوافق
على ذلك جراتسياني ، إلى إحلال المبدأ الوقتي محل المبدأ العلاجي ، إذ ترتب
على ذلك إعداد جيش كبير وأسطول ضخم وجعله على قدم الاستعداد
مما يكلف نفقات طائلة ، يضاف إلى ذلك سبب آخر هو تقدم الفنون الحربية
وتوالى إدخال المخترعات الحديثة في الجيش ، فقد اضطرت الحكومات وبخاصة
في العصر الحديث إلى إتفاق مبالغ عظيمة لمد جيوشها بالآلات الحرب الحديثة
القوية الباهظة الثمن ، وقد سبب التقدم الفني المستمر ودوام تغيير آلات الحرب
البحرية والبحرية والجوية أن أصبح مرفق الدفاع يتألف خمس أو ربع ميزانية
الدول العظمى في الأوقات العادية ، فالبالغ الذي كان يكفي قديما لتسليح فرقة
من الجنود أصبح لا يكفي لشراء مدفع من المدافع الكبيرة ، وما كان يكلفه
أسطول حربي من الأساطيل القديمة أصبح لا يكفي لشراء سفينة من السفن
الحربية الحديثة ، كما أن الجيوش الدائمة حديثة العهد ولم تكن موجودة تقريبا
قبل حروب نابليون ، وكانت الحرب صناعة عدد قليل من الناس كما كان التحميم
الحربي بسيطا، وإذا نظرنا في برامج السياسة الحربية التي اتبعتها الدول العظمى
حتى قبل الحرب العالمية الثانية وما كان لها من تأثير على السياسة التي اتبعتها
الدول الصغرى لظهر لنا جلليا الدور الهام الذي لعبته المصالح الحربية في ازدياد
النفقات العامة في هذه السنوات الأخيرة ، وقد كان هذا النمو مستمرا في الدول
الكبيرة والصغيرة، وحتى الدول المحايدة حيادا فعليا أو قانونيا لم تنج من تلك
الظاهرة ، وفوق ذلك تميل الحروب في العصر الحالي إلى الامتداد فلا يشارك
فيها الجيشان المتحاربان فقط ، بل ينهمك فيها الجزء الأكثر حيوية وشبابا من
الامة ، كما أن تعتمد العلاقات الدولية جعل الحرب بين دولتين لا تلبث أن تمتد
وتشمل غيرهما من الدول ، وقد قال السير جون سيمون وزير مالية بريطانيا
العظمى في تقريره عن الميزانية في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٣٩ (١) د لا مفر من أن

(١) Revue de Science et de Législation financières. 1939, pp. 580-591.

تبلغ نفقات حرب حديثة مبلغا ضخما ويجب ألا يعتقد الإنسان أن الأرقام الضخمة دليل على الإسراف والتبذير، والحقيقة أن الآلات المثقنة المعقدة التركيب وتحول القوة الحربية إلى قوة ميكانيكية ترفع من مقدرة الجيش الهجومية والدفاعية، تزيد نفقاته أيضا زيادة كبيرة ويمكننا، دون حاجة لذكر أرقام، أن نمثل بيانات قيمة ومفيدة في هذا الشأن، وتحت يدى أرقام تبين ما يلزم لإنتاج طائرة حديثة مثلا، وبمقارنتها بما كان يبدل في إنتاج طائرة من الطراز المستعمل في أغريات الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ / ١٩١٨) نجد أنها بالغة الدلالة، فالأنواع الحديثة من الطائرات معدنية في حين أنها كانت تبنى من الخشب في الماضي وهي كثيرة التعقيد وتحتاج لآلات كثيرة التكاليف، كما أن قوة محركاتها زادت مئات المرات في المائة وكانت النتيجة أن ما يبدل من ساعات العمل في إنتاج طائرة من النوع الحديث يزيد على عشرة أضعاف ما كان يبدل في إنتاج طائرة من طراز سنة ١٩١٨ وبعبارة أخرى تكلف الطائرة الحديثة من ثلاثة إلى سبعة أضعاف ما كانت تكلفه طائرة من طراز مماثل سنة ١٩١٨ وقد زادت طبعاً بنفس النسبة نفقات الصيانة والاستهلاك، كذلك الحال بالنسبة للأسطول فالراكب الحربية ذات نفس المحسولة تكلف اليوم ضعف أو ثلاثة أضعاف ما كانت تكلفه في سنة ١٩١٤ وصيانة آلاتها الأكثر تعقيدا تزيد كثيرا من ثمنها، أما الجيش، فيمكن القول بأن إعداد الفرق في الجبهة وصيانتها أصبحت تكلف ضعف ما كانت تكلفه فرقة في أواخر الحرب الماضية .

هذا فيما يتعلق بالنفقات الحربية .

وفيما يختص بشكل الحكومة الديمقراطية أو البرلماني، يمتاز جراثيماني عن سائر بأنه لا يكتفى بالقول بأن ازدياد النفقات يرجع إلى انتشار النظام الديمقراطي أو النظام البرلماني بل يتعمق باحثا عن الأسباب البعيدة التي حتمت تلك الزيادة إذ لا شك في أن تطبيق النظام الديمقراطي في معظم الدول اقترن بعدة اتجاهات اجتماعية واقتصادية كان لها أثرها في ازدياد وظائف الدولة

وازدیاد النفقات العامة تبعاً لذلك حتى في الدول التي لم تأخذ بالنظام الديمقراطي .
أما كلام من تأثیر ارتفاع الأمان على ازدياد النفقات العامة في حاجة إلى كثير من التفصيل فقد اكتفى بوضع ملاحظات على رأي لروا يولييه .

ويمتاز جراتسياني أيضاً بحجته تأثير ازدياد السكان على ازدياد النفقات العامة وهو لا يستكن بالقول مثل جين كما سري ، بأن ازدياد السكان سبب من أسباب الازدياد الظاهري للنفقات العامة ، بل يرى بحق أن ازدياد السكان يستلزم عدداً أكبر من الخدمات العامة وطرقاً فيه أحسن وأكثر إنتاجاً مما يستدعي إشباعاً أتم وأفضل ويسبب بدوره حاجات جماعية أقوى تستدعي نفقات أعظم ، أما قول جين (كاسياني) إن ازدياد السكان كما ينشأ عنه زيادة في النفقات ينشأ عنه زيادة في الإيرادات أيضاً مما يجعل الزيادة في النفقات ظاهرة أكثر منها حقيقة فيه نظر ، لأن ازدياد السكان يكون أشد بالنسبة للطبقات الفقيرة منه بالنسبة للطبقات الغنية ، والطبقات الفقيرة تمتع بكثير من الإعفاءات المختلفة ، وفئات الضرائب التي تدفعها أقل ، وفي الوقت نفسه تستدعي كثيراً من النفقات ، فإزدياد الإيرادات لا يكون بنفس نسبة زيادة السكان بل بنسبة أقل في حين أن ازدياد النفقات يكون بنسبة أكبر ومن هنا ينشأ عن زيادة السكان ازدياد حقيقي في النفقات العامة .

أما كلام جراتسياني عن الثروة فليس فيه أثر ريكا سالرنو وأثر المذهب النسائي في القيمة والمنفعة الحدية ، كما أنه يرى أن الثروة ليست سبباً من أسباب ازدياد النفقات العامة وإنما هي عامل هام جداً وشرط لإمكان الازدياد على أن رأيه في هذه النقطة في حاجة إلى شيء من التفصيل .

والواقع أن تأثير ازدياد الثروة العامة على درجة ازدياد النفقات العامة يختلف باختلاف أحوال كل دولة ، فإزدياد النفقات العامة في الدول التي بلغت شأواً بعيداً في التقدم لا يتجاوز كثيراً ازدياد الثروة العامة ، ولكن ما يقال عن فرنسا أو بريطانيا العظمى أو الولايات المتحدة أو ألمانيا أو سويسرا

أو بلجيكا أو غيرها من البلاد الأخرى الغنية، لا يمكن تطبيقه على البلاد الأقل ثروة كالصين وجمهورية أمريكا الجنوبية، إذ دلت المشاهدات على أن النفقات العامة في تلك الدول قد زادت بأسرع من زيادة ثروات السكان، كذلك شوهد أن ما يصيب الفرد من سكان البلاد الزراعية من الثروة يزداد بأسرع مما يزداد به ما يصيبه من النفقات العامة، أما في البلاد المتقدمة في الصناعة فإن ما يصيب الفرد من النفقات العامة يزداد بأسرع مما يزداد به ما يصيبه من الثروة (١).

ومن جهة أخرى ليس ازدياد النفقات العامة بغير تأثير على ازدياد الثروات، ومدى هذا التأثير يتربط على الأوجه التي تتفق فيها النفقات العامة.

يتضح من ذلك أن رأى جراتسكي في أسباب ازدياد النفقات العامة يفوق ما سبقه من الآراء وإن كان لا يخلو مما يؤخذ عليه.

ب - رأى جيز

يمزج جيز (Jezze) ازدياد النفقات العامة إلى أمرين: (١) تكفل الدولة بوظائف جديدة تستدعي نفقات جديدة، (٢) توسع الدولة في القيام بوظائفها القديمة، وعنايتها بها عناية أكبر.

ويقول إننا إذ حللنا زيادة النفقات العامة لوجدنا أنها نوعان: زيادة ظاهرية، وزيادة حقيقية، ولكل أسبابها.

أما أهم أسباب الزيادة الظاهرية في رأيه فهي: (١) ضعف القوة الشرائية للنقود، وإن كان من الصعب جدا، إن لم يكن من المستحيل، قياس مقدار

(١) King, G. L., Public Finance, New York, 1932, p. 28.

الزيادة الظاهرية الناشئة عن هذا السبب ، (٢) إصلاح أساليب تحرير الحسابات العامة ، (٣) التغيرات الطارئة على عدد السكان ، وعلى إنساع مساحة الدولة ، (٤) ازدياد استعمال طريقة النفقة العامة ، (٥) حلول المشروعات الحكومية محل المشروعات الخاصة .

ولكن زيادة النفقات العامة ليست ظاهرة قسطنط ، بل هي حقيقة أيضا ولو أنه من الصعب تقدير الزيادة الحقيقية تقديرا دقيقا ، ويرى أن أسباب الزيادة الحقيقية كثيرة ، ويردها إلى خمسة أمور :

(١) أسباب عامة ، أهمها نمو روح التبصر الاجتماعي عند الحاكمين ، مما يترتب عليه زيادة الوظائف الوظيفية للدولة وزيادة النفقات العادية وانخفاض النفقات غير العادية ، وفي هذا نلصق أثر فاجنر .

(٢) أسباب اقتصادية ، يذكر منها : (أ) زيادة الحاجات العامة تبعا لنمو الثروة ، وارتفاع المستوى الثقافي للشعب ، لأنه كلما ازداد غنى السكان كلما كثرت حاجاتهم الجماعية والفردية ، كذلك يؤدي انتشار التعليم إلى زيادة النفقات العامة وبخاصة ما يتعلق منها بحماية الصحة العامة وطرق المواصلات والتعليم ، كما يترتب على ارتفاع مستوى المعيشة ضرورة زيادة المرتبات والمعاشات لموظفي الحكومة ، (ب) نمو المدن تبعا لنمو الصناعة وبخاصة الصناعة الآلية ، إذ يترتب على ذلك ازدياد النفقات المحلية ، (ج) التنافس الاقتصادي على الأسواق العالمية ، إذ يؤدي غالبا إلى تشجيع الصناعات الوطنية بمنحها إعانات ، كإعانات التصدير وإعانات البحرية التجارية .

(٣) أسباب اجتماعية ، يذكر منها : (أ) المزاج القومي ، ويقول إن للمشاهد أن بعض الشعوب ، كعرب البلاد اللاتينية يعتمد على الدولة في قضاء حاجاته مما يزيد في النفقات العامة ، (ب) ازدياد الواجبات الاجتماعية ، إذ أدى انتشار التعليم إلى تعزيز فكرة التضامن الاجتماعي ، وقد نتج عن ذلك

ازدياد نفقات الإسعاف العام والتعليم ومعاشات العمال، الخ ... ويقول إن
المتنظر أن تزداد هذه النفقات في المستقبل كثيرا.

(٤) أسباب سياسية، يذكر منها: (أ) النظم الديمقراطية، (ب) تغيير
النظر إلى الدولة، من دولة غير مسئولة تمتع بالسيطرة على الأفراد إلى دولة
تؤدي خدمات عامة، إذ ترتب على ذلك زيادة الحالات التي تتكفل فيها الدولة
بتمريض الأفراد عن الأضرار التي تصيبهم من جراء نشاط المصالح العامة (ج) درجة
نقاء الأخلاق السياسية، إذ لا شك في ما لنزاهة الموظفين من أثر كبير على
ازدياد النفقات العامة، (د) الأساليب المتبعة في تقسيم النفقات العامة، وفي
اعتماد الميزانية، (هـ) توزيع الخدمات العامة بين الدولة والهيئات المحلية، إذ
المشاهد أن: لامركزية، الخدمات العامة لا تساعد على الاقتصاد في نفقات
تلك الخدمات، (و) المركز السياسي للدولة، كجوارها للدولة قوية ذات اطماع،
إذ يؤدي إلى زيادة نفقاتها الحربية.

(٥) ويقول أخيرا إن ثمة بعض اعتبارات مالية تؤثر في ازدياد النفقات
العامة، فن الأمور للمشاهدة ميل الحكومات إلى الإسراف عند وفرة الإيرادات
العامة (١).

نقر هذا الرأي: ذلك بحمل رأي جزمونه نرى أنه حاول أن يلم بكل مامن
شأنه أن يؤثر في النفقات العامة زيادة ونقصانا وهو بهذا يمتاز عن سابقه، على
أن أراه هذا الصدد، وبخاصة فيما يختص بالازدياد الظاهري للنفقات العامة،
لا تغلو من بعض ملاحظات:

فكما يختص بأثر ضعف القوة الشرائية للنقود، يلاحظ أن الانسجام
التقري الموجود بين تغيرات الأثمان وتغيرات النفقات العامة في المدد
الطويلة يجب ألا يمزى قط إلى تأثير الأثمان على جملة النفقات، لأن كلا من

(١) Loe, G., Cours élémentaire de science des finances, Paris, 1931, pp. 70-71.

هاتين الظاهرتين تؤثر في الأخرى وتأثر بها ، وقد يكون تأثير بعض الحوادث ذات الصفة العامة غير العادية (كالحرب مثلا) واحدا على كل منهما ، فالأزمة التي ترتفع فيها الأمان ارتفاعا كبيرا تتميز عادة بحروب هامة وذات تكاليف باهظة ، وهذه الحروب سبب من أسباب ارتفاع الأمان في مدة الحرب وفي السنوات التالية لانتهائها . وفي هذه الحالة تسبق زيادة النفقات ارتفاع الأمان ، ومن جهة أخرى فإن لارتفاع الأمان تأثيرا اجتماعيا إذ هو صاحب فترات القورات الاقتصادية التي تمتاز بزيادة أرباح الطبقات ذات الدخل المتغير التي يلائمها عادة ازدياد النفقات لأنها تستفيد منه . أما الفترات القصيرة وبخاصة إذا لم تدخل ظواهر غير اقتصادية (كالحرب مثلا) لتسيطر على هاتين الظاهرتين في نفس الوقت فإن العلاقة بينهما تكون مختلفة . فالنفقات العامة مينة بتقود بحفظة بقوة شرائها تميل إلى الازدياد في أوقات انخفاض الأسعار وإلى التقصان في أوقات ارتفاع الأسعار وترجع أسباب ذلك ، وهو ما يؤيده مشاهدات السنوات الحديثة ، إلى درجة استجابة بعض فروع النفقات العامة لحركات المستوى العام للأسعار ، إذ توجد في كل ميزانية بعض أنواع النفقات التي لا يمكن خفضها أو التي يجب زيادتها في الفترات التي ينخفض فيها مستوى الأسعار ، كنفقات خدمة الدين العام التي تبقى كما هي لأن القوائد نسبة معينة من رأس المال الإسمي المفترض وهذه النفقة لا يمكن تخفيضها إلا بتسديد رأس المال (وهو صعب نوعا ما ولا يتأتى في وقت الأزمة الذي يسود فيه انخفاض الأسعار) أو بالتحويل الاختياري أو بانهلاك حرمة الالتزام الرسمي الذي ألزمت به الدولة (كالخفض الإجباري لسعر الفائدة) ، فإذا تركنا هذه القروض جانباً ، فإن السعر الإسمي للفائدة لا يتغير عند انخفاض الأسعار ولذلك فهو يظهر مرتفعا إذا قسمناه على الرقم القياسي للأسعار .

ويمكن إبداء ملاحظات مماثلة فيما يختص بالنفقات الحربية التي تتوقف على مقتضيات وشروط سياسة ودولة لا يؤثر عليها انخفاض الأسعار تأثيرا

مباشراً ، وفيما يخصّ بنفقات الأشغال العامة والإسكان الاجتماعى والإحسان العام التى يجب زيادتها للتخفيف من آثار الفتر الاقتصادى وبالأخص البطالة ، وقد التجأوا فى بعض الدول كإيطاليا إلى تخفيض المرتبات والأجور والمكافآت والمعاشات المدنية والعسكرية ولحسن بنسبة أقل من نسبة انخفاض أسعار الجملة ، لأن أسعار المعيشة (التى يجب مراعاتها عند تحديد المرتبات والأجور) انخفضت بنسبة أقل من أسعار الجملة للسلع ، وهذا يوضح لماذا لم تنخفض النفقات الكلية فى مدة انخفاض الأسعار التى تميزها الاقتصاد العالمى منذ بضع سنوات أو انخفضت بدرجة أقل بالنسبة لانخفاض مستوى الأسعار .

أما عن إصلاح أساليب تحرير الحسابات العامة ، فيقول جين إن طريقة الميزانية الصافية كانت هى المتبعة قديماً فكانت لا تدرج فى باب المصروفات نفقات الجباية ولا يدرج فى باب الإيرادات إلا صافى الإيراد بعد خصم تكاليف الجباية وإن الطريقة المتبعة الآن هى طريقة شمول الميزانية أو عموميتها بأن يدرج فيها كل نفقة وكل إيراد وإن استعمال الطريقة الأولى طوروا الثانية طوراً آخر من شأنه أن يزيد فى النفقات العامة زيادة ظاهرة .

ويقول أيضاً إن الاتجاه إلى الميزانيات غير العادية والحسابات الخاصة من شأنه أن ينقص النفقات العامة نقصاً ظاهرياً .

كما أن تخصيص الإيرادات يؤدى إلى نفس النتيجة لأنه يفرد جزءاً من الإيرادات والنفقات على حدة خارج الميزانية .

إذاً دققنا النظر فى هذه الحالات لوجدناها تؤدى حقيقة إلى ازدياد أو نقصان ظاهرى فى النفقات العامة لو أن موضوع البحث هو ازدياد أرقام الميزانية العامة ، أما وموضوع البحث هو ازدياد النفقات العامة فهى لا تبدو أن تكون مسائل يجب بحثها قبل البدء فى دراسة ظاهرة الازدياد حتى تكون

الأرقام المعدة للمقارنة متباعدة وقابلة للمقارنة، فلما أن تصب المقارنة على أرقام كلها صافية أو كلها إجمالية، كما أنه مادام موضوع البحث هو ازدياد النفقات العامة فيجب أن يشمل عقلا كافة النفقات سواء أدرجت في ميزانية عادية أو غير عادية وسواء أكانت مدرجة في الميزانية أم في حساب خاص .

أما عن التغيرات الطارئة على عدد السكان وعلى اتساع مساحة الدولة، فتمتدح أنه فيما يخص أثرها على ازدياد النفقات العامة يجب التفرقة بين حالتين : حالة النمو الطبيعي للسكان وحالة ضم إقليم إلى أرض الدولة بما عليه من السكان . ففي الحالة الأولى ، لاشك في أن نمو السكان يقرب عليه ازدياد النفقات العامة ولكن هذا الازدياد ليس كله ظاهريا وإنما هو حقيقى لحد ما كما سبق بيان ذلك عند نقد رأى جراتسيان^(١).

وفي الحالة الثانية ، أى حالة ضم إقليم إلى أرض الدولة بما عليه من السكان ، فهذه مسألة يجب البت فيها قبل دراسة الموضوع حتى تكون الأرقام المعدة للمقارنة متباعدة وقابلة للمقارنة ، فقارئة نفقات ألمانيا مثلا قبل ضم النمسا إليها لا تستقيم مع مقارنة نفقاتها بعد ضم النمسا إليها، لأننا نقارن في الواقع نفقات دولة واحدة بنفقات دولتين ، أى أن عناصر المقارنة ليست واحدة .

أما عن ازدياد استعمال طريقة النفقة العامة ، فيقول جين إن الدول كانت تلجأ قديما لإشباع الحاجات العامة إلى وسائل أخرى غير النفقة العامة كالسخرة والسباح لموظفيها بحماية رسوم لأنفسهم نظير الخدمات التي يؤدونها للجمهور الخ .. وأنها تلجأ في العصر الحديث إلى طريق النفقة العامة بما أفضى إلى زيادة نفقات الدولة زيادة ظاهرة ، لأن ما يتحملة الناس من التكاليف لم يزد عن ذي قبل بل لعله قل ، وهذا القول صحيح لأنه يستقيم مع تعريف جيد للنفقة العامة بأنها مبلغ من النقود^(٢)

(٢) Jett, G., op. cit. p. 42.

(١) راجع سابقا ، صفحة ٢٩ .

أما اعتبار ازدياد النفقات العامة، الناشئ عن اتساع نطاق الصناعات الحكومية، ازديادا ظاهريا، إذ يقابله ازدياد في الإيرادات العامة، فصحيح طالما أن نفقات الصناعات التي توليها الحكومة تتعادل أو تقل عن الإيرادات الناتجة عنها، أما إذا زادت عليها، وهو الغالب في الاستغلال الحكومي، فإنها تعتبر حيثز زيادة حقيقية وعبا جديدا على المكلفين، لأن الزيادة تسوى بواسطة الضرائب.

تلك هي أسباب الازدياد الظاهري في نظر جين، وقد اتضح لنا أنه ليس من المحتم أن يكون الازدياد الناشئ عنها ظاهريا، بل قد ينشأ عنها في نفس الوقت ازدياد حقيقي أيضا. ولذلك فالأفضل، على ما نعتقد، ترك هذا التقسيم ودراسة كل حالة على حدة.

...

يتضح بعد أن استعرضنا أهم الآراء في أسباب ازدياد النفقات العامة، أن سبب الازدياد الأساسي هو نمو الحاجات الجماعية مع وجود وسيلة لإشباعها وهي الثروة. فالفرد الذي يعيش في مجتمع يشعر بحاجات واسعة في إشباعها، وبعض هذه الحاجات، وهي الحاجات الفردية كالحاجة إلى الطعام يمكنه أن يشبعها بنفسه أو بالالتجاء إلى غيره من الأفراد والجماعات الخاصة، والبعض الآخر، وهي الحاجات الجماعية، كالحاجة إلى الدفاع، لا يمكنه إشباعها تماما، وبخاصة في العصر الحديث، إلا بالالتجاء إلى هيئة تتمتع بالسلطة الإلزام، ولما كانت طبيعة الحاجات البشرية، سواء أكانت فردية أم جماعية، أنه كلما أشبع حاجة منها ظهرت حاجة أخرى جديدة، وأنه كلما ارتفع المستوى الثقافي للفرد وللشعب كلما نمت حاجتهما وتعددت، بشرط وجود الوسائل لإشباعها، فإن حاجات الإنسان في نمو مستمر، وإن ثمة شرط أساسي لنموها، هو وجود الوسائل لإشباعها أي وجود الثروة، فلزدياد الثروة إذا شرط أساسي لازدياد الحاجات الجماعية كانت أو فردية، وازدياد النفقات العامة،

وهي وسيلة الميئات العامة في إشباع الحاجات الجماعية، سبه الأساسي نمو الحاجات الجماعية، وهذا السبب الأساسي يقترن بأسباب أخرى من شأنها زيادة النفقات العامة، وهي أسباب تختلف باختلاف الأزمنة والامكنة وطبائع الشعوب، ويترتب على ذلك ثلاث نتائج هامة :

(أولاً) إنه من الصعب جداً إبقاء النفقات العامة ضمن حدود معينة أو إقصاها، لأن إقصاء النفقات العامة معناه إقصاء تقدم المجتمع، قد يمكن إقصاء النفقات في حدود معينة، إذا كانت زيادتها راجعة إلى أسباب عرضية، كفساد الأداة الحكومية مثلاً، وذلك بإجراء الإصلاح الضروري، ولكن لا يمكن إقصاء النفقات العامة التي ترجع إلى نمو الحاجات، وإذا أمكن ذلك فلن يستمر وقتاً طويلاً.

(ثانياً) وما دام الأمر كذلك فيجب أن تستعمل النفقات العامة في العمل على تقدم البلاد وإلا أضرت بهذا التقدم، لأن النفقات العامة تنطلي، ويجب أن تنطلي بواسطة الضرائب، والضرائب تستوفي من دخول الأفراد، وهذه معدة لإشباع حاجاتهم الفردية والجماعية، فحرمات الأفراد من وسيلة إشباع حاجاتهم دون القيام بذلك الإشباع، يعرقل تقدم البلاد، ولذلك يجب أن توجه سياسة الحكومة نحو الرفاهية العامة، أما إذا وجهت نحو الإسراف، مما يترتب عليه تضخم النفقات العامة القليلة الإنتاج، فأن ذلك يؤدي إلى نتائج ضارة، ليس فقط بالمالية العامة ولكن بالاقتصاد القومي أيضاً.

(ثالثاً) يجب أن تنظم الإيرادات بحيث يمكن أن تتساوى النفقات المتزايدة دون حاجة إلى قلب نظامها باستمرار، ولما كان المصدر الأساسي للإيرادات هو الضرائب، فيجب أن يكون معظم الاعتماد عليها، كما يجب أيضاً تنظيم بعض الضرائب بحيث يمكن أن تزداد حصيلتها زيادة كبيرة بتبسيط في سرها، لا يحدث عنه انقلاب في النظم الاقتصادية.

وهذا المبدأ ، وأن كان كافيا في الأوقات العادية ، إلا أنه غير كاف في أوقات الأزمات أو الحروب ، ولما كان الدخل القوي معدا أساسا لإشباع الحاجات الجماعية والفردية ، وتوزيعه على مختلف الحاجات يجب أن يكون بحيث يقدم إشباع الحاجات الأشد ، سواء أكانت فردية أم جماعية ، على مساوها ، فقد يحدث أثناء أزمة أو حرب ، أن تصبح بعض الحاجات الجماعية أشد من الحاجات الفردية ، وحينئذ يصبح للدولة الحق في أن تزيد نصيبها من الدخل القوي ، كما أنه قد يحدث أحيانا أن تصبح الحاجات الجماعية العاجلة أشد قوت بحيث تقدم على الحاجات الفردية للأجيال القادمة ، مما يبيح للدولة المساس بدخل الأجيال المقبلة ، بالالتجاء إلى الاقتراض ، وهذا ما عمدت إليه معظم الدول إبان الحرب العالمية الثانية ، فزادت سعر الضرائب على الدخل ، كما قللت من حالات الإعفاء ، وفرضت ضرائب جديدة ، كضريبة الدفاع الوطني في كندا وفي السويد ، وضريبة الأمن الوطني في نيوزيلاندا ، وضريبة الدفاع في الولايات المتحدة ، والضرائب الخاصة في سويسرا وفرنسا وإيطاليا ، والضرائب على الأرباح الاستثنائية في معظم الدول ، وفئات هذه الضرائب مرتفعة غالبا ، ولما لم تكشف زيادة الضرائب لمقابلة نفقات الحرب ، لجأت الدول إلى الاقتراض وسلكت في سبيل ذلك سبلا عديدة سبقت الإشارة إلى بعضها (١).

وإذا كانت النفقات العامة لا بد من ازديادها فهل ينشأ عن ذلك ازدياد العبء الحقيقي على المكلفين ؟

مادامت النفقات العامة يجب أن توجه نحو إشباع الحاجات الجماعية ، وما دام مدى الحاجات الجماعية والفردية محدودا بثروة البلاد ، وبنشاط سكانها ، وزيادة النفقات العامة مشروطة بزيادة الثروة العامة ، فينتج من ذلك أن ازدياد النفقات لا يقرب عليه زيادة في العبء الحقيقي على المكلفين ، وأنه على كل حال

(١) راجع سابقا ، صفحتي ٢٦ و ٢٥.

إذا كانت النفقات العامة ، رغم ازدياد الثروة العامة ، تستغرق جزءاً أكبر نسبياً من الدخل القومي ، فيجب أن تزداد أيضاً الخسومات التي تؤدها الدولة للأفراد ، فإذا كانت الدولة تستولي مثلاً على ٢٥٪ من الدخل القومي للقيام بإشباع الحاجات الجماعية ، ثم زادت نصيبها إلى ٣٠٪ ، ولكنها زادت أيضاً من الحاجات التي تقوم بإشباعها ، فإن العبء الحقيقي للنفقات العامة لا يزداد على المكلفين بل قد يقل ، ولو أن العبء الظاهري ازداد .

وهذا يؤدي إلى سؤال هام هو : إلى أي حد يصح للدولة الحؤول على الأفراد في سداد حاجاتهم ؟ والجواب على ذلك يختلف باختلاف وجهات النظر ودور الدولة في تفاصيل ، يمكن القول بوجه عام ، إن الدخل القومي يجب أن يوزع بين الدولة والأفراد ، بحيث يصل إشباع الحاجات الفردية والجماعية إلى أكبر حد ممكن ، فيترك للدولة سداد الحاجات التي لا يمكن أن يقوم بها الأفراد ، أو يمكنهم القيام بها وإنما بنفقات أكثر أو على نحو ناقص ، أما إذا قامت الدولة بسداد الحاجات ، التي يشبعها الأفراد بنفقات أقل ، فإنه يترتب على ذلك حرمانهم من الوسائل اللازمة لسداد الحاجات المتروكة لإشباعها لهم ، مما يترتب عليه أيضاً ازدياد العبء الحقيقي عليهم .

وممة أمر آخر ، هو أن الأفراد ينتمون إلى طبقات مختلفة ، وأنه إذا كانت هناك حاجات مشتركة بين جميع الطبقات كالحاجة إلى الدفاع ، فإن هناك أيضاً حاجات خاصة بكل طبقة ، فمن يقوم بإشباع هذه الحاجات الأخيرة ؟ هل هم أفراد كل طبقة أو الدولة ؟ والجواب على ذلك أنه بما أن إشباع الحاجات المختلفة يجب أن يبلغ أكبر حد ممكن بالنسبة للجميع ، وبما أن بعض الطبقات لا يمكنها إشباع بعض حاجاتها ، فيجب أن تسكفل الدولة بها ، لأنها تتقدم حيثما على الحاجات الأقل قوة للطبقات الأخرى .

وبما يدل على أن نحو الحاجات هو السبب الرئيسي في ازدياد النفقات العامة ، أن النفقات العامة تزداد كثيراً بتحول البلاد نحو الصناعة ، فنفقات إنجلترا

بعد الثورة الصناعية ، ازدادت كثيرا عنها قبل تلك الثورة ، ذلك لأن التحول نحو الصناعة يترتب عليه ازدياد الثروة ، ونمو الحاجات الجماعية والفردية .
على أنه يجب ملاحظة أن ازدياد النفقات العامة قد يرجع ، كما سبق القول إلى أسباب عرضية وحيث يجب العمل على إبعاد تلك الأسباب ، حتى لا تعمق تطور الحاجات الحقيقية للبلاد . وسنمضي في دراستنا لأسباب ازدياد النفقات العامة في مصر بتعرف تلك الأسباب العرضية والبحث عن علاجها .

القسم الاول

دراسة تمهيدية

البَابُ الأوَّلُ

إحصاء النفقات العامة لمصر

نهدف للدراسة أسباب ازدياد النفقات العامة في مصر ، بذكر إحصاء تلك النفقات ، ويجب قبل ذلك أن نحدد مدلول النفقة العامة التي ستدخل في إحصاءنا ، وكيفية حسابها ، وذلك حتى تكون الأرقام التي ستستخدم أساسا لدراستنا متماثلة وقابلة للمقارنة ، وسيكون هذا موضوع الفصل الأول من هذا الباب ، ثم ندرس في الفصل الثاني ، في إيجاز ، نشأة الميزانية المصرية وتطورها ، ونبين في الفصل الثالث إحصاء نفقات الحكومة المركزية ، ثم نذكر في الفصل الرابع والآخر من هذا الباب بعض إحصاءات عن النفقات المحلية في مصر .

الفَصِيلُ الأوَّلُ

ماهية النفقة العامة وكيفية حسابها

المبحث الأول

ماهية النفقة العامة

يمكن تعريف النفقة العامة بوجه عام بأنها استعمال الهيئات العامة أموالا

اقتصادية، لإنتاج الأموال والخدمات اللازمة لإشباع الحاجات العامة (١) ويرتب على هذا التعريف أن النفقات العامة إما أن تكون عينية ، وإما أن تكون نقدية ، وقد كان لهذه التفرقة أهميتها في الأزمنة الماضية ، حينما كان الاقتصاد التقدي لا يزال في بدايته ، أما الآن فقد فقدت تلك الأهمية، وعاصفة في الدول المتقدمة ، إذ أن النفقات العامة تدفع كلها تقريبا نقدا ، ولذلك يعرف معظم علماء المالية النفقة العامة بأنها استعمال مبلغ من النقود لحساب هيئة عامة إشباعا لحاجة عامة (٢) . وهذه العناصر الثلاثة للنفقة العامة : استعمال مبلغ من النقود ، وهيئة عامة ، وإشباع حاجة عامة ، هي التي تحدد لنا ما يجب أن تتناولوه الإحصاءات اللازمة لدراسة تطور النفقات العامة ، فلا تتناول القسم التقدي الميزنات العينية (كالسكن المجاني أو قبول أبناء الموظفين في المدارس الحكومية مجاناً ، أو السفر المجاني على سكة حديد الدولة الخ ..) أو الميزنات الشرفية (كالترتب والياشين) التي تمنحها الدولة لموظفيها ، كما أنه إذا كانت الدولة تسمح لموظفيها بتحصيل أجورهم من الأفراد مقابل ما يؤدونه لهم من خدمات (كونتي العقود في فرنسا) ، فإن تلك الأجور لا تعتبر نفقة عامة ولا تدخل في إحصاء النفقات العامة .

والهيئة العامة تشمل الحكومة المركزية ، والهيئات المحلية من إقليمية وبلدية وقروية ، والمنشآت العامة ذات الشخصية الإدارية ، ولذلك فإن دراسة تطور النفقات العامة يجب أن تشمل نفقات كل من هذه الهيئات جميعا .

أما الحاجات العامة التي تنفق النقود لإشباعها، فتختلف كثرة وقلة باختلاف الأزمنة والامكانة ، وتتأثر بطبائع كل شعب ، وبالحرركات السياسية والمذاهب الاقتصادية السائدة ، ومدى ما تسمح به للدولة من تدخل في الشؤون الاقتصادية

(١) Fazio, M., *Elementi di Scienza delle Finanze*, Torino, 1931, p. 25.

(٢) Jéze, G., *op. cit.*, p. 46.

ونحو هذه الحاجات العامة هو السبب الأساسي كما سبق القول في ازدياد النفقات العامة . واعتبار حاجة ما عامة ، مسألة سياسية أكثر منها مالية ، والذي يقرر أوجه الإنفاق في الدول ذات النظام البرلماني هو البرلمان ، على أنه يحدث كثيرا أن يقرر البرلمان استعمال أموال عامة في أغراض غير عامة ، فيمنح مثلا بعض الصناعات إعانات خدمة لأصحابها ، لاتسجعا للاقتصاد القوي ، أو يقرر صرف بعض الاموال في أغراض انتخابية أو سياسية ، ولتلاف ذلك يحتاج بعض الدساتير فيحرم الإنفاق في أوجه معينة ، كصرف إعانات لجمعيات أو أحزاب سياسية أو جماعات دينية ، أو يشترط الحصول على أغلبية خاصة لإقرار بعض أنواع النفقات ، أو يقصر حق اقتراح أوجه النفقات على الحكومة دون أعضاء البرلمان ، الخ ..

وتتناول دراستنا النفقات العادية ، أي التي تتكرر سنويا ، والنفقات غير العادية ، أي التي لاتتكرر سنويا ، لأن هذه التفرقة فوق أنها غير علمية ، ليست كبيرة الأهمية بالنسبة للبحث الذي نحن بصدده إذ أنه يتناول مددا طويلة ، تصبح فيها النفقات المندودة غير عادية ، نفقات عادية في الواقع . كذلك تتناول دراستنا ما يسميه بعض المؤلفين الإيطاليين بالنفقات الاستثمارية (dépenses pour mouvements des capitaux) ، كنفقات الأشغال العامة التي تقل إيرادا ، كالحطوط الحديدية والتليفونية والتلغرافية ، كما تتناول النفقات الفعلية (dépenses effectives) ، كمرتبات الموظفين ، أو فوائد القروض ، أو أثمان أدوات الاستعمال اليومي كالآثاث أو نفقات القيام بالأشغال العامة التي لاتقل إيرادا .

ولا يتناول بحثنا مجرد النفقات الحساية أو الصورية (simples mouvements des valeurs) ، التي لا يترتب عليها إنفاق مبالغ حقيقية ، ولكن يراد بها مثلا قسوة عمليات الخزاة .

المبحث الثاني

حساب النفقات العامة

لكي تمكن مقارنة أرقام النفقات العامة في مختلف السنوات ، يجب أن تدل هذه الأرقام على أشياء متماثلة ، ولذلك يجب ، قبل البدء في المقارنة ، تصحيح هذه الأرقام ، حتى يمكن مقارنته بعضها ببعض ، ومع ذلك فالنتائج التي يتحصل عليها ليست لمادة حساسة ولا تدل إلا على الاتجاه العام لزيادة النفقات العامة ، بما يمكن مع ذلك لتقدير تطورها .

والأرقام التي يجب اتخاذها أساسا للمقارنة ، هي أرقام النفقات التي أخفقت فعلا ، وهي الواردة في الحساب العمومي أو الحساب الختامي (١) ، لا مجرد التقديرات الواردة في الميزانية ، لأن هذه قد تتحقق وقد لا تتحقق .

والحسابات الختامية المستعملة يجب أن تكون جميعها محررة إما طبقا لطريقة حساب الخزنة (système de gestion) وإما طبقا لطريقة حساب السنة المالية (système d'exercice) (٢) .

وإذا لم تكن قاعدة وحدة الميزانية مريحة ، بأن كانت الميزانية العامة مقسمة إلى عدة ميزانيات منفصلة ، كالميزانيات الملحقه ، أو الميزانيات المستقلة وكان الحساب الختامي مقسما تبعاً لذلك إلى عدة حسابات ختامية ، فيجب ضم بعضها إلى بعض ، مع استبعاد النفقات الصورية والمكررة ، حتى نحصل على جميع النفقات الحقيقية ، التي صرفت أثناء السنة المالية .

(١) أول حساب ختامي نشرته الحكومة المصرية هو حساب السنة ١٨٨٠ وأطلق عليه اسم «الحساب العمومي» ولم يستعمل لفظ «الحساب الختامي» إلا ابتداء من حساب السنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ .

(٢) حررت الحسابات الصورية لسنوات ١٨٨٠ و ١٨٨١ و ١٨٨٢ طبقا لطريقة حساب السنة المالية فكانت تمتد إلى آخر إبريل من السنة التالية .

كذلك إذا كانت هناك نفقات عامة غير مدرجة في الميزانية ، كنفقات برامج الدفاع الوطني أو برامج الأشغال العامة مثلا فيجب ضمها إليها ، مع مراعاة عدم تكرار بعض النفقات .

وقد جرت العادة في بعض الدول على ألا يدرج في الميزانية بعض النفقات كالفروض التي تمنحها الدولة ، على اعتبار أنها ستسد في ما بعد ، مع أن هذا السداد ليس مؤكدا ، لذلك يستحسن أن تعد نفقات نهائية ، وإذا سددت يعتبر سدادها إيرادات غير عادية (١) .

كذلك يجب التأكيد من أن قاعدة شمول الميزانية أو عموميتها مطبقة على جميع السنوات المتخذة للمقارنة ، وليس على بعضها دون البعض الآخر . وعلى العموم يجب ألا تترك أية نفقة خارج حسابنا ، مع مراعاة عدم التكرار وإبعاد النفقات الصورية .

الفصل الثاني

نشأة الميزانية المصرية وتطورها
ومدى انطباق الملاحظات السابقة عليها

لم تعرف مصر الميزانية السنوية المنتظمة بمعناها الصحيح قبل سنة ١٨٨٠ ، ولم تكن الميزانية تحتوي في أوائل عهدها على جميع الإيرادات وجميع المصروفات ، فقد كانت بعض الاعتمادات غير العادية يدرج في حسابات

(١) لم نعدال ، كما سنرى فيما بعد ، السلف التي تمنحها الحكومة من الاحتياطي العام (وما عدا السلف للمنوحة للبلديات والهيئات المحلية) ، ضمن النفقات العامة للحكومة المركزية إلا الجزء الذي يمد مصروفات نهائية ، ويخصص نهائيا على الاحتياطي .

خاصة خارجة عن الميزانية ، كما كان يوجد بجانب الميزانية العامة ميزانيات ملحقه وميزانيات خاصة .

ومع أنه صدر في ١١ مايو سنة ١٨٧٦ أمر عال بإنشاء مجلس أعلى للمالية من بين اختصاصاته «تحرير ميزانية لمالية الحكومة» ، إلا أنه لم يتخذ ، واستمرت كل مصلحة تضع تقديراتها الخاصة مستقلة عن غيرها ، دون اتباع قاعدة واحدة ، ولم تكن الأرقام الواردة في هذه التقديرات صحيحة ، ولا تشمل مصروفات الدولة وإيراداتها جميعا ، كما كان ينقص تدوين العمليات المختلفة للترتيب المنطقي مما جعل من الصعب ، إن لم يكن من المستحيل ، معرفة نفقات كل سنة ولا مبالغها الصحيح . وقد وضعت لجنة التحقيق العليا التي شكلت سنة ١٨٧٨ مشروع ميزانية لسنة ١٨٧٩ لم يكن كاملا ولم يصدق عليه رسميا ، وكانت أول ميزانية ظهرت للحكومة المصرية هي ميزانية سنة ١٨٨٠ ، ولم تكن مع ذلك كاملة ثم حل محلها سنة ١٨٨٢ ميزانيتان منفصلتان : (١) ميزانية الإيرادات المخصصة لخدمة الدين و (٢) ميزانية الإيرادات غير المخصصة ، وكان باب المصروفات في الأولى يشمل خدمة الدين الممتاز والدين الموحد ، والمصروفات الإدارية للمديرية والمصالح المخصصة إيراداتها لخدمة الدين ، وفي الثانية يشمل الجزية والمصروفات الإدارية للمصالح الأخرى ، والالتزامات العمومية .

وكان قانص الإيرادات الحقيقية على تقديرات الإيرادات غير المخصصة ، ووفور المصروفات الفعلية على تقديرات المصروفات غير المخصصة تكون ميزانية منفصلة للسنة القادمة ، عرفت باسم الميزانية غير العادية للإيرادات غير المخصصة (١) . وكانت تشمل جميع المصروفات الزائدة وغير المنتظرة التي لم ترد في الميزانية العادية ، أما الميزانية العادية فكانت تقتصر على المصروفات الجارية فقط ، وبهذا أمكن الحكومة إتفاق بعض المصروفات على السكك الحديدية ، وعلى تنفيذ بعض الأشغال العامة ذات الصفة العاجلة ، كما كان يدفع منها إعانة السودان السنوية ،

(١) المادة ١٦ من قانون التصنية الصادر في يولييه سنة ١٨٨٠ ، أما قانص الميزانية المخصصة فسكان سدا لاستهلاك الدين .

ويحدد عجز مصلحة البومين ، وكانت تضاف فوائض الميزانية غير العادية إلى الإيرادات غير العادية للسنة التالية ، أما إذا لم يكن هناك فوائض ولا ميزانية غير عادية بالتالي ، فإن النفقات المذكورة كانت تتحملها الميزانية العادية بقدر المستطاع .

وقد ترتب على حوادث سنة ١٨٨٢ عدم موازنة ميزانية سنة ١٨٨٣ ، وصدر مرسوم في ٢٧ يونه سنة ١٨٨٣ يلغى الميزانية غير العادية (المادة ٤) وأصبحت الميزانية العادية بعد ذلك تحتوي على جميع تقديرات المصروفات وجميع تقديرات الإيرادات اللازمة لتغطيتها ، وانهت ميزانية سنة ١٨٨٤ والميزانيات التي سبقتها بعجز مقداره ٢٦٥٧٠٠٠ ج . م ، وميزانية سنة ١٨٨٥ بعجز مقداره ١٢٠٠٠٠ ج . م ، ولسد هذا العجز ودفع تعويضات عن حوادث الإسكندرية والقياس ببعض الأشغال العامة ، وافقت الدول صاحبة الامتياز في اتفاق لندن سنة ١٨٨٥ ، على عقد قرض مقداره ٩٤٢٤٠٠٠ جنيه انكليزي (القرض المضمون) .

وصدر في ٢ أبريل سنة ١٨٨٨ أمر عال نص على وضع تقديرات الإيرادات ، دون أن تستزل منها النفقات الضرورية لتحصيلها ، إلا أنهم اضطروا بسبب القواعد المالية ، التي كانت سائدة وقتئذ ، إلى عدم مراعاة هذه القاعدة في بعض الأحوال ، بالإتفاق مباشرة من بعض الإيرادات دون إدراجها في الميزانية ، وذلك حتى لا يذهب نصف تلك الإيرادات إلى المال الاحتياطي العمومي حسب القواعد المتبعة وقتئذ ، ومن هذا القبيل ما كان يدفعه تلاميذ المدارس من رسوم دراسية ، فلم تكن تدرج بالميزانية ، وذلك لكي يمكن تخصيصها كلها لحاجات التعليم العام . وقد استمرت تلك الحالة حتى عقد الاتفاق الإنجليزي الفرنسي سنة ١٩٠٤ ، وضعت ميزانية سنة ١٩٠٥ طبقاً لنصوص ذلك الاتفاق الذي طبق في مصر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٠٤ ، والذي وسع من حرية مصر المالية نوعاً ما . وانتظمت الميزانية بعد ذلك ، وضمت الأموال

الاحتياطية المختلفة (الاحتياطي العمومي ، والاحتياطي الخصوصي ، والمال الناتج من وفور تحويل الديون) في مال احتياطي واحد ما أعاد في زيادة وضوح الميزانية ، وقسم باب المصروفات إلى قسمين : المصروفات العادية والمصروفات الخصوصية ، وتشمل الأولى المصروفات الجارية للإدارة التي تجدد سنويا ، كمرتبات الموظفين ، أما المصروفات الخصوصية فكانت تشمل المصروفات الاستثنائية غير المتجددة كمصروفات المبانى (١) على أن الحالة الشاذة السابق ذكرها (الإغراق مباشرة من بعض الإيرادات دون إدراجها بالميزانية) لم تختف إلا تدريجيا من الميزانيات المتعاقبة ، وكانت نتيجة ذلك تضخم شقي الميزانية ، فأدرجت في ميزانية سنة ١٩٠٥ محصلات أعمال المسجونين وكانت قبل ذلك تستزل من مصروفات السجن ولا تدرج بالميزانية ، كذلك جرى العمل على منح كتاب وعرضى المحاكم المختلطة ٢ ٪ من إيرادات المحاكم ، فأصبحت بعد ذلك تدرج بالميزانية ، كذلك كان الحال بالنسبة لمصلحة البريد ، فأدرجت في الميزانية مبالغ كانت تستزل من أرباح صندوق التوفير ، كما أدرج أيضا ما كان صندوق الدين يعطيه لمصلحة الآثار لصيانة للمعابد القديمة ، كذلك لم تعد تدرج بالميزانية ، ابتداء من سنة ١٩٠٥ ، الوفور الناشئة عن تحويل الدين الممتاز وكانت تضاف فيما سبق إلى مال وفور التحويل ، وأدرج في الميزانية ابتداء من سنة ١٩٠٧ حساب المدارس والكتاتيب ، كما أضيفت أثمان أراضي الحكومة اللازمة لمبانيها الجديدة إلى ميزانيات المصالح المختلفة ، وكذلك نفقات البريد والنقل والرسوم الجمركية ، ويمكن القول بأن نصف زيادة مصروفات ميزانية سنة ١٩٠٧ ترجع تقريبا إلى إدراج عدد من النفقات بالميزانية ، كانت حتى ذلك التاريخ لا تدرج فيها ، أما ميزانية سنة ١٩٠٨ فقد أختق منها نوعان من

(١) هذا التسميم مأخوذ من الميزانية الحربية الألمانية ، فقد كان كل باب من أبوابها مقسما إلى قسمين : مصروفات سنوية متكررة (Jackelieh) ، ومصروفات غير متكررة (einmalig)
(تقرير الإودو كرومر عن مصر والسودان لسنة ١٩٠٤)

الإيرادات: البديلة ، ، وقد أفرد لها حساب خاص حتى سنة ١٩١٠ ، وهذه مصطلحات بيع أملاك الميرى الحرة ، ، وقد أضيفت إلى المال الاحتياطي ، وقد نشأ عن هذا نقص في تقديرات إيرادات سنة ١٩٠٨ ، واحتوت ميزانية سنة ١٩٠٩ بعض نفقات لم تكن مدرجة فيها حتى تلك السنة ، ولكن حذف من باب الإيرادات من جهة أخرى إيرادات المذابح وقد تركت للجالس البثمة والمحلية ، كما حذف من باب المصروفات نفقات إدارة المذابح ، ولتبسيط الحسابات حذف من إيرادات ميزانية سنة ١٩٠٩ مبلغ يمثل فوائد القروض الممنوحة للسودان ، وحذف مبلغ مساو لمن باب المصروفات تحت عنوان : « عدم كفاية إيرادات السودان » ، كذلك ضمت إلى ميزانيات السنوات ١٩١٠ و ١٩١١ و ١٩١٢ و ١٩١٣ نفقات وإيرادات كانت حتى تلك التواريخ خارجها ، وأصبحت ميزانية الأملاك الأميرية في الميزانية العامة منذ أول يناير سنة ١٩١٤ ، وهكذا أخذت الميزانية العامة تتوسع شيئا فشيئا جميع النفقات والإيرادات التي كانت لا تدرج فيها .

وفي سنة ١٩١٣ شكلت لجنة لبحث الميزانية ، ووضعت تقريرا أخذ به القانون رقم ٢١ لسنة ١٩١٣ ، فأصبحت بذلك الميزانية كثيرا من البساطة والوضوح ، إذ أدخل كثير من التعديلات على شكل الميزانية ، فعدلت تقاسيمها ووحدة لكل الوزارات ، كما حذفت منها التفاصيل الزائدة ، وضمت المصروفات غير العادية التي كانت تسدد من المال الاحتياطي إلى الميزانية العادية ، وأدرجت ضمن مصروفات ميزانية كل وزارة تحت عنوان الأعمال الجديدة ، مع اعتمادات المباني التي كانت تدرج سابقا ضمن الاعتمادات الخصوصية ، وكف بذلك المال الاحتياطي عن أن يستعمل كميزانية غير عادية وبقي مالا احتياطيا فحسب ، يزداد وينقص تبعاً لوجود فائض أو عجز عند انتهاء السنة المالية .

وقد جرت العادة قبل سنة ١٩١٤ على أن ترحل بوائق اعتمادات المصروفات

غير العادية التي لم تستعمل أثناء السنة المالية ، إلى السنة التالية ، وترتب على ذلك أن المصالح كانت لا تحدد تقديراتها بدقة بما ستتمكن فعلا من إنفاقه أثناء السنة ، فكانت تطلب أكثر مما تحتاجه ، مما جعل موازنة الميزانية تقريبية ، وبإدماج المصروفات غير العادية بالميزانية اختفى ذلك الشذوذ ، وأصبحت الاعتمادات التي لم تستعمل تلقى في نهاية السنة المالية ويدرج غيرها في الميزانية الجديدة لإتمام التنفيذ ، وهذا اقتصرته التقديرات على حاجة السنة .

وجعل بدء السنة المالية منذ سنة ١٩١٤ في أول أبريل بدلا من أول يناير ، مما سمح بتحضير الميزانية في وقت تمكن فيه معرفة نتائج محصول الفطن ، إذ لا تخفى الأهمية الكبرى التي لهذا المحصول بالنسبة للاقتصاد المصرى والمالية المصرية . وهنا أصبحت تقديرات الميزانية أقرب إلى الدقة ، كذلك تقودى تحضير الميزانية إبان فصل الإجازات ، حيث يكون كبار الموظفين في إجازاتهم الصيفية ، كما مد هذا من الزمن الذى يمكن تخصيصه لمناقشة الميزانية أمام الجمعية التشريعية .

وفي سنة ١٩٢٦ صدر القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٢٦ معدلا بدء السنة المالية إلى أول مايو بدلا من أول أبريل ، وذلك حتى يكون لدى البرلمان الوقت الكافى لفحص الميزانية ، ولكى يكون تقديمها في موعد يساعد المصالح ووزارة المالية على ضبط التقديرات بوجه عام بطريقة تنطبق على حقيقة العوامل التي تؤثر في الإيرادات والمصروفات .

وقد صدر أخيرا مرسوم بقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٦ ، لا يزال معروضا على البرلمان لإقراره ، وقد وافقت عليه اللجنة المالية بمجلس الشيوخ ، جاعلا بدء السنة المالية في أول مارس بدلا من أول مايو (١) . والفرض من ذلك كما جاء في المذكرة التفسيرية للرسوم بقانون المذكور ، لأن كون السنة المالية تبدأ في أول مايو أوجب على الحكومة أن تقدم الميزانية إلى البرلمان قبل أول فبراير ، وهو وقت ينصرف فيه اهتمام البرلمان إلى التشريعات والاستجابات

(١) (١) التزم المصرية ، العدد ٩٢ الصادر في ١٦ سبتمبر سنة ١٩٤٦ .

وغيرها من أوجه النشاط التباين ، فتراخي إقرار الميزانية ، ويتأخر صدورها إلى ما بعد حلول السنة المالية ، ، وكما جاء بمذكرة وزير المالية لمجلس الوزراء هو « الإفصاح في الوقت لإمكان القيام بتنفيذ المشروعات الواردة بالميزانية ، وكما جاء في خطاب العرش للدورة الثالثة للهيئة البرلمانية التاسعة (١٤ نوفمبر سنة ١٩٤٦) » تلافيا لما كان يكتنف تنفيذ الميزانية من اضطراب ، واستغلالا لفترة النشاط التباين والحكومي في مستهل كل دورة برلمانية ، وسعيا وراء إحكام تنفيذ قانون ربط الميزانية بحيث يصبح المصروف الفعلي أقرب ما يكون إلى التقديرات الموضوعية ، وبحيث تتحقق للشروعات العامة صحة التنفيذ في الوقت المقرر لها وبالتقدير المطلوب منها ،

ولكن يؤخذ على ذلك أن جعل ابتداء السنة المالية في أول مارس يترتب عليه وجوب تقديم مشروع الميزانية إلى البرلمان قبل أول ديسمبر ، ولكي تستطيع وزارة المالية إعداد هذا المشروع في الوقت المناسب ، يجب على الوزارات والمصالح أن تنهي من إعداد تقديرات الميزانية الخاصة بها وتقديمها إلى وزارة المالية قبل أول سبتمبر ، وهذا يستدعي أن تبدأ هذه الوزارات والمصالح في إعداد تقديراتها في يونيو أو يوليو على الأكثر ، أي أن تحضير الميزانية يقع في فترة الإجازات ، مما يترتب عليه عملا وضع التقديرات قبل هذه الفترة ، وهذا يعد بين فترة تحضير الميزانية وتنفيذها ، مما يجعل التقديرات أكثر عرضة للأخطاء ، ويزيد من الالتجاء إلى الاعتداءات الإضافية لتصحيحها ، يضاف إلى ذلك أن الحكومة تكون في الفترة التي يقضى التمديد الجديد بإعداد مشروع الميزانية فيها ، مشغولة كذلك بإعداد الحساب الختامي الذي يجب تقديمه إلى البرلمان في بداية دور انعقاده طبقا للبادة ١٤٤ من الدستور .

والواقع أن التأخير في إقرار الميزانية يرجع إلى طول الوقت الذي تستغرقه الدراسة التمهيدية التي تقوم بها اللجنة المالية لمجلس النواب قبل أن تبدأ مناقشة المجلس نفسه للميزانية ، وقد اشترطت اللائحة الداخلية لمجلس النواب ، الصادرة

في نوفمبر سنة ١٩٤١ أن تقدم اللجنة أول تقاريرها عن مشروع الميزانية في مدة لا تتجاوز شهرا من تاريخ إحالة عليها ، على أن تفرغ من تقديم سائر تقاريرها عنه في مدة لا تتجاوز الشهرين (المادة ١١٩ من اللائحة المذكورة) ولكن هذا النص لم يتشدد في تطبيقه .

وقد جرت العادة منذ سنة ١٨٨٧ حتى سنة ١٩٤٢/١٩٤٣ باحساب ماهيات ومعايش كل شهر على حساب الشهر التالي بدلا من حساب الشهر نفسه ، وأصبح عبء ماهيات ومعايش آخر شهر في السنة المالية يلقى على السنة التالية ، وكان الغرض من ذلك أول الأمر سد عجز سنة ١٨٨٧ بتحقيق وفر صوري ، إذ اقتصر ما أصاب تلك السنة من عبء الماهيات والمعايش على أحد عشر شهرا ؛ كذلك ترتب على جعل أول السنة المالية في مايو ، مواجهة قسط فوائد الدين الموحد عن السنة شهور المنتهية في ٣٠ أبريل (٢٨٤ ١٠٧٧ جنيا) في أول السنة الجديدة ، مع أنه خاص بالسنة المنتهية ، وقد صحح هذا الموقف في سنة ١٩٤٢/١٩٤٣ بالقاء عبء ماهيات ومعايش شهر أبريل وكذلك قسط فوائد الدين الموحد على عاتق السنة المنتهية ، وأصبحت سنة ١٩٤٢/١٩٤٣ تحمل عبء الماهيات والمعايش عن ١٣ شهرا .

ومع استيعاب الميزانية المصرية شيئا فشيئا الميزانيات الصغيرة الملحقة بها . لا يزال يوجد بمصر ميزانيات ملحقة وأخرى مستقلة (١) ، أما الميزانيات الملحقة فهي ميزانينا جامعة فؤاد الأول وجامعة فاروق الأول ، والميزانيات المستقلة هي ميزانية وزارة الأوقاف (منذ سنة ١٨٩٧) وميزانية الجامع

(١) الميزانيات المستقلة ميزانيات متصلة عن البرازية العامة ولا تعتبر ملحقة بها ، ولها إيراداتها الخاصة لها ، وقد تنقل أحيانا ما يتصل ميزانية الدولة ، وتصدر في وثيقة خاصة ، وقد تعرض على البرلمان للاعتماد أو لا تعرض فتصدر بموجب نيا للاموال ، وذلك بخلاف الميزانيات الملحقة (أصول علم المالية العامة والنزاع المالي المصري للمفتون زكي عبد الصمد ، القاهرة ١٩٤١ ص ١٠٨) .

الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية (منذ سنة ١٩١٢) .

أما الميزانيات الصغيرة الملحقة التي كانت بمصر فأهمها :

(١) ميزانية بيت المال - كانت مصلحة بيت المال مكلفة بإدارة أموال القصر والعائنين ، وأنشئت لها ميزانية خاصة سنة ١٨٨٥ واستمرت حتى سنة ١٨٩٧ .

(٢) ميزانية دار الآثار العربية - استمرت من سنة ١٩٠٠ حتى سنة ١٩٢٥/١٩٢٤ .

(٣) ميزانية مجلس الصحة البحرية والسكرتريات - استمرت من سنة ١٨٨١ حتى سنة ١٩٣٩/١٩٤٠ .

(٤) ميزانية دار الكتب المصرية - استمرت من سنة ١٨٨٩ حتى سنة ١٩٣٩/١٩٣٨ .

(٥) ميزانية مصلحة السكك الحديدية والتلغرافات والتلغرافات - فصلت عن الميزانية العامة من سنة ١٩٣٣/١٩٣٤ وأعيدت إليها سنة ١٩٤٠/١٩٤١ ، وهناك تفكير في إعادة فصلها (١) .

الفصل الثالث

إحصاء نفقات الحكومة المركزية (٢)

لأنطينا أرقام النفقات العامة الواردة بالإحصاء السنوى العام للحكومة المصرية في السنوات المختلفة صورة دقيقة بجملة النفقات ، وهي لذلك في حاجة

(١) تقرير لجنة متابعة وسائل النقل السكك الحديدية ، القسم الأول ، ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٤٦ .
(٢) للراجع : الحساب السنوي من صالاح المالية من سنة ١٨٨٠ حتى سنة ١٩٢٣ / ١٩٢٤ ، الحساب الختامي من سنة ١٩٢٥/١٩٢٤ ، الإحصاء السنوي العام ، الإحصاء السنوي الجيب ، ميزانية الدولة المصرية ، مشروع ميزانية الدولة المصرية لثلاث سنوات ١٩٤٨/١٩٤٧ .

إلى التعديل بالزيادة من جهة والنقصان من جهة أخرى ، حتى تكون المقارنة منسبة على أرقام متماثلة ، فنضيف إليها النفقات الآتية (١) :

(١) نفقات دار الكتب المصرية (الكتبخانة الخديوية ، دار الكتب السلطانية) العادية والمأخوذة من احتياطيها الخاص . (٢) بعد طرح إعانة الحكومة لها (٣) . وطرح ما تدفعه الدار من أموال أطيان وعشور (٣) ، ودون طرح إعانة

(١) لا تشمل الأرقام للصوره النفقات الآتية :-

- ١ - نفقات تنهيش الجزيرة والجزيرة سنة ١٨٨١ .
 - ٢ - نفقات بيت المال من سنة ١٨٨٥ حتى سنة ١٨٩٧ .
 - ٣ - نفقات المدارس الأهلية والسككيات حتى سنة ١٩٠٧ .
 - ٤ - نفقات مطبعة يولاق الأهلية سنة ١٨٨٣ ، نفقات القسم الادبي المطبعة المذكورة من سنة ١٨٨٩ حتى سنة ١٩٠٣ ، نفقات المطبعة الأهلية منذ سنة ١٩٠٠ حتى سنة ١٩١١ (بما فيها نفقات القسم الادبي منذ سنة ١٩٠٣) .
 - ٥ - نفقات مصلحة الاملاك الاميرية من سنة ١٨٨٦ حتى سنة ١٩١٣ .
 - ٦ - نفقات مجلس الصحة البحرية والكورنشيات من سنة ١٨٨١ حتى سنة ١٩٤٠/١٩٣٩ .
 - ٧ - نفقات مصلحة الاملاك المشتركة بين الحكومة وشركة قناة السويس من سنة ١٨٨٥ . وهذه النفقات يمكن اهلاكها بالتعبئة بلغة النفقات العامة ، وخاصة لأن معظمها يستند على اعانات من الميزانية العامة .
- هذه لا تشمل أرقام النفقات المذكورة نفقات وزارة الأوقاف ولا نفقات الجمار الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الاسلامية ، ولكنها تشمل اعانات الحكومة لها .
- (٢) لدار احتياطي خاص مكون من زيادة ايراداتها على مصروفاتها (المادة ٥ من الأمر العالي الصادر في ٣٠ أبريل سنة ١٨٨٩) لا يجوز الاعتساق منه الا بمقتضى قرار من مجلس الدار الأعلى ، وموافقة وزارتي المالية والمارف (المادة ١٦ من القانون رقم ٨ الصادر في ١٩ أبريل سنة ١٩١١) وكان يسد هج ميزانية الدار منه حتى نهاية سنة ١٩٣٨/١٩٣٩ فصار يسد من الاحتياطي العام عدا سنة ١٩٣٨/١٩٣٩ إذ سدد للبحر من احتياطي الدار الذي أصبح ٣٣٣٩٧ جنيا ، كما كانت تشتري من اللقنيات القيمة التي تعرض للبيع .
- (٣) أعطت الحكومة اعانة لدار ابتداء من سنة ١٩٣٠/١٩٣١ .
- (٤) وعقدت الحكومة في سنة ١٨٨٩ على الدار بعض أطيان حرة من أطيان الدولة عند ايراداتها وتحت مبلغ ٢٠٠٠ جنيه مصري في السنة .

وزارة الأوقاف (ديوان عموم الأوقاف) للدار (١)، وذلك منذ سنة ١٨٩٤، حيث ظهرت نفقاتها للمرة الأولى في الحساب الختامي لتلك السنة، حتى سنة ١٩٣٨/١٩٣٩ حيث دخلت بعد ذلك في ميزانية الدولة.

(٢) نفقات دار الآثار العربية (الاستكخانة العربية) العادية والمأخوذة من احتياطيها الخاص بعد طرح إعانة الحكومة لها وذلك منذ سنة ١٩٠٠ حتى سنة ١٩٢٤/١٩٢٥ حيث ضمت ميزانيتها في السنة التالية إلى الميزانية العامة.

(٣) النفقات المنصرفة من بدل الخدمة العسكرية، بعد إسقاط المبالغ المرتدة، وذلك في سني ١٩٠٨، ١٩٠٩، إذ كانت مفصولة من الميزانية العامة.

(٤) نفقات جامعة فؤاد الأول (الجامعة المصرية) بعد طرح إعانة الحكومة لها، وذلك منذ سنة ١٩٢٥/١٩٢٦.

(٥) نفقات مصلحة السكك الحديدية والتلغرافات والتليفونات، بعد استبعاد المستحق للحكومة عن نصيبها في إيراداتها وذلك من سنة ١٩٣٣/١٩٣٤ حتى سنة ١٩٣٩/١٩٤٠ (٢).

(١) عندما أسست دار الكتب سنة ١٨٧٠ كانت ادارة الأوقاف وحدها هي التي تتولى أعداد الأموال اللازمة لبقائها ونفقاتها حتى سنة ١٨٨٩، ثم صارت تشترك في مصروفاتها بمبلغ سنوي قدومه حسباً جنيه يؤخذ من إيرادات الأوقاف الخيرية، حتى كانت سنة ١٩٢٤/١٩٢٥ لم تدفع شيئاً، ثم دفعت ١٠٠ جنيهاً في كل من سني ١٩٢٦/١٩٢٥ و ١٩٢٦/١٩٢٧، ثم توقفت عن الدفع في السنوات ١٩٢٧/١٩٢٨ إلى سنة ١٩٣٠/١٩٢٩، ثم دفعت ١١٠٠ جنيه سنة ١٩٣٠/١٩٣١ و ١٠٩١ جنيهاً سنة ١٩٣١/١٩٣٢ ثم لم تدفع بعد ذلك شيئاً، وكان مجلس الوزراء قد قرر في ٢٦ أبريل سنة ١٩٣١ إعفاءها من دفع هذه الإعانة إجماعاً من سنة ١٩٢٩/١٩٣٠ نظراً لحالة ميزانيتها.

(٢) خلافاً لما جاء في النشرة التي أصدرتها «ادارة شؤون ما بعد الحرب» عن «أرقام ليبانية عن تطور الحالة الاقتصادية في مصر من سنة ١٨٩٩ إلى سنة ١٩٤٤» المطبوعة بالأميرية بالقاهرة - ١٩٤٦ ص ٧، إذ ضمت نفقات هاتين المصالحين إلى جلة النفقات العامة دون استبعاد المستحق للحكومة عن نصيبها في إيراداتها مما ترتب عليه تكرار حسابان المستحق للحكومة.

(٦) نفقات إدارة صيانة الثروة العقارية من أكتوبر سنة ١٩٣٤ حتى سنة ١٩٤٠/١٩٤١ ، حيث ضمت إلى ميزانية الأملاك الأميرية .

(٧) مصاريف تنفيذ المعاهدة المصرية الإنجليزية سنة ١٩٣٦ المأخوذة من المال الاحتياطي منذ سنة ١٩٣٦/١٩٣٧ (١) .

(٨) السلف الممنوحة من الحكومة للبلديات والمجالس المحلية لعمليات المياه والإنارة عن طريق الاحتياطي العام ابتداء من سنة ١٩٣٧/١٩٣٨ وكانت قبل ذلك تخصم على الميزانية العامة ، حتى تستقيم المقارنة مع السنوات السابقة .

(٩) نفقات جامعة فاروق الأول ، بعد طرح إعانة الحكومة لها ، وذلك منذ سنة ١٩٤٢/١٩٤٣ .

(١٠) المبالغ الأخرى المنصرفة نهائياً من الاحتياطي العام (٢) .

(١١) النفقات المنصرفة من مبالغ مخصصة لأغراض معينة ومأخوذة من وفر أو فائض الميزانية قبل ضمه إلى الاحتياطي العام ، أو من أرباح عمليات

(١) انضى اتفاقون رقم ٢ لسنة ١٩٣٧ بمنع الاعتمادات اللازمة لتنفيذ مقررات المعاهدة على حساب الاحتياطي السام مباشرة وفيد المصروفات في حساب خاص خارج عن الميزانية ، ولكن ألغى هذا النظام بملادة ٨ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٣٨ وأصبحت الاعتمادات اللازمة تخرج بالميزانية ، على أن يستمر العمل بملادة الثانية من القانون رقم ٢ للتأويل إليه بالنسبة للاعتمادات السابق فتحها على الاحتياطي مباشرة وترحيلها إلى أن تستند .

(٢) ولعلنا لا ننسى ضمن جهة النفقات العامة ما يعرف بالاحتياطي المبروس وهو يشمل ، كما سئرى فيما بعد ، المبالغ التي أخذت من الاحتياطي العام في سنوات مختلفة واستسلمت في مشروعات التطوير والسلف الزراعية والسلف على أنظمت والسلف الصحية والسلف الجليات التنويرية وفي انشراك الحكومة في رأس مال بنك التليف الزراعي والغرض المتوخية له والقرص المنوطة لمساعدة ملاك الأراضي الزراعية وفي التليف الطاري ، وتنظيم متأخرات الأراضي الزراعية المشمولة بنظر وزارة الأوقاف ... الخ . ما عدا السلف المنوطة للبلديات والمجالس المحلية لعمليات المياه والإنارة وهي تشمل بطبيعتها ضمن الاحتياطي المبروس ولعلنا رأينا ، كما سبق القول ، أنها جزء من النفقات العامة حتى تستقيم المقارنة مع السنوات السابقة على سنة ١٩٣٨/١٩٣٧ حيث كانت هذه السلف تخصم على الميزانية العامة ، (وهو أخذنا الأرقام المأخوذة منها من الجزء الخامس بالحسابات الجارية من الحساب الختامي) .

خاصة (كعمليات التحويل أثناء الحرب العالمية الثانية) (١) .
تلك هي المبالغ التي يجب إضافتها للتفقات العامة ، أما التي يجب طرحها
منها فتشمل :

(١) المتصرف من المتحصل بغير حق ومبالغ مرتكبة ، من سنة ١٩٠٥ حتى
سنة ١٩١٤/١٩١٥ ، لأنها نفقات سورية .

(٢) المبالغ التي استعملت في استهلاك الدين بتخصيص المحصل من بيع
الأملاك الأميرية ، إذ كان يخصم بها على ميزانية الدين العمومي ، وذلك في
السنوات من ١٩٢٥/١٩٢٦ حتى ١٩٣٠/١٩٣١ .

(٣) ما تدفعه دار الكتب من ضرائب عن أطيافها ، من ضمن ميزانيتها
إلى الميزانية العامة .

(٤) أقساط احتياطي استهلاك القرض الوطني ابتداء من سنة ١٩٤٣/١٩٤٤ .
وفيما يلي بيان جملة التفقات العامة في السنوات من ١٨٨٠ حتى
١٨٩٣ كما وردت بالإحصاء السنوي العام (بالجنهيات المصرية) (٢) :

السنة	جملة التفقات العامة	السنة	جملة التفقات العامة
١٨٨٠	٧ ٦٩١ ٤٢٤	١٨٨٧	١٠ ١٩٤ ٩١٣ (٣)
١٨٨١	٨ ٦٧٨ ١٢٦	١٨٨٨	١١ ٧١٤ ٥١٠
١٨٨٢	٨ ٩٧٧ ١٣١	١٨٨٩	٩ ٩٦٩ ٧٧٦
١٨٨٣	١٠ ١٣٣ ٥٠٩	١٨٩٠	١١ ٢٥١ ٤٨٣
١٨٨٤	١٠ ٠٠١ ٤٦٥	١٨٩١	١٠ ٠٧٨ ٤٩٢
١٨٨٥	١٣ ٩٢٨ ٥٨٦	١٨٩٢	٩ ٨٨٢ ٥٥٧
١٨٨٦	١٠ ٣٤٠ ٩٧٢	١٨٩٣	١٠ ٥٥٦ ٠١٧

(١) لا تشمل جملة التفقات العامة نفقات عمليات تحويل محاسيل القطن منذ سنة ١٩٤١
ولا عمليات التحويل منذ سنة ١٩٤٣ إذ لم تصف نهاية الآن (أكتوبر ١٩٤٦) .

(٢) لم تدخل أي تعديل على جملة التفقات العامة للسنوات من ١٨٨٠ حتى ١٨٩٣ كما وردت
بالإحصاء السنوي العام .

(٣) لا تشمل مرتبات موظفي الحكومة من شهر ديسمبر (٣٤٠٠٠٠٠ جنيه) ، راجع
مابنا ، صفحة ٥٢ .

وبين الجدول الآتي جلة النفقات العامة ابتداء من سنة ١٨٩٤ ، (الرقم الاصل
والرقم المعدل طبقا لما سبق) بالجنيهات المصرية (١) :

السنة	جلة النفقات العامة	
	الرقم الأصلي	الرقم المعدل
١٨٩٤	٩٩٠٤ ١٨٦	٩٩٠٦ ٧٨١
١٨٩٥	٩٧٣٩ ٢٠١	٩٧٣١ ٥٩٩
١٨٩٦	١٠٦٠١ ١٨٣	١٠٦٠٤ ٠٤٩
١٨٩٧	١٠٧٠٤ ٦٣٧	١٠٧١٠ ١٧٣
١٨٩٨	١١ ١١٥ ٣٦١	١١ ١١٨ ٨٥٠
١٨٩٩	١١ ٤٠٦ ٩٦٩	١١ ٤١٠ ٧٦٤
١٩٠٠	١٠ ٨٣٩ ٥٨٣	١٠ ٨٤٣ ٣١٨
١٩٠١	١٢ ٢٠١ ٨٢٤	١٢ ٢٠٥ ٧٦٩

(١) ملاحظات على الأرقام المعدلة :

١٨٩٤ - نشأت الزيادة عن ضم مبلغ ٣٥٩٥ جنيها نفقات دار الكتب بعد طرح ما تدفعه القادر من أموال أحياء وديور .

١٨٩٥ - نشأت الزيادة عن ضم مبلغ ٢٣٩٨ جنيها نفقات دار الكتب بعد طرح أموال الأحياء كما سبق .

١٨٩٦ - نشأت الزيادة عن ضم مبلغ ٢٨٦٦ جنيها نفقات دار الكتب .

١٨٩٧ - نشأت الزيادة عن ضم مبلغ ٥٥٣٦ جنيها نفقات دار الكتب .

١٨٩٨ - نشأت الزيادة عن ضم مبلغ ٣٤٨٩ جنيها نفقات دار الكتب .

١٨٩٩ - نشأت الزيادة عن ضم مبلغ ٣٧٩٥ جنيها نفقات دار الكتب .

١٩٠٠ - نشأت الزيادة عن ضم مبلغ ٣٦٥٤ جنيها نفقات دار الكتب ، ومبلغ ٨١ جنيها نفقات دار الآثار العربية .

١٩٠١ - نشأت الزيادة عن ضم مبلغ ٣٤٣٩ جنيها نفقات دار الكتب ، مبلغ ٥٠٦ جنيها نفقات دار الآثار العربية ، بعد طرح أمانة المحكومة لها .

تابع بيان جملة النفقات العامة

السنة	جملة النفقات العامة	
	الرقم الأصلي	الرقم المعدل
١٩٠٢	١٢٦٦٨ ٥٩٧	١٢٦٧٣ ٠٩٢
١٩٠٣	١٢٥٠١ ٨٠٠	١٢٥٠٦ ٥٠٨
١٩٠٤	١٢٩٥٠ ٢٧٢	١٢٩٥٩ ٢١٣
١٩٠٥	١٤٩٩٩ ٠٣٧	١٤٩٧٢ ٤٦٧
١٩٠٦	١٧٨٤١ ٩٥٥	١٧٨١٢ ٥٦٨
١٩٠٧	١٨٩٢٦ ٩١١	١٨٩٠٦ ٩٣٢

ملاحظات على الأرقام للمدة :

١٩٠٢ - نشأت الزيادة عن ضم مبلغ ٣٢٤٠ جنيهاً نفقات دار السكك ومبلغ ١٢٥٥ جنيهاً نفقات دار الآثار العربية بعد طرح الإعانة كما سبق .

١٩٠٣ - نشأت الزيادة عن ضم مبلغ ٣٢٢٠ جنيهاً نفقات دار السكك ومبلغ ١٤٨٨ جنيهاً نفقات دار الآثار العربية .

١٩٠٤ - نشأت الزيادة عن ضم مبلغ ٢٢٩١ جنيهاً نفقات دار السكك ومبلغ ١٦٥٠ جنيهاً نفقات دار الآثار العربية .

١٩٠٥ - نشأ النقص عن ضم مبلغ ٥٨٧٠ جنيهاً نفقات دار السكك (أما نفقات دار الآثار فقد استقرت وزادت عليها امانة الحكومة)، وعن طرح مبلغ ٣٢٤٤٠ جنيهاً المنصرف من التوصل بغير حق ومبالغ مرتفعة .

١٩٠٦ - نشأ النقص عن ضم مبلغ ٥٣١٧ جنيهاً نفقات دار السكك (أما نفقات دار الآثار فقد استقرت وزادت عليها امانة الحكومة)، وعن طرح مبلغ ٣٢٧٠٤ جنيهاً المنصرف من التوصل بغير حق ومبالغ مرتفعة .

١٩٠٧ - نشأ النقص عن ضم مبلغ ٨٤٩٩ جنيهاً نفقات دار السكك (أما نفقات دار الآثار فقد استقرت وزادت عليها امانة الحكومة كافي السنتين السابقتين)، وعن طرح مبلغ ٢٨٤٧٨ جنيهاً المنصرف من التوصل بغير حق ومبالغ مرتفعة .

تابع بيان جلة النفقات العامة

السنة	جلة النفقات العامة	
	الرقم الاصلى	الرقم المعدل
١٩٠٨	١٨٠٠٩ ١٣٩	١٨٠٣١ ٩٤٦
١٩٠٩	١٦٩٠٠ ٠١٥	١٧٢٤١ ٢٨٠
١٩١٠	١٦٩٤٨ ٠٨٢	١٦٩١٩ ٤٣٣
١٩١١	١٧٠٧٧ ٢٠٧	١٧٠٤٤ ٧٧٦
١٩١٢	١٧٠٦٩ ٦٢٩	١٧٠٣٢ ٩٢٧

ملاحظات على الأرقام المسجلة :

١٩٠٨ - نشأت الزيادة عن ضم مبلغ ٥٩١٤ جنيا نفقات دار المكتب (جسد طرح ما يمدحه من أموال أطباء وهشور ورسوم جراحية) ، أما نفقات دار الآثار البرية فقد استقرتها وزادت عليها امانة الحكومة (٤) وضم مبلغ ٥١٥٦٢ جنيا التصرف من بدل الخدمة العسكرية (بد طرح مبلغ ١٠٠ جنيا مرته) ، وطرح مبلغ ٣٤٦٦٩ جنيا التصرف من التوصل بغير حق ومبالغ مرته .

١٩٠٩ - نشأت الزيادة عن ضم مبلغ ٤٧٨٩ جنيا نفقات دار الكتب (أما نفقات دار الآثار البرية فلا تزال امانة الحكومة تستقرها وتزيد عليها) وضم مبلغ ٣٧٣٣٢٦ جنيا التصرف من بدل الخدمة العسكرية (بد طرح مبلغ ١٤٠ جنيا مرته) ، وطرح مبلغ ٣٦٧٤٥ جنيا التصرف من التوصل بغير حق ومبالغ مرته .

١٩١٠ - نشأ النقص عن ضم مبلغ ٦٨٦٦ جنيا نفقات دار المكتب (أما نفقات دار الآثار البرية فقد استقرت التجميع من زيادة امانة الحكومة عن نفقاتها في السنوات من ١٩٠٥ الى ١٩١٠ نفقات هذه السنة العادية وغير العادية وزاد عليها بمبلغ ٤٧ جنيا) ، وطرح مبلغ ٣٥٥١٥ جنيا التصرف من التوصل بغير حق ومبالغ مرته .

١٩١١ - نشأ النقص عن ضم مبلغ ٤٧٢٨ جنيا نفقات دار الكتب ، ومبلغ ١٣١٠ جنيا نفقات دار الآثار البرية (جسد طرح امانة الحكومة عن هذه السنة والمبلغ المتبقي من مجموع زيادة امانات الحكومة في السنوات الماضية كما سبق الاشارة اليه) ، وطرح مبلغ ٣٨٤٦٩ جنيا التصرف من التوصل بغير حق ومبالغ مرته .

١٩١٢ - نشأ النقص عن ضم مبلغ ٦٣٤٩ جنيا نفقات دار المكتب ، أما نفقات دار الآثار البرية فقد استقرتها وزادت عليها الاعانة الحكومية ، وطرح مبلغ ٤٣٠٥١ جنيا التصرف من التوصل بغير حق ومبالغ مرته .

تابع بيان جلة النفقات العامة

السنة	جلة النفقات العامة	
	الرقم الأصلي	الرقم المعدل
١٩١٣	١٧ ٦٥٩ ٩٦١	١٧ ٦١٦ ٥٤٣
١٩١٥-١٩١٤	١٦ ٨٥٧ ٧٨٣	١٦ ٨٠٨ ٦٤٣
١٩١٦-١٩١٥	١٦ ٥٩٤ ٦٦٦	١٦ ٦٠٢ ١٤٩
١٩١٧-١٩١٦	١٧ ٢٤٠ ٦٠٦	١٧ ٢٤٦ ٧٨٧
١٩١٨-١٩١٧	٢٢ ٤٩٦ ٩٤٨	٢٢ ٥٠٥ ١٤٠
١٩١٩-١٩١٨	٢٣ ٣٨٤ ٣٣٦	٢٣ ٣٩٣ ٨٦٩
١٩٢٠-١٩١٩	٢٨ ٩٩١ ٩٣٤	٢٩ ٠٠٥ ٦٠٧

ملاحظات على الأرقام المعدلة :

١٩١٣ - نشأت القس من ضم مبلغ ٥٤٣١ جنيا نفقات دار الكتب ، أما نفقات دار الآثار العربية فقد استقرتها وزاد عليها التجميع من باقي اعادة السنة الماضية واعادة هذه السنة ، وطرح مبلغ ٤٨٨٣٩ جنيا التصرف من للحصول بغير حق ومبالغ مرتعة .

١٩١٥/١٩١٤ - نشأت القس من ضم مبلغ ٦٥٠٨ جنيا نفقات دار الكتب ، ومبلغ ٤٦٦ جنيا نفقات دار الآثار العربية (بعد طرح مجموع اعادة الحكومة من هذه السنة وما تبقي من اعادة السنة الماضية) وطرح مبلغ ٥٦١٦٤ جنيا التصرف من للحصول بغير حق ومبالغ مرتعة .

١٩١٦/١٩١٥ - نشأت الزيادة عن ضم مبلغ ٧٤٥٤ جنيا نفقات دار الكتب ، ومبلغ ٢٩ جنيا نفقات دار الآثار العربية (بعد طرح الضرائب والاعانة) ويلاحظ أن جلة النفقات تشمل مبلغ ١٢٧٠٤٠٧ جنيا يمثل هبوط عن سداد الاحتياطي المالية .

١٩١٧/١٩١٦ - نشأت الزيادة عن ضم مبلغ ٥٣١٧ جنيا نفقات دار الكتب ومبلغ ٨٦٤ جنيا نفقات دار الآثار العربية .

١٩١٨/١٩١٧ - نشأت الزيادة عن ضم مبلغ ٦٥٣٨ جنيا نفقات دار الكتب ومبلغ ١٦٦٤ جنيا نفقات دار الآثار العربية .

١٩١٩/١٩١٨ - نشأت الزيادة عن ضم مبلغ ٧٠٠٦ جنيا نفقات دار الكتب ومبلغ ٢٥٣٧ جنيا نفقات دار الآثار العربية .

١٩٢٠/١٩١٩ - نشأت الزيادة عن ضم مبلغ ٩٥٩٥ جنيا نفقات دار الكتب ومبلغ ٤٠٧٨ جنيا نفقات دار الآثار العربية .

تابع بيان جملة النفقات العامة

السنة	جملة النفقات العامة	
	الرقم الأصلي	الرقم المعدل
١٩٢٠-١٩٢١	١٨٢ ٠٥١ ٦٢	٢٨٤ ٢٨٢ ٠٦٢
١٩٢١-١٩٢٢	١١٢ ٣٧٧٤٧	١٨ ٣٧٥٧٧١٨
١٩٢٢-١٩٢٣	١٧١ ٢٨٢٤٧	٥٢٨ ٢٨٢٦٩
١٩٢٣-١٩٢٤	٤٨٠ ٣١٤٦٦	٩٧٩ ٣١٤٨٨
١٩٢٤-١٩٢٥	١٨٥ ٢٩٩٧٦	٠٦٠ ٢٩٩٩٥
١٩٢٥-١٩٢٦	٩٧٧ ٣٤٢٠٤	٤١٣ ٢٣٨٧٧

ملاحظات على الأرقام للمدة :

١٩٢٠/١٩٢١ - نشأت الزيادة عن ضم مبلغ ٩٠٣٩ جنيا نفقات دار الكتب (بسد طرح أموال أهلها وإعانة الحكومة لها) ومبلغ ١٦٦٣ جنيا نفقات دار الآثار العربية . وتشمل جملة النفقات مبلغ ٨١٦٧٩٣ جنيا هبوط عن مبدآت الاحتياطي المباعة .

وتربيع زيادة نفقات هذه السنة غير العادية لثلاثة أسباب :

١ - زيادة مرتبات ومهايا وأجور مختلف طبقات موظفي ومستعدي الحكومة نظرا لتلاوة المدينة (٦٠٨٣٠٠٠ جنيا) .

٢ - شراء وتوزيع كليات جديدة من الفللال لتكوين البلاد (٨٧٧٨٢٢٥ جنيا) .

٣ - شراء كليات من النعم (٩٦٠٥١٠٤ جنيا) .

ولم نقل المبلغان الأخيرتان من أخطاء من جهة الإدارة كلفت الدولة خسائر بضع ملايين من الجنيئات .

١٩٢٢/١٩٢٣ - نشأت الزيادة عن ضم مبلغ ٩٧٦٩ جنيا نفقات دار الكتب ومبلغ

٨٣٧ جنيا نفقات دار الآثار العربية .

١٩٢٣/١٩٢٤ - نشأت الزيادة عن ضم مبلغ ١٦٦٩٣ جنيا نفقات دار الكتب ومبلغ

٥٦٤ جنيا نفقات دار الآثار العربية .

١٩٢٤/١٩٢٥ - نشأت الزيادة عن ضم مبلغ ١٩٠٣٦ جنيا نفقات دار الكتب ومبلغ

٣٤٧٣ جنيا نفقات دار الآثار العربية .

١٩٢٥/١٩٢٦ - نشأت الزيادة عن ضم مبلغ ١٨٤٤٣ جنيا نفقات دار الكتب ومبلغ

٤٣٣ جنيا نفقات دار الآثار العربية .

١٩٢٦/١٩٢٧ - نشأت النقص عن ضم مبلغ ١٧٩٤٠ جنيا نفقات دار الكتب ، وطرح

مبلغ ٣٤٥٥٠٤ جنيا القمص لاستهلاك الدين بتخصيص الفصل من بيع الاملاك الاميرية

وفقا لما قرره البرلمان أثناء بحث ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٤ ، والذي خصم به كل ميزانية

الدين المسمى وأضيف الي حساب خاص في حسابات اللجوء لاستعماله في ائلاف المستندات .

تابع بيان جلة النفقات العامة

السنة	جلة النفقات العامة	
	الرقم الاصل	الرقم المعدل
١٩٢٧-١٩٢٦	٢٨ ٩٧٣ ٢٤٠	٢٨ ٧٩١ ٠٨٢
١٩٢٨-١٩٢٧	٣٥ ٢٨٩ ٠٣٦	٣٥ ٣٢٤ ٧٦٤
١٩٢٩-١٩٢٨	٣٧ ٢٢٩ ٥٥٩	٣٧ ٢٥٠ ٧٦١
١٩٣٠-١٩٢٩	٤١ ١٢٨ ٤١٣	٤١ ٠٢٣ ٢٣٧

ملاحظات على الأرقام المعدلة :

١٩٢٧/١٩٢٦ - من ١٣ شهرا - نشأ التقص من ضم مبلغ ٢٢٦٤١ جنيا نفقات دار الكتبت ومبلغ ٥٣٥٢٣ جنيا نفقات الجامعة المصرية (بعد طرح اعادة الحكومة لها من هذه السنة وزيادة اعادة السنة الماضية من مصروفاتها) ، وطرح مبلغ ٢٥٨٤٢٤ جنيا المحصن لاستهلاك الدين بواسطة المحصل من بيع الاملاك الأميرية ، وقد خصم هذا المبلغ على ميزانية الدين العمومي وأضيف الى الحساب الخاص الذي أنتهي لهذا الغرض في سنة ١٩٢٥/ ١٩٢٦ لاستثماره في اطلاق السندات بواسطة صندوق الدين وهذا لقرار البرلمان في ديسمبر سنة ١٩٢٦ .

١٩٢٨/١٩٢٧ - نشأ التقص عن ضم مبلغ ١٨٢٨١ جنيا نفقات دار الكتبت ومبلغ ١٠٤٩٥٠ جنيا نفقات الجامعة المصرية ، وطرح مبلغ ١٨٧٥٠٣ جنيا المحصن لاستهلاك الدين بواسطة المحصل من بيع الاملاك الأميرية وقد خصم بالمبلغ المذكور على ميزانية الدين العمومي وأضيف الى الحساب الخاص السابق ذكره .

١٩٢٩/١٩٢٨ - نشأت الزيادة عن ضم مبلغ ٢٠٠٦٦ جنيا نفقات دار الكتبت ومبلغ ١٣٧٤٥٧ جنيا نفقات الجامعة المصرية وطرح مبلغ ١٣٦٣١٦ جنيا المحصن لاستهلاك الدين بواسطة المحصل من بيع الاملاك الأميرية وقد خصم بالمبلغ المذكور على ميزانية الدين العمومي وأضيف الى الحساب الخاص السابق ذكره .

١٩٣٠/١٩٢٩ - نشأ التقص عن ضم مبلغ ٢٢٣٤٣ جنيا نفقات دار الكتبت ومبلغ ٥٠٣٨٨ جنيا نفقات الجامعة المصرية وطرح مبلغ ١٧٧٨٠٧ جنيا المحصن لاستهلاك الدين بواسطة المحصل من بيع الاملاك الأميرية وقد خصم بالمبلغ المذكور على ميزانية الدين العمومي وأضيف الى الحساب الخاص السابق ذكره .

تابع بيان جلة النفقات العامة

السنة	جدة النفقات العامة	
	الرقم الاصل	الرقم المعدل
١٩٣١-١٩٣٠	٤١ ٢٢٢ ٥٨٠	٤١ ٣٠٢ ٣٠٠
١٩٣٢-١٩٣١	٣٦ ٩٩١ ٨٥٨	٤٢ ٤٠٥ ٢٩٩
١٩٣٣-١٩٣٢	٣٥ ٩٤٦ ٨٥٦	٣٨ ١٥٢ ٤٠٠
١٩٣٤-١٩٣٣	٣٠ ٥٤٨ ٧١١	٣٩ ٣٢٥ ٨١٤

ملاحظات على الأرقام المدقة :

١٩٣٠/١٩٣١ - نشأت الزيادة عن ضم مبلغ ٢٢٩٢٣ جنبها نفقات دار الكتب ومبلغ ٥٦٧٨٧ جنبها نفقات الجامعة المصرية ، أما استهلاك الدين السومي يستمال المحصل من بيع الأملاك الأميرية فقد أوقف مراعاة لحالة الخزانية .

١٩٣١/١٩٣٢ - نشأت الزيادة عن ضم المبالغ الآتية : ٢١٥٠٨ جنبها نفقات دار الكتب و ٦٤٤٦٦ جنبها نفقات الجامعة المصرية و ٥٣٢٧٤٦ جنبها نفقات مأخوذة من الاحتياطي (من ذلك ٦٠٨٢٠٤ جنبها غسالة النقود القديمة ، و ٤٧١٩٢٦٣ جنبها غسالة القطن الناشئة من تصفية مشروعات سنة ١٩٢٥/١٩٢٦ وسنة ١٩٢٩/١٩٣٠) ١١٦٨٠٠٠ جنبها الأولي و ٣٥٥١٠٠٠ جنبها الثانية مع التقريب للآلاف) .

١٩٣٢/١٩٣٣ - نشأت الزيادة عن ضم المبالغ الآتية : ٢٠٦٥٤ جنبها نفقات دار الكتب ، و ٥٢٦٦٩ جنبها نفقات الجامعة المصرية و ٢١٣٢٢٢١ جنبها نفقات مأخوذة من الاحتياطي العام وتمثل الحساسة الناتجة من عمليات القطن وغيرها من المصاريف المسوبة على الاحتياطي .

١٩٣٣/١٩٣٤ - نشأت الزيادة عن ضم المبالغ الآتية : ١٩٩٠٠ جنبها نفقات دار الكتب و ١٦٠٦٤ جنبها نفقات الجامعة المصرية و ٤٣٠٦٦٠٩ جنبها نفقات مصلحة السكك الحديدية والتفريغات والتلغرافات بعد استبعاد نصيب الحكومة لي إيراداتها ، و ٢٥٦١٨٨٦ جنبها نفقات منصرف نهائيا من الاحتياطي العام (من ذلك مبلغ ٢٣٩٦١٧٠ جنبها غسالة المبالغ من القطن في سنة ١٩٣٤/١٩٣٥ و ١٦١٩١٦ جنبها رصيد حساب صكوكيات أدونات الخزائن والقوائم المدعوة أو الفصلة من بتوك الزهون المتأخرة) ومبلغ ٩٤٢٦٠٩ جنبها من المنصرف من مبلغ المليون جنبه إلى تسديد للتأتون رقم ١٧ لسنة ١٩٣٣ بتاريخ ٢١ يونيو سنة ١٩٣٣ بأحد من وفر سنة ١٩٣٣/١٩٣٤ لاستبداله في تخفيف الأزمة عن كفاي =

تابع بيان جلة النفقات العامة

السنة	جدة النفقات العامة	
	الرقم الاصل	الرقم المعدل
١٩٣٥-١٩٣٤	٣١ ٦٠٠ ٢٥٢	٣٦ ٤٥٩ ٥٥٩
١٩٣٦-١٩٣٥	٣٣ ٦٤٩ ٨١٧	٣٩ ١٤٥ ٧٥٥

ملاحظات على الأرقام المعدلة :

== الاهلين وذلك باستعمال جزء منه في سداد رسوم الخمر في القرى ، وجزء آخر في سداد الرسوم المقررة لجبالس للبرقيات على خربة الاطيان ، وجزء ثالث لوقف تحميل رسم الإنتاج على الارز ، والمبلغ المذكور (٩٤٢٦٠٩) هو ما سوى هذا فمردن الاولين ، ومبلغ ٨٨٠٠٣٥ جنيا المنصرف من مبلغ المليون جنة الذي صدر مرسوم ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٣٣ بأمره من الوزير الذي تقرر ايرائه في اقتناعات ميزانية السنة ١٩٣٤/١٩٣٣ لاستخدامه في التعطيل من أعباء الفلاح والزرايع ، وذلك بأمر تدفع الحكومة من جزء منه من الدوليين ، مبلغا من مجموع ما هو مستحق عليهم في أورداد ، ما عدا الخمر والتبقيات من السنة المالية المنصرفة ، وبأن تشمل مبلغا آخر منه لفصل التسليل على الارز والتجميع على تصديره ، والمبلغ المذكور (٨٨٠٠٣٥ جنيا) هو ما سوى هذا فمردن المذكورين .

١٩٣٥/١٩٣٤ - نشأت الرقعة عن ضم المبالغ الآتية : ٢٠٨٩٢ جنيا نفقات دار المكتب ، و ٥٨٢١٢ جنيا نفقات الجسامة المصرية ، و ٤٥٨٠٢٠٣ جنيا نفقات مصلحة السكك الحديدية والتلفونات والتليفونات بدستبياد نصيب الحكومة في ايراداتها كما سبق ، و ٢٠٠٠٠٠٠ جنة نفقات منصرفه نهائيا من الاحتياطي العام وتمثل نصيب هذه السنة من خسارة التبع التي وافق مجلس الوزراء في أول أغسطس ١٢ سبتمبر سنة ١٩٣٤ ثم في ٤ فبراير سنة ١٩٣٥ على شرائه لصالح الحكومة ولسد حاجة الاستهلاك المحلي على أثر ما تبين للحكومة من العجز في مصروفه .

١٩٣٦/١٩٣٥ - نشأت الرقعة عن ضم المبالغ الآتية : ٢١٧٣٥ جنيا نفقات دار المكتب ، و ٢٥٨٢٥ جنيا نفقات الجسامة المصرية ، و ٥٣٨٩١٥٩ جنيا نفقات مصلحة السكك الحديدية والتلفونات والتليفونات ، و ٩٢١٩٠ جنيا نفقات نهائية من الاحتياطي (من ذلك مبلغ ٤٥٩٥٠ جنيا ما خس هذه السنة من خسارة التبع اقتنار إليها في الماشي السابق ، ومبلغ ٤٦٢٤ جنيهات ديون عقارية ضاعت في الحكومة لعدم كفاية المصل من بيع الأراضي الجسامة لها) .

تابع بيان جلة النفقات العامة

السنة	جلة النفقات العامة	
	الرقم الاصل	الرقم المعدل
١٩٣٧-١٩٣٦	٣٤ ١٩٢ ٠٣٨	٣٩ ٥٨٩ ٨٠٢
١٩٣٨-١٩٣٧	٣٦ ٣٣٢ ٣٢٨	٤٣ ٥٩١ ٧٠١
١٩٣٩-١٩٣٨	٤٠ ٣٩٣ ٣٤١	٤٧ ٦٩٦ ٥٥٢

ملاحظات على الارقام المدقة :

١٩٣٧/١٩٣٦ - نشأت الزيادة من ضم المبالغ الآتية : ٢١٢٠٢ جنبا نفقات دار الكتب ، و ١٦٧٣٩٥ جنبا نفقات الجامعة المصرية ، و ١٥٥٥٠٣ جنبا نفقات مصلحة السكك الحديدية والتلفونات والتلفونات ، و ٥٣٦٦٤٤ جنبا نفقات نهاية من الاحتياطي العام (من ذلك مبلغ ٣٥٠٢٢ جنبا ديون مقاربة صاعت على الحكومة لعدم صفاء المصل من بيع الاراضي الضامنة لها ومبلغ ١٨٦٤٢ جنبا المنصرف في هذه السنة على مشروعات المائدة المصرية الانجليزية) .

١٩٣٨/١٩٣٧ - نشأت الزيادة عن ضم المبالغ الآتية : ٣٥١٣٧ جنبا نفقات دار الكتب ، و ١٤١٧٣٣ جنبا نفقات الجامعة المصرية ، و ٥٦٧٨٢١٠ جنبا نفقات مصلحة السكك الحديدية والتلفونات والتلفونات ، و ١٠٤٧٣٥٤٤ جنبا نفقات نهاية من الاحتياطي العام (من ذلك مبلغ ١٠٤٨٦١ جنبا ديون مقاربة صاعت على الحكومة لعدم صفاء المصل من بيع الاراضي الضامنة لها ومبلغ ٤٩١٨٣ جنبا المنصرف على مشروعات المائدة المصرية الانجليزية ومبلغ ٣٩٢٣١٠ جنبا شارة القفود النضيفة) و ٣٥٧٨٠٦ جنبا السلف الممنوحة من الحكومة بالبلديات والبلديات لمليات المياه والانتارة ، وتعد من الاحتياطي الجيوس كما بلغت الانتارة الي ذلك و ١٠٩١٣٣ جنبا مصروفات ادارة صيانة التزود المقاربة من احتسوير سنة ١٩٣٤ الي اخر أبريل سنة ١٩٣٨ .

١٩٣٩/١٩٣٨ - نشأت الزيادة عن ضم المبالغ الآتية : ٩٥٩٣ جنبا نفقات دار الكتب ، و ١٩٤٠٣٣ جنبا نفقات جامعة غزاد الأول (الجامعة المصرية) ، و ٥٨٦٩٥٤٨ جنبا نفقات مصلحة السكك الحديدية والتلفونات والتلفونات ، و ٢٦٢٠٢٦ جنبا نفقات نهاية من الاحتياطي العام (من ذلك مبلغ ٣٢٠١٧٩ جنبا ديون مقاربة صاعت على الحكومة لعدم صفاء المصل من بيع الاراضي الضامنة لها وفوائد متنازل عنها ومبلغ ٤٣٢٤٦٢ جنبا

تابع بيان جلة النفقات العامة

السنة	جلة النفقات العامة	
	الرقم الاصلى	الرقم المعدل
١٩٣٩-١٩٤٠	٤١ ١٧٤ ١٥٥	٤٨ ٠٧٥ ٨٩٢
١٩٤٠-١٩٤١	٤٢ ٥٥٨ ٨٨٤	٤٢ ٩٣٧ ١١٧
١٩٤١-١٩٤٢	٤٦ ٠٦٢ ٣٨٠	٤٧ ٣٦٢ ٥٣٤

ملاحظات على الارقام الملة :

== المنصرف من الاعتمادات الممنوعة على الاحتياطي العام لشروط الماهدة العربية الانجليزية ومبلغ ٩٨٨٥ جنيا قيمة الحسابة الناتجة من بيع بعض سندات الاحتياطي العام) ٤ و ٤٠١٨٤٦ و ٤ جنيا السلف الممنوعة من الحكومة لبلديات والمجالس المحلية من الاحتياطي العروس ٤ و ١٦٦٦٦٦ جنيا مصروفات ادارة صيانة التروة العقارية .

١٩٤٠/١٩٣٩ - نشأت الرقعة عن ضم المبالغ الاتية : ٣٤٤٣١٨ جنيا نفقات جامعة فؤاد الاول ٤ و ٥٨٠٨٧٣٨ جنيا نفقات مصالحي السكك الحديدية والقطارات والقطارات ٤ و ٧٠٣٦٣٢ جنيا نفقات نهائية من الاحتياطي العام (من ذلك مبلغ ١٦٨٢٧١ جنيا ديون عقارية ضاعت على الحكومة وفوائد متنازل عنها ٤ ومبلغ ٢٠٧٤٤٣ جنيا المنصرف على مشروعات الماهدة العربية الانجليزية ٤ ومبلغ ٣٢٧٤١٨ جنيا قيمة الحسابة الناتجة من بيع بعض سندات الاحتياطي العام) ٤ و ٣٢١٥٠٠ جنيا السلف الممنوعة من الحكومة لبلديات والمجالس المحلية من الاحتياطي العروس ٤ و ١٥٢٤٨٨ جنيا مصروفات ادارة صيانة التروة العقارية ٤ وطرح مبلغ ٢٣٤٩ جنيا ما تدفعه دار المكتب من ضرائب .

١٩٤١/١٩٤٠ - نشأت الرقعة عن ضم المبالغ الاتية : ٢١٧٥٩٠ جنيا نفقات جامعة فؤاد الاول ٤ و ١٢٥٧٩٨ جنيا نفقات نهائية من الاحتياطي العام (من ذلك مبلغ ٨٥٣٥٢ جنيا ديون عقارية ضاعت على الحكومة ٤ ومبلغ ٤٦٠٢ جنيا المنصرف لشروعات الماهدة العربية الانجليزية ٤ ومبلغ ٣٥٩٤٤ جنيا سلف زراعية وسلف على اطفال ثم التجاوز عنها لثابة ابريل سنة ١٩٤١ ٤ لتعذر تخصيصها سواء بالطرق الادارية أم القضائية) ٤ و ٣١٢٠٩ جنيا السلف الممنوعة من الحكومة لبلديات والمجالس المحلية من الاحتياطي العروس ٤ و ١٥١٢٩٩ جنيا مصروفات ادارة صيانة التروة العقارية ٤ وطرح مبلغ ١٤٩٣ جنيا ما تدفعه دار المكتب من ضرائب .

١٩٤٢/١٩٤١ - نشأت الرقعة عن ضم المبالغ الاتية : ٢١٠٩٥٦ جنيا نفقات جامعة فؤاد الاول ٤ و ٥٥١٨٩٥ جنيا نفقات نهائية من الاحتياطي العام (من ذلك مبلغ ٢٧٧٢١) ==

تابع بيان مجلة النفقات العامة

السنة	مجلة النفقات العامة	
	الرقم الاسمي	الرقم المبدل
١٩٤٢-١٩٤٣	٥٦ ٥٥٣ ٤٥٠	٥٧٧١٠ ٦٩٣

ملاحظات على الأرقام المدلة :

== جنيا ديون عتارية اشاعت على الحكومة ورا ائتمنازل عنها ومبلغ ٨٠٤٢ جنيا المنصرف لمصروفات القاعدة المصرية الانجليزية ، ومبلغ ٤١٢ جنيا مبلغ زراعية وسلف على أقساط تم التجاوز عنها لتصلر التحصيل ، ومبلغ ١٩٠٦٤ جنيا مصروفات أنقلت في سبيل عملية التسليف الزراعي في السنة من أغسطس سنة ١٩٢٩ لثاية أبريل سنة ١٩٤٢ (٤) ٩٢٣٦٧٢٢ جنيا الذي سوى في هذه السنة من خسارة عمليات التسليف على القمح ومحمد بركة والتموين من سنة ١٩٣٦ لثاية سنة ١٩٤٢ من اعتماد ٣٩٥٠٠٠٠ جنيا المخصص من فائض ميزانية هذه السنة بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٤٢ لهذا الغرض ، ومبلغ ١٣٢٠٨ جنيا السلف المتوقعة من الحكومة قبل ذلك والقبالي المحلية من الاختياطي المحبوس ، وطرح مبلغ ١٨٦٦ جنيا ما تدفعه دار الكتب من ضرائب .

دعم بنك مصر : أخذ من الاختياطي العام في حساب هذه السنة مبلغ ٣٤٠٧٤٤٣ جنيا بخصفي القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤١ لدعم بنك مصر . وأنشئت ألف حصة لتأسيس شير محدودة القيمة سلت الحكومة على أن تكون ملكا خاصا لها . وقد رد البنك جزءا من هذا المبلغ في السنة المالية ١٩٤٣/١٩٤٤ ثم رد الباقي واسترد حصص التأسيس في سبتمبر سنة ١٩٤٤ وسويت الخاتمة في الحساب الختامي لسنة ١٩٤٤/١٩٤٥ ، بأضافة مبلغ ٣٤٠٧٤٤٣ جنيا الى المال الاختياطي ، وذلك لم تر ضم هذا المبلغ لمجلة النفقات العامة لسنة ١٩٤١/١٩٤٢ .

١٩٤٣/١٩٤٢ - يشكون الرقم المعدل من ضمن المبالغ الاتية: ٥٢١٩٨٤٩٦ جنيا المصروفات المالية للبريانية ، و ٥٢٢٩٩٠٥٤ جنيا مصروفات محسوبة من فائض البريانية لهذه السنة (من ذلك مبلغ ١٣٩٤٥٠٠٦ جنيا لمصروفات الطوارئ الخاصة ، ومبلغ ١٨٨٣٠١٤ جنيا ملابيات ومعدات واعانة غلاء الليشة عن شهر أبريل سنة ١٩٤٣ ، ومبلغ ١٠٧٧٣٨٤ جنيا لسط لوازم الدين الواحد استنفاد أول مايو سنة ١٩٤٣) ، (راجع سابقا) من ٥٢) ، ومبلغ ٦٢٥٠٠٠ جنيا لبناء صوامع لتخزين الحبوب (قانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٣) ، ومبلغ ٢٠٠٠٠٠ جنيا حصة ميزانية الدولة عن سنة ١٩٤٣/١٩٤٤ في مال التصويجات من الكلف التي يعيب الباني والمصانع والذامي والآلات الثابتة بسبب الحروب (المادة ٢ من القانون) ==

تابع بيان جلة النفقات العامة

السنة	جلة النفقات العامة	
	الرقم الاصل	الرقم المعدل
١٩٤٣-١٩٤٤	٧١ ٩٣٨ ٢٦١	٧٦ ٥٤١ ٥٠٤

ملاحظات على الأرقام المعدلة :

رقم ٨٨ لسنة ١٩٤٢) ٢١٤٤٠٣٠ جنيتها نفقات جامعة يؤاد الأول ٢٥١٨٩٠٤ جنيتها نفقات جامعة فزوق الأول ١٢٤٣٥٠٤ جنيتها نفقات نهائية من الاحتمالي العام (من ذلك مبلغ ٤١٨٧ جنيتها فوائده ديون عقارية وسلف تم التيسار من جنيتها في سنة ١٩٤٣/١٩٤٢) ٣١٦٣ جنيتها فوائده الديون العقارية و١٠٢٤٠ جنيتها السلف) ٤ ومبلغ ٨٢٤٨ جنيتها للتصرف لشروعات الماهنة المصرية (الانجليزية) ٤ و٢٤٣٠٠ جنيتها قيمة ما سوى في هذه السنة من خسارة عمليات التسليف على القمح وتصديره والتأمين من سنة ١٩٣٦ لنهاية سنة ١٩٤٢ من اعتماد ٣٩٥٠٠٠٠ جنيتها السابق ذخيره ٤ و١٩٢٨٩ جنيتها السلف المستوعبة من الحكومة للبيديات والمهاجر التعليمية من الاحتمالي المهبوس ٤ ومطرح المبلغين الاتيين : ١٨٩٥ جنيتها ما تدفعه دار الكتكتب من ضرائب ١١٦٠٧ جنيتها قيمة مبلغ مخصص بمحافظه مصر في سنة ١٩٤٣/١٩٤٢ ٤ واحتسب على مصروفات هذه السنة بدوت وجه حق ٤ وقد أشار ديوان المحاسبة في تقريره عن الحساب الختامي لسنة ١٩٤٣/١٩٤٢ بمقتضاه من مصروفاتها وقبده بحساب المديون تحت التتمصيل ٤ رتبنا ينهي التحقيق ويذ في الأمر .

١٩٤٤/١٩٤٣ - نشأت الزيادة عن ضم للبالغ الآتية : ١٧٦٩١٣ جنيتها نفقات جامعة يؤاد الأول ٤١٢٧٣٠٤ جنيتها نفقات جامعة فزوق الأول ٤ و٢٨٩٠١٨٧ جنيتها نفقات نهائية من الاحتمالي العام (من ذلك مبلغ ٤١٦٦ جنيتها للتصرف لشروعات الماهنة المصرية الانجليزية ٤ ومبلغ ٥٤٤٢ جنيتها قيمة المصروفات الادارية التي انقلها بنك التسليف الزراعي المصري في سبيل القيام بأمورية التتمصيل فتح وقوع يوع جيرة ٤ ومبلغ ٢٢١٧ جنيتها قيمة المدوم من الديون المقارية المدولة من بنك التسليف الزراعي المصري الى البنك التجاري الزراعي المصري ٤ ومبلغ ٣١٩٩٨ جنيتها قيمة المتنازلته من وأسماء وفوائده بين الديون المقارية المدولة على البنك المقاري الزراعي المصري (٣١٦٦٨ جنيتها) ومن فوائده ديون الحكومة لدى البنك التجاري المصري (٢٩٣٨ جنيتها) ٤ ومن السلف الزراعية (٣٩٢ جنيتها) ٤ ومبلغ ٢٢٦٢٢٣٣٣ جنيتها قيمة باقي المدوع لاستهلاك الترمين النهائيين ٤ ومن مبلغ ٢٢٢١٣٣٩ جنيتها الذي سوى في هذه السنة من خسارة عمليات التسليف على القمح وتصديره والتأمين من سنة ١٩٣٦ لنهاية سنة ١٩٤٢ من اعتماد ٣٩٥٠٠٠٠ جنيتها المستوعورة. (وذلك

تابع بيان جلة النفقات العامة

جلة النفقات العامة		السنة
الرقم الأصلي	الرقم المعدل	
٨٢ ٠٩٧ ٠٠٥	٨١ ٠٠٩ ٢٢٦	١٩٤٥-١٩٤٤

ملاحظات على الأرقام المدلة :

== بعد استبعاد مبلغ ٣٥٤٨٦ جنيهاً نتيجة ورود عمليات جديدة سنة ١٩٤٥/١٩٤٤ على حساب خسارة التحويل في سنتي ١٩٤١ و ١٩٤٢ كان من شأنها أن خفضت الخسارة بمقدار المبلغ المذكور ، (ينظر الحساب الختامي للسنة ١٩٤٥/١٩٤٤ بند ١٠) ، وضم مبلغ ٢٥٣٧٠ جنيهاً معروقات حساب السلف الممنوعة من الحكومة للبلديات والمهاجرين المحليين وطرح مبلغ ١٩٥٩ جنيهاً ضرائب دار الكتب ومبلغ ٦٦٩٩٨٠ جنيهاً قسطاً احتياطياً لاستهلاك القرض الوطني الطويل الأجل .

١٩٤٥/١٩٤٤ - نتأ النص عن ضم المبالغ الآتية : ١٩٦٨٩٢ جنيهاً نفقات جامعة فؤاد الأول ، ٥٣٢٣٠٠ جنيهاً نفقات جامعة قروى الأول ، ٣٤٣٢٧٠ جنيهاً وهو مأخوذ من فائض حساب سنة ١٩٤٥/١٩٤٤ قبل اضافته لبال الاحتياطي ، لتسكفة حصة الدولة في مال الترميمات عن تلفف الذي يصيب الباني وغيرها بسبب الحرب ، و ٤٨٨١٠ جنيهاً نفقات نهاية من الاحتياطي العام (من ذلك مبلغ ٥٦٠٠ جنيهه المصروف لشروعات المصادرة المصرية الانجليزية ، ومبلغ ٤٢٧٩٦ جنيهاً رصيد حساب جارى الديون التي ضاعت على الحكومة لعدم كفاية الفصل من بيع الاراضي العامة ، أو الفوائد التنازل عنها ، ومبلغ ٢٣٥ جنيهاً رصيد حساب التنازل من حصصه من السلف الزراعية ، ومبلغ ١٧٩ جنيهاً خسارة ناتجة عن تحويل بعض ممتلكات الاحتياطي العام سنة ١٩٤١ الى حساب هيئة الممرشاش بأتا بتمن يقبل من ثمن شرائها وكان هذا الفرق مضافاً بحساب الممرشاش منذ تلك السنة) ، و ٤٣٠٣٥٩ جنيهاً قيمة الخسارة الناشئة من شراء القنول السوداوى المفقورة لاستخدامه في عملية التصدير للاتساع بثريت الناتج منه في تكوين البلاد ثم يمه الماسر بسر أقل حتى تتسكن من يمه بدورها للجور بالسر الذي يباع به زيت بخرق القطن ، وقد سوى المبلغ المذكور بأخذ من الربح الناتج من عملية الاستيلاء على بخرق القطن وتوزيعها على الماسر (ينظر الحساب الختامي لسنة ١٩٤٤/١٩٤٥ بند ١٠ د) ، ولم تنج سلف هذه السنة للبلديات والمهاجرين المحليين ، وطرح مبلغ ١٧٢٨ جنيهاً ضرائب دار الكتب ، ومبلغ ١٣٣٩٩٥٩ جنيهاً قسطاً احتياطياً لاستهلاك القرض الوطني الطويل الأجل ، ومبلغ ٥٠٠٠٠٠٠ جنيهه قسطاً احتياطياً لاستهلاك القرض المتوسط الأجل .

تابع بيان جلة النفقات العامة

جدة النفقات العامة		السنة
الرقم الممل	الرقم الاصل	
٩٤٧٠٣٠١٧	٩٥٣٠٣٨٧٤	١٩٤٦-١٩٤٥

ملاحظات على الأرقام للمدة :

١٩٤٦/١٩٤٥ - نشأ القسم من ضم الياسمخ الابنية : ١٧٦٥٥٥ جنيتها نفقات جامعة
 مؤاتد الأول ، و ٥٥٨٣٥٥ جنيتها نفقات جامعة فاروق الاول ، و ١٢٩٦٧١ جنيتها وهو مأخوذ
 من فائض إيرادات السنة على مصروفاتها قبل ضمه للاحتياطي ، لتسككة حصة الدولة في مال
 التصويبات عن تلف الباني بسبب الحرب لكي تصبح هذه الحصة مساوية لما تحت جبايته من
 الاعالي لتاية نهاية السنة التالية ١٩٤٥/١٩٤٦ ، وذلك وفقا للمادة ٢ من القانون رقم ٨٨
 لسنة ١٩٤٣ التي سبقت الاشارة اليها ، و ٢٥٣٣٥٠٠ جنيتها نفقات نهائية من الاحتياطي العام
 (من ذلك مبلغ ٦١١٣ جنيتها المنصرف في هذه السنة من الاعيادات المتوقعة على الاحتياطي
 العام لمردودات المعاهدة المصرية الانجليزية ، ومبلغ ٢٣٣٠٨٦ جنيتها قيمة المنصرف بواسطة
 وزارتي الصحة والشؤون الانشائية لتاية ٣٠ أبريل سنة ١٩٤٦ في سبيل مكافحة الحمى الزاجية
) قانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٤٦ الصادر في ٢٤ أبريل سنة ١٩٤٦ ، وقانون رقم ١٥٠ لسنة
 (١٩٤٦) ، ومبلغ ٢٠٦٧ جنيتها قيمة حصة مصر في نفقات ادارة صندوق النقد الدولي والبنك
 الدولي للانشاء والتعمير (المادة ٢ من القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٤٥ الملحق بالرسوم بناتون
 رقم ١٢٥ لسنة ١٩٤٦) ، ومبلغ ٤٠٨٦ جنيتها قيمة التسوية التي استحقها بنك التسليف
 الزراعي المصري نظير قيامه بتسجيل مبالغ جبايات التناوت الزراعية من سنة ١٩٣٣ لتاية
 سنة ١٩٤٥ ، ومبلغ ١٦٥٢٣ جنيتها قيمة رصيد حساب جاري المديون التي منعت على
 الحكومة لعدم كفاية الحصول من بيع الاراضي الضامنة لها أو القروض المتنازل عنها ،
 (١٣٣٦٤ جنيتها من ديون الحكومة لدى البنك القاري وبنك الأراضي ٣١٥٩٩ جنيتها من
 ديونها لدى البنك القاري الزراعي المصري) والجزء الاصحير من هذه الحسائر ناتج عن تنهيد
 القرارات التي اتخذتها لجنة تسوية الديون القارية في جنس السلف ، ومبلغ ٣٢٥ جنيتها قيمة
 رصيد حساب المتنازل من تحصيله من السلف الزراعية) ، وضم مبلغ ٣٣١٣٧٤ جنيتها الذي
 سوى في هذه السنة من خسائر عمليات التسليف على القمح وتصديره والتسويق من سنة ١٩٣٦
 لتاية سنة ١٩٤٣ من اعتماد الا ٣٩٥٠٠٠٠ جنية ، نتيجة ورود عمليات جديدة خلال هذه
 السنة ، ومبلغ ٢٤٠٠٠٠ جنية قيمة ما ولفق مجلس الوزراء بجلسته للعدسة في ٢٥ ديسمبر سنة
 ١٩٤٦ على تسويته من الحسابات الثابتة من شراء ١٤٠٠٠٠٠٠ اردب من يادة القطن السوداني

تابع بيان جلة النفقات العامة

السنة	جلة النفقات العامة	
	الرقم الأصلي	الرقم المعدل
١٩٤٦-١٩٤٧	١٠٣ ٥٠٣ ١٠٠	—
١٩٤٧-١٩٤٨ (١٠ شهور)	١٠٢ ٦٣٩ ٣٠٠	—

ملاحظات على الأرقام المعدلة :

== ويعمل لمعاصر الزبون بالسعر اللائم لحالة السوق هذا لحاجة البلاد ،وقد أقر مجلس الوزراء في ٦ نوفمبر سنة ١٩٤٣ ، وقد جرى المبلغ المذكور بأخلده من رصيد حساب الربح الناتج من الاستيلاء على إدارة القطن المصري ، وضم مبلغ ٤٨٠٨٨ جنيهاً مصروفات حساب السلف الممنوحة من الحكومة لإيجارات والسجلات المحلية ، وطرح مبلغ ٢٦٦٠ جنيهاً غرائب دار المسكن ، ومبلغ ١٣٣٩٥٩ جنيهاً قسط امتياطي استهلاك الفرض الوطني للعوازل الاجل ، ومبلغ ٥٠٠٠٠٠ جنيهاً قسط امتياطي استهلاك القرض المتوسط الاجل .

١٩٤٧/١٩٤٦ - تقديرات للميزانية ، الوتائج المصرية ، العدد ٧٨ (غير اعتيادي) الصادر في أول أغسطس سنة ١٩٤٦ ممتعة ١ و ٤ (لا يدخل فيها تقديرات نفقات جامعتي فؤاد الأول وفاروق الأول) .

١٩٤٨/١٩٤٧ - قدمت مصروفات هذه السنة (عن عشرة أشهر) بمبلغ ٩٥٠٦٣٨٠٠ جنيهاً ، ثم صدر بعد ذلك أوائل مايو سنة ١٩٤٧ مرسوم بمشروع قانون أخيل الي البرلمان بتعديل ربط الميزانية ، أدى به الى اضافة مبلغ ٧٨٧٢٥٣٦ جنيهاً الي تقديرات المصروفات ، وحذف مبلغ ٢٩٧٠٣٦ جنيهاً منها . فاصبحت جلة تقديرات مصروفات هذه السنة ١٠٢٦٣١٣٠٠ جنيهاً (لا يدخل فيها تقديرات نفقات جامعتي فؤاد الأول وفاروق الأول) .

الفصل الرابع

نقعات الهيئات المحلية

المبحث الأول

أغراض ووظائف الهيئات المحلية (١)

الهيئات المحلية كالدولة، تحتاج إلى التصرف في كمية معينة من الأموال المادية لتحقيق أغراضها، واتساع مآليتها لا يتوقف فقط على امتداد رقعة أرضها، وكثافة سكانها ومزاجهم، ودرجة تقدمهم وثقافتهم، وثروتهم العامة وطريقة توزيعها بينهم، وعلى غير ذلك من العوامل التي تؤثر بطريقة فعالة مباشرة أو غير مباشرة في الأغراض التي يستهدفها الأفراد بصفته أعضاء في تلك الهيئات المحلية، ولكنه يتوقف أيضا على علاقة هذه الهيئات بالدولة؛

(٢) المراجع :

Reitzenstein, Ueber die Staatliche Konkurrenz von Gemeinden. Kommunalverbanden und Staat. (Schmollersjahrbuch). Leipzig, 1887, Ss. 123 u.f., 99 u.f. 188 u.f.

Reitzenstein, Finanze locali, « Manuale dello Schoenberg ». Biblioteca dell'Economista, Serie 3, vol. XIV, Parte 3, Torino, 1893.

Wagner, Finanzwissenschaft, Bd. I.

Kaufmann, R.v., Die Kommunalfinanzen, Leipzig, 1906.

Grice, J.W., National and Local Finance, London, 1910.

Ricca Salerno, G., Finanze locali, nel : « Primo trattato di diritto amministrativo » dell'Orlando vol. IX, 1914.

Gentili, A., Istituzioni di scienza delle finanze, Torino, 1929, Libro 2.

Fanno, M., Elementi di scienza delle finanze, Torino, 1909, Parte V.

Shirras, G.P., Science of Public Finance, Vol. II London, 1906, Ch. XXXI.

Loeb, H.L., Public Finance, New York, 1906, Ch. VII, XIII, XXXII.

Shells, W. J., American Public Finance, New York, 1906, Ch. IV, VII, IX, XIV, XXVII.

لحينما تسود المركزية الإدارية القوية ، أو حينما تميز أهم الأغراض المحلية تقريبا متداخلة مع الأغراض العامة للدولة بما يوجب الرغبة في تحقيق الأغراض المحلية بواسطة السلطات المركزية ، أو حينما يرى أن تدخل الدولة ضروري فيما يتعلق بطريقة تحقيق تلك الأغراض ، تميل المالية المحلية والإدارة المالية للهيئات المحلية إلى اتخاذ مظهر أقل استقلالا تجاه مالية الدولة ، وعلى العكس حينما يتحقق كثير من الأغراض بواسطة القرارات والتنفيذ شبه الحر للهيئات المحلية ، إما لأن تداخل الأغراض المحلية مع الأغراض العامة لا يغير من طبيعتها ، وإما لمنح الهيئات المحلية حرية واسعة في العمل داخل نطاق معين ، تميل المالية المحلية والإدارة المحلية إلى اتخاذ طابع أكثر استقلالا ، ويمثل النوع الأول الهيئات المحلية في فرنسا وفي كثير من دول القارة الأوروبية ، أما النوع الثاني فتتمثله الهيئات المحلية الإنجليزية .

كذلك ليس نظام البلاد الاقصادى بغير تأثير على توزيع الوظائف بين مختلف الهيئات العامة من مركزية وعملية ، إذ يتوقف هذا التوزيع إلى حد ما على مسلك مختلف الطبقات الاجتماعية ، وعلى إمكان جباية هذا النوع من الإيرادات أو ذاك ، وعلى غير ذلك من العوامل ، وهذا التوزيع يؤثر بدوره تأثيرا هاما على الاتساع النسبي للمالية .

ولكن هذه الاختلافات في المالية المحلية لا تحجب بعض الحقائق المشتركة الخاصة بملاقات الهيئات المحلية بالدولة ، فقد جعلت تكون الدولة الموحدة ، سواء أكانت ديمقراطية أم مطلقة ، الهيئات المحلية تابعة للدولة فكل من يتبع هيئة محلية يتبع الدولة في نفس الوقت ، وهي التي تتمتع بالسيادة والسلطة على الإقليم الذي تقوم عليه الهيئات المحلية ، ومن ثم كان لا يمكن أن يقوم نزاع حقيقى بين الدولة والهيئات المحلية ، لأن الدولة في يدها القيادة العامة للقوى التي تهدف إلى تحقيق الأغراض المشتركة ، ولأن لها وحدها سلطة سن القوانين التي تحدد اختصاصات الهيئات المحلية ، ومهما يكن استقلال هذه الهيئات واسعا

فلا يسمع لها بأية حال أن تناهض الأغراض الأساسية للدولة .
ومع أن الجزء الأكبر من أغراض الهيئات المحلية يسوده الطابع المحلي أكثر من الطابع القومي ، إلا أنه يمكن قبول قيام الهيئات المحلية بقسط معين من الأغراض القومية ، ولذلك ، ولأن دخل الأفراد هو المصدر العادي لإيرادات الهيئات المحلية وإيرادات الدولة ، تنضج ضرورة تنسيق المالية المحلية ومالية الدولة .

وأغراض الهيئات المحلية الخاصة بها ، ذات طابع اقتصادي في الغالب ، أما الأغراض العامة للدولة فليس لها في ذاتها ذلك الطابع ، ولكنها تندرج كذلك عندما تنشأ الحاجات عنها ويتبعها استعمال أموال مادية ، ومع ذلك فقد تستهدف الدولة بعض الأغراض من ذلك النوع ، ولكن الهيئات المحلية في كل مكان ترمى إلى تحقيقها أكثر من الدولة ، إذ هي أقدر منها على القيام بها ، وذلك لأنه لما كانت الهيئات المحلية أقرب من حيث مظهرها إلى الشركات الصناعية من الدولة ، فإنها أقل منها نسيا هدم كفاية فية في القيام بتحقيق تلك الأغراض ، لأن وظائف الدولة العامة لا تتلائم إلا مع نوع محدود من الإنتاج ، وبما لا شك فيه أن مدى هذا النشاط الاقتصادي المحلي وأشكاله ودرجته تتوقف على مختلف العلاقات ، وأن له أثره أيضا في تقرير مختلف القواعد الإدارية والنظم المالية .

ولما كانت الهيئات المحلية لا تتمتع بسيادة مطلقة ، فإنها ملزمة بالقيام ببعض الأعمال الإيجابية ، كما يجب عليها الابتعاد عن الأعمال التي تتعارض مع أغراض الدولة ، وبإضافة ذلك إلى ضرورة تناسق المالية المحلية مع مالية الدولة تنضج الضرورة في أن ينظم القانون على الأقل رقابة عليها من قبل السلطة المركزية ، أو يعمل على تحقيق مراعاة القواعد المذكورة الناشئة عن العلاقات المتبادلة بين الهيئات الإدارية المختلفة ، ولذلك تحتفظ السلطة المركزية في كثير من الدول بحق الرقابة ، لكي تتحقق أيضا من أن تعمل الهيئات المحلية طبقا

لإرادة أعضاء تلك الهيئات ، ولكي لا يساء تأويل رغبتهم المتعلقة بسداد الحاجات العامة .

ويلاحظ أنه في حين أن للدولة مطلق الحرية في تقدير الحاجات الجماعية ، فإن سلطة الهيئات المحلية في تقدير تلك الحاجات تحددها طبيعة ونمو أغراض الدولة ، كما يلاحظ أن طبيعة نفقات وإيرادات الهيئات المحلية ، قد تظهر مختلفة عن طبيعة نفقات وإيرادات الدولة ، أو بعبارة أخرى أن مختلف أنواع الإيرادات قد يكون لها أهمية مختلفة ، وأنه قد يظهر لبعض أنواعها وظائف خاصة تبعد عن وظائف الدولة بقدر اقتراب الهيئة المحلية من مظهر الشركات الصناعية الخاصة ، وتقرب منها بقدر اقترابها من مظهر الدولة باتساع رقعة أرضها وكثرة عدد سكانها إلى غير ذلك من العناصر .

فالهيئات المحلية إذن كاللولة ، مجتمعات سياسية تستهدف أغراضا جماعية ، وهذه الأغراض مشتركة بين جزء فقط من رعايا الدولة ، ولها طابع خاص يرجع إلى جوهرها وإلى العلاقات المتبادلة مع الدولة نفسها ، وهي تختلف باختلاف الدول ، ليس فقط من حيث الكم ، بل من حيث الكيف أيضا .

ولا تقوم هيئة محلية واحدة بتحقيق تلك الأغراض ، بل هيئات يرتبط بعضها ببعض ، والشكل الأساسي للهيئات المحلية في معظم الدول هو البلدة (la Commune) ، وهي تمثل المجتمع السياسي في أبسط صوره ، وتظهر كالوحدة الإدارية الأكثر صلابة ومقاومة لتحيف السلطات المركزية ، ويوجد بين البلدة والدولة هيئات أخرى متوسطة ، تختلف عددها ونوعها باختلاف الدول .

...

وأهم الهيئات المحلية في إنجلترا هي : الأبراشية (Parish) ، ويوجد بجانبها هيئات أخرى عديدة أهمها : الـ (Union) والـ (Highwaydistrict) والـ (Borough) والمقاطعة (County) ، وغيرها من الهيئات المحلية ذات

الأغراض المحلية . والـ (Parish) دائرة مدنية وكنسية مما ، واختصاصاتها المدنية ، وهي تتعلق بوجه خاص بإسعاد الفقراء وصيانة الطرق ، ضيقت شيئاً فشيئاً ، ولكنها تتمتع بقسط كبير من الاستقلال داخل ذلك النطاق ، ونص قانون ١٥ مارس سنة ١٨٩٤ على إنشاء جمعية ، وفي بعض الأحوال مجلس لـ (Parish) الريفية ، وتتمتع الجمعية والمجلس باختصاصات تتعلق بصيانة الطرق والصحة والإحسان العام المحلي . ولهذه الهيئات أن تتحد ، لكي تقوم بواجبات الإسعاد العام على وجه أكل ، في هيئات أكبر هي الـ (Unions) ، كما وأن لها أن تتحد في هيئات أخرى (Highway districts) للقيام ببعض الأغراض المتعلقة بالطرق . أما المقاطعة (County) فتشارك في كثير من الجهات مع الأقسام القديمة للبلاد ، وهي دوائر قضاء الصلح يمارسون فيها وظائفهم القضائية والإدارية ، وهم معينون من قبل الملك ، وكانت لهم اختصاصات واسعة تتعلق بالقوات المراقبة ، والقضاء المحلي ، وتمثيل الدائرة في البرلمان وبطرق والصحة والرعاية الاقتصادية المادية ، بحيث يمكن القول بأن جزءاً كبيراً من الحكم المحلي كان بين أيديهم ، ولكن صدر قانون سنة ١٨٨٨ ، أكلته قوانين لاحقة ، أعطى لمجلس الـ (County) ، وهو مجلس منتخب باختصاصات في كثير من المسائل الإدارية التي كان يقوم بها قضاء الصلح ، كما اعترف له بحق الرقابة على الهيئات الإدارية الصغرى الداخلة في نطاق المقاطعة .

أما المدن فتختلف نظمها كثيراً ، فالـ (Municipal boroughs) ، والـ (Corporate towns) ، وعلى الأخص الكثيرة السكان منها ، تتمتع باختصاصات واسعة ، يشمل أهمها : شؤون الصحة العامة (وتشمل المنافع الصحية وأعمال النظافة ، وجمع الفضلات ، وإبادتها ، وإنشاء المنزهات والساحات الرياضية والميادين العامة ، وإنشاء المستشفيات ، ومعالجة الأمراض المعدية والأمراض الحادة ، ومراقبة الأطعمة والأدوية ...) والأمومة ورعاية الطفل ، والبوليس ، والإعانات العامة والإسكان ، وتطوير المناطق الفقيرة ، وتنظيم المدن ، ومكافحة

الحرائق ، وإنشاء الطرق والجسور وإصلاحها وصيانتها ، وإنشاء دور الكتب العامة ودور الأثر ، وتيسير المنافع العامة كالبناء والغاز والكهرباء ، وتوفير وسائل النقل . والعلاقة بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية في هذه الشؤون تختلف باختلاف هذه الخدمات ، وأهم عناصر تلك العلاقة هي الإعانات والسلطات المركزية حق الموافقة على الواضع التي تصدرها الهيئات المحلية ، ولكن ميزانية المجالس المحلية لا تحتاج إلى موافقة السلطات المركزية المختصة .

وبالرغم من قانون سنة ١٨٩٤ السابق ذكره لا يزال هناك اختلاف كبير في تنظيم المحلية الإنجليزية ، وقد كان التحول الذي حدث في النصف الأخير من القرن الماضي عظيم الأثر وإن لم يبلغ نهايته ، وقد ساعد التشريع الانقلابات الاجتماعية ، فبعد أن كانت طبقة كبار ملاك الأراضي هي السائدة في النظام السياسي للدولة وفي تنظيم الإدارة المحلية ، إذ كان قضاء الصلح منها ، عظم نفوذ الطبقة الوسطى في الحكومة وفي الهيئات المحلية على أثر نمو الثروة المنقولة وازدياد أهمية الصناعة ، فوسع في تطبيق مبدأ الانتخاب وأعطيت الوظائف الجديدة وبعض الوظائف القديمة لمجالس ولجان منتخبة ، وأصبح نظام اللجان هو أساس الحكومة المحلية في بريطانيا ، كما زاد عدد الموظفين المأجورين وبسطت الدوائر دون محو ما بينها من الفروق الناتجة عن اختلاف الظروف ، وحلت رقابة الحكومة محل بعض العمل البرلماني ، كما أعطيت الهيئات المركزية فوق سلطاتها في التصديق على قرارات الهيئات المحلية ، سلطة إلزام تلك الهيئات بالقيام ببعض الواجبات ، بواسطة الاتجاه إلى المحاكم .

والهيئات انجليزية الإنجليزية ، تتمتع بوجه عام بقسط عظيم من الاستقلال الحقيقي ، وتضفيها الدولة إعانات مالية وتنبئها عنها في القيام ببعض الوظائف العامة كالبوليس والقضاء ، فوق الوظائف المحلية الخاصة بها .

والنظام المحلي الفرنسي نظام موحد ، على عكس النظام الإنجليزي ، وأهم
اليثات المحلية في فرنسا هي البلدة (Commune) والمديرية (Département)
أما البلدة فتأخذ تاريخها للجمعية السياسية الفرنسية ، وقد كان النزاع شديدا بين
الحكومة المركزية والبلديات التي كانت تجاهد في الاحتفاظ بامتيازاتها الخاصة ،
ولما نجحت الملكية في إخضاعها بفتح روح الاستقلال فيها ، وتأسيس الحكم
المطلق ، كان من الطبيعي أن يتركز كل شيء بين يدي الدولة . والمديريات
هيئات محلية أقامتها الثورة الفرنسية على أنقاض الأقاليم القديمة (Provinces)
وكانت البلديات والمديريات مجرد آلات في يد السلطة المركزية بعد قانون ٢٨
بوفور من السنة الثامنة حتى سنة ١٨٣١ ، إذ كانت هي التي تعين مديرها وممثليها ،
ثم استبدل تحت حكم لويس فيليب بالتمثيل الحكومي ، الانتخابي للمقيدين بالصلب
المال ، وتوسع بعد ذلك في تطبيق المبدأ الانتخابي وزيدت حريات اليثات
المحلية ولكن دائرة نشاط هذه اليثات ظلت محدودة ، وعملها مقيد وخاصع
لعدة رقابات ، وجلسات المجالس المحلية نادرة ووقت دوراتها محدود ، وسلطة
إصدار اللوائح في يد العمدة أكثر منها في يد المجلس . ثم أخذت اختصاصات
البلديات والمديريات في التنوع والازدياد فخصت الأولى بإدارة البوليس والحالة
المدنية والتعليم الابتدائي وبعض التعليم الثانوي والفني . وصيانة الطرق . والخدمات
البلدية والعناية بالصحة والمساعدة في الإسعاف العام ... الخ . وترك للمديريات
العناية بضماع العقول والأطفال المتروكين ومدارس المعلمين والطرق في
المديرية .

وتوجد أيضا هيئات محلية اختيارية . يعطيها القانون بعض السلطات نحو
أعضائها فيما يختص ببعض الشؤون كالزراعة مثلا .

وتتكون الهيئات المحلية في جميعها من البلدة والمديرية ، ونظامها مماثل
لنظام الفرنسي إلا أن البلديات تتمتع بسلطة لائحية أوسع من سلطة مديلاتها في فرنسا .

وفي ألمانيا تعتبر البلدة أهم الهيئات المحلية ، ولكن لا يزال الفرق بين بلديات المدن وبلديات الأرياف باقيا في التشريع الألماني ، ويرجع إلى اختلاف طابع كل منها . ولا يختلف نطاق عمل البلديات في ألمانيا كثيرا عنه في فرنسا ، إلا أن نمو الهيئات المحلية الاختيارية ، كالمجالس البلدية والهيئات التعليمية وغيرها في ألمانيا أكثر منه في فرنسا ، حدد بالضرورة من نشاط البلديات . أما الهيئات الإقليمية المتوسطة فتختلف من حيث تكوينها وتوزيعها في جميع أنحاء ألمانيا .

والبلدية والمديريات في إيطاليا أقسام طبيعية وتاريخية ، احتفظت بطابعها الأول ، ولما تمثلها الخاص ، ونطاق عملها يماثل نطاق عمل مثيلاتها في فرنسا ، ولكنها تتمتع بقسط أوفر من الاستقلال ، كما أنه يوجد في إيطاليا أيضا هيئات محلية إختيارية ذات أغراض خاصة وسلطات إزامية نحو أعضائها وإختيارية نحو غيرهم .

يتضح مما سبق أن البلدة هي أعم صورة للهيئات المحلية ، وهي تمثل أصغر عناصر المجتمع السياسي ، وأن المديرية هي الهيئة المتوسطة في معظم الدول ، وإن كانت تختلف في التسمية والانتساع من دولة أخرى .

...

ويتوقف مقرر النفقات العامة للهيئات المحلية على عدد وأهمية الوظائف التي تقوم بها ، ويتضح مما سبق بانه أنه يمكن تقسيم وظائف الهيئات العامة على وجه العموم إلى ثلاثة أقسام : (١) وظائف محرمة على الهيئات المحلية لأنها من اختصاص الدولة وحدها ، ولا تصلح الهيئات المحلية للقيام بها ، (٢) وظائف خاصة بالهيئات المحلية وتقوم وحدها فضلا بأدائها ، (٣) وظائف تدخل في اختصاص الدولة وتصلح بطبيعتها لأن تؤديها الدولة أو الهيئات المحلية ، وتؤديها الهيئات المحلية في الحدود التي تنبئها فيها الدولة عنها ، وهذا القسم الأخير كبير

المرونة ويتوقف اتساعه على عدد وأهمية الوظائف التي تعهد بها الدولة للهيئات المحلية ، وعليه يتوقف مدى نشاط تلك الهيئات ومقدار نفقاتها .

ولبعض وظائف الهيئات المحلية أهمية جوهرية لرعاية المجموع ولا يمكن إغفالها ولذلك تعهد بها الدولة إلى الهيئات المحلية مع إلزامها بتأديتها ، وتمنحها إعانات أو تسمح لها بحماية ضرائب إضافية يعرف هذا النوع من الوظائف في إنجلترا باسم : (national or onerous services , semi-national services) ، وفي القارة الأوروبية باسم : (obligatory services) ، والبعض الآخر من وظائف الهيئات المحلية أقل أهمية وضرورة ولهذا تعهد بها الدولة إلى الهيئات المحلية مع ترك الحرية لها في أن تؤديها أو لا تؤديها كما يراها لها ، ويعرف هذا النوع في إنجلترا باسم : (local or beneficial services) ، وفي القارة باسم : (optional services) ، ويترتب على هذا التمييز بين وظائف الهيئات المحلية تقسيم نفقاتها إلى نفقات إجبارية ، ونفقات اختيارية ، وهذا التمييز موجود في قوانين كثير من الدول وأول ما استعمل في التشريع البلجيكي (قانون المجالس البلدية الصادر في ٣٠ مارس سنة ١٨٣١) ، ثم أخذ به التشريع الفرنسي (قانون ١٨ يولييه سنة ١٨٣٧) ، والتشريع الإيطالي ، وقد استبقاه قانون المجالس البلدية ومجالس المديرية الإيطالية الصادر في ٤ فبراير سنة ١٩١٥ خصص في المادة ١٩٨ منه على النفقات الإجبارية للمجالس البلدية ، وفي المادة ٣٦٣ على النفقات الإجبارية لمجالس المديرية (١) ، وكذلك أخذ به التشريع المصري في القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٣٤ الخاص بنظام مجالس المديرية وفي القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ الخاص بنظام المجالس البلدية والقروية .

...

وقد زادت النفقات البلدية في مجملتها في معظم الدول زيادة كبيرة ،

(١) Fanno, M., Elementi di scienza delle finanze, Torino, 1911, p. 289.

فبعد أن كانت في إنجلترا وويلز أقل من ٥٤ مليوناً من الجنيهات في سنة ١٨٨٥ ، ارتفعت إلى ١٤٨ مليوناً في سنة ١٩١٣/١٩١٤ ، وبلغت ٤٣٥ مليوناً في سنة ١٩٣١/١٩٣٢ ، وتشاهد مثل هذه الزيادة في معظم الدول ذات الأهمية الصناعية ، ولقابلة هذه النفقات المتزايدة اضطرت الرئاسات المحلية إلى الالتجاء إلى زيادة الضرائب ، وإلى طلب إعانات إضافية من الحكومة المركزية ، وإلى الاقتراض ، وعظمت نسبة الضرائب المحلية إلى جملة الضرائب ، حتى أصبحت قبل الحرب العالمية الثانية تتراوح بين الثلث والخمسين أو أكثر ، في الولايات المتحدة وكندا ونيوزيلندا وألمانيا واليابان ، أما في بريطانيا وإستراليا وفرنسا والمجر وإيطاليا فكانت تقرب من الخمس (١) .

وترجع زيادة جملة النفقات المحلية إلى زيادة عدد الرئاسات التي تتمتع بالنظم المحلية من جهة ، وإلى نمو وظائف الهيئات المحلية من جهة أخرى ، فنذراً آخر القرن الماضي أخذت تلك الهيئات وبخاصة المجالس البلدية تقوم ببعض الخدمات العامة التي كانت تؤديها قبل ذلك الهيئات الخاصة بطريق الامتياز ، كما حدث في إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإيطاليا (٢) . ومنذ أوائل هذا القرن ، وبخاصة بعد الحرب العالمية الأولى (١٩١٤/١٩١٨) نما الحكم الذاتي المحلي في جميع الدول تقريباً نمواً عظيماً ، وطولبت الحكومة المحلية في المدن وفي الأوساط الريفية بخدمات أعظم مما كانت تؤديها قبلاً ، نتيجة لتغير النظر إلى نطاق عملها فيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية وبخاصة ما اتصل منها بالتعليم والصحة ورفع مستوى الرفاهية .

كذلك لا يخفى ما لارتفاع مستوى الأسعار من أثر على ازدياد النفقات المحلية ، إذ أدى إلى زيادة المراتب والأجور وتكاليف الخدمات بوجه عام .

(١) Shirras, G. F., Science of Public Finance, Vol. II, pp. 733-733.

(٢) Montemartini, Municipalizzazione dei pubblici servizi, Milano, 1907.
Beverat, Le socialismes municipale en Angleterre et ses résultats financiers, Paris, 1907.

المبحث الثاني

الهيئات المحلية المصرية

نشأتها وتطورها ووظائفها (١)

لم تعرف مصر حتى عهد قريب نظم الإدارة المحلية، وكانت الحكومة المركزية هي التي تتولى بواسطة موظفيها إدارة جميع المرافق، وقد بدأت مصر خطواتها في سبيل الحكم الذاتي المحلي منذ أواخر القرن الماضي، فأُنشئت مجالس المديرية، والمجالس البلدية والمحلية والقروية، وحاولت هذه المجالس منذ إنشائها أن تضطلع ببعض الخدمات العامة وتقوم بالمرافق والمنشآت الصحية والاجتماعية، ولكنها سارت فيها ببطء شديد. كذلك لم توضع لها سياسة ثابتة للإصلاح لتطبيقها في مختلف المدن والقرى، وإنما خضعت لميول الرؤساء الشخصية فتباينت آثارها، تبعاً لرغبات المديرين أو المسؤولين، وانتهت في معظمها إما نحو الكاليات والمشروعات المظهيرية، كإنشاء المنزهات بدل الاهتمام بتردم البرك أو إيجاد المياه الصالحة للشرب، أو نحو وضع خطة واسعة للإصلاح تعجز عن إنتمامها، وساعدت الامتيازات الأجنبية على إضعافها والوقوف في سبيل كثير من مشروعاتها، وهي لا تكاد تفصل في أمر، بل لا بد من رفعه للسلطات المركزية.

(١) المراجع :

Lemba, H., Droit public et administratif de l'Égypte, Le Caire, 1960.

منشورات في القانون الإداري، للدكتور وحيد فكري وأنت، مصر ١٩٣٨.

مالية بلدية الاسكندرية للدكتور حسين خلاف، مجلة الحقوق، السنة الاولى (١٩٤٣)، ص

١٣٧-٢٢٢.

مبادئ القانون الإداري المصري، للدكتور محمد زهير جراه، مصر ١٩٤٤.

اللامركزية ونظام مجالس المديرية في مصر، للدكتور عثمان خليل عثمان، مصر ١٩٤٥.

دومي القانون الإداري المصري، للدكتور نواف مهنا، الاسكندرية ١٩٤٢.

وستدرس فيما يلي باختصار نشأة كل من هذه الهيئات المحلية وتطورها وما همنا من اختصاصاتها .

مجالس المديرية :

أنشئت مجالس المديرية في مصر لأول مرة في سنة ١٨٨٣ ، وكان اختصاصها محدودا جدا ، يكاد ينحصر في إبداء آراء استشارية في الشؤون المحلية التي نص عليها القانون ، وإبداء رغبات في المسائل التي تمهم مصالح المديرية ، وكان لها الحق في تقرير رسوم غير عادية ، تصرف في منافع عامة تتعلق بالمديرية ، بشرط مصادقة الحكومة على قراراتها .

وأعيد تنظيمها ووسعت سلطاتها سنة ١٩٠٩ ، إذ منح لها القانون رقم ٢٢ الصادر في ١٢ سبتمبر سنة ١٩٠٩ ، الذي اعترف لها بالشخصية المعنوية لأول مرة في مصر ، بتقرير رسوم مؤقتة لا تتجاوز ٥ ٪ من ضريبة الأتبان في المديرية ، للإيفاق منها على الأعمال ذات النفع العام ، وجعل قراراتها في هذا الشأن نهائية ، إذ لم تتجاوز الرسوم النسبة المذكورة ، وخاضعة لتصديق الحكومة عن الزيادة ، إذا زادت عنها ، كما أعطاهما حق البت نهائيا في كثير من المسائل المحلية المتعلقة بالمديرية ، كذلك اشترط مراقبتها على بعض الأعمال الموكولة إلى السلطة المركزية ، وأخذ رأيا في كثير من المسائل الحكومية الأخرى .

ثم صدر القانون النظامي رقم ٢٩ لسنة ١٩١٣ في أول يولييه ، وقد أعاد أحكام قانون سنة ١٩٠٩ ، إلا أنه صدر مرسوم في ٢٧ أكتوبر سنة ١٩١٥ ، وقرار من وزير الداخلية في ٧ يناير سنة ١٩١٦ ، عطلت بمقتضاها الانتخابات لمجالس المديرية ، وترتب على ذلك تناقص أعضائها شيئا فشيئا حتى تعطلت أعمالها اليكثير منها . وفي سنة ١٩٢٣ صدر الدستور المصري الذي نص على

الاعتراف بالشخصية المعنوية العامة للديريات على أن تمثلها مجالس المديرات، وترك تفصيل تنظيم هذه المجالس لتشريعات لاحقة مع وضعه حدودا لها في المادة ١٣٣ منه ، واستمرت الحال كذلك حتى صدر القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٢٨ خاصا بانتخاب أعضاء هذه المجالس ، ولصكن نظرا لتعطل الحياة النيابية وقتئذ ، لم تجر انتخابات طبقا لهذا القانون ، ثم صدر قانون آخر لانتخاب أعضاء هذه المجالس (قانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٣١) وأجريت الانتخابات طبقا لأحكامه ، وفي سنة ١٩٣٦ صدر قانون جديد لانتخاب أعضاء مجالس المديرات .

وقد قامت هذه المجالس بوظيفتها حينما على وجه لا بأس به ، فتصدت شئون التعليم ، والصحة ، وأنشأت بعض المدارس الابتدائية والثانوية ، والفنية والصناعية ، بجانب المدارس الأولية ، وأقامت الملاهي والمستشفيات .

نظامها الحالي : وينظمها الآن القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٤ ، وقد منحها اختصاصات واسعة في الشئون المحلية وجعل السلطة العليا فيها للأعضاء المنتخبين ، إلا أنه أعظمها لرقابة شديدة من جانب السلطة المركزية وجعل رئاستها للدير .

وإنه اصارها : طبقا لذلك القانون واسعة تشمل : (١) اختصاصات متعلقة بالصحة العامة : يخصص مجلس المديرية ٢٠ ٪ على الأقل من الرسوم المنصوص عليها في المواد ١٩ و ٢٠ للتفقات الصحية والطبية في المديرية ، وقد نص القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٤٢ ، الصادر في ١٠ أغسطس ، في الفقرة الأخيرة من المادة الرابعة منه ، على أن ينشئ كل مجلس مديرية إدارة صحة وأخرى هندسية ، يهدف إليهما بالعمل على ترقية المستوى الصحي العام في قرى المديرية ، وأن ينشئ لذلك ميزانية خاصة للشروط التي نص عليها والخاصة بتحسين الصحة القروية ، (٢) اختصاصات متعلقة بالتعليم : يقوم

مجلس المديرية بالتعليم الأولي (١) دون غيره ، في كافة المدن والقرى بالمديرية طبقا للقوانين واللوائح ، وله أن ينشئ ويدير ملاجئ الأطفال من الجنسين (٢) ، (٣) اختصاصات متعلقة بالزراعة ، (٤) اختصاصات متعلقة بالرى ، (٥) اختصاصات متعلقة بطرق المواصلات ، (٦) اختصاصات متعلقة بالدومين العام والخاص ، (٧) اختصاصات إدارية ، (٨) اختصاصات مالية . وقد أدخل القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٣٣ ، الصادر في ٣ يولي ، العزب في اختصاص مجالس المديرية ، كما فرض القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٠ ، الصادر في ٨ يولي ، والخاص بالرقابة من الغارات الجوية ، التزامات مالية على مجالس المديرية .

وأجاز قانون سنة ١٩٣٤ المذكور تعاون مجالس المديرية فيما بينها ، أو مع المجالس البلدية ، في إنشاء أو إدارة عمل من الأعمال التي تعود بالفائدة على المديرية أو المدن أو القرى التي تشملها تلك المجالس .

وليس سلطة مجالس المديرية واحتقن نظر المسائل السابقة ، إذ يتوقف تنفيذ بعض قراراتها على مصادقة وزير الداخلية أو مجلس الوزراء .

كذلك نص القانون على أخذ رأى مجلس المديرية في كثير من المسائل والمشروعات المتعلقة بالمديرية ، كما اشترط موافقة لإمكان تنفيذ بعض المسائل والمشروعات الحكومية في نطاق المديرية .

سلطانها المالية : لمجلس المديرية أن يقر لمدة محدودة رسوما إضافية لضريبة الألبان لغاية ٨ ٪ ويصدر مرسوم بذلك ، وله أن يزيد بها إلى ١١ ٪

(١) صدر قبل ذلك ٤١ ١٩ بونيم سنة ١٩٣٣ القانون رقم ٤٦ الخاص بالتعليم الأولي ، وهو جده من اختصاص مجالس المديرية .

(٢) سميت هذه الملاجئ : « مؤسسات تربية الطفل » منذ قرار وزير الداخلية الصادر بتاريخ ٨ مايو سنة ١٩٤٤ .

وأن يقرر رسوما إضافية ، لمدة معينة أيضا ، لاية ضريبة عامة أخرى مقررة في المديرية ، ولا يصبح قراره نافذا في الحالتين الأخيرتين إلا بموافقة مجلس الوزراء ، وإصدار مرسوم .

ولمجلس المديرية أيضا ، بموافقة مجلس الوزراء ، أن يقوم باستغلال المرافق العامة والمشروعات التي يعود نفعها على المديرية .

وقد نص القانون كذلك على عدم جواز قبول هذه المجالس للتبرعات ، أو التصرف في الأموال التي ترد إليها من هذا الطريق ، إلا بإذن وزير الداخلية ، كما لا يجوز لها أن تتنازل عن حقوقها في الأموال أو المنفآت أو المؤسسات التي تملكها أو تقوم بإدارتها إلا بمصادقة مجلس الوزراء ، ولا يجوز لها القيام بعمل من الأعمال ذات المنفعة العامة ، أو التي تعود بالنفع على المديرية ، ولا أن تعقد قرضا ، أو تتعهد بالتزام يترتب عليه مصروفات في ميزانيتها لسنة أو لسنوات مالية مقبلة إلا بمصادقة مجلس الوزراء .

ولوزير الداخلية أن يطل بقرار منه مداولات وقرارات المجالس التي تصدر في أمور خارجة عن حدود اختصاصاتها .

وقد قيد قانون سنة ١٩٣٤ سلطة مجالس المديرية فيما يتعلق بميزانيتها وحساباتها الختامية بقيود خاصة ، فنص على ما يأتي :

١ - اتباع القواعد المعمول بها في وضع ميزانية الدولة ، في تحضير ميزانيات هذه المجالس ، وأن يقدم كل مجلس مشروع ميزانيته إلى وزير الداخلية قبل بدء السنة المالية بثلاثة أشهر على الأقل ، ويرفق به جميع البيانات والمقاييس والأوراق التي بنيت عليها تقديرات الميزانية .

٢ - أن يمرض وزير الداخلية مشروعات هذه الميزانيات على اللجنة الاستشارية لمجالس المديرية ، ولهذه اللجنة أن تحذف أو تخفض من مشروع الميزانية ، مع اقتراح كيفية استعمال المبالغ الناتجة عن الحذف أو التخصيص ،

وعليها أن تدرج في مشروع الميزانية كل المصاريف الإلزامية المفروضة على المجلس بنص القانون ، إذا أهمل إدراجها فيه .

٣ - كل مصروف غير مدرج بالميزانية أو يزيد على التقديرات المينة بها ، وكذلك كل مبلغ يراد نقله من باب إلى آخر من أبواب الميزانية ، أو من بند إلى آخر في باب الأعمال الجديدة ، يجب عرضه على وزير الداخلية ، لإصدار التصريح اللازم به بعد أخذ رأى اللجنة الاستشارية السابق ذكرها .

٤ - يعتمد وزير الداخلية ميزانيات هذه المجالس وحساباتها الختامية ، بعد أخذ رأى اللجنة الاستشارية أيضا .

...

يتضح مما سبق أن مجالس المديرية لا تستطيع العمل فعلا إلا في دائرة ضيقة من الاختصاصات التي جاءت بها النصوص ، مما لا يتسق مع النظام البرلماني القائم ، وحتى في العمل لم تستفد من كل هذه الدائرة رغم ضيقها ، لجأت تطبيقات نظام مجالس المديرية دون المستوى الذي قرره القانون ، ومما يوق نشاط مجالس المديرية كثرة أعضائها ، ونقص خبرتهم وإلمامهم بالشؤون العامة ، أو عدم اهتمامهم بها ، وركود أعمالها الذي يرجع إلى كثرة تنقلات المديرين ، وسطوة الهيئات المركزية عليها ، بالرغم من السلطة الإقليمية التي يعطيها لها قانون سنة ١٩٣٤ ، وقلة مواردها بالنسبة إلى المشروعات والواجبات الملقاة على عاتقها ، إذ وضع القانون ، كما رأينا ، حدا أعلى لما يمكن أن تقرر من ضرائب إضافية على ضريبة الأطنان ، كذلك لم يطبق لأن النص الذي يعطى هذه المجالس الحق في أن تقرر رسوما إضافية لأية ضريبة عامة أخرى ، وقد ضيق القانون المذكور من حريتها في الإنفاق ، إذ أزمها بالإتفاق في أوجه معينة (٦٦ ٪ من الرسوم والموارد على التعليم ، و ٢٠ ٪ على الشؤون الصحية ، والباقي بنفق في مصاريف إلزامية بطبيعتها كالمرتبات والاجور، وديون المجلس ، ومصاريف الصيانة) .

المجالس البلدية : (١)

لم تكن مصر بنظامها المحلي البلدى إلا منذ عهد قريب ، خلافا لكثير من الدول الأخرى ، ولم يكن إنشاء المجالس البلدية فيها طبقا لسياسة عامة ، وإنما كان ارتجاليا تحت تأثير عوامل وظروف خاصة ، أضحت تفوذها ، وأغلبها عن التهور بالمرافق المحلية ، وقد سارت مصر فى إنشاء هذه المجالس ببطء شديد ، إذ بلغ عدد البلاد التى تمتع بنظام محلى بلدى ٣٨ فى سنة ١٩٠٩ ، و ٥٠ فى سنة ١٩١٤-١٩١٥ ، و ٥٩ فى سنة ١٩١٩-١٩٢٠ ، و ٨٧ فى سنة ١٩٢٤-١٩٢٥ ، و ١١١ فى سنة ١٩٢٩-١٩٣٠ ، و ١١٨ فى سنة ١٩٣٤-١٩٣٥ ، و ١٣٦ فى سنة ١٩٣٩-١٩٤٠ ، و ١٤٨ فى سنة ١٩٤٢-١٩٤٣ ، مع أن عدد المدن والبلاد والقرى فى المملكة المصرية يزيد على ٤٠٠٠ ، ولم يكن النظام البلدى واحدا فى تلك البلاد ، بل وجدت بمصر حتى سنة ١٩٤٤ أربعة أنواع من الهيئات المحلية البلدية ، يختلف بعضها عن بعض من حيث تأليفها ، ومصدر إيراداتها ، والسلطة المخولة لها . فى سنة ١٨٩٠ وافقت الدول على إصدار أمر حال بإنشاء مجلس بلدى بمدينة الاسكندرية ، كذلك أنشئت فى بعض البلاد مجالس مختلطة وفى البعض الآخر مجالس محلية ، كما أنشئت فى بعض القرى مجالس قروية ، وظل هذا النظام سائدا حتى سنة ١٩٤٤ ، إذ صدر فى ٣١ أغسطس من تلك السنة القانون رقم ١٤٥ الخاص بنظام المجالس البلدية والقروية ، شاملا للنظام المحلى البلدى الذى يطبق فى جميع مدن الدولة وبلداتها وقرىها ، ولم تستثن من أحكامه سوى مدينة الاسكندرية ، نظرا لأهميتها كعاصمة ثانية للدولة ، ولمركزها الخاص كميناء تجارى هام ، وفتحها بنظام بلدى من أقدم الأنظمة ، على أنه كان من الأفضل ، وقد أُلغيت الامتيازات الأجنبية منذ سنة ١٩٣٧ ، أن يعنى بتصميم

(١) الاحصاءات الواردة فى هذه التabelle مأخوذة من الاحصاء السنوى للمصروفات الختلفة .

بلدية الاسكندرية ، إذ لم يدر ما يبرر مساهمة الأجانب في ناحية من نواحي الإدارة المصرية . وقد جعل قانون سنة ١٩٤٤ المجالس الخاضعة لأحكامه على نوعين : مجالس بلدية ، ومجالس قروية ، وفرق في بعض الأحكام بين النوعين وخاصة فيما يتعلق بالتكوين والاختصاصات والموارد المالية .

وستدرس فيما يلي باختصار : اختصاصات كل من المجالس القديمة ، فاخصاصات المجالس البلدية والقروية طبقا لقانون سنة ١٩٤٤ ، ثم اختصاصات مجلس بلدى الاسكندرية .

١- المجالس البلدية المختلطة والمحلية والقروية قبل قانونه سنة ١٩٤٤

تشترك هذه المجالس في أنها ظلت محكومة بنصوص تشريعية سابقة على الدستور ، لم تقو لها إلا نصيا ضئيلا من الاختصاص . فالمجالس المختلطة أنشئت في بعض المدن الهامة ، بمراسيم متفرقة من سنة ١٨٩٦ حتى سنة ١٩١٧ (١) ، والمجالس المحلية أنشئت في البلاد الأقل أهمية ، وكانت خاضعة لأحكام لائحة أساسية صادرة بقرار وزاري في ١٤ يولييه سنة ١٩٠٩ ، والمجالس القروية أنشئت في بعض القرى أو المدن القليلة الأهمية وكان ينظمها قرار من وزير الداخلية صادر في ٩ فبراير سنة ١٩١٨ ، وكانت المجالس المذكورة تشترك في أن بعض أعضائها معين والبعض الآخر منتخب ، وفي أن قراراتها كانت

(١) أنشئت المجالس البلدية المختلطة بمراسيم صدرت في التواريخ الآتية : المنصورة في ٨ يونيو ١٨٨١ ولسكنة في ١٢ مايو سنة ١٨٩٦ ، والنجع في ٢٣ مايو سنة ١٩٠٢ ، وخطا في ٥ يونيو سنة ١٩٠٥ ، والزقازيق في ١١ أغسطس سنة ١٩٠٥ ، ودمهور في ٢٩ مارس سنة ١٩٠٦ ، وبني سويف في ٣ أغسطس سنة ١٩٠٦ ، والفسطاط الكبرى في ١٤ أغسطس سنة ١٩١٠ ، وبور سعيد في ٣ يناير سنة ١٩١١ ، واليا في ١٩ أبريل سنة ١٩١١ ، وميت حمري في ١٩ أبريل سنة ١٩١١ ، وسفتر الزيات في ١١ نوفمبر سنة ١٩١١ ، وزفتي في ١١ نوفمبر سنة ١٩١١ ، وبها في سنة ١٩١٢ وكان قبل ذلك مجلسا محليا منذ ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٩٤ .

لا تنفذ إلا بعد مصادقة وزير الداخلية ، وحل محله في ذلك وزير الصحة ، بعد إنشاء وزارة الصحة وإلحاق المرافق القروية والبلديات بها (مرسوم ٧ أبريل سنة ١٩٣٦) ، وكانت رئاسة هذه المجالس لممثل السلطة المركزية (المدير أو المحافظ أو مأمور المركز ، طبقاً للأحوال المختلفة) .

أما اختصاصات المجالس المحلية والقروية فكانت متباينة ويشمل أهمها :

(١) تحصيل الرسوم الخاصة بالمدينة أو القرية والتي تخصص لها ، وإدارة إيراداتها ، (٢) وضع ميزانية الإيرادات والمصروفات كل سنة ، ومراجعة الحسابات ، ونشر تقرير سنوي عن خلاصة سير الأعمال ، (٣) أشغال التنظيم ، والطرق ، والكسب والرش ، وكساء الأراضي ، وتزوير الطرق والميادين العمومية ، (٤) الإجراءات المتعلقة بالتنظيف الصحي للبلدية ، كالخاصة بالمخارير ، والمراحض العمومية ، والمجازر ، والجبانات ، (٥) أشغال المياه ، (٦) أشغال المطافي ، والحرائق ، (٧) الأشغال التي تنوط المجلس بها وزارة الداخلية .

وكانت المجالس المحلية تمتاز بحقها في عقد قروض لا تتجاوز عشرين ألفاً من الجنيهات ، بمصادقة وزارة المالية ووزارة الداخلية (الصحة فيما بعد) للقيام بالأشغال غير العادية ، وقد وسع هذا الحق كما سيرد فيما بعد .

ولم تخرج اختصاصات المجالس المختلفة في مجموعها عما تقدم ، إلا أنه كان لبعضها الحق في عقد قروض غير مقيدة بمحد أقصى ، للقيام بالأشغال غير العادية بشرط مصادقة وزير الداخلية (الصحة فيما بعد) .

وكان لكل مجلس من المجالس الثلاثة المذكورة لجنة مستديرة مكونة من بعض أعضائه ، تتولى الإشراف على تنفيذ قراراته .

وكانت المجالس البلدية المختلفة تختلف عن المجالس المحلية والقروية في أنها تشتمل على عدد من الأعضاء المنتخبين من الأجانب مساو لعدد المصريين ،

المتخين ، ينتخبهم الأجانب ، وكان الفرض من ذلك الحصول على رضائهم في دفع الضرائب التي يقررها المجلس ، نظرا لما كان للأجانب المتساوين ، قبل معاهدة مونترو المبرمة سنة ١٩٣٧ ، من ميزة عدم الخضوع للتشريع المالي المصري ، وعدم قدرة الدولة على إلزامهم بأداء الضريبة والرسوم والعوائد التي تقررها . وكان يشترط لمباشرة حق الانتخاب والترشيح لهذه المجالس ، التمسك بكتابة بدفع الرسوم الاختيارية المذكورة .

ولم تقف فكرة الضرائب الاختيارية عند حد المجالس البلدية المختلطة ، بل تعدتها إلى المجالس المحلية والقروية ، إذ منحت حق فرض ضرائب اختيارية ، واشترط لمباشرة حق الانتخاب والترشيح لهذه المجالس ، التمسك بدفع الضرائب البلدية ، وملاحظ أنه لم يكن هناك ما يبرر جعل هذه الضرائب اختيارية بالنسبة للمجالس المحلية والقروية المكونة من المصريين وحدهم ، وقد حكمت بعض المحاكم بأن هذه الضرائب إلزامية ، وأن وصفها بالاختيارية هو تمييزها عن الضرائب التي تفرضها الحكومة ، وهذه الأحكام لا تخو من النقد ، لأن اللائحة الأساسية للمجالس المحلية صدرت بقرار من وزير الداخلية ، وفرض الضرائب المباشرة لا يكون إلا بقانون ، والضرائب غير المباشرة لا يكون إلا بقانون أو بمرسوم ، ولذلك لم تكن المجالس المحلية تملك إلزام الممولين بالضرائب الاختيارية التي كانت تقررها إلا إذا كانوا ممن ارتضوا الالتزام بها (١) ، أما المجالس المختلطة فإن إنشاءها براسم وإن كان يخولها فرض ضرائب غير مباشرة بالنسبة للمصريين إلا أنه كان لا يخولها ذلك بالنسبة للأجانب الذين لم يتعمدوا كتابة بقبولها ، كذلك كان لا يخولها فرض ضرائب مباشرة تلزم بها من

(١) مبادئ القانون الإداري المصري للدكتور محمد زهير جبرانه ، مصر ، ١٩٤٤ ، صفحة ١٣١ - ويذكر بين المصنفات الإيطالية للفرائض إلى ضرائب عامة وضرائب خاصة ، ويدخل في النوع الثاني للفرائض التي تفرضها الهيئات المحلية ، ينظر :

Jannascone, I tributi speciali. Torino 1906. Fanno, M., Elementi di scienza delle finanze. Torino. 1931, pp. 26-27.

لا يرتضيا كتابة سواء من الأجانب أو المصريين ، على أن الاعتبارات المذكورة التي تؤدي إلى تعيين دائرة الضرائب الاختيارية للمجالس المحلية والبلدية المختلطة ، قد زالت بإلغاء الامتيازات الأجنبية سنة ١٩٣٧ ، وبصدور المرسوم بقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٣٧ ، إذ نص فيه على أن الرسوم والضرائب المحلية تجبى من المصريين والأجانب على السواء ، بغير حاجة إلى أى تعهد بغيرها .

ومررد المجالس المذكورة (البلدية المختلطة ، والمحلية ، والقروية) كانت تعتمد على الضرائب الاختيارية التي تقررها ، والرسوم التي تفرضها ، وأثمان المياه والنور .. الخ . ، والإعانات التي تمنحها لإياها الحكومة ، والتبرعات ، والقروض التي يجوز لها عقدها ، وقد صدر في ٨ يولية سنة ١٩٣٩ قانون يوسع من سلطة هذه المجالس في الاقتراض لمشروعات الجارى والمياه والإضاءة .

ب - المجالس البلدية والقروية طبقاً للقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ (١)

تعد مجالس بلدية طبقاً لأحكام هذا القانون : المجالس البلدية ، والمجالس المحلية والمحلية المختلطة التي كانت موجودة وقت صدوره ماعداً بلدية الإسكندرية ؛ وكذلك كل مجلس ينشأ في بلدة يبلغ عدد سكانها خمسة عشر ألفاً فأكثر .

وتعد مجالس قروية : المجالس القروية الموجودة وقت صدور ذلك القانون ، وكل مجلس ينشأ في قرية أو مجموعة قرى متجاورة يبلغ عدد سكانها ثلاثة آلاف نسمة فأكثر .

وتنشأ المجالس الجديدة بقرار من وزير الصحة العمومية .

ومع ذلك فلوزير الصحة العمومية أن يعتبر مجلساً محلياً أو محلياً مختلطاً موجوداً وقت صدور القانون ، مجلساً قروياً ، كما أن له أن يعد مجلساً قروياً وقت صدور القانون ، مجلساً بلدياً ، وله أن يقرر إنشاء مجلس بلدى في بلدة يقل

(١) الوثائق المصرية ، المجلد ١٠٨ الصادر في ١١ سبتمبر سنة ١٩٤٤ .

عدد سكانها عن خمسة عشر ألفا، إذا اقتضت ظروفها ذلك، أو إنشاء مجلس قروي في بلدة يزيد عدد سكانها عن خمسة عشر ألفا، أو يقل عن ثلاثة آلاف، بشروط خاصة في الحالة الأخيرة .

وهذه المجالس مكونة من أعضاء معينين بحكم وظائفهم وآخرين منتخبين، يتراوح عددهم بين ١٠ و ١٨ للمجالس البلدية، و ٦ و ٩ للمجالس القروية، ويرأسها ممثل السلطة المركزية، (المدير أو المحافظ أو المأمور، طبقا للحالات المبينة بالقانون، والوكيل المنتخب في حالة غياب الرئيس، وذلك في المجالس البلدية؛ ومأمور المركز أو البندر أو الموظف الذي يشده وزير الداخلية بالاتفاق مع وزير الصحة العمومية في المجالس القروية)، ويترب على ذلك أن يكون مأمور المركز رئيسا لكل المجالس البلدية والقروية التي توجد في دائرة اختصاصه؛ مما لا يمكن معه القيام بذلك الرئاسة؛ مع كثرة أعبائه الأخرى وتشعبها .

اختصاصات المجالس البلدية: (١) يختص المجلس البلدي بمراقبة التنظيم (تخطيط المدينة وشق الشوارع وتعديلها وتمييدها وصيانتها وإنارتها وإنشاء المنزهات وتمييدها) ومراقبة الصحة (النظافة العامة، توفير الماء الصالح للشرب، تصريف المياه والفضلات، إطفاء الحرائق، إنشاء المقايح وإدارتها) (المادة ٩).

(٢) ويجوز له أن يشق ويدير بعض الأعمال (عمليات توليد الكهرباء والغاز، المصافي والمشاقي، الجسور، أعمال الإسعاف والانقاذ، الملاحة، المستشفيات العمومية والمصحات والمعازل الصحية والمستوصفات والصيدليات ومعاهد القابلات وغير ذلك من المنشآت والمؤسسات الصحية، الحمامات والمناسل العمومية، أفران حرق القمامة، الأسواق العمومية، أسواق المأكولات، حلقات الأكلان والاشمك وسواحل الغلال، المعارض والمولد المحلية، المتاحف والمكاتب العمومية، ودور التجميل والسينما

والتواصى الرياضية والمؤسسات الاجتماعية ، والوسائل المحلية لتفعل العام) ، ويجوز للجلس في دائرة اختصاصه أن يقوم بأى عمل آخر من الأعمال ذات المنفعة العامة ، مما يعود بالنفع على المدينة بشرط موافقة وزير الصحة العمومية .

(٣) ويقوم المجلس البلدى في دائرة اختصاصه بتنفيذ بعض القوانين واللوائح (وهي الخاصة بالمسائل الميئة بالمادة ١٢ من القانون وتعلق بالتنظيم والصحة والأمن . أو التى يهدى مجلس الوزراء إليه بالقيام على تنفيذها) وذلك تحت مراقبة جهات الحكومة ذات الشأن .

(٤) ويجب الحصول على موافقة المجلس في بعض الأمور (وهي التى نصت عليها المادة ١٨ وأهمها اللوائح المحلية لإدارة المحلات العامة) وذلك قبل الترخيص بها أو إصدارها أو تنفيذها .

(٥) ويجب أخذ رأى المجلس في بعض الأمور (وهي التى نصت عليها المادة ١٩ ، ومنها : تغيير حدود المدينة ، وتنظيم النقل العام وحركة المرور ، والترخيص بإدارة المحال المقلقة للراحة ، وإنشاء المدارس أو المستشفيات الحكومية أو الإقليمية ، وإقامة الأسواق والمواالذ .. الخ) . كذلك يبدى المجلس رأيه في كل مسألة يرى المحافظ أو المدير أخذ رأيه فيها (المادة ١٢ ، الفقرة الأخيرة)

(٦) وللجلس البلدى أن يبدى رغبات فيما يتعلق بالحاجات العامة للبلدة التى يمثلها ، وعلى الأخص في الشؤون الصحية العامة وطرق المواصلات والأمن العام والتعليم والصناعة والتجارة وكل ما يؤدى إلى تقدم العمران وترقية وسائل الحضارة في المدينة (المادة ١٦) .

ولكن لا يجوز للجلس أن يبحث في شأن من شؤون موظفي الحكومة ولا أن يبدى رغبات أو يصدر قرارات في أمور سياسية أو يناقش فيها (المادة ١٧) .

اختصاصات المجالس القروية : تشبه كثيرا اختصاصات المجالس البلدية .

إذ نصت المادة ٦٩ على أن يتولى مجلس القرية القيام على مراقبتها المحلية ، وهي التي تحصل بتنظيمها الصحي والعمراني ، وتشمل الشؤون الصحية (وهي مدينة بالمادة ٦٩ - أولا) وتخطيط وهندسة القرية (المادة ٦٩ - ثانيا) والشؤون الاجتماعية (المادة ٦٩ - ثالثا) والشؤون الزراعية (المادة ٦٩ - رابعا) وشؤون الأمن العام (المادة ٦٩ - خامسا) وشؤون المواصلات (المادة ٦٩ - سادسا) . وقد أباح القانون التعاون بين المجالس القروية في المسائل الداخلة في اختصاصها على نطاق واسع .

الموارد المالية للمجالس البلدية والقروية : تتكون من رسوم خاصة (١) ، وضرائب إضافية ، وتجارات ، وقروض ، كالاتي :

١ - الرسوم التي لهذه المجالس أن تقررها بمصادقة وزير الصحة مقابل الانتفاع بالمرافق العامة التي تديرها ، أو مقابل استعمال الأملاك العامة التي تبشر شؤونها (المادة ٢١ و ٧٥ فقرة ٢) .

٢ - الرسوم التي يفرضها المجلس بمصادقة وزير الصحة على المحال العمومية والأندية ، والمحال المعلقة للراحة ، والملاهي والأسواق .. الخ (المادة ٧٣ و ٧٥ هـ) .

٣ - الرسوم ذات الصبغة البلدية المحضنة التي يقررها المجلس البلدي بموافقة مجلس الوزراء ، والمجلس القروي بموافقة وزير الصحة (المادة ٢٤ و ٧٥ هـ) .

٤ - الضرائب الإضافية التي يقررها المجلس بمصادقة وزير الصحة على ضرائب المباني ، فإذا لم تكن ضريبة المباني مقررة في البلدة أو القرية ، فللمجلس البلدي

(١) لم يحدد القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ مئذله هذه الرسوم ولم يبين الواحد التي تتبع في تخصيصها ، وصحيفة التتالي منها وأحوال الاعضاء منها بل ترك لسلطة التنفيذية تقرير تلك الفوائد بموجب ٤ وقد صدر بهذا الرسوم في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٦ ، ونشر بالقائم المصرية بالعدد ١٥٨٨ الصادر في ٥ نوفمبر سنة ١٩٤٥ (صفحتي ٢-٣) و

أن يقرر ضرائب إضافية كما لو كانت هذه الضريبة مفروضة (المادة ٢١)،
ولمجلس القرية أن يفرض ضرائب على المباني مقدارها ١٠٠ قرش أو ٥٠ قرشا
أو ٢٥ قرشا في السنة حسب أهمية البناء مع جواز إعفاء المباني التي من الطبقة
الآخيرة (المادة ١٧٥).

٥ - نصيب كل مجلس في حصة الضريبة الإضافية التي يجوز فرضها بقانون
على ضريبة الأرباح التجارية والصناعية لحساب المجالس البلدية والقروية. ويتولى
مجلس الوزراء توزيعها عليها (المادة ٢٢-١، و٣٧٥-٣).

٦ - الضريبة الإضافية على ضريبة المهن الحرة، التي يجوز فرضها بقانون، وتخصص
حصتها للبلدة أو القرية التي حصلت منها (المادة ٢٢ - الفقرة الأخيرة، و٣٧٥-٤).
٧ - التبرعات والقروض في الحدود المبينة فيما بعد .

ميزانية المجالس البلدية ومجلسها الخامس : تراعى في تحضير ميزانية
المجلس البلدي القواعد المعمول بها في وضع ميزانية النولة (المادة ٢٧-٢) وتقدم
الميزانية لوزير الصحة لاعتمادها ، بعد أخذ رأى اللجنة المشكلة بالوزارة لهذا
الغرض ، ولهذا اللجنة أن تحذف أو تخفض من مشروع الميزانية أرقاماً
أدرجها المجلس ، مع اقتراح كيفية استعمال المبالغ المتوفرة بعد الحذف أو
التخفيض ، ويبدى المجلس رأيه على ملاحظات اللجنة ، ويجب عليها أن تدرج
المبالغ اللازمة للأبواب الآتية إذا أهملها المجلس كلها أو بعضها :

١ - الالتزامات التي يكون المجلس مرتبطاً بها بحكم قضائي أو بنص قانوني .
٢ - مصروفات إصلاح وإدارة وصيانة المنشآت والمؤسسات والأعمال
المنصوص عليها في المادة التاسعة .

٣ - مصروفات تنفيذ القوانين واللوائح المنصوص عليها في المادة ١٢ .

٤ - المصروفات المفروضة على المجلس بواسطة هذا القانون أو أى قانون
آخر (المادة ٢٨) .

ويجب التصديق من وزير الصحة العمومية على كل مصروف غير وارد في الميزانية يقره المجلس ، وعلى كل مبلغ يراد نقله من باب إلى آخر من أبواب الميزانية (المادة ٣٢) .

ويضع المجلس الحساب الختامي عن السنة المنتهية ويصدر باعتياده قرار من وزير الصحة بعد أخذ رأي اللجنة السابق ذكرها .

مبدأية المجلس المقررة : يضع مجلس القرية ميزانيته ولا تنفذ إلا بعد اعتمادها بقرار من وزير الصحة بعد أخذ رأي اللجنة السابق ذكرها ، وللوزير حق التعديل في أبواب المصروفات ، وحق التخفيض في أبواب الإيرادات ، وله أن يقيد في أبواب المصروفات ما يجهل المجلس تقريره من المصروفات اللازمة .

رقابة السلطة المركزية على المجلس البلدي : لا يجوز للمجلس البلدي أن يقوم ببعض الأعمال إلا بعد مصادقة بعض السلطات المركزية ، وهذه الأعمال هي :

١ - الأعمال ذات المنفعة العامة غير المنصوص عليها صراحة في القانون ، إلا بموافقة وزير الصحة (المادة ١٠ الفقرة الأخيرة) .

٢ - الأعمال الخاصة بالتعديل الجوهري في شبكات الماء والكهرباء ، أو بإجراء تعديل أو ترميم في المحطات الرئيسية للياه والكهرباء والمجاري ومسايل ضوايح وزوائد التنظيم الهامة ، وتعرفات المياه والتيار الكهربائي ، إلا بموافقة وزير الصحة (المادة ١٤ - أولا وثانيا وثالثا ورابعا) .

٣ - الأعمال الأخرى الواردة في الميزانية المعتمدة ، والتي تزيد قيمتها عن حد معين بقرار من وزير الصحة على ألا يقل عن خمسمائة جنيه ، إلا بعد موافقة وزير الصحة والمجلس أن يقوم بها إذا لم يبدأ الوزير رأيه في ظرف شهرين من تاريخ تقديم أوراق هذه الأعمال إليه (المادة ١٤ - خامسا) .

- ٤ - قبول التبرعات، إلا يأخذ وزير الصحة (المادة ٣٥) .
 - ٥ - التصرف بمقابل في أموال المجلس من عقار مهما كانت قيمته أو منقول تزيد قيمته على مائة جنيه، وكذلك الإيجارات التي تزيد على ثلاث سنوات، إلا بعد موافقة وزير الصحة (المادة ١٤ - سادساً) .
 - ٦ - عقد القروض أو الارتباط بعمد يترتب عليه إنفاق مبالغ من ميزانية سنة أو سنوات مقبلة، إلا بموافقة مجلس الوزراء (المادة ١٣) .
 - ٧ - التزول بغير مقابل عن حقوقه في الأموال والمنشآت أو المؤسسات التي يملكها أو يقوم بإدارتها، إلا بعد موافقة مجلس الوزراء (المادة ١٥) .
 - ٨ - منح استغلال المشروعات ذات المنفعة العامة الخاصة بتوريد المياه وتوليد الكهرباء والغاز إلى أفراد أو شركات، إلا بقانون (المادة ١١) .
- أما بالنسبة للمجالس القروية، فليس لها أن تقوم بالمسائل التي لم يرد ذكرها صراحة على أنها من اختصاصها إلا طبقاً للشروط والأوضاع التي ترسمها السلطة المركزية، وتضع المجالس لهذه السلطة بشأنها خصوصاً تماماً (١) .
- وتتولى وزارة الصحة التفتيش على حسابات المجالس البلدية والقروية وكافة الأعمال الإدارية والهندسية والفنية ولها أن تتولى تنفيذ المشروعات المهمة لحساب هذه المجالس .
- وأجازت المادة ٥٩ من القانون للسلطة المركزية حل هذه المجالس بأنواعها بقرار مسبب من مجلس الوزراء وبناء على طلب وزير الصحة العمومية .

ج - مجلس بلدى مصرية الاسكندرية

أنشئ بأمر عال صدر في ٥ يناير سنة ١٨٩٠، بعد مفاوضات مع النول

(١) دوس القانون الادارى المصري المصحح في ١٩٧٤، الإسكندرية ١٩٧٤، ص ٣٠٧.

الأجنبية صاحبة الامتيازات، وقد نظم هذا المجلس مرافق المدينة خدمات كبيرة، إلا أنه أخذت عليه في أواخر العقد الثالث وأوائل العقد الرابع من القرن الحلال عدة مآخذ شديدة تتعلق بحسن سير العمل فيه، مما استدعى تأليف لجنة تحقيق سنة ١٩٣٤، ثم صدور مرسوم في ١٠ مايو سنة ١٩٣٤ بحل هذا المجلس وتشكيل مجلس بلدى مؤقت لإدارة البلدية، وتبع ذلك صدور مرسوم بقانون رقم ١ لسنة ١٩٣٥ في أول يناير، ثم قرار تنفيذى في ٢ يناير من نفس السنة، بإعادة التنظيم الإدارى لبلدية الاسكندرية وقد أخذت الحكومة بتوصيات لجنة التحقيق المذكورة في التعديلات التى أدخلتها على نظام البلدية وتشمل بالأخص تشكيل المجلس البلدى وبيان الشروط المطلوبة فى الأعضاء المنتخبين، وتنظيم سير العمل فى المجلس، كما تقرر تعيين مراقب لإيرادات ومصروفات البلدية، ونص على تأليف بعض اللجان الاستشارية من بين أعضاء المجلس (لجنة المالية، لجنة الأشغال العمومية، لجنة الشؤون الصحية، ولجنة المتحف والمكتبة) وترتب على التعديلات المذكورة زيادة إشراف ورقابة الحكومة على أعماله، وقد صدر أخيراً قرار من وزير الداخلية فى ٢ مايو سنة ١٩٤٦ (١) بإعادة التنظيم الإدارى لبلدية الاسكندرية

وتألف مجلس الاسكندرية البلدى من ثمانية وعشرين عضواً، نصفهم معين والنصف الآخر منتخب، والانتخاب بالاقتراع السرى، ومدة العضوية أربع سنوات تتجدد تجديدأ نصفياً، والعضوية بنبر مقابل، ومحافظة المدينة أو الموظف الذى ينوب عنه هو رئيس المجلس، ويعاون المجلس مدير عام يعد العامل المنفذ له.

ومنذ حل المجلس المنتخب فى سنة ١٩٣٤ الى اليوم وشئون المدينة يد مجلس مؤقت معين بقرار من وزير الداخلية، وتسير أعماله وفقاً لأحكام عدة

(١) الواقع المصرية ٤ العدد ٤٨ مكرر، الصادر فى ٥ مايو سنة ١٩٤٦.

قرارات وزارة أهمها قرار ١١ أبريل سنة ١٩٤٣ ، بإعادة تشكيل القومسيون البلدى المؤقت لمدينة الاسكندرية ، وقرار ٢ مايو سنة ١٩٤٦ بإعادة التنظيم الإدارى لبلدية الاسكندرية ، وهذا المجلس المؤقت مكون الآن من أعضاء معينين بقرارات وزارة ومعظمهم من رجال الأعمال ومن أعيان المدينة ، وبه بعض كبار الموظفين بها ، وجميع الأعضاء من المصريين ما عدا واحدا هو النائب العام لدى المحاكم المختلطة .

اختصاصات المجلس البلدى: نص عليها فى المادة ١٥ من الأمر العالى الصادر فى سنة ١٨٩٠ ، والمعدل بالمرسوم بقانون رقم ١ لسنة ١٩٣٥ وتتناول المسائل الآتية : هـ (أولا) ما يتعلق بجزائية المدينة . (ثانيا) ما يتعلق بتقرير وتحصيل المصايد البلدية وإدارة الإيرادات البلدية من أى نوع كانت ، (ثالثا) ما يتعلق بفتح أو قفل أو حفظ وصيانة الشوارع والميادين والفنادق والمتنزهات والجنابن العمومية وتحديد ترغصة أجر العربات العمومية والفواب المعفدة للركوب أو لخل الأتقال أو لجر العربات ومشروعات الطرق والتنظيم وبوجه عمومى ما يتعلق بجميع المصالح العمومية بالمدينة مثل المياه والتشوير والتبليط والنظافة والسويقات والأسواق والمدافن والسلخانات والبالوعات والتأثيرات وسائر المحلات والحمامات العمومية وبجميع ما يؤول منه تحسين رونق المدينة أو رفاهيتها ، (رابعا) ما يتعلق بمصلحة الطلبات وكافة الإجراءات المتعلقة بالحرائق ، (خامسا) مساعدة الفقراء والتكاثيا والاستبليات والمكاتب وغير ذلك من جميع المحلات البلدية الحيرية ، (سادسا) ما يتعلق بصحة المدينة العمومية ما عدا الأمور المتعلقة باختصاصات مجلس الصحة البحرية والكورتيئات ، (سابعا) ما يتعلق بجميع الأمور الأخرى المتقاضى تداول القومسيون البلدى فيها سواء كان اتباعا للقوانين والوائح أو بناء على طلب الحكومة ، (ثامنا) كل مشروع يختص ببناء مستجد وترميمات جسيمة أو بهدم وعلى العموم ما يتعلق بكافة الأعمال التى تكون مباشرتها بعمرة الأفراد

ينبغي عرضه ابتداء على القومسيون البلدى من أجل النظر فى الشروط الصحية والأمن العمومى والرخصة المفتضى الحصول عليها .

ولا يجوز للمجلس البلدى أن يتداول فى إجراءات الأمن العام التى تتخذها الحكومة أو يناقش القوانين واللوائح . ويجب عليه أن ينفذ الإجراءات المقررة بالقوانين أو الأوامر العالية أو اللوائح أو القرارات الوزارية.

موارد بلدية الإسكندرية : عديدة ومتنوعة ؛ وقد ذكرت عددا منها المادة ٤٠ من الأمر المالى الصادر سنة ١٨٩٠ والمعدلة بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٤٢ الصادر فى ٢ أغسطس ، وأضاف المرسوم الصادر فى ١٣ يناير سنة ١٨٩٦ عددا آخر إليها وتنحصر كلها فيما يأتى :

١ - صافى ما يتحصل باعتبار نصف من واحد من الألف على قيمة الصادرات .

٢ - صافى ما يتحصل على الواردات يواقع $\frac{1}{100}$ من الرسوم الجمركية.

٣ - صافى ما يتحصل من أرباب الأملاك يواقع $\frac{1}{100}$ بالأكثر من قيمة إجراءات أملاكهم المينة .

٤ - صافى ما يتحصل من مستأجرى الأملاك المينة يواقع $\frac{2}{100}$ بالأكثر من قيمة الإجراءات .

٥ - صافى ما يتحصل من الرسوم على العربات والبواب المعدة لحمل الأتقال .

٦ - المتحصل من جثاين النزهة .

٧ - المتحصل من عوايد الطرق .

٨ - مجموع عوايد المباني بدائرة مدينة الاسكندرية .

٩ - المتحصل من إجراءات أملاك الميرى الحرة بعد خصم مصاريف التحصيل .

١٠ - كافة إيرادات سلخانة الاسكندرية .

١١ - نصف صافي المبلغ الذى يتحصل من بيع أملاك الميرى في دائرة مدينة الاسكندرية .

١٢ - الإيرادات الأخرى التى تقرر بالوجه القانونى .

وفىما يتعلق بفرض رسوم جديدة أو تعديل الرسوم المقررة تقتصر سلطة المجلس على التقدم بالتقارحات تعرض على مجلس الوزراء ليصدر فيها قراره (١) . كذلك بالنسبة للقروض ، وقد كانت النهاية القصوى لما محددة بمبلغ نصف مليون جنيه ، ولكنها رفعت بالأمر الصادر فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩١٢ إلى مليون جنيه .

ونصت المادة ٣١ من الأمر الحالى الصادر فى سنة ١٨٩٠ على اختصاص البلدية بفرض الرسوم الآتية دون حاجة لاستصدار قرار من مجلس الوزراء ، إذ جاء بها : « فيما يختص بالرسوم على المواد الآتية وغيرها التى تكون مخصصة للبلدية فقط ويكون لها صفة بلدية محضوقى : الطرق (التنظيم) ، والبالوعات والموازين العمومية والأسواق والمخازن العمومية ، وتشجيع الجنازات وإعطاء أراضى الدفن فى الجبانات ، وإشغال الطريق العام والعربات العمومية والحصوية وعوائد الوقوف ، والكسب والرش ، والقناص (الوكائدات)

(١) جرى العمل أمام القومسيون ولجنة المالية على اعتبار موافقة مجلس الوزراء غير كافية لزيادة سعر الضريبة أو الرسوم الموجودة عند اللد الاتصى القروض لها فى الاوامر المالية أو القوانين ، وأنه لا بد من هذه الموافقة من صدور قانون جهات الزيادة وذلك بحجة أن السلطة التشريعية قد صدر الدستور انتقلت من مجلس الوزراء الى البرلمانات - على أن « الاحتفاء بمصادقة مجلس الوزراء عند فرض ضريبة جديدة وتطلب صدور قانون عند زيادة سعر بعض الضرائب من اللد الاتصى أمر لا يمكن التسليم به منطقياً .. إذ أن فرض ضريبة جديدة بأكثرها أهم كاهو واضح من زيادة سعر الضرائب الموجودة » وذلك لأن من الواجب الرجوع الى البرلمان أيضا عند فرض ضرائب بلدية جديدة عند الرسوم التى تجبها البلدية مقابل خدمات معينة تؤدىها للاراد ، فيكتفى فيها بمصادقة مجلس الوزراء (من مقال المدعوتور حين خلاف عن مالية بلدية الاسكندرية للنشور بجلة الحقوق ، السنة الاولى ، سنة ١٩١٣ ، ص ١٨٤)

والتواقي (الكلوبات) والبيوت المرفوشة المعدة للتأجير والتهاوى والمخارات
وتهاوى الملاهى والمرافق (البالات) والملاهى والنيارات والألعاب
والمهرجانات العمومية وأسواق الموالد وبيوت المومسات وعربات الأومنيبوس
والترام وعربات النقل والكلاب والشباب المعدة لحل الأتقال أو الركوب أو
لجر العربات .

وجميع الرسوم والعوائد التي كان يقررها المجلس قبل إلغاء الامتيازات
الأجنبية وصدر المرسوم بقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٣٧ (١) كانت ملزمة
للصيرين والأجانب ، لأن المجلس كان يستمد سلطته في ذلك من أمر عال
صادر بناء على اتفاقات دولية .

وتدخل ضمن موارد البلدية ، التبرعات ويشترط لنفاذها تصريح وزير
الداخلية (المادة ٣٤ من الأمر العالي لسنة ١٨٩٠) .

مصرفات بلدية المسكنية : بعض هذه المصروفات إلزامي ، يقرر
وزير الداخلية إدراجه بالميزانية إذا أحمل المجلس إدراجه فيها وقد نص على هذه
المصروفات في المادتين ٤١ و ٤٢ من الأمر العالي الصادر سنة ١٨٩٠ وهي
مصرفات : الرش والصكنس والمياه والغاز والتنظيم والأشغال العمومية
والطلبية ومراتب الإسبتاليات وجناين التزهة والتبليط وصيانة المدينة
وتحصين هبتها ورواقها ومصاريف الإدارة وغير ذلك (٢) ، (المادة ٤١) ،
وقيمة ما يحتمل صدور أحكام قضائية به على المجلس البلدي (المادة ٤٢) .

أما غير ذلك من المصروفات فتعتبر مصروفات اختيارية يتمتع المجلس
بحرية التقدير بالنسبة لها .

(١) راجع سابقاً ، صفحة ٩٣ .

(٢) صياغة هذا النص مبنية إذ تشير إلى النفقات الواردة بهي على دليل التمثيل لا المص
مما يعطى للوزير الحق في أن يفرض على المجلس ما يراه من النفقات باعتبارها الزامية دون
أن يملك المجلس الطارئة في ذلك . واتفاق هذا يجب أن يحدد نص القانون النفقات الاثرية
تبعداً واحداً (من مثال المصنفين حيث خلاف المذكور في الهامش السابق) .

رقابة الحكومة على قرارات المجلس : نصت المادة ١٩ من الأمر العالي الصادر سنة ١٨٩٩ على أن المجلس البلدى « يعرض في ميعاد ثلاثة أيام مداولاته على وزير الداخلية للتصديق منه عليها ولا يجوز تنفيذها إلا إذا صار التصديق عليها، أو إذا لم يصدر منه أمر بإيقاف تنفيذها في بحر الثمانية الأيام الأولى من تاريخ عرضها عليه . وكل مداولة صار إيقاف تنفيذها ولم يجر إلغاؤها في خلال الثلاثين يوما التي تمنى من تاريخ عرضها على وزير الداخلية تكون نافذة المفعول . وكل مداولة تلقى يكون إلغاؤها بقرار مسبب من الوزير . وأسباب الإلغاء لا تكون محل مناقشة في القومسيون » .

وقضت المادة ٤٤ من الأمر العالي المذكور بأنه : « يجوز في كل وقت من الأوقات إجراء التفتيش والمراجعة على مصالح الإدارة البلدية بمعرفة مأمورى الحكومة . وتقرر حسابات الإدارة البلدية تطبيقا لتعليمات الصادرة من نظارة المالية » .

كذلك لوزير الداخلية أن « يوقف القومسيون ويجوز فضه بمقتضى أمر عال يصدر بناء على تقرير يرفع من مجلس النظار . وفي حالة إيقاف القومسيون فالحكومة تقوم مقامه حثا وتدير أعمال الإدارة البلدية إما مباشرة أو بواسطة قومسيون مخصوص تعين هي أعضائه ، وتجرى الحكومة انتخابات جديدة في بحر مدة ستة شهور » (المادة ٣٦) .

وقد صدر بناء على هذا النص مرسوم ١٠ مايو سنة ١٩٣٤ ، السابق ذكره (١) بحل مجلس الاسكندرية البلدى وتشكيل مجلس بلدى مؤقت .

...

تلك هي الخطوط الأساسية للحكم الذاتي المحلى في مصر ، ومنها يرى أن ذلك

الحكم في حاجة بوجه عام إلى التوسع فيه وتدعيمه ، لأن الهيئات المحلية أعرف بحاجاتها وأقدر على معالجتها ، وفي قيامها ما يخفف عن السلطة المركزية .

أما من حيث النفقات المحلية فيرى عما سنذكره في المبحث التالي من بعض الإحصاءات أن نمسو تلك النفقات كان في مجموعة حتى الآن بطيئا ويرجع ذلك إلى أن اختصاصات الهيئات المحلية المصرية محدودة ، وكذلك مواردها إذ ظلت الامتيازات الأجنبية حتى لغائها سنة ١٩٣٧ حبر عشرة في سبيل فرض ضرائب على الوطنيين والأجانب على السواء .

وقد اتجهت النية أخيرا إلى إنشاء وكالة وزارة لشؤون البلديات تتبع وزارة الداخلية ، وتنظم الإدارة العليا لشؤون البلديات وإدارة الشؤون القروية ، وبلدية الاسكندرية ، ومصلحة التنظيم ، والمجارى العمومية بالقاهرة ، والغرض من ذلك توحيد الجهة التي يرجع إليها في مثل هذه الشؤون مع مراعاة تطبيق مبدأ اللامركزية في أوسع الحدود الممكنة والنهوض بالبرنامج الإصلاحى في مختلف الأقاليم ، كما اقترح أيضا إنشاء مجلس في كل مديرية برئاسة المدير ويمثل فيه الوزارات المختصة ، أكبر موظف إقليمي ، ومهمة هذا المجلس دراسة المشروعات العامة في المديرية دراسة فنية ، سواء أكانت خاصة بالمجالس البلدية أو القروية المختلفة أو بغير ذلك من الشؤون دون أن يعطى ذلك على سلطة المجالس الأصلية ، وأن تقوم هذه المجالس واللجان الفنية الاستشارية في المديرية بتقديم تناجح دراستها إلى مجلس استشارى يكون مقره في القاهرة ويعمل برئاسة وكيل الوزارة المختص بالشؤون البلدية والقروية ، ويؤلف من كبار موظفي الوزارات التي تشترك عادة في الشؤون الإقليمية بقسط كبير كوزارات المعارف والصحة والأشغال والزراعة والمالية والشؤون الاجتماعية . وقد رأت لجنة الشؤون البلدية والقروية بوزارة الداخلية أن ينشأ في القاهرة مجلس بلدى (١) .

(١) من قرارات لجنة الشؤون البلدية والقروية في اجتماعها في ١٠ أكتوبر سنة ١٩٤٩

المبحث الثالث

بعض إحصاءات عن النفقات المحلية (١)

ليس من السهل مقارنة النفقات المحلية للدول المختلفة ، إذ لا توجد في كثير من الدول إحصاءات تامة وشاملة للنفقات المحلية (٢) ، فضلا عن اختلاف طرق الإحصاء المستعملة ، واختلاف نظم الهيئات المحلية نفسها في مختلف الدول ، مما يجعل نتيجة مقارنة النفقات المحلية في الدول المختلفة تقريبية .

ويلاحظ من مقارنة النفقات المحلية للبلدان المختلفة في الدولة الواحدة أنه وإن كانت تلك النفقات تميل في مجموعها إلى الزيادة المطردة ، إلا أن المشاهد أن نفقات المدن الكبرى الكثيرة السكان أسرع في زيادتها من نفقات المدن الصغرى وأن زيادة نفقات المدن الكبرى ترجع بالأخص إلى زيادة نفقاتها الاختيارية ، بعكس زيادة نفقات المدن الصغرى وبلدان الريف ، إذ ترجع إلى زيادة نفقاتها الإجبارية (٣) . وبعض نفقاتها الاختيارية وبخاصة ما تعلق منها بالصناعات الزراعية . ويرجع ذلك إلى أن سكان المدن الكبيرة أكثر طلبا للرفاهية ، وأرفع ذوقا وأعظم حاجات من سكان المدن الصغرى وبلدان الريف ، ويترتب على ذلك زيادة الضرائب المحلية وزيادة القروض بوجه خاص في المدن الكبيرة .

وستقتصر فيما يلي على ذكر بعض الإحصاءات عن النفقات المحلية في

مصر (٤) .

(١) المراجع : الإحصاء السنوي العام وغرفات إدارة البلديات بوزارت الداخلية .

(٢) Grubb, A., op. cit., p. 702.

(٣) راجع سابقا ، صفحة ٨٦ .

(٤) أوردنا فيما يلي في آخر الكتاب بعض إحصاءات عن النفقات المحلية في بعض الدول .

إحصاء نفقات مجالس المديرية

لا تنشر مصلحة الإحصاء إحصاءات لنفقات مجالس المديرية، إذ لم تكن لتلك المجالس حتى عهد قريب حسابات منتظمة، ولا حساب ختامي وكانت مصروفاتها وإيراداتها شهرية، وحتى الآن لا تنشر حساباتها بانتظام، فقد صدرت أخيراً مثلاً سبعة قرارات معاً من وزير الداخلية باعتبار الحسابات الختامية لمجلس مديرية أسبوط للسنوات ١٩٣٨-١٩٣٩ حتى ١٩٤٤-١٩٤٥ (١)، ومنها يتضح أن زيادة نفقات ذلك المجلس أثناء تلك الفترة كانت كما يأتي (بالجنيئات المصرية):

١٣٩٥٨٤ : ١٩٤٣-١٩٤٢	١٠١٧٩٩ : ١٩٣٩-١٩٣٨
(٢) ١٤٦٥١٤ : ١٩٤٤-١٩٤٣	١٠٩٦٣٨ : ١٩٤٠-١٩٣٩
(٢) ٢٦٢٥٣٩ : ١٩٤٥-١٩٤٤	١٢٤٦٥٦ : ١٩٤١-١٩٤٠
	١٢١٦٧٦ : ١٩٤٢-١٩٤١

وقد كان المتوسط السنوي لنفقات كل من مجالس المديرية في السنوات من ١٩٣٥-١٩٣٦ حتى ١٩٤٢-١٩٤٣ (٨ سنوات) كالآتي (٣) (بالجنيئات المصرية):

٤٩٦٠٧٠٦ : الفيوم	٩٩٨٥١٠٥ : البحيرة
٩٠٥٤٢٠٥ : المنيا	١٧٨٧٥٧٠٥ : الغربية
٩٦٥٢٢٠٦ : أسبوط	١٦٠٦١٦٠٨ : الدقهلية
٧١٢٥٩٠٧ : جرجا	١١٤٣٧٧٠٨ : الشرقية
٦٢٣٠٢٠٥ : قنا	١٤٧٨٢٨٠٦ : المنوفية
٢٢٢٤٤٠٧ : أسوان	٧٢٩٩٩٠٧ : القليوبية
١٣٠٠٩٩٦ : المجموع	٧٢٥٧٠٠٨ : الجيزة
	٦١٦١٣٠٢ : بني سويف

- (١) التوابع المصرية العدد ٣٤ الصادر في ٢١ أبريل سنة ١٩٤٨ والصفحات ٨-٩٩.
 (٢) بإعداد المصروفات التي نسي عليها القاعول رقم ٤٦ لسنة ١٩٤٣ الخاص بتحسين الصحة القروية.
 (٣) من كتاب التلازم كروية ونظام مجالس المديرية في مصر، السابق ذكره، ص ٢١٠.

وبلغ المتوسط السنوي لنفقات المجلس الواحد في السنة المذكورة :
٩٢٩٢٨٠٨ جنيا مصريا .

وبلغت نفقات مجالس المديريات في سنة ١٩٤٥-١٩٤٦ ما يأتي (١) (بالجنينيات المصرية) :

القيوم : ١٥٠٣١٢	البحيرة : ٣٣٧٤٣٢
المنيا : ٢٠٥٠٧٧	الغربية : ٤٠٢٤٨٦
أسيوط : ٢٤٠٢٧٠	القليوبية : ٤٤٢٦٠٤
جرجا : ١٩٤٠٥٦	الشرقية : ٢٨٠٠٨٣
قنا : ١٦٨٣٢٨	المنوفية : ٣٩٤٢٨٥
اسوان : ٦٦٣٣٣	القليوبية : ١٧٤٠٨٧
المجموع : ٣٣٠١٣١٩	الجيزة : ١٩٠٩٥١
	بنيسوف : ١٥٤٠١٥

فيكون متوسط نفقات المجلس الواحد في سنة ١٩٤٥-١٩٤٦ : ٢٣٥٨٠٨٠٥ :
جنيا مصريا ، ويكون مجموع نفقات مجالس المديريات في سنة ١٩٤٥-١٩٤٦ قد
زاد عن المتوسط السنوي لمجموع نفقاتها أثناء السنة من سنة ١٩٣٥-١٩٣٦ حتى
سنة ١٩٤٣-١٩٤٢ بمقدار ٢٠٠٠٣٢٣ جنيا مصريا (أى بنسبة ١٥٣٠٧ ٪) .
كما يكون متوسط نفقات المجلس الواحد في سنة ١٩٤٥-١٩٤٦ قد زاد عن المتوسط
السنوي لنفقاته أثناء السنة من سنة ١٩٣٥-١٩٣٦ حتى سنة ١٩٤٢-١٩٤٣ بمقدار
١٤٢٨٨٠٠٣ جنيا مصريا (أى بنسبة ١٥٣٠٧ ٪ أيضا) .

ويلاحظ أن جزءا كبيرا من نفقات مجالس المديريات يسد من إعانات
من الحكومة ، وبلغ مجموع تلك الإعانات في سنة ١٩٤٥-١٩٤٦ : ١٨٦٩٧١٤ :
جنيا (أى بنسبة ٥٦٠٦ ٪ من مجموع مصروفات مجالس المديريات في تلك
السنة) ، ومن تلك الإعانات : ٩١٩٢٥٠ جنيا إعانة التعليم ، و ٩٥٠٤٦٤ جنيا
إعانة الكادر .

(١) الأرقام المذكورة مأخوذة من عفوظات إدارة البلديات بوزارة المالية .

إحصاء نفقات المجالس البلدية

١ - زاد مجموع نفقات المجالس البلدية بجميع أنواعها من ٤٨٠٥٦٢ جنيا في سنة ١٩٠٩ إلى ٢٨٤٦٧٧٢ جنيا في سنة ١٩٤٢-١٩٤٣ فيكون قد زاد في مدى أربع وثلاثين سنة بمقدار ٢٣٦٦٢١٠ جنيا (بنسبة ٤٩٢٠٣ ٪) كما يتضح من الجدول الآتي :

السنة	المصروفات العادية		المصروفات غير العادية	المجموع
	مصرفات متنوعة	مصرفات غير متنوعة		
١٩٠٩	٣٧٧٩٨٥	—	١٠٢٥٧٧	٤٨٠٥٦٢
١٩١٥-١٩١٤	٥٠٠٨٤٢	٨٩٥٤	٧٨٢٠٣	٥٨٧٩٩٩
١٩٢٠-١٩١٩	٨١٠٢٢٨	٥١٤٣	٢٢٠٩٦٠	١٠٢٦٣٣١
١٩٢٥-١٩٢٤	١٠٦١٢٧٨	٢٢٠٥٩	٢٥٩٢٦٠	١٣٤٢٥٩٧
١٩٣٠-١٩٢٩	٢١١٤٧٦٩	٣٦١٢٨	٣١٥٧٥٢	٢٤٦٦٦٤٩
١٩٣٥-١٩٣٤	٢٠٧٧٠٠٥	١٠٣١١	٢٣٤٤٩٣	٢٣٢١٨٠٩
١٩٤٠-١٩٣٩	٢٣١٩٧٧٤	٩٠٠٣	٢١٠٢٣٢	٢٥٣٩٠٠٩
١٩٤٢-١٩٤٣	٢٥٤٥٧٤٠	٨٣٤٩	٢٩٢٦٨٣	٢٨٤٦٧٧٢

ب - زيادة متوسط نفقات المجلس الواحد: ويلاحظ أن معظم الزيادة المذكورة في الجدول السابق ناتجة من زيادة عدد البلاد التي تمتع بنظام محلي ، إذ بينما كان عدد هذه البلاد ٣٨ في سنة ١٩٠٩ ، أصبح ١٤٨ في سنة ١٩٤٢-١٩٤٣ ، وبينما كان متوسط مصروفات المجلس الواحد (المصروفات العادية وغير العادية) ١٣٦٤٦ جنيا في سنة ١٩٠٩ ، ارتفع إلى ١٩٢٣٥ جنيا فقط في سنة ١٩٤٢-١٩٤٣ ، أي أنه زاد في مدة أربع وثلاثين سنة بمقدار

٦٥٨٩ جنيا فقط (بنسبة ٥٢.١ ٪)، كما يتضح من الجدول الآتي (بالجنيتات) :

السنة	عدد البلاد التي يتطابق معها	متوسط المصروفات العادية		متوسط المصروفات النيرة العادية	المجموع
		مصروفات غير متطورة	مصروفات متطورة		
١٩٠٩	٣٨	٩٩٤٧	—	٣٦٩٩	١٣٦٤٦
١٥-١٩١٤	٥٠	١٠٠١٧	١٧٩	١٥٦٤	١١٧٦٠
٢٠-١٩١٩	٥٩	١٣٧٣٣	٨٧	٣٧٤٥	١٧٥٦٥
٢٥-١٩٢٤	٨٧	١٢١٩٩	٢٥٤	٢٩٨٠	١٥٤٣٢
٣٠-١٩٢٩	١١١	١٩٠٥٢	٣٢٥	٢٨٤٥	٣٢٢٢٢
٣٥-١٩٣٤	١١٨	١٧٦٠٢	٨٧	١٩٨٧	١٩٦٧٦
٤٠-١٩٣٩	١٣٦	١٧٠٥٧	٦٦	١٥٤٦	١٨٦٦٩
٤٣-١٩٤٢	١٤٨	١٧٢٠١	٥٦	١٩٧٨	١٩٢٣٥

وتعتمد المجالس البلدية بجميع أنواعها في سداد جزء من نفقاتها على إعانات من الحكومة ، بلغ مقدارها في السنوات المذكورة ما يأتي (بالجنيتات) (١) :

السنة	مجموع الإعانات	متوسط نصيب المجلس الواحد	السنة	مجموع الإعانات	متوسط نصيب المجلس الواحد
١٩٠٩	٦٧٥٢٤	١٧٧٧	٣٠-١٩٢٩	١٧٠٢٠٠	١٥٣٣
١٥-١٩١٤	١١٩٠٦٨	٢٣٨١	٣٥-١٩٣٤	٤٣٢٨٦٥	٣٦٧٧
٢٠-١٩١٩	١٣٥٦٤٥	٢٢٩٩	٤٠-١٩٣٩	٥٣٨٦٢٦	٢٩٦٠
٢٥-١٩٢٤	١٦٩١٧١	١٩٤٤	٤٣-١٩٤٢	٤٧٠٥٤٣	٣١٧٩

ح - إحصاء النفقات المالية لبعض البلديات : نذكر فيما يلي على سبيل المثال

(١) أرقام السنوات ١٩٣٤-٣٥ و ١٩٣٩-٤٠ و ١٩٤٢-٤٣ تشمل إعانة الحكومة ونفقات والقرضات .

السنة	تقانات عادية	تقانات غير نقدية	المجموع
١٩٣٩-٤٠	١٢١٠	٧	١٢١٧
١٩٤٢-٤٣	١٣٤٦	—	١٣٤٦
١٩٤٣-٤٤	١٦٣٩	٥٥	١٦٩٤

نتيجة حادى (أنتى) لما مجلس تروى في ١ يناير ١٩٢١ وسكها ٦٥٠٧

٢٥-١٩٢٤	١٦٧٨	٤٣٦	٢١٠٤
٣٠-١٩٢٩	٢٨٩٨	٩٣٣	٣٨٢١
٣٥-١٩٣٤	٣٣٨٨	٧٥٣	٤١٤١
٤٠-١٩٣٩	٣٧٧٠	٤٣٥	٣٢٠٥
٤٣-١٩٤٢	٢٤٩٧	٦١٨	٣١١٥
٤٤-١٩٤٣	٢٩٢٥	١٠٣٩	٣٩٦٤

شيت القناطر (أنتى) لما مجلس على في ٧ يونيو ١٩١٤ وسكها ٨٩٢٦

٢٠-١٩١٩	١٥٩٥	٢٠٥	١٨٠٠
٢٥-١٩٢٤	١٩٨٥	١٠٢	٢٠٨٧
٣٠-١٩٢٩	٣٥٤٨	٤٢	٣٥٩٠
٣٥-١٩٣٤	١١٠٩٢	—	١١٠٩٢
٤٠-١٩٣٩	٦٧٧٣	١٨٥	٦٩٥٨
٤٣-١٩٤٢	٧٠٠٧	٥١	٧٠٥٨
٤٤-١٩٤٣	٧٢٥٣	١٧	٧٢٧٠

البردارى (أنتى) لما مجلس تروى في ١٧ يوليو ١٩٢٨ وسكها ٦٥٩٨

٣٠-١٩٢٩	٨٨٤	١٦٠	١٠٤٤
٣٥-١٩٣٤	١٦٣١	٤٤	١٦٧٥
٤٠-١٩٣٩	١٦٥١	—	١٦٥١
٤٣-١٩٤٢	٢٠٦٦	—	٢٠٦٦
٤٤-١٩٤٣	١٨٤٢	٧٢٥	٢٥٦٧

كروم التور (أنتي) لما مجلس قروي في ٢٠ يونيو ١٩١٨ ، ثم حول الى مجلس محلي في ٦ أكتوبر ١٩٢٣ وسكانها ١١٠١٩

السنة	تلفات عادية	تلفات غير عادية	المجموع
٢٥-١٩٢٤	٩٠٥	٢٤٢	١١٤٧
٣٠-١٩٢٩	١٤٤٧	١٥٢١	٢٩٦٨
٣٥-١٩٣٤	٢٨٨٩	١٩٧	٣٠٨٦
٤٠-١٩٣٩	٣١٤١	٢٩٩	٣٤٤٠
٤٣-١٩٤٢	٣٠٦٢	—	٣٠٦٢
٤٤-١٩٤٣	٣٨٦٣	—	٣٨٦٣

المسودية (أنتي) مجلس محلي في المطف في ٢٦ أبريل ١٩١٧ ثم غير اسمه الى مجلس محلي المسودية ومد انتصاحه الى المسودية والمطف وسكنه أمليط في ٢٢ أبريل ١٩٢٨ ، وعدد سكانه هذه البلاد : ١٢٩٩٦)

٢٠-١٩١٩	١٨٧٦	٢٣٩	٢١١٥
٢٥-١٩٢٤	٢٥٩٨	١٥٧٧	٤١٧٥
٣٠-١٩٢٩	٣٥٠٠	٨٤٤	٤٣٤٤
٣٥-١٩٣٤	٣١٣٤	—	٣١٣٤
٤٠-١٩٣٩	٣٠٣٥	٩٢٣	٣٩٦٨
٤٣-١٩٤٢	٣٣٢٥	١١٧١	٤٤٩٦
٤٤-١٩٤٣	٤١٢٠	١٣٠٩	٥٤٢٩

ثالثا - أسماء تلفات بعض البلاد التي يتراوح عدد سكانها بين ١٥٠٠٠ و ٣٠٠٠٠ نسمة
مصادر الزيات (أنتي) لما مجلس محلي في ١ ديسمبر ١٨٩٥ ، ثم حول الى مجلس بلدي مختلط في ١١ نوفمبر ١٩١١ ، وسكانها ١٥٨٠٦)

١٩٠٩	١٧٧٣	٤٢٨	٢٢١١
١٥-١٩١٤	٦٠٢٠	٨٩٥	٦٩١٥
٢٠-١٩١٩	٩٩١٦	٣٦٣٤	١٣٥٥٠
٢٥-١٩٢٤	١٥٣٨٤	١١٠٣٠	٢٦٤١٤
٣٠-١٩٢٩	٢٣٢٠١	٨٦٤٨	٣١٨٤٩
٣٥-١٩٣٤	٢٢٣٤٤	٢٦٥٤	٢٤٩٩٨

مصرف الزيات (تابع)

السنة	تقانات عادية	تقانات غير عادية	المجموع
١٩٣٩-٤٠	٢١٨١٧	٧٤٩٢	٢٩٣٠٩
١٩٤٢-٤٣	٢٣٢٧٢	٣١٧٣	٢٦٥٤٥
١٩٤٣-٤٤	٢٢٣١٦	٨٨٠٢	٣١١١٨

رصيد (أنقىء لما مجلس على في ٢٤ ديسمبر ١٩٠٥ وسكانها ١٨٨٦٢)

١٩٠٩	١٥١٢	—	١٥١٢
١٥-١٩١٤	٢٤٣٨	٧٠٩	٣١٤٧
٢٠-١٩١٩	٤١٨٢	٤٧٤	٤٦٥٦
٢٥-١٩٢٤	٧٢٥١	٨٩٠	٨١٤١
٣٠-١٩٢٩	٧٧٥٢	٦٦٥	٨٤١٧
٣٥-١٩٣٤	٨٤٣٧	٣٣٠	٨٧٦٧
٤٠-١٩٣٩	٩٩٣٨	١٠٥٦	١٠٩٩٤
٤٣-١٩٤٢	١٠٠٢٨	١٥٦٢	١١٥٩٠
٤٤-١٩٤٣	٩٩٢٧	١٦٨٩	١١٦١٦

أصول (أنقىء لما مجلس على في ٦ ديسمبر ١٩٠٥ وسكانها ٢١٩٠٢)

١٩٠٩	٢٦٣٦	٨٠	٢٧٠٦
١٥-١٩١٤	٢٣٧٧	٢٠١	٢٦٧٨
٢٠-١٩١٩	٥٠٥٦	٧٦٠	٥٨١٦
٢٥-١٩٢٤	٦٦٣١	١٧٤٦	٨٣٧٧
٣٠-١٩٢٩	٩٧٢٣	٥٥٧	١٠٢٩٠
٣٥-١٩٣٤	٢٠٥١٠	٢٧١٣	٢٣٢٢٣
٤٠-١٩٣٩	٢٢٥٥١	٧٣٥	٢٣٢٨٦
٤٣-١٩٤٢	٢٣٣١٨	٩٥	٢٣٤١٣
٤٤-١٩٤٣	٢٣٦٢٦	٨٥	٢٣٧٢١

البروح	تقانات غير عادية	تقانات عادية	موقوف (أنشده لما مجلس على في ٦ ديسمبر ١٩٠٠ وسكنها ٢٥٨٠١)
٢٣٦٦	—	٢٣٦٦	١٩٠٩
٢٢١٧	٢٢٢	٢٩٩٤	١٥-١٩١٤
٧١٨٦	٦١٧	٦٥٦٩	٢٠-١٩١٩
٦٣٠٧	١٤٢	٦١٦٥	٢٥-١٩٢٤
٩٠٩٦	١٨٠٨	٧٢٨٨	٣٠-١٩٢٩
١٥٥٥٥	٢٦٢٣	١١٩٢٢	٣٥-١٩٣٤
١٥٢٧٤	٥٨٢	١٤٦٩٢	٤٠-١٩٣٩
١٢٢٢٨	٩٨٨	١٢٢٤٠	٤٣-١٩٤٢
١٥٩٧٥	١٥٩٤	١٤٢٨١	٤٤-١٩٤٣

ملوى (أنشده لما مجلس على في ٢٤ ديسمبر ١٩٠٥ وسكنها ٢٧١٠٧)

١٥٥٢	١	١٥٥١	١٩٠٩
٢٣٦٠	٢٥٥	٢٠٠٥	١٥-١٩١٤
٦٢٧٥	٢١٦٥	٤١١٠	٢٠-١٩١٩
٥٩٤٥	٤٩٦	٥٤٤٩	٢٥-١٩٢٤
٢٦٢٢٤	٣٤٥٢	٢٢٧٧٢	٣٠-١٩٢٩
٢٨٨٣٥	٢٠٢٧٨	١٨٥٥٧	٣٥-١٩٣٤
٢٥٢٤٣	٥٣٠٤	٢٠٠٣٩	٤٠-١٩٣٩
٢١٢٠٣	٢٨٣١	١٨٣٧٢	٤٣-١٩٤٢
٢٧٣٦٢	٥٥٩٩	٢٢٠٦٣	٤٤-١٩٤٣

رابعا - احصاء تقانات بعض المدن التي يتراوح عدد سكانها بين ٣٠٠٠٠ و ٥٠٠٠٠٠ نسمة
سوهاج (أنشده لما مجلس على في ١ ديسمبر ١٨٩٥ وسكنها ٣٠٦٤٩)

٢١٢٤	١٥٠	١٩٧٤	١٩٠٩
٢٨٩٤	—	٢٨٩٤	١٥-١٩١٤
٧٠١٤	٨٢٩	٦١٨٥	٢٠-١٩١٩
٨٥٥٤	٢٦٤٩	٥٩٠٥	٢٥-١٩٢٤

سوماج (٢٠٠٠)	تقانات عادية	تقانات غير مادية	المجموع
٢٠٠-١٩٢٩	١٠٠٧٥	٧٦٩٨	١٧٧٧٣
٢٥-١٩٣٤	٢٧٢٣٦	٦٤٨٦	٣٣٨٢٢
٤٠-١٩٣٩	٢٦٥٥٩	٥٤٣٢	٣١٩٩١
٤٣-١٩٤٢	٢٨٤١٨	١٠٠٣٧	٣٨٤٥٥
٤٤-١٩٤٣	٢٨٧٧٢	٦٦٨٢	٣٥٤٥٤
ديماط (أنقى) لما مجلس على في ٢١ نوفمبر ١٨٩٥، وقسمت معيف وأسس السير من ٩ نوفمبر ١٩٣٨، على أن تكون المعيف ميزانية مستقلة، وسكتها (٤٠٣٣٢)			
١٩٠٩	٧٤٣١	٩٤٣٢	١٦٨٦٣
١٥-١٩١٤	٨٩١٨	٩١٣	٩٨٣١
٢٠-١٩١٩	١٧٨٩٣	١٤٠٨	١٩٣٠١
٢٥-١٩٢٤	٢١٢٠٢	١٧٧٤	٢٢٩٧٦
٣٠-١٩٢٩	٢٦٢٠٧	٥٢٠٢	٣١٤٠٩
٣٥-١٩٣٤	٢٩٠٢٣	٢٥٢٤	٣١٥٤٧
٤٠-١٩٣٩	٤٠٥١٦	٩٦٣٤	٥٠١٥٠
٤٣-١٩٤٢	٣٦٩٨٤	٥٦٨٠	٤٢٦٦٤
٤٤-١٩٤٣	٣٩٦٧٢	٩٦٦٢	٤٩٣٣٤
السويس (أنقى) لما مجلس على في ٢٩ نوفمبر ١٨٩٥، وسكتها (٤٦١٩٥)			
١٩٠٩	٤٩٨٢	٥٣٩	٥٥٢١
١٥-١٩١٤	٥٨٤١	٤٤٥	٦٢٨٦
٢٠-١٩١٩	١١٨٧٠	٤٧٥٨	١٦٦٢٨
٢٥-١٩٢٤	١٥٥٧٠	٨٩٨	١٦٤٦٨
٣٠-١٩٢٩	٤٧٥١٠	١٦١٢١	٦٣٦٣١
٣٥-١٩٣٤	٥٣٥٠٧	٤٧٤٨	٥٨٢٥٥
٤٠-١٩٣٩	٦٤٣٧٠	١٨٢٨٣	٨٢٦٥٣
٤٣-١٩٤٢	٧٨٣٧٧	٣٩٢٤٤	١١٧٥٢١
٤٤-١٩٤٣	١٢٤٦٤	٢٢٣٧٨	٢٤٨٤٢

تماما - احصاء نفقات بعض المدن التي يتراوح عدد سكانها بين ٥٠٠٠٠ و ١٠٠٠٠٠٠ نسمة
أسيرط (أنتي - لها مجلس محلي في ٢١ نوفمبر ١٨٩٥ وسكانها ٥٩٠٩٣)

السنة	نفقات بلدية	نفقات غير بلدية	المجموع
١٩٠٩	٤٠٣٧	—	٤٠٣٧
١٥-١٩١٤	١٠٢٩٣	٨٩٣	١١١٨٦
٢٠-١٩١٩	١٥٠٤٠	٤٥٢٨	١٩٥٦٨
٢٥-١٩٢٤	٣٠٥٩٤	—	٣٠٥٩٤
٣٠-١٩٢٩	٤١٦٣٨	١٥٩٦٦	٥٧٦٠٤
٣٥-١٩٣٤	٤٤٩٦٠	١٠٨٥	٤٦٠٤٥
٤٠-١٩٣٩	٤٤٩٤٥	١٢٣٠١	٥٧٢٤٦
٤٣-١٩٤٢	٤٨٥٤٨	٦٤٣٠	٥٤٩٧٨
٤٤-١٩٤٣	٥٢٦٢٦	١٥٢٩	٥٤١٦٥

البلدية العسكرية (أنتي - لها مجلس محلي في ٢١ نوفمبر ١٨٩٣ تم تحويله الى مجلس بلدية
تحتل في ١٤ أغسطس ١٩١٠ وسكانها ٦٢٠٧١)

السنة	٢١٩١	—	٢١٩١
١٩٠٩	٢١٩١	—	٢١٩١
١٥-١٩١٤	٤٨٥٩	١٧١٠	٦٥٦٩
٢٠-١٩١٩	٩١٩٠	١١٢٣	١٠٣١٣
٢٥-١٩٢٤	١١٣١٨	١١٢٥٧	٢٢٥٧٥
٣٠-١٩٢٩	٣٧٦٨٩	١٧٨٦٦	٥٥٥٥٥
٣٥-١٩٣٤	٤٥٤٤٦	١٣٠٦٩	٥٨٥١٥
٤٠-١٩٣٩	٤٢٨٥٦	١١٩٨٠	٥٤٨٣٦
٤٣-١٩٤٢	٥٢٣١٤	٩٢٢٨	٦١٦٤٢
٤٤-١٩٤٣	٥٩٤٢٢	١٥٠٧٤	٧٤٤٩٦

المنصورة (نزر لها مجلس بلدية تحتل في ٨ يونيو ١٨٨٦ ، ولم يسجل الا في مايو ١٨٩٦
وسكانها ٦٨٨٨٧)

السنة	٣٠٠٠٠	—	٣٠٠٠٠
١٩٠٩	٣٠٠٠٠	—	٣٠٠٠٠
١٥-١٩١٤	٢٣٨٧١	١٣٨٧	٢٥٢٥٨
٢٠-١٩١٩	٥٣٠٤٢	١٣٤١	٥٤٣٨٣

التصويرة (تابع)

السنة	تلفات عادية	تلفات غير عادية -	المجموع
٢٥-١٩٢٤	٦١٥٤٥	١٤٠١٩	٧٥٥٦٤
٣٠-١٩٢٩	٨٤٥٨٤	١٤٥٦٨	٩٩١٥٢
٣٥-١٩٣٤	٨٩٤٠٦	١٦١١٢	١٠٥٥١٨
٤٠-١٩٣٩	٨٣٣٠٠	٧٦١٥	٩٠٩١٥
٤٣-١٩٤٢	٨٨٢٠٨	٤٩٤٢	٩٣١٥٠
٤٤-١٩٤٣	٩٦٦٢٨	٢٨٠٦	٩٩٤٣٤
ملحقاً (أنتهى لما مجلس مجلس في ٢١ نوفمبر ١٨٩٣، وحول إلى مجلس يمدى غلط في ٢٢ يونيو ١٩٠٥ وسكانها ٩٠٢٥٧)			
١٩٠٩	١٤٤٢١	٢٠٠٠	١٦٤٢١
١٥-١٩١٤	٢٠٢٢٩	٢٥٩٠	٢٢٨١٩
٢٠-١٩١٩	٣٠٩٤٦	٦٤٨٧	٣٧٤٣٣
٢٥-١٩٢٤	٤٦٨٣٦	٢٠٢٨٨	٦٧١٢٤
٣٠-١٩٢٩	٨٠٣١٨	٢٧٠٨٩	١٠٧٤٠٧
٣٥-١٩٣٤	٩٥٥٦٢	١٤٢٧٧	١٠٩٨٣٩
٤٠-١٩٣٩	١٠٤٣٠٤	٥٠٨٤	١٠٩٣٨٨
٤٣-١٩٤٢	١٠٨١٢٢	٢٩٦٤٥	١٣٧٧٦٧
٤٤-١٩٤٣	١٢٨٠١٩	٢٤٠٩٤	١٥٢١١٣
مادام - تلفات مدينتي بورسعيد والاسكندرية ويزيد عدد سكان كل منهما على ١٠٠٠٠٠ نسمة بورسعيد (أنتهى لما مجلس يمدى غلط في ٢ يناير ١٩١١ وسكانها ١١٨٩٥٣)			
١٥-١٩١٤	٢٠١٧٥	٢٥٠٨	٢٢٦٨٣
٢٠-١٩١٩	٣٩٩١٦	٢٨٣٧٠	٦٨٢٨٦
٢٥-١٩٢٤	٤١٤١٥	٢٨١٢	٤٤٢٢٧
٣٠-١٩٢٩	٤٩٣٠٣	٧٤٤٥	٥٦٧٤٨
٣٥-١٩٣٤	٥١٨٩٩	١١٢٤٩	٦٣١٤٨
٤٠-١٩٣٩	٨٦٣٩٦	١٣٧١٧	١٠٠١١٣
٤٣-١٩٤٢	٦٩٦٩٢	٢٤٨٥٩	١٠٤٥٥١
٤٤-١٩٤٣	١١٤٤٢٠	١٦١٥١	١٣٠٥٧١

الاسكندرية (أنهى مجلسها البلدى في ٥ يناير ١٨٩٠ ومكانها ٦٨٥٧٣٦) (١)

السنة	تقانات مادية	تقانات غير مادية	المجموع
١٨٩٠	— (٢)	— (٢)	٤٥٩٠٩
١٨٩٤	—	—	٩٨٤٣٩
١٨٩٩	—	—	١٢٨٤٦٧
١٩٠٤	١٥١٦٣٠	١٧٣٢٧	١٦٨٩٥٧
١٩٠٩	٢٤٤٥٣٥	٧٥١٥٧	٣١٩٦٩٢
١٥-١٩١٤	٢٥٩٩٢٣	٤٩٠٤٨	٣٠٨٩٧١
٢٠-١٩١٩	٣٦٢٤٩٦	١٣٥٣٠٨	٤٩٧٨٠٤
٢٥-١٩٢٤	٤٧٩٣٣٨	٧٥٣٥٤	٥٥٤٦٩٢
٣٠-١٩٢٩	— (٣)	— (٣)	١٠٣٢٠٧٣
٣٥-١٩٣٤	—	—	٧٧٣٥٨٦
٤٠-١٩٣٩	—	—	٨٦٦٢٩٧
٤٣-١٩٤٢	—	—	١٠٤١١٩٤
٤٤-١٩٤٣	—	—	١٢٠٢٣٥٠
٤٨-١٩٤٧	—	—	١٧١٣٠٠٠ (٤)

(١) مكتب تعداد السكان لسنة ١٩٣٧ ، محركات الجزء الأول ، الملحق الثالث ، القاهرة ، ١٩٤٠-١٩١٦ . ويصرف عدد السكان الى عدد سكان سكن الناحية ، الموجود داخل « كردون » عوايد أملاك البلدة ، ولا يشمل عدد سكان المربوب النجوع التابعة لها مالياً أو ادارياً أو صحياً ، ولحسابها غير داخلة في الخصائص مجلسها البلدى .

(٢) وتم التقانات المادية لسنوات من ١٨٩٠ الى ١٨٩٩ غير وارد بالاحصاء السنوى العام .
(٣) وسدت اليرانيان المادية والغير المادية بناء على قرار مجلس بلدى الاسكندرية الصادر في ٢٠ أبريل سنة ١٩٢٧ .

(٤) تقديرات البرازيلية ، الوثائق المصرية العدد ١٠٥ الصادر في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٤٧ .

الباب الثاني

مراحل ازدياد النفقات العامة في مصر (١)

يتضح من الاطلاع على أرقام النفقات العامة في السنوات المتوالية ، أن زيادة النفقات العامة في مصر بطيئة ، وخاصة في السنوات الأولى ، ويرجع هذا إلى أن ثروة البلاد ، التي تتوقف عليها النفقات العامة ، كانت ولا تزال تعتمد على الزراعة ، وبالأخص على زراعة محصول واحد ، ولذلك فهي عرضة للتقصان المفاجيء ، كما أن درجة تحمل السكان لضرائب جديدة ، محدودة بوجود ديون كبيرة لا تدفع بحال لأعباء جديدة . هذا إلى المركز الاستثنائي التي كانت فيه مصر حتى إلغاء الامتيازات الأجنبية في سنة ١٩٣٧ ، فيما يختص بسلطتها في فرض الضرائب ، فلم يكن للعالمة المصرية من مرونة الإيرادات ما لغيرها من ماليات الدول الأخرى ، لأن عدم إمكان فرض ضرائب تتناسب مع الثروة ، وتطبق على الوطنيين والأجانب على السواء ، أفقد نظام الضرائب في ذلك الوقت كل مرونة وعدالة ، ولم تكن ضريبة الأتليان والضرائب المجرية القيمة ضرائب كافية ، فالضريبة على الأتليان بد أن كانت مفروضة بنسبة ٢٨٪ من القيمة الإجمالية نقصت عن ذلك كثيرا فيما بعد ، كذلك

(١) المراجع : مذكرات المستشار المالي واللجنة المالية بوزارة المالية ومعاشر مجلس النواب والنيووخ وتقارير اللجنتين الماليين فيها من مشروعات الميزانية لسنوات الخطة .

الضريبة الجركية لم تخل من العيب لوحدة سعرها على السلع الضرورية والترفيه المستوردة، كما أن الأجانب كانوا معفيين تقريبا من الضرائب، كذلك الشركات الأجنبية، وكان كل تطور في الأنظمة المحلية من إقليمية وبلدية يعوقه عدم إمكان فرض الضرائب على الأجانب، ولم يكن ثمة فائدة مباشرة من الالتجاء إلى القروض إلا فيما لا يتكفى فيه الضرائب، هذا إلى أن عبء الدين العام كان ثقيلا جدا على الميزانية المصرية في السنوات الأولى، بما لا يترك مجالا لأعباء جديدة.

ولما نمت تجارة البلاد وازداد نشاطها بدرجة أن أصبح من الضروري القيام بتفقات عامة غير عادية لتنفيذ الأعمال الجديدة، التجأوا إلى المال الاحتياطي، ولكن نظرا لأن هذا المال محدود، فقد كان من الضروري الاقتصاد على الحاجات الضرورية الاستثنائية أو العاجلة، ولم تكن الحكومة فوق ذلك تسمح بأن ينزل مقدار هذا المال الاحتياطي عن حد معين، إلا في الحالات الاستثنائية، على أن يرفع إلى ذلك الحد بإضافة جزء من الإيرادات السنوية إليه.

هذا ملخص الأسباب التي جعلت ازدياد النفقات العامة المصرية بطيئا.

...

وقد مر ازدياد النفقات العامة في مصر منذ سنة ١٨٨٠ حتى الآن بعدة مراحل، نحدد بعض الحوادث ذات الأثر على المالية المصرية. ويمكن أن تبين من هذه المراحل خمس: تبدأ الأولى سنة ١٨٨٠ وتنتهى سنة ١٩٠٤ حيث عقد الاتفاق الإنجليزى الفرنسى، الذى خفف من القيود التي كانت مفروضة على الميزانية المصرية، وتبدأ الثانية سنة ١٩٠٥ وتنتهى سنة ١٩١٤ حيث بدأت الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) وبدأت معها المرحلة الثالثة وفيها تأثرت

المالية المصرية بظروف تلك الحرب ، وقد استمرت تلك المرحلة طوال مدة الحرب والفترة التي أعقبتها والتي كانت المالية العامة لانتزاع متأثرة فيها بها حتى سنة ١٩٢٤ ، حيث أدخل النظام البرلماني في مصر واقتضت بذلك مرحلة جديدة في المالية المصرية استمرت حتى بدأت الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٣٩ ، أما المرحلة الخامسة فتشمل فترة تلك الحرب إلى الآن .

وستدرس فيما يلي باختصارميزات كل مرحلة من تلك المراحل الخمس .

الفصل الأول

المرحلة الأولى : من سنة ١٨٨٠ إلى عقد الاتفاق

الإنجليزي الفرنسي سنة ١٩٠٤

ترجع أول ميزانية منتظمة لمصر ، كما سبق القول ، إلى سنة ١٨٨٠ ولم تكن مع ذلك تامة ، وكانت الحسابات وتقديرات الميزانية توضع في شكل معقد مما جعلها صعبة الفهم ، وصدر أمر عال في ٢٧ يولييه سنة ١٨٨٥ ينظم طريقة إمساك حسابات الدولة وظل متبعا حتى آخر سنة ١٩٠٤ ، وكان المعتقد وقتئذ أن الصعوبات المالية ترجع كلها إلى الإسراف غير المحدود في الماضي ، ولذلك اضطروا إلى الاتجاه إلى وسيلة من شأنها أن تحقق الاقتصاد في النفقات في المستقبل ولو أن تطبيقها ليس سهلا ، فحدد الأمر العالي المذكور مبلغ ٥٢٣٧٠٠٠ ج.م. ، يوضع تحت تصرف الحكومة لتفقاتها الإدارية ، ولم تستثن سوى نفقات إدارة السكك الحديدية ، إذ حددت بـ ٤٥ ٪ من إيراداتها الإجمالية ، وما زاد من الإيرادات عن نفقات الدين والتفقات الإدارية في الحدود المذكورة ، كان يقسم بالتساوي بين الحكومة ومستوفى الدين ،

وكان نصيب صندوق الدين من تلك الزيادة مخصصا لتكوين مال لاستهلاك الدين ، وتبع عن هذا النظام أن الحكومة كانت إذا أرادت تجاوز النفقات المصرح بها بمبلغ مائة جنيه مثلا ، لوجب عليها جباية ٢٠٠ جنيه من الضرائب ، وقد أخذت عيوب تلك الطريقة تظهر بمرور الزمن ، مما أدى إلى إدخال عدة تعديلات مختلفة عليها ، بعد مفاوضات طويلة ومرهقة مع الدول ، فريد المبلغ المخصص للنفقات الإدارية تدريجيا من ٥٣٣٧٠٠٠ ج. م. إلى ٦٣٠٠٠٠٠ ج. م. كما زيدت نسبة المبلغ المخصص لنفقات السكك الحديدية في سنة ١٩٠٣ من ٤٥٪ إلى ٥٥٪ من إيراداتها الإجمالية ، إذ دلت التجربة على عدم كفاية المبلغ الأول ، وقد عانت البلاد كثيرا طيلة سنوات عديدة من هذا النظام المعيب ، ثم تقرر بالأميرين المالين ، الصادر أحدهما في ٢٨ يناير سنة ١٨٩٢ ، والثاني في ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٩٤ ، زيادة نصيب الحكومة بمقدار ٤٥٠٠٠ جنيه عند قسمة فائض الإيرادات بينها وبين صندوق الدين ، وتكوين مال احتياطي من نصيب صندوق الدين في فائض الإيرادات ، مقدار مليونان من الجنيهات ، بدلا من تخصيصه لاستهلاك الدين ، مع إمكان الإنفاق من هذا المال الاحتياطي على المصروفات غير العادية ، بشرط أن يوافق عليها مقدما مندوبو صندوق الدين . ولولا الأمر العالي المذكور لمرقل تقدم البلاد ولانهار النظام المالي الذي وضع سنة ١٨٨٥ ، وقد أطلق على هذا المال الاحتياطي اسم المال الاحتياطي العمومي ، للتمييز بين المال الاحتياطي الخاص بالمكون من القروض الحقيقية التي تحت تصرف الحكومة ، وبجانب هذين النوعين أنشئ بموافقة الدول سنة ١٨٩٠ ، عندما خفض سعر الفائدة على الدين المستأذ من ٥٪ إلى ٣٪ ، المال المعروف باسم مال وفور تحويل الديون ، وضمت إليه أيضا الوفور الناتجة من تحويل دين الدائرة السنوية ودين المومين ، كما سيرد بيان ذلك بالتفصيل عند الكلام على المال الاحتياطي .

ولم يغل هذا النظام من عيوب جوهرية ، لأن الحكومة لم تكن حرة في

اختيار أوجه الإنفاق، وإنما كان عليها أن تختار من النفقات ما ينظر أن يوافق متدبر صندوق الدين على سداده من المال الاحتياطي، كما كان الإنفاق تحت إشراف أولئك المتدبرين، مما زاد في تعقيد الإجراءات من مصلحة لأخرى، وأنقص من الثغور بالمسئولية لدى كل وزارة، ومع أن صندوق صندوق الدين كانوا يوافقون على الإنفاق على الأعمال ذات النفع العام، وساعدوا بذلك إلى حد كبير في تخفيف مضار هذا النظام، إلا أنه نشأ عنه تفاوت كبير بين مقدار الأموال التي يمكن التصرف فيها للقيام بنفقات رأس المال، وبين الأموال المخصصة لنفقات الإدارة، وقد أُنْفِق خلال الستة عشر عاماً الأخيرة من هذه المرحلة ما يقرب من عشرة ملايين جنيه أخذت من الاحتياطي العمومي ونحو ٦٥٠٠٠٠٠٠ جنيه أخذت من الاحتياطي الخصوصي، للقيام بأشغال عامة مختلفة، وبالأخص بأعمال الري والصرف. وإذا كان الجيل الموجود وقتئذ قد أخذ من هذه النفقات، إلا أن الأجيال التي تلته أخذت منها بدرجة أكبر، مما كان يدعو إلى تغطية جزء كبير من هذه النفقات بواسطة القروض حتى تشترك الأجيال التالية مع الجيل الموجود في نفقاتها، وهذا ما كانت تلجأ إليه الحكومة المصرية، لو أن لها من حرية التصرف في الأمور المالية للدولة الأخرى، ولا يمزج عن البال أن هذه الأشغال العامة ولو أن فائدتها عظيمة، إلا أنه ما كان يمكن إنشاؤها لولا حرمان الجيل الموجود من جزء كبير من الأموال التي استعملت في تنفيذها، كان في الإمكان استعماله إما في تخفيف أعباء التكاليف المالية، وإما في نفقات من طبيعة أخرى، مما كانت البلاد في أشد الحاجة إليه.

ومما يؤخذ على النظام المذكور عدم التناسب بين ما ينفق على القيام بالأعمال العامة، كحفر الترع والمصارف وإنشاء المباني، وبين ما ينفق على صيانتها، فلم تكن نفقات الصيانة كافية.

وثمة شذوذ آخر، هو أن صندوق صندوق الدين لم يكتفوا بوافقون

على أخذ نفقات إنشاء السكك الحديدية من المال الاحتياطي إلا إذا تمهدت الحكومة بسدادها على أقساط سنوية ، وتبع عن ذلك تقييدان : الأول ، تضيق مجال نفقات رأس المال دون مقتض ، والثانية ، أن التولة ممثلة في أحد فروعها (وزارة المالية) ، تدفع لنفسها ممثلة في فرع آخر (صندوق الدين) ، ما اقترضته من نفسها للقيام بإنشاء السكك الحديدية ، وهذا شنود غريب ، وقد بلغ ما أخذه الحكومة لذلك من المال الاحتياطي العمومي بين سنة ١٨٨٨ و ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٤ : ١٨٣١٠٠٠ ج م . صرف منظما في أعمال السكك الحديدية وفي أعمال خاصة بإنشاء الاسكندرية ، وقد مدد من هذا المبلغ ٥٠٥٠٠ ج م ، وتبقى ١٣٢٦٠٠٠ ج م ، ليست سوى دين صوري ألغى بعد اتفاق سنة ١٩٠٤ .

ولم تكن قاعدة شمول الميزانية أو عموميتها مرعية في ذلك الوقت ، كما سبق القول ، وقد كانت الحكومة مضطرة إلى ذلك حتى لا يشاركها صندوق الدين في زيادة الإيرادات ، فالرسوم المدرسية التي بلغت سنة ١٩٠٤ : ٧٠٠٠٠ ج م . كان من الضروري الاحتفاظ بها لنفقات التعليم ، ولذلك بقيت خارج الميزانية إذ لو ضمت إليها لترتب على ذلك إضافة نصفها ، أي ٣٥٠٠٠ ج م إلى المال الاحتياطي العمومي ، ولم تكن هذه هي الحالة الوحيدة التي لم تراعى فيها تلك القاعدة ، وقد أصلح هذا الشنود لحد ما في ميزانية سنة ١٩٠٥ ، فأضيف ما يقرب من ١٥٠٠٠٠ ج م . إلى جانبي الميزانية : الإيرادات والنفقات ، وهذا المبلغ يمثل عمليات مالية كانت حتى ذلك الوقت خارج الميزانية ، على أن الرسوم المدرسية لم تدرج في الميزانية إلا فيما بعد ، كما سبق بيان ذلك (١) .

أما مال وفور تحويل الديون فقد بلغ في آخر سنة ١٩٠٤ : ٦٠٣١٠٠٠ ج م . ولم يكن من الممكن التصرف فيه للقيام بأشغال عامة ، ولو بموافقة متدوني

(١) راجع سابقا ، صفح ١٧ و ٤٨ .

صندوق الدين، وكانت هذه الوفورات تستثمر في شراء سندات الحكومة بسعر أعلى في معظم الأحوال من السعر الاسمي، ولذا كانت تلك الطريقة لاستهلاك الدين غالية الثمن، وألغى هذا النظام المعقد ووضعت ميزانية سنة ١٩٠٥ طيفا للطريقة الجديدة، وهي أكثر وضوحا وسهولة، بحيث أصبح يكفي لمعرفة المركز المالي للبلاد، الاطلاع على ثلاثة أبواب رئيسية: باب المصروفات، وباب الإيرادات، وباب المال الاحتياطي، وهو مكون من زيادة الإيرادات المتراكمة من السنوات السابقة، ومن فوائد السندات المستمرة فيها بعض هذا المال، وضمت الأموال الاحتياطية: العمومي والخصوصي ووفور التحويل بعضها إلى بعض وأصبحت مالا احتياطيا واحدا كما سبق القول.

هذه هي الخطوط الرئيسية لتطور النفقات العامة في تلك المرحلة ويمكن القول بأن المبادئ الأساسية التي وضعت عليها السياسة المالية في تلك الفترة هي:

(١) القيام بالأعمال العامة الكبرى بالمنتجة، كحفر الترع والمصارف وإنشاء الخطوط الحديدية.

(٢) تأجيل كل إصلاح إداري يتطلب نفقات كبيرة ومباشرة.

(٣) القيام بالإصلاحات المالية التي يترتب عليها التخفيف عن الممولين.

وقد بدأ الاهتمام منذ الاتفاق الإنجليزي الفرنسي بزيادة النفقات الإدارية التافهة.

وبلغ مقدار ما استعمل في التخفيف عن الممولين ١٩٠٠٠٠٠ ج.م. سنويا، إذ خفضت عوائد الملح بمقدار ٤٠٪، كما خفضت أجور البريد والشكك الحديدية والتلغراف، وألغى بعض الرسوم وخفض البعض الآخر كرسوم نقل الملكية إذ خفضت من ٥٪ إلى ٢٪، كما ألغيت رسوم المرور على الكبارى والأهوسة.

وبالرغم من تلك الإصلاحات لم يكن النظام المالي للبلاد كاملا، وكان

عنه الأساس أن الملكية العقارية هي التي كانت تتحمل العبء الأكبر من الضرائب المباشرة .

ومع التخفيضات المذكورة كان ازدياد الإيرادات ثابتا ومضطربا ، فبعد أن كانت في سنة ١٨٨٣ أقل قليلا من تسعة ملايين من الجنيهات ، أربت في سنة ١٨٩٠ على عشرة ملايين ، وتجاوزت سنة ١٨٩٧ أحد عشر مليونا ، وقاربت سنة ١٩٠٢ وسنة ١٩٠٣ اثني عشر مليونا ، وبلغت سنة ١٩٠٣ اثني عشر مليونا ونصف ، وفي سنة ١٩٠٤ : ١٣٩٠٦٠٠٠ ج.م. مما لم يسبق له نظير ، وبالرغم من كل ذلك كان نظام مصر المال لا يخلو من نقطة ضعف ، هي أن ثروة البلاد ودخل الدولة كانت تعتمد إلى حد معين على كمية القطن المستجة وعلى أسعاره ، وإذا كانت الكمية المستجة آخذة في الزيادة فإن الثمن كان من العوامل غير المؤكدة.

الفصل الثاني

المرحلة الثانية : من سنة ١٩٠٥ إلى بدء الحرب العالمية الأولى

سنة ١٩١٤

منذ عقد الاتفاق الودي الإنجليزي الفرنسي في ٨ أبريل سنة ١٩٠٤ ، وصدور الأمر العالي في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ بموافقة الدول ، أصبحت الحكومة المصرية تتمتع بكامل حريتها فيما يتعلق بالمسائل المالية ، إلا ماقتضت به الامتيازات الأجنبية ، وفي الحفود التي رسمها فرمان ١٤ أبريل سنة ١٨٩٢ فيما يخص بمقد القروض ، فحررت من ضرورة إضافة مبلغ ٣١٠٠٠٠ ج.م. سنويا ، وهو الفرق بين سعر الفائدة الأصلي والسعر المخفض ، إلى مال وغور بموويل الدين الذي أصبح تحت تصرفها ، ومع ذلك لا يجب أن الحرية لم تستفد

إلا من وفور الدين الممتاز البالغة ٢٦٥٠٠٠ ج.م. أما وفور دين الدومين ودين الدائرة السنية ، فأصبحت تضاف إلى الفائض السنوي لمائتين الإدارتين والخصص للاستهلاك ، ومع أن رأس المال المحرر كان كبيرا ، إلا أنه تقرر الاحتفاظ بمبلغ كبير كاحتياطي وعدم المساس به إلا في حالة الضرورة وبمقتضى التدبير ، للإتفاق منه على الأعمال المنتجة التي تبرر عادة الالتجاء إلى القروض .

وساعد ازدياد الإيرادات الناتج عن نمو جميع فروعها ، على ازدياد النفقات ، كما سمح بالاستمرار في سياسة تخفيض الرسوم والضرائب .
وامتازت ميزانية سنة ١٩٠٥ وهي أول ميزانية وضمت طبقا للاتفاق الإنجليزي الفرنسي المذكور ، بالميزات الآتية :

(١) حذف مبلغ ٢١٦٠٠٠ ج.م. من تقديرات الإيرادات وكانت يؤخذ من المال الاحتياطي العمومي .

(٢) إلغاء بعض الضرائب والرسوم وتخفيض البعض الآخر بما يساوي ٢٦٦٠٠٠ ج.م .

(٣) إضافة المبالغ الناتجة عن بيع ممتلكات الحكومة إلى الميزانية ، وقد قدرت بمبلغ ١٣٥٠٠٠ ج.م .

(٤) ضم مبلغ ٢٧٥١٠٩ ج.م. إلى مصروفات الميزانية ، وكان يستزل من الإيرادات مباشرة ، أو يؤخذ من المال الاحتياطي .

(٥) إدراج جميع النفقات الخاصة وهي ذات الطابع غير الدائم ، وتبلغ ٤٤٧٠٠٠ ج.م . في باب من أبواب الميزانية ، بدلا من استزائها من المال الاحتياطي .

(٦) اعتماد مبلغ ٣٦٥٠٠٠ ج.م . من الميزانية وكان هذا المبلغ يدرج

تحت عنوان « وفور تحويل الدين الممتاز » ، كما سبق .

بهذا تمكنت الحكومة المصرية من إنفاق مبالغ طائلة على الرى والسكك الحديدية والأعمال اللازمة للموانئ وعلى المباني ، لأن نمو الثروة الزراعية للبلاد استلزم العناية بالرئى ، وزيادة مساحة الأراضى المزروعة تطلبت زيادة الحطوط الحديدية ، وزيادة العربات لنقل القطن وغيره من المحصولات ، كما أن نمو الأعمال فى أنحاء البلاد استلزم زيادة مكاتب البريد والتلغراف ، وتوسيع المباني الإدارية ، وأدت الزيادة المستمرة فى الصادرات والواردات إلى ضرورة وجود أحواض بحرية أكثر اتساعا ، كما أدى رفع المستوى الاجتماعى عن ذى قبل إلى التوسع فى وسائل التعليم ، ونشر الصحة العامة ، وإنشاء مستشفيات وسجون أوفى بالفرض ، .. الخ وقد حدثت أزمة سنة ١٩٠٧ أثناء انصراف الحكومة إلى القيام بالبرنامج السابق الذى استغدت نفقات جمة ، فلم يلبث هبوط النشاط التجارى أن أثر على المالىة العامة ، مما أوقف نمو بعض الإيرادات المرة كرسوم الوارد ، ورسوم نقل الملكية العقارية ، وإيرادات السكك الحديدية ، فقلت هذه الإيرادات فى الأشهر الأخيرة من سنة ١٩٠٧ وأثناء السنتين ١٩٠٨ و ١٩٠٩ كما أن قلة محصول القطن سنة ١٩٠٨ و سنة ١٩٠٩ كان لها تأثير سيء على الإيرادات ، وترتب على ذلك انخفاض المال الاحتياطى انخفاضاً سريعاً نوعاً ما .

ولكن هذه الفترة لم تلبث أن مرت وأخذ فى إنعام برامج تحويل الحياض ، كما تمت تعليه خزان أسوان ، وزاد رصيد المال الاحتياطى .

الفصل الثالث

المرحلة الثالثة : فترة الحرب العالمية الأولى والسنوات التي أعقبها

مباشرة حتى سنة ١٩٢٣ / ١٩٢٤

أثر نشوب الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ تأثيرا عميقا في الحالة الاقتصادية لمصر ، وقد أدى مركزها السياسي وقتئذ إلى الزج بها في منطقة الحرب ، فتأثرت رفاهيتها المادية في البدء تأثيرا كبيرا يرجع إلى انكماش الطلب العالمي على قطنها ، وانخفاض ثمنه تبعا لذلك ، مما أثر بدوره على إيرادات الدولة ، وخاصة ما يتعلق منها بالنشاط التجاري ، كإيرادات الجمارك والسكك الحديدية ، على أن الحرب لم تترك بابا من أبواب الإيرادات لم تؤثر فيه ، فانخفضت إيرادات الجمارك أثناء السبعة الشهور الأولى للحرب بمقدار ٥٨٪ ، وإيرادات السكك الحديدية بمقدار ٢٩٪ ، وإيرادات الموانئ والمنازل بمقدار ٤٦٪ ، وإيرادات البريد بمقدار ٣١٪ ، والرسوم القضائية بمقدار ٣٠٪ ، ولم يكن التأثير كبيرا على إيرادات ضريبة الأتليان ، ولقابلة زيادة النفقات على الإيرادات ، التجهى إلى المال الاحتياطي ، بالاقتراض على الأوراق المالية التي كان مستثمرا فيها ، على أن هذه الطريقة لم تكن كافية ، فاضطروا إلى الالتجاء إلى طرق أخرى ، فزبدت بعض فئات الضرائب والرسوم وأجور السكك الحديدية والبريد والتلفراف ، ومع ذلك لم تأت هذه الزيادة بإيرادات كافية ، فاضطروا إلى ضغط المصروفات : فأوقف تنفيذ المشروعات إلا في حدود مبالغ قليلة مما تستدعيه ضرورة إتمام الأعمال التي كان العمل جاريا فيها ، أما نفقات الإدارة فقد كان من الصعب إقاصها دون مساس بحسن سير الأعمال .

على أن هذه الحال لم تلبث أن تغيرت تغيرا لم يكن متظرا ، ويرجع

ذلك إلى سبعين : (١) ارتفاع أثمان القطن نظرا لازدياد الطلب الحربى عليه مع قلة العرض ، (٢) وجود عدد كبير من الجنود البريطانيين في البلاد وشراء ما يلزم السلطات الحربية من المؤن من السوق المحلى مما أدى إلى زيادة النفود المتداولة ، وزيادة النشاط الصناعى للسكان في جميع النواحي لمقابلة الطلب المتزايد ؛ وقد أدى هذان العاملان إلى زيادة القوة المالية للبلاد زيادة عظيمة ولو أن صغار المستهلكين تأثروا كثيرا من ارتفاع الأسعار وكذلك أصحاب الدخل الثابت .

وقد أفادت الإيرادات العامة بدرجة لم تكن متظرة من التحسن العام في الحالة الاقتصادية للبلاد ، فزادت إيرادات الجمارك والسكك الحديدية ، الأولى للزيادة العظيمة في قيم الصادرات والواردات ، ولزيادة رسوم الوارد ورسوم الميناء أثناء سنة ١٩١٦ ، والثانية للزيادة في عدد المسافرين وفي أوزان البضائع المنقولة خصوصا الحبوب والعلف ومختلف السلع لسد حاجات الجيوش ، وزادت أيضا أرباح الخزائن من إصدار البنكنوت والنفود الصغيرة ، كما زادت إيرادات أملاك الحكومة لارتفاع ثمن القطن .

ودلت زيادة إيرادات المحاكم المختلطة والشرعية على حالة الزواج ، فزادت رسوم الانتقال العقارية ورسوم الوقف وعقود الزواج . أما إيرادات المحاكم الأهلية فقد قلت بفعل نفس الظروف الاقتصادية ، إذ سهل الزواج للكثيرين سداد ديونهم ، وقلل بذلك من عدد القضايا ، وزادت أيضا إيرادات البريد والتمتع وباقى فروع الإيرادات ، أما زيادة النفقات العامة في هذه المرحلة فترجع في الجزء الأكبر منها إلى غلاء أثمان المواد والسلع بكافة أنواعها وبخاصة الفحم ، غلاء لا يرجع إلى ارتفاع أثمانها فحسب ، ولكنه يرجع أيضا إلى ارتفاع تكاليف النقل والتأمين والسلع المستوردة من الخارج ، وإذا كانت زيادة إيرادات السكك الحديدية كبيرة ، فإن زيادة نفقاتها كانت كبيرة أيضا ، ولم تسير زيادة مالية البتة لزيادة ثروة البلاد ، لأن نظام الضرائب الذى كان

موجودا وقتئذ لم يكن يسمح بزيادة الإيرادات العامة إلا من بعض الفروع كرسوم المراكب ، وبقاى الضرائب غير المباشرة ، وإيرادات الأملاك ، وأرباح العقود المتداولة ، أما إيرادات ضريبة الأطنان ، وهى أهم الضرائب المباشرة فظل كما هو ، ولم يدم وجود ضرائب على الدخل وفروعه ذلك أرباح التجار والمقاولين والزرايع وأصحاب المهن الحرة بمنأى عن أية ضريبة إلا ضريبة المباني ، وقد قيل بأن هذه الحالة لم تكن تدعو للأسف ، لأن الحكومة لم تشعر بحاجة ماسة إلى الأموال ، ولأن المصلحة كانت فى تركها بين أيدي الجمهور ليستثمرها ؛ ولكن هذا الرأى ، ولو أنه صحيح من الوجهة النظرية ، إلا أنه لا يراعى بعض الاعتبارات العملية الكبيرة الأهمية ، فالحكومة فى مصر تقوم بأعمال عامة يقوم بها عادة الأفراد فى البلاد الأخرى ، كالرى مثلا ، ولذلك فإن اضطرابها إلى الإنفاق فى ذلك الوجه مع تحديد سلطتها فى فرض الضرائب ، نتج عنه عدم وجود الأموال اللازمة للقيام بكثير من الإصلاحات الإدارية الضرورية ، هذا فوق أنه كان من الضروري القيام بأعمال التجديد والصيانة فى السكك الحديدية والمباني العامة وغيرها ، التى ظلت معطلة ومؤجلة طيلة الحرب ، مما ترتب عليه زيادة عبء الإنفاق على الحكومة ، وقد رأى عندما قاربت الحرب نهايتها التخفيف من تضيق الإنفاق ، فسمح بزيادة النفقات زيادة معتدلة فى جميع الفروع تقريبا ، كما زيدت النفقات الخاصة بالأعمال الجديدة ، لتدعيم المنشآت الموجودة لئلى تتمم من أداء جميع الخدمات الممكنة فى الظروف السائدة ، ولقيام بالمشروعات الجديدة التى لم يكن منها بد للصحة العامة ولحفظ المحصولات .. الخ .

وثمة سبب آخر لزيادة النفقات فى السنوات الأخيرة من الحرب والسنوات التى أعقبتها مباشرة ، هو إعانة غلام المعيشة ، التى منحت للموظفين والمستخدمين والعمال ، والتي أخذت فى النمو كما يتضح من الجدول الآتى :

يان اللبالغ الى أخفقت في إعانة غلاء المعيشة أثناء وبعد الحرب العالمية الأولى

السنة	إعانة غلاء المعيشة
١٩١٧ - ١٩١٨	٢٢٧ ٠٠٠ ج.م
١٩١٨ - ١٩١٩	١ ٢٥٢ ٠٠٠
١٩١٩ - ١٩٢٠	٢ ٥٦٤ ٠٠٠
١٩٢٠ - ١٩٢١	٦ ٠٨٢ ٠٠٠
١٩٢١ - ١٩٢٢	٣ ٨٢٣ ٠٠٠
١٩٢٢ - ١٩٢٣	٢ ٥٠٠ ٠٠٠
١٩٢٣ - ١٩٢٤	١ ٥٥٠ ٠٠٠
المجموع	١٨ ٠٩٨ ٠٠٠

ولم تعد الأسعار إلى مستواها قبل الحرب ، ولو أن إلتزامها من شأنه أن يخفف من حدة ارتفاع الأثمان ، وبخاصة أثمان السلع المستوردة .

وكانت زيادة النفقات العامة في السنوات التي تلت الحرب راجعة إلى ضرورة القيام بأعمال التجديد والصيانة ، التي ظلت موقوفة طيلة سنوات الحرب كما سبق القول ، وإلى برنامج التوسع في المياني وفي الأعمال العامة بجميع أنواعها ، وإلى الطلبات الكثيرة للإدارات والمصالح المختلفة ، أما الزيادة الكبيرة في النفقات العامة سنة ١٩٢٠ - ١٩٢١ ، فقد نشأت عن زيادة المرتبات والأجور لموظفي ومستخدمى وعمال الحكومة بمختلف طبقاتهم بسبب غلاء المعيشة ، وإلى شراء وتوزيع الحبوب اللازمة لتقوين البلاد ، وإلى شراء الفحم اللازم للسكك الحديدية كما سبق ذكر ذلك (١).

وقد استمرت آثار الحرب مدة بعد انتهائها ، وأخذ بعضها صفة التوام على أن رجوع حالة الاستقرار الاقتصادى العادية ، واختفاء الأهواء غير العادية

الناتجة عن الحرب من الميزانية بعد سنة ١٩٢٣-١٩٢٤ ينهى هذه المرحلة من مراحل تطور نفقات الدولة المصرية ، وقد قامت مصر أثناءها بكثير من الأعباء غير العادية التي ألقيت على عاتقها بسبب الحرب ، كما تمكنت من خفض دينها العام من ٩٤١٤٤٦٤٠ جنيهًا في ٣١ مارس سنة ١٩١٤ إلى ٩٢٣٧١٠٤٠ جنيهًا في ٣١ مارس سنة ١٩٢٤ ، وزاد مالها الاحتياطي من ٥ مليون جنيه إلى ١٢ مليونًا من الجنيئات .

الفصل الرابع

المرحلة الرابعة : من بدء تطبيق النظام البرلماني سنة ١٩٢٤ إلى قيام الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٣٩ .

يبدأ بهذه المرحلة عهد الرقابة البرلمانية على الإيرادات والنفقات ، وتسمين بظهور أسباب جديدة لازدياد النفقات العامة ، بجانب الأسباب المترتبة على النمو الطبيعي لحاجات البلاد ، وترجع إلى نظام الاستقلال ، كنفقات البرلمان ، والتمثيل السياسي والتعصلي في الخارج ، ودفع تعويضات للموظفين الأجانب للاستثناء عن خدماتهم (١) ، وتقوية الدفاع الوطني ، كما يرجع بعض أسباب

(١) كان توزيع التعويضات التي دعت لموظفين الأجانب على سنة هذه المرحلة كالآتي (ج.م.):

السنة	المدة	جدة التعويضات	السنة	المدة	جدة التعويضات
٢٥-١٩٢٤	١٣٩٠	١ ٥٦١ ٢٠١	٢٣-١٩٣٢	٢٩	١٦ ٥٦٠
٢٦-١٩٢٥	٢٠٦	١ ١٤٦ ٦٤٢	٢٤-١٩٣٣	٢٢	١٢ ٨٤٩
٢٧-١٩٢٦	٢٥٥	٧٦١ ٩٦١	٢٥-١٩٣٤	٧	٤ ٦٧١
٢٨-١٩٢٧	١٨٩	٩٨ ٥٥٥	٢٦-١٩٣٥	١١	٦ ٩٩٦
٢٩-١٩٢٨	٩٠	٤٥ ٤٢٥	٢٧-١٩٣٦	١٥	٢ ١٩٥
٣٠-١٩٢٩	١٠٢	٤٢ ٧١٠	٢٨-١٩٣٧	٢٥	١٢ ٦٧٢
٣١-١٩٣٠	٩١	٢٧ ٢٠٦	٢٩-١٩٣٨	٩	٦ ٨٩٨
٣٢-١٩٣٩	٨٢	٢٨ ٥٦٥			

الازدياد إلى سياسة الإصلاحات التي أمثلتها ضرورة رفع مستوى الفلاح والمعامل وإلى الرغبة في المساهمة مساهمة فعالة في نهضة البلاد وتقديمها في جميع النواحي ، كذلك أضافت المعاهدة المصرية الإنجليزية التي عقدت سنة ١٩٣٦ أعباء جديدة على عاتق البلاد .

ويظهر جليا في هذه المرحلة ميل الحكومة إلى تحقيق ما يطلب منها من القيام بأعمال ذات صفة تجارية وصناعية ، أو المساهمة في تمويلها ، اعتمادا على أنها تفيد البلاد ، مما أثر على النفقات العامة بالزيادة ؛ ويرجع هذا إلى ميل الشعب الطبيعي إلى الاعتماد على الحكومة في القيام بكثير من الأعمال وإلى العقبة التي نشأت عن الظروف الاستثنائية التي كانت سائدة طيلة سنوات الحرب والسنوات التالية ؛ التي فرضت أثنائها كثير من القيود المصطنعة في سبيل السير الطبيعي للقوى الاقتصادية ، فأخذت كل الدول الهامة تقريبا على عاتقها القيام بأعمال تجارية مختلفة ، وبممكن أن نذكر على سبيل المثال ما سنورده بالتفصيل فيما يلي من تدخل الحكومة في سوق القطن والمساهمة في رأس مال بنك التسليف الزراعي ... الخ .

وأدت زيادة النفقات العامة إلى البحث عن موارد جديدة للإيرادات فالتجأت الحكومة بعد أن استعادت كامل حريتها في المسائل المالية ، إثر إلغاء الامتيازات الأجنبية في مايو سنة ١٩٣٧ ، إلى وضع التشريعات اللازمة لفرض ضرائب جديدة ، لتستكمل بها نظام الضرائب ، وأدى ذلك إلى فرض الضريبة على إيرادات موز الأموال المتقولة ، وعلى الأرباح التجارية والصناعية ، وعلى كسب العمل ، ورسم النسخة ، ورسم الأيولة على التراكمت ، ومع ذلك لم يكن الفرض من فرض الضرائب الجديدة الحصول على موارد للزيادة فحسب ، ولكن كان الفرض منها أيضا وضع نظام الضرائب على أحدث المبادئ التي تؤسس عليها النحول المتقدمة نظمها ، إذ أن النظام المصري الذي كان سائدا حتى ذلك الوقت كان ، كما سبق أن رأينا ، نظاما أعرج وغير عادل ، يعامل مصادر الدخل

معاملة مختلفة ، وكانت الامتيازات الأجنبية تشمل نشاط الحكومة ، إذ كان يجب عليها لفرض ضريبة جديدة الحصول مقدما على موافقة الدول صاحبة الامتيازات ، وكان ذلك من الوجهة العدلية عاقبا لا يمكن التغلب عليه ، فلم يكن لدينا من الضرائب المباشرة غير ضريبة الاطيان ، وعوائد المباني ، وكانت الرسوم الجركية وعدة رسوم أخرى هي التي تغذى الميزانية بالقسط الأوفر من الإيرادات مما نشأ عنه أن أصبحت الميزانية جامدة وأن أصبح الحال يستدعى وجود مال احتياطي كبير لمواجهة الطوارئ .

وحدثت أثناء تلك الفترة أزمة سنة ١٩٢٩ وكان لها أثرها على المالية العامة في تلك المدة ، فنقصت جملة الإيرادات العامة من سنة ١٩٣٠/١٩٣١ إلى سنة ١٩٣٣/١٩٣٤ ، وأدى ذلك إلى ضغط المصروفات بجميع أنواعها ، وكانت نفقات سنة ١٩٣٤/١٩٣٥ تقل عن نفقات سنة ١٩٣٠/١٩٣١ بمقدار ١١٠٧٪ تقريبا ، ثم أخذت النفقات في الازدياد منذ سنة ١٩٣٥/١٩٣٦ بما تحسن الحالة الاقتصادية العامة . وما يميز هذه المرحلة كثرة الاتجاه إلى فتح الاعتمادات الإضافية مما أوشك أن يخل بتوازن الميزانية ومما يدل على عدم الثقة عند تخصيص الميزانية والواجب ألا يلتجأ إلى الاعتمادات الإضافية ، كما سنرى فيما بعد ، إلا عند الضرورة القصوى ، كحالة الحرب أو تغير العلاقات الدولية أو لظروف جديدة غير متوقعة ، كما يجب أن تعادل بوفور حتى لا يتأثر توازن الميزانية .

الفصل الخامس

المرحلة الخامسة : فترة الحرب العالمية الثانية من سنة ١٩٣٩ إلى الآن

كان للحرب العالمية الثانية آثار مختلفة على الميزانية ، فاندكست في أوائلها الإيرادات والمصروفات ، ثم لم تلبث الحالة أن تغيرت تماما ، وأخذت الميزانية

بشيء في التضخم التوالى بفعل الظروف الجديدة الناشئة عن الحرب .

وكما حدث في سنة ١٩١٤ ، وجدت مصر نفسها مضطرة إلى المساهمة في الجهود الحربية لحدما ، ولو أن ظروفها السياسية والاقتصادية والمالية تغيرت عما كانت عليه في سنة ١٩١٤ ، فقد كانت مصر في ذلك الوقت من الوجهة السياسية تابعة لتركيا ، مع تمتعها باستقلال داخلي محدود بوجود الامتيازات الأجنبية وكان جيشها قليل العدد والعدد ، كما كانت إدارة شؤونها في غير يديها ، أما في سنة ١٩٣٩ فقد أصبحت مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، واستعادت كل سلطاتها في التشريع والشؤون المالية ، وتولى المصريون أنفسهم مسئولية الحكم وقد عقدت مع المملكة المتحدة في سنة ١٩٣٦ معاهدة صداقة وتحالف ، وأخذت في استكمال معدات الدفاع عن أراضيها وحماية قناة السويس . أما من الوجهة الاقتصادية ، فلم يكن بمصر في سنة ١٩١٤ سوى بضعة صناعات محدودة كصناعة السكر والغزل والنسيج ، وكانت تستورد من الخارج جميع ما تحتاج إليه من منتجات الصناعة ، كما كانت تخصص مبالغ طائلة لشراء كثير من المواد الضرورية ، فلما تخلصت مصر من القيود التي كانت تعوقها عن اخضاع الواردات لنظام يوافق حاجاتها ، عمدت إلى اتخاذ كثير من الوسائل لتشجيع وحماية الصناعة الوطنية التي أخذت في النمو منذ ذلك الحين ، وبما حققت الصناعة من تقدم كانت مصر أثناء هذه الحرب أقدر منها أثناء حرب سنة ١٩١٤ على الحصول على حاجتها من أرضها وصناعتها ، وقد أفادت الزراعة أيضا من النظام الجديد ، فقد كانت مصر تستورد سنة ١٩١٤ كميات كبيرة من القمح والدقيق والتوابل والمنتجات الغذائية الأخرى ، ولكن الحالة لم تلبث أن تغيرت بفعل ما اتخذ من وسائل لحماية الزراعة ، فأمكنها أن تنتج من السكر والحبوب والتوابل كميات تجاوز حاجاتها ، كل هذا ساهم في تدعيم الاقتصاد الوطني الذي أصبح في سنة ١٩٣٩ أقوى بكثير مما كان عليه سنة ١٩١٤ ، وتجنبنا البلاد بهذا كثيرا من المرات الاقتصادية التي زعزعتها أثناء حرب سنة ١٩١٤ ، ولذلك

أمكن مجابهة الموقف الناشئ عن الحرب دون اللجوء إلى وسائل غير عادية
كإعلان المورتوريوم كما حدث سنة ١٩١٤ .
وعانت الميزانية خلال السنتين الأوليين من الحرب بعض الانخفاض في
التفقات وفي الإيرادات ، أما من جهة الإيرادات فيسبب النقص الذي طرأ
على الرسوم البحرية ، وهي مصدر هام من مصادر الإيرادات ، نظرا لضيق
أماكن الشحن ، وانكماش التجارة الخارجية تبعا لذلك ، ولم يكن لارتفاع
الأثمان تأثير كبير على زيادة حصيلة الرسوم البحرية لأن ٨٠٪ من الواردات
تخضع لرسوم نوعية .

على أن الميزانية لم تثبت أن ازداد جانب النفقات منها بسبب الأعباء
الاضائية الثقيلة التي ترجع إلى ارتفاع الأسعار وإلى مصروفات الطوارئ .
فضلا عن ضرورة تنفيذ برامج الإصلاحات المدنية والعسكرية .

أما ارتفاع الأثمان فيرجع إلى نفس أسباب ارتفاعها أثناء حرب سنة ١٩١٤
وهي : (١) نقص كمية السلع بسبب نقص الواردات أو توقعها ، مع زيادة
الطلب على السلع المصنوعة محليا بنسبة أكبر من المقدرة الإنتاجية المحلية ،
(٢) زيادة النفود المتداولة بسبب كثرة نفقات الجيوش البريطانية والمتحالفة ،
ونفقات الحكومة للطوارئ (١) وغيرها ، هذا إلى اضطراب أصحاب رموس
الأموال إلى إبقاء أموالهم في مصر بسبب الحرب ، وقد نشأ عن غلاء الأثمان
أعباء ثقيلة بالنسبة للحكومة كارتفاع أثمان مشترواتها والخدمات اللازمة لها ،
وخسائر بموون المدن بالحبوب ، وإطاعة غلاء المعيشة لموظفيها وعاملها .

(١) بلغت مصروفات حالة الطوارئ ما يأتي : ٣٨٢١٩١ ج.م. في سنة ١٩١٤-١٩١٥
و ٤١٢٧٣٨ ج.م. في سنة ١٩٤١-٤٢ و ٧٧-١٩٤١ ج.م. في سنة ١٩٤٢-٤٣
و ١٧٥٣١٣٦ ج.م. في سنة ١٩٤٣-٤٤ و ١١٢٩٢٥٩ ج.م. في سنة ١٩٤٤-٤٥
و ٧٨٤٢٦٢ ج.م. في سنة ١٩٤٥-٤٦ و ١٥٤٧٠٠ ج.م. في تقديرات ميزانية
سنة ١٩٤٦-١٩٤٧ .

وقد نمت إعانة غلاء المعيشة كالآتي :

١٩٤٢/١٩٤١	:	١٠٨٢ ٢٦٣	ج.م.
١٩٤٣/١٩٤٢	:	٤ ١٤٧ ١٣٨	»
١٩٤٤/١٩٤٣	:	٧ ٤١٦ ٩٦٩	»
١٩٤٥/١٩٤٤	:	١٠ ١٣٣ ٥٦١ (١)	»
١٩٤٦/١٩٤٥	:	١١ ٢٠١ ٢٩١	»
١٩٤٧/١٩٤٦	:	١٠ ٥٠٠ ٠٠٠ (٢)	»

وللمعالجة هذه الحالة التجأوا إلى ضغط المصروفات ما وجدوا إلى ذلك سبيلا فخفضت النفقات الباقية إلى الحد الأدنى، الذي لا يتعارض مع حسن سير المصالح، وألقى عدد كبير من الوظائف في مختلف الوزارات والمصالح وضغطت التوريدات، ولم تكن ضرورة تحقيق موازنة الميزانية هي السبب الوحيد الذي استلزم ضغط المصروفات، فإن غلاء أثمان البضائع المستوردة من الخارج وصعوبات النقل البحري أدت إلى تأجيل المشروعات غير العاجلة، ومع ذلك فقد قمت الاعتبارات الضرورية للإتيان على المشروعات التي ينجم عن تنفيذها زيادة الثروة الوطنية وزيادة مبيعات الاستهلاك لمقابلة الزيادة في النفود المتداولة.

ولم يكن ضغط المصروفات هو الإجراء الوحيد الذي اتخذ وإنما عمد أيضا إلى زيادة الإيرادات، وإلى الالتجاء إلى المال الاحتياطي عند الضرورة، ففرض رسم على تصدير القطن، ورسوم على تفتيش المحلات العامة، وزيدت أجور السكك الحديدية وأجور التلغرافات والتليفونات، ورسوم النقل النيلي، ورسوم السمعة على المراهات والنصيب، ورسوم الإنتاج على إنتاج واستهلاك الكحول النقي والبيرة ورسوم الإنتاج والاستهلاك على البزين، ورسوم الملاهي

(١) هنا خلاصه جميع ١٧٠٠٠٠ ج.م.، إعانة لوزارة الاوقاف لمواجهة عبء إعانة غلاء المعيشة.

(٢) تقديرات الميزانية.

والضريبة الإضافية ، ورسوم السيارات ، ورسوم الفخان ، كما فرضت ضريبة على الأرباح الاستثنائية ، ثم زيد سعرها ، وزيد سعر الضريبة على إيرادات القيم المنقولة ، والأرباح التجارية والصناعية إلى ١٢ ٪ ، ولم تكن حاجة الدولة إلى الأموال هي السبب الوحيد في فرض الضرائب الجديدة وزيادة فئات الضرائب الموجودة ، فقد أريد بها أيضا التخفيف من تضخم العملة بسحب جزء من النقود الزائدة من التداول بواسطة الضرائب .

وعلى هذا يمكن القول بأن ظروف الحرب أدت فيما بعد إلى زيادة النشاط الاقتصادي ، وزيادة الإيرادات العامة ، مما سمح بالاستمرار في الأعمال التي بدء فيها ، وبناء الطرق والمطارات ، والاهتمام بالتعليم ، وتعزيز الأمن العام ، وانصاف الموظفين المنسيين والجامعيين ، وتحسين حال رجال البوليس ، ورفع المرتبات ، وإصلاح كادرات بعض طوائف الموظفين ، وإصلاح كادر العمال ، والتوسع في تنفيذ تلاميذ التعليم الإلزامي وتعميم التعليم الابتدائي المجاني ، كما زيدت نسبة التخفيف عن صغار الملاك .

...

ولم يترتب على انتهاء الحرب هبوط في النفقات العامة حتى الآن ، إذ أن الاعتبارات الطائفة التي تطلبها ظروف الحرب ، كإمالة غلاء المعيشة ، وسد خسارة تموين المدن بالحبوب ، ونفقات التموين الأخرى ، والمبالغ المرسدة لمواجهة ارتفاع الأسعار ولماقتها ، ولتنظيم الاستيراد والتصدير ... الخ ، لا تزال تثقل كاهل الميزانية وإن أصابها بعض النقص ، ويرجع ذلك إلى أن الظروف التي نشأت عنها هذه الأعباء لا تزال قائمة وإن خفت حدتها ، كما يرجع إلى ما استلزمه تصفية مخلفات الحرب وذيولها من عمل ووقت .

وقد ترتب فوق ذلك على انتهاء الحرب زيادة بعض أنواع النفقات العامة ، إذ أصبح من الضروري ، وقد تسر الاستيراد ، المبادرة إلى تجديد الآلات

والأدوات التي أرهقتها العمل المستمر أثناء الحرب وإلى تنفيذ أعمال الصيانة التي أُرجئت بسببها، وسد ما استنفد من مخزونات مخازن الحكومة خلالها .

أما أثر انتهاء الحرب في الإيرادات، فإنه وإن كانت بعض فروعها قد أخذت في التناقص، كإيرادات الضريبة على الأرباح الاستثنائية (١)؛ نظرا لانكماش تلك الأرباح، وإيرادات السكك الحديدية (٢)، نظرا لفتور النقل العسكري بعد انتهاء الحرب؛ والأرباح الناتجة من تشغيل النقود، إلا أن بعض فروع الإيرادات الأخرى أخذت في الازدياد وبخاصة إيرادات الجمارك فقد زادت كثيرا، نتيجة زوال صعوبات الاستيراد (٣)، مما عوض نقص الإيرادات وحقق فائضا في مجموعها في حساب السنتين اللتين انقضتا منذ إنتهاء الحرب حتى الآن (١) .

ومع ذلك فإن ظروف الحرب وفترة الانتقال التالية لها، لا تلبث أن تأخذ في الزوال، ولا تلبث الحالة الاقتصادية أن تأخذ في العودة إلى مستوى يقرب من مستواها الطبيعي قبل الحرب، وإن استلزم ذلك بعض الزمن، ويبطئ رقم الإيرادات العامة إلى حد لا ينتظر أن يبطئ إليه رقم المصروفات، ومن هنا كان خطر جعل الميزانية تحتوي إبان فترة النشاط المؤقتة على التزامات دائمة إعتيادا على إيرادات غير دائمة، كإضافة جزء من إعانة غلاء المعيشة إلى المرتبات نتيجة تطبيق قواعد إنصاف طوائف الموظفين، كما ستبينه عند الكلام على أثر نظام التوظيف على ازدياد النفقات العامة .

(١) بلغ إيراد الضريبة على الأرباح الاستثنائية : ١٩٦٩٤ و ٦٤٠٩٦٩٤ جنيا في سنة ١٩٤٣ و ٤٤٤ و ٥٩٠٦٣٧٧ جنيا في سنة ١٩٤٤ - ٤٤٥ و ٥٢٠٩٤٣٩ جنيا في سنة ١٩٤٥ - ٤٦ .

(٢) بلغت إيرادات السكك الحديدية : ١٤٧١٢٢١٢ جنيا في سنة ١٩٤٤ - ٤٤٥ و ١٤٣٤٢٠١٥ جنيا في سنة ١٩٤٥ - ٤٦ .

(٣) زادت إيرادات الجمارك (بما في ذلك رسوم الإنتاج والاستهلاك) من ٢٤٠٨١٦٠١ جنيا في سنة ١٩٤٣ - ٤٤٤ إلى ٢٩٤١٢٠٧٩ جنيا في سنة ١٩٤٤ - ٤٤٥ ثم إلى ٣٦٢١٣٣٢١ جنيا في سنة ١٩٤٥ - ٤٦ .

(٤) بلغ فائض إيرادات السنة ١٩٤٥ - ١٩٤٦ : ١٨٩٤٨٨٧ جنيا أي بنسبة ٧,٧٪ من إيرادات تلك السنة .

وقد بلغ مجموع النفقات العامة للحكومة المركزية، التي أُلْفِقت أثناء المرحلة الأولى من مراحل ازدياد النفقات العامة في مصر ومدينتها ٢٥ عاما، من سنة ١٨٨٠ حتى سنة ١٩٠٤ : ٢٦٨٠٦٩٠٧٧ جنيها مصريا، فيكون متوسط نفقات السنة الواحدة أثناء تلك المرحلة : ١٠٧٢٢٧٦٣ جنيها مصريا، وكان أكبر رقم بلغته النفقات خلالها هو رقم سنة ١٨٨٥ : ١٣٩٢٨٥٨٦ جنيها مصريا، وأصغر رقم هو رقم سنة ١٨٨٠ : ٧٦٩١٤٣٤ جنيها مصريا.

ويبلغ مجموع ماصرف من النفقات العامة أثناء المرحلة الثانية ومدينتها ٩ سنوات، من سنة ١٩٠٥ حتى سنة ١٩١٣ : ١٥٦٠٧٨٨٧٢ جنيها مصريا، فيكون متوسط نفقات السنة الواحدة أثناء تلك المرحلة : ١٧٣٤٢٠٩٧ جنيها مصريا، بزيادة قدرها : ٦٦١٩٣٣٤ جنيها مصريا عن المتوسط السنوي للنفقات أثناء المرحلة الأولى، وتكون النسبة المئوية للزيادة : ٦١٠٧، وكان أعلى رقم بلغته النفقات أثناء هذه المدة هو رقم سنة ١٩٠٧ : ١٨٩٠٦٩٣٢ جنيها مصريا وأقل رقم هو رقم سنة ١٩٠٥ : ١٤٩٧٢٤٦٧ جنيها مصريا.

أما المرحلة الثالثة ومدينتها ١٠ سنوات، من سنة ١٩١٤ - ١٩١٥ إلى سنة ١٩٢٣ - ١٩٢٤، فقد بلغ مجموع ماصرف خلالها من النفقات العامة : ٢٨٥١٤٠٨٠٤ جنيها مصريا (١)، فيكون متوسط نفقات السنة الواحدة أثناء تلك الفترة : ٢٨٥١٤٠٨٠ جنيها مصريا، بزيادة قدرها : ١١١٧١٩٨٣ جنيها مصريا عن المتوسط السنوي لنفقات المرحلة الثانية، وتكون النسبة المئوية للزيادة : ٦٤٠٤، وكان أعلى رقم بلغته النفقات أثناء هذه الفترة هو رقم سنة ١٩٢٠ - ١٩٢١ وقدره : ٦٢٠٦٣٣٨٤ جنيها مصريا وأقل رقم هو رقم سنة ١٩١٥ - ١٩١٦

(١) لا يدخل في الرقم للتصوير نفقات ميزانية الثلاثة أشهر الاخائية: يناير وفبراير ومارس سنة ١٩١٤ ونحوها : ٤٤٧٣٦٦١ جنيها مصريا - راجع سابقا ص ٥٠.

وقدره : ١٦٦.٢١٤٩ جنيا مصريا .

وبلغ مجموع النفقات العامة التي صرفت خلال المرحلة الرابعة ومدتها ١٥ سنة ، من سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ حتى سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ : ٥٨٣٩٣١٥٩٩ جنيا مصريا ، فيكون متوسط نفقات السنة الواحدة أثناءها : ٣٨٩٣٨٧٧٣ جنيا مصريا ، بزيادة قدرها : ١٠٤١٤٦٩٣ جنيا مصريا عن المتوسط السنوي لنفقات المرحلة الثالثة ، وتكون النسبة المئوية للزيادة : ٣٦٠٥ ، وكان أعلى رقم بلغت النفقات العامة أثناء تلك المرحلة هو رقم سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ وبلغ مقداره : ٤٧٦٩٦٥٥٢ جنيا مصريا وأقل رقم هو رقم سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ وقدره : ٢٩٩٩٥٠٦٠ جنيا مصريا .

وبلغ مجموع ما صرف أثناء السنوات ١٩٣٩ - ١٩٤٠ حتى سنة ١٩٤٥ - ١٩٤٦ أي السبع سنوات الأولى من المرحلة الخامسة : ٤٤٨٢٣٩٩٨٣ جنيا مصريا فيكون المتوسط السنوي للنفقات العامة أثناء هذه المدة : ٦٤٠٣٤٢٨٣ جنيا مصريا ، أي بزيادة قدرها : ٢٥١٠٥٥١٠ جنيا مصريا عن المتوسط السنوي للنفقات أثناء الفترة السابقة ، وتكون النسبة المئوية للزيادة : ٦٤٠٤ ، وكان أعلى رقم بلغت النفقات العامة أثناء تلك المدة هو رقم سنة ١٩٤٥ - ١٩٤٦ وبلغ مقداره : ٩٤٧٠٣٠١٧ جنيا مصريا ، وأقل رقم هو رقم سنة ١٩٤٠ - ١٩٤١ وقدره : ٤٢٩٣٧١١٧ جنيا مصريا .

وبلغ مجموع ما صرفته مصر من النفقات العامة للحكومة المركزية منذ سنة ١٨٨٠ حتى سنة ١٩٤٥ - ١٩٤٦ (بما في ذلك نفقات ميزانية الثلاثة أشهر الإضافية : يناير وفبراير ومارس سنة ١٩١٤) : ١٧٤٥٩٣٣٤٩٦ جنيا مصريا ، فيكون المتوسط السنوي للنفقات أثناء تلك المدة : ٢٦٣٣٠٦٠٥ جنيا مصريا (١)

(١) مع حساب الثلاثة أشهر الأولى من سنة ١٩١٤ وشهر إبريل سنة ١٩٢٦ ، راجع سابقا ص ٥٠ .

القسم الثاني

دراسة أسباب ازدياد النفقات العامة في مصر

بينما عند نقد تقسيم جيز (Jizze) لأسباب ازدياد النفقات العامة إلى أسباب ازدياد ظاهري وأسباب ازدياد حقيقي ، أنه قد ينشأ عن أسباب الازدياد الظاهري ازدياد حقيقي ، وأن الأفضل ترك هذا التقسيم ودراسة كل حالة على حدة (١)، وهو ما نلتزم اتباعه في دراسة أسباب ازدياد النفقات العامة في مصر ، وسنتناول فيما يلي في أبواب متعاقبة ، دراسة تأثير العوامل المختلفة على ازدياد النفقات العامة في مصر ، بادئين كل باب منها بكلمة عامة موجزة ، فنبحث في الباب الأول تأثير بعض العوامل الاقتصادية والاجتماعية ونبدأ بدراسة أثر تغير القوة الشرائية للنقود ، ثم أثر ازدياد السكان واتساع المدن ، وازدياد الثروة والدخل ، وقيام الحكومة بالمشروعات الصناعية والتجارية ، والمنافسة الاقتصادية ، والفتور الاقتصادي ، الخ ، في نمو النفقات العامة ، وفي الباب الثاني نتناول بالبحث تأثير بعض العوامل الإدارية ، فندرس أثر سوء التنظيم الإداري ، ونظام التوظيف ، وازدياد عبء المعاشات في نمو النفقات العامة ، وندرس في الباب الثالث تأثير بعض العوامل المالية ، فنبحث في أثر سهولة الالتجاء إلى القروض ، ووجود فائض في الإيرادات العامة أو مال احتياطي حر ، وأثر عدم مراعاة بعض القواعد المالية ، وإساءة استعمال الاعتمادات الإضافية في ازدياد النفقات العامة ، وندرس في الباب الرابع تأثير بعض العوامل السياسية ، فنبحث في أثر نمو مسئولية الدولة ، ودرجة نقاء الأخلاق السياسية ، والضغط السياسي للجماعات ، والمركز الدولي للبلاد في نمو النفقات العامة .

وقد رأينا عند استعراضنا أهم الآراء في أسباب ازدياد النفقات العامة ، ما لتطور القانون الحرية من أثر كبير في ازدياد النفقات العامة ، ولذا ندرس في

الباب الخامس من هذا القسم ، أثر تطور الفنون الحرة في ازدياد النفقات العامة في مصر وهو أثر ضعيف كما سنرى .

...

ولا يفوتنا أن نشير إلى ما ذكره لوتز (Lutz) (١) عما لبعض العوامل النفسانية من تأثير على ازدياد النفقات العامة ، على أننا نكتفي بأن نشير هنا إلى ما كان للزعزعة التدريجية المتواصل للمعتقدات والمظاهر الخاصة بالادخار والاقتصاد الشخصي من تأثير على الفكرة الشعبية للاقتصاد الحكومى ، وقد ساعدت طريقة البيع بالتقسيط المنتشرة في أيامنا على زوال المبادئ القديمة للاقتصاد المنزلى ، كما ساعد انتشار النظريات المختلفة التي تهدف إلى إظهار القوائد الاجتماعية والفردية للتوسع في الإنفاق ، إلى حلول فلسفة الإنفاق محل فلسفة الادخار ، وسرعان ما انتقل هذا الاتجاه إلى الحكومات ، لأنه إذا اعتنق أفراد شعب فلسفة التوسع في الإنفاق في شؤونهم الخاصة ، فإنهم يطلبون ، أو على الأقل يتحملون مثل هذه الفلسفة من حكومتهم ، ففي الولايات المتحدة مثلاً ، عندما بدأت فترة الركود في السنوات التي سبقت الحرب العالمية الثانية طولبت الحكومة بالتوسع في الإنفاق في جميع النواحي بدون تعليق أهمية على قيمة الخدمات أو الأموال المتحصل عليها مقابل هذه النفقات .

ويمكن القول بأن مصر مرت بمثل تلك الفترة إبان الحرب العالمية الثانية ، فقد أدت كثرة الأموال المتداولة إلى كثرة الإنفاق الفردى ، كما ساهمت في توسع الحكومة في النفقات العامة في كثير من النواحي مما كان له أثره في تضخم النفقات العامة .

(١) Lutz, H L., op. cit., p. 81

الباب الأول

أثر بعض العوامل الاقتصادية والاجتماعية في نمو النفقات العامة

الفصل الأول

تأثير تغير القوة الشرائية للنقد على النفقات العامة (١)

لما كانت النفقات العامة يبر عنها بعدد من وحدات النقد ، فلكي تكون مقارنة أرقام النفقات العامة أقرب إلى الصحة ، يجب أن تكون القوة الشرائية لوحدة النقد ثابتة طيلة المدة المتخذة أساسا لدراسة تطور النفقات ، على أن المشاهد أن تلك القوة الشرائية آخذة في الضعف تدريجيا ، ولذلك يجب عند إجراء المقارنة وبخاصة إذا تناولت مددا متباعدة ، تعديل أرقام النفقات بما يراعى ما طرأ على القوة الشرائية للنقد من تغير .

(١) المراجع :

- Conigliani, saggi di economia e finanza, Torino, 1903.
Luia, il valore della moneta, Torino, 1907.
Tangorra, V., Trattato di scienza della finanza, Milano, 1915, pp. 228-230.
Piehu, C.C., Introduction to Public Finance, New York, 1921, p. 23.
Hiera Salerna, G., op. cit., pp. 68-72, 116-117.
Keynes, A Tract on Monetary Reform, London, 1921.
Engla, K., Die öffentlichen Ausgaben, § 5., Die Staatsausgaben und die Wahrung, (Handbuch der Finanzwissenschaft), Bd. 1, 1925, No. 207-212.
Nitti, F., Principes de science des finances, T. I, 1928, pp. 87-100.
Gruziard, A., op. cit., pp. 121-126, 149.
» Problemi speciali di valore di cambio, Napoli, 1910.
Bergata, G., op. cit., pp. 85-90.
Leyton, W.T. and Crowther, G., An Introduction to the Study of Prices, London.
Sing, C. L., Public Finance, New York, 1925, pp. 11, 21.
Lutz, H.L., op. cit., pp. 76-79.

وضعف القوة الشرائية للنقود ينشأ إما عن خفض كمية المعدن النفيس الموجودة بوحدة النقود مع بقاء قيمتها الاسمية كما هي ، وهو ما كان يلجأ إليه كثيراً في العصور الوسطى (١) ، وإما بإصدار كميات مبالغ فيها من أوراق النقد وهذا ما عادت إليه معظم الدول منذ أواخر القرن الثامن عشر ، وبخاصة إبان الثورات والحروب ، فبوليا ، كالثورة الفرنسية الكبرى ، وثورة سنة ١٨٤٨ ، وحرب سنة ١٨٧٠ ، وحرب الانفصال الأمريكية ، والحرب العالمية الأولى (١٩١٤/١٩١٨) ، والحرب العالمية الثانية (١٩٣٩/١٩٤٥) ، يضاف إلى هذين السببين سبب آخر هو أن المعدن النفيس التي تتخذ منه وحدة النقود لا يمدو أن يكون سلمة من السلع ، تتعرض قيمتها للعوامل الاقتصادية التي تؤثر على قيم السلع ، وأهمها كمية إنتاجها ، على أنه يلاحظ أن تأثير الإنتاج السنوي للذهب على الكميات الموجودة منه في العالم ، وبالتالي على قيمته ، لا يكون محسوساً إلا في المدد الطويلة ، فكلما كانت المدة المتخذة أساساً لمقارنة ازدياد النفقات طويلة ، كلما كان من الواجب تعديل أرقام النفقات بما يوازى ضعف القوة الشرائية للنقود ، على أن هذا التعديل ليس أمراً سهلاً ، إذ من الصعب قياس ما يطرأ على قوة النقود الشرائية من ضعف قياساً مضبوطاً ، هذا فوق أن درجة تأثر النفقات العامة بما يطرأ على قوة النقود من ضعف ، تختلف باختلاف

== Shiras, G. F., op. cit., T.I, pp. 48-50.

Encyclopédie Française (De Monzie), T.X, L'Etat Moderne, pp. 10-14-6, ss.

Obst, G., Geld-Bank und Wechselwesen, Stuttgart, 1937, S. 36.

Sholto, W.J., American Public Finance, New York, 1908, pp. 56-57.

ملحوظات المستشار المالي واللجنة المالية بوزارة المالية من مشروعات ميزانية الدولة لسنوات الخلفه .

النترات التي تصدورها مملحة الأحماض والتضاد .

(١) وهناك أمثلة لتخفيض قيمة النقد في العصر الحديث ، مستخدمين قيمة الفرك الذهبية إلى الخمس في فرنسا في سنة ١٩٣٨ .

أنواع النفقات ، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك عند تقدير أرى جيز (١) ، ولذلك فإن النتائج التي تصل إليها نتائج تقريبية وليست لها دقة حسابية ، وكلما كانت معقارية النفقات عن مدد متقاربة كلما قل تأثير العامل التقسدى وكلما كانت النتائج التي تصل إليها أقرب إلى الحقيقة .

ولما كان معظم النفقات العامة تستعمل في دفع مرتبات ومهايا وأجور ومعاشات ، وفي شراء ما تحتاجه الهيئات العامة من مواد وأدوات (٢) ، وكان ارتفاع الأثمان يؤدي إلى ضرورة زيادة اعتمادات المرتبات والأجور واعتمادات شراء المواد والأدوات اللازمة ، فقد نتج عن ذلك العامل زيادة تلك الاعتمادات في الميزانية المصرية مراراً ، وأدى غلاء أسعار المواد الضرورية في أوائل القرن الحالي ، وهو يرجع إلى ارتفاع أثمان الأراضي الزراعية في مصر في ذلك الوقت وحصول كثير من السكان على ثروات كبيرة فجائية ، أدى إلى ضرورة زيادة الاعتمادات اللازمة لشراء المواد والأدوات لتختلف المصالح الحكومية ، وزيادة اعتمادات المرتبات والأجور ، حتى يتمكن موظفو الدولة وعملها من الاحتفاظ بمستوى معيشتهم ، ونذكر على سبيل المثال زيادة اعتمادات مرتبات بعض الموظفين الفنيين كللمهندسين والأطباء والقضاة في ميزانية سنة ١٩٠٤ ، وزيادة الاعتمادات في ميزانية سنة ١٩٠٥ بمقدار ٣٧٠٠٠٠ جنيه نظراً لغلاء المعيشة ، وزيادة الاعتمادات اللازمة لحفظ الحياض في الوجه القبلى بمقدار ١٠٠٠٠٠ جنيه في ميزانية سنة ١٩٠٦ نظراً لزيادة أجور بعض طبقات العمال ، وزيادة اعتمادات المرتبات سنة ١٩٠٧ لتحسين مرتبات صغار الموظفين والمستخدمين خارج الهيئة ، كذلك لم تقل الميزانيات التي تعاقبت بعد ذلك من

(١) راجع سابقاً ، ص ٣٣-٣٤ .

(٢) لا تخرج النفقات العامة مهاياكلت المرافق الذي تنفق من أجله من أبعاد الأنواع الآتية : (١) مرتبات وأجور ومعاشات لموظفي وعمال الدولة (ب) ثمن أشياء (ج) اعتمادات لهايت ، تنفقها بديرها في مرتبات وأثمان (د) فوائد وأقساط الدين العام .

زيادات في اعتمادات المرتبات أو التوريدات ، ترجع كلها إلى ارتفاع الأثمان، كما جاء في مذكرات اللجنة المالية عن الميزانية في السنوات المختلفة .

ولما نشبت الحرب العالمية الأولى (١٩١٤/١٩١٨) أخذت النفقات العامة في الارتفاع ، وبعد أن هبطت النفقات الإدارية في سنة ١٩١٥ ، أخذت في الزيادة وزاد بها لها مجموع النفقات العامة رغمًا عن نقصان نفقات الأعمال الجديدة بسبب صعوبة الحصول على المواد الضرورية (١) ، وكان السبب الأول في ازدياد النفقات هو ارتفاع الأثمان ارتفاعًا كبيرًا يرجع إلى ازدياد الطلب الملقى والحربي ، نظرًا لوجود جيوش بريطانية كثيرة العدد في البلاد ، وشراء ما تحتاج إليه من المؤن من السوق المحلية مع نقص المروض لصعوبة الاستيراد من الخارج ، لانصراف المنتجين إلى إنتاج المواد اللازمة لمواصلة الحرب ، وإلى تفاد كثير من المواد المغزوة ، وإلى استعمال وسائل النقل في الأغراض الحربية . وكان التجاء الحكومة إلى تحديد أثمان كثير من السلع دون تحديد استهلاكها ، سببًا آخر لارتفاع الأثمان ، لتشجيعه على الانحياز في هذه السلع في السوق السوداء ، كل ذلك أدى إلى زيادة النقد المتداول زيادة كبيرة ، فارتفع الحد الأعلى من : ٢٥٨٤٠٠٠ جنيه في سنة ١٩١٣ إلى ٢٠٨٠٧٠٠٠ جنيه في نوفمبر سنة ١٩١٦ ، وإلى ٤٤٤٨٩٥٨٠ جنيهًا في سنة ١٩١٨ ، ثم إلى ٦٧ مليونًا من الجنيهات في سنة ١٩١٩ .

(١) بلغت النفقات الإدارية ونفقات الأعمال الجديدة من سنة ١٩١٤/١٩١٥ حتى سنة ١٩١٨/١٩١٩ البالغ الألية :

السنة	النفقات الإدارية	نفقات الأعمال الجديدة	المجموع
١٥-١٩١٤	١٤٨٧٣٣٤١	١٩٨٤٤٤٣	١٦٨٠٧٧٨٣
١٦-١٩١٥	١٦٠٠٤٣١٩	٥٦٠٤٤٧	١٦٠٩٤٦٦٦
١٧-١٩١٦	١٦٠١٩٢٧٤	٧٣١٣٣٣	١٧٣٤٠٦٠٦
١٨-١٩١٧	٢١٥٥٦٣٨٣	٩٤٠٥٦٥	٢٢٤٩٦٩٤٨
١٩-١٩١٨	٢٢٠٦٢٤٢٤	١٣٣١٩٠٢	٢٣٣٨٤٣٢٦

وكانت الطريقة المستعملة قوتش ، والتي لا تزال مستعملة الآن (مايو ١٩٤٧) ، في تغطية أوراق النقد المصرية بأذونات الخزنة البريطانية وغيرها من الأوراق المدوغة في لندن بدلا عن الذهب ، ولو أنها أفادت في تثبيت سعر الصرف بين مصر وإنجلترا وهي أم عمليات مصر ، إلا أنها تعد مسئلة إلى حد كبير عن زيادة أوراق النقد المصرية زيادة كبيرة أدت إلى انخفاض قيمتها .

وكان خروج إنجلترا عن قاعدة الذهب في سنة ١٩٣١ سببا آخر في انخفاض قيمة الجنيه المصرى بسبب ما بينه وبين الجنيه الإنجليزي من الصلة ، وقد أدى ذلك إلى زيادة عبء المدفوعات في البلاد التي ظل نقدها على قاعدة الذهب .

وأدت الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩/١٩٤٥) إلى نتائج ماثلة لنتائج الحرب العالمية الأولى (١٩١٤/١٩١٨) ، بالنسبة لقوة النقد الشرائية ، وإن كانت أعمق منها أثرا نظرا لاتساع عملياتها وضخامتها وطول مدتها (١) .

وبعد أن كان مقدار النقود المصدرة من أوراق بنكنوت ونقود معاونة : ٣١١٩٢٠٠٠ جنيه في سبتمبر سنة ١٩٣٩ ، و ٣١٥٨٧٠٠٠ جنيه في ديسمبر من نفس السنة ، ارتفع تدريجيا إلى ٤٢٦١٠٠٠٠ جنيه في ديسمبر سنة ١٩٤٠ ، ثم إلى ٥٨٨٤٨٠٠٠ جنيه في ديسمبر سنة ١٩٤١ ، وإلى ٨٨٦٠٣٠٠٠ جنيه في ديسمبر سنة ١٩٤٢ ، وإلى ١١٠٧٢٢٠٠٠ جنيه في ديسمبر سنة ١٩٤٣ ، وإلى ١٣١١٧٠٠٠٠ جنيه في ديسمبر سنة ١٩٤٤ ، وإلى ١٥٧١٧٠٠٠٠ جنيه في ديسمبر سنة ١٩٤٥ ثم انخفض إلى ١٥٤٣٣٥٠٠٠ جنيه في ديسمبر سنة ١٩٤٦ وإلى ١٥٠٤٨١٠٠٠ جنيه في فبراير سنة ١٩٤٧ .

كذلك ارتفعت جملة الحسابات الجارية وحسابات الودائع من خاصة وحكومية ، بالبنوك الرئيسية من : ٨٠٩٨٤٠٠٠ جنيه في ديسمبر سنة ١٩٤١ ،

(١) منسكرة للاستاذين الدكتور زكي عبد المنسال والدكتور عبد المحكم الزاهي بتاريخ ١٤ نوفمبر سنة ١٩٤٢ ، بشأن كفاية غلاء المعيشة (تحت الإحصاء وتنسبة موارد الدولة) منشورة بمجلة الحقوق ، السنة الأولى ١٩٤٣ ، ص ٤٨٣ - ٤٩٠ .

إلى ١٠٧٦٢١٠٠٠ جنيه في ديسمبر سنة ١٩٤٢ ، ثم إلى ١٨١٠٤٥٠٠٠ جنيه في
في ديسمبر سنة ١٩٤٣ ، وإلى ٢٣٦٩٠٣٠٠٠ جنيه في ديسمبر سنة ١٩٤٤ ، وإلى
٢٨٠٦٤٥٠٠٠ جنيه في ديسمبر سنة ١٩٤٥ ، وإلى ٢٨٠٦٥٢٠٠٠ جنيه في ديسمبر
سنة ١٩٤٦ .

وزاد الرقم القياسي لجملة الحسابات الجارية وحسابات الودائع المذكورة
من : ١٠٠ في أغسطس سنة ١٩٣٩ ، إلى ٢٣٧ في ديسمبر سنة ١٩٤١ ، وإلى
٣١٤ في ديسمبر سنة ١٩٤٢ ، ثم إلى ٥٢٩ في ديسمبر سنة ١٩٤٣ ، وإلى ٦٩٢
في ديسمبر سنة ١٩٤٤ ، وإلى ٨٢٠ في ديسمبر سنة ١٩٤٥ ، وبلغ ٨١٩٠٦ في
ديسمبر سنة ١٩٤٦ .

كذلك زادت حركة غرف المقاصة من : ٢١٤٢٥٦٠٠٠ جنيه في سنة
١٩٤٢ ، إلى ٢٦٦٢٣٨٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٤٣ ، ثم إلى ٣٠٣١١٦٠٠٠ جنيه في
سنة ١٩٤٤ ، وإلى ٣٥٢٦٠١٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٤٥ ، وإلى ٣٨٤٩٩٠٠٠٠ جنيه
في سنة ١٩٤٦ .

وكان الرقم القياسي لحركة غرف المقاصة المذكورة ١٠٠ في سنة ١٩٣٨ ،
فارتفع إلى ١٦٦٠٩ في سنة ١٩٤٢ ، ثم إلى ٢٠٧٠٥ في سنة ١٩٤٣ ، وإلى ٢٣٦٠٢ في
سنة ١٩٤٤ ، وإلى ٢٧٤٠٨ في سنة ١٩٤٥ ، وإلى ٣٠٠ في سنة ١٩٤٦ .

ولكي تكون لدينا فكرة تقريبية عن مدى تأثير تغير قوة النقود
الشرائية على أرقام النفقات العامة لمصر ، نورد فيما يلي بياناً بثلث النفقات في
السنوات المختلفة ، من سنة ١٨٩٩ حتى سنة ١٩٤٦ ، بعد تعديلها باستبعاد
التغيرات التي طرأت على قيمة النقود (١) . ثم رسماً يبينها يوضح سير الزيادة .

(١) استناداً للحصول على النفقات المدة حتى سنة ١٩٤٤ ، بالأرقام القياسية لأسعار الجملة
بمصر كأدوات بشرية إدارة شؤون ما بعد الحرب : « أرقام نهائية من تطور الحالة الاقتصادية
في مصر من سنة ١٨٩٩ إلى سنة ١٩٤٤ » ، القاهرة ١٩٤٦ ، ص ٣ . أما نفقات السكان
١٩٤٥ و ١٩٤٦ فاستناداً للحصول عليها بأرقام مصلحة الإحصاء واقتصاد (١٩١٣ = ١٠٠)

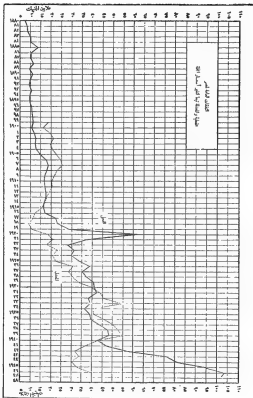
التخفيضات العامة، المعدلة تبعاً لتغير أسعار الجلفة

التخفيضات العامة		السنة	القيمة
القيمة	النسبة		
١٨٧٠٦١٧٠	١١٤١٠٧٦٤	٦١	١٨٩٩
١٦١٨٤٠٥٧	١٠٨٤٣٣١٨	٦٧	١٩٠٠
١٩٦٨٦٧٣٤	١٢٢٠٥٧٦٩	٦٢	١٩٠١
٢١١٢١٨٢٠	١٢٦٧٣٠٩٢	٦٠	١٩٠٢
١٩٨٥١٦٠٠	١٢٥٠٦٥٠٨	٦٣	١٩٠٣
٢٠٥٧٠١٧٩	١٢٩٥٩٢١٣	٦٣	١٩٠٤
٢٢٦٨٥٥٥٦	١٤٩٧٢٤٦٧	٦٦	١٩٠٥
٢٤٧٣٩٦٧٨	١٧٨١٢٥٦٨	٧٢	١٩٠٦
٢٥٢٠٩٢٤٣	١٨٩٠٦٩٣٢	٧٥	١٩٠٧
٢٣١١٧٨٧٩	١٨٠٣١٩٤٦	٧٨	١٩٠٨
٢١٨٢٤٤٠٥	١٧٢٤١٢٨٠	٧٩	١٩٠٩
٢٠٢٨٤٨٥٩	١٦٩١٩٤٣٢	٨٣	١٩١٠
٢٠٥٢٥٨٧٥	١٧٠٤٤٧٧٦	٨٣	١٩١١
١٩٤٨١٠٣٠	١٧٥٢٢٩٢٧	٩٠	١٩١٢
١٧٦١٦٥٤٢	١٧٦١٦٥٤٢	١٠٠	١٩١٣
١٦٩٧٨٤٢٧	١٦٨٠٨٦٤٢	٩٩	١٥-١٩١٤
١٥٨١١٥٧٠	١٦٦٠٢١٤٩	١٠٥	١٦-١٩١٥
١٢٣١٩١٣٤	١٧٢٤٦٧٨٧	١٤٠	١٧-١٩١٦
١١٤٨٢٢١٤	٢٢٥٠٥١٤٠	١٩٦	١٨-١٩١٧
٩٦٢٧١٠٧	٢٣٢٩٣٨٦٩	٢٤٢	١٩-١٩١٨
١٠٢٢٢٢٨٠	٢٩٠٠٥٦٠٧	٢٨١	٢٠-١٩١٩
١٨٥٢٦٠٨٥	٦٢٠٦٢٣٨٤	٣٣٥	٢١-١٩٢٠
٢٠٩٧٦٥١٠	٣٧٧٥٧٧١٨	١٨٠	٢٢-١٩٢١
١٨٢٥٦٨٢٦	٢٨٢٦٩٥٢٨	١٥٤	٢٣-١٩٢٢

التفقات العامة ، الفعلية والمعدلة تبعاً لتغير أسعار الجلة (تابع)

التفقات العامة		السنة	القيمة
المدة	الفعلية		
٢٣٣٢٥١٧٠	٣١٤٨٨٩٧٩	١٣٥	٢٤-١٩٢٣
٢١١٢٣٢٨٢	٢٩٩٩٥٠٦٠	١٤٢	٢٥-١٩٢٤
٢٢٤٣٥٣٧٣	٣٣٨٧٧٤١٣	١٥١	٢٦-١٩٢٥
٣٠٧٨٦٥٧٣	٣٨٧٩١٠٨٢	١٣٦	٢٧-١٩٢٦
٢٨٧١٩٣٢٠	٣٥٣٢٤٧٦٤	١٢٣	٢٨-١٩٢٧
٣٠٥٣٣٤١١	٣٧٢٥٠٧٦١	١٢٢	٢٩-١٩٢٨
٣٣٦٢٥٦٨٦	٤١٠٢٣٣٣٧	١٢٢	٣٠-١٩٢٩
٣٩٧١٣٧٥٠	٤١٣٠٢٣٠٠	١٠٤	٣١-١٩٣٠
٤٤١٧٢١٨٦	٤٢٤٠٥٢٩٩	٩٦	٣٢-١٩٣١
٤٥٤١٩٥٢٤	٣٨١٥٢٤٠٠	٨٤	٣٣-١٩٣٢
٥٤٦١٩١٨٦	٣٩٣٢٥٨١٤	٧٢	٣٤-١٩٣٣
٤٠٩٦٥٧٩٧	٣٦٤٥٩٥٥٩	٨٩	٣٥-١٩٣٤
٤١٢٠٦٠٥٨	٣٩١٤٥٧٥٥	٩٥	٣٦-١٩٣٥
٤٦٠٣٤٦٥٣	٣٩٥٨٩٨٠٢	٨٦	٣٧-١٩٣٦
٥٠١٠٥٤٠٣	٤٣٥٩١٧٠١	٨٧	٣٨-١٩٣٧
٥٢٩٩٦١٦٩	٤٧٦٩٦٥٥٢	٩٠	٣٩-١٩٣٨
٥٤٦٣١٦٩٥	٤٨٠٧٥٨٩٢	٨٨	٤٠-١٩٣٩
٤٢٩٣٧١١٧	٤٢٩٣٧١١٧	١٠٠	٤١-١٩٤٠
٣٦٣٥٥٧٩٥	٤٧٢٦٢٥٣٤	١٣٠	٤٢-١٩٤١
٣١٨٨٤٣٦١	٥٧٧١٠٦٩٣	١٨١	٤٣-١٩٤٢
٣٣٧١٨٧٢٤	٧٦٥٤١٥٠٤	٢٢٧	٤٤-١٩٤٣
٣٠٢٢٧٣٣٣	٨١٠٠٩٢٢٦	٢٦٨	٤٥-١٩٤٤
٣٢٥٤٣٩٩٢	٩٤٧٠٣٠١٧	٢٩١	٤٦-١٩٤٥
٣٩٣٥٤٧٩١	١٠٣٥٠٣١٠٠	٢٦٣	٤٧-١٩٤٦

(٥) تقديرات الخزانية .



رسم يائي لازدياد النفقات العامة في مصر

يصنع من الجدول السابق أننا إذا استبعدنا المؤثرات التقيدية، وفرضنا بقاء الأشياء الأخرى على حالها، فإن النفقات العامة تكون قد زادت في مدى إحدى وأربعين سنة من : ١٨٧٠-٦١٧٠ جنيهاً في سنة ١٨٩٩، إلى ٥٤٦٣١٦٩٥ جنيهاً في سنة ١٩٣٩/١٩٤٠ (وهي السنه التي تشتهر فيها الحرب العالمية الثانية) أي أنها زادت في المدة المذكورة بمقدار ٣٥٩٢٥٥٢٥ جنيهاً أو بنسبة ١٩٢ ٪ تقريباً.

وبلاحظ أن التقلبات الهامة للمستوى العام للأثمان فضلاً عن تأثيرها في التعبير التقدي للأنشطة الحكومي، تؤدي بطريق غير مباشر إلى ازدياد النفقات العامة ازدياداً حقيقياً في الفترات الزمنية الطويلة، إذ فضلاً عن أن ارتفاع مستوى الأسعار يجعل الاحتفاظ بالدرجة الحساسة للأنشطة الحكومي أكثر نفقة عن ذي قبل بسبب ارتفاع أثمان المواد والخدمات، فإنه يعمل في نفس الوقت على ازدياد قيم الأراضي وارتفاع مستوى الدخل، أي أنه يؤدي إلى اتساع وعاء الضريبة الذي يمد الدولة بما يلزمها من أموال، وازدياد دخل الأفراد يقلل من مقاومة الهيئات النيابية لزيادة الضرائب اللازمة للاحتفاظ للأنشطة الحكومي بمستواه العالي، ومن النادر أن تعود النفقات العامة إلى أرقامها الأولى عندما يعقب ارتفاع الأثمان انخفاض فيها، لأن المرتبات والأجور الحكومية ومعظم النفقات الأخرى من أشد عوامل التضخم ثباتاً ومقاومة للحركات العامة لأسباب عند الانخفاض، وإذا أدى انخفاض التكاليف الحكومية بأسرع من انكماش الضرائب، إلى زيادة في الإيراد الحقيقي، فإن رجال السياسة يفضلون إتفاق تلك الزيادة في التوسع في وظائف الدولة، على خفض أسعار الضرائب أو إلغاؤها بعضها، أما إذا أدى انكماش الإيراد بأسرع من انخفاض التكاليف الحكومية إلى عجز في الإيراد، فإنهم يلجأون لسده إلى الاقتراض أو زيادة سعر الضرائب (١).

(١) Bargaña, G, op. cit. pp. 85-90, Shalla, W.J., op. cit. pp. 90-97.

الفصل الثاني

أثر ازدياد السكان واتساع الإقليم على ازدياد النفقات العامة

المبحث الأول

ازدياد السكان يوجه علم (١)

إن ازدياد السكان واتساع الإقليم عاملان من عوامل ازدياد النفقات العامة ، وقد سائر ازدياد النفقات العامة تكون الدول الكبرى ونموها الإقليمي الكبير ، واتساع ممتلكاتها ومستعمراتها ، ويدل على ذلك تاريخ نشأة تلك الدول ، كالإمبراطورية البريطانية وفرنسا وإيطاليا وألمانيا ، فقد كان لاتساع أقاليمها أثره على زيادة نفقاتها العامة ، زيادة ليست ظاهرة لحسب ، ولكنها حقيقة أيضا ، وإن كان من الصعب إن لم يكن من المستحيل قياس كل منهما بدقة ، وترجع الزيادة الظاهرية إلى أن ازدياد النفقات يقابلة ازدياد الإيرادات أيضا ، أما الزيادة الحقيقية فنشأ من أن ضم إقليم إلى أرض الدولة يترتب عليه ظهور حاجات جديدة تستلزم زيادة حقيقية في نفقات الدولة ، وقد يكون عبئا عليها يكلفها مبالغ طائلة ، فضلا عن أن الخدمات الحكومية

(١) الرابع :

Giol, I fattori demografici dell'evoluzione delle nazioni, Torino, 1912.

Tanghera, V., op. cit., p. 226.

Nitti, F., op. cit., T. I, pp. 71 et ss.

Grassini, A. op. cit., pp. 126 e ss.

Lotz, H. L., op. cit., pp. 75-76.

Shirras, G. F., op. cit., T. I, 48.

Cleland W., The Population Problem in Egypt, 1936.

Mhorin, E., La population de l'Egypte, Le Caire, 1932.

Shultz, W. J., op. cit., pp. 58-59.

تخضع لقانون النفقة المتزايدة (١) (Loi du rendement décroissant ou du coût croissant par personne). وكما ينشأ عن ضم إقليم إلى أرض الدولة زيادة في نفقاتها العامة، كذلك ينشأ عن سلخه عنها نقصان في تلك النفقات، ظاهري وحقيقي معاً : لعكس الأسباب المتقدمة.

كذلك سائر ازدياد النفقات العامة نمو السكان، وقد زاد عدد السكان زيادة كبيرة وبخاصة أثناء القرن التاسع عشر، كما تدل على ذلك الإحصاءات المختلفة، على أن معدل زيادة السكان في كثير من الدول الأوروبية أخذ في البطء منذ الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) وقبل هذه الحرب في بعض الدول. وقد كان معدل ازدياد السكان في الدول المذكورة فيما بعد كالآتي (٢) :

الدولة	النسبة المئوية للتوسط السنوي لازدياد السكان			
	١٨٧٠-١٩٠٠	١٩٠٠-١٩١٠	١٩١٠-١٩٢٠	١٩٢٠-١٩٣٠
انجلترا وويلز	١٠٢١	١٠٠٤	٠٠٤٨	٠٠٥٤
فرنسا	٠٠٣٧	٠٠٢٠	٠٠٥٦	٠٠٦٥
الولايات المتحدة	٢٠٢٩	١٠٩٦	١٠٤٥	١٠٤٧
الامريكية	١٠٠٩	١٠١٩	١٠٣٣	١٠٤٥
اليابان	٠٠٩٢	١٠٠٤	٠٠٠٢	٠٠٨١
بلجيكا	٠٠٧٤	١٠٢٥	٠٠٢٣	٠٠٤٧
سويسرا				

وذكر جراتسياني أنه يتنا ازداد عدد السكان في جميع دول أوروبا

(١) Fleiss, C. G., Introduction to Public Finance. New York, 1921, p. 21.
وينسكربسكي الزائدين (Shultz, op. cit., pp. 56-59 و Lotz, op. cit pp. 67-68)
التاثير.

(٢) Annuario Statistico Italiano, 1936, p. 78

بين سنة ١٧٨٦ وسنة ١٩١٤ بأقل من ثلاثة أمثال ، ازدادت النفقات العامة بما يقرب من ٢٠ مثلاً ، وهذه الزيادة كبيرة حتى لو راعينا ما طرأ على قوة النقود الشرائية من ضعف في تلك المدة ، كذلك ارتفع ما يخص الفرد من الضرائب في أوردبا من ٢٢٠٥ فرنكا في سنة ١٨٢٢ إلى ٢٩٠١١ فرنكا في سنة ١٨٨٣ ، وإلى ٨٢٠٥ فرنكا في سنة ١٩٠٨ ^(١) .

وزاد ما يخص الفرد من الضرائب في فرنسا من ٣٠ فرنكا سنة ١٨٢٢ إلى ٩٦٠٩ فرنكا سنة ١٨٨٣ وإلى ٩٩٠٢ فرنكا سنة ١٩٠٨ ، كما زاد ما يخصه من النفقات العامة من ٥٤٠٥٧ فرنكا سنة ١٨٥٤ ، إلى ٧٠٠٠١ فرنكا سنة ١٨٧٤ ، وإلى ٧٢٠٩٤ فرنكا سنة ١٨٨٣ ، وإلى ٨٢٠٣٢ فرنكا سنة ١٨٨٧ ، وإلى ١٠٧ فرنكات سنة ١٩١٠ ، وقد نصيب الفرد من النفقات العامة في فرنسا منذ سنة ١٩٠٢ بالجنهيات الإنجليزية من نقود سنة ١٩١٣ ، كالآتي :
١٩٠٢ : ٤٠٩ ، ١٩١٦ : ٢٠١٥ ، ١٩٢٢ : ١٥٠٩ ، ١٩٢٨ : ٦٠٤ ، ١٩٣٣ : ١٠٠٩ ^(١) .

أما في بريطانيا العظمى فقد بلغ نصيب الفرد من الضرائب ٦٨٠٧٥ فرنكا سنة ١٨٢٢ ، و ٦١٠٣ فرنكا سنة ١٨٨٣ ، و ٨٧٠٥٥ فرنكا سنة ١٩٠٨ ، وبينما زاد عدد سكان إنجلترا بين سنة ١٦٨٥ و ١٨٤١ أكثر قليلاً من ثلاثة أمثال ، زادت النفقات العامة أكثر من أربعين مثلاً وكان نصيب الفرد من النفقات العامة ٤٦٠٣٦ فرنكا سنة ١٨٥٤ ، فزاد إلى ٥٧٠٧٩ فرنكا سنة ١٨٧٤ ، وإلى ٥٩٠٣٨ فرنكا سنة ١٨٨٣-٨٣ ، وإلى ١٠٣ فرنكا سنة ١٩١٠ ، وقد نصيب الفرد من النفقات العامة منذ سنة ١٩٠٢-١٩٠٣ بالجنهيات الإنجليزية من نقود سنة ١٩١٣ كالآتي : ١٩٠٢-١٩٠٣ : ٨٠٣ ، ١٩١٦-١٧ : ٣٠٠٦ ، ١٩٢٢-٢٣ : ٩٠٨ ، ١٩٢٨-٢٩ : ١٢٠٧ ، ١٩٣٣-١٩٣٤ : ١٦٠٦ ^(١) .

(١) Tanguera, V., op. cit., pp. 222, 223, 226, Graziani, A., op. cit., pp. 126, 127, Shirras, G. F., op. cit., T. II, p. 1082.

وفي إيطاليا زاد نصيب الفرد من الضرائب من ٥٢,٩ فرنكا سنة ١٨٨٣ إلى ٦١,٤ فرنكا سنة ١٩٠٨ ، وزاد نصيبه من النفقات العامة من ٤٥,١ فرنكا سنة ١٨٨٣-٨٢ ، إلى ٥١,٩٧ سنة ١٨٨٧-٨٨ ، وذكر (Sitta) أنه بينما زاد ما يخص الفرد من النفقات العامة حتى سنة ١٨٨١ من ١٠٠ إلى ١٢٠ ، وإلى ١٥٩ سنة ١٨٩٠ ، زاد عدد السكان من ١٠٠ إلى ١٠٥ سنة ١٨٨١ وإلى ١١١ سنة ١٨٩٠ ^(١) ، وقدر نصيب الفرد من النفقات العامة منذ سنة ١٩٠٢-١٩٠٣ بالجنيتات الإنجليزية من نقود سنة ١٩١٣ كالآتي : ١٩٠٢-١٩٠٣ : ٢٠٩-١٩١٦-١٧ : ٨٠٨-١٩٢٢ : ٢٣-١٠٣ : ٢٩-١٩٢٨ : ١٠٢ : ٣٤-١٩٣٣ : ٢٠١ ^(٢) .

وفي ألمانيا زاد نصيب الفرد من الضرائب من ٦٤,١ فرنكا سنة ١٨٨٣ إلى ١٤٤,٨ فرنكا سنة ١٩٠٨ ، كما زاد نصيبه من النفقات العامة من ٤٦,٩٣ فرنكا سنة ١٨٨٢-٨٣ إلى ٥٧,٠٦ فرنكا سنة ١٨٨٧-٨٨ ، ثم نقص إلى ٥٦ فرنكا سنة ١٩١٠ ، وقدر نصيب الفرد من النفقات العامة منذ سنة ١٩٠٣-١٩٠٤ بالجنيتات الإنجليزية من نقود سنة ١٩١٣ كالآتي : ١٩٠٣-١٩٠٤ : ٩٠١ : ١٧-١٩١٦ : ٢١٠٣ : ٢٢-١٩٢١ : ٤٠٠ : ٢٩-١٩٢٨ : ٦٠٦ : ٣٤-١٩٣٣ : ٤٠٧ ^(٣) .

وفي الولايات المتحدة الأمريكية زاد نصيب الفرد من النفقات العامة منذ سنة ١٩٠٢-١٩٠٣ بالجنيتات الإنجليزية من نقود سنة ١٩١٣ كالآتي : ١٩٠٢-١٩٠٣ : ١٩٠٣ : ٢٢-١٩٢٢ : ٢٢٠٢ : ٢٩-١٩٢٨ : ١٤٠٧ : ١٩٣١-٣٢ : ٢٢٠٣ ^(٤) . وبلغ في سنة ١٩٣٦ : ١٣٧,٦٨ دولارا (أو ١٥٨,٠٢ من دولارات سنة ١٩٢٦) ، وفي سنة ١٩٤٠ : ١٤٢٠,٦ دولارا (١٨٠,٧٤ من دولارات سنة ١٩٢٦) ^(٥) .

وزاد نصيب الفرد من النفقات العامة في اليابان منذ سنة ١٩٠٢-١٩٠٣

(١) Sitta, F., L'ascento progressivo delle spese pubbliche. Ferrara, 1893 p. 41

(٢) Shultz, W., op.cit., p. 55 . (٣) المراجع المذكورة في ص ١٦٢ ملحق ١ . (٤) Shultz, W., op.cit., p. 55 . (٥)

بالجنيهات الإنجليزية من نقود سنة ١٩١٣ كالآتي : ١٩٠٣-٢٩٠٣ : ١٠٠ ،
١٩١٦-١٧ : ١٥٠ ، ١٩٢٢-٢٣ : ١٠٣ ، ١٩٢٨-٢٩ : ١٠٧ ، ١٩٣٣-٣٤ :
٢١٥^(١) .

يتضح مما تقدم أن نصيب الفرد من النفقات العامة في الدول المذكورة في
ازدياد مستمر ، حتى مع مراعاة ما طرأ على قوة النقود الشرائية من ضعف ، على
أنه يلاحظ أن ازدياد ذلك النصيب لا يرجع إلى ازدياد السكان بحسب ،
وإنما هو نتيجة العوامل المختلفة التي تؤثر على ازدياد النفقات العامة ، والتي ليس
ازدياد السكان سوى واحد منها ، بل لعله من أقلها أثرا كما يرى بعض
المؤلفين^(٢) .

...

وفي مصر^(٣) يزداد عدد السكان باضطراب ، فقد كان ٥٢٥٠٠٠٠ في سنة
١٨٧٣ ، و ٦٨٣١١٣١ في سنة ١٨٨٢^(٤) و ٩٧٣٤٤٠٥ في سنة ١٨٩٧ ، و ١٢٢٨٧٣٥٩ في سنة
١٩٠٧ ، و ١٣٧٥٠٩١٨ في سنة ١٩١٧ ، و ١٤٢١٧٨٦٤ في سنة ١٩٢٧ ، و ١٥٩٣٣٦٩٤ في سنة ١٩٣٧ ، و ١٩٠٤٠٤٤٨ في سنة ١٩٤٧^(٥) وكانت نسبة
الزيادة في الألف كالآتي :

(١) Shieras, G.F., op. cit., T. II, p. 1082

(٢) Lutz, H.L., op. cit. pp. 68-69 .

(٣) لم نطمع أني معر ولم تتزع عنها أقاليم في المئة المختلفة أساسا لبراستنا ، فيها عدا
تعديل للموارد بما أجمعنا يقض الاماخصن ، على أن ذلك لم يمكن له تأخير حصير بالنسبة
لعدد السكان و النفقات العامة .

(٤) لم تشمل أغطية المالك المتبددة في أسماء السكان إلا ابتداء من سنة ١٨٨٢ ،
ومع ذلك فقد عمل أسماء ١٨٨٢ في وقت كثير المصاعب بسبب الاضطراب الذي ساد البلاد
و قتل ما يبعث على الشك في نتيجة .

(٥) طبقا لنتائج الاجابة لعداد سنة ١٩٤٧ . أما أرقام السنوات السابقة فقد أخذت
من تعداد كل سنة منها .

١٩٠٢٧	١٩١٧-١٩٠٧		٢٩٠٢٣	١٨٨٢-١٨٧٣
١٠٠٩٥	١٩٢٧-١٩١٧		٢٤٠٠٣	١٨٩٧-١٨٨٢
١١٠٨٦	١٩٣٧-١٩٢٧		١٥٠١٢	١٩٠٧-١٨٩٧

وقد نما نصيب الفرد من النفقات العامة كالآتي :

السنة	النسبة ١٠٠ ٢٠٠ ٣٠٠ ٤٠٠ ٥٠٠ ٦٠٠ ٧٠٠ ٨٠٠ ٩٠٠ ١٠٠٠	نصيب الفرد من النفقات العامة	
		التمويل	المعدل
١٨٨٢	—	٢٠٠٤	٢٠٠٤
١٨٩٧	٦٠	١٠١٠٠	١٠٨٣٤
١٩٠٧	٧٥	١٠٦٧٦	٢٠٢٣٥
١٧-١٩١٦	١٤٠	١٠٣٥٣	٠٠٩٦٦
٢٧-١٩٣٦	١٢٦	٢٠٥١٨ ^(١)	١٠٩٩٨ ^(١)
٣٧-١٩٣٦	٨٦	٢٠٤٨٥	٢٠٨٨٩
٤٧-١٩٤٦	٢٦٣	٥٠٤٣٦ ^(٢)	٢٠٠٦٧ ^(٢)

يتضح من ذلك أن زيادة نصيب الفرد من النفقات العامة كانت بسيطة ، ففي مدة أربعين سنة ، أي من سنة ١٨٩٧ إلى سنة ٣٧-١٩٣٦ ، ازداد ذلك النصيب بمقدار ١٢٥٠٩ ٪ ولكن إذا راعينا ما طرأ على القوة الشرائية للنفود من تغير في المدة المذكورة لكأن الزيادة ٥٧٠٥ ٪ فقط .

وإذا قارنا زيادة نصيب الفرد من النفقات العامة في مصر بزيادة نصيبها في بلاد أخرى كالمملكة البريطانية مثلا ، لوجدنا أن نصيب الفرد من النفقات العامة في الهند زاد في سنة ٢٧-١٩٣٦ عما كان عليه في سنة ١٨٩٧ بمقدار ١٢٨٠١ ٪^(٣) وزاد في مصر في نفس المدة بمقدار ١٢٨٠٩ ٪ .

(١) عن ١٢ شهرا لتسليم المائنة ، راجع سابقا ، ص ٥٠ و ٦٣ .

(٢) تقديرات الميزانية .

(٣) Shirma, G. F., Science of Public Finance, Vol. II, 1936, p. 2073.

ولما كان معظم السكان في مصر من العناصر الزراعية ، وكان ازدياد السكان بنسبة أكبر من زيادة الثروة مع ازدياد سوء توزيعها ، فقد كان المتظر أن تكون نسبة زيادة نصيب الفرد من النفقات العامة أكبر ، لأن اجتماع الظروف المذكورة يؤدي إلى انخفاض مستوى معيشة السواد الأعظم من السكان ، وزيادة ما يطلب من الهيئات العامة أداؤه من الخدمات في التواحي الصحية والاجتماعية والأمن العام ، ولكن نظام الإيرادات في تلك المدة كان لا يسمح بزيادة كبيرة فيها لمقابلة النفقات العامة ، لأن إيرادات الثروة المنقولة لم يكن يدفع عنها ضرائب حتى عهد قريب (١٩٣٩) نظراً لوجود الامتيازات الأجنبية ، ولعدم وجود ضريبة تصاعديّة على مجموع الدخل

المبحث الثاني

اتساع المدن

إن إقبال مصر على الصناعة من شأنه أن يضاعف عدد سكان المدن والأوساط الصناعية كثيراً ، كما حدث منذ أوائل القرن التاسع عشر في جميع البلاد التي تحولت نحو الصناعة كإنجلترا وفرنسا وألمانيا ، فقد تغير توزيع السكان بين المدن والريف فيها منذ منتصف ذلك القرن ، ففي إنجلترا كانت نسبة زيادة سكان المدن في المدة من سنة ١٨٠١ حتى سنة ١٨٥١ : ١٠٨٧ ٪ ، بينما بلغت نسبة زيادة سكان الريف في نفس المدة ١ ٪ فقط ، وكان نصف عدد السكان في سنة ١٨٥١ من العنصر المدني ، فارتفع إلى ٦٢ ٪ في سنة ١٨٧١ ، وإلى ٧٢ في سنة ١٨٩١ ٪ ، وإلى ٧٨ ٪ في سنة ١٩١١ . وفي فرنسا كان عدد سكان المدن في سنة ١٨٥١ : ٩١٣٥٠٠٠ نفس ، وسكان الريف ٢٦٦٤٨٠٠٠ نفس ، فزاد الأول في سنة ١٩١١ إلى ١٧٥٠٠٩٠٠٠ نفس بينما نقص الثاني إلى : ٢٢٠٩٣٠٠٠ نفس ، وفي ألمانيا بلغ العنصر المدني في سنة ١٨٧١ : ٣٦١ ٪ من عدد السكان ، فارتفع إلى ٥٧٠٤ ٪ في سنة ١٩٠٥ ، وفي الولايات المتحدة كان

١٤،٤٩٪ من عدد السكان في سنة ١٨٥٠ من العنصر المدني، فارتفعت تلك النسبة إلى ٣٣٪ في سنة ١٩٠٠^(١).

وكما زاد عدد سكان المدن كلما كثرت النفقات المحلية، إذ يستلزم وجود عدد كبير من السكان في صعيد واحد زيادة العناية بالصحة العامة، وبطرق الانتقال، وبتوزيع المياه والغاز والتيار الكهربائي، وإطفاء الحرائق، وإنشاء الطرق والقناطر والميادين والحدائق العامة، مما يكلف كثيراً من النفقات^(٢)، كما يستلزم تدعيم البوليس للحفاظ على الأمن بزيادة عدد أفرادهم ومراكزه، واتخاذ ما يلزم من الوسائل لمكافحة الجرائم والتبض على مرتكبيها، كذلك ينشأ مع المدن كثير من المسائل كالدعارة وحماية الآداب العامة، ورقابة المحال العامة وأماكن اللهو، ومسائل العمال، ورقابة المواد الغذائية ومنع غشها، يضاف إلى ذلك أن أهل المدن يتطلعون نوعاً من التعليم ومن المعاهد العلمية يكلف أكثر مما يكلفه النوع الذي يكنى للأوساط الزراعية، كل هذه الأسباب تجعل ما يصيب الفرد من النفقة العامة أكبر في المدن منه في الريف، وكما زاد عدد السكان واتسعت رقعة المدينة كلما ارتفعت النسبة، إذ أن سكان المدن الكبيرة أرفع ذوقاً وأكثر طلباً للرفاهية وأعظم حاجات وأكبر ثروة من سكان المدن الصغرى كما سبق القول^(٣)، ويكفي للدلالة على ذلك الاطلاع على ما تنتشره النول المختلفة من الإحصاءات، فقد جاء مثلاً في بيان لمصلحة الإحصاء بالولايات المتحدة أن نصيب الفرد من النفقات المحلية في مختلف المدن الأمريكية في سنة ١٩١٩ كان كما يأتي^(٤):

(١) Conrad, J., Handwaerterbuch der Statistischnissenschaften, pp. 877 u ff. (Bevölkerungswesen).

(٢) Lutz, H.L., op. cit., p. 76.

(٣) راجع سابقاً ص ١٠٧.

(٤) Financial Statistics of Cities, 1919.

عدد سكان المدينة الواحدة	عدد المدن	نسبة الفرد من النفقات المحلية
من ٣٠ الى ٥٠ ألفا	٩٥	٢٦٠٢٣ ريالاً
٥٠ ٠ ١٠٠ ألف	٦٦	٢٧٠٢٩ »
١٠٠ ٠ ٣٠٠ ٠	٤٥	٣١٠٠٩ »
٣٠٠ ٠ ٥٠٠ ٠	١١	٣٥٠١٨ »
٥٠٠ ألف فأكثر	١٠	٣٥٠٧٠ »

...

أما في مصر فليس من السهل تحديد نسبة زيادة كل من العنصرين المدني (élément urbain) والريفي (élément rural) للسكان ، إذ لا تبين مصلحة الإحصاء والتعداد فيها تنشره عن نتائج التعداد للسنوات المختلفة ، عدد سكان المدن يائنا كافيًا ، وليس لدينا تعريف محدد لما يمكن اعتباره من البلاد مدنا . ولا يمكن الاعتماد في ذلك على عدد السكان وحده ، إذ توجد بعض قرى كبيرة يقرب عدد سكانها من خمسة عشر ألفا ، على أنه يمكن عدم مدن المحافظات وعواصم المديريات وبعض البلاد الكبيرة التي تسود فيها الحياة الصناعية والتجارية ، مدنا ، وتجانب هذه المدن إليها عددا كبيرا من سكان الريف ، ولو أن الهجرة الداخلية ليست بالكثرة المشاهدة في البلاد المتقدمة في الصناعة ، وذلك لأن ممر ليس بها صناعة كبرى ، وقد بلغت زيادة المهاجرين إلى الاسكندرية عن المهاجرين منها ٤٣٩٢٨ نفسا في إحصاء سنة ١٩١٧ و ١٠١٣١٠ نفسا في إحصاء سنة ١٩٢٧ ، ولا تزال القاهرة أكثر مدن الدولة اجتذابا لسكان الريف ، وقد بلغت زيادة الداخلين إليها عن الخارجين منها ١٥٩٠٣٥ نفسا في سنة ١٩١٧ و ٢٩٢٩٩٠ نفسا في سنة ١٩٢٧ . كذلك تستقبل السويس كثيرا من السكان نظرا لحالة الرخاء الموجودة بها ، لوقوعها على قناة السويس ولمرور التجارة بها ، وقد بلغت زيادة عدد الداخلين إليها عن الخارجين

منها ٦٦٠٠ نفس في سنة ١٩١٧ و ١٣٣٨١ نفساً في سنة ١٩٣٧ .
وبين الجدول الآتي عدد سكان مدن المحافظات وعواصم المديريات وبعض
البلاد الهامة الأخرى في السنوات ١٩١٧ و ١٩٣٧ و ١٩٣٧ ، والنسبة المئوية
لزيادة السنتوية في كل مدة ^(١) .

المدينة	عدد السكان			
	١٩١٧	%	١٩٣٧	%
١ - مدن المحافظات :				
القاهرة	٧٩٠٩٣٩	١٠٦٤٥٦٧	٣٠٥	١٣١٢٠٩٦
الاسكندرية	٤٤٤٦١٧	٥٧٣٠٦٣	٢٠٩	٦٨٥٧٣٦
بور سعيد	٧٠٨٧٣	١٠٠٨٩٩	٤٠٣	١١٨٩٥٣
السويس	٣٠٩٩٦	٣٦٩٥٥	١٠٩	٤٦١٩٥
دمياط	٣٠٩٨٤	٣٤٩٠٧	١٠٣	٤٠٣٣٣
ب - عواصم المديريات ^(٢) :				
أسوان	١١٢٩٣	١٥٧٢٥	٣٠٩	٢١٩٠٢
بنها	١٨٦٠٧	٢٤١٢٧	٣٠٠	٣٦٧٦٢
سوهاج	٢٠٧٦٠	٢٢٩٧٩	١٠١	٣٠٦٤٩
قا	٢٢٩٥٨	٢٢٦٧٨	١٠١	٣٢٢١٦

(١) أخذنا أرقام سنة ١٩١٧ من كتاب « تعداد سكان القطر المصري لسنة ١٩١٧ »
الجزء الثاني ، القاهرة ، ١٩٢١ ، وتشمل سكان بعض النوب اللعنة بالبلاد المذكورة ،
وأرقام سنة ١٩٣٧ من كتاب « تعداد سكان القطر المصري لسنة ١٩٣٧ » ، حكراسات
الجزء الاول ، القاهرة ، (الجدول الخامس) ، وأرقام سنة ١٩٣٧ من كتاب « تعداد السكان
لسنة ١٩٣٧ » ، حكراسات الجزء الاول ، القاهرة ، ١٩٤١-١٩٤٠ ، (للمعلقات)
ويتصرف عدد السكان في سنتي ١٩٣٧ و ١٩٣٧ الي عدد سكان سكن الناحية ، الموجود
داخل « حردون » عوايد أملاك البلدة ، ولا يشمل عدد سكان النوب والتجمع التابعة لها ما لا
أو اداريا أو حيا ويسكنها غير داخلة في اختصاص بلدها البلدي .

(٢) مرتبة حسب عدد سكانها في تعداد سنة ١٩٣٧ .

(تابع الجدول السابق)

البلدية	عدد السكان				
	١٩١٧	١٩٢٧	%	١٩٣٧	%
شين الكوم	٢٤٦٠٤	٢٧٢٦٣	١٠١	٣٢٥٠٠	١٠٩
الجيزة	١٨٧١٤	٢٦٦٧٤	٤١٣	٣٦٥١٢	٣٠٧
بنى سويف	٣١٩٨٦	٣٧٠٢٣	١٠٦	٤٤٣٨٦	٢٠٠
المنيا	٢٤٩٤٥	٤٣٦٤٢	٢٠٥	٥٠٦٨٠	١٠٦
أسيوط	٥١٤٣١	٥٥٦١٨	١٠٨	٥٩٠٩٣	١٠٦
الزقازيق	٤١٧٤١	٥٢٨٣٩	٢٠٧	٥٩٧٩٣	١٠٣
الفيوم	٤٤٤٠٠	٥٠٩٩٤	١١٥	٦١٦٢٩	٢٠١
دمتهور	٤٧٨٦٧	٥١٧٠٩	١٠٨	٦١٩٦٢	٢٠٠
المنصورة	٤٩٢٣٨	٦٣٤٩٢	٢٠٩	٦٨٨٨٧	١٠٨
طنطا	٧٤١٩٥	٩٠٠١٦	٢٠١	٩٥٢٥٧	١٠٦
ج - البلاد الهامة الأخرى (١) :					
المطرية	٢٠٤٩٨	٢٠٣٩٩	١٠٠	٢٠٥٣٣	١٠٠
ميت غمر	١٧٨٧٩	١٩٥٥٠	١٠٩	٢٢٢٣٣	١٠٤
زفتى	١٨٢٩٩	٢٢٦٦٢	٢٠٤	٢٣٩٥٢	١٠٦
منوف	٢٤٢٥٣	٢٥٢٣٩	١٠٤	٢٥٨٠١	١٠٢
انخيم	٣٦٠٢٣	٢٨٧١٤	١١٠	٣٦٨١٣	١٠٧
جرجا	٢١٦٤٢	٢١٨٧٤	١٠١	٢٦٩٥١	٢٠٣
طهطا	٢٠٦٥٨	٢٣٥٦١	١٠٤	٢٧٠١٢	١٠٥
ملوى	٢٤٩٦٣	٢٦٢٩٨	١٠٥	٢٧١٠٧	١٠٣
الحلة الكبرى	٣٨٠٨٨	٤٤٦٢٠	١١٧	٦٢٠٧١	٢٠٩
المجموع	٢٠٧٣٤٥١	٢٦٢٨٠٩٧	٢٠٧	٣١٤٨٠١٣	٢٠٠

(١) مرتبة حسب عدد سكانها في تعداد سنة ١٩٣٧ .

وبين الجدول الآتي النسبة المئوية للزيادة السنوية للسكان في كل مديرية من مديريات الدولة في كل من الفترتين ١٩١٧ - ١٩٢٧ و ١٩٢٧ - ١٩٣٧ (١) :

المديرية	النسبة المئوية للزيادة السنوية للسكان		المديرية	النسبة المئوية للزيادة السنوية للسكان	
	١٩١٧-٢٧	١٩٢٧-٣٧		١٩١٧-٢٧	١٩٢٧-٣٧
الغربية	٠٠٨	١٠٠	بنى سويف	١٠٢	٠٠١
المنوفية	٠٠٣	٠٠٥	المنيا	١٠٠	١٠١
الدقهلية	١٠٠	١٠٣	اسيوط	١٠٠	١٠٢
الشرقية	٠٠٦	١٠٠	جرجا	١٠٢	١٠٥
القليوبية	٠٠٦	٠٠٩	قنا	٠٠٨	١٠٣
البحيرة	٠٠٩	٠٠٩	اسوان	٠٠٦	١٠٤
الجيزة	١٠٣	١٠٦	مصر جميعها	١٠١	١٠٢
الفيوم	٠٠٩	٠٠٩			

يتضح من الجدولين السابقين أنه بينما كانت النسبة المئوية للزيادة السنوية للسكان في جميع مصر ١٠١ في الفترة الأولى (١٩١٧ - ١٩٢٧) و ١٠٢ في الفترة الثانية (١٩٢٧ - ١٩٣٧)، كانت النسبة المئوية لزيادة سكان المدن ٢٠٧ في الفترة الأولى، و ٢٠٠ في الفترة الثانية، فتكون نسبة زيادة سكان المدن أعلى من النسبة العامة لزيادة السكان بما يزيد على الضعف أو يقرب منه .

نصيب الفرد من النفقات المحلية : بين الجدول الآتي نصيب الفرد من النفقات المحلية في المدن المختلفة التي تتمتع بنظام محلي وقد قسمناها إلى ستة أقسام تبعا لعدد سكانها في احصاء سنة ١٩٢٧ وسنة ١٩٣٧ :

(١) أخذنا الأرقام للمسحورة من كتاب " تعداد السكان لسنة ١٩٣٧ " جداول الجزء الأول، القاهرة ١٩٤٠ - ٤٦ .

التحقيقات المحلية في مصر

[illegible]

يتضح من الجدول السابق ^(١) ، أننا إذا تركنا جانباً البلاد التي يقل عدد سكانها عن ثلاثة آلاف نفس (وهي لا تعطينا فكرة حقيقية نظراً لقلة عددها) ، لوجدنا أن نصيب الفرد من النفقات المحلية يزداد بازدياد عدد سكان البلدة ، وإن كان هذا النصيب في مجموعه حتى الآن قليلاً ، إذ بلغ ٨٣٧ ملياً في سنة ١٩٢٦/١٩٢٧ ، و٨٥١ ملياً في سنة ١٩٣٦/١٩٣٧ ، ويرجع هذا إلى أن اختصاصات الهيئات المحلية ومواردها محدودة . ^(٢)

وقد أدى ركود حركة الأعمال الإنشائية في المدن المصرية منذ بداية الحرب العالمية الثانية إلى أنها أصبحت بحاجة إلى إصلاح شامل يتناول جميع مرافقها العامة ، من تنوير في شبكة المجارى وإعادة رصف الطرق ، وتحسين وسائل المواصلات ، وتعمير الأحياء القديمة ، وبذل العناية بالصحة وإنشاء المستشفيات ، مما ينشأ عنه أزيداد النفقات المحلية .

الفصل الثالث

أثر أزيداد الثروة والدخل في نمو النفقات العامة

إن أزيداد الثروة ^(١) شرط أساسي لنمو النفقات العامة ، بل لعله أعظم أثراً في ذلك من زيادة السكان واتساع الإقليم ، ففي السنوات التي سبقت الحرب

(١) أخذنا عدد السكان من صحفاني « تعداد السكان » لسنة ١٩٢٧ ولسته ١٩٣٧ السابق ذكرهما ، وهو ينصرف إلى عدد سكان « سكن التاجية » كاسيق ، (هـامش ١ من ١٦٩) ولا كان أسماء المساكن يقع عائد في أوائل السنة (ما بين شهرى مارس وأبريل) لأن هذه الفترة تخلو البلاد فيها من الزيارات والتفقات الرسمية ، فقد اخترنا لاستخراج نصيب الفرد من النفقات المالية نفقات السنتين ١٩٢٦-٢٧ و ١٩٣٦-٣٧ ، ولا كانت نفقات السنة ١٩٣٦-٣٧ من ثلاثة عشر شهراً نظراً لنتيجه بدء السنة المالية (راجع سابقاً ، ص ٥٠) ، فقد حولناها إلى نفقات من اثني عشر شهراً .

(٢) راجع سابقاً ، ص ١٠٦ .

(١) يميزون عادة بين الثروة العامة (Richesse-publique) والثروة الخاصة (privée)

العالمية الثانية كانت ميزانية أسبانيا مثلا تزيد قليلا على ثلث ميزانية فرنسا ، مع أن مساحتها تساوى مساحة فرنسا تقريبا ، وعدد سكانها يقل بمقدار ٣٨ ٪ عن عدد سكان فرنسا ، وكانت ميزانية بلجيكا تزيد قليلا على ربع ميزانية فرنسا بينما يبلغ عدد سكان بلجيكا نحو خمس عدد سكان فرنسا ومساحتها أقل من مساحة فرنسا بنحو عشرة مرة (١) .

وترجع أهمية الثروة الى أن زيادتها تساعد على زيادة الدخل ، ومنه تنترف الدولة والهيئات المحلية ما تحتاجه عادة من أموال في صورة ضرائب ورسوم الخ ، وأهمية ازدياد الدخل بالنسبة للتفقات العامة تفوق أهمية ازدياد الثروة ، إذ يوجد بجانب الثروة عوامل أخرى تساهم في ازدياد الدخل ، كتنشيط الشعب وصفاته ودرجة تعليمه وثقافته وملكانه ومقدرته وأخلاقه ، ومن جهة أخرى يساعد ازدياد الدخل على رفع مستوى المعيشة وهذا يؤثر بدوره على نمو التفقات العامة وبخاصة على نمو مرتبات موظفي الدولة وأجور عمالها ، ولهذا كانت ميزانية إيطاليا تقل عن ميزانية فرنسا بالرغم من زيادة عدد سكانها ومركزها السياسي الدول .

وكما يؤثر ازدياد الثروة والدخل في نمو التفقات العامة ، كذلك يؤثر ازدياد التفقات العامة في نمو الثروة والدخل ، ويتوقف مدى وقوة هذا التأثير على كيفية استعمال التفقات العامة .

أما تأثير ازدياد الثروة والدخل على نمو التفقات العامة فيتوقف على الظروف الاقتصادية لكل دولة ، والمشاهد أن نصيب الفرد من الثروة في البلاد الزراعية يزداد بأسرع من ازدياد نصيبه من التفقات العامة ، وذلك على العكس مما

Richesse = والثروة الوطنية (Richesse nationale) وتشمل الأثرى الأموال الخاصة بالدولة والممتلكات العامة ، وتشمل الثانية الأموال الخاصة للأفراد والأشخاص المعنوية ، أما الثالثة فتشمل التبرعات الأولى ، ويشمل الدخل الوطني مجموع الدخل الصافية .

(١) استعينا في حساب الأرقام المذكورة ببيانات الإحصاء السنوي لصحيفة الأمم لسنة ١٩٤٠/٤١ .

يحدث في البلاد المتقدمة في الصناعة، إذ يزداد نصيب الفرد من النفقات العامة بأسرع من ازدياد نصيبه من الثروة^(١).

ويترتب على ازدياد متوسط الدخل عدة نتائج منها: (١) زيادة حصة الضرائب الموجودة، (٢) إغراء الدولة بفرض ضرائب جديدة أو زيادة سعر الضرائب الموجودة، للاستفادة من زيادة المادة الخاضعة للضريبة وزيادة تساعد على ذلك دون مقاومة كبيرة من جانب دافعي الضرائب، (٣) تخفيف أثر التضحية الشخصية الناتجة عن دفع الضرائب، إذ يترتب على ازدياد متوسط دخل الأفراد نقصان منفعة الحدية، فتصبح المنفعة المفقودة، الناتجة عن دفع الضرائب أقل، (٤) نمو الادخار مما يؤدي إلى خفض سعر الفائدة، ويسهل إصدار القروض العامة ويجعل خدمتها أقل نفقة، (٥) زيادة إنتاجية المرافق العامة في أوقات التقدم الاقتصادي وازدياد متوسط الدخل، إذ ينتج عن نفس النفقة منافع أكثر، لأنها تساهم في الإنتاج وفي إتاحة التمتع بكية أكبر من الأموال، ومن ثم كانت فائدة زيادة النفقات العامة في أوقات التقدم الاقتصادي.

...

وقد سائر ازدياد النفقات العامة ازدياد الدخل والثروة، إذ زاد الدخل الوطني في دول أوروبا وفي الولايات المتحدة، وبخاصة أثناء القرن التاسع عشر. كما بلغت زيادة الثروة أثناء ذلك القرن نسبة لم تعرفها السنوات السابقة، وفاقته نسبة زيادة عدد السكان، وبمكتنا القول بأن الاتجاه أثناء القرن التاسع عشر، وبخاصة أثناء النصف الثاني منه، وأوائل القرن الحالي، كان نحو ازدياد الدخل بأسرع من ازدياد النفقات العامة^(٢)، ولكن حدث العكس أثناء العشرين سنة

(١) راجع ما جاء في ص ٣٠.

(٢) على العموم، ملاحظت زلات الثروة الوطنية زيادة كبيرة، زاد نصيب الفرد من الدخل بنسبة أكبر من زيادة نصيبه من النفقات العامة المقولة والمثبتة الحالية كما يوضح من الجدول الاتي ==

التي سبقت الحرب العالمية الثانية^(١)، فقد أدى التقدم الكبير في الفنون الصناعية إلى انخفاض الأسعار وارتفاع الأجور ارتفاعا كبيرا .
ونذكر فيما يلي بعض احصاءات عن نمو الدخل والثروة في بعض الدول .

قدر الدخل الوطني لمجتمعات كالاتي (بملايين الجنيهات الانجليزية) : سنة
١٧٠٠ : ٥٥ : ١٧٧٤ : ١٥٠ : ١٨١٥ - ١٨ : ٣٥٠ : ١٨٣٧ - ٤٢ : ٥٠٠ : ١٨٦٨ -
٧٠ : ٨٦٠ (تقدير : Dudley Baxter)^(٢) ، ١٨٨٣ - ٨٤ : ١٢٨٩ (Mallet)^(٣) ،
١٨٨٥ : ١٢٧٤ (Prof. Léon Levi)^(٤) و ١١٢٥ (Prof. Marshall)^(٥) ،
١٩٠٤ : ١٨٠٠ (Prof. Bowley)^(٦) ، ١٩١٤ : ٢٢٥٠ (J. Stamp)^(٧) ،
١٩٢٤ : بين ٣٧٠٠ و ٣٩٠٠ (Bowley and J. Stamp)^(٨) ، ١٩٣٤ : ٣٧٠٠
(Bowley) ، ١٩٤١ : ٦٣٣٨^(٩) .

وقدر نصيب الفرد من الدخل الوطني في إنجلترا بما يأتي (بالجنيهات الانجليزية) : سنة ١٧٠٠ : ٦ : ١٧٧٤ : ١١٠٥ : ١٨١٥ - ١٨ : ١٩ : ١٨٦٨ -
٧٠ : ٢٨ (Dudley-Baxter)^(١٠) ، ١٩١٤ : ٥٠ (J. Stamp)^(١١) ، ١٩٣١ :
٧٦ (Bowley) .

== (تلام من كتابه عن المالية العامة ، جزء أول ، ص ٧٥) .

١٨٩٨	١٨٩١-٩٥	١٨٨٦-٩٠	١٨٧٦-٨٠	١٨٦٦-٧٠	
١٦٧	١٣٤	١١٨	٩٧	٦٦	{ متوسط دخل الأفراد الدوي :
٣٥	٢١	١٩	١٧	١١	{ نصيب الفرد من النفقات العامة :

(١) Lutz, H.L., op. cit, p 6) , Adams, H.C., The Science of Finance, New York 1896, pp. 93-98.

(٢) Dudley-Baxter, National Debt, London, 1871, pp. 99, 100

(٣) Mallet, F., op. cit., T. 1, p. 139.

(٤) Journal of the Royal Statistical Society, 1861, p. 275.

(٥) Shivas, G. F., op. cit. T. 1, p. 278.

(٦) League of Nations, World Economic Survey, 1912-13 p. 98.

وقد تركزت ثروة بريطانيا العظمى الوطنية بما يأتي (بملايين الجنيهات الانجليزية):
سنة ١٧٠٠ : ٦١٥ (Gregory King)^(١) ، ١٨٠٠ : ٢٢٥٠ (Capps)^(٢) ،
١٨٥٧ : ٦٠٠٠ (١) ، ١٨٦٥ : ٦٢٧٢ (١) ، ١٨٧٥ : ٨٥٠٠ (١) ، ١٨٨٥ :
١٠٠٠٠ (١) ، ١٩١٤ : ١٤٥٠٠ (J. Stamp)^(٣) ، ١٩٢٣ : ٢٠٠٠٠ (Shirras)^(٤) ،
١٩٢٧ : ١٣٦٦٢٤ مليون دولار (Pietra e Ferrari)^(٥) .

وقد نصيب الفرد من الثروة الوطنية في بريطانيا العظمى بما يأتي (بالجنيهات
الانجليزية) سنة ١٧٠٠ : ١٧٨ (١) ، ١٨٠٠ : ١٤٠ (Capps)^(٢) ، ١٨٥٧ : ٢٠٠ (١) ،
١٩١٤ : ٣١٨ (J. Stamp)^(٣) .

وفي فرنسا قدر دخل الثروة العقارية كالاتي (بمليارات الفرنكات) :
سنة ١٧٩١ : ١٠٤٤ ، ١٨٧٩ : ٤٠٦٧ (تقدير لإدارة الضرائب المباشرة) ،
ودخل الثروة المنقولة كالاتي (بمليارات الفرنكات) : سنة ١٧٩١ ، ١٠٥٠
(تقدير : Delal-d'Agier) ، ١٨٨١ : ٦ (Wolowski) ، والدخل الوطني
جميعه : سنة ١٨٨٨ : ١٦ (Peytral)^(٦) ، ١٩١٤ : ٣٧٠٥ (Shirras)^(٧) ،
١٥٠٠ مليون جنيه انجليزي (Papin)^(٨) ، ١٩١٧ : ٣٠ مليار من الفرنكات
الذهب (Péret)^(٩) ، ١٩٢٧ : ٢٨-١٧٢ مليار فرنك أو ٦٧٣٤ مليون دولار

(١) Graziani, A., op. cit., p. 123.

(٢) Nitti, F., op. cit., T. I, p. 11.

(٣) Shirras, G. P., op. cit., T. II, p. 1167.

(٤) Pietra, G., & Ferrari, G., *Ricchezza e reddito delle nazioni*, Roma, 1925
p. 22.

(٥) Nitti, F., op. cit., T. I, p. 75.

(٦) Shirras, G. P., op. cit., T. II, p. 1202.

(٧) Nitti, F., op. cit., T. I, pp. 118-119.

(٨) Péret, R., *La fortune et la dette publique de la France*, Paris, 1917.

(Pietra e Ferrari) ^(١) ١٩٣٠ : ٢١٠ مليار فرنك (Harvey and Pisk) ^(٢) ،
١٩٣٨ : ٢٥٠ مليار فرنك ^(٣) .

وقدر نصيب الفرد من الدخل كما يأتي (بالجنيئات الانجليزية) : سنة
١٩١٤ : ٢٨ (Pupin) ^(٤) ، ١٩٢٨ : ٤١ (Shirras) ^(٥) .

وقدرة ثروة فرنسا كما يأتي (بمليارات الفرنكات) ^(٦) : سنة ١٧٨٩ : ٣٨
(تقدير Lavoisier) ، ١٨١٥ : ٤٥ (Chaptal) ، ١٨٥٣ : ١٢٥ (Gleardin)
١٨٧١ : ١٧٥ (Wolowski) ، ١٨٩٨ : ٢١٤ (Turquan) ، ١٩٠٥ : ٢٠٨
(De Foville) ، ١٩١٤ : ٣٠٠ (Neymarck) ، ١٩١٧ : ٣٠٠ (Péret) ^(٧) ،
١٩٢٣ : ١٢٠٠ (Shirras) ^(٨) ، ١٩٢٧ : ٩٣٨١ مليون دولار (Pietra e Ferrari) ^(٩) .

وقدر نصيب الفرد من الثروة في فرنسا بمبلغ ٥٥٠٠ فرنك في سنة ١٩٠٥
(De Foville) ^(١٠) ، وبمبلغ ٧٥٧٥ فرنك في سنة ١٩١٤ (Neymarck) ^(١١) ،
وبمبلغ ١٢٠٥ دولارا في سنة ١٩٢٧ (Pietra e Ferrari) ^(١٢) .

وقدر الدخل الوطني في الولايات المتحدة بما يأتي (بمليارات الدولارات) ^(١٣)
سنة ١٨٩٠ : ١٢٠١ ، ١٩٠٣ : ٢٠٠٥ ، ١٩١٣ : ٣٤٠٤ ، ١٩٢٣ : ٦٩٠٨ ،

(١) Pietra, G., e Ferrari, G., op. cit., pp. 32, 33.

(٢) Harvey and Pisk, New Estimates of National Income, American Economic Review, 1930 p. 23.

(٣) S.D.N., Revue de la situation économique mondiale, 1929-31, p. 21.

(٤) المرجع المذكور في ص ١٧٧ هامش ٧ .

(٥) Shirras, G.F., op. cit. T. II, p. 1671.

(٦) المرجع المذكور في ص ١٧٧ هامش ٨ .

(٧) Shirras, G.F., op. cit. T. II, p. 1107.

(٨) Latz, H. L., op. cit., p. 72 (1880 to 1933).

١٩٢٥ : ١٩٢٨ ، ٨٠٠٥ : ١٩٢٩ ، ٨٣ : ١٩٣٠ ، ٧٠٠٣ : ١٩٣١ ، ٥٤٠٦ : ١٩٣٢
 ١٩٣٢ : ٢٩٠٤ ، ١٩٣٨ - ٣٩ : ٦٧٠٥ ، ^(١) ١٩٣٩ - ٤٠ : ٧١٠٦ ، ^(١) ١٩٤٠ -
 ٤١ : ٧٩٠٧ . ^(١)

. وقدرت الثروة الوطنية في تلك الفترة بما يأتي (بمليارات الدولارات) ،
 ١٨٩٠ : ٦٥ (تقدير Bullock) ^(٢) ، ١٩٠٠ : ٨٨٠٥ (Census Bureau) ^(٣) ،
 ١٩٠٨ : ٩٤ (Bullock) ^(٢) ، ١٩١٢ : ١٨٦٠٦ ، ١٩١٤ : ٤٢ مليار جنيه
 انجليزي ، ١٩٢٢ : ٢٢١ مليار دولار (Census Bureau) ^(٣) ، ١٩٢٣ :
 ٣٥٥ مليار دولار (Shirras) ^(٤) ، ١٩٢٨ : ٣٢٠١٨ مليار دولار (Pietra e
 Ferrari) ^(٥) .

وقدر نصيب الفرد من الثروة في الولايات المتحدة بما يأتي : سنة ١٩٠٥ :
 ٦٢٠٠ فرنك ذهب ، وبالدولار : ١٨٩٠ : ١٠٣٦ (Bullock) ^(٢) ،
 ١٩٠٨ : ١٢٣٢ (Bullock) ^(٢) ، ١٩١٣ : ١٩٩٤ (King) ^(٦) ، ١٩٢٨ :
 ٢٧٠٤ (Pietra e Ferrari) ^(٥) ، ١٩٢٩ : ٢٩٧٧ (King) ^(٦) ، ١٩٣٢ :
 ١٩٨١ (King) ^(٦) .

وبينا زادت الثروة الوطنية في الولايات المتحدة في سنة ١٩٣٢ بمقدار
 ٣٠٠ ٪ عما كانت عليه في سنة ١٩٠٠ زادت النفقات العامة في نفس المدة
 بمقدار ٦٠٠ ٪ تقريبا ، ويقول (King) إنه بينما زاد نصيب الفرد من الثروة

(١) المرجع المذكور في ص ١٧٨ هامش ٣ .

(٢) Kith, P., op. cit., T. L 39, n. 1.

(٣) Census Bureau of the United States.

(٤) المرجع المذكور في ص ١٧٨ هامش ٧ .

(٥) المرجع المذكور في ص ١٧٨ هامش ١ .

(٦) King, G.L., op. cit., pp. 31, 32.

في سنة ١٩٢٩ عن نصيبه في سنة ١٩١٣ بمقدار ٥٠ ٪ فقط زاد نصيبه من النفقات العامة بمقدار ٤٠ ٪ ، وبينما نقص نصيبه من الثروة في سنة ١٩٣٢ عن نصيبه منها في سنة ١٩٢٩ بمقدار ٥٠ ٪ زاد نصيبه من النفقات العامة بمقدار ١٥ ٪ . وكانت زيادة نصيب الفرد من الثروة في الولايات المتحدة في عصر الاقتصاد الزراعي أسرع من زيادة نصيبه من النفقات العامة ، أما في العصر الحديث فقد حدث العكس ، كما هو الحال في الدول المتقدمة في الصناعة ^(١) .

وقدر الدخل في إيطاليا في سنة ١٩١٤ بمبلغ ٨٠٠ مليون جنيه إنجليزي أو ٢٠ مليارات من الليرات (Nitti) ^(٢) ، وفي سنة ١٩٢٦ بمبلغ يتراوح بين ٩٥ و ١٠٥ مليارات من الفرنكات الورقية (Mortara) ^(٣) ، وفي سنة ١٩٢٨ قدر بمبلغ ٩٠ أو ٩٤ مليارات من الليرات الورقية ، أي ما يساوي ١٨٣٣٠ مليوناً من ليرات ما قبل الحرب العالمية الأولى ، (Pietra e Ferrari) ^(٤) ، وبمبلغ ٩٠ مليارات من الليرات في سنة ١٩٣٨-٣٩ ^(٥) ، وبمبلغ ١٢٥ مليارات في سنة ١٩٣٩-٤٠ ^(٦) .

وقدر نصيب الفرد من الدخل في إيطاليا في سنة ١٩١٤ بمبلغ ٢٣ جنيه إنجليزي أو ٥٣١ ليرة (Nitti) ^(٧) ، وفي سنة ١٩٢٨ بمبلغ ٤٦٩ ليرة من ليرات ما قبل الحرب العالمية الأولى (Pietra e Ferrari) ^(٨) .

وقدر ما تستغرقه ضرائب الدولة والهيئات المحلية في إيطاليا من الدخل الوطني سنة ١٩١٤ بـ ١٦ ٪ وبـ ٢٢٠٨٠ ٪ في سنة ١٩٢٤ ^(٩) .

وقدر (Pantaleoni) الثروة الخاصة في إيطاليا بما يأتي (بمليين الليرات) سنة ١٨٧٢ : ٢٥٣٦٩ ، ١٨٧٣ : ٣٣٩٢٠ ، ١٨٧٤ : ٣٣٣٩٨ ، ١٨٧٥ :

(١) King, C.L., op. cit., pp. 31, 32.

(٢) Nitti, F., op. cit., T. I, pp. 118, 119.

(٣) Pietra, G., e Ferrari, G., op. cit., pp. 33, 30.

(٤) S.D.N., Revue de la situation économique mondiale, 1939-II, p. 24.

(٥) Tivareni, Contribuzioni e reddito dei privati in Italia dalla proclamazione del Regno ai nostri giorni, (Rivista Metron) di Padova, n. 1, VI, 1935.

الوطني مكونا من دخل الأراضي الزراعية ودخل العقارات المبينة مضافا إليه دخل رموس الاموال ودخل العمل في نواحي النشاط الأخرى سواء داخل البلاد أو خارجها ، فقد الدكتور ليني^(١) بناء على ذلك الدخل القومي في سنة ١٩٢١-٢٢ بـ ٣٠١ مليون جنيه مصري (أى ٢٢ جنيا لكل شخص من السكان) مع اعتبار هذا الرقم يزيد أو يقل عن الرقم الحقيقي بمقدار ٢٥ ٪ ، ويعترض المستر باكستر^(٢) على هذا التقدير ويرى أن الدخل الوطني لا يتجاوز في ذلك العام ١٥٠ مليوناً من الجنيهاً (أى ١١ جنيا لكل فرد من السكان) ، ويقدر الدكتور ليني العبء الضريبي بمقدار ٨ ٪ من الدخل الوطني وأن ما يصيب الفرد منه هو ١٠٨ جنيا مصريا . أما المستر باكستر فيقدر العبء الضريبي بمقدار ١٦ ٪ وتصيب الفرد منه بـ ٣١٦ جنيا .

ويرى مستر كريج^(٣) (مراقب مصلحة الإحصاء الأسبق) أن الدخل الوطني في السنة المذكورة هو ٢٧٠ مليوناً من الجنيهاً وبهذا يقترب من تقدير الدكتور ليني ، ولهذا يمكننا اعتبار الرقم الذي حدده الدكتور ليني أقرب إلى الحقيقة وخاصة أنه اعتمد في حسابه على الطريقة التي استعملتها اللجنة الاقتصادية الدولية التي عهدت إليها عصب الأمم السابقة حساب الأعباء العامة لسبب من الدول العظمى استعدادا لمؤتمر بروكسل الذي عقد في سنة ١٩٢٠ .

وقد مسيو أدلر^(٤) (مستشار بنك مصر) باستعمال طرق غير مباشرة ، الثروة الوطنية في مصر سنة ١٩٤٣ بـ ١٠١٠٠ مليون جنيه مصري ، كما قدر الدخل الوطني سنة ١٩٤٣-٤٤ بمبلغ ٢٠٠ مليون جنيه .

ولا يمكن الوصول إلى نتيجة مقننة فيما يتعلق بمقدار ازدياد الثروة وكذلك

(١) مجلة مصر الميرية - جزء ١٣ ص ٥٩٦ - ١٩٤٤ .

(٢) نفس المجلة - جزء ١٤ ص ٤٠٥ - ٤٢٧ .

(٣) نفس المجلة - جزء ١٥ ص ٩ .

(٤) نفس المجلة - جزء ٤٣ ص ٨ وما بعدها .

فما يتعلق بمقدار ازدياد الدخل الوطني بالاعتماد على هذه التقديرات لأنها ، كما يرى ، تختلف كثيرا بعضها عن بعض .

ومع ذلك فلكي تكون لدينا فكرة تقريبية عن مدى ازدياد الثروة القومية نذكر هنا بعض الإحصاءات .

أولا - ازدياد الثروة العقارية من سنة ١٩٠٥ حتى سنة ١٩٤٥

السنة	المساحة المفوكة بالقدان	السنة	المساحة المفوكة بالقدان
١٩٠٥	٥٢٩٨٧٧٢	١٩٣٠	٥٧٩٠٠٥٠
١٩١٠	٥٤٦٣٧٨٩	١٩٣٥	٥٨٣٦٩٥٩
١٩١٥	٥٤٥٧٠٩٦	١٩٤٠	٥٨٤١٠١١
١٩٢٠	٥٥٣٥٣٥٢	١٩٤٥	٥٨٨٧١١١
١٩٢٥	٥٥٩٨٥٠٦		

ثانيا - الأرقام القياسية للودائع بالبنك الأهلي المصري من سنة ١٩٠٤ إلى سنة ١٩٤٣ (سنة ١٩١٣ = ١٠٠ والرقم الحقيقي : ٧٠٠٣٠١٦ جنبها مصريا)^(١) .

السنة	الرقم القياسي للودائع	السنة	الرقم القياسي للودائع
١٩٠٤	٥٤٠٠	١٩٣٠	٣١٣٠٥
١٩١٠	٨٧٠٨	١٩٣٥	٤٣١٠٧
١٩١٥	١٤٩٠٠	١٩٤٠	٤١٥٠١
١٩٢٠	٢٩١٠٧	١٩٤٣	١٧٦٢٠١
١٩٢٥	٥٦٥٠٤		

(١) الإحصاء المصري لمدة المصرية

ثالثاً - الأرقام القياسية للأدخار من سنة ١٩١٥ إلى سنة ١٩٤٣ (١٩١٣) = (١٠٠) (١)
(أرقام سنة ١٩١٣ : توفير البريد : ٦٥٨٥٩٤ جنيه مصرى ، والبنوك : ٥١٣٦٠٢ جنيه مصرى ، والجملة : ١١٧٢١٩٦ جنيه مصرى)

السنة	الودائع في صندوق التوفير	الودائع في البنوك	الجملة
١٩١٥	٧٢٠٧	٥٤٠٤	٦٥٠٢
١٩٢٠	١٧٩٠٩	١٨٠١٨	١٨٠١٣
١٩٢٥	٢٧٤٠٨	٢١١٠٨	٢٤٧٠٢
١٩٣٠	٣٦٢٠٥	٣٧٠٠٠	٣٦٥٠٨
١٩٣٥	١٠٠٦٠٢	٥٠٤٠٢	٧٨٦٠٣
١٩٤٠	١١٣٣٠٢	٤٣٤٠٥	٨٢٧٠٠
١٩٤٣	٢٩٢٣٠٣	٩٠٩٠٤	٢٠٤٠١٩
١٩٤٤	٤١٢٨٠٦	١٣٢٤٠٢	٢٨٩٩٠٨

أثر زيادة الثروة على التثقات العامة :

لما كان أساس الاقتصاد المصرى حتى الآن هو الزراعة فإن نمو الثروة العامة يتوقف بوجه عام على نمو الثروة الزراعية . وتتوقف الثروة الزراعية على مجموع ما يمكن إنتاجه من المحاصيل الزراعية وهذا يعتمد على عاملين : (١) المساحة المزروعة و (٢) متوسط الإنتاج ، أما المساحة المزروعة فقد بلغت في سنة ١٩٤٥ : ٥٨٨٧١١١ فداناً كما جاء بالإحصاء السابق ، فتكون قد زادت عما كانت عليه في أوائل هذا القرن بمقدار ١٠٠,٢٣ ٪ وتروى كلها الآن ريا صيفياً ما عدا نحو مليون فدان (٢) لا يزال يتبع نظام الري بالحياض ، ولما كان الري الصنفي يمكن

(١) الإحصاء السنوى للدولة المصرية .

(٢) بلغت مساحة الأطنان التي تروى بالحياض في سنة ١٩٤٢ - ٤٣ : ٩٤٧٤٤٤ فداناً كلها بالتربة التلي .

من زراعة أكثر من محصول واحد كل سنة ، في مساحة معينة ، فينتج أن
أن مساحة جملة الزراعات تفوق مساحة الأراضي المزروعة ، وقد بلغت مساحة
جملة الزراعات في سنة ١٩٤٣-٤٤ : ٩٣١٢٨٤٩ فداناً وبمقارنة هذا الرقم بعدد
السكان يتضح أن متوسط ما يخص الفرد من المساحة هو نصف فدان تقريباً ،
وقد كان ما يخص الفرد من مساحة جملة المزروعات في السنوات الماضية
كالآتي ^(١) :

المدة	متوسط عدد السكان في السنة	متوسط مساحة جملة الزراعات بالفدان	متوسط نصيب الفرد منها
١٨٩٦-١٩٠٠	٩٨٦٠٩٠٥	٦٨٧١٦٩٦	٠٠٦٩ فداناً
١٩١٥-١٩١١	١٢١٤٥٢٠٠	٧٦٤٦٧٠٥	٠٠٦٢
١٩٣١-١٩٣٥	١٥٢٦٠٢٠٠	٨٥٣٩٣٠٦	٠٠٥٤
١٩٣٩-١٩٤٣	١٦٩٩٣٦٠٠	٨٩٤٢١٤٢	٠٠٥٣

يتضح من البيان السابق أن حركة الزيادة في مساحة جملة الزراعات أقل
سرعة من حركة الزيادة في عدد السكان ، إذ بينما زادت الأولى فيما بين المدينتين الأولى
والثالثة بنسبة ٢٥٪ زادت الثانية في نفس الفترة بنسبة ٥٥٪ وتبع من ذلك
نقص نصيب الفرد في مساحة جملة الزراعات بمقدار ٢٧٪ ونقص مساحة جملة
الزراعات بالنسبة إلى عدد السكان بمقدار الربع تقريباً . فإذا استمرت حركة
الزيادة في مساحة جملة الزراعات وفي عدد السكان تير بنفس السرعة السابقة
لترتب على ذلك هبوط النسبة بين مساحة جملة الزراعات وعدد السكان عما هي
عليه الآن ، فينقص نصيب كل فرد من الثروة الزراعية ، ولحفظ هذا النصيب
لا بد من زيادة المساحة القابلة للزراعة بمقدار يناسب زيادة السكان .

وزيادة المساحة القابلة للزراعة على أساس المعارف العلمية والفنية المحاضرة

(١) مريت بك بطرس ، غالى سياسة البلد ، القاهرة ١٩٣٨ م : ص ٤٣ (مادة ١٩٣٩-٤٣)

تتوقف على القيام بعدة أعمال عامة تستدعي نفقات ثقيلة العبء على مسيرانية الدولة وعلى المرافق العامة ، إذ أن الدولة هي التي تقوم في مصر بهذه الأعمال ، كتجفيف جزء من بحيرات شمال الدلتا وإصلاحه ، وتحويل الباقي من أراضي الحياض إلى نظام الري الصفي ، وبناء خزانات جديدة بالقرب من منابع النيل ، وتطوير مجرى النيل في مناطق السدود ، وتقوية القناطر بمصر .

أما العامل الثاني الذي تتوقف عليه الثروة الزراعية ، وهو متوسط الإنتاج ، فقد هبط كثيرا منذ أوائل القرن الحالي ، وإن كان من الصعب تحديد ذلك بلغة الأراضي ، إذ يتوقف على عوامل مختلفة ولا يظهر بظهور واحد في كل المناطق . ويرجع نقص الإنتاج إلى أسباب أهمها :

(١) التلف المستمر الذي أصاب التربة ، حتى أصبح متوسط ما يستهلك من السماد الكيماوي للفدان المزروع ٥٩ كيلو جراما قبل الحرب الأخيرة ، بعد أن كان لا يزيد عن $\frac{١}{٦}$ كيلو جرام في أوائل هذا القرن ، بينما كان إنتاج القطن في أوائل هذا القرن أحسن بكثير عما كان عليه في السنوات الأخيرة .

(٢) زيادة الإصابة بمختلف الحشرات والآفات مما هبط معه متوسط إنتاج القطن من ٥٠٤٧ قنطارا للفدان في مدة الخمس سنوات الأخيرة من القرن الماضي إلى ٤٠٢٦ قنطارا في المسدقة من ١٩٣٠ إلى ١٩٣٥ ، على أنه يلاحظ أن الجهود التي بذلت للوقاية من تلك الآفات أسفرت عن نتيجة مرضية في السنوات الأخيرة ، فارتفع متوسط إنتاج الفدان من القطن إلى ٥٠٥٧ قنطارا في سنة ١٩٣٧ .

أما أسباب تلف التربة فتزجج في الغالب إلى (١) تعميق الري الصفي ، إذ ترتب على ذلك حرمان الأرض من الفرين الذي كانت تتركه فيها كل عام مياه الفيضان إلا من كمية ضئيلة غير كافية لتعملها مياه الترغ الآن ، (ب) زراعة الأرض مرة بعد أخرى على مدار السنة ، إذ ترتب عليها هدم تعرض التربة

مدة كافية لأشعة الشمس كما كان الحال في رى الحياض ، (ج) وأهم من ذلك عدم العناية الكافية بصرف المياه عن الأراضي الزراعية ، وخاصة بعد إنشاء ترع الرى ذات المنسوب العالى ، إذ أدى إلى رفع منسوب المياه الجوفية في الطبقة القريبة من سطح الأرض أكثر مما ينبغي ، وهذه المياه تمنع نمو النبات متى اتصلت بجذوره ، كما أنها تحمل أملاحا ضارة تتركها في الأرض أثناء تبخرها بالقرب من السطح^(١) ، وتعمل على إيجاد رطوبة مستمرة في الأرض مما يلائم انتشار الحشرات الضارة بالنبات ، والطفيليات الضارة بالإنسان (البلهارسيا والآنكاستوما والملاريا) ، وقد كان الواجب أن تدرس مشروعات الصرف وتتخذ مع مشروعات الرى المقابلة لها ولكنها تأخرت عنها مدة خمسين عاما^(٢).

فلا بد لرفع متوسط الإنتاج من تحسين وتعميم نظام الصرف حتى تصلح التربة ، مما يضع عبأ آخر على عاتق الميزانية العامة .

فازدياد الثروة الزراعية بما يكفي لحفظ مستوى معيشة الفرد كما هو الآن يستدعى إذن نفقات كبيرة .

(١) مثلا ظهر أثر الترعة ذات المنسوب العالي على الأراضي المجاورة لها في جبة وادي الطيليات ، إذ ترتب على إنشاء ترعة الاسماعيليه أشد جفاف المياه في أراضي وادي الطيليات المذكور بين الزقازيق والاسماعيليه ، وارتفع منسوب المياه الأرضية ، وقربت الأملاح من سطح الأرض فغطت المساحة المزروعة بقلداز ٤٥٪ في قليل من الزمن لعدم توفر أسباب الصرف ولم تصل إلى ما كانت عليه قبل إنشاء ترعة تاج الترعة ، وهكذا أحدثت لارتفاع المياه الأرضية تفاقا في خصب أراضي التوفيقية .

(٢) مذكرة وزير المالية عن مشروع ميزانية السنة ١٩٣٨/١٩٣٩ .

الفصل الرابع

أثر قيام الحكومة والهيئات المحلية بالمشروعات الصناعية والتجارية

على ازدياد النفقات العامة^(١)

—

تقوم الحكومات المركزية والهيئات المحلية بمشروعات صناعية وتجارية لأغراض متباينة وأسباب تختلف باختلاف أحوال كل دولة وظروفها ، ومع ذلك يمكن أن تبين بعض الاعتبارات العامة التي دعت ، بمفردها أو مجتمعة مع غيرها ، إلى قيام الهيئات العامة بتلك المشروعات ، ومن هذه الاعتبارات ما يأتي :

١ - الحصول على إيراد من أرباح المنتجات الصناعية والتجارية ، لاستعماله في الإنفاق على الأغراض العامة التي تستهدفها الهيئات العامة ، وفي هذه الحالة تحسّر الدولة غالباً إنتاج وبيع بعض السلع ، كاحتكار التبغ في فرنسا ، والملح والكبريت في إيطاليا ، والفودكا في روسيا في وقت ما ، وأورلق النصب في إسبانيا . كذلك تقوم بعض المدن بمشروعات بلدية لاستعمال أرباحها في سداد بعض نفقاتها ، وتخفيض ضرائبها المحلية تبعاً لذلك . وقد ساد الاعتماد

(١) المرجع : Gillies, J., Les impôts en France, vol. I, 1936, pp. 378-382.

Van Dorn, H.A., Government Owned Corporations, 1936.

Doran, H.B., Materials for the Study of Public Utility Economics, 1930.

Wilcox, D.F., The Administration of Municipally Owned Utilities, 1931.

Gallock, C.J., Selected Readings in Public Finance, ch. vi.

Mosher, W. E. and Crawford, F.G., Public Utility Regulation, 1933, Ch. XXXII.

Tanung, F. W., Principles of Economics, Ch. 62.

Persons, W. M., Government Experimentation in Business, 1934.

Fourrier, L. T., Railway Nationalization in Canada, 1935.

Smith, F. W., The Case for Private Enterprise, 1936.

McDiarmid, J., Government Corporations and Federal Funds, Chicago, 1930.

Lota, H. L., op. cit., pp. 225-288.

Shultz, W. J., op. cit., pp. 170-183.

في بعض ولايات الولايات المتحدة أثناء الثلث الأول من القرن التاسع عشر بإمكان الاستغناء كلية عن الضرائب بأرباح البنوك وغيرها من المشروعات الصناعية والتجارية التي تنشؤها هذه الولايات ، على أنه من المستبعد أن تصل المدينة العادية ، فضلا عن الولاية ، إلى نقطة جمع نفقاتها من أرباح مشروعاتها الصناعية البلدية ، قد يمكن ذلك بالنسبة لبعض المدن الصغيرة ذات الميزانية المتواضعة . ومع ذلك يخشى أن يترتب على ذلك تضحية بعض الأغراض الاجتماعية الهامة في سبيل الحصول على إيراد ، كما أنه من المحتمل جدا أن تحصل الهيئات العامة على إيراد أكبر لو أنها تركت الصناعات التي تحتكرها الهيئات الخاصة مع فرض ضريبة على منتجاتها ^(١) .

٢ - المحافظة على مافي الدولة من ثروات طبيعية وتنميتها لصالح الجيل الحالي والأجيال المقبلة ، كقيام حكومة الولايات المتحدة باستثمار الغابات ، إذ يحتاج استثمارها إلى نظام لا يلائم المشروعات الفردية .

٣ - ميل بعض أنواع الصناعات إلى الاحتكار ، كتوريد المياه والتيار الكهربائي ، إذ أدى ذلك إلى قيام البلديات بتلك الصناعات حتى لا تستغل الشركات الخاصة الجمهور إذا قامت بها ، لأنها تنشد الربح في حين أن البلديات تستهدف في إدارتها لهذه المشروعات أغراضا أخرى اجتماعية كتوريد المياه لبعض طبقات السكان بسعر أقل من التكاليف .

٤ - تحديد إنتاج واستهلاك بعض السلع الضارة بالصحة ، وفي هذه الحالة يتخذ المشروع شكل احتكار أيضا ، كاحتكار إنتاج وتوزيع المشروبات الكحولية في كندا وفي بعض ولايات الولايات المتحدة .

(١) بلغت النسبة للثروة لايرادات الاحتكارات المالية إلى الإيرادات العامة بما فيها إيرادات البلديات في الدول الانجليزية في سنة ١٩٣٤ ما يأتي : المجر : ١٩٦٣ ، إيطاليا : ٤٣١٦٧ اليابان : ٢٣٦٩ ، اسبانيا : ٢٢٦٢ ، يوغوسلافيا : ٢٩٦٩ ، بولندا : ٣٨٦٩ .

٥ - أداء بعض الخدمات لرعاية السكان ، كإنفاء وإدارة الحمامات العامة ومحطات الألبان وبناء المساكن الصحية في كثير من المدن .

٦ - مراعاة بعض الاعتبارات الاستراتيجية الحربية ، كتملك الدولات الألمانية للسكك الحديدية ، ووصل مناطق الحدود في الهند بالمراكز الأساسية بواسطة السكك الحديدية ، وكقيام حكومة الولايات المتحدة بحفر قناة بناما .

٧ - مراعاة بعض الاعتبارات السياسية والاقتصادية ، كد الخطوط الحديدية في الهند إلى المناطق الممرضة للجذامات حتى يسهل إرسال المؤن إليها ، وكبناء حكومة الولايات المتحدة أسطولاً تجارياً أثناء الحرب العالمية الأولى .

٨ - نمو بعض المشروعات الصناعية الخاصة ، التي يخشى أن تستغل جمهور المستهلكين ، نمو كبيراً يجعل من الصعب رقابة الهيئات العامة لأعمالها رقابة فعالة ، مما يدعو الهيئات العامة إلى الحلول محل هذه الهيئات الخاصة في أعمالها أو قيامها ببعض مشروعاتها ، ومن هذا القبيل بناء سد وادي التنسي بالولايات المتحدة إذ لم يلبث أن أصبح سلاحاً سياسياً واقتصادياً قوياً لمكافحة رفع المشروعات الخاصة أسعار التيار الكهربائي .

٩ - إحجام رأس المال الخاص أو عدم كفايته ، ونجد هذا السبب في كثير من مؤلفات المالية العامة القديمة وفي بعض المؤلفات السكندرية والأسترالية ، وإليه يرجع برنامج مد السكك الحديدية في أستراليا وكندا ، إذ كانت الحاجة إلى المواصلات شديدة مع قلة رموس الأموال بين أيدي المهاجرين الأوائل ، مما اضطررت الحكومة معه إلى أن تقوم هي بمد السكك الحديدية ، ومساهمة الولايات المتحدة في رأس مال بنوك الأراضي الاتحادية التي أنشئت سنة ١٩١٦ بعد إحجام رموس الأموال الخاصة ، واكتسابها في سنة ١٩٢٢ في رأس المال الابتدائي لبنوك الائتمان الاتحادية المتوسطة ، ومدها بالمال عدة معاهد للاتحاد الزراعي أنشئت أثناء سني ١٩٣٣ و ١٩٣٤ ، إلى غير ذلك مما سيأتي في مناقشة فصل ثال . وفي بعض الدول يساعد ضعف إقبال الأفراد على المشروعات الصناعية

وعادة الإنكال على الحكومة في كثير من الأعمال ، في نمو المشروعات الصناعية العامة . ويقول (Bastable) إن قيام الحكومة بهذه المشروعات يكون في الغالب في الدول المتأخرة ، أو التي في أوائل عهد النمو الصناعي ، وإنه يجب أن يقل مع التقدم الاقتصادي .

ويلاحظ أن هذا السبب في طريقه إلى الزوال إذ من المتيسر الآن في الدول المتقدمة في الصناعة كالولايات المتحدة جمع أي مقدار من رأس المال الفردي لأي مشروع يبشر بربح ، بالاتجاه إلى المصارف الخاصة ^(١) .

تلك هي بعض الأسباب التي تدعو الهيئات العامة للقيام بمشروعات صناعية أو تجارية ، وبدل عددها وتنوعها على مبلغ تعقد المؤثرات التي تحدد سير العمل الحكومي ، ويلاحظ أن الدافع المالي وهو الرغبة في الحصول على إيراد صاف لإتفائه في الأغراض العامة ليس سوى واحد من كثير من الدوافع ، ولله في بعض الأحيان أقلها أهمية ، ولذلك فإن الحكم على مبلغ نجاح المشروعات الصناعية العامة ، اعتماداً على نتائجها المالية فقط لا يكون حكماً سليماً ، على أنه يجب من جهة أخرى عدم إهمال النتائج المالية لتلك المشروعات ، نظراً لما لها من الأثر على الضرائب التي تحملها طبقات أخرى من الجماعة ، فالحسائر التي تحيق بالمشروعات الصناعية العامة يجب أن تسد من مصدر آخر من مصادر الإيراد العامة بما يثير مسألة توزيع عبء التكاليف العامة على الأفراد .

...

هل تصلح كل المشروعات الصناعية والتجارية لقيام الهيئات العامة بها؟
إذا تركنا جانباً الأحوال والظروف التي تضطر فيها الهيئات العامة للقيام بمشروعات صناعية أو تجارية دون أن تكون متأثرة في ذلك بمبدأ معين ، وهي

(١) Shalla, W. J., op. cit., 172.

عادة أحوال استثنائية وطارئة ، فإن من الملائم أن نبحث فيما إذا كانت جميع الصناعات تصلح لقيام الحكومة أو المدينة بها دون تمييز ، وإلا فما هي الصناعات التي تصلح لذلك ؟ .

ناقش آدم سميث هذه المسألة عرضاً عند كلامه عن البريد . إذ قال : « لعله (البريد) للمشروع التجاري الوحيد الذي أدارته كل أنواع الحكومات بنجاح على ما أعتقد ، فليس رأس المال اللازم له كبيراً جداً ، وليس هناك سرفه ، كما أن أرباحه ليست مؤكدة فقط ولكنها مباشرة أيضاً » ^(١) ، ويمكن أن نستنتج من هذا الكلام ثلاث مميزات إذا اجتمعت في صناعة ما أصبحت صالحة لأن تقوم بها الهيئات العامة وهي : (١) ألا يكون رأس المال اللازم كبيراً جداً ، (٢) أن تكون العملية بسيطة ، (٣) أن يكون الربح مؤكداً ومباشراً .

كذلك بحث (Jevons) و (Bastable) و (Adams) الشروط التي يجب توفرها لقيام الحكومة بمشروعات صناعية لأغراض مالية أو غير مالية ^(٢) ، ويعتمد باستابل على التجارب فيقول بأنها ضد قيام الحكومة بتلك المشروعات على نطاق واسع ، ولكنه لا يعترض على قيام الحكومة بها ما دامت هناك أسباباً خاصة تبرر ذلك ، ويحذر بأن ما تلقاه بعض المشروعات الصناعية الحكومية من نجاح يجب ألا يكون سبباً لمدد النشاط الحكومي إلى حالات أخرى غير عائلية للأولى .

وبدل مقارنة نتائج المشروعات الصناعية والتجارية العامة في مختلف الميادين على صحة ما رآه آدم سميث من ضوابط لقيام الهيئات العامة بتلك المشروعات ، فنورد الميادان يأتي في مقدمة المشروعات التي نجحت فيها الهيئات العامة لأن

(١) Smith, A., The Wealth of Nations. Cassan ed., book V. Ch. II. p. 303.

(٢) Bullock, C. J. Selected Readings in Public Finance, 2nd ed. pp. 115-118.
Adams, H. C., Public Finance, p. 263. Bastable, G. F., Public Finance, p. 197.

أرباحه مؤكدة وإدارته ليست معقدة ورأس المال اللازم له ليس كبيراً في معظم الأحوال ، وكذلك توريد التيار الكهربائي .

...

ويتوقف اختيار السياسة التي تتبع في إدارة المشروعات الصناعية والتجارية المعاصرة على أغراض الحكومة أو المدينة من قيامها بتلك المشروعات ، وهل هي أغراض مالية بحتة ، أو أغراض اجتماعية معينة ، فقد تدار المشروعات الصناعية العامة بقصد الحصول على فائض يغذي الخزانة العامة ، أو تدار بحيث تغطي إيراداتها نفقاتها ، كما قد تدار بقصد أداء خدمة معينة دون نظر إلى التكاليف . فإذا اختيرت وجهة النظر المالية ، فقد يكون الغرض الحصول على أكبر ما يمكن من الفائض وحيثما يفضل الاحتكار لإدارة المشروع ، وقد يكون الغرض الحصول على ربح معتدل لرأس المال المستثمر ، ولكل حالة نتائجها في توزيع الأعباء العامة على الطبقات المختلفة ، وقد يترتب عليها نتائج أخرى خطيرة كما حدث في ألمانيا إذ ترتب على النظام الذي اتبع في تحديد أجور السفر بالسكك الحديدية بقصد الحصول على إيرادات منها ، إعاقته النمو التجاري ، وازدحام السكان في بعض المناطق وتقليل الفائدة الاقتصادية للسكك الحديدية .

وقد اتجهت سياسة الولايات المتحدة في إدارة المشروعات الصناعية في البدء إلى التوسع في أداء الخدمات دون نظر إلى التكاليف ثم أخذت بعد ذلك تتجه نحو كفاية الإيرادات للتفقات ، حتى إذا لم يتحقق ذلك سددت الخسائر من باقي الإيرادات العامة ، إذ لم تكن الحاجة تدعو عندما بدأت حكومة الولايات المتحدة في القيام بالمشروعات الصناعية في أواخر القرن الماضي ، إلى النظر إلى هذه المشروعات نظرة مالية بحتة ، فقد كانت أغراضها قليلة محدودة ، وكانت الإيرادات العامة الأخرى كافية لسد أية خسارة تنتج عن هذه المشروعات ، على أن سرعة ازدياد الأعباء العامة بعد ذلك لم تلبث أن غيرت الموقف وبخاصة فيما

يتعلق بالمدن والهيئات المحلية الأخرى إذ أن مقدرتها على فرض الضرائب وعقد القروض محدودة .

ومع نمو الإنفاق في بعض الأغراض ، كالإنفاق على التعليم والطرق الرئيسية والإحسان الخ ، أصبح من الضروري لحص المشروعات التي تقوم بها الهيئات العامة بعناية ، وبمقتضى السياسة التي تتبع في إدارتها وأرباحها وصيانة أصول رأس مالها ، إذ أضحت من الصعب سدّاد ما يعثرها من خسائر من باقي الإيرادات التي أصبحت لا تكفي لمقابلة الأعباء العامة المتزايدة .

وليس من السهل دائما التفرقة بين المشروعات التي يمكن اعتبارها جزءا أساسيا من واجبات الدولة ووظائفها والتي يقدم نتائجها بدون مقابل لجميع السكان وبين أوجه النشاط الأخرى التي تعتبر مرغوبا فيها فقط من وجهة النظر الاجتماعية أو التي يمكن عدها من المشروعات التجارية والصناعية ؛ على أن المشكل الحقيقي هو ما إذا كان المشروع من الأهمية الحيوية للرعاية العامة بما يستوجب قيام الهيئة العامة به بغض النظر عن تكاليفه ، أو ما إذا كان من المحتمل القيام به بشرط عدم زيادة العبء على دافعي الضرائب ، أي بشرط كفاية المشروع لنفسه بنفسه ، ومهما كان الغرض من المشروع يجب الاهتمام بنتائجها المالية ، ولذا يجب أن تبذل أكبر عناية فيما يتعلق بحسابات المشروع وتقسيم إيراداته ومصروفاته لتوضيح النتائج المالية للسياسة المتبعة ، إذ ليس كون المشروع يؤدي إلى الرعاية العامة بحد ذاته للإعمال في إدارته .

وفوق هذا يجب فحص المشروعات العامة فحصا دقيقا لمعرفة ما إذا كان من الضروري قيام هيئة عامة بها وتقديم منتجاتها بأقل من تكاليفها ، أم ترك القيام بها لإحدى الهيئات الخاصة مع منحها إعانة .

ويلاحظ أنه يجب استعمال ضابط الاعتبارات الاجتماعية في القيام بالمشروعات الصناعية بحدود وعناية ، إذ يؤدي إلى تأني بعض التعليقات فوائده

تدفع بعض تكاليفها طبقات أخرى ، وإذا وجد مثلا ما يمر تملك بلدية مشروعا لتوزيع المياه أو حماما عاما وإدارته بحسرة ، فلا يوجد ما يمر تملكها خط ترام أو مشروعا لتوزيع التيار الكهربائي إذا نهم عن إدارته خسائر .

...

يتضح مما سبق ما لدراسة المشروع الصناعي أو التجاري العام من الأهمية ، وأمام الهيئات العامة أسلوبان للإدارة ، الأسلوب المتبع في إدارة مصالح وإدارات الحكومة وأسلوب إدارة المشروعات الخاصة ؛ ولا شك في أن الأول لا يصلح لإدارة المشروعات الصناعية والتجارية ، إذ لا تلائم الطرق والقوائم الإدارية الحكومية تلك المشروعات ، لأن قواعد تعيين الموظفين وترقيتهم ورقمهم وقواعد المناقصات والمشتريات الحكومية تتعارض مع مصلحة المشروعات التجارية إذ تجبج يبطئها التسديد كثيرا من القرمص السانحة دون أن ينجم عنها أية فائدة ، كذلك قواعد الحسابات المتعملة في الإدارة المدنية تقف عائقا في سبيل التقدم السريع لهذه المشروعات ، ونظام الرئاسة الإداري معقد في المصالح المدنية تعقيدا يجعله غير صالح للمشروعات الصناعية ، يبقى بعد ذلك الأسلوب المتبع في إدارة المشروعات الخاصة ، إلا أنه يلاحظ أن المشروعات العامة تختقر إل حافزين من شأنهما أن يجعلها إدارة المشروعات الخاصة فصالة ، وهما ضرورة صيانة أصول رأس المال وضرورة الحصول على ربح ؛ أما حافز الربح فليس قويا في المشروعات العامة حتى ولو كانت تدار بقصد الحصول على ربح ، لأن قوة الرأى العام الدافعة لذلك أضعف بكثير من القوة التي لحلة الأسهم في المشروعات الخاصة ، وفيما يختص بضرورة صيانة أصول رأس المال يختلف موقف المشروعات العامة عن موقف المشروعات الخاصة في أن القائمين على المشروعات العامة لا يشعرون بتلك الضرورة مادام في الإمكان الالتجاء إلى دافعي الضرائب لتعويض ما يهلك من

رأس المال دون كبير مقاومة من جانبهم ، بخلاف الحال في المشروعات الخاصة، ويؤدي عدم الأثرات بالحافطة على أصول رأس المال إلى التهاون في صيانتها، وكثيراً ما تؤدي إلى ذلك الرغبة في إظهار ربح أو تلافى خسارة أو خفض أسعار منتجات المشروع .

لهذين السببين كانت المقاييس والأساليب المستعملة في إدارة المشروعات الخاصة قاصرة عن أداء كامل قوتها إذا استعملت في إدارة المشروعات العامة ، ما لم يكن لدى القائمين بها خبرة ومقدرة إدارية عظيمة . ويتضح من ذلك الأهمية الكبيرة في اختيار أشخاص القائمين بإدارة المشروعات العامة ، على أنه يلاحظ أن هذا الاختيار كثيراً ما يتأثر بالعوامل السياسية مما يؤدي إلى زيادة نفقات تلك المشروعات وكثرة خسائرها .

ويدعى أنصار توسع الهيئات العامة في القيام بالمشروعات الصناعية والتجارية أن أسعار منتجات المشروعات العامة أقل من أسعار منتجات المشروعات الخاصة المعاملة ، وهذا القول محل نظر ، إذ يدخل في تحديد أسعار المشروعات الخاصة عناصر لا تدخل عادة في تحديد أسعار المشروعات العامة ، كالتضرائب وأرباح رأس المال وفوائد القروض ، فالمشروعات العامة لا تدفع عادة ضرائب ، ورأس مالها تستمد من الخزانة العامة دون أن تؤدي عنه ربحاً ، وما تقتضيه من الأموال يكون عادة عن طريق الخزانة العامة ، وهي التي تدفع فوائده ، وكثيراً ما يقارن مجموع السكان بالنسبة للمشروعات العامة ، بحصة الأسهم في المشروعات الخاصة ، لكي يقال ألا طائل من البحث عن تحمل الضرائب ومن يستفيد من الأرباح ، بما أن السكان في مجموعهم هم أصحاب رأس المال والمستهلكون في وقت واحد ، فلا هم أن يستفيدوا من المشروع بإحدى الصفتين وتحملوا أعباءه بالصفة الأخرى ، على أن طبيعة نظام الضرائب الذي يمد المشروعات العامة برأس المال وينطلي خسائرها لا يجعل المقارنة نامة ، فإذا

كانت المشروعات العامة لا تسام في الأعباء العامة بنصيب كساهمة المشروعات الخاصة فإن النتيجة أن يستفيد السكان كستهلكين ويزداد عبئهم كدافعي ضرائب فإذا كان المستهلكون غير دافعي الضرائب ، لم تصح المقارنة ، ولهذا أهمية خاصة عندما يكون المستفيد من المشروعات العامة أهل منطقة معينة إذ يفيدون من أموال يقدمها بمجموع السكان في شكل ضرائب يؤخذ منها ما يمول به المشروع .

...

نستنتج مما سبق ثلاثة أمور على جانب كبير من الأهمية : (١) أن هناك حدوداً لقيام الهيئات العامة بمشروعات صناعية أو تجارية بقصد توفير الرفاهية للسكان أو أداء خدمات لهم بقطع النظر عن التكاليف ، فطالما كانت مقدرة المشروعات الخاصة كافية لتحمل أعباء الضرائب التي يسدد من حصيلها عجز المشروعات العامة ، أمكن القيام بهذه المشروعات ، وكل توسع في النشاط الصناعي أو التجاري الحكومي يتطلب تنافساً دقيقاً لجميع العناصر التي تدخل في تحديد التكاليف .

(٢) أن توزيع المشروعات النافعة والتي لا تعد من صميم العمل الحكومي، بين الهيئات العامة والهيئات الخاصة يجب أن يرتكز في أساسه على مقدرة كل منها في التنظيم الدقيق والإدارة الفنية الصالحة ، على أنه كثيراً ما تطالب الهيئات العامة بالقيام بمشروعات صناعية لأن رقابتها لهذه المشروعات، إذا ترك القيام بها للهيئات الخاصة ، تكون غالباً سيئة ، فما لم تكن هناك ميزة واضحة للإدارة الفنية العامة فمن الأفضل ترك المشروع للهيئات الخاصة مع مراقبتها ، إذ يكون ذلك أوفر الثمين .

(٣) أن عدم انتظام واستقلال حسابات المشروعات الصناعية والتجارية العامة يجعل من الصعب إن لم يكن من المستحيل تحديد نتائجها المالية تحديداً صحيحاً دقيقاً . ومن هنا تتضح ضرورة استعمال طرق إدارة الأعمال التجارية

في إدارة تلك المشروعات ، وتحديد العلاقات بينها وبين الإدارة الحكومية العامة وبخاصة إذا كانت الغرض من المشروع العام اتخاذه مقياسا لقياس تكاليف وأمان منتجات المشروعات الخاصة المنافسة .

...

وأهم ميادين المشروعات الاقتصادية التي دخلتها الهيئات العامة في كثير من الدول ، هي النقل والمواصلات وبعض أنواع النشاط الصناعي والتجاري التي تدار على أساس احتكاري ، فالبريد في كل مكان صناعة أو وظيفة حكومية ، وجزء عظيم من السكك الحديدية والتلغرافات والتليفونات في العالم تملك وتديره الحكومات ، وقد امتد نشاط الدولة حتى شمل ميادين أخرى غير الميادين التقليدية المعروفة ، كاللحاح الداخلية والقوى الكهربائية ، وبعض أنواع الاتان والتأمين في الولايات المتحدة الأمريكية .

أما أهم ميادين المشروعات البلدية فهي : توريد المياه ، صرف المياه القذرة ، المجارى ، توريد الغاز والتيار الكهربائي ، الترام والانويس والتليفون ، وكلها تشترك في بعض المميزات كاستعمال الطرق استعمالا دائما لوضع الأنابيب أو الأسلاك أو القضبان ، وأهميتها لجعل الحياة في المدن ملائمة ، وميلها إلى الاحتكار ، واستعمال السكان لها استعمالا عاما ، وبجانب هذه الأنواع تملك أو تدير بعض الهيئات المحلية أنواعا أخرى من المشروعات ، كالأسواق ، والمناج ، والمخازن العمومية ، وأحواض السفن ، والقناطر والأساكل ، والموانئ الجوية ، والجبالنات ومخارج الجثث .

وقد كانت لذلك التوسع العظيم في المشروعات الصناعية والتجارية العامة أثره في زيادة النفقات العامة في السنوات الأخيرة زيادة كبيرة ، ليست ظاهرة فحسب ، وإنما حقيقة أيضا في جزء منها ^(١) .

والأنحاء العام في مصر يميل نحو تطلب قيام الحكومة بالكثير من المشروعات الصناعية والتجارية، لضعف روح المخاطرة لدى الأفراد، وقلة رموس الأموال، وتفضيل استثمارها في شراء الأراضي الزراعية حتى ارتفعت أثمانها ارتفاعا كبيرا، ومع ذلك فتحى عهد قريب كان يموق ذلك الميل بعض عوامل أبعدت الحكومة عن التدخل في كثير من أوجه النشاط الصناعي، ذلك أن مصر لم تتمتع بكامل حريتها في المسائل المالية والتشريعية إلا منذ إلغاء الامتيازات الأجنبية في سنة ١٩٣٧، كما أنه لم يكن لديها رموس الأموال اللازمة نحو الصناعات، ولذلك فإننا إذا تركنا جانب البريد والسكك الحديدية، وتعتبر أرباحها عنصراً هاماً من عناصر الإيرادات العامة، لوجدنا أن اتجاه الحكومة كان حتى الحرب العالمية الأولى نحو ترك الأعمال الصناعية والتجارية للبيئات الخاصة، فتنازلت قبل نهاية القرن الماضي لشركة خاصة عن وابورات البوستة الحديدية، وفي سنة ١٩٠٠ تنازلت الحكومة لشركة عن صناعة وبيع الملح مما نتج عنه نقص في المصروفات العامة يقدر بنحو ٤٧٠٠ جنيه، وتقص في الإيرادات أيضاً. على أن الحكومة من جهة أخرى استعادت في سنة ١٩١٤ الخط الحديدى الذى يربط القاهرة بحلوان، والذى سبق لشركة سكك حديد الدلتا الضيقة شراؤه في سنة ١٩٠٤، مما ترتب عليه زيادة النفقات والإيرادات العامة، كذلك اشترت الحكومة في سنة ١٩١٣ خط مريوط الحديدى من الحديدى السابق عباس حلى وأضافته إلى شبكتها الحديدية، واشترت الحكومة في يناير سنة ١٩١٨ منشأة التليفونات من شركة تليفونات مصر بمبلغ ٧٥٥٠٠٠ جنيه، إذ أصبح من الضروري استغلالها بطريقة منظمة، كما أن الحكومة كانت أهم مشترك فيما يختص بالخطوط الخارجية. وكانت أفضل طريقة للاستفادة من التليفون هى في ضم إدارته إلى الهيئة التى تقوم بإدارة التلغرافات.

تلك هى الحال التى كانت سائدة في مصر حتى الحرب العالمية الأولى، على

أنه منذ تلك الحرب والسنين التي أعقبتها ، أخذ ميل الحكومة يزداد نحو تلبية ما يطلب منها من القيام بأعمال ذات صبغة تجارية أو صناعية ، ويمكننا أن نذكر بعض حالات قررت فيها الحكومة أن تحمل هي أو بعض الهيئات المحلية ، عمل شركات الاحتكار ، كشركة توليد الكهرباء بالسويس ، والشركة المساهمة لمياه طنطا وشركة الأسواق المصرية ، وشركة رى نجع حمادى وشركة إنارة مدينة بورسعيد وشركة ترام الاسكندرية . فاشترت مذبج شين القضاطر سنة ١٩١٧-١٨ ومذبج فرشوط سنة ١٩٢١-٢٢ ، واشترت امتياز شركة توليد الكهرباء بالسويس فى سنة ١٩٢٥-٢٦ بمبلغ ٥٩٤٨٥ جنيها وامتياز الشركة المساهمة لمياه طنطا فى سنة ١٩٢٧-٢٨ بمبلغ ٣٢٨٨١ جنيها^(١) أما شركة الأسواق المصرية فقد نالت امتياز استغلال الأسواق والمذابج فى سنة ١٨٩٨ لمدة ثلاثين سنة ، رفضت إلى أربعين فى سنة ١٩٠٤ ، وبلغ عدد الأسواق التي تديرها هذه الشركة فى سنة ١٩٣٧ ، ١٢٣ سوقا والمذابج ٤٠ مذبجا ، وكانت الحكومة تستولى على ٣٦ ٪ من إيرادات الأسواق ، وبلغ متوسط هذه الفريضة أثناء السنوات الخمس المنتهية فى سنة ١٩٣٧ : ٢٤٤٩٢ جنيها ، ومع ذلك فقد قل عند تحضير ميزانية سنة ١٩٣٨-٣٩ إنه نظرأ لتغلب الصفة التجارية فى عمليات شركة الأسواق ، فقد رأت وزارة المالية أن من الأفضل ترك إدارتها إلى الشركات التجارية المصرية ، وقررت تأجير الأسواق لشركة مساهمة مصرية ، يحتفظ بنصف رأس مالها للصيرين ، على أن وزارة الزراعة تسلمت من أول يناير سنة ١٩٣٩ المذابج التي كانت تديرها الشركة ، لكي تتولى إدارتها ، أما شركة نجع حمادى للرى فكانت تقوم برى خمسين ألف فدان فى سنة ١٩٣٧ ، وقد قال وزير المالية عن شركة إنارة مدينة بورسعيد ، إن وزارة المالية تجبذ

(١) الحساب الختامى لسنة ١٩١٧-١٨ ص ٩٠-٩١ (النسخة الانجليزية) ولنة ١٩٢١-٢٢ ص ١٠٠-١١١ ولنة ١٩٢٥-٢٦ ص ١٨٢-١٨٣ ولنة ١٩٢٧-٢٨ ص ١٧٠-١٧١ .

مبدأ شراء هذا المشروع ، الذي ينهى امتياز في سنة ١٩٥١ ، نظراً لما ينتج عن ذلك من فوائد لا شك فيها للسكان ، وتطبيقاً لسياسة تنمية الصناعات الموجودة في البلاد ، وإن اللجنة المالية رأت أن تمتد به إلى بلدية بورسعيد . كذلك عهد إلى بلدية مدينة الاسكندرية باستغلال خطوط ترام المدينة في أوائل سنة ١٩٤٦ .

ومن المؤسسات الصناعية التي تتبع الحكومة معمل تكرير البترول بالسويس ، ومحاجر البازلت ، ومنجم السكرى للذهب ، وطلبات الجيزة والجزيرة ، وعمليات مياه وإنارة حلوان .

ونعتقد أن أفضل حل بالنسبة لمصر ، نظر الاتجاه أهلها إلى انتظار قيام الحكومة بالأعمال ذات الصبغة التجارية والصناعية ، هو في تشجيع قيام الأفراد بهذه الأعمال بمشاركة الحكومة لهم في رأس المال اللازم وهو ما يعرف باسم نظام الاقتصاد المختلط . وقد طبق هذا النظام على إنشاء بنك الفسيفس الزراعي المصري في سنة ١٩٣١ . فساهمت الحكومة في نصف رأس مال البنك ، وقدمت البنوك الخاصة النصف الباقي وقد اشترطت الحكومة ألا تزيد مساهمتها في نصف رأس المال عن مليون جنيه ، وخصصت للساهمين ربعاً يعادل ٥ ٪ من القيمة الاسمية للأسهم ، وخصص لها أن تقرض البنك في حدود ستة ملايين جنيه ، وتشترك الحكومة في إدارة البنك ، وهي ممثلة في مجلس إدارته ، ولوزير المالية أن يطلب إعادة النظر في كل قرار يصدره مجلس الإدارة ، ويجب أن لا يجوز تنفيذه إلا إذا وافق عليه ثلثا الأعضاء .

وقبل إنشاء هذا البنك اتخذت الحكومة عدة وسائل لمساعدة الزراع بعدم السداد والبلوهر الضرورية ، وإقراضهم للقيام بحاجات الزراعة أو نظير رهن محصولاتهم حتى لا يضطروا لبيعها في وقت نزول الأسعار ، فيزيدوا من حدة النزول ، ولشراء الآلات الزراعية والموثني أو لإصلاح الأراضي ، إلى غير ذلك كما سنوضحه في فصل تال .

وتعد أدنى البنك قوائم جمة للاقتصاد الوطنى ، ويكنى الاطلاع على التقارير السنوية لمجلس الإدارة لتأكد من ذلك ، وقد وسع من العمليات التى يقوم بها حتى يستفيد بها أكبر عدد ممكن .

وفى سنة ١٩٣٢ أنشئ فى هذا البنك قسم للتسليف العقارى لمساعدة صغار الزراع بإقراضهم نظير رهن أراضيهـم ، وقد أطلق عليه عرفاً منذ إنشائه اسم « البنك العقارى الزراعى المصرى » وفى ٣٠ مايو سنة ١٩٣٥ صدر مرسوم بمنحه الشخصية المعنوية ، إلا أن إدارته ظلت تابعة لبنك التسليف الزراعى المصرى حتى ٢٩ يوليـه سنة ١٩٤١ حيث استقل وأصبح بنكاً عاماً تابعاً للدولة ، ثم عدلت بعض أحكامه بالمرسوم الصادر فى ٢٠ مايو سنة ١٩٤٥ . ويدير هذا البنك مجلس إدارة مكون من وكيل المالية ورئيس مجلس إدارة بنك التسليف الزراعى المصرى وعدد من الأعضاء يعينون بقرار من مجلس الوزراء لمدة معينة ، ويعين رئيس مجلس الإدارة بقرار من مجلس الوزراء أيضاً ، وقد وضعت الحكومة تحت تصرف البنك فى البدء مبلغ مليون جنيه زيد تدريجياً حتى بلغ ثلاثة ملايين من الجنيهات .

وقد رخص البنك فى سنة ١٩٣٣ بشراء ديون البنك الزراعى المصرى وديون شركة الرهن العقارى المصرى ، كما عهدت إليه الحكومة بقسوة ديونها قبل مدينيتها بشروط مراعى فيها مصلحتهم ، وعهد إليه بعد ذلك بقسوة ديون الدرجة الثانية بالشروط التى وضعتها الحكومة ، ورخص له بإصدار سندات تضمنها الحكومة بمبلغ مليون ونصف مليون جنيه بسعر ٣٠٥ ٪ ، كما عهدت إليه الحكومة أيضاً بغير ذلك من المسائل لإيقاف اليوع الجبرية كما ستوضحه فيما بعد .

وصدر القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٧ فى ٢٢ يوليـه ^(١) ، مرخصاً للحكومة

(١) الروائع المصرية ، العدد ٢٠ الصادر فى ٢٨ يوليـه سنة ١٩٤٧ ص ٢ .

بالاشتراك في بنك مناهى غايته النهوض بالصناعة المصرية والقيام بالأعمال المصرفية الخاصة بها وبالأخص العمليات الآتية : (١) الاشتراك في إنشاء وتدعيم المؤسسات الصناعية المصرية ، (٢) تقديم السلف الصناعية بضمان عيني أو شخصي ، (٣) معاونة خرجي المعاهد الفنية للقيام بالمشروعات الصناعية ، (٤) استئجار الفائض من الأموال في شراء أسهم ومندات الشركات الصناعية .

واشترط أن تشترك الحكومة في أسهم البنك بنسبة ٥١ ٪ ، كما رخص لها أن تتضمن حصة الأسهم ربما أدنى قدره ٣٠٥ ٪ من قيمتها الاسمية ، وأن تضمن سداد القيمة الاسمية للسندات التي يصدرها البنك عند استحقاقها على ألا يتجاوز ما يصدره منها خمسة أمثال رأس المال ، وأن تضمن كذلك دفع فوائد هذه السندات في مواعيدها على ألا يتجاوز ٣٠٥ ٪ سنوياً ، وأن تقدم قروضا للبنك في حدود مليونين من الجنيهات .

كذلك اشترط أن تمثل الحكومة في مجلس إدارة البنك بنسبة لا تقل عن حصتها في رأس المال ، وأن يكون تعيين رئيس مجلس الإدارة وعضو المنتدب بقرار من مجلس الوزراء ، وأنه يجوز لوزير التجارة والصناعة أن يطلب إعادة النظر في أي قرار لمجلس الإدارة أو الجمعية العمومية يرى فيه إضراراً بمصالح البنك في خلال عشرة أيام من تاريخ إبلاغه القرار ، وفي هذه الحالة لا ينفذ القرار إلا إذا وافق عليه ثانية مجلس الإدارة أو الجمعية العمومية ، حسب الأحوال ، بأغلبية خاصة .

وكذلك صدر في ١٣ يولييه سنة ١٩٤٧ القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٧ ، أذنًا للحكومة في أن تربط بمشروع لكهربة خزان أسوان ، في حدود مبلغ عشرة ملايين وخمسمائة ألف جنيه مصري ، وبأن تصدر في مصر قرضا لتحويل هذا المشروع بنفس القدر مضافا إليه القوائد المستحقة عن المدة السابقة لاستغلال المشروع ، وذلك في الوقت الذي تراه مناسبا وبالشروط والأوضاع

التي يحددها وزير المالية ، بموافقة مجلس الوزراء . كما أذن لوزير المالية أن يأخذ مؤقتاً من المال الاحتياطي العام ، ويقدر ما يسمح به هذا الاحتياطي ، ما يلزم لتنفيذ المشروع المذكور ، على أن يرد إلى الاحتياطي من حيلة القرض ما يكون قد أخذته (١) .

...

ونذكر فيما يلي بعض إحصاءات خاصة ببعض نواحي نشاط الحكومة المصرية الصناعي والتجاري توضحها لما سبق .

السكك الحديدية والتلفونات والتليفونات :

تتضمن شبكة السكك الحديدية ثلاثة أقسام : الخطوط العمومية ، والخطوط الفرعية ، وخط الواحات الغربية وكانت نسبة المصاريف إلى الإيرادات في سنة ١٩٢٣-٢٤ أقل من ٧٥ ٪ ، ولكنها زادت عن ٩٧ ٪ للخطوط الفرعية ، أما خط الواحات فقد زادت مصاريفه عن إيراداته في تلك السنة بمبلغ ٣٠٣٦ جنياً (٢) .

وقدر رأس مال السكك الحديدية بمبلغ ٢٠٤.٢٠٠ جنيه في مارس سنة ١٩٢٥ ، وبمبلغ ٣٦٥.١٥١٩ جنياً في أبريل سنة ١٩٣٩ ، وبمبلغ ٣٧٢٢٥٥١٠ جنياً في أبريل سنة ١٩٤٥ .

وبين الجدولان الآتيان : (١) إيرادات ومصروفات السكك الحديدية والتلفونات والتليفونات في السنوات المذكورة بالجدول ، و(ب) النسبة المئوية لمصروفات استغلال خطوط السكك الحديدية إلى الإيرادات الفعلية ، والنسبة المئوية لصافي الإيرادات إلى رأس المال منذ سنة ١٩٢٣-٢٤ . (السكك الحديدية فقط) .

(١) الوثائق المصرية العدد ٦٨ الصادر في ٢٩ يولييه سنة ١٩٤٧ ص ٢٩ .

(٢) الحساب الختامي سنة ١٩٢٣-٢٤ ص ٢٠٣ .

(١) إيرادات ومصروفات السكك الحديدية والتفرقات والتلفونات .

السنة	الإيرادات			المصروفات	
	السكك الحديدية	التفرقات	التلفونات	السكك الحديدية	التفرقات
١٨٨٠	١٢٤٦٠٢٥	—	—	٤٩٠٨٤٣	—
١٨٨٥	١٤٨٨٣١٨	—	—	٦٣٩٨٩١	—
١٨٩٠	١٤٤٢٣٥٤	—	—	٦٩٧٧٥٧	—
١٨٩٥	١٧٩٢٣٣٧	—	—	٨٩٥٠٨٨	—
١٩٠٠	٢٢٢٤٣٥٧	—	—	١١١٧٧٠٩	—
١٩٠٥	٣٠٩٢١٦٧	—	—	١٧٣٨٩٠٧	—
١٩١٠	٣٥٥٤٧١٨	—	—	٢١١٦١٣٩	—
١٦-١٩١٥	٣٨٩٢٣٦٩	—	—	٢٢٤١٥٣٥	—
٢١-١٩٢٠	٨١٥٥٧٨٥	٣١-٢٣١	٣٤٦٣٩٦	١٤٥٩١٩٨٤	٢٤٣٠٤٣
٢٦-١٩٢٥	٧٣٨٦١٩٥	٢١٢٩٨٤	٥٦٧٧٣٢	٥٣٠١٤١٤	٢٥١٣٧٤
٣١-١٩٣٠	٦٠٣٧٧٠٥	٢٠٣٤٠٩	٦٥٠٧٣١	٤٧٩٠٢٩٥	٢٦٦٩٦٧
٣٦-١٩٣٥	٥١٤٥٢٤٦	١٧٨١٩١	٧٠٣٠٠٣	٤٦٥٢١١١	٧٣٧٠٤٨
٣٧-١٩٣٦	٥١٩٦٨٣٢	١٨٣٤١٤	٧٦٤١٣٨	٤٤٦٠٨٨٧	٦٩٤٦١٦
٣٨-١٩٣٧	٥٤١٦٩٣٥	١٩٠١٤٩	٨١٤٣٦١	٤٨٨٠١٤٥	٧٩٨٠٦٥
٣٩-١٩٣٨	٥٤٥٩١٥٧	١٧١٨٣٣	٨٧١٩٠٨	٥٠٥٣٩٩٠	٨١٥٥٥٨
٤٠-١٩٣٩	٥٤٦٨٣٣٣	٢١٨٣٠٩	٩٢٨٩٧٥	٥٠١٠٨٣٩	٧٩٧٨٩٩
٤١-١٩٤٠	٧٣٥١٩٧٧	١٣٧٨٦٩٤	٣٧٣٣٤٥١	٦٧٣٣٤٥١	٦٥٠٩٩٤
٤٢-١٩٤١	٩٧٦٣٠١٣	١٦٤٩٤٤٦	٦١٠٣٧٧٠	٦١٠٣٧٧٠	٧٠٠٨٣٥
٤٣-١٩٤٢	١٠٧٠٧٠٠٣	١٩٥٥٤١٣	٦٤٤٠٠٩٥	٦٤٤٠٠٩٥	٧٢٩٦٨١
٤٤-١٩٤٣	١٣٥٦١٤٠٩	٢٣٩٢٩٧٨	٧٩٠١٩٨١	٧٩٠١٩٨١	٨٧١٣٥٤
٤٥-١٩٤٤	١٤٧١٢٢١٢	٢٣٧٠١٢٠	٨٠١٠٦٣٩	٨٠١٠٦٣٩	١١٥٧٧٤٩
٤٦-١٩٤٥	١٤٣٤٢٠١٥	٢٧٨٩٦٤٧	٩٤٤٣٨١٢	٩٤٤٣٨١٢	١٤٥٤٢١٥

(ب) النسبة المئوية لمصروفات استغلال خطوط السكك الحديدية إلى الإيرادات الفعلية ، والنسبة المئوية لصافي الإيرادات إلى رأس المال منذ سنة ١٩٢٣-٢٤.

السنة	النسبة المئوية لمصروفات استغلال الخطوط إلى الإيرادات الفعلية	السنة	النسبة المئوية لمصروفات استغلال الخطوط إلى الإيرادات الفعلية
٢٤-١٩٢٣	٧٦	٣٦-١٩٣٥	٨٠
٢٥-١٩٢٤	٥٧	٣٧-١٩٣٦	٧٨
٢٦-١٩٢٥	٦٦	٣٨-١٩٣٧	٨٢٠٤
٢٧-١٩٢٦	٧٢	٣٩-١٩٣٨	٨٤٠٣
٢٨-١٩٢٧	٦٧	٤٠-١٩٣٩	٨٤
٢٩-١٩٢٨	٥٩	٤١-١٩٤٠	٥٠
٣٠-١٩٢٩	٥٩	٤٢-١٩٤١	٦٠٦
٣١-١٩٣٠	٦٧	٤٣-١٩٤٢	٥٧٠٤
٣٢-١٩٣١	٧٥	٤٤-١٩٤٣	٥٥٠٦
٣٣-١٩٣٢	٧٠	٤٥-١٩٤٤	٥١٠٦
٢٤-١٩٣٣	٦٧	٤٦-١٩٤٥	٦٢٠٩
٣٥-١٩٣٤	٦٨		

ويلاحظ أن ميزانية مصلحة السكك الحديدية والتلفونات فصلت عن ميزانية الدولة ابتداء من سنة ١٩٣٣-٣٤ حتى سنة ١٩٣٩-٤٠ ، وقد أصلها أثناء تلك المدة عجز بلغ ٣٢٨٨٢٣٣ جنياً سدد من المال الاختيافي العام على سبيل القرض.

وقد زادت إيرادات المصلحة أثناء السنوات البت ١٩٤٠-٤٥ بسبب كثرة

النقل نظرا لظروف الحرب من جهة ، وإرجاء أعمال التجديدات من جهة أخرى بما يمكن من وفاة السلفة المذكورة بأكملها وحقق قائضا صافيا بلغ قدره ٣٧١٠٣٦٨ جنيها .

وخصص من المال الإحتياطي العام ، كما سنرى فيما بعد ، مبلغ أربعة ملايين من الجنيئات لتجديدات السكك الحديدية .

البريد ، معمل تكرير البترول بالسويس ، مياه الفيزة والجزيرة ومياه وثانة مرسية عاوانه .

يبين الجدول الآتي تفقات مصلحة البريد (مع توضيح تفقات صندوق توفير البريد على حدة) ، ومعمل تكرير البترول بالسويس ، ومياه وثانة مدينة حلوان في السنوات المذكورة به (١) .

السنة	تفقات مصلحة البريد (بما عدا صندوق التوفير)	تفقات صندوق توفير البريد	تفقات معمل تكرير البترول	تفقات مياه الفيزة والجزيرة ومياه وثانة حلوان
١٦-١٩١٥	٢٧٨٦٦٨	٥٦٨٤	—	١١٤٥٤
٢١-١٩٢٠	٤٦٠٠١٢	٧٨٧٣	—	٢٧٢١٩
٢٦-١٩٢٥	٥٤٧٠٦٨	٨٥٦٠	١٨٩٠٣	٢٠٦٢٨
٣١-١٩٣٠	٧٢٤٣٦٩	١١٥٣٣	٥٧٣٨٣	٥٧٤٩٨
٣٦-١٩٣٥	٦٨١٧٨١	١٥٣٣٤	١٣٥٨٦١	٧٥٠٤٩
٤١-١٩٤٠	٦٧١٤٣٧	١٦٤٨٠	١٤٥٩٨٥	٤٦٥٢٧
٤٦-١٩٤٥	٨٣٦٩٠٥	٢٣٠١٢	١٢٨٤٣٠	١٥٥٧٩٦

(١) الأرقام المذكورة بهذا الجدول وبالجدولين السابقين من ٢٠٥ و ٢٠٦ مأخوذة من الحساب الختامي لسلك سنة من السنوات المشار إليها .

الفصل الخامس

أثر المنافسة الاقتصادية في نمو النفقات العامة (١)

على كثير من الدول ، وخاصة أثناء السنوات العشر التي سبقت الحرب العالمية الثانية ، بحماية الصناعة الوطنية من منافسة الصناعة الأجنبية بوسائل شتى ، يهمنها هنا نظام المنح (Primes) ، وهي إعانات مالية تدفعها السلطات العامة إلى بعض المشروعات الصناعية أو الزراعية أو التجارية حتى تتمكن من أن تقاوم منافسة المشروعات الأجنبية أو أن تنافسها ، وهي إما أن تكون لتشجيع الإنتاج أو التصدير أو النقل ، وقد كان يوجد فيها معنى منح للاستيراد أيضا ، يقصد بها تشجيع دخول بعض المنتجات الأجنبية في وقت المجاعة .

وتشبه منح الإنتاج الرسوم الجمركية في أنها تهدف إلى حماية الإنتاج الوطني ، الزراعي والصناعي ، ولسكنها تفضيها في كونها لا تؤدي إلى منع الواردات الأجنبية ، ولا تعوق التجارة الخارجية ، ولا يترتب عليها رفع الأثمان الداخلية ، فلا تمرق الإنتاج ، ولا تضر المستهلك ، كما أن الدولة يمكنها التصرف في منحها بما يؤدي إلى الغرض منها على أفضل وجه . غير أن المنحة تنفق في حين أن

(١) المراجع :

- الدكتور عبد المحكم الرامعي - الاقتصاد السياسي ، الجزء الأول ، الطبعة الثانية ، القاهرة ١٩٣٨ والجزء الثاني ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٣٧ .
الدكتور زكي عبد الصالح - الاقتصاد السياسي ، الجزء الأول ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٣٧ ، والجزء الثاني ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٣٨ .
ملصحات اللجنة المالية عن مشروع الميزانية لسنوات الخطة .

Perron, G., Cours d'Economie Politique, T. II, Paris.

Truchy, H., Précis d'Economie Politique, T. II, Paris.

Gide, Ch., Cours d'Economie Politique, T. II, Paris.

S.D.N., Finances Publiques, 1925-1927, Fascicules I à LXII, Genève, 1928

à 1938.

Shultz, W. J., op. cit. p. 41.

الرسوم الجمركية لإيراد، ومن ثم كانت تفضل كثير من الحكومات الرسوم الجمركية، كذلك قد تتدخل عوامل سياسية في إعطاء المنح، فتحرف بها عن الغرض منها، ثم إن المنحة، بفرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها، يفيد منها عادة المستهلك أو المنتج ويتحمل عبئها جمهور دافعي الضرائب، بخلاف الرسوم الجمركية إذ يتحمل عبئها المستهلك عادة، دون جمهور دافعي الضرائب^(١)، فكلما كانت السلعة أوسع انتشارا في استهلاكها أو إنتاجها كلما قرب أثر المنح من أثر الرسوم الجمركية، كذلك يؤخذ على منح التصدير أنها قد تؤدي إلى قلة للمنتجات في السوق الداخلي، وأنها تخفض السعر في الخارج عنه في الداخل، مما قد يؤدي بدوره بالدول المستوردة إلى زيادة الرسوم الجمركية على البضائع المستمعة بالمنحة.

والمنح إما أن تعطى بشكل ظاهر، بأن يرصد لها مبلغ معين في ميزانية الدولة (المنح المباشرة)، وإما أن تكون بشكل مستتر، كالإعفاء من الضريبة، أو زيادة ما يرد عند خروج السلع (drawback) عما جبي عند دخولها في حالة إعادة التصدير (المنح الغير المباشرة).

...

والأمثلة على المنح كثيرة، نذكر منها منح السكر التي كانت تمنحها ألمانيا والنمسا وفرنسا في أواخر القرن الماضي وأوائل القرن الحالي لمنتهجي السكر لكي يتنقلوا على منافسهم، مما أفاد إنجلترا، إذ كان السكر يباع فيها بتحوثلث ثمنه في البلاد الأخرى، ومنح البحرية التجارية التي كانت تعطىها فرنسا لبناء السفن

(١) وذلك حسب الدول إلى الاتفاق على المنح من فرض بعض رسوم جركية وليس من مجموع الضرائب كما كانت رومانيا في أثناء الفترة من سنة ١٩٣٦ حتى سنة ١٩٤٦، إذ فرضت ضريبة على البضائع المستوردة للاتفاق من حيثيتها على إعطاء منح للتصدير: S.D.N., Finances Publiques, XXIV, p. 8 (Fonds d'organisation des exportations)

والملاحة . وكثر استعمال القول للنح أثناء العقد الرابع من القرون الحالى ،
فانحسا مثلا فظمت فى سنة ١٩٣١ منحا لزارعى البنجر . وبلغت المنح التى أعطتها
إسبانيا للملاحة البحرية فى السنوات من ١٩٣٠ الى ١٩٣٤ ما يأتى : ٨٩ و ٩٥
و ٦٥ و ٧٥ و ٧٠ مليون يريتا على التوالى . ووضعت فنلندا فى سنة ١٩٣٢ نظاما
لمنح إعانات لتصدير بعض المنتجات الزراعية ، وبلغ ما أنفقته أثناء تلك السنة
لهذا الغرض : ٣٧٠٤ مليون ماركا ، وطبق نفس النظام فى سنة ١٩٣٣ ، فأخذ
مبلغ ٤٤١٥ مليون ماركا من الرسوم الجمركية ووزع على هيئة إعانات للتصدير ،
وقرر قانون ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٢ منحا جديدة لتصدير الجبن والزبد بلغ
مقدارها سنة ١٩٣٣ : ٤١٠٢ مليون ماركا . وأنشأت المجر مالا غلصا يعرف باسم
(boletia) يرمى إلى إعطاء منح لمتجى الجبوب واستمر هذا النظام ساريا بعد
تعديله حتى يونيه سنة ١٩٣٤ حيث ألغى ، وكان الغرض الأول من هذا المال
حفظ أثمان القمح الداخلى ، ولكنه استعمل بعد ذلك فى مساعدة الزراع بطرق
أخرى كتخفيض أجور النقل ، وتخفيض سعر الفائدة لهم الخ . ونظمت إيرلندا ،
ابتداء من سنة ١٩٣٤-٣٥ منحا لتصدير الزبد والقمح ، وأعطت لمتجى سكر
البنجر المزروع فى البلاد إعانات حتى سنة ١٩٣٣-٣٤ ، وقررت منذ سنة ١٩٣٥-
٣٦ منحا تعويضية لمتجى هذا النوع من السكر ، وللبنغان المصنوع من أوراق
التبغ المزروع بالبلاد ، والزيوت المعدنية الخفيفة المنتجة فى إيرلندا ، وتعطى
هذه المنح بشكل (drawback) على الرسوم الجمركية وعلى رسوم الإنتاج .
كذلك منحت إيطاليا إعانات لشركات السكك الحديدية وشركات الملاحة
البحرية ، وبلغت الإعانات التى أعطتها إيطاليا لتشجيع تربية المواشى ١٦٠٨ مليون
ليرة فى سنة ١٩٣١-٣٢ و ٣١٠٨ مليون ليرة فى سنة ١٩٣٢-٣٣ . وأنفقت لثونيا
مبالغ كبيرة لتشجيع الإنتاج الزراعى فى شكل إعانات ومنح لتصدير الزبد
والبيض واللحوم وشحم الخنزير . كذلك خصصت الفروج مبالغ لمنح إعانات
لبعض البنوك ذات الأهمية الخاصة للزراعة ولصيد الأسماك لكي تتمكن

من تخفيض سعر الفائدة وبلغ ما أُنق في هذا السيل ٤٠٠ ألف كرونر في سنة ١٩٢٣-٢٤ ٢ ملايين وسبعمئة ألف كرونر في سنة ١٩٣٤-٣٥ . وخصصت رومانيا في سنة ١٩٣١ وحتى سنة ١٩٣٦ حصة ضريبة على البضائع المستوردة لمنح إعانات لتشجيع التصدير . وبلغ مقدار ما منحه سويسرا من الإعانات للزراعة منذ سنة ١٩٢٨ حتى سنة ١٩٣٥ ما يأتي على التوالي بملايين الفرنكات : ١٠٤-٥١٤-١١٦-٨٧-١٠١-٣٣٠٢-٤٨٥-٣٣ . كذلك تمنح الولايات المتحدة قروضا لمساعدة البحرية التجارية . وتعطي حكومة الهند الأراضي بدون مقابل لشركات السكك الحديدية التي تستغل الخطوط الثانوية ، وتمنح إعانات مالية في شكل ضيان لفائدة رأس المال ، كما تمنح إعانات للطيران المدني . كذلك تمنح اليابان إعانات للزراعة والصناعة ^(١) .

تدل الأمثلة السابقة على مقدار اتجاه الحكومات الحديثة إلى إعانة الزراعة والصناعة والثقل مما يجعل ميزانياتها أعباء ليست بالقليلة ، وهذه المنح مؤقته في الغالب ، وقد تكون في شكل قروض تمنحها الدولة أو ضيان لفائدة رأس المال كما رأينا .

...

وقد عنت مصر أيضا منذ أواخر القرن الماضي بتشجيع بعض المشروعات الخاصة بمنح إعانات ، نذكر منها على سبيل المثال إعانة مقدارها ٦٠٠٠ جنيه منحها الحكومة في سنة ١٨٩٩ لشركة الملاحة الخديوية ، وفي السنوات الحديثة الإعانات التي تمنحها للملاحة البحرية والطيران ، وإعانات غزل ونسج القطن ، والإعانات التي تعطى لتصدير بعض المحاصيل الزراعية . وسنذكر فيها على كلمة

(١) S.D.N., Finances publiques, 1928-1937, Fasc. suiv. : IV, p. 8, IX, p. 12, XI, p. 8, XIV-14, XV-2, XVI-11, XVII-3, XX-12, XXIV-8, XXVI-12, XXXIV-12, LVI-3, LIX-8.

موجزة عن كل منها ، تتبعها بكلمة أخرى عن تدخل الحكومة لدعم بنك مصر .

(١) اهانة شروط المرمزة البحرية المصرية

في ٣٠ يناير سنة ١٩٣١ عقد اتفاق بين الحكومة وشركة ملاحه الاسكندرية المؤسسة في سنة ١٩٣٠ لمدة عشر سنوات قابلة للتجديد ، تمهدت فيه الحكومة بأن تنقل على سفن الشركة نصف المشتريات العامة المستوردة لمصلحة السكك الحديدية ، وربع الفحم المستورد لها ، وبأن تمنحها إعانة مالية في نهاية كل سنة عما تنقله من البضائع للحكومة أولئذها على البواخر المصرية الجنسية التابعة لها على الأساس الآتي : ٨٠ ملياً عن كل طن من المائة ألف طن الأولى ، و ٦٠ ملياً عن كل طن من المائة ألف طن الثانية ، و ٤٠ ملياً عن كل طن من المائة ألف طن الثالثة ، و ٣٠ ملياً عن كل طن بعد هذا لغاية ٥٠٠ ألف طن ، ولا تمنح إعانة عما ينقل بعد ذلك . وقد بلغ مجموع هذه الإعانات في سنة ١٩٣٧ : ١٣٠٠٠ جنيه مصري . وتمهدت الشركة في مقابل ذلك بامتلاكها سفناً مصرية ترفع العلم المصري لا تقل عن اثنتين في نهاية السنة الأولى ، على أن يزداد العدد تدريجياً بحيث لا يقل عن ست سفن حولتها ٣٠ ألف طن على الأقل في خلال تسع سنوات ، وبأن يكون كل الموظفين والعمال من المصريين عدا رؤساء المهندسين والرأبنة ، وبأن تقبل طلبة مصريين للتمرين بدون مقابل .

وقررت الحكومة في سنة ١٩٣٥ منح شركة مصر للنلاحة البحرية ، المؤسسة سنة ١٩٣٤ ، نفس الإعانة التي تمتع بها الشركة السابقة عن البضائع التي تنقلها ، ومنحها مبلغاً معيناً عن كل رحلة ذهاباً وإياباً في نقل الركاب على خط مصر - إيطاليا - فرنسا ، بشروط منها : (١) تمتد الشركة بأن تدير بواخرها بانتظام بين مصر وإيطاليا وفرنسا مدة كل أسبوعين على الأقل حول السفن المستخدمة في هذا الخط عن ٧٠٠٠ طن قائم إلا يأذن خاص عن كل باخرة ، (٢) تمتد الحكومة الشركة في نهاية كل سنة إعانة مالية قدرها ٢٠٠٠ جنيه مصري عن كل رحلة ذهاباً وإياباً ، ولا تزداد الإعانة عن الرحلات التي تزيد عن ٢٦ رحلة في

السنة إلا بعد إقرار مجلس الوزراء ، وقد رفع هذا العدد إلى ٣٤ ، أما خطوط نقل الركاب الأخرى التي ترى الشركة إنشائها فلا تستحق إعانة إلا بعد إقرار مجلس الوزراء أيضا ، وقد بلغ مقدار الإعانة التي منحت للشركة سنة ١٩٣٤-٣٥ : ٢٠ ألف جنيه ، وقرر مجلس الوزراء في سنة ١٩٣٦ منح هذه الشركة إعانة قدرها ٤٢ ألف جنيه .

وقد كان لهذه الإعانات أثر طيب في استمرار أعمال هاتين الشركتين

(٧) إعانة شركة مصر للطيران

منحت الحكومة المصرية في سنة ١٩٣٢-٣٣ شركة مصر للطيران المؤسسة في سنة ١٩٣٢ ، التسييلات والإعانات الآتية : (١) أجرت لها بسعر منخفض قطع الأرض اللازمة لها في مختلف المطارات المدنية التابعة للحكومة ، (٢) سمحت لها باستعمال آلات التفراف اللاسلكي والآلات الجوية التي أنشأتها الحكومة للطيران ، (٣) منحتها إعانة لتتجيع الطيران كالآتي : ٥٠ جنيها مصريا عن كل مصرى يجوز شهادة الطيران الخاص ، ١٠٠ جنيه عن كل مصرى يجوز شهادة الطيران للنقل المشترك ، ١٠ جنيهات عن كل مصرى عند تجديد إحدى الشهادات (٤) أعفت الشركة من دفع رسوم الوارد على الطائرات والمحركات الخ ، مسدة ثمانى سنوات وبشروط خاصة ، (٥) منحتها إعانة تساوى ٥٠ ٪ من أقساط التأمين السنوية التي تدفعها الشركة ، (٦) منحتها إعانة سنوية تساوى ٥٠ ٪ من المبلغ الذى تخصصه الشركة لتجديد طائراتها بشرط ألا يزيد مبلغ هاتين الإعانتين عن ٥٠٠٠ جنيه مصرى .

(٨) إعانات غزل ونسج القطن

قرر مجلس الوزراء بتاريخ ٢٧ مايو سنة ١٩٣١ منح كل من شركة الغزل الأهلية وشركة مصر للغزل والنسج إعانة مقدارها ريال عن كل قطار من القطن المصرى يستعمل فى الغزل والنسج وذلك على سبيل التجربة لمدة سنة قابلة

للتجديد أو التعديل ويوقف منح الإعانة إذا بلغت الأرباح الموزعة على الأسهم ٥٪ أو أكثر . وعقدت الحكومة في ديسمبر سنة ١٩٣١ اتفاقاً مع هاتين الشركتين لشد أزر صناعة الغزل والنسيج في وقت كان يخشى عليها فيه من منافسة البضائع الأجنبية منافسة مرهقة ، ولمساعدتهما على التوسع في أعمالهما وفي استهلاك القطن ، وقد تضمن الاتفاق تخفيض مقدار الإعانة التي تقررت من عشرين قرشاً إلى عشرة قروش عن كل قطار حتى تصل الأرباح الصافية إلى ٥ ٪ من قيمة رأس المال المدفوع لكل من هاتين الشركتين ، وقد كان لهذه الحماية أثرها على حركة استيراد المنسوجات القطنية بين سنتي ١٩٣٤ و ١٩٣٩ إذ بلغت واردات المنسوجات القطنية في السنوات المذكورة ما يأتي :^(١)

السنة	الوزن العالي بالطن	السنة	الوزن العالي بالطن	السنة	الوزن العالي بالطن
١٩٣٤	٢٥١٩٣	١٩٣٦	٢٣٢٤٢	١٩٣٨	٢٧٣٣٢
١٩٣٥	٢٦٦٧٧	١٩٣٧	٢٢٤٩٨	١٩٣٩	١٠٠١٨

(٤) إعانات لتصدير بعض المحاصيل

منحت الحكومة في عدة مناسبات إعانات لتصدير بعض المحاصيل الزراعية كالغول والذرة والأرز والقمح والموالح لتشجيع تجارتها ، وعندما انخفضت أسعار القطن في الشهور الأولى من سنة ١٩٣٩ حتى وصل سعر الأشموني في ١٤ أبريل سنة ١٩٣٩ إلى أدنى حد لهذه السنة ، أعلنت الحكومة أنه في حالة تقرير الحكومة الأمريكية منح إعانة لتصدير القطن الأمريكي ، فإنها تتخذ عند الضرورة جميع الإجراءات اللازمة لحماية مصالح المنتجين ، ولما قررت الحكومة الأمريكية في ٢٢ يولييه سنة ١٩٣٩ منح إعانة مقدارها ١ ١/٢

(١) ملهجرة اللجنة المسالية من مشروع ميزانية سنة ١٩٤٠-٤١ ص ١٠ من النسخة الفرنسية .

سكت عن كل رحل من القطن الخام أو المنسوجات القطنية يصدر ابتداء من ٢٧ يولييه سنة ١٩٣٩ إلى ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٠ ورخصت لوزير الزراعة زيادة أو إقصاء هذه الإعانة تبعا للظروف ، قررت الحكومة المصرية برا بوعدها إلغاء ضريبة القطن التي تبلغ عشرة قروش عن القطن ، وقد ساعد هذا الإجراء على رفع الأسعار في بورصة الاسكندرية طيلة شهر أغسطس .

ويلاحظ أن العبء الذي تحملته الخزانة من هذه الإعانات ليس ثقيلًا كما في النول الأخرى ، فن الإعانات التي منحت بمبلغ ٤٢٥٥٢ جنيا في سنة ١٩٣٢-٣٣ لتصدير القطن ، و ٤٠٠٦٦ جنيا في سنة ١٩٣٣-٣٤ لنفس الغرض ، و ١٣٦٠ جنيا في سنة ١٩٣٣-٣٤ لتصدير القطن الشامية ، و ٧٢٥٧ جنيا في سنة ١٩٣٣-٣٤ لتصدير الموالح ، و ٣٤٠٥٩ جنيا في سنة ١٩٣٤-٣٥ للغرض نفسه ، وبمبلغ ٣٥٦٢ جنيا في سنة ١٩٣٧-٣٨ لتصدير القمح للخارج وتسوية خسارة التسليف على القمح في موسم سنة ١٩٣٦-٣٧ ، وبمبلغ ١١٠٦٣٦ جنيا في سنة ١٩٣٨-٣٩ للغرض السابق ، وجميع المبالغ المذكورة أخذت من الميزانية ، وبمبلغ ٢٠٥٣٦٥ جنيا مصريا أخذ ضمن مبالغ أخرى من فائض حساب السنة ١٩٤١-٤٢ لتسوية باقى خسارة التصدير والتسليف على القمح في سقى ١٩٣٦ و ١٩٣٧ (١٥٥٠٨ جنيا) ولتسوية خسارة التسليف على القمح في سنة ١٩٣٩ (٨٩٢٠٥ جنيا) ولتسوية خسارة عملية شراء القمح الهندي في سنة ١٩٣٩ برسم التصدير (١٠٠٦٥٢ جنيا) ^(١) .

(٥) تدخل الحكومة لدعم بنك مصر

لما ساءت حالة بنك مصر المالية ^(٢) تدخلت الحكومة لدعمه ، فقررت

(١) الأرقام المذكورة مأخوذة من الحساب الختامي لكل سنة من السنوات المشار إليها .

(٢) قدر العجز في حساب البنك الختامي عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٠ بنحو

أربعة ملايين من الجنيهات .

كفالتها لأصحاب الودائع به تنفيذا لقرار البرلمان في ٢٨ مارس سنة ١٩٤٠ ، كما أخذت من الاحتياطي العام في حساب السنة ١٩٤١-١٩٤٢ ، لدعم البنك وتنفيذا للقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤١ ، مبلغ ٢٤٠٧٤٤٣ جنيها ، من ذلك مبلغ ١١٠١٦٦٤ جنيها وارد في الاحتياطي المحبوس باسم أموال مخصصة للسلف الصناعية وسلف الجمعيات التعاونية ، لإلغاء البند الوارد بنفس الاسم وبفلس المبلغ في خصوم بنك مصر ، ١٣٠٥٧٧٩ جنيها قيمة سندات من دين مصر الموحد والممتاز حولت لحساب صندوق التوفير بالبريد لإلغاء مبلغ معادل من بند وارد في خصوم بنك مصر باسم الصندوق المذكور ، على أن يرد البنك من هذا المبلغ الأخير ١٥٠٠٠٠ جنيه للحكومة من أرباحه السنوية وفي مقابل تدخل الحكومة المالي لتعريض البنك أنشئت ألف حصة تأسيس غير محددة القيمة وسلمت للحكومة على أن تكون ملكا لها وكانت الحكومة قبل ذلك قد هيات السيل إلى العلاج بتجديد إدارة البنك وبمختلف أسباب المعونة وبالأمر بخص حسابات البنك على حسب الأصول المتبعة .

وكان هذا التدخل كما قال وزير المالية في كلمته التي ألقاها بمجلس النواب بجلسته ٢٢ يولييه سنة ١٩٤١ قد أصبح ضروريا ، إذ لا شك في أن الاحتفاظ بسلامة المصرف الوطني المحض وإعانة على الاستمرار في عمله لا يقتصر الأمر فيه على أنه إزالة لأسباب الخسارة وتأمين لأصحاب الودائع على أموالهم بل هو على وجه الخصوص استنفاد لاستقلال البلاد في الشؤون الاقتصادية من الناحية المعنوية ورد ثقة المصري بنفسه وحض على أن يحض قدما ولكن بالحذر الواجب ، وليس فقط لمصلحة طائفة المساهمين وهي « مهمما يقال فيها قاتنا لا نسي أننا مدبثون لإقصادها بوجود بنك مصر وبالتهنئة المصرفية والصناعية التي يرمن لها البنك وشركائه » (١) .

(١) مطبعة مجلس النواب ، الجلسة ٦٦ في ٢٢ يولييه سنة ١٩٤١ ، مجموعة مضابط مجلس النواب - دور الانعقاد العادي الرابع لفرنكالياتية السابقة ، المجلد ٣ صفح ١٧٤٨/١٧٤٩ .

وقد رد البنك مبلغ ١٥.٠٠٠ جنيه السالف الذكر في السنة المالية ١٩٤٣-١٩٤٤. كما سدد مبلغ ٢٢٥٧٤٤٣٠ جنيا الباقي مما دفته الحكومة تنفيذاً للقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤١ المذكور، بعد أن احتفظ لديه بمبلغ ١٣٣٢٧٢ جنيا قيمة سلف صناعة منحت بواسطة جهات الحكومة، واسترد حصص التأسيس^(١).

الفصل السادس

أثر الدورة الاقتصادية في ازدياد النفقات العامة^(٢)

تستلزم دراسة أثر الدورة الاقتصادية في ازدياد النفقات العامة، البحث في تأثير كل من فترتي الرخاء والأزمة على تلك النفقات. أما عن تأثير فترة الرخاء فلنشاهد أن الحكومات والهيئات المحلية تتأثر بموجة التفاؤل العامة التي تسود تلك الفترة، فتوسع من نطاق وظائفها، وتتخذ وظائف أخرى جديدة، مما يؤدي إلى ازدياد النفقات العامة، ويساعد على ذلك زيادة الإيرادات لكثرة النقود، وارتفاع الائتمان، وزيادة الدخل، مع قلة مقاومة دافعي الضرائب،

(١) وذلك بناء على الاتفاق الذي تم بين الحكومة والبنك بتاريخ أول سبتمبر سنة ١٩٤٤.

(٢) المراجع :

Gayer, A.D., Public Works in Prosperity and Depression, New York, 1936.
Simpson, H.D., Purchasing Power and Prosperity, Chicago, 1936.
S.D.N., Revue de la situation économique mondiale, 5e année, 1935-36, Genève, 1936.
Burns, A.E. & Watson, D.S., Government Spending and Economic Expansion, Washington, 1943.
Williams J.H., Deficit Spending, (Papers and Proceedings of the 13rd Annu. Econ. Assoc. Meeting, 1943 p. 56).
Hansen, A.H., Fiscal Policy and Business Cycles, New York, 1941.
Villard, H.H., Deficit Spending and National Income, New York, 1941.
Habert, G., Prospérité et Dépression, S.D.N., Genève, 1943.
Shultz, W.J., op. cit., pp. 46-52, 127-129.

إذا أريد فرض ضرائب جديدة ، أو رفع سعر الضرائب الموجودة ، لأن ازدياد الدخل الذى تتميز به فترة الرخاء من شأنه أن يخفف من عبء الضرائب . فإذا جاءت فترة الأزمة بعد ذلك ، كان هذا التوسع فى الوظائف العامة قد تبلور واستقر فى النظام الاقتصادى الراهن ، مما يصحح منه من الصعب إنقاص النفقات العامة إنقاصا جوهريا ، وإن أمكن الاقتصاد فى بعض نواحيها ، فإن من النادر أن تعود إلى مستواها الأول قبل فترة الرخاء . وفى فترة الأزمة تطالب الهيئات العامة بالقيام ببعض الوظائف للتخفيف من آثار حالة القصور ، مما يدفع بالنفقات العامة غالبا إلى مستوى أعلى من مستواها السابق . إبان فترة الرخاء ، كما حدث فى الولايات المتحدة أثناء السنوات من ١٩٣٢ إلى ١٩٣٦ ، وتدل المشاهدات الحديثة على أن هذه الوظائف الجديدة لا تلبث بدورها أن تبلور ويستقر معظمها فى النظام الاقتصادى القائم ، ويستمر حتى بعد انتهاء الأزمة التى كانت سببا فى إنشاء تلك الوظائف . فالتجاهد النفقات العامة إذن ، بما لما يجرى عليه العمل فى معظم الدول ، هو نحو الزيادة فى كل من فترة الرخاء والأزمة ، وإن اختلفت أسباب الزيادة فى كل منهما .

ولمعالج ذلك رعى أنه يمكن تقسيم ما تقوم به الدولة والهيئات المحلية من أعمال عامة إلى قسمين : قسم البنية من القيام به مهما كانت الفترة التى تحتازها البلاد ، وقسم يستطاع تأجيله دون ضرر ، فيؤجل إلى وقت الأزمة ، ثم يبدأ حينئذ فى تنفيذه ، فيستفيد منه العمال إذ يتيح لهم عملا فى وقت تبلغ فيه البطالة حدما الأقصى ، وتستفيد منه الدولة ، لأن نفقة الإنتاج تكون قليلة وقت الأزمة ، ولأنه يرفع عنها عبء إعانة فريق من العمال المتعطلين ، ويستفيد منه الاقتصاد الوطنى لأنه يساعد على التخفيف من حدة تقلبات الدورة الاقتصادية ، إذ لا يخفى ما للقيام بالأعمال العامة من كبير الأثر فى نشاط المشروعات الخاصة .

ويمضى تنفيذ هذه الطريقة وضع خطة سابقة ، وبرنامج متناسق لعدة سنوات

للأعمال العامة المراد تنفيذها ، حيث تقسم إلى قسمين : الأعمال الواجب تنفيذها فوراً ، والأعمال المستطاع تأجيلها أو التجيل بتنفيذها تبعاً للظروف الاقتصادية دون كبير ضرر ، مع ملاحظة التناسق بين مشروعات القسمين ، والنظر في مشروعات القسم الثاني من وقت لآخر ، وتعديل ما يحتاج منها إلى التعديل ، لجعلها مطابقة لما يستجد من الظروف ، وصالحة للتنفيذ في الأحوال الجديدة .

وما يأخذ بعض الكتاب على هذه الطريقة أنها تؤدي إلى الإكثار من الأعمال العامة ، وبالتالي إلى زيادة النفقات ، وأن تضييع الظروف ، وهو كثير الحدوث ، من شأنه أن يقلل من صلاحية المشروعات السابق تحضيرها ، وأن من الصعب التنبؤ بالوقت الذي تحول فيه الدورة الاقتصادية وتحل فيه الأزمة ، حتى تكون الخطوة الموضوعية أقرب إلى الإحكام ، يضاف إلى ذلك أن ميزانية الدولة وقت الأزمة تكون غالباً غير متوازنة ، ويزيد القيام بالأعمال العامة من أعبائها ، ويرد على هذه المأخذ بأنه لا عمل للوجه الأول منها ، إذ ليس المقصود زيادة الأعمال العامة كوسيلة للتخفيف من آثار الأزمة ، وهو ما لجأت إليه الولايات المتحدة سنة ١٩٣٣ ، أثناء رئاسة هوفر ، ومن سنة ١٩٣٣ حتى سنة ١٩٣٦ ، أثناء رئاسة روزفلت ، تطبيقاً لنظرية يطلق عليها نظرية التلقيم ، (pump priming theory)^(١) ، ولكن المقصود توزيع نفس الأعمال العامة دون زيادة ، على سنوات الدورة الاقتصادية ، فليس في ذلك إذن زيادة في النفقات ، بل لعله على العكس يؤدي إلى قصصاتها ، نتيجة تنفيذ بعض الأعمال في وقت تنخفض فيه الأجور والأثمان وسعر الفائدة . أما عن الوجه الثاني ،

(١) التلقيم (pump-priming) في الاصطلاح الكاتسكي وضع في من الساء في النسخة الراحة لتسويل ادائها وتجيل جلب اللا . وأستعار منى خطاب الماية الأمريكين هذا الاصطلاح للتعبير عن مد الاالة الاقتصادية ، التي يبطأ سيرها وقت الازمة ، ويجزء من القوة المبرأية لمساعدتها في العودة الي الدوران ، وذلك بواسطة قيام الدولة بأعمال عامة ومقصداً اعانات لمواطنين وسكيات المشروعات الخاصة .

تقد سبق أن بينا ما تستلزمه هذه الطريقة من ضرورة النظر في المشروعات وتمديدها من وقت لآخر لكي تطابق ما يستجد من الظروف . ولعل الوجه الثالث هو الوحيد الذي فيه شيء من الصحة ، ولكن يرد عليه بأنه يمكن أن يكون هناك تطابق تقريبي بين وقت حلول الأزمة والوقت المقدر للتنفيذ ، وأن من الممكن الآن ، مع تقدم الدراسات الإحصائية ، تقدير وقت حلول الأزمة بشيء ليس بالقليل من الصحة . أما عن الوجه الرابع ، فلا بأس من اتجاه الدولة عند اللزوم إلى الاقتراض للقيام بتلك الأعمال ، ولن يكون عبء القرض عليها كبيراً ؛ لانخفاض سعر الفائدة وقتئذ .

وقد وجدت هذه الطريقة شيئاً من التطبيق في بعض البلدان الأوروبية قبل الحرب العالمية الأولى ^(١) ، ووافق عليها مؤتمر العمل الدولي الذي عقد في مدينة وشنجن سنة ١٩١٩ ، كما جذبتها اللجان البرلمانية في إنجلترا وفرنسا ، وأوصى بها المؤتمر الذي عقده الرئيس هاردينج في سنة ١٩٢٣ للبحث في مشكلة البطالة ، ونشرت مقترحاته فيما بعد في سنة ١٩٢٨ ^(٢) ، وأغارها مجلس الكونجرس الأمريكي جانباً من الاهتمام في السنوات ١٩٢٥ و ١٩٢٦ و ١٩٢٨ ، كذلك ناقشها مؤتمر حكام الولايات الذي عقد في الولايات المتحدة سنة ١٩٢٩ . ثم صدر في فبراير سنة ١٩٣١ قانون يأذن بوضع برنامج سابق للأعمال العامة لمدة ست سنوات وأنشئت إدارة (Federal Employment Stabilisation Board) لتوزيع تنفيذ الأعمال المقترحة على السنوات المذكورة ، إلا أن حلول الأزمة عاجل هذه المشروعات قبل تنفيذها . وفي مصر أوصى مكتب العمل بهذه الطريقة .

...

ولما حدثت أزمة سنة ١٩٣٠ اضطرت معظم الدول إلى مد يد المساعدة إلى

(١) Shultz, W. J., op. cit. p. 56.

(٢) Foster, W.T., and Catchings, W., The Road to Plenty, Boston, 1928.

العمال المعاطلين بمنحهم إعانات ، وبالتقيام ببعض الأعمال العامة لتوفير العمل لهم ، وإلى مساعدة الزراع وملاك الأراضي المدينين وفيرهم من ضحايا الأزمة ، مما نشأ عنه ازدياد النفقات العامة في وقت أخذت الإيرادات فيه في الانكماش ، وأصبح من الصعب على الحكومات موازنة ميزانياتها . فتمثلت على زيادة الإيرادات من جهة ، برفع قنات بعض الضرائب ، وبفرض ضرائب جديدة إضافية ما استطاعت إلى ذلك سبيلا ، كما عملت على إتقاص المصروفات من جهة أخرى ، بضبط بعض فروعها ، كالمرتبات والمعاشات والنفقات الحربية ، ولجأت في بعض الأحوال إلى الاقتراض . فالدائم ترك مثلا تلك نفقاتها العامة ثابتة تقريبا حتى سنة ١٩٣٢-٣٣ وتوصلت إلى ذلك رغم النفقات التي استحدثتها الأزمة ، بضبط نفقات بعض الأبواب وبخاصة نفقات الدفاع الوطني ، ثم زادت نفقات سنة ١٩٣٣-٣٤ وبلغت ١٢٢٪ من نفقات سنة ١٩٢٨-٢٩ ، ويرجع جزء من الزيادة إلى منح إعانات البطالة وإلى الوسائل الأخرى التي اتخذت لإسعاف ضحايا الأزمة ، وزادت نفقات المبالغ لحساب السكك الحديدية والتلغرافات والبريد والمواني في سنة ١٩٣٣-٣٤ عما كانت عليه في سنة ١٩٢٨-٢٩ بمقدار ٢٧٠٦ مليون كروتر . وزيدت القروض الممنوحة لشركات السكك الحديدية الخاصة والبال المخصص للبطالة ، ولصغار التجار ، وللبلديات لبناء الطرق والمسالك ، كما خصصت مبالغ كبيرة في سنتي ١٩٣١-٣٢ و١٩٣٢-٣٣ للزراعة ، وخصص مبلغ ٩٦ مليون كروتر في سنة ١٩٣٣-٣٤ لإنشاء مال خاص بالأزمة ، وللمقابلة بعض هذه النفقات فرضت رسوم خاصة على الفئال والحرث والزبد . وزادت النفقات العامة في بلجيكا منذ سنة ١٩٣٤ لزيادة النفقات الغير المادية المخصصة للقيام ببعض الأعمال العامة للتخفيف من بطالة العمال ، ولدفع إعانات للمعاطلين ، وللإتفاق في بعض الشؤون الاجتماعية . وفي إسبانيا أخذت النفقات العامة في الزيادة ابتداء من سنة ١٩٣١ حتى بلغت في سنة ١٩٣٥ : ١٢٠٠٥٪ عما كانت عليه في سنة ١٩٢٨ و ١٢٤٪ عما كانت عليه

في سنة ١٩٣٠ . ويرجع جزء كبير من هذه الزيادة إلى قيام الحكومة بأعمال عامة جديدة لمكافحة البطالة ونمو البلاد الاقتصادي . وفرضت إستونيا ضريبة خاصة بلغت حصيلها في السنة من أول يناير سنة ١٩٣٣ إلى آخر مارس سنة ١٩٣٤ : ٢٠٥ مليون كروني خصصت لبعض الإدارات والهيئات المحلية للقيام بأعمال عامة لمعالجة البطالة . وبلغت البطالة في فنلندا سنة ١٩٣٢ حداً جعل الحكومة تقرر عمل ميزانية إضافية خاصة لمكافحة البطالة بلغت نفقاتها ٣٥٠ مليون ماركا ، وبلغ مقدار ما خصص لمكافحة البطالة في سنة ١٩٣٣ : ٣١٢٠٥ مليون ماركا ، وفي سنة ١٩٣٤ : ٣٧٤ مليون ماركا . وزادت النفقات المتعلقة بالعمل في بريطانيا العظمى زيادة كبيرة ، وعلى الأخص ما تدفعه الخزانة لصندوق البطالة ، كما أنشئ في سنة ١٩٣٤ صندوق لإسعاف العمال العاطلين . وفي ألمانيا زادت نفقات الإسعاف الاجتماعي والأعمال العامة لمكافحة البطالة ، وأُنفقت مبالغ طائلة لإعادة التوظيف للمال البنوك والمؤسسات الصناعية الكبرى ، وبلغت نفقات إسعاف ورعاية العاطلين في سنة ١٩٣٠-٣١ : ١٨٦ ٪ عما كانت عليه في سنة ١٩٢٨-٢٩ ، كذلك أُعد في سنة ١٩٣٣-٣٣ برنامجان لتوفير العمل للعاطلين . بلغ الأول (برنامج باين Papen) ٣٤٢ مليون ريشمارك ، وبلغ الثاني (برنامج جرکه Gereke) ٦٠٠ مليون ريشمارك . وأعدت إدارتا البريد والسكك الحديدية برنامج أعمال للعاطلين ، وأذن لوزير المالية في سنة ١٩٣٣ في إصدار يوانات على الخزانة بمبلغ مليار ريشمارك للإقراض منه ومنح إعانات ، وفرضت ضريبة خاصة على المرتبات في يولييه سنة ١٩٣٢ للمساعدة في مكافحة البطالة ، وبلغت حصيلها في سنة ١٩٣٣-٣٣ : ٣٢٦ مليون ريشمارك . وأدت زيادة عدد العاطلين في فرنسا إلى زيادة النفقات المخصصة للبال الوطني للبطالة (Fonds national de chômage) من ١٠٥ مليون من الفرنكات في سنة ١٩٣٠-٣١ إلى ٢١٠٥ مليون في سنة ١٩٣١-٣٢ ، وإلى ٣٩٠ مليون في سنة ١٩٣٢ (٩ شهور) ثم إلى ٥٧٣٠٣ مليون في سنة ١٩٣٥ ، وإلى ٧٠١ مليون في

سنة ١٩٣٩ ، كذلك نفذ في سنة ١٩٣٤ برنامج أعمال عامة كبرى لمكافحة البطالة واستعملت في ذلك أموال صناديق التأمين الاجتماعي . وفي إيطاليا زادت نفقات وزارة الأشغال العمومية من ١٤٠٧٠٨ مليوناً من الليرات في سنة ١٩٢٨-٢٩ ، إلى ١٤٧٦٠١ مليوناً في سنة ١٩٢٩-٣٠ ، وإلى ١٤٩٢٠٦ مليوناً في سنة ١٩٣٠-٣١ ، وإلى ٢٧٧٣ مليوناً في سنة ١٩٣١-٣٢ (أى ما يساوى ١٩٧ ٪ من رقم سنة ١٩٢٨-٢٩) ، ويرجع معظم هذه الزيادة إلى تنفيذ أعمال عامة بقصد مكافحة البطالة . ووضعت الترويج منذ سنة ١٩٣٤-٣٥ برنامجاً لإتفاق مبالغ طائلة للنهوض بالإنتاج والنشاط الاقتصادى بوجه عام ولإنقاص عدد العاطلين تبعاً لذلك ، وتشمل النفقات المخصصة لمكافحة البطالة ، بجانب إعانات العاطلين ، مبالغ كبيرة للإتفاق على بناء الطرق وتحسين الموانئ وطرق الملاحة . وبلغت نفقات إسعاف العاطلين في هولانداً في السنوات ١٩٣١ و ١٩٣٢ و ١٩٣٣ :

١٠٦ - ٧٨٠٥ - ٣١٠٩ مليون جولدن على التوالي ، ونفقات إعانة الزراعة ٩٢٠١ - ١٠٦ - ٧٨٠٥ مليون جولدن في سنة ١٩٣٢ و ١٧٥٠٨ مليوناً في سنة ١٩٣٣ . وعملت بولونيا على التخفيف من وطأة الأزمة بتشجيع النشاط الاقتصادى وذلك بالإكثار من النفقات التى يستفيد منها العاطلون حتى بلغت مستوى عالياً أثناء الفترة من سنة ١٩٣٠-٣١ حتى سنة ١٩٣٢-٣٣ ، وارتفعت إعانات البطالة من ٢٥ مليون زلوفى في سنة ١٩٢٨-٢٩ ، إلى ٥٣ مليوناً في سنة ١٩٢٩-٣٠ ، وإلى ٩٢٠٩ مليوناً في سنة ١٩٣٠-٣١ ، وإلى ١٢٣٠٧ مليوناً في سنة ١٩٣١-٣٢ ، ثم انخفضت إلى ٧٢٠٢ مليوناً في سنة ١٩٣٢-٣٣ . وكانت النفقات التى خصصتها السويد لمكافحة البطالة على نوعين : إعانات العاطلين ، ونفقات تنفيذ بعض الأعمال العامة المقصود منها توفير العمل لهم وبلغ مجموع النوعين من سنة ١٩٢٨-٢٩ حتى سنة ١٩٣٤-٣٥ ما يأتى على التوالي بملايين الكورونات ٤٠١ - ٣٠٧ - ٢٠٦ - ٢٧٠٦ - ٥٥٠٢

١١٣٦ - ١٣٦٥ . وترتب على التدابير التى اتخذتها سويسرا لمكافحة الأزمة إتفاق مبالغ طائلة ، وقد تناولت المسائل الآتية : التأمين ضد البطالة ، الإعانات ، إعانة بعض الصناعات كصناعة الساعات ، صناعة التطريز ، صناعة القناديل ،

السياحة، الزراعة، مشروعات النقل الخاصة، ضمان أخطار التصدير، وقد بلغ مجموع ما أنفق في هذا السيل منذ سنة ١٩٢٨ حتى سنة ١٩٣٤ ما يأتي على التوالي بملايين الفرنكات: ٩١٠٨ - ١١٢٠٣ - ١٣٩٠٣ - ١٥٢٠٥ - ١٧٤ - ٢١٥. وأدت الأزمة الاقتصادية في تشيكوسلوفاكيا إلى زيادة النفقات العامة وبخاصة نفقات وزارة الشؤون الاجتماعية، وزادت نفقات إعانة العمال العاطلين ابتداء من سنة ١٩٣١ زيادة عظيمة، بسبب زيادة عدد العمال العاطلين، ورفع مقدار الإعانة، وإطالة مدة دفعها، وبلغ مجموع ما أنفقته الدولة على إعانات العاطلين منذ سنة ١٩٣٠ حتى سنة ١٩٣٢ ما يأتي على التوالي بملايين الكورونات: ٥٩٠١ - ٤٢٦٠١ - ٦٩٢١٧ - ٨٤٤٠٤. واتجهت رومانيا إلى إعانة الزراعة والملاك العقاريين للمدينين، فاحتوت ميزانيتها منذ سنة ١٩٣٤ - ٣٥ على نفقات إضافية ناتجة عن تطبيق قانون ٧ أبريل سنة ١٩٣٤ الخاص بتصفية الديون الزراعية والمقارية، وعقدت الحكومة مع البنك الوطني اتفاقاً حدد بموجبه ما تدفعه الحكومة بأقساط سنوية عددها ١٧٠٥ قسطاً بقيمة كل منها ٤٥٠ مليوناً من الليات^(١).

وأكبر برنامج وضع لمكافحة الأزمة كان في الولايات المتحدة^(٢) فنذرت ١٩٣٢ أخذ الضخ يشتد على حكومة الاتحاد لكي تقوم بعمل إيجابي لإيقاف نمو حالة القنور، فأنشئت في تلك السنة نقابة (Reconstruction Finance Corporation) لإقراض المعاهد المالية وشركات السكك الحديدية والولايات والهيئات المحلية، من الأموال التي وضعتها حكومة الاتحاد تحت تصرفها، وبلغ رصيد ما قدمت من القروض حتى شهر مارس سنة ١٩٣٣: ١٨٠٠ مليون دولار. وهذه النقابة مهتمتقل للالتيان، وتملك خزانة الاتحاد رأس مالها وما أصدرته

(١) S.D.N., Finances publiques, 1928-1937, Genève, 1936-38, Fascicules suivants. VIII, pp. 10-13, V, IX-6, X-4, XI-11, VI, III, XII, XVI, XX-3, XXI-12, XXII-9, XXV-11, XXVI, XXVII-10, XXIV-12, XXXIV.

من سندات زاد رصيدها في آخر ديسمبر سنة ١٩٣٦ على أربعة مليارات من الدولارات ، وعلى ١٧٠٠ مليون من الدولارات في آخر مايو سنة ١٩٤١ . وأنشئت بنوك الـ (Federal Home Loan Bank System) برأس مال أولى قدره ١٢٥ مليون دولار دفعتها خزانة الاتحاد . كذلك زيدت المبالغ التي توظفها حكومة الاتحاد في بنوك الأراضي الاتحادية . ووضع تحت تصرف وزير الزراعة مبلغ ٢٠٠ مليون دولار للإقراض منه للزراع . على أن ما صرف في هذا السيليل يعد مقدمة متواضعة لما أنفقته بعد ذلك حكومة الرئيس روزفلت ، إذ أربى ما أقرضته أو وظفته نقابة (RFC) السابق ذكرها ، في السنة من مارس إلى ديسمبر سنة ١٩٣٣ على ١٨٠٠ مليون دولار ، وبلغ في سنة ١٩٣٤ : ١٨٥٠ مليونا ، وقد استعمل معظم هذه الأموال في دعم البنوك لمنع انهيارها أو تمكينها من عضوية الـ (Federal Deposit Insurance System) . وزاد ما وظف في رأس مال معاهد الائتمان الزراعي الاتحادية على ٦٠٠ مليون دولار ، كما أذن لنقابة (RFC) بتحويل مليار دولار للريثات الاتحادية التي تعنى بنفقات الإنعاش .

كذلك صرفت مبالغ ضخمة على الأعمال العامة لمكافحة الأزمة ، فاعتمد قانون الإنعاش الصناعي الوطني الصادر في ١٦ يونيه سنة ١٩٣٣ مبلغ ٣٣٠٠ مليون دولار للقيام بأعمال عامة ، ولما وجد أن إدارة (Federal Public Works Adm.) لا تستطيع أن تقوم بهذا البرنامج الضخم ، أنشئت بجانبها في ٩ نوفمبر سنة ١٩٣٣ إدارة (Federal Civil Works Adm.) وقد استمرت هذه الإدارة سنة أشهر أنفقت خلالها ٩٣٩ مليون دولار . وفي سنة ١٩٣٥ أنشئت إدارة (Works Progress Adm.) ونحصر لها مبلغ ٤٩٩٠ مليون دولار للإتفاق منه على بعض أنواع معينة من الأعمال العامة لمكافحة البطالة ، وكان المقصود في بادئ الأمر أن تكون هذه النفقات مؤقتة ولكنها استمرت بعد باعتبارها إضافية .

وصدر في سنة ١٩٣٥ قانون للتأمين الاجتماعي (Social Security Act)

يضع أساسا ثابتا لنظام وطني للتأمين الاجتماعي وعُدل هذا القانون بالتوسع في نصوصه في سنة ١٩٣٩ وسنة ١٩٤٠ ؛ وبلغ ما أُنفق طبقا له في سنة ١٩٤١-٤٢ ١٠٨٤ مليون دولار .

أما الإنعاش الزراعي فقد اعتبر مسألة منفصلة ومستقلة عن برنامج الإنعاش العام ؛ إذ لا يعد الفئور الزراعي ظاهرة مؤقتة ؛ فقد استمر منذ سنة ١٩٢٠ فيها عدا بعض فترات انعاش . وأدت زيادة الإنتاج عن حاجات السوق الوطنية إلى طرح الزائد من المحاصيل الزراعية في السوق العالمية مما خفض أسعارها . وفي سنة ١٩٢٩ أنشئت (Federal Farm Board) وبلغت خسائرها ١٨٤ مليون دولار أنفقتها في شراء الزائد من المحاصيل لرفع الأسعار . ولعلاج هذه الحال أنشأ الرئيس روزفلت في سنة ١٩٣٣ إدارة (Agricultural Adjustment Adm.) فعملت على رفع الأسعار بتحديد الإنتاج بواسطة إعطاء منح لعدم زراعة المحاصيل ولذبح المواشي ، وفتحت في نفس الوقت اعتمادات للعناية بالترية ، للحفاظ على الأراضي الزراعية ، ولإيجاد عمل إضافي للزراع ، وبلغ ما أُنفق في هذا السيل في سنة ١٩٣٥ : ١١٥٠ مليون دولار . وفي يناير سنة ١٩٣٦ أعلن عدم دستورية هذا البرنامج (AAA) ، وصدر في سنة ١٩٣٨ قانون جديد وضع نظاما للتسليف على المحاصيل مع تنظيم الإنتاج . وبلغ ما أُنفق في هذا السيل في سنة ١٩٤١-٤٢ : ٩٦٨ مليون دولار .

وبلغ مجموع ما أُنفق في مكافحة الأزمة في الولايات المتحدة ابتداء من سنة ١٩٣١-٣٢ حتى سنة ١٩٣٥-٣٦ ما يأتي على التوالي ، بملايين الدولارات :

٨٩٢٠٧ - ١٣٦٦٠٨ - ٤٠٠٢٠٤ - ٣٦٥٦٠٥ - ٣٢٩١ .

وكانت الفكرة التي سادت جميع هذه التدابير هي الاتصاف بالتأنيج الاقتصادية الغير المباشرة التي للإتفاق الحكومي في الخروج من حالة الفئور وذلك بنقل القوة الشرائية المستقبلية التي لدافعي الضرائب إلى الوقت الحاضر بواسطة الاقتراض الحكومي ، واستعمالها في سد الفراغ المؤقت الحادث في

النشاط الإقناعي الخاص والتأنيج عن أكتانز رأس المال العاطل (dormant capital) ، وهذا الاستعمال القوة الشرائية المتقولة يمكن أن يكون بتنفيذ أعمال عامة . وكان المعتقد أن كل دولار تنفقه الحكومة في دفع أجور أو شراء مواد ، يبدأ سلسلة من الإقناعات الفردى عندما يستعمله المتسلم الأول في شراء ما يلزمه من مواد وخدمات ، وهذه السلسلة قد تنقطع أو تنفك أثناء العمليات المتتالية إذا استعمل المبلغ للدخار أو لسداد دين ، ولكنها بجمعها مع غيرها تكون كمية كبيرة من النفقات الإضافية التي إذا بلغت قدراً كافياً لإدارة القوى الإنتاجية الموجودة أمكن القيام باستثمار خاص جديد ، وهذا الاستثمار الجديد هو العامل الذي يخرج الاقتصاد الوطنى من حالة الفتور إلى حالة الانتعاش . يتضح من ذلك أن هذا النوع من الإقناعات الحكومى يؤدى وظيفتين : تحويل الفتور إلى نشاط ، ومنع البلاد بمحصول ثمين من الأعمال العامة .

ولما رأت إدارة روزفلت بطء برنامجها في القيام بالأعمال العامة ، لجأت إلى طريقة أخرى لدفع القوة الشرائية في الآلة الاقتصادية ، فأفقت المليارات من الدولارات ، التي لم تتمكن من إنفاقها على الأعمال العامة ، في منح إعانات ، وهذا ذهب جزء كبير من أموال الاتحاد إلى الأفراد فأفقوها في الطعام والسكن والملبس وغير ذلك من الضروريات ، وبذا اتخذت طريقها إلى الآلة الاقتصادية حيث بدأت عدة سلاسل من عمليات الشراء والإنتاج والعمل ، لكن دون إنتاج أعمال عامة دائمة .

وقد ساد الخلاف زمناً على قائمة هذا البرنامج ، ويمكن الآن بعد وضوح النتائج وضوحاً كافياً ، استنتاج عدة أمور تتعلق بذلك النوع من الإقناعات الحكومى :

- ١ - لاشك في أن الإقناعات الحكومى ، إذا لم يكن مصطلحاً بضرائب ، يدخل عنصرأ إضافياً من القوة الشرائية في النظام الاقتصادى .

- ٢ - وهذه القوة الشرائية الإضافية منتجة ، وقد ينشأ عنها مقدار أكبر من الإقناعات الخاص « الثانوى » ، وإذا كان هذا المقدار كبيراً فقد يسبب بدوره

إنفاقاً استثمارياً خاصاً، بشرط ألا تكون القوى الإنتاجية الزائدة كبيرة، وبشرط أن ينظر رجال الأعمال إلى المستقبل بشيء من الثقة، وأن يتوقعوا إمكان جني ربح من الاستثمار الجديد.

٣ - طالما أن رجال الأعمال يحجمون عن تمويل عجز الميزانية العامة فإن استعمال الإنفاق الحكومي للإنعاش على نطاق واسع قد يقوض الثقة بالأعمال، بما يعوق الإنفاق الاستثماري ويضيق كل أو بعض تأثير الإنفاق الحكومي في الإنعاش.

٤ - أنه إذا بقي شيء من قوة الإنعاش للإنفاق الحكومي بالرغم من الاعتبار السابق، فإن هذا الإنفاق يجب أن يكون كافياً لجعل الاقتصاد الوطني يتخطى نقطة الانعاش الدورية وإلا كان مسكناً فقط.

وقد أخفقت هذه الوسيلة من سنة ١٩٢٢ حتى سنة ١٩٣٦ في تحويل القصور إلى انعاش كافٍ للاستمرار بنفسه، ولم تفعل فكرة اجتياز الأزمة بواسطة الإنفاق الحكومي إلا أن زادت عدم ثقة رجال الأعمال الكارمين لإدارة روزفلت وقد ثبتت مع غيرها من العناصر الإنفاق الاستثماري على المشروعات الخاصة. وهذه النفقات التي أنفقت من سنة ١٩٣٣ حتى سنة ١٩٣٦ مع ضخامتها لم تكن كافية لموازنة انكماش الإنفاق الخاص في نفس المدة. ولم ينشأ عنها إنفاق استثماري خاص، أو نشأ عنها قدر قليل منه، وقد كان يجب أن تكون النفقات الاستثمارية العامة في المدة من سنة ١٩٣٢ حتى سنة ١٩٣٥ في حدود عشرة مليارات من الدولارات في السنة لكي تعوض تعويضاً كافياً المستوى المنخفض للنفقات الاستثمارية الخاصة في تلك السنوات. ولهذا لم يمكن الإنعاش الناتج عن تلك النفقات سوى مسكن ولم يصل إلى درجة الإيجاد الذاتي، ولذا لما خففت نفقات الإنعاش لجأة في سنة ١٩٣٧ كان ذلك عاملاً هاماً في القصور الجديد الذي بدأ في تلك السنة^(١).

وفي مصر تدخلت الحكومة لمساعدة الزراعة ، ولحماية الملكية العقارية الزراعية ، ولإعانة المتعطلين . وستدرس فيما يلي كل واحد من هذه الموضوعات في بحث منفصل .

البحث الأول

إعانة الزراعة ^(١)

—

مصر بلاد زراعية تعتمد على محصول واحد هو القطن ^(٢) تصدره وتحصل من ثمنه على جميع ما تحتاج إليه تقريباً من مواد الوقود ، والمواد المصنوعة ، وبعض المواد الغذائية ، كما تدفع منه فوائد وأقساط دينها الحكومي والأهلي ، ولذلك فإن عاينها أن يكون سعر القطن مرتفعاً ، وقد لجأت الحكومة المصرية في كثير من الظروف إلى محاولة رفع سعر القطن باستعمال وسائل مختلفة، أهمها: (١) تحديد العرض بتحديد المساحة المزروعة قطناً ، (٢) تنظيم العرض بتسهيل الإقراض على القطن حتى لا يضطر الزارع إلى بيع أقطنهم في وقت انخفاض الأسعار فيزداد انخفاضها ، (٣) التأثير في الطلب بشرائها للقطن ، وهذه الإجراءات مفهومة ، لأن انخفاض أسعار القطن يعد كارثة وطنية تسرى آثارها

(١) المراجع : مذكرة اللجنة المالية من مذكرات ميزانية الدولة لسنوات المختلفة .

مذكرات الحساب الختامي لسنوات المختلفة .

محاضر جلسات مجلس الشيوخ وال النواب .

(٢) بالرغم من التقدم الذي أحرزته الصناعة المصرية أثناء الحرب العالمية الثانية فلا يزال مصر تعتمد أساساً على الزراعة ، وتقدر قيمة المحاصيل الرئيسية الأقمشة مصر في عام ١٩٤٤ / ٤٥ بمجوال ٢١٠ مليون ، يربو إلى ٢٢٠ مليوناً من الجنبات يقابلها متوسط قدره حوالي ٧٢ مليوناً في كل من السنوات ١٩٣٥ إلى ١٩٣٨ ، وقد زادت محاصيل القطن العربية والأرز والتعب على ما كانت عليه قبل الحرب ولكن محصول القطن تنقص صحتاً إلا أنه لا يزال أوفر المحاصيل زجماً (من تقرير مجلس إدارة البنك الأهلي المصري عن سنة ١٩٤٥) .

إلى كل فروع النشاط ، على أن تنائج هذه الإجراءات وغيرها من إجراءات مماثلة يقصد بها التأثير على الأسعار ، في حاجة إلى بحثها بناية وإمعان ، وستكتفى هنا يبحث تدخل الحكومة لرفع الأسعار بشراء كميات من القطن ، وبغير ذلك من الوسائل التي لها تأثير مباشر على النفقات العامة .

لجأت الحكومة مرات متعددة لشراء كميات كبيرة من القطن لحسابها لمعالجة خفض الأسعار بواسطة بعض المضارين ، والواقع أن رفع الأسعار وخفضها من عمليات البورصة التي ليس لها سوى أثر مؤقت لا يلبث أن يعقبه رد فعل عاجل أو آجل ، لا سيما إذا تعلق الأمر بسلعة ذات أهمية عالمية كالقطن .

وهناك وسيلة أخرى استعملتها الحكومة لمنع انخفاض الأسعار ، هي إقراض الزراع بنفسها أو بضائعها ، وهذه الوسيلة لا تخلو من النقد أيضا ، لأنها ليست سوى شكل غير مباشر من أشكال شراء القطن بواسطة الحكومة ، إذ هي تحض الزراع على الاحتفاظ بأقطانهم وتدفعهم إلى الاقتراض ، على أمل أن يرجعوا كثيرا فيما بعد ، ولكن القطن يتأثر بالتخزين وبخاصة إذا لم تتخذ الاحتياطات اللازمة لذلك ، وهذا يقلل من قيمته ويمن سمعة القطن المصري . ولا يجب الخلط بين هذه القروض ، وبين القروض التي يكون الغرض منها التغلب على الصعوبات المؤقتة ، أو الحصول على الأدوات الزراعية الضرورية ، ومع ذلك يجب على الحكومة حتى في هذه الحالة ألا تعرض إراداتها المحدودة لمثل هذه العمليات ، لأنها من اختصاص المنشآت الخاصة ، ويقوم بها الآن بنك التسليف الزراعي منذ إنشائه في سنة ١٩٣١ ، وهو من شركات الاقتصاد المختلط كما سبق أن رأينا .

ونذكر هنا على سبيل المثال بعض حالات تدخل الحكومة بشراء القطن والإقراض عليه .

في سنة ١٩١٤ أخذت الحكومة في شراء كميات صغيرة من القطن من

صغار المزارعين بالسر السائد في السوق ولم يكن خطر الحسارة في هذه العمليات كبيراً جداً ، ولـسـكـن لم يلجأ المزارعون إلى هذه الوسيلة إلا في حدود ضيقة وبلغ ما اشترته الحكومة ٩٤٠٠٠ قنطار من القطن وما أقرضت عليه ٢١٠ ألف قنطار خفضت بالبيع فيما بعد إلى ٨٠٠٠٠ قنطار .

وفي سنة ١٩١٧ ساد سوق القطن الداخلي ركود يرجع إلى صعوبات النقل البحرى نظراً لظروف الحرب وقتئذ ، ومالت الأسعار إلى الهبوط ، فاتفقت الحكومتان المصرية والإنجليزية في ١٣ مارس سنة ١٩١٨ على اتخاذ الوسائل اللازمة لشراء كل ما يتبقى بدون بيع بالاسكندرية من محصول القطن لسنة ١٩١٧ ، ابتداء من أول أغسطس ، وكل ما يرد بعد هذا التاريخ إلى الاسكندرية سواء من محصول سنة ١٩١٧ أو من محصول سنة ١٩١٨ ، واتخذت أيضا إجراءات مماثلة بشأن محصول سنة ١٩١٩ . ولجأت الحكومة إلى الشراء والإقراض سنة ١٩٢١/٢٢ ، وبلغ مجموع ما اشترته من صغار المزارعين ٨٨٠٠٠ قنطار في الداخل ، و ٨٦٠٠٠ قنطار من الاسكندرية ، كلفتها ٩٥٠٠٠٠ جنيه ، أما الإقراض فلم يعتمد عليه المزارعون إلا في حدود ضيقة ، فبلغ مجموع القروض التي قام بها البنك الأهلى المصرى والبنك الزراعى ٦٢٠٠٠ جنيه و ٤٠٠٠٠ جنيه على التوالى .

وتدخلت الحكومة أيضا في سنة ١٩٢٥/٢٦ ، مستعينة بما لديها من النقود لحساب الاحتياطى ، وبلغ مجموع ما اشترته بناء على قرارات من مجلس الوزراء أحدهما بتاريخ ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٢٥ والآخر بتاريخ ١٣ يناير سنة ١٩٢٦ : ٤٧٦٣٠ قنطارا ، بلغ ثمنها ٣٠٩٥٣١٢ جنيها مصريا ، خلاف المصاريف التي بلغت عند تصفية هذه العملية في سنة ١٩٣٥ : ٤٠٣٠٠٠ جنيه مصرى .

وقرر مجلس الوزراء بجلسته المتعقدة في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٦ ، تخصيص مبلغ أربعة ملايين من الجنيهات لإقراض الزراع على أقطانهم ووضع لذلك شروطا لمصلحتهم ، فحدد سعر الفائدة بـ ٤٪ وجعل الحد الأدنى لسكة القطن التي يمكن

الإقراض عليها خمسة قاطير والحد الأعلى ٢٠٠ قطار ، رفع بعد ذلك إلى ٤٠٠ قطار ، بقرار من مجلس الوزراء في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٦ . وعهد بعملية التسليف إلى عدد من البنوك الهامة ، كما قرر مجلس الوزراء في ٨ نوفمبر من تلك السنة أن يقوم الصيارفة بتلك العملية في داخل البلاد ، وقد بلغ مجموع ما أقرض للزراع حتى فبراير سنة ١٩٢٧ ، ١٩٣٩٥٠٦ جنيها نظير ٥٧٥٧٤٠ قطارا ، منها ٨٢٥٤١٨ جنيها بواسطة البنوك و ١١١٤٠٨٩ جنيها بواسطة الإدارة ، وسدد من هذه السلفيات أكثر من نصفها لغاية آخر أبريل سنة ١٩٢٧ ، حيث بلغ رصيد الحساب ٧٨٦٦٥٠ جنيها ، منها ٣٠٥٧٢ جنيها قيمة المصاريف التي تحملتها الخزنة ، وسدد قسم آخر بعد ذلك التاريخ ، ولم يبق من حساب تلك السلفيات لغاية ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٧ سوى مبلغ ٢٠٨٢٠٢ جنيها بخلاف المصاريف .

على أن هذه القروض لم تؤد إلى تحقيق الغرض منها ، وظلت العوامل الداخلية تضغط على السوق ، هذا فوق أن العوامل الدولية كانت فوق متناول تدخل الحكومة ، فقرر مجلس الوزراء في ١٧ ديسمبر سنة ١٩٢٦ بناء على اقتراح مجلس النواب ، التدخل في سوق العقود بالشراء ، ولكن هذا القرار لم يتح له التنفيذ ، لأن الأسعار لم تنخفض إلى الحد الذي اشترط للشراء .

وترتب على انوار أسعار القطن خلال السنوات من ١٩٢٩ إلى ١٩٣١ ، أن حل بمجهور الزراع تكبات لم يسبق لها مثيل ، فانخفضت قيمة الأرض الزراعية ، واضطر الكثيرون إلى الإتفاق من رموس أمواهم ، وصدد في ٣ سبتمبر سنة ١٩٢٩ المرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٢٩ ، بإنشاء مال احتياطي زراعي ، بتخصيص مبلغ ٤ مليون جنيه من الاحتياطي العام ، وقضت المادة الأولى من ذلك المرسوم بقانون بأن يكون استعمال الاحتياطي الزراعي في الأوجه الآتية : (١) لنح سلف للزارعين ، (٢) لمعاونة الهيئات التي تعمل في سبيل تحسين الشؤون الزراعية وما هو مرتبط بها من الصناعات ، (٣) للتدابير التي ترى الحكومة اتخاذها في الأزمات الاقتصادية الخاصة بالحصائد الزراعية ،

وقررت الحكومة في ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٩ ، لتخفيف من الضائقة ، التدخل في سوق العقود مشترية ، والمطالبة بالتسليم ، وذلك لتخفيف من الضغط على السوق ، كما وافق مجلس الوزراء بجملة ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢٩ على استعمال الأربعة ملايين جنيه الخاصة بالاحتياطي الزراعي في إقراض الزراع وفي شراء القطن ، وبلغ مجموع ما اشترته منذ قرار التدخل حتى ٢٣ يناير سنة ١٩٣٠ ، ٣٤٥٢٥٠ قنطاراً بلغ ثمنها ١٤٨٨٣٥٠ جنيهاً ، خلاف مصاريف التخزين والتأمين وغير ذلك ، أما حركة الإقراض فلم تتجح كثيراً ، وبلغ مجموع ما أقرض حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٢٩ : ٤٨٥٨٨٧ جنيهاً نظير ١٤٣٢٨٤ قنطاراً وكان سبب هذا الانخفاض ، اتفاق الزراع مع التجار والمالين قبل الحصاد ، وجاء قرار تدخل الحكومة بالإقراض متأخراً ، ولذلك قررت الحكومة اتخاذ وسائل أكثر وفاء بالقرض من الوسائل السابقة ، فبدأت منذ ديسمبر سنة ١٩٢٩ في إقراض الزراع المبالغ الضرورية لكي يتمكنوا من القيام بمصاريف الزراعة وتخضير المحصول الجديد ، وذلك بشروط معتدلة ، محافظة على مصالحهم . كما كانت تقرضهم أيضاً على المحصول بعد الجني بشروط معتدلة . ولما لم يكف المال الخاص بالاحتياطي الزراعي للإيفاء على الإقراض التي أنشئ من أجلها . صدر في ٢٦ يونيه سنة ١٩٣٠ ، القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٠ بضم مبلغ أربعة ملايين أخرى للاحتياطي الزراعي ، على أن يرد المبلغ تباعاً من السلف التي تسدد ، ومن المبالغ الناتجة من بيع القطن الذي في حيازة الحكومة ، ومن حصيلة ضريبة القطن ابتداء من سنة ١٩٣٠/١٩٣١ . على أنه بمجرد انتهاء تدخل الحكومة في سوق القطن في يولييه سنة ١٩٣٠ ، أخذت أسعار القطن تنميل نحو الانخفاض الذي تجاوز فيها بعد كل ما كان منتظراً ، فاتفقت الحكومة عدة قرارات لتخفيف من حدة أزمة القطن في حدود استطاعتها ، جهنا منها قرارها في ٢١ أغسطس سنة ١٩٣٠ بمساعدة الفلاح بإقراضه على قطئه ، لمنح أقطان صغار المزارعين من التدفق على السوق في وقت غير ملائم ، وحددت الكميات الممكنة للإقراض

عليها بـ ٢٠٠ قطار لكل مزارع ، ونجحت عمليات الإقراض بسبب الأزمة التي اشتدت في أوائل الحصول ، فبلغت كميات القطن المستعملة في الإقراض ١١٢٢٥٣٢ قطارا وبلغ مجموع المبالغ المقرضة ٢٨٠٧٥٢٠ جنيا ، وقد خففت هذه العمليات إلى حد كبير من أثر الأزمة وبخاصة لأن المبالغ المقرضة كانت تساوى ، وفي بعض الأحوال تتجاوز ، ثم بيع القطن المقرض عليه ، وفي ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٣٠ صدر مرسوم بقانون يأخذ مبلغ ثلاثة ملايين من الجنيهات من الاحتياطي العام وضما للاحتياطي الزراعي بنفس الشروط ، وترتب على ذلك أن استردت الميزانية ضريبة القطن لتسديد ما أخذه الاحتياطي الزراعي من الاحتياطي العام ، وقد بلغ ما خصص لشراء القطن والإقراض عليه حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٣٠ : ١٩٣٧٧٩٦٥ جنيا ، وقد صنف حساب القطن الذي اشترته الحكومة في سنة ١٩٢٩ ، وسنة ١٩٣٠ نهائيا في سنة ١٩٣٥ وقد كلف الخزنة العامة نخسارة تقدر بمبلغ ٥٦٠٥٠٠٠ جنيه .

وقررت الحكومة فوق ذلك تأجيل سداد نصف القروض الزراعية المستحقة في سبتمبر وأكتوبر سنة ١٩٣٠ وبلغ مجموع المستحق للحكومة ١٦٤٣٣٧٧ جنيا ، سدد منها حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٣٠ مبلغ ٩٧١٦٧١ جنيا ، وترك تحصيل الباقي مع ضريبة الأقطان سنة ١٩٣١ ، كما قررت تأجيل المبالغ المقرضة لشراء السباد والمستحقة الدفع سنة ١٩٣٠ وتبلغ ٦٦٥٣٦٦ جنيا .

كذلك قررت وزارة المالية في ١٢ أغسطس سنة ١٩٣١ تقييد القروض الزراعية المستحقة الدفع في سنة ١٩٣١ على خمسة أقساط سنوية بدون فوائد . وفي آخر أبريل سنة ١٩٤٦ ، بلغ رصيد السلف على أقطان الممنوحة في سنة ١٩٢٩ : ٢٠٠٩ جنيا ورصيد السلف الممنوحة في سنة ١٩٣٠ بضمائ أقطان المقترضين ٥٠٢٤٨ جنيا ، ورصيد السلف الزراعية المتأخرة في ذمة المزارعين بما كانت تقرضه الحكومة لهم رأسا لغاية سنة ١٩٣١ : ١٣٥٨٧٣ جنيا وجميع هذه المبالغ معدودة من الاحتياطي المحبوس .

واتخذت الحكومة إجراء آخر للتخفيف عن المزارعين ، أصدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٣٣ ، بتاريخ ٢١ يولية سنة ١٩٣٣ بأخذ مليون جنيه من وفور إيرادات السنة ١٩٣٣/٣٢ لاستخدامه في تخفيف الأمانة عن كامل الأهليين ، وذلك باستعمال مبلغ ٣٣٥٠٠٠ جنيه سدادا لمبلغ مساو له من رسوم الخفر في القرى ، و ٦١٠٠٠٠ جنيه سدادا لمبلغ مساو له من الرسوم المقررة لمجالس المديرية على ضريبة الأقطان و ٥٥٠٠٠ جنيه لوقف تحصيل رسم الإنتاج على الأرز ، وبلغ ما سوى ضللا للقرضين الأولين في السنة ١٩٣٣ : ٩٤٣٦٠٩ جنيهها مواضيف الباقي من مبلغ المليون جنيه لمشار إليه وقدره : ٥٧٣٩١ جنيهها إلى المال الاحتياطي العام .

وفي ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٣٣ صدر مرسوم بأخذ مليون جنيه من الوفرة الذي تقرر لإجراؤه في اعتيادات ميزانية سنة ١٩٣٣/٣٤ ، لاستخدامه في التخفيف من الأعباء عن الفلاح والمزارع ، وذلك بأن تدفع الحكومة عن المولين مبلغ ٨٥٠٠٠٠ جنيه من مجموع ما هو مستحق عليهم في أورادهم ما عدا الخفر والسلفيات عن السنة المالية المذكورة ، وأن يستعمل مبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه لضمان التسليف على الأرز والتشجيع على تصديره ، واقتصر ما سوى فعلا من المبلغ الأول على ٨٤٣١٥٢ جنيهها ومن الثاني على ٣٦٨٨٣ جنيهها ، فأضيف الباقي من المليون وقدره : ١١٩٩٦٥ جنيهها إلى الاحتياطي العام .

وقد ترتب على الحرب الكبرى الثانية أن أصبح من الصعب إن لم يكن من المستحيل لمصر بيع جميع أقطانها في الخارج ، لجرت الحكومة منذ بداية تلك الحرب على تقرير حد أدنى لأسعار القطن في بداية كل موسم ، وفقا للظروف المحيطة بأسواق القطن ، واتفقت مع الحكومة الانجليزية على أن تشتري الأخيرة محصول السنة الأولى (١٩٤٠) .

أما محصول السنة الثانية (١٩٤١) ، فلم ترض الحكومة الإنجليزية إلا بشراء نصفه فقط ، واشترت الحكومة المصرية النصف الثاني ، وأصدرت لذلك قرصين لقوله بمقتضى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٤١ ، أحدهما بقيته عشرة

ملايين من الجنيهات في شكل سندات لحاملها بقيمة ٤٠٥ ٪ تستهلك في مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات ونصف من أول ديسمبر سنة ١٩٤٢ ، والثاني وقيمته ثلاثة ملايين في شكل سندات على الخزنة لا يتجاوز أجلها ثلاثة شهور ، وبسر يحدد عن طريق المناقصة بين المكتبتين ، ودفع إلى اللجنة المشتركة المصرية البريطانية في سنة ١٩٤١/٤٢ من مجموع المحصل مبلغ ١٢٧٥٠٠٠٠ جنيه ، من ذلك عشرة ملايين جنيه لحساب نصيب الحكومة المصرية في شراء القطن بالأساس المتفق عليه بين الحكومتين المصرية والبريطانية ، والباقي لدفع زيادة السعر المقررة من الحكومة المصرية للبائعين بواقع ٤٠ قرشا في كل قطار من القطن و ١٠ قروش في كل أردب من البذرة ، وبلغ صافي ربح هذه العملية في ٣٠ أبريل سنة ١٩٤٦ حسب بيان اللجنة المذكورة مبلغ ٧٢٢٥٦٣١ جنيها تحت توزيعها بين الحكومتين المصرية والبريطانية بواقع الثلاثة أرباع للأولى والربع للثانية .

محصول سنة ١٩٤٢ : رخص للحكومة بأن تأخذ من المال الاحتياطي مبلغ مائة ملايين جنيه وأن تصدر قرضا بمبلغ اثني عشر مليون جنيه لتمويل محصول سنة ١٩٤٢ (قانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٢) فأصدرت قرضا قيمته مليونان من الجنيهات في شكل سندات لحاملها بقيمة ٤ ٪ تستهلك في مدة لا تتجاوز أربع سنوات ، ابتداء من ١٥ فبراير سنة ١٩٤٤ ، وقرضا آخر قيمته ثلاثة ملايين من الجنيهات في شكل سندات على الخزنة ، أجلها ثلاثة شهور ، ولما كانت أعمال لجنة القطن المصرية التي عهد إليها بعملية الشراء لم تستدع أن يؤخذ من مجموع الأموال المحصلة من القرضين المذكورين سوى مبلغ ١١٩٩٢٣١١ جنيها ، فقد رأت الحكومة أن تستهلك سندات القرض بأكملها في ١٥ فبراير سنة ١٩٤٤ ، واستعملت في ذلك نفس الأموال المحصلة من المكتبتين . واستعمل مبلغ ١١٩٩٢٣١١ جنيها المذكور في شراء ٣٢٤٨٨ باقة زنتا ٢٧١٠٤٢ قطارا تقريبا ، ولم يبع من هذه الكمية حتى آخر أبريل سنة ١٩٤٥ سوى ٤٠٩

باله بمبلغ ٢٤١٤٨ جنيا، ويقدر ثمن الكمية المخزونة لدى اللجنة في ذلك التاريخ بنحو ١٩٥٥١٠٧ جنيا على أساس متوسط أسعار شهر أبريل المذكور، وبلغ رصيد الأموال المقدمة للجنة القطن المصرية المذكورة في آخر أبريل سنة ١٩٤٦ : ١١٨٥٧٩٨ جنيا .

أما محصول سنة ١٩٤٣ ، فلم تدبر الحكومة موارد خاصة لتويله، واقتصرت الأموال المقدمة للجنة المختصة ، لتويله على مبلغ ٧٠٥٠١ جنيا أخذ من الحساب الجارى للاعتيادى للحكومة في البنك الأهلى المصرى ، واستعمل هذا المبلغ في شراء ١٠١٢ باله لم يبع منها شيء لغاية آخر أبريل سنة ١٩٤٥ . ويقدر ثمنها في ذلك التاريخ بنحو ٧١٧٠١ جنيا .

محصول سنة ١٩٤٤ : بلغت جملة الأموال التى قدمت للجنة المختصة لتحويل هذا المحصول ٥٤١٣٠ جنيا ، ردت منها ٨٥٤٥ جنيا وبقى ٤٥٥٧٥ جنيا، وهذا المبلغ مأخوذ بصفة مؤقتة من الحساب الجارى للاعتيادى للحكومة في البنك الأهلى المصرى .

محصول سنة ١٩٤٥ : صدر في ٤ أكتوبر سنة ١٩٤٥ المرسوم بقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٤٥ بالإذن للحكومة في أن تأخذ من المال الاحتياطى العام ، ما يلزم لتحويل عمليات شراء قطن سنة ١٩٤٥/٤٦ ، وشراء الجيوب اللازمة لتكوين سكان المدن ، وذلك في حدود عشرين مليوناً من الجنيئات ، على أن يرد للاحتياطى العام ، عند انصراف في هذه المصاريف ما يكون قد أخذ منه للتحويل^(١) وبلغ صافي ما سحب من الخزائن العامة لهذا الغرض لغاية آخر أبريل سنة ١٩٤٦ : ٤٧١٧٦٥١٠ جنيا ، من ذلك ٣٢٥٢٠٧٠٥ جنيا لتحويل محصول القطن والباقي لتحويل عمليات التكوين ، وقد سويت الحالة ، في السنة المالية ١٩٤٦/٤٧

(١) القوائم المصرية ، العدد ١٤٥ مكرر «ب» « غير اعتيادي » الصادر في ٦ أكتوبر

بعد صدور القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٦ الذي رخص بإصدار قرض بمبلغ ٣٠ مليوناً من الجنيهات جعلت قائده $\frac{2}{4}$ ٪ مع إعفائهم الضرائب المباشرة وغير المباشرة حالية أو مستقبلية ، فيما عدا رسم الأيلولة على التركات ^(١) ، وإصدار أخونات على الخزنة بمقدار ١٢ مليوناً من الجنيهات ، وذلك بأخذ كافة الأموال التي قدمت للجان القطن المختلفة من سنة ١٩٤١ حتى سنة ١٩٤٥ من حصيلة القرض والأخونات ، إذ تم الاكتتاب فيها ، وبذلك استرد الاحتمالي العام ما سبق أخذه منه في السنة المالية ١٩٤٥/٤٦ .

محصل سنة ١٩٤٦ : رأت الحكومة أن التمسك لاستئناف الحياة التجارية المألوفة في أوقات السلم يقتضي أن يكون موقفها حيال هذا المحصول من المرونة بحيث يتيح العودة إلى سياستها التقليدية الحسرة إزاء سوق القطن ، كما يتيح سهولة تداول المحصول وتصريفه بالطرق التجارية العادية ، بدلاً من تسليمه إليها وحجزه عن السوق دون أن تنجي البلاد من وراء ذلك فائدة ، لذلك تركت أمر تحويل هذا المحصول للبنوك وبيوت التجارة العادية ، على أن تضمن الحكومة سلفيات البنوك على أقطان المحصول الجديد في حدود سعر أدنى تتمتع بأن تسلم على أساسه ما يتبقى مرهوناً لدى البنوك من هذه الأقطان ^(٢) ، بذلك تجنبت حدوث تأثير سيء في السوق الحرة ، وضمنت للنتج حداً أدنى للسعر يزيد على أسعار السنة الماضية بحوالى ١٠ ٪ ^(٣) .

ويلاحظ أن ما يعانيه العالم في الوقت الحالى من نقص المنسوجات ، وما سبقت على ذلك من ازدياد الطلب على الأقطان المصرية بازدياد الأيدى

(١) الوفاة المصرية ، العدد ٥٠ الصادر في ٩ مايو سنة ١٩٤٦ .

(٢) من مذكرة لوزارة المالية مقدمة إلى مجلس الوزراء في سبتمبر سنة ١٩٤٦ .

(٣) وقد نجحت هذه السياسة إذ ارتفع سعر القطن الأشعث في اليوم التالي لإعلانها بالاكتتاب مع ارتفاعه من قبل من الحسد الأدنى بحوالى عشرة ريالات ، أما القطن الطويل القوي والصنكر على الأخضر ، فقد بقي سعره قريباً من التغيرات ولم يتغير كثيراً من مؤلفي الارتفاع في سعر القطن بقولات اللجنة وغيرها من الأسواق ، لأن المروحي منه يترك الطلب عليه .

العامة ، واستنفاد البلاد المستهلكة للقطن خلال الحرب غزونها الذي اعتادت أن تسبقه كاحتياطي لاستهلاكها ، والمقدر حسب العرف التجارى بنحو نصف مجموع المستهلك السنوى فى المغازل ، من شأنه أن يساعد على تصريف الأقطان الموجودة ، على أنه رغم ذلك لا يفوتنا أن ألمانيا وتشيكوسلوفاكيا وبولونيا وكانت تستهلك حوالى ١٥ ٪ من مجموع محصول القطن المصرى ، لم تعد أسواقا لهذا القطن وهى ما زالت فى حالة تجديد وإنشاء ويموزها المال اللازم للشراء ، يضاف إلى ذلك أن القيود الحالية فى بريطانيا المظلمة وبعض الممالك الأخرى التى تتطلب إنتاج أصناف خاصة من الأقمشة ، قد تكون عقبة فى سبيل تصريف القطن المصرى الطويل الثيلة ، كما قد يكون الحرير الصناعى منافسا له خطره فى بعض الحالات ^(١) .

وقد عمدت الحكومة ، لعلاج حالة الكساد الطارئة على السوق ، إلى تخفيف الضغط عنه باحتجاز ما تشتره من الأقطان ، واعدة بعدم بيعها طوال مدة الموسم ، إلا إذا عرضت عليها أسعار مجزية ، كما اتخذت التدابير لخفض تكاليف إنتاج القطن وتداوله ، بما قررت من إلغاء ضريبة الصادر عن أقطان المحصول الجديد ، وخفض أجور الحلاج والكبس ، كذلك اهتمت بتذليل العقبات التى تحول دون إتمام عمليات مبادلة القطن بغيره من السلع المستوردة من الخارج ^(٢) كذلك أرسلت عدة بعثات للدعاية للقطن المصرى وفتح الأسواق الخارجية التى أغلقت فى وجهه بسبب ظروف الحروب ، والأسواق التى يمكن أن تجد فيها شيئا من الإقبال كأسواق اسكتلندا ، والاتصال بالفرنانيين وخاصة فى أمريكا والمند ، لتيسير حصولهم على القطن الطويل الثيلة ، وإمدادهم بشحنات منه فى

(١) تقرير اللجنة التجارية البريطانية التى قدمت الى مصر فى أواخر سنة ١٩٤٥ (يونيو ١٩٤٦) وبيان وزير المالية المنسكوب فى (٢) .

(٢) بيان وزير المالية بمجلس النواب فى يونيو سنة ١٩٤٦ من مشروع للزيادة لبنة ١٩٤٦-٤٧ ، الجزء الخامس بالقطن .

أماكن صناعتهم، إذ الصناعة المحلية لا تستهلك سوى خمس المحصول الحال^(١) ولا يزال الوصول إلى الأسواق الخارجية هو الشرط الأول لاستقرار البلاد الاقتصادي .

ولمعاونة مصدرى القطن على بيعه في الخارج بالأجل ، صدر القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٤٦ في ٢ أغسطس أذنا للحكومة في أن تضمن لبنك مصر في حدود مبلغ خمسة ملايين من الجنيئات ، ما يخصه من الكمبيالات التي يحصل عليها المصدرون عن صفقات بيع القطن المصري إلى الخارج ، الحاملة لضمان بنك المشتري وضمان حكومة الدولة المصدر إليها، وبالشروط والأوضاع التي يقرها مجلس الوزراء لهذا الغرض ، كما رخص لها في أن تقدم البنك المذكور المبالغ اللازمة لتتولى الخصم لحسابها في حدود قيمة الضمان المذكور ، وبأن تؤخذ المبالغ اللازمة للأغراض المتقدمة من الاحتياطي العام^(٢) .

وقد ساعدت هذه الإجراءات في نشاط سوق البضاعة الحاضرة للقطن ، كما ظهرت في السوق بعض بلدان تريد عقد صفقات من القطن مثل تشيكوسلوفاكيا وبولونيا والمجر ، وهي التي لم تكن ظروفها تسمح لها بسهولة التعامل تجاريا مع مصر ، وتصادقت الحكومة المصرية مع حكومات إيطاليا ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا والمجر وفرنسا على تصدير القطن المصري إليها ، وبدأ بتنفيذ هذه الاتفاقيات ، كذلك ينتظر أن يتم الاتفاق مع بولونيا ومع غيرها من الدول (أغسطس ١٩٤٧) .

(١) بلغ محصول القطن في سنة ١٩٤٥ : ٥٠٦٥٠٠٠ طنطار (من بيان وزير المالية بمجلس النواب في يونيو ١٩٤٦ من مشروع الميزانية لسنة ١٩٤٦/٤٧) وفي سنة ١٩٤٦ - ١٩٤٧ : ٨٨٣٩٠٠٠ طنطار (خطاب رئيس لجنة بوزارة المتود في الجلسة الخامسة لسنة ١٩٤٦) وبلغ التصدير الأول لمحصول القطن في عام ١٩٤٧/١٩٤٨ : ٦ ملايين و٤٠٠ ألف طنطار .
(٢) قانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٤٦ ، الوقائع المصرية ، العدد ٨٠ الصادر في ٨ أغسطس سنة ١٩٤٦ ص ١-٢ .

وبلغ المصدر من القطن من أول سبتمبر سنة ١٩٤٦ حتى آخر يولييه سنة ١٩٤٧ أكثر من ستة ملايين قنطار مقابل ثلاثة ملايين ونصف مليون قنطار في مثل هذه المدة من العام السابق .

...

ولم يكن القطن هو المحصول الوحيد الذي استفاد من تدخل الحكومة ، فقد اتفقت مع بنك التسليف الزراعي المصري في سنة ١٩٣٣ على أن يقرض الأخير المزارعين على القمح بضائتها ، كذلك اتفقت مع عسدد من البنوك الكبيرة على الإقراض لصغار المزارعين بالشروط المتضادة بضائتها أيضا ، واتخذت إجراءات مماثلة سنة ١٩٣٦ ، وذلك منعا لتدفق المحصول على الأسواق في بداية الموسم ، ومحافظة على أسعاره في المستوى الذي يتفق ومصلحة المنتجين والمستهلكين على السواء ، مع العمل على تصدير كل ما زاد عن حاجة الاستهلاك ، ودفع إعانة تصدير تماثل الفرق بين الأسعار الخارجية والأسعار المحلية ، وقد نشأ عن تنفيذ هذه السياسة خسائر للترزاة ليست قليلة ، سبقت الإشارة إلى بعضها ^(١) واتبعت الحكومة نفس السياسة في السنوات التالية ، واستمر بنك التسليف الزراعي المصري في تنفيذ البرنامج الذي أعدته لإنعاش الاقتصاد الزراعي للبلاد ، ومد المزارعين بكافة المساعدات الضرورية .

وقد بلغ مجموع المبالغ التي أقرضتها الحكومة البنك المذكور مليونين من الجنيهات ، وهي ممتدة بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٣٢ ، كما أن هناك حسابا جاريا بين وزارة المالية والبنك للعمليات المؤقتة ، بلغ رصيده في نهاية سنة ١٩٤٤ المالية ٣٧٩٤٤٠٨ جنيها ، ولما كانت حاجة البنك إلى شطر كبير من هذا المال

(١) راجع سابقا ص ٦٤-٧١ و ٣١٥ و ٢٣٥ ، وبلغ ما أقرض في سنتي ١٩٣٢-٣٣ و ١٩٣٣-٣٤ لتسويق الحشيش في السلف المؤقتة إلى الفول والقمح : ٢٢٤٨٣ جنيها و ٧٤٨٠١٨ جنيها على التوالي ، وما أقرض في سنة ١٩٤٠-٤١ للسوية الحشيش الناشئ من شراء وتصدير البصل للتصدير في سنة ١٩٣٣ : ٦٦٦٥ جنيها .

أصبحت دائمة ، فقد استصدرت وزارة المالية بتاريخ ٣ فبراير سنة ١٩٤٥ مرسوماً بمشروع قانون بتحويل ٢٠٥ مليون جنيه من هذا الرصيد إلى حساب القروض ، لتصبح مجلتها ٤٠٥ مليون جنيه ، وهذا المبلغ في حدود الستة ملايين جنيه المرخص للحكومة في إقراضها للبنك المذكور بالمرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠^(١) .

المبحث الثاني

حماية الملكية المقاربية الزراعية^(٢)

خلقت الحرب العظمى الأولى (١٩١٤/١٩١٨) في كل مكان تضخماً في الأسعار استمر أكثر من عشر سنوات ، على أن الحواجز الجبركية وتقلبات أسعار النقد وصلت في سنة ١٩٢٩ إلى أقصى ما عرف من الشدة ، وكانت حركة التبادل بين مختلف البلدان أن تلتشى ، وتخرج عن ذلك تقلص قوة الشراء عند جمهور المستهلكين ، وعملت الحكومات المختلفة على الاحتفاظ بأسواقها ، وتزعمت الثقة في قوة النقد ، مما دعا البنوك المركزية إلى رفع سعر الخصم ، وأخذت الأسعار تندهور في سوق الأوراق المالية ، ثم في أسواق المحاصيل الزراعية ، فانهار تضخم الأسعار وحل الكساد في سنة ١٩٣٠ .

وكن وقع هذه الأزمة أشد ما يكون في البلدان الزراعية ، التي كانت قد اقترضت ديونها سواء لشراء الأرض أو لإصلاحها أو لزراعتها حينما كانت

(١) مذكرة الحساب الختامي لسنة ١٩٤٤ - ٤٥ .

(٢) المراجع : مذكرات اللجنة التي لخص مشروع القوانين السنوات ١٩٢٩ - ٣٠ وما بعدها .
مذكرات الحساب الختامي للسنوات المذكورة ٤ عاشر مجلس الشيوخ والنواب .
خطابات محافظ البنك الأهلي في الجمعية السومية لمساهمي البنك عن الحال الاقتصادية في مصر .

أسعار الحاصلات الزراعية في فروتها ، فلما نزلت الأسعار إلى المستوى الذى استقرت عنده في العالم سنة ١٩٣١ ، أصبح من المحال على طائفة كبيرة من المدنيين أن يفوا تمام الوفاء بما عليهم من الالتزامات .

وفي مصر هبطت أسعار القطن ، وهى ميزان الحالة الاقتصادية فيها ، من ٣٧٠٧٢ ريالاً للسكراريوس في ديسمبر سنة ١٩٢٨ ، إلى ٣٦٠٨١ ريالاً في ديسمبر سنة ١٩٢٩ ، ثم إلى ١٤٠٠٢ ريالاً في ديسمبر سنة ١٩٣٠ ، ثم إلى ١٢٠٦٣ ريالاً في ديسمبر سنة ١٩٣١ ، وتبعها أسعار بقية المحاصيل الزراعية ، فظلت تهبط حتى وصلت إلى مستوى لا يفي بتكاليف الإنتاج ، مما كان له اسوأ الأثر في دخل الزراع ، وتبع عن ذلك أن عجز كثير من ملاك الأراضي الزراعية المرهونة عن سداد أقساط الديون العقارية المستحقة على أراضيهم ، إذ بنيت على الثقة في زمن الرخاء ، مما أدى إلى زيادة دعاوى نزاع الملكية ، وعرض جزءا كبيرا من تلك الأقطان للبيع الجبرية بأثمان بخسة ، ودعت الحالة في أغسطس سنة ١٩٣١ إلى اتخاذ تدابير عاجلة لتفريع تلك الأزمه وتخفيف وطأتها ، صيانة للثروة العقارية من التدهور ، ومساعدة لأصحاب تلك الأراضي ، وكان أول تلك التدابير أن خصصت الحكومة في أغسطس سنة ١٩٣١ مليوناً من الجنيهات من المال الاحتياطي (مرسوم بقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٣١) ، وضعت تحت تصرف مجلس إدارة بنك التسليف الزراعى ، لمساعدة صغار ملاك الأراضي الزراعية ومتوسطى الحال منهم ، المهتدين بإجراءات نزاع الملكية من قبل الدائنين ، في وفاة قسط أو بعض قسط لخل الدائنين على تأجيل مطالبتهم ، فأجلوها فترة من الزمن ثم عادوا إلى مطالبة مدنيهم من جديد ^(١) .

(١) بلغ مائى المسحوب صلا من مبلغ المليون جنيه بواسطة البنك المذكور ، على ما جاء في الحساب الختامى للحكومة المصرية عن السنة المالية ١٩٤٣-٤٤ : ٧٢٦١٨٣ جنيهاً دفع منه ٦٥٤٩٣٠ جنيهاً إلى بنك الرهون الثلاثة (البنك العقاري المصرى ، وبنك الأراضي المصري وشركائهم العقاري) وعملاً بالاتفاق الذى تم في مارس سنة ١٩٣٤ بين الحكومة و

وفي أواخر سنة ١٩٣١ قررت الحكومة أن تتدخل لشراء الأطنان التي يبعث أو ستطرح للبيع الجبى ، بعد التأكد من أنها يبعث أو ستباع بثمن أقل من قيمتها الحقيقية ، والاحتفاظ بها حتى يوجد مشتر لها بالثمن المناسب وجعل للبدن وأفراد عائلته وأهل المنطقة الموجودة بها الأرض حق الأولوية ، وعدلت شروط الشراء أكثر من مرة ، زيد فيها التخفيف والتيسير كل مرة عن سابقتها. ولما ظلت الأحوال الاقتصادية على ما هي عليه وتراكت المتأخرات المستحقة على مدينى البنوك العقارية حتى أربت فى سنة ١٩٣٢ على الستة ملايين من الجنيهات لدى المصارف العقارية الثلاثة الكبرى السابق يانها ، وذلك عن ديون لم يتجاوز مجموعها ٢٣ مليوناً من الجنيهات ، عقدت الحكومة فى مارس سنة ١٩٣٢ اتفاقاً مع المصارف الثلاثة المذكورة ، لتجميد ومدد آجال جميع ديونها ومتأخراتها بشروط ستشير إليها فيما بعد .

ومن جهة أخرى أرصد مبلغ مليون جنيه من المال الاحتياطى العام لنح سلف لملك الأراضى الزراعية ، مضمونة برهن عقارى ، وصدر بذلك القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٣٢ ، وزيد هذا المبلغ فيما بعد إلى مليون ونصف مليون من الجنيهات بالرسوم الصادر فى ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤ .

كذلك لما تعذر على الكثيرين من متأجرى الأطنان الزراعية المشمولة بنظارة وزارة الأوقاف سداد ما عليهم من إيجار على أثر الأزمة الاقتصادية ، وتحشياً مع سياسة الحكومة التى تهدف إلى تخفيف عبء الديون العقارية وجعلها

== وهذه المصارف ، اعتبر هذا المبلغ جزءاً مما تتهودت الحكومة يدفعه لما تأخير تسي الإقداط التأثير على مدينيتها من سنة ١٩٢٩ إلى سنة ١٩٣٢ على ما يأتى الكلام عنه فيما بعد ، ثم دفع منه أيضاً مبلغ ٦٥٦٨٨ جنياً إلى دائنين مختلفين وحولت حصصه على البنك العقارى الزراعى المصرى ، أما الباقي من المبالغ التى سحبتها بنك السليف الزراعى المصرى وقدره ٥٥٦٥٠ جنياً فقد سوى فى حساب السنة ١٩٤٣ - ٤٤٤ بحسم مبلغ ٤٤٤٣ جنياً على احتياطى الحكومة قائماً وهو قيمة المصروفات الادارية التى أعنتها البنك فى سبيل القيام بهذه العملية ، وأضاف مبلغ ١٢٢ جنياً بحساب المهد تحت التتمه ميل

منفعة مع حالة البلاد الاقتصادية ، اتفقت وزارة المالية مع وزارة الأوقاف في أول أبريل سنة ١٩٣٣ على أن تدفع الأولى للثانية ٣٠٪ مما يكون مستحقاً للأوقاف الخيرية أو الأهلية المشمولة بنظرها من متأخرات إيجارات أراضي زراعية أنهت مدتها في نوفمبر سنة ١٩٣٢ أو قبل ذلك ، ومضمونة برهون أو حقوق اختصاص من المرتبة الأولى ، على ألا يتجاوز ما يدفع ٤٠٠ ألف جنيه بشروط معينة .

• وسندرس فيما يلي باختصار كلا من التدابير المذكورة وهي :

١ - مساعدة ملاك الأراضي الزراعية المرهونة أراضيهم لدى البنوك بدفع بعض الأقساط المتأخرة عليهم .

٢ - شراء ما يمرض من الأراضي الزراعية المرهونة للبيع بضمن بخص على أن تعاد هذه الأراضي إلى مالكيها الأصليين أو ذويهم .

٣ - منح سلف لملاك الأراضي الزراعية مضمونة برهن عقارى .

٤ - تقسيط متأخرات الأراضي الزراعية المشمولة بظلاله وزارة الأوقاف .

أولاً : مساعدة أصحاب الأراضي الزراعية المرهونة بدفع بعض الأقساط المتأخرة عليهم .

تم الاتفاق في ١١ مارس سنة ١٩٣٣ بين الحكومة والمصارف المقارية الثلاثة ، كما سبقت الإشارة إلى ذلك ، على تجميد جميع ديونها ومتأخراتها التي استحققت من سنة ١٩٢٩ لآخر سنة ١٩٣٢ من أصل وملحقات ، وعلى أن تدفع الحكومة ثلثي الأقساط المتأخرة من سنة ١٩٢٩ حتى سنة ١٩٣٢ ، على أن تحمل محل المصارف بمقدار ما دفعت ، مع التنازل عن المرتبة الأولى لصالح البنوك ، ما عدا الديون السابقة على سنة ١٩٢٩ ، إذ اعتبرت لاحقة لمرتبة الحكومة ، وعلى أن تتولى البنوك تحصيل الأقساط السنوية ، بما فيها نصيب الحكومة ، وتسدده لها على قاعدة معينة . وفي مقابل ذلك قبلت البنوك التنازل عن إجراءات التنفيذ ، وتجميد المتأخرات مع رموس الأموال ومد آجال السلف .

وتقسيمها على مدة ٣٠ سنة أو ٣٥ سنة ، بعد تخفيض معدل الفوائد التي أصبحت في متوسطها كالآتي :

قبل اتفاق سنة ١٩٣٣	بعد اتفاق سنة ١٩٣٣	
٦٠٧٠	٦٠٢٤	البنك العقاري المصري
٧٠٦٣	٦٠٦٨	بنك الأراضي المصري
٦٠٥٠	٦٠٣٠	شركة الرهن العقاري

كما خفضت الأقساط بمقدار ٢٥٪ في المتوسط عما كانت عليه من قبل كما يتضح من البيان الآتي :

جنيه	جنيه	
١٦٥٠٠٠٠	١٢١٤٩٦٨	البنك العقاري المصري
٤٣٠٠٠٠	٢٤٨٢٧٢	بنك الأراضي المصري
٢٣٧٠٠٠	١٧٦٤٤٦	شركة الرهن العقاري

وقد صدر القانون رقم ٧ لسنة ١٩٣٣ متفذا للاتفاق المذكور ، كما قضى بمنع اتخاذ إجراءات نزع الملكية بواسطة أى دائن آخر غير البنوك قبل مضي ثمانية عشر شهراً من تاريخ العمل بالقانون .

وأقر البرلمان إصدار أذونات على الخزانه بمبلغ ٣٠٥ مليون جنيه لهذا الغرض ، منها مليون جنيه بفائدة ٤ ٪ وتستهلك في مدة خمس سنوات ، ومليونان ونصف بفائدة ٤ ٪ وتستهلك في مدة عشر سنوات .

وقد أفاد هذا الاتفاق ثلاثة أرباع الديون المقارية ، البالغة مجلتها ٢٣ مليون جنيه ، وحى عقارات تزيد مساحتها على ستائة ألف فدان ، وبلغ ما دفعته الحكومة للمصارف الثلاثة المذكورة ٤٠٤٨٩١٨ جنيهاً .

وحدد الاتفاق المذكور سعر الفائدة على الديون التي آلت للحكومة بسبب حلولها محل البنوك بمقدار ٥ ٪ ، وفي ١٤ أكتوبر سنة ١٩٣٤ أصدر مجلس لوزراء قراراً بخفض الفائدة المذكورة إلى ٤ ٪ مع تأجيل تحصيل الأقساط

المستحقة لها عن سنوات ١٩٣٣ و ١٩٣٤ و ١٩٣٥ ، وجعل فوائد التأخير نفس
الفوائد المخفضة ، وقد أتىء حساب خاص لهذه الأقساط وأدرج رصيده
ضمن الاحتياطي المحبوس ، ويشمل الباقي بدون تحصيل من رأس المال المستحق
استهلاكه ومن القوائد .

ثم قررت الحكومة للتنازل للدينين عن القوائد التي تضمنتها الأقساط الموقوفة .
وفي سنة ١٩٣٧ خفض سعر الفائدة على السلفة وج ، إلى ٤ ٪ ^(١) .

وبما يلاحظ على تسوية سنة ١٩٣٣ أن الحكومة لم تشترط مشاركة الدائنين
الأصليين في صفهم الأول على الأراضي موضوع الضمان ، وأن التسوية تمت
بطريقة شبه آلية لم تراعى فيها ظروف كل مدين ، واختلاف غلة الأرض ، وفي
أحوال عدة بقيت الأقساط على حالها ، بل زاد مقدارها في بعض السلف ،
وأن الأقساط بالرغم من تخفيضها قد تروى على مقدرة المدينين على التسديد ،
كذلك لم تستثن تلك التسوية المدينين الذين لا يرجح لهم خلاص ، ولا يجدى
في إنقاذهم أى علاج ، فكانت الحكومة كانت متبرعة بدفع متأخراتهم دون أن
تعود عليهم فائدة ، وبما يؤيد ذلك أنه منذ العمل بهذه الاتفاقات حتى آخر
ديسمبر سنة ١٩٤٢ نزع ملكية ٣١٢ سلفة من سلف البنك العقارى المصرى ؛
نحشرت الحكومة من ديونها فيها ٢٦٣٦٩٤ جنيا ، و ٥٨٢ سلفة من سلف بنك
الأراضي المصرى ضاع على الحكومة فيها ٤٧٧٣٦٥ جنيا ، فيكون مجموع
ما تقدمته الحكومة من المبالغ المحولة إليها من ديون البنكين عن ٨٩٤ سلفة
٧٣٩٩٥٩ جنيا ^(٢) .

ولجأت الحكومة في سنة ١٩٣٥ إلى عمل تسوية جديدة بتدبير هذا المعارف

(١) السلفة حرف ج ٤ عبارة عن كفى الأقساط المستحقة للبنك الدائرية الثلاثة المذكورة
في البدء من سنة ١٩٢٩ إلى آخر سنة ١٩٣٢ ومقدارها ٤٠٣٦٦٨٣ جنيا مصريا تمهت
الحكومة بسدادها للبنك .

(٢) مذكرة اللجنة المالية رقم ٢ عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٤٢-٤٤ من قنوجية
الاقتصادية ص ٣٥ .

فتم الاتفاق مع شركة الرهن العقاري المصري على تحويل ديونها المضمونة بأراض زراعية ، أو بأرض زراعية ومبان معا ، إلى البنك العقاري الزراعي المصري بعد تخفيضها ، فد هذا البنك الأخير في آجال الدفع ، وخفض القائمة بالنسبة للجزء المحتمل الأداء تخفيضا يسيراً ، وبالنسبة للباقي تخفيضا محسوسا ، فجعلها ١ ٪ ترتفع إلى ٢ ٪ ثم إلى ٣ ٪ حسب الأحوال ، أما بالنسبة للمدينى البنك العقاري المصري وبنك الأراضي المصري ، فقد حددت شروط التسوية بالاتفاقات المرافقة للرسوم بقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٦ ، وبها تجاوز البنك عن بعض المتأخرات ، وبعض الفوائد مع تعميم للتأخرات .

وترتب على هذه الاتفاقات أن تقدمت متأخرات سلف بنك الأراضي المصري السابقة على قسط سنة ١٩٢٩ في المرتبة على سلفة الحكومة ؛ بعد أن كانت عليها طبقا لاتفاقية سنة ١٩٣٣ ، ونشأ عن ذلك تحسين في ضمان ديون البنك على حساب ديون الحكومة ، كذلك تمهدت الحكومة بأنه في حالة عدم دفع المدينين لشيء من الأقساط السبعة الأولى من أقساط السلف حرف ١ ، وأولها قسط سنة ١٩٣٥ ، في ميعاد ستة أشهر من تاريخ استحقاقها ، تقوم بدفعها مع ملحقاتها إلى البنك بطريق الحلول محل (المادة ٧ من اتفاق ٢٥ مارس سنة ١٩٣٦) ، وذلك في مقابل التخفيضات التي وافق عليها ، وضمان لتوفير ما يلزمه من المال لمواجهة التزاماته ، ويكون صف الحكومة فيها بعد مرتبة السلف حرف ١ ، التي احتفظ بها البنك ، ودفعت الحكومة للبنك تنفيذاً لهذا الاتفاق مبلغ ٦٠١٧٩٠ جنيها ، ضاع منه حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٢ مبلغ ١٦٦٢٧٤ جنيها ، وحصلت الحكومة من أصل هذا الدين ٢٣٩٦٨٢ جنيها ، أما الباقي فتمت التحصيل .

وترتب على هاتين التسويتين المتأخيتين ما يأتي :

أولاً - خفضت الأقساط السنوية في سنة ١٩٣٣ بمقدار ٦٧٧٣١٤ جنيها وفي سنة ١٩٣٥ بمقدار ٣٤٩٣٧٩ جنيها .

ثانيا - بلغ ما تجمد من ديون المدينين المتأخرة من سنة ١٩٢٩ إلى سنة ١٩٣٥ : ٧٧٩٤٥٠ جنيها .

ثالثا - تجاوزت البنوك للدينين عن بعض مصاريف الإجراءات وعن جزء من فوائد التأخير بما يقدر بمبلغ ٣٠٠ ألف جنيه .

على أن الجزء الأكبر من المدينين لم يستفد من هذه التدابير ، لتقل الاعباء على البعض ، ولأن البعض الآخر لم يرغب رغبة صادقة في الوفاء بتعهداته ، حتى بلغت المتأخرات الباقية تحت التحصيل لحساب الحكومة بالبنك العقاري المصري ، قبيل استحقاق قسط ديسمبر سنة ١٩٤٢ مبلغ ١٦٢٧١٨ جنيها ، وبنك الأراضي المصري في نفس التاريخ ١٣٢٩٠٨ جنيها .

وفي سنة ١٩٣٩ صدر القانون رقم ٣ لسنة ١٩٣٩ بتسوية الديون العقارية ، وأهم ما فيه تخفيض الديون إلى ما يعادل ٧٠ ٪ من قيمة الضمان مهما بلغت قيمة الدين ، على أن يدفع البنك العقاري الزراعي المصري للدائنين المبالغ التي تخص كلا منهم في التوزيع ، إما نقدا أو بسندات يصدرها البنك المذكور بضمان الحكومة وبحسب قيمتها الاسمية ، واشترط أن يكون تطبيق القانون في حدود الاعتماد الذي يقرر لتنفيذه ووفقا للقواعد التي يحددها قرار من وزير المالية ، وصدر ذلك القرار في ٤ مايو سنة ١٩٣٩ بتطبيق القانون المذكور ، متضمنا قيودا شتى تحول دون انتفاع كثير من المدينين بالتسوية .

لذلك صدر القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ الذي عدل فيما بعد بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٤٤ ، بتسوية الديون العقارية ، وجعل لكل مدين حسن النية ، مهما بلغ دينه أن يتفزع بمزاياه حيث يهرى خفض الديون عند قبول الطلب إلى الحد المعادل إلى ٧٠ ٪ من قيمة العقارات الضامنة ^(١) ، ويحدد القسط السنوي

(١) كان متوسط عبء اللذان الواعد من الديون قبل تطبيق قانوني ١٩٣٩ ، ١٩٤٢ : ١٣١ جنيها و ٤٣٠ مليا فأصبح ٦٦ جنيها و ٩٣٠ مليا (من كلمة وزير المالية في اجتماع لجنة التسويات العقارية في ٦ يونيو ١٩٤٦) .

من كل الدينون بما لا يزيد على ٤٥ ٪ من قيمة العقارات ، وإذا تجاوزت الأقساط المستحقة لدائتي الدرجة الأولى هذه القيمة وجب تخفيضها إلى هذا الحد ، وفي هذه الحالة تعتبر الدينون الأخرى مؤجلة الاستهلاك إلى نهاية السلفة بدون أية فائدة ، وقد أعطى هذا القانون الدينين عدة مزايا أخرى منها: شطر الدينون ، وبحرثها ، وشطب الإجراءات ، كما أنه نظم علاقات المسدين مع دائيتهم تنظيماً دقيقاً أساسه تجديد التأخرات كلها - ولو كانت مستحقة لدائتي الدرجة الأولى - في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٢ ومد أجل الدينون إلى آجال جديدة طويلة ^(١) .

وقد ساعد بحسن دخول الزراع في سنوات الحرب ، على التخلص من التأخرات ومن الدينون نفسها ، وبعد أن كان عدد المدينين من طالبي التسويات العقارية ، المتأخرين في دفع أكثر من ثلاثة أقساط سنوية ، ٨٢٤ في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٤٢ ، نزل هذا العدد إلى ٣٠٢ في ٢٦ ديسمبر من السنة المذكورة ثم انخفض إلى ٢٥٩ في مارس سنة ١٩٤٣ ، كما أن كثيراً من المدينين سدّدوا ديونهم كلها أو بعضها قبل حلول أجلها ^(٢) .

رصيد الدينون المستحقة للحكومة على أصحاب الأملاك الموهوبة لدى البنوك العقارية

يتكون هذا الرصيد من ضم المبالغ التي استعملت من الاحتياطي الحر في سبيل حلول الحكومة محل البنوك العقارية قبل المدينين ويشمل :

- ١ - قيمة ما دفع في هذا الشأن عن غير طريق أدونلت الخزنة .
- ٢ - قيمة ما استهلك من تلك الأدونلات .

(١) بيان وزير المالية في مجلس النواب عن مشروع الميزانية لسنة ١٩٤٦-٤٧ الذي أودعه مكتب المجلس في ٢٤ يونيو سنة ١٩٤٦ الجزء الخاص بالدينون العقارية .
(٢) اللجنة المالية بوزارة المالية ، منشور رقم ٢ مطبوع في مجلس الوزراء عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٤٣-٤٤ من الوجهة الاقتصادية ص ٣٨ .

- ٣ - جلة الفوائد التي دفعتها الحكومة عن أذونات الخزائنة .
- ٤ - قيمة الفروق بين ما استحق للحكومة قبل المدينين من فوائد الأقساط وبين ما دفعت من فوائد أذونات الخزائنة .
- واستبعاد المبالغ الآتية :
- ١ - المحصل مقدما من أصل الديون المدفوعة .
 - ٢ - المحصل من الأقساط المستحقة من فائدة واستهلاك .
 - ٣ - الديون الضامنة لعدم كفاية المتحصل من بيع الأراضي الضامنة والفوائد المتنازل عنها .
 - ٤ - ابتداء من السنة المالية ١٩٣٩/١٩٤٠ : ديون شركة الرهن العقاري المصري وبعض ديون البنك العقاري المصري وبنك الأراضي المصري المحوطة إلى البنك العقاري الزراعي المصري .
- وهذا الرصيد مدرج ضمن الاحتياطي المحبوس ابتداء من السنة المالية ١٩٣٥/٣٦ وفيما يلي بيان به في نهاية السنة المالية المذكورة والسنوات التالية حتى سنة ١٩٤٥/١٩٤٦ (من الحساب الختامي للسنوات المذكورة) .

السنة	الرصيد	السنة	الرصيد
٣٦-١٩٣٥	٢٠٥٦٤٨٥ جنيها	٤٢-١٩٤١	٣٠٤٣٦١٠ جنيها
٣٧-١٩٣٦	٢٦٨٤٧١٧	٤٣-١٩٤٢	٣١٠٩٥٩٧
٣٨-١٩٣٧	٣١٩٤٧٠٦	٤٤-١٩٤٣	٢٨١٢٨٤٠
٣٩-١٩٣٨	٣٢٤٢٩٧٦	٤٥-١٩٤٤	٢٥٤٨٠٤٧
٤٠-١٩٣٩	٢٨٧٩٥٥١	٤٦-١٩٤٥	٢٣٠٤٧٤٣
٤١-١٩٤٠	٢٩٦٥٠٤٩		

نثر تدخل الحكومة لصالح المدينين

لا شك في أن تدخل الحكومة لصالح المدينين في مثل الأزمة التي وقعت سنة ١٩٣١ كان ضروريا ، ولم تر الحكومات بدا في كثير من البلدان الزراعة من التدخل لوضع تسوية جبرية بين الدائن والمدين ، إذ لو عمد الدائنون إلى تحصيل حقوقهم كاملة بالطريق الجبرى ، لا تسع نطاق نزاع الملكية مما يؤدي إلى انقلاب اجتماعى خطير ، على أن علاج الحكومة في مصر تلك المشكلة وإن كان قد أسفر فيما عدا بعض الحالات ، عن ترفيع واضح للمدين ، إلا أنه لم يخل من أخطار ، وقد كان الواجب لانتفاء الخطر المحتمل أن يكون التدخل سريعا وحاسما ، وألا يتأذى فيه ، ولكن تكرره وطول إجراءاته أوجد حالة عقلية ضارة بالحياة الاقتصادية ، ويرى البعض أنه كان ينبغي على الحكومة بمجرد إجراء التسوية أن تسحب فورا ، وأن تكف عن كل تدخل جديد في العلاقات العادية بين الدائن والمدين ، لأنه ليس من المصلحة أن نعمل على تشييط همّة المقرض الصالح ، وأن نضطره في سبيل حماية أمواله إلى تحويلها لأغراض أخرى ، لأن ذلك يضر المفترضين في النهاية ، وقد كانت هناك مشكلتان ، مشكلة كبار المزارعين ومشكلة صغارهم ، أما المشكلة الأولى فسهلة العلاج نوعا ، ذلك لأن هذه الفئة قد اعتادت أن تحصل على المال اللازم لشراء الأرض أو استغلالها بالإقتراض من بعض البنوك العقارية التي تخصصت في هذا العمل الهام ، على أن تسدد هذه القروض بأقساط سنوية تمتد على أجال طويلة ، وقد قام اتفاق سنة ١٩٣٣ على الاعتراف بالحقيقة الواقعة ، وهى أن هناك طرفين كلاهما يعنى الحكومة أمره ، وأن الدائنين هم في العادة مدينون أيضا ، وعليهم التزامات مالية يتوقف الوفاء بها على تحصيل ما لهم من الحقوق ، ولكن الحالة لم تكن كذلك بالنسبة لمشكلة صغار المدينين ، ومشكلة الديون الزراعية المعقودة قبل نهاية سنة ١٩٣٢ والمضمونة برهن من المرتبة الثانية وما يليها ، أو المشمولة بحق امتياز ، فقد عرقلت هذه المشكلة في كثير من البعث ، وفي غشال ذلك منع

الدائنون بالتشريع من اتخاذ إجراءات نزع الملكية ، وظلت آجال هذا التأجيل تمد المرة بعد الأخرى بما كان له عاقبة سيئة . لأن الرأي العام في مصر لا يدرك تماماً عن طريق التجربة أن نظام الائتمان لن يؤدي وظيفته على وجه مرض ما دامت عقوبة عدم الوفاء في الموعد المحدد غير محققة أو بعيدة الوقوع ، وقد زادت حوادث الأعوام التي تلت الاتفاق هذه الحقيقة وضوحاً ، فإن كل تأجيل جديد للوفاء كان يرهف الشبهة للزبد ، ولم تلبث المحكمة الأصلية التي سوغت تدخل الحكومة أن توارت عن الأذهان ، كما أن العمل الذي أريد به باديء ذي بدء أن يكون استثنائياً بجنا ، أضحي بعد بعض مرور الزمن عملاً عادياً ، لأنه ظل يمتد ويتطاول عاماً بعد عام . وقد كان لهذا كله أثره ، لا في عقلية المدينين وحدهم ، وإنما في عقلية الدائنين أيضاً ، وقد أصبح الكثير منهم يرى جزءاً من أمواله محبوساً في سلف لا يسمح لهم باستردادها ، فكانت نتيجة ذلك أن أصبحت بيوت التسليف وغيرها من المقرضين أقل اعتماداً لتقديم السلف لطالبيها ، مما يضطر بالتسليف الزراعي ^(١) .

ثانياً : شراء ما يعرض من الأراضي الزراعية المرهونة للبيع بشمن بعض على أن يعاد إلى مالكيه الأصليين أو ذويهم .

اتفقت الحكومة مع الشركة العقارية المصرية على أن تتولى عملية شراء الأحياء التي زعمت ملكيتها أو عرضت للبيع بشمن بعض وأن تتولى إدارتها بالنيابة عنها ووضعت تحت تصرفها لذلك مبلغ مليون جنيه ، وقد أتمت الشركة المذكورة سحبه بأكمله في السنتين الماليين ١٩٣١ و ١٩٣٢ ، ووقف شراء الأراضي منذ ١٨ مايو سنة ١٩٣٣ ، وصدر مرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٣ باعتقاد أخذ المبلغ المذكور من المال الاحتياطي العام ، وزيادة على ذلك صدر

(١) خطاب السيد إدوارد كوك محافظ البنك الأهلي المصري في الجمعية التأسيسية لملكيه البنك من المالة الاقتصادية في مصر ، مارس سنة ١٩٤٠ .

مرسوم بقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٢٥ ، بأخذ مبلغ آخر قدره ٢٦٤٨٧١ جنيها من المال الاحتياطي العام ، لدفع باق ثمن وتكاليف صفقة كانت اشترتها الشركة من البنك العقاري المصري .

وفي أغسطس سنة ١٩٣٤ قرر مجلس الوزراء إنهاء العمل بالاتفاق المذكور وتولت مصلحة الأملاك الاميرية تسليم الأقطان المشتراة وإدارتها لحين استرداد الملاك الأصليين أو ذوهم أو أهل منطقتهم لها ، وقد أنشئت لهذا الغرض إدارة خاصة باسم « إدارة صيانة الثروة العقارية » (١) .

وبلغت الأقطان التي تم شراؤها ١٧٨١٠ فداناً بثمن قدره ١٢٥٢٩٢٣ جنيهاً ، منها ١٧١٩٤ فداناً بمبلغ ١٢١٢٢٧٧ جنيهاً استردها ذوى الشأن ، وحصل من ثمنها لغاية أبريل سنة ١٩٤٤ مبلغ ٢١٢٩٨٨ جنيهاً ولم يبق من هذه الأقطان في التاريخ المذكور سوى مسطح مساحته ٦١٦ فداناً قيمتها ٤٠٦٤٩ جنيهاً ، أقر مجلس الوزراء شروط بيعها بالمراد العلني في ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٥ .

وبلغ رصيد حساب الأموال المخصصة لتلك العملية في آخر أبريل سنة ١٩٤٥ : ١٠٢٠٤٩٩ جنيهاً وهو مدرج ضمن الاحتياطي المحبوس كما سنرى عند الكلام على ذلك الاحتياطي ، من ذلك مبلغ ٩٨٧٣٣٦ جنيهاً باق لدى مستردى الأقطان ، وضمن الأقطان الباقية بدون استرداد ، ومبلغ ٣٣١٦٣ جنيهاً رصيد حساب الشركة العقارية المصرية (من ذلك مبلغ ١٦٢٤٢ جنيهاً

(١) بلغت نفقات وإيرادات إدارة صيانة الثروة العقارية من وقت إنشائها في أكتوبر سنة ١٩٣٤ لغاية آخر أبريل سنة ١٩٤١ وهي المدة التي كانت ميزانيتها فيها متصلة عن الميزانية العامة ، ما يأتي :

السنة	النفقات	الإيرادات
من أكتوبر سنة ١٩٣٤ حتى آخر أبريل سنة ١٩٣٨ :	١٠٩١٣٣	١٧٩١٣٧
١٩٣٩-١٩٣٨ :	١٦٦٦٦	٢٩٠٧٣
١٩٤٠-١٩٣٩ :	١٠٢٤٨	٢٩٨٧٨
١٩٤١-١٩٤٠ :	١٠١٣٩	٢٦٦٨٤

قيمة زيادة مصروفات العملية على إيراداتها مدققاتها بواسطة الشركة، و٤٥١٥٥ جنيا قيمة زيادة السلفيات والعهود على الأمانات والتأمينات؛ و١٢٣٠٦ جنيا باقى لدى الشركة لحين إتمام المحاسبة والتصفية).

وقد نقص رصيد هذا الحساب فى آخر أبريل سنة ١٩٤٦ إلى ٩٦٨٦٠٦ جنيا، نتيجة استبعاد مبالغ جلتها ٧١٦٦٨ جنيا، منها ٦٤٩٠١ جنيا بحصل من مستردى الأطنان، و٦٧٦٧ جنيا قيمة عهد الشركة العقارية المصرية التى كانت معاملة بأمانات مصلحة الأملاك، وإضافة مبالغ جلتها ١٩٧٧٥ جنيا، من ذلك ١١٩٠٣ جنيا صرف إلى الشركة المذكورة قيمة باقى أتعابها ٣٢٥٨ جنيا قيمة المرتد من المصاريف الاحتمالية السابق تحصيلها من بعض المستردين الذين سدّدوا كل ثمن صفقاتهم قبل المواعيد المحددة، و٤٦١٤ جنيا معظمه أمانات الشركة المذكورة التى كانت مضافة بعهد مصلحة الأملاك.

ثانياً: منح سلف للملاك الأراضى الزراعية مضمونة برهن عقارى .
خصص فى سنة ١٩٣٢ مبلغ مليون جنيه من الاحتياطى العام لمنح سلف للملاك الأراضى الزراعية مضمونة برهن عقارى، وصدر بذلك القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٣٢، وعهد إلى بنك التسليف الزراعى فى مباشرة عمليات تلك السلف على أن يكون لها نظام خاص، وألا يخلط بينها وبين العمليات العادية للبنك المذكور، حتى يمكن فى أى وقت تحويل القسم الذى يقوم بهذه العمليات إلى هيئة مستقلة ذات صبغة تجارية، والفرض الأساسى من ذلك هو تقديم سلف عقارية لدوى الملكيات الصغيرة من الزراع، محافظة على ملكيتهم وحماية لهم من غائلة المرايين أو مساعدة لهم على إصلاح أراضيهم أو طرق استغلالها^(١)، وقد استقل هذا القسم فعلاً وأصبح بنكاً تابعاً للدولة منذ ٢٩ يولييه سنة ١٩٤١، كما سبقت الإشارة إلى ذلك^(٢).

(١) كما جاء بالذكر التى دعت بالموضوع لمجلس الوزراء فى ٢٥ أبريل سنة ١٩٣٢.

(٢) صفحة ٢٠٢.

ويبلغ ما سحب لنفاة أبريل سنة ١٩٣٣ من اعتماد المليون جنيه المذكور :
١٣٢٥٥٠ جنيهًا وسحب في شهر يونيه سنة ١٩٣٣ مبلغ ٦٠٠٠٠٠ جنيه لشراء
جميع سلف البنك الزراعى المصرى الصغيرة والمتأخرات المستحقة له .

ورخص مجلس الوزراء في ٦ سبتمبر سنة ١٩٣٤ بزيادة رأس المال إلى ١٠٥
مليون جنيه واعتمدت الزيادة بمرسوم بقانون صادر في ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤ .
وحول إليه في سنة ١٩٣٩ / ٤٠ مبلغ ٤٦٥٦٥٧ جنيهًا قيمة ديون الحكومة
المدفوعة لشركة الرهن العقارى المصرى ، تنفيذًا للرسوم بقانون رقم ٤٧
لسنة ١٩٣٦ ، و ٣١٢٠٨ جنيهًا من ديون الحكومة المكلف بتحصيلها البنك
العقارى المصرى وبنك الأراضى المصرى ، وذلك إجابة لرغبة البنكين
المذكورين في إعفائهما من إدارة هذه الديون المحولة لفضالة قيمتها ، وحول
إليه في سنة ١٩٤٠ / ٤١ مبلغ ٣٧١٧ جنيهًا من ديون الحكومة المكلف بتحصيلها
البنك العقارى المصرى . وفي سنة ١٩٤١ / ٤٢ استبدل بالحساب الوحيد الذى
كان يسكه البنك لحصر كافة العمليات الخاصة بالأموال التى يسحبها من الاحتياطى
العام لعقد سلف لملاك الأراضى الزراعية ، في حدود ١٠٥ مليون جنيه ،
وبديون الحكومة المستحقة على أصحاب الأملاك المرهونة لدى شركة الرهن
العقارى المصرى وجزء من ديونها المستحقة على أصحاب الأملاك المرهونة
لدى البنك العقارى المصرى وبنك الأراضى ، وبسائر المعاملات الخاصة بالبنك
نفسه من إيراد ومصروف ، استبدل بهذا الحساب الوحيد ثلاث حسابات :
اثنان منها خاصان بالاحتياطى المحبوس ، أحدهما للأموال المسحوبة لعقد
سلف ومقدارها ١٠٥ مليون جنيه ، والآخر لديون الحكومة المحولة لإدارتها
على البنك ، أما الحساب الثالث فقد أثنى ضمن الحسابات الجارية بالمعاملات
الخاصة بالبنك نفسه .

وفى على بيان رصيد القروض المعنوجة للبنك العقارى الزراعى المصرى فى

حدود المليون ونصف المليون جنيه المأخوذ من الاحتياطي وذلك في آخر أبريل من كل سنة ابتداء من سنة ١٩٣٥ :

السنة	الرصيد	السنة	الرصيد
١٩٣٥	٩٥٣١٦٣ جنيه	١٩٣٩	١٣٧٦٧٥٧ جنيه
١٩٣٦	٩٢٩٠٨٨	١٩٤٠	١٣٧٠١٨٩ ^(١)
١٩٣٧	١٠٣٦٩٩٦	١٩٤١	١١٥٣٠٩٧ ^(٢)
١٩٣٨	١١٧٥٠٢٣	١٩٤٢	تم سحب ١٠٥ مليون جنيه

أما رصيد ديون الحكومة المحولة لإدارتها على هذا البنك فيانه كالآتي في آخر أبريل من كل سنة ابتداء من سنة ١٩٤٢ :

السنة	الرصيد	السنة	الرصيد
١٩٤٢	٥٠١٧٣٤ جنيه	١٩٤٥	٣١٩٨٦٤ جنيه
١٩٤٣	٥٠٦٢٥٠	١٩٤٦	٢٩٢٦٣٠
١٩٤٤	٥٥٨٥٦٣		

رأبما : تصييط متأخرات الأراضي الزراعية المشمولة بنظارة وزارة

الأوقاف :

تم الاتفاق في أول أبريل سنة ١٩٣٣ ، على أن الأزممة الاقتصادية ، بين وزارة الأوقاف ووزارة المالية ، كما سبق ، على أن تدفع الثانية إلى الأولى

(١) خلاف مبلغ ٤٦٥٦٥٧ جنيه لدية ديون الحكومة المدونة لشركة الزعم القناري المصري ، تنفيذ المرسوم بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٣٦ ، ومبلغ ٣١٣٠٨ جنيه من ديون الحكومة السكف بتحصيها البنك القناري المصري وبك الأراضي المصري والمقولة الى البنك القناري الزراعي المصري .

(٢) خلاف الدينامم البينة في رقم (١) ومبلغ ٣٧١٧ جنيه محول اليه من ديون الحكومة السكف بتحصيها البنك القناري المصري .

٣. ٪ مما يكون مستحقاً للأوقاف الخيرية أو الأهلية المشمولة بنظرها من متأخرات إنجازات أطمأن زراعية انتهت مدتها في نوفمبر سنة ١٩٣٢ أو قبل ذلك ، ومضمونة برهنيات أو حقوق اختصاص من المرتبة الأولى ، على ألا يتجاوز ما يدفع ٤٠٠٠٠٠ جنيه . وعلى أن يكون المبلغ المستحق لوزارة المالية واجب السداد على المدنيين في مدة لا تتجاوز ١٥ سنة من أول يناير سنة ١٩٣٣ وأن تضمن وزارة الأوقاف سداد الدين ، وكل مبلغ يسدده أحد المدنيين يستوفى منه أولاً القسط المستحق للذالية . وتنفيذاً لهذا الاتفاق وضعت وزارة المالية تحت تصرف وزارة الأوقاف مبلغ ١٠٠ ألف جنيه تسحب منه تدريجياً حسب الحاجة ، وفيما يلي بيان رصيد المسحوب من المبلغ المذكور ابتداء من سنة ١٩٣٤ (في آخر أبريل من كل سنة) :

السنة	الرصيد	السنة	الرصيد
١٩٣٤	٦٧٠٧٣ جنيه	١٩٤١	٨٩٢٠٢ جنيه
١٩٣٥	٨٥٩٨٠	١٩٤٢	٨٩٢٠٢
١٩٣٦	٩٠٨٥٧	١٩٤٣	٧٧٦٩٤
١٩٣٧	٩١١٦٩	١٩٤٤	٧٢٧٤١
١٩٣٨	٩١١٩٤	١٩٤٥	٧٠٤٢٦
١٩٣٩	٩١٥٧٥	١٩٤٦	٦٨٩٣٩
١٩٤٠	٩٢٨٩٢		

المبحث الثالث

إعانة المتطلين من العمل^(١)

مصر بلاد زراعية ، وهي لا تعتمد على الزراعة الآلية كثيراً ، لذلك لا تظهر فيها مشكلة التعطل عن العمل بنفس الشدة التي تظهر بها في البلاد الصناعية الكبيرة ، ومع ذلك فقد بدأت تعرف منذ السنوات التي سبقت الحرب العالمية الثانية مشكلة عائلية ، هي مشكلة المتعلمين المتطلين من مختلف درجات التعليم ، بين الخائزين على الدرجات الجامعية ، وعلى دبلوم مدارس الزراعة والتجارة المتوسطة ، وحاملي شهادة الدراسة الثانوية ، والمتخرجين في المدارس الفنية والصناعية والحرفية . ولم تنفرد مصر بهذه المشكلة ، إذ ظهرت في كثير من الدول الأوروبية عقب الحرب العالمية الأولى واشتدت بعد أزمة سنة ١٩٢٩ ، مما دعا كثيراً من الهيئات إلى دراستها لتعرف أسبابها والبحث عن طرق علاجها^(٢) . وإذا كانت الحكومة في مصر لم تطالب الآن بإعانة أولئك المتطلين مالياً إلا أن هذه المشكلة تستدعي حلاً أساسياً سريعاً ، ومياسة تلاقها في المستقبل . ومن الوسائل التي اتخذت لتخفيف هذه الأزمة : (١) مساعدة المتخرجين في المدارس الفنية والصناعية والحرفية في القيام بالمشروعات الصناعية ، بتقديم السلف الصناعية

(١) المراجع :

Kolsching, Unemployment in the learned Professions, London, 1937.

Dubois, H., Que deviendront les étudiants ?, Paris, 1937.

Escoffier, P., Où vont les Jeunes ? 1938.

Pappas, S., La lutte contre le chômage des intellectuels en France, (Revue Inter. des Sciences Admin.) Bruxelles, 1939, p. 635.

(٢) من الهيئات التي دأبت بدراسة تلك المشكلة في السنوات التي سبقت الحرب العالمية الثانية الهيئات الآتية :

Bureau International du Travail, Institut de Coopération Intellectuelle, Association Française des Travailleurs Intellectuels, Académie d'Éducation et d'Études Sociales et Comité d'Entente des Grandes Associations Internationales.

وقد نشرت إجماع الهيئة الأخيرة في الكتاب الثاني المذكور بإغادش السابق

لهم ، وقد بلغ رصيد المال المخصص للسلف الصناعية من الاحتياطي العام منذ سنة ١٩٣٠-٣١ ما يأتي :

السنة	رصيد السلف الصناعية	السنة	رصيد السلف الصناعية
١٩٣٠-٣١	٧٢٨١٩٩	١٩٣٨-٣٩	٩٤٤٣٣٠
١٩٣١-٣٢	٧٤٢٧٦٣	١٩٣٩-٤٠	٩٦٢٣٥٧
١٩٣٢-٣٣	٧٥٧٦١٨	١٩٤٠-٤١	٩٩٣٩٥٣
١٩٣٣-٣٤	٧٥٨٧٢١	١٩٤١-٤٢	(١) —
١٩٣٤-٣٥	٧٧٣٨٩٥	١٩٤٢-٤٣	(١) —
١٩٣٥-٣٦	٨٨٩٨٧١	١٩٤٣-٤٤	(١) —
١٩٣٦-٣٧	٩٠٧٦٦٨	١٩٤٤-٤٥	١٣٣٢٧٢
١٩٣٧-٣٨	٩٢٥٨٢١	١٩٤٥-٤٦	١٠٤٩٤٠

وقد نصت المادة الأولى من القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٧ ، الخاص بالتخصيص للحكومة بالاشتراك في بنك صناعي ، والتي سبقت الإشارة إليه ،^(٢) على أن من ضمن أغراض البنك تقديم السلف الصناعية بضمان عيني أو شخصي ، ومعاونة خريجي المعاهد الفنية للقيام بالمشروعات الصناعية .

(٢) تقسم جزء من الأراضي الزراعية التي تمتلكها الدولة إلى قطع صغيرة وإقطاعها لعدد من خريجي المعاهد الزراعية العالية والمتوسطة ، لفتح لهم بذلك مجال العمل الحر ، يستعملون فيه ما تلقوه من علوم ومعارف ، وذلك طبقاً للاقتراحات التي وافق عليها مجلس الوزراء بمجلسه المنعقدة في ٢٩ مارس سنة ١٩٤٣ ، والتي تفضي بمنح كل من يقع عليه الاختيار من هؤلاء الخريجين

(١) أزيل المال المخصص لسلف الصناعية تطبيقاً لقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤١ الخاص بتعديل الحكومة لدمج بنك مصر ، إذ كانت هذا البنك هو الذي يقوم بيشج السفليات الصناعية ببيان الحكومة ، ثم سدد البنك هذا المال ضمن اليانغ التي سددتها في سنة ١٩٤٤ (راجع سابقاً ص ٢١٧) ما عدا مبلغ ١٣٣٢٧٢ جنباً فيه ضمن الاحتياطي المبروسي .

(٢) راجع سابقاً ص ٢٠٣ .

سلفة مالية قدرها ٤٥٠ جنيه لإقامة المباني اللازمة لسكناء ولشراء الآلات الزراعية والمواشي ، على أن تؤخذ هذه السلفيات من الاحتياطي العام أسوة بسائر السلف الممنوحة للجالس المحلي والهيئات ، وأن تسدد سلفة الباقي وقدرها ٢٥٠ جنيه ، مع باقى أقباط الأرض فى مدة ٣٠ سنة ، وسلفة شراء المواشى والآلات وقدرها ٢٠٠ جنيه فى مدة ست سنوات . وقد بلغ مقدار السلف التى منحها مصلحة الأملاك الأميرية لهذا الغرض فى سنى ١٩٤٣ و ١٩٤٤ والمائتين : ١٩١٤١ جنيه ، زادت إلى ١٩٢٢٤ جنيه فى آخر أبريل سنة ١٩٤٦ .

(٣) العمل على توظيف الشبان المتعطلين فى البيوت التجارية والصناعية والمالية ، وقد اتفقت وزارة المالية فى سنة ١٩٣٨ مع بعض بيوت التصدير لى تستخدم لديها خمسين شابا من خريجي كلية التجارة ومدارس التجارة المتوسطة على سبيل التجربة لمدة سنتين ، كما قررت مساعدة هؤلاء الشبان أثناء تمرينهم بمنحهم مكافأة شهرية مقدارها أربعة جنيهات لخريجي كلية التجارة ، وثلاثة جنيهات لخريجي مدارس التجارة المتوسطة ، وبلغ مجموع هذه المكافآت ١٣٢٥ جنيه فى سنة ١٩٣٩-٤٠ و ١١٤٧ جنيه فى سنة ١٩٤٠-٤١ .

وقد نص القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ الصادر فى ٢٩ يولييه ، بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة ^(١) على أنه يجب ألا يقل عدد المصريين المستخدمين فى الشركات المساهمة عن ٧٥٪ من مجموع المستخدمين ^(٢) ، وألا يقل مجموع ما يتقاضونه من أجور ومرتبات عن ٦٥٪ من مجموع الأجور والمرتبات التى تدفعها الشركة ، كما نص على أنه لا يجوز أن يقل عدد العمال المصريين عن ٩٠٪ من مجموع العمال ، ولا أن يقل مجموع ما يتقاضونه من أجر عن ٨٠٪ من مجموع أجور العمال التى تدفعها الشركة ، وعلى أنه

(١) القوانين المصرية ، ملحق العدد ٧٢ الصادر فى ٤ أغسطس سنة ١٩٤٧ .

(٢) بمصر بمسألة « مستخدم » كل شخص قائم بعمل إدارى أو فنى أو صناعى أو حسابى يتقاضى موبيا أو اجرا من الشركة من عمله (الفترة الثانية من المادة الخامسة) .

يجب استيفاء هذه النسب المقررة في مدى ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ العمل بالقانون (٤ نوفمبر سنة ١٩٤٧) بحيث ينفذ منها الثلث على الأقل كل عام إلى أن تم ، ونص أيضا على سريان الأحكام المذكورة على ما يوجد في مصر من فروع أو وكالات أو مكاتب لشركات مساهمة منشأة في الخارج ، وسيفتح هذا التشريع باب العمل أمام كثير من المتطلين . وهذا إجراء عادل لا تنفرد به مصر إذ أن كثيرا من الدول تحد من استخدام الأجانب بها^(١) .

(٤) قيام وزارة المالية بتوظيف أكبر عدد ممكن من الشبان المتطلين بها ، وطلبها من إدارات الحكومة الأخرى أن تحضو حذوها^(٢) . وهذه الوسيلة لا تخلو من نقد ، إذ يترتب عليها زيادة عدد الموظفين ، مع أن عددهم الحال

كبير .

هذا فيما يخص تخفيف أزمة المتطلين المتطلين ، أما فيما يتعلق بالسياسة الواجب اتباعها لتلافيا في المستقبل ، فهناك رأى يقول بأن تلك الأزمة ترجع إلى الانتشار غير المحكم للتعليم العالي ، بما زحم المهن ، حكومية وحرية ، إلى درجة لا تسمح بقبول معظم الذين أعدوا للاشتغال بها ، وإلى أن تقدم البلاد الاقتصادى لم يسر بالسرعة اللازمة لاستيعاب كل من يريد عملا . وأنه لعلاج ذلك يجب التمييز بين التعليم العام الذى يراد به رفع المستوى العقلى والثقافى العام فى طبقات الشعب ، والتعليم الجامعى والخاص الذى يراد به إعداد الشباب للعمل فى ميادين معينة ، فيعمم النوع الأول ، مع التدرج فيه بأن يقصر فى البدء على التعليم الأولى فى الأرياف والابتدائى فى المدن ، مع مراعاة الاعتبارات القومية والثرية الوطنية ؛ ومع تنويعه بما يلائم البيئة ، ثم يزداد بعد ذلك بأن يرفع مستواه فى الأرياف إلى التعليم الإبتدائى ، وفى المدن إلى التعليم الثانوى ، أما التعليم

(١) Dubois, *Id.* op. cit., p. 108.

(٢) منشورة نتيجة المالية بوزارة المالية عن مشروع ميزانية السنة ١٩٣٨-٣٩ ، ص ٣١ من النسخة الفرنسية .

الجامعي والفني والخاص فيجب تحديده بما يجمعه مطابقا لظروفنا الاقتصادية وبما يحفظ التوازن بين عدد الشبان الذين يلحقون بالكليات والمعاهد العليا والمدارس الخاصة ، ومرافق العمل في المهن المختلفة ، ويكون ذلك التحديد بوسائل منها إقفال بعض المدارس إقبالا مؤقتا ، وتحديد عدد الطلبة الذين يلحقون بكل كلية أو مدرسة ، والتشديد في الامتحانات المعالية كي يرتفع مستوى الثقافة عند المتعلمين على مر الأيام ، ويقل عدد المتخرجين كل عام إلى حد ما . كما يجب على وزارة المعارف أن تقوم قبل بداية كل سنة دراسية بوضع تقرير واف عما تشير به من الاختيار على طالبي اللحاق بالكليات والمدارس ، مينة الظروف التي تدعو إلى ذلك ^(١) . ونعتقد أن هذا الرأي لا يكتفى وحده لحل المشكلة ، إذ هو لا يعدو أن ينقلها من ناحية إلى أخرى ، والواجب أن يتناول العلاج أمرين: تعديل برامج الدراسة من جهة ؛ والعمل على إيجاد عمل لمؤلاء الشبان من جهة أخرى . أما عن الأمر الأول فيجب أن تعدل البرامج وبخاصة في المدارس الثانوية يجعلها متمشية مع ظروفنا الاقتصادية ومواردنا المحدودة ، ومرة تسمح بتغيير وجهة الدراسة تبعاً لمقتضيات الأحوال الاقتصادية دون خسارة كبيرة على النشء ، كما يجب تنظيم دراسات تكميلية لمد الطلبة بما ينقصهم من المعارف التي تمكنهم من ممارسة ما يتوافر من الأعمال التي لم يعد لهم تعليمهم الأول لها . أما عن الأمر الثاني وهو توفير العمل للتخرجين فيمكن الوصول إليه بوسائل منها : (١) تقييد الملكيات الزراعية الكبيرة ؛ بفرض ضريبة تصاعدية على دخلها حتى ينصرف أصحاب رموس الأموال من المصريين عن امتلاك الأراضي الزراعية الواسعة ويوجهون جهودهم إلى استغلال أموالهم في الصناعة والتجارة ، فيفتحون بذلك أبواب العمل لعشرات الآلاف من المتعلمين ، (٢) تحريم تملك الأراضي الزراعية لغير المصريين ، ويستطيع الأجانب المستوطنون

(١) مريت بك بطرس غالي ، سياسة قائد القاهرة ١٩٣٨ ، ص ١١٢-١١٧ .

استثمار أموالهم في مرافق البلاد الاقتصادية الأخرى ، بهذا يصبح نصف المليون من الأقدنة التي يملكها الأجانب بمصر مورد رزق لمائة ألف عائلة من عائلات صغار المزارعين ، كما يوجد عمالا لكثير من المتعطلين في الصناعات التي ينشئها الأجانب . وليس في قصر تملك الأرض الزراعية على المصريين بدعة جديدة ، إذ سبقنا إليه جميع بلاد العالم ، حيث حرم تملك الأرض في أى بلد على غير أبنائه حتى أصبح ذلك عرفا عالميا أخذت به كل الدول ^(١) ، (٢) الحد من الجمع بين عدة وظائف ومن تدب الموظفين ، (٤) حماية الإجازات العلية بقصر بعض الوظائف والأعمال الحرة التي تستلزم أعدادا ضياعا على حاملها ، (٥) التشجيع على العمل بالبلاد الأجنبية وبخاصة بالأطفال الشقيقة ، (٦) خفض ساعات العمل .

ويلاحظ أن ما اتجهت إليه الحكومة أخيراً من تخصيص مرتبات معينة للشهادات الدراسية المختلفة ، بدلا من جعل الأجر على قدر العمل ، من شأنه أن يجتنب إلى كليات الجامعات طلابا لا رغبة لهم في التعلم العالي ولا قدرة لهم على استيعابه ، وإنما غرضهم الوحيد الحصول على الدرجة الجامعية للوصول إلى المرتب ، مما يزيد في أزمة المتعطلين كما يؤدي إلى انحطاط المستوى العلمي للطلاب .

وقد ترتب على انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وتصفية الأعمال والصناعات المتصلة بالمجهود الحربي والتي أنشأها الحلفاء في مصر ، وكذلك الصناعات المحلية التي راجت أثناء الحرب لانقطاع كثير من الواردات ، زيادة عدد العمال والمستخدمين والموظفين العاطلين ^(٢) مما يندرج بمشاكل اجتماعية تستدعي كثيرا من التفاتات . ولعلنا هذه الحالة ومتابعة الأعمال العامة التي توقفت أثناء الحرب صدرت القوانين رقم ٢٨ ورقم ٧٧ لسنة ١٩٤٦ ورقم ١١٦ لسنة ١٩٤٧ بتخصيص

(١) انظر الدكتور حسن إسماعيل ، الزراعة الانتراكية السوفيتية ، مصر ١٩٤٦ ، ص ١٨١ .

(٢) يبلغ عدد العمال الذين استقنت عنهم السلطات العسكرية من أو ماو سنة ١٩٤٥ لغاية آخر يناير سنة ١٩٤٧ : ٧١٥٣ طسلا ، منهم ٣١٥١٢ من القنين و ٢٥٦٤١ من غير القنين (من أمانة وزير الشؤون الاجتماعية يجلس للتدوين بجلسة ٢١ أبريل سنة ١٩٤٧) .

هذه مبالغ جعلتها ٢٤٠٤٠٥٠٠ جنيه تؤخذ من الاحتياطي العام لتنفيذ برنامج لمدة خمس سنوات . إلا أنه يلاحظ أن معظم العاطلين من العمال الفتيين والسكتة وقليل منهم من العمال العاديين . فإذا كانت الأعمال التي ستقوم بها الحكومة (ومعظمها أعمال بناء وإصلاح طرق والقليل منها أعمال فنية) ستوجد عملا لكثير من العمال العاديين ، إلا أنها لا تصلح لباقي المتعطلين ، ولا يبقى أمام هؤلاء إلا الأعمال الخاصة في الشركات الصناعية الجديدة التي أنشئت في السنوات الأخيرة ، ومع ذلك فهذه الشركات في حاجة لكي تبدأ أعمالها إلى كميات عظيمة من الواردات وخاصة الآلات ومواد الوقود ، ولكن قلة الإنتاج في الخارج وصعوبات الاستيراد ؛ وتعقد قيود التبادل النقدي ، عقبات في سبيل الإسراع في البدء في أعمالها ، ولهذا فمن المرجح أن ينقضي بعض الوقت قبل أن تستوعب الصناعات الجديدة والأعمال العامة الجديدة ما خلفته الحرب من أيد عاطلة ، وفي هذه الفترة ستضطر الدولة إلى مد يد المعونة إلى العمال المتعطلين ، وقد قامت فعلا بتوزيع إعانات مالية مؤقتة عليهم على أساس إعطاء جنيه واحد للأعزب وجنيون النزوج وثلاثة لمن له زوج وثلاثة أو أكثر من الأولاد . وعما يساعد في إيجاد عمل لهؤلاء المتعطلين خفض الرسوم الجمركية على الواردات النصف المصنوعة ، إذ يوفر إتمام صناعتها في مصر أعمالا لهم ، ولا شك في أن إنشاء المنطقة الحرة في ميناء الاسكندرية وصناعة تركيب السيارات وأجزائها فيها ، ستفتح أمامهم بابا واسعا للعمل .

البَابُ الثَّانِي

أثر بعض العوامل الإدارية في ازدياد النفقات العامة

الإدارة ، وبخاصة في الدول المتقدمة في المدنية ، آلة معقدة متعددة الأجزاء يقوم بإدارتها موظفون عديدون ، وكلما سامت إدارتها أو لم تسير بتطورها تطور المجتمع وتطور وظائف الدولة ، أضحت غير صالحة للبيئة التي تعيش فيها ، وازدادت نفقاتها .

وسندرس فيما يلي أثر سوء التنظيم الإداري ، ونظام التوظيف وازدياد عبء المرتبات ، ونظام المعاشات وازدياد عبئها ، في نمو النفقات العامة .

الفصل الأول

أثر سوء التنظيم الإداري في ازدياد النفقات العامة (١)

يجب أن يكون التنظيم الإداري ملائماً للأعمال التي يطلب من الحكومة القيام بها ، لكن للمشاهد أن تطور وظائف الدولة أسرع من تطور الآداة

(١) المراجع :

- White, L.D. , Introduction to the Study of Public Administration, New York, 1930.
" Trends in Public Administration, New York, 1933.
Magrath, Z. Scientific Management in Public Administration (9th Internat. Congress of Adm. Services, Vienna) 1933.
Willoughby, W.F., The Principles of Public Administration, Washington, 1925.
Lutz, H. L., op. cit. pp. 89-91, 109-110.

الحكومية ، وهذا الاختلاف يرجع إلى أن تلك الأداة تميل إلى الركود في حين أن النظم الاقتصادية والاجتماعية التي ينشأ عنها تطور وظائف الدولة في حركة مستمرة ، فلا يلبث أن يظهر التفاوت بين الأداة الحكومية والأغراض التي يطلب إليها القيام بها ، ذلك لأنه ليس من السهل على الوحدات الحكومية أن تغير حدودها ولا تنظيمها الإداري وطبيعة وسائلها المالية بعد إنشائها ، ومع ذلك فإن التغيرات الطارئة على الوسائل الاقتصادية والمثل الاجتماعية تضع على عاتق الحكومة أعباء جديدة أو على الأقل مختلفة ، ولبطء تطور الأداة الحكومية الناشئ عن طبيعتها الاستاتيكية قائمه وضرره ، فالكثرة أنه من المستحسن أن تكون النظم والإجراءات الحكومية على شيء من الاستقرار ، وليس ثمة من مبرر أو فائدة تدعو إلى تغييرها باستمرار لكي تلائم الاتجاهات المؤقتة والكثيرة الاختلاف للأحوال الاقتصادية والاجتماعية ، وضرره أن زيادة التفاوت ينشأ عنها قلة تأثير نسبية ، وزيادة في الأعباء المالية على الشعب بلا مبرر من حيث غاية أو صفات الخدمة الحكومية ، ومع هذه الظروف لا يكون أمامنا سوى إحدى وسيلتين ، إما إعادة التنظيم أو الاستمرار على تحمل تنظيم ناقص قليل التأثير ، يزداد من وقت لآخر لمواجهة ازدياد الضغط الإداري ، بإنشاء إدارات إضافية متعددة أو بوسائل أخرى ، ويتضح من زيادة التفتات العامة منذ أوائل القرن العشرين ، وتغير النظم الاقتصادية في نفس المسدة ،

Walker, H. Public Administration in the United States. New York, 1937. —

Moody, M. L'organisation fonctionnelle de l'administration. (Questions Com-merciales et Adm.) Bruxelles, 1928.

Pauconnier, M. Le chef et son rôle dans l'administration. (Rev. Inter. des Sc. Adm.) Bruxelles, 1928, p. 471.

Moody, M. La fonction adm. comme élément d'organisation des services publics. (Rev. Inter. des Sc. Adm.) 1928 pp. 317-324.

Hartz, P.-M. Policy Formulation and the Adm. Process. (Amer. Polit. Sc. Rev.) 1928, p. 53.

Shultz, W.J., op. cit., pp. 128-132.

محاضر جلسات مجلس الشيوخ والنواب ، وتداول المجلس المالية بها ، وتاريخ ديوان العاجلة
عن الحساب الختامي .

أبراهيم منصور ومريت فالي ، الأداة الحكومية ، مصر ، ١٩٤٠ .

والعناصر الظاهرة للتنظيم الحكومى الحالى ، عدم ملائمة ذلك التنظيم للأحوال الاقتصادية والاجتماعية السائدة ، وقد كانت التغيرات الفنية سريعة نسبيا منذ بدء الثورة الصناعية ، ولكن هذه التغيرات والتطورات اتخذت منذ الحربين سنة الأخيرة وجهاً كان لها نتائج عميقة الأثر على المجتمع الحديث فى مظاهره الاقتصادية والاجتماعية ، وقد غيرت الشروط التى يمكن أن يتم فيها العمل الحكومى على أصلح وجه تغييراً مادياً ، لأن جزءاً كبيراً من الخدمة الحكومية ينشأ عنه احتكاك بين الإدارات العامة والشعب التى تؤدى له الخدمات .

وقد نشأ كثير من التحسينات الفنية التى تساعد على وفرة الإنتاج وسرعته خلال الحربين سنة الأخيرة ، واستعملت المؤسسات الحرة تلك التحسينات استعمالاً عاماً ، وكان لها تأثير عميق على كل مظهر من مظاهر النشاط الاقتصادى والعلاقات الاجتماعية ، وإن استعملها استعملها موافقاً ليسهل العمل الحكومى تسلياً كبيراً ، ولتؤدى إلى القيام بالمرافق العامة بنفقات أقل ، صحيح أن الإدارات العامة تستعمل كثيراً من هذه الوسائل الفنية ، كالآلات الكاتبة والحاسبة والناقلة للصوت ، إلا أنها لم تتوسع فيها فوق أنها تستعملها فى ظروف لا يتبع عنها انخفاض فى مجموع النفقات العامة ، والتحسينات الفنية المختلفة فى مقدورها أن تؤدى للإدارة خدمات جلى وأن تخفض النفقات العامة خفضاً جوهرياً .

والمشاهد أيضاً أن نمو الواجبات الإدارية ، وهو نمو حديث ، يقابل بوجه عام بوسائل متعددة ومختلفة بدلا من تنسيق الجهود والنشاط للقيام بكل منها على الوجه الآتم والأكثر اقتصاداً فى النفقات .

فيجب حينئذ العمل على ملائمة الأشكال السياسية للحياة الاقتصادية ، وتجديد الإدارة بطريقة تسمح لها بالقيام بدورها الذى تزداد أهميته ، قيما أشد تأثيراً وأقل نفقة .

وقد أدركت الأمم الناعضة حاجة الأداة الحكومية إلى الإصلاح والتجديد

المستمر، وولكت بحث ذلك إلى كبار المختصين، فكونت الولايات المتحدة في سنة ١٩١٢ و لجنة الاقتصاد والإنتاج، لتنظيم الأعمال الحكومية واقتراح أحسن الوسائل لإنجازها، كذلك كونت إنجلترا منذ سنة ١٩١٨ لجنة أمتها و لجنة الآداة الحكومية، لفحص أساليب العمل في الإدارات والمصالح والنظر في توزيع الخدمات العامة بينها، كما هذا كثير من الدول الأخرى حذو هاتين الدولتين، فأنشأ هيئة خاصة للدرس الآداة الحكومية وضبط سيرها بحيث تؤدي عملها في دقة وسرعة.

وكان لأزمة سنة ١٩٢٩ الاقتصادية أثر حميد في هذا الشأن إذ استدعت ضرورة ضغط النفقات العامة إعادة تنظيم الإدارة في كثير من الدول، كحدث في بلجيكا بقانوني ٢٣ مارس سنة ١٩٣٢ و ٣٠ ديسمبر من نفس السنة، وفي بلغاريا سنة ١٩٣٤، وفي بولونيا سنة ١٩٣٣/٣٤، وفي البرتغال سنة ١٩٢٧ و سنة ١٩٢٩/٣٠، وفي دومينيكا سنة ١٩٢٩، وفي تشيكوسلوفاكيا سنة ١٩٣٢، وفي الهند سنة ١٩٣٠/٣١^(١).

الحال في مصر

أما في مصر فقد ظلت الآداة الحكومية راکدة لم تعالج ظروفها في تطورها، ولا نهضتها في تقدمها، واحتفظت يقايا من الأزمنة الماضية، تبطل سيرها وتعقد العمل.

وترجع نظمنا الإدارية في جعلتها إلى ما يزيد عن ستين سنة خلت، إذ حاول اللورد دوفرين سنة ١٨٨٣ أن يقوم بأول تنظيم إداري شامل، فوضع دعائم نظامنا الإداري الحال، ورسم خطة بعض المجالس الاستشارية، ونظم الوزارات والمصالح، وبني هذا التنظيم في عناصره الهامة إلى اليوم، وما أدخل عليه من تمديد لولحظ فيه أن يسايره، وإن كان في أغلب الأوقات وليد السرعة

(١) S.D.N., Finances publiques, 1929-1935, Nos : V, VII, XXII, XXIII, XXIV XXVII et LVI.

والاعتبارات الشخصية، ولم يكن يباح أن يوجه إلى ذلك التنظيم أى نقد أو أن يتدخل فى أسرار وأعماله .

الوزارة

وعرفت مصر الحديثة الوزارة منذ صدر الأمر العالى بتشكيل مجلس النظار، وتحديد سلطته سنة ١٨٧٨، وقبل ذلك كان المجلس الخصوصى، أشبه شىء بقلم كتاب ومستشارين لا سلطة لهم ولا نفوذ .

وقد كانت الوزارة حتى العهد الدستورى وزارة إدارية، منحها ولى الأمر قسطا من السلطة، ووكل إليها تدير الشؤون العامة، ولكنها لم تكن تتمتع بالاستقلال والحرية التى تفرضها الحياة النيابية .

ولما أدخل النظام النيابى لم تعد نظمنا الإدارية لجعلها منسجمة معه، إذ لا بد للنظام النيابى لى يؤدى وظيفته على أكمل وجه، من الاعتماد على سلطة إدارية قوية محكمة، تتعاون مع السلطة التشريعية فتختص الأولى بالعمل والتنفيذ لسد الحاجات العامة، وتقتصر الأخيرة على التوجيه والرقابة للإشراف على سير وانتظام الخدمات العامة، وترتب على ذلك، وعلى كثرة تغير الوزارات، وهو ضرر يصاحب الحياة النيابية فى بدء نشأتها نتيجة الدفع والجذب اللذان يصاحبان كل حياة نيابية فى دور التكوين، أن زادت الأداة الحكومية تعقيدا واضطرابا فبدت ضعيفة لا تتلائم مع الأحوال والظروف الجديدة، كما نجم عنها مشكلات جديدة كازدياد الوظائف والموظفين، والاستثناءات، والمحاباة، وما يترتب على ذلك من تضخم المراتب، واضطراب العمل من الإفراط فى تغيير رؤساء المصالح والإدارات أو تغيير اختصاصاتهم، وخلق إدارات جديدة على عجل ونقل أخرى من وزارة إلى أخرى، ثم إعادتها إليها، واضطراب الأقسام فى المصلحة الواحدة، وعدم توزيع الخدمات العامة بين الإدارات والمصالح توزيعا تلحظ فيه مصلحة العمل وحدها، وإتباع فيه فى كثير من الأحوال المجاملات

والنفوذ الشخصي ؛ ويرجع ذلك إلى عدم وجود قواعد معروفة ولا تقاليد ثابتة تخضع لها المصالح والإدارات في تقسيم الخدمات العامة بينها وتنظيمها وتحديد اختصاصاتها ، إذ الأمر متروك لكل وزير يرتب وزارته كما يشاء ، دون الرجوع في أغلب الأحوال إلى هيئة فنية .

وكان للحرية قسط ليس بالقليل في الآثار السيئة للأداة الحكومية ، فلم تنشأ الوظائف أو تلغى تبعاً لسير العمل ومقتضياته ، وإنما لتوظيف الأنصار أو حرمان الخصوم ، ولم يقع أعضاء البرلمان بحقهم في الرقابة ، بل تدخلوا في العمل والتنفيذ وساعدوا الوزراء على ذلك ابتغاء تأييدهم .

الوزير

ولم تفهم مهمة الوزير في العهد النيابي حتى الفهم ، بل ظلت غامضة ومختلطة بمهمة الوزير الإداري ، فلا تزال السلطة والمسئولية مركزة تركيزاً قوياً بين يدي الوزير شخصياً ، فهو يشرف إشرافاً يكاد يكون مباشراً على كل من دونه من الموظفين ، ولا يكاد يتم تصرف مهما صغر دون أن يعرض عليه ، ويخص نفسه بالتولية والعزل ، والترقية والنقل حتى لصغار الموظفين والخدم وعمال اليومية ، وترتب على ذلك أن أصبحت الشكاوى كلها ترفع إليه ، فازدحم وقته بمقابلة ذوى الحاجات والمترلفين ، كما أدى ذلك إلى بطء الإجراءات والتسويق في البت ، وتضخم العمل أو وقوفه أو فقدان نظامه ، يضاف إلى ذلك مسئولية أمام رئيس الحكومة وحاجته لأن يتبادل الرأي معه ومع زملائه باستمرار في مجلس الوزراء الذي يكثر انعقاده وطول نقاشه ، كما أن عليه أن يتابع اللجان البرلمانية وينفذ بما يطلبه من بيانات وإيضاحات ، وأن يشهد جلسات مجلس النواب والشيوخ ليدافع عن سياسته ويحجب عن الأسئلة والاستجابات . وهو يدير اللجان والجمعيات ويعقد المؤتمرات ويساهم في الحفلات ، إلى غير ذلك من الأعمال الكثيرة التي يستدعيها الإشراف على شؤون وزارته ، والتي تدخل في اختصاصاته المتعددة .

وللساوية المذكورة أثر خاص عندما تتعلق بوزير المالية ، فإمن رجل مهما كانت عبقرية وجلده على العمل ، يستطيع القيام على الوجه الأكمل بالوظائف الممودة بها إليه الآن ويحضر في نفس الوقت اللجان العديدة ويستمع إلى شكاوى ومقترحات الموظفين وأصحاب الشكاوى ، ويرعى مصالح موظفيه وترقياتهم ، ويدرس المسائل العديدة التي تعرض كل يوم للإدارة المالية ، ويتخذ قراراً فيها .

وتدل اختصاصات الوزير الكثيرة دلالة واضحة على أنها أصبحت فوق طاقة الفرد ، هذا فوق أن الإشراف الإداري الكامل يستلزم اختصاصاً وكفاءة معينة ، ليس من الضروري أن تتوافر في الوزراء البرلمانين الذين تمت بهم إلى كرسي الحكم ثقة الشعب ، وقد يضطلعون بأعباء وزارات ليس لها أى اتصال بخبرتهم أو ثقافتهم ، ولذلك يجب ألا يشغل الوزير شخصاً إلا بالمسائل الهامة ذات المبدأ وأعمال الرقابة والتوجيه ، والسياسة العامة ، ويهد إلى كبار موظفيه وبخاصة إلى وكيل الوزارة الدائم جزء من سلطاته ومسئوليته ، كما يجب في نفس الوقت أن تنظم الوزارة وتنظيها يجعل الوزير على علم بجميع الوسائل التي تتخذ في وزارته ، ويقتصر على المسكبات الهامة للوزارة ، ويبنى أن يستبدل على قدر الاستطاعة ، بمقابلات الوزير ، مقابلات رؤساء المصالح ، مع تحديد أوقاتها ، كي يتمكن الوزير من تخصيص الجزء الأكبر من وقته لأعمال وظيفته ، هذا تصبح رقابته عاملاً من عوامل السرعة ووفرة الإنتاج .

وقد التجى . في بعض الأحيان إلى وزراء الدولة وإلى وكلاء الوزارة البرلمانية مرضاة لفريق من الأنصار أو المؤيدين أو محاكاة لبعض الدول ، وليس ثمرة داع لهاذين الموظفين ، لأن وزير الدولة إما أن يشارك وزيراً آخر في رقابته وتوجيهه وفي هذا اضطراب ، وإما أن يظل بمنزل عن الوزارات كلها فلا داعى حيثئذ إليه ، أما الوكيل البرلماني فلا داعى إليه أيضاً وإلا جاء تكرر الغرض يستطيع الوزير أن يقوم به وحده ، أو تمارضت مهمته مع مهمة الوكيل الدائم ، هذا

فوق أن في كرسى الوكالة البرلمانية ما يشعر بالمنحة الحزبية، ويوجد مجال لتفاسم
الفنائم .

مجلس الوزراء

ولا يغفل النظام الحال لمجلس الوزراء من نقد ، وقد كان اختصاص مجلس
النظار قاصراً أول الأمر على مسائل هامة محدودة تتفق مع وظيفته، وتلائم وظروفنا
في ذلك العهد ؛ وكان أهمها : إقرار الميزانية والخصائص ، وتعيين كبار الموظفين .
ثم لم تلبث المركزية الشديدة أن وسعت هذا الاختصاص حتى شمل جزءاً كبيراً
من الشؤون العامة سياسية وتشريعية وإدارية ومالية ، كالسياسة العامة للدولة ،
وإقرار مشروعات القوانين والمراسيم ، وإصدار اللوائح والقرارات التفسيرية ،
وتعيين وترقية وإحالة الموظفين إلى المعاش بصفة استثنائية ، ولم تقف اختصاصاته
عند ذلك بل شملت أيضاً مسائل أخرى ثانوية كان من الأوفق أن تترك
للوزارات المختصة ، كمنح إجازات بحرب ، أو صرف مكافآت بسيطة لبعض
الأفراد أو الموظفين نظير أعمال خاصة ، وتأجير الأراضي الأميرية للجمعيات
الخيرية لإعمارها اسمياً ، وزيادة أو تسوية المعاشات الصغيرة ، ومنع دخول
جرائد أجنبية أو مصادرة بعض النشرات ، وإحالة بعض ضباط البوليس
بالاستبداد إلى المعاش ، إلى غير ذلك من المسائل الصغيرة التي تظن على وقت
لمجلس ، وقد قامت أخيراً حركة ترى إلى تعديل اختصاصات هذا المجلس وألفت
لذلك لجنة خاصة من بين أعضائه لدراسة وإبلاغها ، وقد انتهت إلى قرارات
تعتبر خطوة في سبيل الإصلاح وإن كانت لا تحققه كله ، ولعلها لم توضع
موضع التنفيذ .

ونعتقد أن مجلس الوزراء يجب أن يتفرغ لمعضلات المسائل والشؤون
الهامة ، ويترك إلى كبار الموظفين كل ما يدخل في سلطتهم ويتصل بأعمالهم
من التفاصيل والجزئيات والمسائل الفردية ، فتنحصر أبحاثه وقراراته على الشؤون

الدولية والسياسية والبرلمانية وشؤون الدفاع وتنظيم الأداة الحكومية بحيث تصبح أكثر إتجاها وأدق نظاما وأقل نفقة ، وعلى المشروعات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والثقافية الهامة ، وهذا يقلل اجتياحاته وتزداد هيئته ، كما يتفرغ كل وزير لشؤون وزارته ، ويمكن رئيس الوزراء من الإشراف العام على شؤون الدولة .

كثرة اللجان

وعما يؤخذ على الإدارة المصرية ولعلها بكثرة إحالة الموضوعات إلى لجان لبحثها وإبداء الرأى فيها ، وفى كثير من الأحيان لا يكون ثمة داع لذلك سوى أن الرئيس لا يجد فى نفسه الجرأة لإنفاذ ما يعتقد صوابه ، فيشارك معه لجنة قد تنتهى من الموضوع أو لا تنتهى ، حتى تمددت اللجان وتتنوع ، وأضحت جزءا رئيسيا من الأداة الحكومية ، فليس ثمة مصلحة لا لجان فيها ، ولا رئيس إدارة لا يساهم فى مجموعة منها ، وكثير حل اللجان وإعادة تأليفها وبخاصة عند تغير الوزارات ، وفى هذه اللجان إرهاب للوظفين وتشيت لمجهودهم وعدوان على أعمالهم الأصلية وضياح لأوقاتهم ، ولهذا يكاد يكون اشتراكهم فى تلك اللجان غريبا أكثر منه عمليا ويكاد يقتصر على مجرد الحضور والانصراف ، والمناقشة السطحية ، على أن بعض هذه اللجان لا يوصل إلى غاية ، ولا ينتهى إلى نتيجة ، ويكاد الاتصال بين اللجان المتعددة أن يكون معدوما ، وبخاصة إذا كانت فى وزارات مختلفة ، بالرغم من تقارب المسائل التى تدرسها وتداخلها وتوقف بعضها على بعض ، ويترتب على ذلك أن تتكرر أو تتمازج الموضوعات المدروسة ، أو أن تكون الحلول المقترحة جزئية أو ناقصة أو غير متسقة ، ولتلافى ذلك يشرك بعض الموظفين فى أكثر من لجنة أو تكون لجان ذات اختصاص أوسع ، وليس هذا بالعلاج الناجع ، لأن هذه اللجان فوق أنها مؤقتة ، فإن فيها تشيتا لمجهود الموظفين وإرهاقا لهم كما سبق ، ومن الأفضل أن

ينشأ في كل وزارة مكتب دائم للبحوث الفنية ، يشتمل على عدد من الخبراء وذوى الاختصاص ، ويشرف على دراسة خطط الإصلاح ووسائل تنفيذها ، وله أن يستعين بمن يشاء من الفنيين وذوى الخبرة والكفاية سواء داخل الحكومة أو خارجها ، وله أن يكون تحت إشرافه ما يستدعيه العمل من لجان . ويضع نفع هذا المكتب بما له من صفة الدوام والاستقرار واتساع الآفاق ، والإلمام بمختلف المسائل التى تدخل فى اختصاص الوزارة ، وقدرته على تحقيق وحدة المشروعات وتنسيقها ، ولكى يتحقق التناسق والانجاس بين مشروعات مختلف الوزارات ينشأ مكتب دائم للأبحاث الفنية يتبع رئاسة مجلس الوزراء ، ويكون نقطة الاتصال بين المكاتب الأخرى عند الضرورة ، يقابل الرأي ويستكمل وجهات النظر منها .

وهناك لجنة هامة دائمة يحتاج نظامها إلى تعديل ، هى اللجنة المالية بوزارة المالية ، أنشئت هذه اللجنة فى سنة ١٨٨٤ وتقرر أن تعرض عليها جميع المسائل المالية الهامة للحكومة قبل عرضها على مجلس الوزراء ، وبهذا أصبح مجلس الوزراء لا يتخذ قراراً فى أية مسألة مالية هامة قبل أخذ رأى الموظفين الدائمين والمختصين الذين يكونون اللجنة ، وقد عدل تكوينها مرارا وهى مكونة الآن من وزير المالية ومن وكيل وزارة المالية ، ويغشى مع هذا التكوين أن يسلط عليها الوزير أو يهملها ويتدفع فى اتخاذ تدابير مالية دون درسا يمعان ، وتدلل المشاهدات على أنه قد يكون للوزراء الذين يتساقبون عليها آراء متعارضة فى المسائل الكبيرة الأهمية ، ويغشى ألا يكون فى مقدور بعضهم أن يقوم وحده بشور المستشار الحكيم الذى لزملائه عند اتخاذ قرارات قد تؤثر بها البلاد طويلا بعد تركه الوزارة ، لكل هذه الأسباب يجب أن يدعم تكوين اللجنة المالية من الوجهة الفنية حتى تصبح أكثر استقلالاً فى آرائها ، كما يجب أن يقتصر عملها على المسائل المالية الهامة وألا يبت فى مسألة منها دون أخذ رأيها ، ويلاحظ أن معظم المسائل التى تعرض عليها الآن خاصة بالحالات الفردية وبامتيازات

أو مرتبات الموظفين، في حين أن المسائل المالية ذات الأهمية الكبيرة غير داخلة في اختصاصاتها، والواجب أن يعهد بمسائل الموظفين إلى لجنة مشتركة تختص بفحص لوائح التوظيف والاقتراحات الفردية الاستثنائية، وهذا يعامل الموظفون معاملة عادلة ويتخضعون لنظام موحد.

التنظيم الإداري

أما تنظيم الإدارة المصرية فسيـ كما سبق، وقد نتج عن ذلك نتائج خطيرة من الوجهة الإدارية والمالية، إذ ترتب عليه تنازع على الاختصاص مما عقد الأعمال الإدارية وعرقل إنجازها في حينها، كما نتج عنه ضعف الإشراف وازدياد التكاليف، هذا فوق ما يسببه للجمهور من تعطيل أعماله.

ومن عيوب التنظيم الإداري في مصر، ميل الإدارات إلى أن تعمل مستقلة عن باقي أجزاء الآلة الحكومية، ويرجع هذا الميل إلى رغبة رؤساء الإدارات في الاحتفاظ بجميع المصالح التي تصل إليهم تحت رقابتهم، مما يؤدي إلى تعدد المصالح ويزداد عليه قيام عقد مصالح بأعمال متشابهة في حين أنه يمكن لإحداها أن تقوم بها على الوجه الأكمل، وبنفقات أقل.

وهذا النظام يؤدي إلى إيجاد عدد من كادرات الموظفين الفرعية يصبح معها من الصعب منح الترقيات والمكافآت تبعاً لقيمة الخدمات المؤداة، كما يؤدي إلى اختلاف الإجراءات باختلاف المصالح مما ينشأ عنه الارتباك بدل البساطة الضرورية من وجهة الاقتصاد والإدارة، ويؤدي بالطرق والمعلومات الفنية للمصالح صاحبة الشأن إلى نوع من الركود، ويمتنعها من متابعة الآراء والمخترعات الحديثة، ويؤدي من جهة أخرى إلى نفقات زائدة في بعض النواحي مما يضر بالأجزاء الأخرى للآلة الإدارية، لأن أقل مبلغ ينفق في أشياء نافعة في ذاتها ولكنها ليست ضرورية لرفاهية البلاد يمنع من الحصول على أشياء أخرى ضرورية قد تكون البلاد في شديدة الحاجة إليها، وبالاختصار يؤدي هذا النظام

إلى النظر إلى الأشياء من وجهة المصالح الخاصة لبعض الإدارات وليس من وجهة المصالح العامة للبلاد .

ولإصلاح التنظيم الإداري يجب توزيع الخدمات العامة على الإدارات والمصالح والوزارات توزيعاً صحيحاً يمكن من الإشراف عليها إشرافاً دقيقاً كما يجب ألا تنشأ إدارة أو مصلحة إلا لسد حاجة عامة لا يستطيع الشعب الحصول عليها بسهولة من طريق آخر ، وألا ترحم إدارة بما هو فوق طاقتها ، ولما كانت الحاجة العامة في تطور مستمر لجدير بالإدارات الحكومية أن تسيرها على قدر المستطاع فتزيد برادتها وتنوع بتنوعها ، على أن يراعى في ذلك ما يتطلبه النظام الإداري من هدوء واستقرار ، فلا يعتمد إلى تعديل توزيع الخدمات العامة إلا إذا دعت الضرورة إليه وكان نتيجة البحث والدرس ، ويراعى التجانس والتشابه بين مجموعة الخدمات التي تؤديها مصلحة واحدة ، إذ في ذلك ما يسهل العمل ، ويوفر كثيراً من النفقات ويساعد على التخصص في الخدمات . وتحقيق الإشراف التام عليها ، كذلك يراعى التجانس بين مجموعة الإدارات التي تتكون منها كل وزارة . أما الخدمات العامة الجديدة فيحسن البدء بها تحت إشراف قسم من الأقسام ، ثم يتدرج بها تبعاً لوقتها حتى تصبح مصلحة أو وزارة إذا دعت الحاجة إلى ذلك ، فلا يثقل كاهل الدولة بتكاليف لا تعادل مع ما يؤدي من الخدمات .

الإشراف

ولا يمكن أن توزع الخدمات العامة توزيعاً صحيحاً بل يجب الإشراف عليها إشرافاً دائماً ، ينفذ إلى دوائها ويقف على تفاصيلها ؛ ولا بد لذلك من أن يختار الرؤساء الإداريون ممن يمتازون بالمقدرة والكفاية والخبرة والدقة والمران ، وأن لا يسرف في تبديلهم ، فإن لهم من ملاحظتهم المستمرة عن قرب ، وإدراكهم لما يعترض مروضيهم من صعوبات ، ما يحتمل هؤلاء على تنفيذ إرشاداتهم وأوامرهم ، ويجب أن يمنحوا سلطة تجعل على تقدير آرائهم ومقرحاتهم

وتمكنهم من تسيير العمل على أفضل نهج ، كما يجب ألا يكتفى فقط بإشراف رئيس الإدارة وحده ، بل يضاف إليه رؤساء الفروع والأقسام حتى يتحقق الإشراف على أكل وجه .

كذلك يجب تدعيم مركز وكيل الوزارة الدائم ، حتى لا تطفئ السياسة والحزبية على الخدمات العامة ، وينبغي أن يكون رجلاً فنياً خبيراً بالعمل وممر معظم مراحلها ، يتولى تطبيق البرنامج الذي يرسمه الوزير ، ويضع التعليمات الضرورية لسير العمل ، ويعطى سلطة التمييز والترقية والنقل والفصل ، ويشرف على حركة العمل في الإدارات المختلفة ، وهذا الإشراف الشامل يستلزم أن يكون في الوزارة وكيل أصيل واحد ، إذ يساعد ذلك على تحقيق التنسيق والانجذاب ، وبخاصة لأن تعدد الوكلاء يثير التنازع على الاختصاص ، ولا بأس في أن يكون بجانبه وكلاء مساعدون لمعاونته إذا تطلعت الضرورة بذلك . ويجب أن تحدد اختصاصات الوكيل الدائم بواسطة التشريع حتى لا تكون عرضة للأهواء السياسية والحزبية .

النتائج الإدارية

الإنتاج الإداري في مصر ضعيف لا يتناسب مع جيش الموظفين الجرار ، ولا مع ما يتفق عليه من النفقات ، ولا يعرف الإجابة ، ويقوم على مبدأ التخلص من المسؤولية ، ويبالغ في القيود والشكليات ، وهو فوق ذلك بطيء ، وهذه العيوب ترجع إلى أسباب أهمها : (١) المركزية الشديدة ، (٢) كثرة الإجراءات المعقدة والوائع القديمة التي لا تتناسب والعصر الحديث ، (٣) ضعف الشعور بالواجب لدى القائمين بالعمل .

أما المركزية فتعيق حركتها الإدارات ، وتمقيد العمل ، وتطويل الإجراءات ، والقضاء على المسؤولية الفردية والشعور بالواجب والشخصية . وإذا لامت نظامنا الإداري في بدايته ، وتقتضها الظروف والاعتبارات الخاصة

بذلك العهد ، ككرغبة الحكام في جمع مظاهر السلطة بين أيديهم ، ومينسل
المفتشين والرؤساء الانجليز إلى الإشراف على كل صغيرة وكبيرة ، فإن خدماتنا
العامة أصبحت متعددة ومتنوعة لا تتلام مع نظام المركزية ، وهي لا شك
مسئولة إلى حد ما عن زيادة عدد المرموسين من الموظفين زيادة لا يرتب عليها
تخص النفقات أو وفرة الإنتاج ، وللافاة ذلك يجب أن توزع للمسئولية توزيعا
يتناسب مع سلطة المسئولين مع تحديد اختصاصات كل منهم تحديدا واضحا ،
فيكون لكل من الرئيس الأعلى ورؤساء الإدارات والأقسام والفروع أمور
يختص بالفصل فيها دون الرجوع إلى من فوقه ، مع الإشراف على من دونه ،
وبهذا ينال العمل الإداري حظله من البحث والتخصيص ، ولا يرمق الرؤساء
بكثرة العمل .

أما كثرة الإجراءات المعقدة ، والوائغ البالية ، فيرجع معظمها إلى أواخر
القرن الماضي وأوائل القرن الحالي ، وضع أكثرها أناس غير فنيين ، وبروح
غير روحنا الحديث ، وفي ظروف تختلف عن ظروفنا ، فهي لا تتناسب مع
حاجات العصر الحديث ، لذلك يضطر مطبقوها إلى تأويلها ، وهي غامضة لا يفهم
المراد منها بسهولة ، ويترتب على ذلك تناقض الإجراءات المبينة عليها وتعارضها
وهذا الغموض والتعقيد ، مع الكثرة والتطويل ، من شأنها أن تضع
المسئولية ، وتعطل الخدمات العامة ، كما جاء في تقرير لجنة المالية لمجلس النواب
عن مشروع ميزانية السنة ١٩٤٥/٤٦ . ولذلك يجب إعادة النظر في هذه
الوائغ والإجراءات لتبسيطها وتنظيمها وتنسيقها حتى تتلام مع روح العصر
ومقتضيات الحياة الحديثة . ونرى أن يقوم رؤساء المصالح بوضع ما يرونه من
قواعد وإجراءات على أن تكون واضحة ومختصرة ، حتى يسهل إدراك المراد
منها والإلتزام بها ، مع ملاحظة أن تكون مرنة بعيدة عن القيود والشكليات ، ثم
ترسل إلى مجلس الدولة لصياغتها صياغة واضحة دقيقة متناسقة .

أما ضعف الشعور بالواجب لدى القائمين بالعمل فيالج : أن يحسن اختيارهم

ويعدل في معاملتهم كما ستوضحه عنه الكلام على الموظفين .

ملاحظات ديوان المحاسبة

ولجنة المالية بمجلس الشيوخ والنواب على عيوب الإدارة

وقد ساعد إنشاء ديوان المحاسبة على إبراز كثير من عيوب الإدارة في مصر ، وما تعانيه من خلل واضطراب ، كذلك لم تخل تقارير لجنة المالية بمجلس الشيوخ والنواب من الإشارة إلى الاضطراب والخلل في الإدارة ، وكبطء الإجراءات مما يضيع على الدولة مبالغ طائلة ، ويعطل للجمهور مصالح كثيرة ، وإهمال يصل إلى حد الاستهانة ، وتقصير واضح دون حساب أو عقوبة ، ، وجاء في تقرير لجنة المالية بمجلس الشيوخ على الحساب الختامي للسنتين الماليتين ١٩٤٣/٤٤ و ١٩٤٤/٤٥ : « لم تصب الآداة الحكومية بمثل ما أضيفت به في السنوات الأخيرة من فوضى واضطراب ، فالإهمال متفاقم ، والإنتاج ضعيف أو معدوم ، والواجب قل أن يسأل عنه ، والتقصير لا يؤبه به ، ويكاد الخلل يمتد إلى نواحي هذه الآداة جميعا وفي مختلف درجاتها » .

وجاء في أول تقرير لديوان المحاسبة بعد إنشائه (١) ، كما تكرر في التقارير التالية فيما يتعلق بالإيرادات العامة ، أنه لا يوجد فيها عدا النقود والقراطيس المالية ، بيان واضح عن ممتلكات الحكومة وقيمتها عقارا كانت أو منقولا ، وليس هناك سجل منظم للعقارات المملوكة للحكومة ، بل ولا لبعض الأطنان الزراعية .

كما لاحظ الديوان أيضا أن عملية التقييد ورصد الحسابات في الوزارات والمصالح ناقصة أو معدومة أحيانا ، فهناك مصالح لا تملك دفاتر منتظمة لرصد ما يجب رصده ، وأخرى تقييد جزءا وترك أجزاء ، وقد كشف الديوان عن أمثلة بارزة

(١) تقرير ديوان المحاسبة على الحساب الختامي لسنة المالية ١٩٤٢-٤٣ .

لنقص التقيد أو سوءه في مصالح عدة . وذكر الديوان فيها يتعلق بتأخرات الحكومة أن هناك مصالح درجت على ذكر التأخرات دون تعيين سبب استحقاقها وفي هذا ما يجعلها عرضة للسقوط بالتقام ، وهناك متأخرات يرجع العهد بها إلى خمس عشرة سنة أو يزيد ، ومتحقات لم تحصل ولم تقيد حتى في حساب التأخرات ، لأنه لم يتم حصرها ، كرسوم السيارات والنفقات المحكوم بها من الحاكم العسكرية ^(١) .

ولاحظ الديوان أيضا سوء استغلال أموال الحكومة ومتجانتها ، فثلا بعض الأراضي التي تنزع ملكيتها ويروى مزادها على الحكومة موقوفة لمستحقائها ، تبقى بدون استغلال ، ومنها ما تنقل ملكيته إلى الغير بوضع اليد ، لأنه لم يجد من يشرف عليه ويصمده ، كما لاحظ أن أملاك الحكومة توجر بفئات منخفضة ، ومتجانتها تباع بأقل من أسعار المثل ، وفي بعض الأحيان بأثمان تقل عن التكاليف .

ولاحظ الديوان أيضا سوء فهم اللوائح الخطأ في تطبيقها ، وأكثر ما يكون ذلك في المرتبات والمعاشات ، كما لاحظ زيادة المصروفات السرية ^(٢) ، واقترح أن تعتمد بناء على شهادات من الوزير المختص بقررها أنها صرفت فيها خصص له ، دون بيان ، كما يحدث في إنجلترا .

(١) بلغت جلة التأخرات التي أمكن حصرها حتى سنة ١٩٤٥ ثلثا وستة ملايين من الجنيهات وأم أبوابها : أموال الألبان وموائد الأملاك وأجور الشغل وإيجارات التناهب الثانية لخدمة الأملاك والرسوم القضائية وقرارات المحاكم ، وأغنى ما يلاحظ في هذا الشأن بعد الإجراءات القضائية بالحصول أو إندادها ، ومن التأخرات المتعلقة بتقاضي الأملاك ما يرقى إلى عشرين سنة ، ونظام التقيد في هذه المصلحة قائم ، والمستندات مبصرة وخاصة ملفات القضايا ، ولا يحصل من قرارات المحاكمات إلا جزء يسير تصبح أملاكها عديمة الأثر ويحفظ معتبر منها بحسب الشئ . (تقرير لجنة المالية بمجلس الشيوخ على تقرير ديوان الحاسبة على الحساب الختامي للسنتين ١٩٤٣-٤٤ و ١٩٤٤-٤٥) .

(٢) بلغت المصروفات السرية في كل من ١٩٤٣-٤٤ و ١٩٤٤-٤٥ ١٨٢ ألف جنيه ، وكان قد أدرج لها في الميزانية ٦٣ ألف جنيه ، وهذا المتوسط في المصروفات السرية لا مبرر له ، إذ تمنح منها مكافآت ومرتبات يجب أن تعرف من اعتبارات الباب الأول .

هناك إسرافا في الإحفاء من رسوم الامتحان وضريبة الملاهي والرسوم الجمركية، كذلك تقرر بعض المصالح إعفاءات دون استئذان وزارة المالية، كما أن هناك قوانين ولوائح لم تسلك المصالح سيلا عمليا لتنفيذها أو تنفيذها تنفيذا تاما، أو عاطئا، كالتقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٠ الخاص بمسؤوليات السفر وإقامة الأجانب فإنه لا يزال معطلا^(١)، وقوانين تحقيق الشخصية والملاحاة الداخلية، ورسوم التفتيش على الحال العمومية، فإنها لا تنفذ تنفيذا صحيحا ولا كاملا.

وجاء عن مصلحة الضرائب أنها لا تزال في تنظيمها وإدارتها وعملها تتطلب قسطا كبيرا من التعمد والإصلاح وأنه ليست لها لائحة داخلية محترمة إلى اليوم^(٢) ولا توزيع اختصاص محدد وليس ثمة نظام ثابت للقيود، والمستندات والملفات مبعثرة ومنها ما ضاع بالفعل، والعمل ناقص ومعييب، كذلك كان كثير من الضرائب على إيرادات الثروة المتقولة مهددا بالسقوط للتقصير، والممولون الذين ربطت عليهم ضريبة الأرباح الاستثنائية قليلون، ومن تستحق عليهم هذه الضريبة أشخاص سيمدون إلى تصفية أعمالهم ومصادرة البلاد.

الملاحظات المقترحة

قدمت لجنة المالية بمجلس الشيوخ عدة اقتراحات لإصلاح الخلل منها ما يأتي :

- (١) أذاعت وزارة الداخلية بلاغا في ٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧ تقول فيه أنها اعتمدت تطبيق ذلك القانون تطبيقا كاملا ابتداء من ١١ نوفمبر سنة ١٩٤٧، ووضعت لذلك عدة تعليمات.
- (٢) صدر في ٨ سبتمبر سنة ١٩٤٦ قرار وزاري رقم ٦٥ لسنة ١٩٤٦ باللائحة الداخلية لمصلحة الضرائب - قسم الضرائب الثغرة (الرقائق للحرية)، العدد ٩٠ الصادر في ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٦، كما صدرت قرارات وزارة أخرى بأعادة تشكيل وتحديد مهمة لجنة الضرائب، آخر ما صدر منها حتى ديسمبر سنة ١٩٤٦، القرار رقم ١٠٢ لسنة ١٩٤٦ بتأليف ثلاث لجان فرعية، jede إلى الأولى منها باظر في التنظيم الإداري لمصلحة الضرائب (الرقائق للحرية)، العدد ١٢٧، الصادر في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤٦ ص ٣).

(١) للبادرة إلى إصلاح الآداة الحكومية في ضوء ما أبداه ديوان المحاسبة في تقاريره من ملاحظات تمس النظم الإدارية أو المالية .

(٢) العمل الجدى على تحصيل وتسوية المبالغ الكبرى المملقة والتي تزيد على أربعة ملايين من الجنيئات ، سواء لدى السلطات العسكرية البريطانية أم لدى شركة السكر وشركات البترول .

(٣) حصر وتقدير ممتلكات الحكومة عقارا كانت أو منقولا وبيان ذلك في الحساب الختامى .

(٤) ضبط نظام القيد وإسالك النفاذ والسجلات في مختلف المصالح والوزارات وخاصة في مصلحة الضرائب .

(٥) عدم اعتماد المصروفات السرية إلا بعد شهادة الوزراء المختصين وتقريرهم أنها صرفت فيها خصصت له .

(٦) جرد مخازن الحكومة عامة وحصر ما فيها وضبطها ومراقبتها مراقبة ناجحة .

وقد ألفت في أواخر سنة ١٩٤٦ لجنة بوزارة المالية عهد إليها فحص تقارير ديوان المحاسبة منذ إنشائها واقتراح ما تراه لتنفيذ ما جاء بها من مقترحات .

كما ألفت في سبتمبر سنة ١٩٤٦ لجنة بوزارة المالية لتعديل لائحة المخازن (وهي ترجع إلى سنة ١٩١٢) وأعدت مشروعا مبدئيا لتلك اللائحة . وقد اقترح أن يكون مديرو المخازن ووكلائها تابعين لوزارة المالية أسوة بمديرى الحسابات ووكلائها ، وذلك تمكين الوزارة المالية من استكمال عناصر الرقابة على المخازن الحكومية .

كذلك أعدت وزارة المالية في أواخر سنة ١٩٤٦ تشريعا شاملا لكي يكون دستور الحكومة في تصرفاتها ودستور الموظفين في قيامهم على خدمة الصالح العام ، وهو لا يزال موضع مراجعة في مجلس الدولة .

الفصل الثاني

أثر نظام التوظيف وازدياد عبء المرتبات في ازدياد النفقات العامة^(١)

المبحث الأول

نظام التوظيف

لا يكفي توزيع الخدمات العامة على الإدارات والمصالح توزيعاً صالحاً، ولا تنفع اللوائح والتعليمات وتبسيطها، ما لم يقترن ذلك بحسن اختيار القائمين بالعمل وتسكينهم تسكيناً قنياً وخلقياً متيناً، حتى يؤديوا واجباتهم بإخلاص وأمانة.

وقد درست بعض المعاهد في الخارج، كالمعهد الدولي للعلوم الإدارية بروكسل، والاتحاد الدولي للبلدان والهيئات المحلية بروكسل أيضاً، ومعهد

(١) المراجع :

- Agger, C., The Government and its Employees, (Yale Law Journal,) May 1938.
Pols, J., Preparation and Installation of Salary Plans, (Public Management), April, 1938.
Lattimer, M.-W., The Need for an Effective Civil Service in the Management of Public Affairs, Washington, 1939.
Morris, W.-L., and Fuller, A., Training for Public Administration (Amer. Law-School Rev.) 1938.
White, L.-D., Public Personnel Administration, Washington, 1938.
Meriam, L., Public Personnel Problems, Washington, 1938.
Didrichsen, B., La formation et le recrutement du cadre administratif supérieur, (Rev. Inter. des Sc. Adm.) 1943, pp. 329-348.
Waldegrave, A.-J., Promotion Procedure, (Public Administration) 1939.
Seel H., Vorbildung und Laufbahnen der Beamten, Berlin, 1939.
Schneider, O., Angestellte und Arbeiter in öffentlichen Dienst, München, 1939.
Jachemyns, G., La réforme des cadres de traitements, Bruxelles, 1939.
De Carnoy, G., Formation et sélection des fonctionnaires en Angleterre (L'Etat Moderne) Jan, 1939.

الإدارة العامة في شيكاغو ، مسألة تكوين موظفي الهيئات الإدارية ، كما عقدت عدة مؤتمرات دولية بحث فيها هذه المسألة ، نذكر منها على سبيل المثال ، مؤتمر المعهد الدولي للعلوم الإدارية المنعقد في باريس سنة ١٩٢٧ ، والمؤتمر المنعقد في مدريد سنة ١٩٣٠ ، والمؤتمر المنعقد في فيينا سنة ١٩٣٣ ، والمؤتمر الإفريقي للعلوم الإدارية المنعقد في بروكسل سنة ١٩٣٥ ، ومؤتمر اتحاد المدن والهيئات المحلية المنعقد في لندن سنة ١٩٣٢ ، وفي ليون سنة ١٩٣٤ ، والاجتماع الذي عقد في جامعة (Princeton) في الولايات المتحدة الأمريكية في يونيو سنة ١٩٣٥ تحت رعاية معهد الإدارة العامة ، كما عقدت مؤتمرات في زيورخ سنة ١٩٣٦ ، وفي برلين سنة ١٩٣٦ ، وفي فرسوفيا سنة ١٩٣٦ ، ويمكننا استنباط بعض المبادئ من المناقشات التي دارت في هذه المؤتمرات فيما يتعلق باختيار الموظفين وترقيتهم وعضياتهم وإعدادهم لتولي الوظائف العامة ، وتدريبهم وإنماء كفاءتهم بعد دخولهم في هيئة الموظفين^(١).

ففيما يختص باختيار الموظفين يجب أن يكون الاختيار دقيقا منزها عن الأغراض ، ملحوظا فيه المصلحة العامة وحدها غير معتمد على المعارف الفنية والكفاية والمواهب فحسب ، وإنما على بعض الصفات الشخصية أيضا ، وأهمها الأخلاق والمقدرة العقلية العامة والثقافة الإدارية والكفاءة الخاصة لبعض الوظائف ، ويجب أن تراعى نفس الدقة والعناية عند الترقية ، فلا يلتفت إلى غير الاستحقاق والأهلية ، كما يجب إحاطة الوظيفة ببعض الضمانات التي من شأنها أن تطمئن الموظف ، فلا يتيب المسؤولية ولا يحيل المسائل إلى غيره .

هذه المبادئ كفيلا بأن تخدم الإدارة بالموظفين الصالحين من يحسن معهم العمل وتقل ثقافته .

(١) Didlaheim. R., La formation des agents de l'Administration- synthèse des délibérations et conclusions des Conférences de Zurich, Berlin et Varsovie, Bruxelles, 1937.

ولا تغفل الإدارة المصرية، فيما يختص بمسائل الموظفين من تعيين وترقية ونقل وفصل وإحالة على المعاش، من مأخذ، إذ أصبحت الوساطة والمحسوبية والاعتبارات السياسية، والنسب والقرابة والرشوة هي الوسيلة في التعيين والترقية في كثير من الأحوال، كما تمكنت الأهواء الحزبية في شؤون الموظفين، مما أضاع بينهم الثقة والطمأنينة، وبث فيهم روح الاستهتار بالواجب، وخرج بهم عن مهمتهم الحقيقية إلى الملق والتردد على مكاتب الرؤساء ومشائخهم، وحلهم على التلون بألوان سياسية متعارضة، ليدرموا الخطر أو ليحفظوا بالفسم، كما أضاع على الدولة مواهب كانت حرية بأن تقيد منها كثيراً، وتحمّل العبء خاملون أساءوا إلى الشؤون العامة، وكثر عددهم، كما أن كثيراً من الموظفين في الحكومة يشغلون وظائف ليست مخصصة للأعمال التي يقومون بها^(١)، وساعد على ذلك ما لمجلس الوزراء من سلطة في التعيين من غير تقييد بكفاية أو مؤهلات، والترقية دون مراعاة القيود المالية والاعتبارات الفنية، والزلل دون إبداء سبب، هذا فوق أن في التعيين من غير حساب، والترقية بلا ضوابط ما يستنزف أموال الخزنة العامة، وهذا ما وصلنا إليه، إذ زاد عدد الموظفين زيادة كبيرة، وأصبح اعتماد الوظائف يستغرق جزءاً كبيراً من الميزانية كما سنرى، وعلاج هذه الحال أن يكون اختيار الموظفين وتعيينهم وترقيتهم بمعزل عن الاعتبارات السياسية والنزعات الحزبية، وأن يبنى على قواعد يجب احترامها، وأن توفر لهم الطمأنينة على مستقبلهم، والاستقرار في مراكمهم.

وللوصول إلى ذلك يحسن ألا يضطلع الوزراء بأمر التعيين والترقية، بل يترك ذلك لوكلاء الوزارات الدائمين المسؤولين أمامهم عن تصرفاتهم، وبهذا يعتمد بالوظائف عن الأهواء السياسية والحزبية، كذلك يجب إعادة النظر في

(١) جاء في تقرير لجنة المالية بمجلس النواب عن مشروع الزبانية لسنة ١٩٤٥-٤٦: «ومن أشهر العيوب التي لاحظتها اللجنة أن كثيراً من الموظفين في الحكومة يشغلون وظائف ليست مخصصة للأعمال التي يقومون بها».

سلطة مجلس الوزراء الاستثنائية في تعيين الموظفين وترقيتهم وعزلهم دون مراعاة القيود الفنية والمالية التي نصت عليها القوانين واللوائح ، فقد أثبتت تجارب السنوات الأخيرة أن هذه السلطة قد استخدمت استخداما سيئا ، هذا فوق أن الضرورات التي دعت إليها في الماضي لم يمد لها وجود ، إذ انتشرت الثقافة والتعليم ، وتنوعت الكفايات والمؤهلات ، وأصبح من السهل حصول الدولة على ما تحتاجه من الموظفين ذوي المؤهلات والكفاية ، خلافا لما كان عليه الحال في أواخر القرن الماضي وأوائل القرن الحالي ؛ على أنه لا داعي لإلغاء هذه السلطة إلغاء تاما ، بل يكفي الحد منها وتصرها على كبار الموظفين الذين يعينون براسم ، فيترك لمجلس الوزراء بالنسبة لهم حرية تقدير الظروف التي تستلزم تعيينهم وترقيتهم.

وما عدا هؤلاء من باقى موظفي الدولة فيجب أن يخضع تعيينهم وترقيتهم وعزلهم وإحالتهم على المعاش للقوانين واللوائح وحدها ، وأن تحدّد بعض الطرق لاختيارهم ، كأن تنشأ هيئة دائمة ، تتبع وزارة المالية ، وتتناز بالنزاهة والكفاية ، تتولى اختيار الموظفين لكافة المصالح ، ولا بد أن تعطى كافة الضمانات التي تؤيد استقلالها وتبعدّها عن المؤثرات ، فيختار أعضاؤها من كبار الموظفين ويكون عددهم قليلا وغير قابِلين للزول ، وأن يقوم الاختيار على مسابقات منظمة ومتنوعة ، فإذا ما احتاجت إحدى المصالح إلى موظفين أعلنت عن حاجتها مشرطة ما تتطلبه فيهم من مؤهلات ، وتقوم هيئة اختيار الموظفين بإعداد المسابقات اللازمة وعمل الإعلان الكافي ، وتحدّد الزمن المناسب ، وتقديم طلبات الدخول في المسابقة إليها وحدها ، وتعلن النتائج ويأخذ بها وكلاء الوزارات و رؤساء المصالح .

- أما الترقية ، فكمثرا ما تنسب بالترابّة والشفوذ ، وهي لا تخلو من محاباة ومحسوبية ، مما يقتل الهمم ويسد باب الأمل وينزل بمستوى الإنتاج الإداري ، ولذلك لا بد من وضع بعض القواعد والأقيسة لكي تتم بمقتضاها ، على أنه

يلاحظ أنه ليس من السهل إخضاع الترقيات لبدأ ثابت ومقياس معين ، إذ فيها ظروف كثيرة يجب مراعاتها ، كالأقدمية والتجربة والتبوع والكفاية . وما يساعد على جعل الترقية عادلة ، إعداد تقارير دورية منظمة عن كل موظف بواسطة الرؤساء المباشرين والمختصين ، يثبت فيها ما يدل على كفاية العامل وحسن استعداداته ، من حلق في العمل وسلامة في الحكم وحسن تصرف ، ومثانة في الخلق وقدره على الابتكار وفان في أداء الواجب . ويجب أن تستعمل الدقة والنزاهة في وضع تلك التقارير . ويحسن أن تمر برئيسين مسئولين على الأقل وأن تكون دائمة ، ولا تمدد وقت الترقيات فقط حتى لا تتأثر بها ، كما يجب أن يوضع الكادر في مروة تسمح بترقية الموظف وزيادة مرتبه مع عدم حرمان الوظيفة التي استحق فيها الترقية مما أظهره من كفاية ، بنقله إلى غيرها .

أما تنفلات الموظفين الفردية أو العامة فكثيراً ما لا تخضع لمصلحة العمل ، ويؤخذ عليها كثرتها وسرعتها وعدم ربطها بظروف العمل المناسبة ، وخضوعها للرجاء والمحسوبة ، مما يربك العمل أو يعطله ويزيد في أعباء الخزانة العامة ، فوق اعتبارها في كثير من الأحيان كنوع من العقوبة ، ويجب لإصلاح ذلك التقليل منها ما أمكن لأن الاستقرار وطول الخبرة مما يساعد على وفرة الإنتاج وسرعة التنفيذ ، وأن يراعى ألا تحصل في أثناء السنة حتى لا نخل بسير العمل وأن يعتمد بها عن العوامل السياسية فتم تبعاً لقواعد وقبود معينة وعادلة ، كأن يبدأ بالتعيين في الأرياف ويوضع حد أدنى للمدة التي يقضيها الموظف في مكان ما فلا ينقل قبلها إلا لضرورة .

أما النزول من الوظيفة ، وهو عقوبة ، فيجب ألا يتم إلا بعد تحقيق ومحاكمة وبناء على تقصير ومسئولية .

هذا بعض ما تمانيه الإدارة في مصرفها يختص بالموظفين والوظائف ، من صيوب وما نراه من علاج لها ، ولم تقب هذه العيوب عن الكثيرين ، وكثيراً

ما أشارت إليها تقارير لجنة المالية بمجلس الشيوخ والنواب ، وقد أجل تقرير اللجنة المالية بمجلس النواب على مشروع ميزانية السنة المالية ١٩٤٥/٤٦ وسائل الإصلاح التي أرائتها اللجنة فقال : « إن الوظيفة العامة - وهي التي وجدت لخدمة المرافق العامة ورعاية مصالح المجموع قبل كل شيء - إنما هي عمل محدود ، وكفاية مقرر ، ومرتب ثابت ، وحصانة واجبة ، ولا بد لذلك من تعديل قواعد التوظيف عامة ، وجعل تولي الوظائف العامة حقاً لكل مواطن كفاءه تتوافر فيه الشروط اللازمة ، على ألا تكون ولايتها إلا بطريق المسابقة وعلى أن يفتح الباب على مصراعيه لكل المواطنين يقابل منهم من يشاء في الخطوة بشرف الخدمة العامة ، وأن يوزع العمل توزيعاً عادلاً وأن يؤمن الموظفون في حاضرهم ومستقبلهم »^(١) كما رغبت اللجنة في أن تسارع الحكومة إلى وضع مشروع قانون مجلس الدولة ، ومشروع قانون التوظيف .

أما مشروع قانونه إنشاء مجلس الدولة فقد أحيل إلى البرلمان في أبريل سنة ١٩٤٦ فيجته وصدر القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء هذا المجلس^(٢) ، وقد جاء في مذكرته الإيضاحية فيما يختص بالموظفين ، إن المهمة الأساسية لمهمة القضاء الإداري تنحصر في أمرين : أولهما تأمين الموظفين على وظائفهم وبث روح الطمأنينة في نفوسهم حتى يقوموا بما يعهد به إليهم من شؤون ويؤسدهم من سلطان دون مراعاة تغيير أحكام القانون ، فلا ينحرفون عنها خوفاً من بطش أو توقياً لانتقام ، وهذا صحيح إذ كثيراً ما يعاقب الموظفون أو يحاربون لجردهم الهوى ، وكثيراً ما يعتبر التعيين والقل والترقية فرصاً تنتهبها الحكومة القائمة للاستبداد

(١) ومع ذلك لم تكن التغييرات والترقيات لوظائف البرلمان من الدرجة ، إذ في الحقيقة منها خروج على التوازن والضرر ، وقد اتخذ البرلمان من سلطاته المطلقة سيلاً لا يأسه مالا يباح وسد المطامع الضميمة والفساد ، ولذلك كثيراً ما جاءت اللجان المالية في هذا الموضوع بجملته تتعرض من المصلحة العامة ، وتستحضر بين المقترحات الخاصة بالصلوات والترقيات ، وترى أنها ، ثم تدل من رأيها بجملته للوزير المختص ، أو تودعها إلى بين الموظفين أو الرؤساء ، كونه تقرير اللجان المالية أمياً ، لا علاوات أو درجات من تلقاء نفسها بدون أسباب ظاهرة تدعو لذلك .

(٢) نوة تم النصرية ، العدد ٨٣ الصادر في ١٥ أغسطس سنة ١٩٤٦ ، ص ١-٥ .

بالموظفين ، كما أن قواعد التمييز ليست واضحة وكثيرا ما أدخل عليها الاستثناء ، كذلك كثيرا ما يرفت الموظفون أو ينقلون في افتتاح المواسم الانتخابية مما يسلب رجال الإدارة الهدوء والاطمئنان اللذين لهما حسن سير العمل . وثانيهما حماية الأفراد مما يحيق بهم من ضرر بسبب ما يتخذه الموظفون حيالهم من قرارات إدارية مخالفة لأحكام القانون ، وهذا صحيح أيضا ، إذ المشاهد أن روح الاستبداد في العلاقات سائدة بين الإدارة والجمهور ، فكثيرا ما تتخذ تدابير شاذة واستثنائية للتأثير في عقائد الأفراد السياسية ، كأن تحرم الأراضي من مياه الري ، أو تنزع الملكيات ، أو تنقض المقاولات العامة ، أو يرفض إعطاء الرخص ، مما يؤدي إلى الالتجاء إلى الوساطة الشخصية أو إلى بعض الطرق غير الشريفة .

وجاء أيضا في المذكرة الإيضاحية المذكورة ، إنه ليس من شك في أن تأمين الموظفين يقتضى شمولهم بالحماية في كل الصور والمناسبات التي يقعون فيها تحت سلطان الحكومة ، لذلك نص القانون على اختصاص مجلس الدولة بالفصل في المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة لموظفي الحكومة ومستخدميها أو لورثتهم ثم نص على اختصاصه بنظر الطلبات التي يقدمونها بالطمع في القرارات الإدارية الصادرة بالترقية أو منح العلاوات متى كانت مرجع الطعن مخالفة للقوانين واللوائح . ثم الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون الدائمون بإلغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية إذا وقعت مخالفة للقوانين واللوائح ، ولما كان فصل الموظفين قد يقع بقرارات إدارية لا تسبقها محاكمات تأديبية كما إذا تم الفصل بقرار من مجلس الوزراء ، أو بمرسوم ، أو كان سببه عدم اللياقة الطبية للخدمة بناء على قرار من القومسيون الطبي ، أو بإلغاء الوظيفة ، فقد جعل القانون في هذه الصور وأمثالها مجلس الدولة لاختصاص بالنظر في الطعون التي يقدمها الموظفون في هذه القرارات ، وقد كان من الممكن أن ينص القانون على ألا يقع الفصل الإداري إلا بعد موازنة مجلس الدولة ،

إلا أن ما يقتضيه نظام الحكم ويفرضه على الحكومة من تبعات ومستويات يتطلب منها قدراً من السلطة على الموظفين تستعمله كلها رأت وجها لذلك ، كما أن من بين صور الفصل الإداري ما يستلزم بطبيعته أن يكون زمامه في يد الحكومة ، كحالة الفصل لإنهاء الوظيفة ، لأن ترتيب الوظائف وتوزيع الاختصاص بينها من شأن الحكومة وحدها ، لذلك أقر القانون للحكومة بسلطتها في فصل الموظفين ، وجعل لهؤلاء إلى جانب ذلك الحق في الطعن أمام مجلس الدولة في قرار الحكومة بالفصل . ولا يقف مجلس الدولة في نظر هذا الطعن عند حد التحقق من استيفاء قرار الفصل الإداري لأوضاعه وشروطه الشكلية ، بل له أن يفحص أسباب هذا القرار والدوافع إليه ، أي المصلحة العامة أم شهوة الحكام في الإساءة والانتقام ، وهذا الحكم يجرى على جميع الموظفين الدائمين دون استثناء . أحد منهم ، ولاحظ القانون ألا يتولى الوظيفة العامة إلا من توافرت فيه الشروط التي يفرضها القانون ، فنص على اختصاص مجلس الدولة بالنظر في الطلبات التي يقدمها كل ذي شأن بالطعن في القرارات الإدارية الصادرة بالتعيين في وظائف الحكومة ، إذا وقعت مخالفة للقوانين أو اللوائح .

ونعتقد أنه إذا ضمن لهذا المجلس الاستقلال الفعلي والاختيار التام ، فإنه سيكون ذا أثر مفيد في تنظيم علاقات الحكومة بالموظفين وعلاقات الموظفين بالجمهور ، وفي إقامة هذه العلاقات على أسس قانونية ثابتة بما يحقق الاستقرار في الشؤون الإدارية ويمعدها عن التدخل الحزبي .

أما قانونه التوظيف فهناك مشروعان له ، أعد أولهما وزير المالية وقدمه إلى مجلس الوزراء لإقراره . فقرر المجلس بجلسته المنعقدة في ٣ سبتمبر سنة ١٩٤٦ إحاطته إلى لجنة يرأسها رئيس الوزراء ويشارك فيها وزراء الأشغال والمعارف والعدل والمالية لمناقشته ، وأعدت اللجنة شكلاً بناء على قرار من مجلس الوزراء صادر في ١٠ أبريل سنة ١٩٤٦ ، لإعادة النظر في الكادر العام للموظفين

وأهم المبادئ التي اشتمل عليها المشروع الأول هي :

١ - تنظيم العمل - تصدر مراسيم بتنظيم العمل في كل وزارة من الوزارات وتوزيع الاختصاصات بين الرؤساء الإداريين وسائر الموظفين .

٢ - التوصيات - لا يجوز التوسط في تعيين الموظفين أو ترقيةهم أو نقلهم وكل مخالفة لهذا الحكم يترتب عليها توقيع عقوبات تأديبية .

٣ - التعيين - يكون التعيين في أول درجة بعد أداء امتحان مسابقة ، ويحفظ فيها عدا ذلك من الدرجات بثلاث المناسبات الشاغرة للترقيات ، ويترك الثلث الباقي للتعيين على أساس المسابقة ، ويحدد المرسوم بيان الوظائف الفنية التي يجوز التعيين فيها بغير مسابقة . ويعلن في الجريدة الرسمية في أول فبراير وأول سبتمبر من كل سنة عن الوظائف الحالية في كل وزارة ، وتنشأ لجنة للمسابقات بوزارة المعارف ، وتكون الامتحانات تحريرية وسرية ، ويعين وزير المعارف هيئة الامتحان في اليومين السابقين على التاريخ المحدد لأدائه بطريق الاقتراع من بين طوائف معينة ، ولا يكون لرئيس لجنة المسابقات صوت في مداولات الامتحانات ، وتعلن هيئة الامتحان النتائج كتابة حسب الدرجات الآتية : جيد جداً ، جيد ، فوق المتوسط ، مقبول ، ضعيف ، ويعين التاجرون حسب درجة الأسبقية حتى درجة فوق المتوسط .

ويقضى المعينون فترة اختبار على مدتها سنة واحدة ، يقدم الرئيس أثنائها تقريراً عن حالة الموظف إلى مجلس شؤون الموظفين كل ثلاثة أشهر وللجلس أن يوصى بتثبيت الموظف أو بفضله أو بمد مدة الاختبار .

وإذا كان المرشح لتعيين من غير الموظفين فيجب أن يكون قد قضى مدة معينة في عمل مجانس لأعمال الوظيفة المرشح لها .

ولا يجوز أن يعين في الوظائف الفنية التي تتطلب أعمالها خبرة خاصة إلا من كان حاصلاً على درجة من درجات الدراسة العليا أو دراسات التخصص التي تؤهله لها .

ولا يجوز تعيين موظف في السلك الفني في الدرجات المخصصة للموظفين غير الفنيين أو العكس ، على أنه يجوز عن طريق التعيين نقل الموظف غير الفني إلى سلك الوظائف الفنية والعكس .

٤ - الترقية - يعد رئيس المصلحة تقارير كتابية سنوية عن كفاية الموظف وإنتاجه وسيرته تودع في ملفه ، ولكل موظف الحق في الاطلاع على الملف الخاص به مرتين في السنة ، كما له أن يتظلم من التقرير السنوي الخاص به أمام مجلس شؤون الموظفين ، وللجلس أن يأمر بإجراء تحقيق في الوقائع المنسوبة إلى الموظف وله أن يبدل التقرير ، وينظر المجلس في التقارير السنوية كل ثلاث سنوات ويقرر درجة أهلية الموظف طبقاً للأوصاف السابقة (جيد جداً ، جيد ، الخ) .

وتتم الترقية وفقاً لترتيب الأقدمية في نصف عدد المناصب المخصصة للترقي ، وتمنح في النصف الآخر على أساس درجة الأهلية السابقة الذكر ، ويشترط للترقية أن تكون أهلية الموظف من درجة مقبول على الأقل ، ويصدر قرار الترقية بعد أن يبدى مجلس شؤون الموظفين رأيه فيها .

وتكون الترقية إلى مناصب رؤساء الإدارات أو وكالاتها ومديري المصالح أو وكالاتها على أساس درجة الأهلية دائماً .

٥ - انتهاء الخدمة - لا يترتب على استقالة الموظف حرمانه من حقه في المكافأة أو المعاش إلا في حالات التأديب وما في حكمها ، وإذا ألغيت الوظيفة ووجدت وظيفة أخرى شاغرة وجب نقل الموظف إليها ببعض الشروط . ويجوز عزل الموظف لعدم الكفاية ، بقرار من مجلس الوزراء ، وذلك إذا كانت درجة أهليته في التقارير السنوية خلال ست سنوات متصلة ضعيف ، وقرر ذلك مجلس شؤون الموظفين مرتين متتاليتين .

٦ - العمل الإضافي - يجوز إلزام الموظف بالعمل في غير أوقات الخدمة العادية على أن يمنح أجراً عادلاً عن العمل الإضافي .

٧- الإضراب - لا يجوز للموظف أن يترك العمل على سبيل الإضراب؛ ولا يجوز لجمعيات الموظفين أو الجمعيات التعاونية أن تحرم موظفاً من عضويتها أو أن تلحق بمصلحه ضرراً مادياً لا متناحه عن الاشتراك في الإضراب .

٨- الالتحاق - إلى الأحزاب والاشتغال بالسياسة - لا يجوز للموظف أن ينضم إلى حزب من الأحزاب السياسية أو أن يجاهر بتشبعه له ، كذلك يعتبر الموظف مستقبلاً إذا تقدم للترشيح لانتخابات مجلس الشيوخ أو النواب ، بمجرد الترشيح .

٩- الاشتغال بأعمال أخرى غير الوظيفة - لا يجوز للموظف الجمع بين وظيفته وبين أى عمل تبعى آخر يؤديه بالذات أو بالواسطة إذا كان من شأنه الإضرار بأداء واجبات الوظيفة .

١٠- مسؤولية الموظف عن الأضرار الناشئة عن سوء قيامه بواجباته - الموظف مسئول قبل الحكومة عن الأضرار التي تنشأ عن سوء قيامه بواجباته .

١١- العلاوات - العلاوات دورية ، ويؤجل موعد استحقاقها لمدة سنتين إذا وصف الموظف في التقرير السنوي بأنه « ضعيف » ، ويجوز زيادة مدة التأجيل إلى سنتين بقرار من مجلس شؤون الموظفين ، كما يجوز منح الموظف علاوة استثنائية إذا كانت أهليته « جيد جداً » .

نقر هذا المشروع

يمتاز هذا المشروع بعدة مميزات من شأنها أن تنفع في الموظفين أسباب الطمأنينة على حقوقهم ، بما يؤدي إلى زيادة الإنتاج الإداري ، إلا أنه لا يخلو من بعض مآخذ منها :

١ - أنه نص على الاحتفاظ بثلاث المناصب الشاغرة للترقيات وترك الثلث الباقي للتمعين على أساس المسابقة ، ولما كانت الترقية طبقاً لهذا المشروع تتم وفقاً لترتيب الأقدمية في نصف عدد المناصب التي تخصص للترقية (وهي ثلثا الدرجات الشاغرة) وتمنح في النصف الآخر على أساس درجة الأهلية ، فإن ذلك

الموظف الحائبة سيكون لتعيين والتك الثاني للترقية طبقاً للأقدمية ، والتك الأخير طبقاً للأهلية ، ولا شك أن هذا التقسيم يفتح باباً للحيازة والمحسوبية ، وذلك بالنسبة لمبدأ الترقية .

(٢) نص المشروع على أن يكون إثبات سن الموظف عند التعيين بشهادة الميلاد أو صورتها الرسمية وأن يحدد السن بقرار من القومسيون الطبي العام إذا لم توجد ، ونص على عدم جواز الطعن في تقدير القومسيون في أى حال من الأحوال ولو وجدت شهادة الميلاد بعد ذلك وقدمت هى أو صورتها الرسمية ، وفي هذا إهدار لقيمة شهادة الميلاد وبخاصة أن من المتعذر وجود من لا يحملها أو يحمل صورة منها ، بعد صدور التشريعات الحديثة التى تنظمها .

(٣) كذلك يؤخذ على نظام التقارير السنوية للموظفين أنه يثبت درجة الأهلية بواسطة أوصاف (جيد جداً ، جيد ، الخ) قد لا تجوز بالنسبة لموظفى الحكومة لأنها لا تعطى فكرة دقيقة عن حالة الموظف ، وينبغى لذلك أن تكون التقارير السنوية على جانب كبير من الدقة والعناية ، بحيث تنفى بالقرض الذى وضعت من أجله .

(٤) اعتبار الموظف مستقلاً بمجرد ترشيح نفسه لعضوية مجلس الشيوخ أو النواب لا يخلو من نقس ، لأنه إذا كان المراد منه الحيلولة بين الموظف واجمع بين الوظيفة والنيابة مدة طويلة ، فقد تكفل قانون الانتخاب بملاح هذه الحالة ، أما إذا كان المراد خشية عودة الموظف إلى وظيفته بسبب سقوطه فى الانتخابات بعد إعلانه عن مبدئه السياسى فإن هذا لا يجوز إلا على نوع معين من الموظفين وهم ضباط البوليس والجيش ورجال الخارجية ولكنه لا يجوز على سائر الموظفين .

أما المشروع الثانى لقانون التوظيف فقد أعدته لجنة ألقت فى أبريل سنة ١٩٤٦ لإعادة النظر فى الكادر العام ، وهو وارد فى القسم الثانى من تقرير تلك اللجنة ، الذى عرض على مجلس الوزراء فى اجتماعه فى ٢ مارس سنة ١٩٤٧ ؛

ويشتمل على بعض مزايا لا توجد في المشروع الأول ، وقد قرر المجلس إرجاء هذا القسم والقسم الأول من التقرير (وهو الذى يشمل قواعد الكادر العام) مؤقتا . وسنذكر في البحث الثالث من هذا الفصل ، عند الكلام على الكادر ، أهم ما ورد في التقرير المذكور من قواعد .

المبحث الثانى

ازدياد عدد الموظفين

ازدياد عدد الموظفين ظاهرة تشاهد في كل الدول تقريبا ويتبع عنها ازدياد النفقات العامة ، ففي فرنسا يتفق ٧٣ ٪ من المصروفات المدنية على المرتبات ونحوها ، و ٣٧ ٪ على المواد والأدوات ، وفي ألمانيا يتفق ٦٥ ٪ منها على الموظفين ، وفي إنجلترا ٦٧٠٦ ٪ ، وفي إيطاليا ٦٠٠٢ ٪ ، وقد تمت مصروفات الوظائف في الدول المذكورة كالآتى : (مقدره بـملايين الفرنكات من فرنكات ما قبل الحرب العالمية الأولى : ١٩١٤-١٩١٨) ^(١) .

الدولة	سنة ١٩١٣	سنة ١٩٣٠	النسبة المئوية من مصروفات ١٩١٣
ألمانيا	١٠١٦٤	٤٠٤٥٨	٪ ٢٨٤
إنجلترا	١٠٣٦٠	٤٠٣٨٨	» ٣٥٠
إيطاليا	٥٤٢	١٠٢٩٣	» ٢٤٢
فرنسا	١٠٤٦٥	٢٠٤٧٥	» ١٨٠

(١) Angelopoulos, A. Charges fiscales et dépenses publiques. (Rev. de Sc. et de Légis. Financière, 1921, p. 446.)

تبلغ عدد موظفي الدولة والهيئات المحلية (ما عدا موظفي المصالح الصناعية والتجارية التابعة للدولة والموظفين العسكريين) للدول الأربع المذكورة فيما بعد في سنة ١٩٣٠ ما يأتي: ^(١)

الدولة	عدد الموظفين	النسبة المئوية من عدد السكان البالغين
ألمانيا	٩٣٦٣٦٨	٢٩٠٢
إنجلترا	٤٦٣١٠٠	٢٤٠٠
إيطاليا	٧٥٢٠٠٠	٢٨٠٣
فرنسا	٥٦٨٦٠٠	٢٧٠٠

وترجع زيادة عدد الموظفين إلى عدة أسباب أهمها:

(١) ازدياد الوظائف التي تقوم بها الدولة، وازدياد تدخلها في شؤون الأفراد مما يقترب عليه زيادة حاجتها إلى الموظفين وبخاصة إلى المتخصصين.

(٢) ترجع الزيادة في الدول الديمقراطية الحديثة إلى نظام الأحزاب، فكل حزب يمد إليه بالسلطة يتخذ من الوظائف الحكومية مكافآت طبيعية لأعدائه وأخصاره.

(٣) سوء تكوين الموظفين، لأنه كلما قلت مقدرة الموظفين كلما ازدادت الحاجة إلى عدد أكبر منهم، هذا فوق أن الموظف غير التقدير لا يلبث أن يصبح خطرا على الإدارة إذا وصل إلى الوظائف العالية.

(٤) الخوف من المسؤولية، وينجم عنه زيادة عدد كبار الموظفين، لأن خوف المسؤولية يدعو إلى عدم البت في المسائل وإحالتها على الرؤساء، ولتلافى

(١) Angelopoulos, A., loc. cit., p. ٢٤٨.

أبطء في العمل الناتج عن ذلك والذي يضر بالإدارة والأفراد يزداد عدد كبار الموظفين .

(هـ) كلما قل انتشار التعليم بين أفراد الشعب كلما ازدادت الحاجة إلى عدد أكبر من الموظفين ، ذلك لأن وجود عدد كبير من الأميين يجبر القوانين والأنظمة يستدعي زيادة الرقابة والتوجيه ، وهذه تستلزم زيادة عدد الموظفين.

الحال في مصر

تتردد الشكوى في مصر من كثرة عدد الموظفين بالنسبة لحاجة العمل منذ عهد بعيد ، فتجدنا مثلا في تقرير اللجنة المؤلفة لمراجعة ميزانية الدولة سنة ١٨٨٤ ، وقد نصحت بتأليف لجنة لدراسة نظام العمل في المصالح والبحث فيها إذا كان من الممكن تأدية العمل بعدد أقل من الموظفين ، كما نصحت بالتخلص من العدد الزائد بالتدريج ، مع احترام الحقوق المكتسبة ، وإحالة من يمكن إحالتهم على المعاش أو الاستداع طبقا للقوانين واللوائح السائدة ، كما نهدد الشكوى أيضا في تقرير اللورد كرومر سنة ١٩٠٦ ، إذ يقول « من الصعب أن نصدق أن ذلك الجيش من الموظفين ضروري حقيقة لحكم اثني عشر مليوناً من السكان ، ويقول إن عدد صغارهم يربو على الحاجة وأنه يجب حرصا على المصلحة العامة إنقاص عدد الموظفين مع رفع مرتباتهم ، ويلاحظ من جهة أخرى أن أي إصلاح أساسي قد يكون سببا في يؤس عدد كبير من الأفراد ، ولذلك لم تنسك فيه الحكومة جددا ، وأنه يستحسن البحث في إحالة عدد من الموظفين غير الأكفاء والزائدين عن الحاجة على المعاش بإلغاء وظائفهم .

ولما جاءت الحياة النيابية لم تحل تقارير لجنتي المالية بمجلس الشيوخ والنواب من الإشارة إلى عبء المرتبات والأجور والمكافآت والمعاشات على الميزانية ، واقتراح بعض الوسائل لملاجه ، كذلك ألفت لجان لدرس حال الموظفين المالية ونشبت أبحاثها ، كما وضعت أنظمة متابعة الكادر تقسم الموظفين إلى درجات

محددة المبدأ والنهاية ، وتضع قواعد الترقية والملاوات ، وصدرت قرارات بمنح التمييز والترقية إلا في أحوال خاصة ترك أمرها لمجلس الوزراء .

وقد قرر مجلس الوزراء في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٢٦ ، بناء على رغبة البرلمان تأليف لجنة لبحث هذا الموضوع وعهد إليها بدراسة النظم المتبعة لإنجاز العمل في الأقسام الإدارية وطرق إصلاحها ، ودراسة المصالح والأقسام التي أنشئت أخيراً مع بيان الأسباب التي تدعو إلى إبقائها أو إلغائها أو ضمها إلى غيرها ، وبحث توزيع العمل على الوزارات المختلفة وعلى أقسام الوزارة الواحدة لمعرفة ما يمكن توفيره في عدد الموظفين أو في الوقت عند ضم الأقسام المتماثلة ، وبحث توزيع العمل على الموظفين والمستخدمين بجميع طبقاتهم في الإدارات ، مع تعيين العدد الضروري لكل نوع من أنواع العمل ودرجات الكادر اللازمة ، وبيان الوظائف التي يمكن الاستغناء عنها بدون مساس بحسن سير العمل ، وبحث جميع أنواع المصروفات التي تعطى للموظفين والمستخدمين بخلاف المرتبات الشهرية ، كصاري الانتقال وبدل السفر .

وتم يكن القرض من هذه اللجنة الاستغناء عن الموظفين الزائدين ، ولكن غرضها كان تعيين الوظائف الزائدة التي تُلغى تدريجياً عند دخولها أو نقل شاغليها إلى الوظائف الحالية الأخرى التي لا يراد إلغاؤها .

وألفت لجنة فرعية لبحث حالة المستخدمين خارج الهيئة .

على أنه إذا كانت المرتبات والأجور تستغرق جزءاً كبيراً من النفقات العامة في مصر مما يجعلها تظهر أعلى نسبة مما يقابلها في ميزانيات الدول الأخرى ، فإنه يجب ألا ينبغ عن الفهم أن جزءاً ليس بالقليل من اعتبارات الموظفين والعمال ليس له نظير في تلك الدول ، حيث يقع عبء جانب كبير من الخدمات العامة كالتنقل بالسكك الحديدية والمواصلات التلفزيونية والتليفونية والتعليم وإنشاء وإدارة المستشفيات ، على عاتق الهيئات المحلية والمؤسسات الخاصة أو الشركات والجمعيات الخيرية . أما في مصر فالمؤولة هي التي تقوم بنشر التعليم في مختلف

مراحله وإنشاء المستشفيات على اختلاف أنواعها وإدارة السكك الحديدية والبرى والصرف ، وإنشاء الطرق العامة الخ . ولذلك كان لا بد أن تظهر الميزانية وفيها عدد كبير من الموظفين من مختلف الدرجات واعتبارات كبيرة تسهل قيام هذه المصالح بواجباتها الضرورية .

وجاء في خطاب وزير المالية عن مشروع ميزانية السنة ١٩٣٧/٣٨ ، أنه لا مناص من أن تستغرق المرتبات جزءا كبيرا من الميزانية المصرية ، لاتساع أعمال الإدارة اتساعا عظيما تبعا للواجبات الملقة على عاتق رجالها والتي استدعتها حاجة الشعب وثقل عدد الأفراد الذين يقدمون على الشؤون العامة وعلى القيام بأعبائها ، فضلا عن أن من الأعباء الملقة على عاتق السلطة المركزية ما يقوم بطبيعته على الموظفين ، كرقق البوليس والتعليم والصحة ، كما يلاحظ عدد الأشغال العامة الكبيرة التي نحن في شدة الحاجة إليها والتي تستلزم إنشاء مصالح جديدة ووظائف جديدة ، وكلها وسعت الدولة من هذه المصالح كلما زادت اعتبارات الوظائف بالنسبة إلى باقى الاعتمادات ، وقد زادت اعتبارات المرتبات من ١٠٧ ٪ لتعليم و ١ ٪ للصحة و ٥٠٤ ٪ للأمن العام في سنة ١٩١٤ إلى ٧ ٪ لتعليم و ٢٠١ ٪ للصحة و ٦٠١ ٪ للأمن ، في سنة ١٩٣٥ ، على أنه مما لا شك فيه أن هناك إسرافا في عدد الوظائف في بعض النواحي وبخاصة في الوظائف الكتابية والوظائف خارج الهيئة وهذا الإسراف يؤدي إلى زيادة اعتبارات الباب الأول (المرتبات والأجور) من جهة ، وإلى تأخير إنجاز الأعمال من جهة أخرى ، على أن السياسة التي لا تزال متبعة إلى اليوم هي في عدم المساس بالموظفين الحاليين أو بمرتباتهم ، فيبقى المعتمدون زائدين والذين تنخفض درجات وظائفهم في مراكزهم حتى تظور إما بتعيينهم في وظائف أخرى أو بخروجهم من خدمة الحكومة لأى سبب ، ولذا فإن الوفرة المنتظر أن تظهر إلا بعد مرور وقت طويل مما يضعف من أثر هذه الوسيلة ، ولذلك فقد اتجهنا إلى وسيلة أخرى لتحقيق الاقتصاد بسرعة ، وهي منح بعض المزايا لمن يريد

ترك خدمة الحكومة ، بإضافة مدة لا تزيد على خمس سنوات إلى سنى خدمته وإحالة على المعاش مع إلغاء وظيفته ، أو أى وظيفة أخرى زائدة من نفس الدرجة على الأقل ، ومع ذلك فقد أسى استعمال هذه الطريقة أيضا ، بتسهيل الخروج من الخدمة مع عدم إلغاء الوظيفة . فبعين فيها آخر مما يترتب عليه زيادة عبء المعاشات ، ويلاحظ أن تخفيض عدد الوظائف الزائدة لن يترتب عليه تخفيف اعتيادات الوظائف كثيرا لأنه لا يتناول إلا الوظائف الإدارية وهذه لا تتجاوز اعتيادها ٢٥ ٪ من اعتيادات المرتبات ^(١) ، ولذلك اتجه إلى طريقة أخرى يترتب عليها نقص عبء المرتبات دون إضرار بالموظفين الحاليين وهى تخفيض الكادر تخفيضا عاما ينطبق على جميع درجات الموظفين .

وجاء في تقرير اللجنة المالية بمجلس النواب عن مشروع ميزانية سنة ١٩٤٥/٤٦ عن مرتبات الموظفين أن الميزانية مثقلة بمرتباتهم ومصرفاتهم ومن أجل ذلك تبنى اللجنة منذ الآن عدم استمدادها للواقعة على تعزيز الوظائف وأنها ستقف هذا الترميز مؤقتا حتى تتبين حقيقة الموقف .

وجاء في تقرير لجنة الكادر العامة المؤلفة في أبريل سنة ١٩٤٦ ، السابق ذكرها ^(٢) ، أن عدد الموظفين في إحدى الوزارات زاد من ١٥٣٩ موظفا في سنة ١٩٤١ إلى ٣١١٦ في سنة ١٩٤٤ ، وجاء هذا الفرق الضخم بمقدار ٦٦٦ وظيفة في ميزانية سنة ١٩٤٣ و ٨٦٧ وظيفة في ميزانية سنة ١٩٤٤ ، بخلاف الموظفين المؤقتين على الاعيادات الوقية ، وتعتبر الوزارة المذكورة أن العدد الزائد عن الحاجة الآن (أوائل سنة ١٩٤٧) يقرب من ٨٥٠ وظيفة . ويتضح من هذا المثل مقدار الضرر الذى يلحق بالميزانية ويؤثر في مصلحة العمل في الوزارات من جراء إقدام أحد الوزراء على تغيير نظام الوزارة التى على

(١) خطاب وزير المالية في مجلس النواب عن مشروع ميزانية سنة ١٩٣٧-٣٨ رقم ١٩٣٧

(٢) راجع سابقا ص ٣٩٦ .

أمرها بما يستحق زيادة عدد الموظفين الفنيين فيها بغير حاجة تدعو إليه، يضاف إلى ذلك أن هذا العمل قد يتعرض للنقض إذا ولي أمر الوزارة وزير آخر يرى فيها رأيا آخر ويعمل الدولة عبثا لا ضرورة له . ومن الواجب أن تكون مثل هذه الأمور نتيجة درس دقيق حتى تتفق والمصالح العام .

وفيما يلي بيان عدد الموظفين ، والخدمة الخارجين عن هيئة العمال ، ومستخدمي وعمل اليومية بالحكومة المصرية والهيئات العامة ، وجملة مرتباتهم الشهرية (عدا رجال الجيش) في أول يناير من كل من سنتي ١٩٤١ و ١٩٤٥ .

(١) موظفو الحكومة

مجموع مرتباتهم الشهرية			عدد الموظفين		حالات الموظفين
النسبة المئوية	الرب	جنيه	عدد	عدد	
٣٥	٤٦٩٣٢٢	٤٣٢	٨	٢١٨٩١	(١) الموظفون المتبئون
٣٢	٥٢٩٧٧٥	٤٤٦	٩	٢٤١٧٩	
١٥	١٩٦٤٦٢	٦١٣	٦	١٦٨٤٧	(ب) الموظفون الذين على درجات دائمة (غير متبئين)
١٧	٢٨٣٠١١	٣٢٠	٨	٢٤٠٠٠	
٦	٨٤١٧٢	١٦١	٤	١١١٠٣	(ج) الموظفون الذين على درجات مؤقتة
٧	١١١٣٤١	٧٠٥	٥	١٢٩١٠	
٣٢	٣٩٩١٠٤	٨٣٠	٥٥	١٥١٣٣٤	(د) الخدمة الخارجون عن هيئة العمال
٢٦	٤٢٦٦٩١	٤٣	٥٠	١٣٩٠٣٥	
١٢	١٦٨٩١٣	١٠٠	٣٧	٧١٨١٠	(هـ) مستخدمو وعمل اليومية
١٨	٣٠١٤٩٢	٥٥٠	٢٨	٨٠٠٨٦	
١٠٠	١٣١٧٩٧٥	١٣٦	١٠٠	٢٧٢٨٨٥	المجموع
١٠٠	١٦٥٢٣١٢	٦٤	١٠٠	٢٨٠٣١٠	

يتضح من الجدولين السابقين أن عدد الموظفين والخدمة الخارجين عن هيئة العمال ومستخدعى وعمال اليومية بالحكومة والهيئات العامة زاد في مدة أربع سنوات (من يناير سنة ١٩٤١ إلى يناير سنة ١٩٤٥) بمقدار ٢٠٤٪ وأن مجموع مرتباتهم وأجورهم زاد في نفس المدة بمقدار ٢٨٠٩٪^(١).

وبين الجدول الآتي مصروفات الباب الأول (المهايات والأجر والمرتبات) للبيزانية العامة ودار الصكوك (قبل ضمها إلى الميزانية العامة) وجامعتي فؤاد الأول وقاروق الأول ومصلى السكك الحديدية والتلفونات والتليفونات (أثناء فصل ميزانيتها عن الميزانية العامة) وإدارة صيانة الثروة العقارية (قبل ضم ميزانيتها للبيزانية العامة) في السنوات المذكورة به ونسبتها المئوية إلى مجموع

السنة	مقتات الباب الأول	النسبة المئوية التي تتكون منها الميزانية العامة
١٩٢٥-٢٦	١٢٢٩٣٦١٣	٣٦٠٥
١٩٣٠-٣١	١٤٥٧٦٩٢٥	٣٥١٣
١٩٣٥-٣٦	١٤٨٨٣٢٦٣	٣٨٠
١٩٤٠-٤١	١٦٢٩١٥٨٠	٣٧٠٩
١٩٤٥-٤٦	٢٣١٧٤٩٤٥	٢٤٠٥

(١) أخذنا البيانات المنصورة بالجدولين السابقين (ص ٣٠٣ و ٣٠٤) من نشرة مصلحة الإحصاء والتعداد : « أسماء الموظفين والمستخدعين بالحكومة والهيئات العامة » ، السنة الأولى : في أول يناير سنة ١٩٤١ ، القاهرة ١٩٤٢ ، ص ١ و ٤٥٠ - والنسبة المئوية : في أول يناير سنة ١٩٤٥ ، القاهرة ١٩٤٢ ، ص ١ و ٤٤٠ - وقد عدت البيانات بالجدول الثاني بالاضرب للزيادة وعمال اللوات ، ويلاحظ أن الأرقام الدالة على عدد الموظفين الثنتين والذين على درجات دأمة والخدمة الخارجين عن هيئة العمال وعمال اليومية بوزارة الأوقاف في أول يناير سنة ١٩٤٥ لا تشمل جميع الموظفين والخدمة والعمال بها ، لعدم ورود استمارات بعض هؤلاء . لذا في طبع النشرة التي أخذت منها البيانات المنصورة - المرفوف : أ ب ، ج د هـ في الجدول الثاني تشير إلى البيانات التي تشير إليها نفس الحروف في الجدول الأول.

التفقات العامة ، مع ملاحظة أنها لا تشمل كل ما تنفقه الدول للمصالح المذكورة على موظفيها وعائلها ، إذ توجد بعض نفقات خاصة بهم في الباب الثاني للميزانية (المصروفات العامة) كصاريق الانتقال وبدل السفر ، كما يشتمل الباب الثالث (مصروفات الأعمال الجديدة) على أجور ومرتبات أيضا .

وإذا أضيفت إعانة غلاء المعيشة إلى نفقات الباب الأول سنة ١٩٤٥-٤٦ بلغت تلك النفقات ٣٤٣٧٦٢٣٦ جنيه ولا ارتفعت نسبتها المثوية إلى مجموع النفقات العامة إلى ٣٦,٣ .

وبلغت اعتمادات الباب الأول في مشروع ميزانية السنة ١٩٤٨-٤٩ : ٢٩٨٦٠٢٨٩ جنيه أي بنسبة ٢٣,١ ٪ من جملة المصروفات العامة البالغ قدرها ١٢٩٢٥٤٥٠٠ جنيه ، وإذا أضيفت علاوة غلاء المعيشة وقدرها ١٠٧٥٠٠٠٠ جنيه إلى اعتمادات الباب الأول لارتفعت النسبة المذكورة إلى ٣١,٤ ٪ .

ويرجع ازدياد عدد الموظفين في مصر إلى عوامل سياسية وأخرى اقتصادية كما يرجع أيضا إلى بعض غلطات فنية وتصرفات خاطئة ، أما العوامل السياسية فقد سبق الكلام عليها ^(١) ، وترجع العوامل الاقتصادية بوجه عام إلى ضيق مجال العمل الحر الذي يمكنه استيعاب العدد الكبير من المتعلمين الذين لا يجدون عملا ، وذلك بجانب الميل الطبيعي لدى أغلب المصريين في السعي وراء العمل الحكومي وتفضيله على العمل خارج الحكومة حتى ولو فاقه في المرتب .

ونذكر فيما يلي أهم التصرفات الخاطئة والغلطات الفنية التي أدت إلى زيادة عدد الموظفين :

(١) التعيين على الوفورات ، التي قد تصل إلى أكثر من مليوني جنيه في العام ، سيما وأن وفر الباب الأول لا ينقطع وقد خلقت بهذه الطريقة وظائف لا وجود

(١) راجع سابقا ص ٢٨٧ وما بعدها .

لها في الميزانية لم يلبث أن أقرها مجلس الوزراء بما له من سلطة ، وقد قرر البرلمان منذ قانون ربط ميزانية سنة ١٩٤١/٤٢ ، أنه لا يجوز تعيين أو ترقية أحد على وفور الميزانية .

(٢) ازدياد عدد الدرجات المؤقتة - فصل الكادر بين الدرجات الدائمة والمؤقتة ، وقصر المؤقتة على الموظفين الذين لم يستكملوا شرائط التوظيف أو على وظائف وأعمال محدودة الأجل ، ومع ذلك فقد ازداد عددها كثيرا حتى بلغ في أول يناير سنة ١٩٤٥ : ١٢٩١٠ درجة ، وترجع هذه الزيادة إلى : (١) اتخاذ التوقيت وسيلة لتوظيف دائم ، فيعين بصفة مؤقتة على أعمال جديدة لا تلبث أن تتم أو توقف ومع ذلك يستمر من عينوا عليها في وظائفهم ، (ب) تساهل وزارة المالية في إعطاء الدرجات المؤقتة للوزارات والمصالح بدلا من الدرجات الدائمة ، وذلك للتخفيف من أعباء المعاشات .

وعلاج ذلك يكون بعدم تعيين كل من لم يستكمل شرائط التوظيف لا بصفة دائمة ولا بصفة مؤقتة ، أما الأعمال التي تستلزم طيحتها موظفين مؤقتين ، فيجب أن تنتهي خدمتهم بانتهاء تلك الأعمال ، كما يجب بحث الدرجات المؤقتة كل عام ، وحذف ما زال سببه منها ، وعدم الإبقاء على درجات مؤقتة انتظارا لأعمال تخلق لها .

(٣) ازدياد عدد الخارجين عن هيئة العمال - زاد عدد الخارجين عن هيئة العمال زيادة كبيرة ، فبعد أن كانوا حوالى مائة ألف في سنة ١٩٢٢ ، بلغ عددهم في أول يناير سنة ١٩٤٥ : ١٣٩٠٣٥ . ولا شك في أن هذا العدد يزيد كثيرا عن حاجات الخدمات العامة القديمة والجديدة ، أما الاعتبارات الخاصة بهم فقد بلغت في سنة ١٩٤١ ما يقرب من خمسة ملايين ونصف مليون من الجنينيات ، في حين أنها لم تصل إلى مليونين ونصف مليون في سنة ١٩٢٢ ، ويلاحظ أنها نمت بأسرع مما نمت به اعتبارات الوظائف الدائمة والمؤقتة ، وذلك لسهولة التعيين فيها عن التعيين في الوظائف الدائمة والمؤقتة ، إذ الاستثناء فيها

يكتفى فيه بمصادقة وزير المالية دون حاجة لرفع الأمر إلى مجلس الوزراء ، ولا يتطلب لها من المؤهلات العقلية أو الجسدية ما يتطلب لوظائف الدائمة ، وساعد على ذلك تساهل وزارة المالية في اعتناء هذه الوظائف خوفاً من مشكلة المعاشات وترتب على هذه الأسباب أن عين في وظائف الخارجيين عن هيئة العمال أشخاص لا يحققون المقصود منها ، فتمتلئ بذلك كثير منها عن غرضه الأساسي ، فضلاً عن تضخم الاعتادات الذي ينشأ عن ذلك ، فبعض كاتب مثلاً على وظيفة صانع ، ويعطى أقصى مربوط الدرجة الذي لا يصل إليه الصانع إلا بعد مدة خدمة طويلة ، وهذا هو السبب فيما يشاهد في بعض الإدارات والمصالح من ازدياد بعض المكاتب بالموظفين الكتبيين العاطلين ، ونقص العمال الفنيين وعلاج هذه الحال ألا يعين في وظائف الخارجيين عن هيئة العمال سوى الخدمة السائرة من صناع وسعاة وفراشين ، وإذا كان ثمة ضرورة من تعيين موظفين فنيين أو كتبيين فنشأ لهم درجات دائمة مع تقييدها بقيود خاصة من حيث المؤهلات الفنية والمرتب .

(٤) ازدياد اعتادات الأجور واليوميات - زادت هذه الاعتادات أيضاً زيادة كبيرة ، سواء أ جاءت في الباب الأول أم في الأبواب الأخرى للميزانية ويرجع ذلك إلى سهولة التصرف فيها ، فهي لا تخضع لقواعد أو تعليمات ولا تحتاج إلى أخذ رأى وزير المالية ، أو مجلس الوزراء ، ولذا استخدمها الوزراء ، وتبهم في ذلك رؤساء المصالح والإدارات ، في تعيينات دائمة ، فميتوا كتاباً وسكك كثيرين على اعتادات الأجور وأعطوهم مرتبات عالية ربما بلغت في اليوم الواحد نصف الجنيه ، كذلك كثيراً ما يترتب على قرارات وقف التعيين في الدرجات الخالية ، زيادة عدد عمال المياومة للاستعانة بهم في سد العجز الناتج عن نقص الأيدي العاملة ، بذلك خرجت اعتادات الأجور عن وصفها ، وترتب على ذلك تعطيل لكثير من الأغراض التي اعتمدت من أجلها ، و انتهى الأمر بإعتماد طيقة من الموظفين هم الموظفون باليومية ، يحمل بعضهم شهادات

مختلفة ودبلومات عالية ، لا ينفك يشكو وضعه الشاذ وطالب بزيادة أجره .
والواجب أن يمنع بتاتا التمييز على الأجور واليوميات ، وأن تستغل فيما أعدت له ، أما الموظفون باليومية فيجب تصنيفهم بثبوت من توفرت مؤهلاته واحتاج اليه العمل ، والاستثناء عن عدا ذلك ، وقد جاء في مشروع الميزانية للسنة ١٩٤٨-٤٩ أن وزارة المالية توفرت على حصر عدد عمال المياومة من ذوى المؤهلات توطئة لإنشاء وظائف لهم في الباب الأول .

(٥) منح مكافآت ومراتب من اعتيادات المصروفات السرية - سبق أن ذكرنا أن اعتيادات المصروفات السرية بلغت في كل من عامي ١٩٤٣ / ١٩٤٤ و ١٩٤٤ / ١٩٤٥ : ١٨٢ ألف جنيه في حين أن المدرج لها في الميزانية كان ٦٣ ألف جنيه ، وهذه الزيادة راجعة إلى التوسع في المصروفات السرية بمنح مكافآت ومراتب يجب أن تصرف من اعتيادات الباب الأول ، كما لاحظ ذلك ديوان المحاسبة في تقريره عن السنتين المذكورتين .

ويلاحظ في جميع هذه الأحوال أن العوامل السياسية والاقتصادية هي السبب الأساسى في ازدياد عدد الموظفين ، وما التصرفات الحاسمة والغلطات الفنية سوى وسائل أدت إلى ذلك . كما يلاحظ أن زيادة عدد الموظفين وتضخم اعتيادات الوظائف تسبب عبئا للموظف الفرد ، إذ كلما زاد العدد وارتفعت نسبة المرتبات إلى النفقات العامة ، كلما زاد تردد الدولة في التوسع على الموظفين وكلما قلت الملاوات ، وخلق نطاق الترقيات ، وتعرض الموظف للضيق .

...

وعلاج التضخم في عدد الموظفين يكون إما بفصل العدد الزائد عن الحاجة دفعة واحدة ، كما فعلت الحكومة الإنجليزية في سنة ١٩١٩ على أثر انتهاء الحرب العالمية الأولى ، إذ شكلت اللجنة المروقة بلجنة جردس ، للنظر في أمر الوظائف ، مما ترتب عليه فصل عشرات الآلاف من الموظفين الزائدين عن الحاجة . ولما أن يكون بالتصرف في العدد الزائد تدريجيا وذلك : (١) بأن

تدرس الأعمال في المصالح المختلفة ويحدد عدد الموظفين اللازمين لإنجازها بكفاية وسرعة ، مع تبسيط الإجراءات في أعمال المصالح حتى تتجنب التكرار في الأعمال وزيادة طبقات الموظفين ، و (٢) أن يعمل على التخفيف من المركزية بإعطاء المصالح حرية التصرف في أعمالها في حدود قواعد عامة تكفل مصلحة الدولة ، وهذا يقتضى إلغاء المسؤولية على رؤساء المصالح وموظفيها ، ويستلزم اختيار الأكفاء من الرجال لتولى أعمالها و (٣) أن يحدد من سلطة الوزراء في تعيين والنقل والترقية ، و (٤) أن يستفاد من الموظفين الزائدين عن الحاجة في أعمال أخرى بعد دراسة أحوالهم العائلية ، ونوع العمل ، والمعاش ، والمكافأة إلى غير ذلك من الاعتبارات . والعلاج الثاني أفضل بالنسبة لمصر ، لأنه يتعدى على أية حكومة في مصر إخراج المئات أو الآلاف من الموظفين الزائدين على الحاجة دفعة واحدة والقائم إلى عرض الطريق ، إذ لا يساعد نوع التعليم على تنفيذ ذلك كما لا يشجع عليه سوق الأعمال الحرة .

المبحث الثالث

ارتفاع مستوى المرتبات

وضعت كادرات الموظفين التي كانت مطبقة في مصر في أواخر القرن الماضي وأوائل القرن الحالي ، في وقت اضطرت فيه الشؤون المالية ، ولم يكن فيه موظفون ذوو كفاية ، ولذلك لا نجد فيها تناسقا بين المرتبات والخدمات المؤداة ، وكان لبعض الإدارات كادرات مختلفة فرؤى من الضروري توحيدها حتى تسود المساواة بين الموظفين في حدود المستطاع ، ويحسن حال السواد الأعظم منهم ، ويفتح باب الترقية لمن يستحقها ، كما رؤى من اللازم تعديل توزيع الدرجات لتسهيل الترقية ، إذ من المهم إعطاء صفار الموظفين مرتبات كافية حتى يتمكنوا من العيش في سهولة ويسر ، وحتى لا يلجأوا إلى طرق غير مشروعة في زيادة مرتباتهم ، كما أن من المهم أيضا إعطاء كبار الموظفين مرتبات

عالية حتى يحسن اختيارهم أخلاقاً وكفاءة . وقد كانت زيادة رموس الأموال في مصر في أوائل القرن الحال سبباً في فتح الباب أمامهم للعمل في الشركات الخاصة بمراتب مغرية ، وقد ترك كثير منهم خدمة الحكومة فعلاً والتحق بالشركات ، لهذا وضع كادر جديد في سنة ١٩٠٧ ، ولكنه كان محدوداً ، وترتب على نمو البلاد السريع وعلى التغيرات الكبيرة التي طرأت على الحياة الاجتماعية قبل وأثناء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤/١٩١٨) أن أصبح من الضروري وضع كادر جديد ، وألفت لجنة لوضعها فرأت رفع مراتب الوظائف المالية ، وباعدت مابين الحدين الأدنى والأعلى للدرجات ، ووضعت كادر سنة ١٩٢١ وعند تطبيقه على الموظفين زيدت مراتبهم بمقدار جزء من علاوة غلاء المعيشة (٢٠ ٪ منها) ونتج عن هذا الإجراء تغير الحكم زيادة اعتمادات الوظائف بدون مبرر ، وكان يكفي الاحتفاظ بعلاوة الغلاء منفصلة عن المرتب حتى يمكن المناوأة أو إقصائها فيما بعد ، وقد سهل هذا الكادر كثيراً الترقية من درجة إلى أخرى كما كانت بعض الترقيات آلية تعطى للوظف بمجرد استحقاقها باستيفاء المدة ^(١) .

واتضح بعد عدة سنوات من تطبيق الكادر المذكور أن اعتماد الوظائف ظل يزداد باستمرار مما لفت أنظار الوزارات المتعاقبة منذ ذلك الوقت وأنظار البرلمان ، فدخلت مراراً بعض نصوصه ، كما اتخذت وسائل متعددة ومختلفة لعلاج الحال كوقف التعيينات ، وتأخير الترقيات أو جعلها اسمية أو وقفها (قرار مجلس الوزراء في ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٤) ، وتأجيل علاوات بعض الموظفين أو منعها (قرار مجلس الوزراء في ٥ مايو سنة ١٩٢٥ بمنح العلاوة عن تلك من استحقها من الموظفين والمستخدمين) ، وتأخير شغل الوظائف الحالية حتى ينقضي جزء من السنة المالية أو شغلها بأقل من المقرر لها أو عدم شغلها أو إلغائها ، وتخفيض المكافآت ، ووقف صرف بعض المراتب كمراتب الاستقبال

(١) أجاز كادر سنة ١٩٢١ في بعض الأحوال تخفيض درجتين أو ثلاث ، ومنح علاوة حشبة تصرف حين يحمل موعدها ، وزاد في مدها كما قصر المدة اللازمة للحصول عليها .

للمديرين أثناء إجازاتهم ، والتوفير في وظائف الخدمة السائرة ، وتفعيل العمال بعض الوقت مع تخفيض الأجور ، وتخفيض الإجازات الاعتيادية ، وتخفيض المرتبات لدى تثبيت الموظفين المؤقتين (منشورى وزارة المالية رقم ٤ و ٢٤ لسنة ١٩٢٩) وتسهيل خروج الموظفين ، ولكن هذه الوسائل لم تكن كافية ، وأصبح من الضروري وضع كادر جديد ، فوضع كادر سنة ١٩٣١ ، وهذا أنقص المسافة بين حدى كل درجة ، كما خفض مقدار العلاوات في معظم الدرجات ، ولكنه أبقي تماثل الدرجات مما نتج عنه حالات شاذة يأخذ فيها الموظف المرموس مرتباً أكثر من مرتب رئيسه الذى يكون في درجة أعلى . ولم يكن هذا الكادر سوى خطوة للتخفيف من اعتماد المرتبات ، ولذلك طبق تطبيقاً جديداً ، لوضع حد للزيادة المستمرة في اعتمادات الوظائف أو لإنقاصها إذا أمكن ، فأوقفت الترقيات ، ثم سمح بها بشروط معينة وحرم الموظفون من العلاوة الأولى ثم سمح لهم بعد ذلك بعلاوة واحدة ، ثم تقرر في سبتمبر وأكتوبر سنة ١٩٣١ زيادة رسم الدرجة على المرتبات والمعاشات والمكافآت . وصدر قرار جديد في يونه سنة ١٩٣٣ بمنح الوزارات والمصالح من ملء الوظائف الحالية بالتعيين أو الترقية ، ومن زيادة مرتبات الموظفين المعيّنين بمرسوم ، ومن طلب تحسين درجات بعض الوظائف ، وفي أوائل سنة ١٩٣٧ دعى الموظفون للتبرع للدفاع الوطنى بمرتب شهر يقسط على سنتين ، وانخفضت أيضاً تدابير أخرى لتخفيف عبء المرتبات ، ولم يكن كادر سنة ١٩٣١ سوى علاج غير كاف ، ولذلك وضع كادر آخر في سنة ١٩٣٩ بنى على المبادئ الآتية :

- (١) منع تماثل الدرجات ، (٢) تضيق المسافة بين الحدين الأعلى والأدنى لكل درجة ، (٣) تقليل العلاوات ، (٤) تطبيق الكادر الجديد على جميع الموظفين المدنيين : فنيين وإداريين وكتائين ، (٥) عدم المساس بالمرتبات الحالية أو قطع الأمل على صفار الموظفين في الترقية المنتظرة طبقاً لكادر سنة ١٩٣١ ، (٦) تسهيل الترقيات ومنح العلاوات للتخفيف من شدة الكادر الجديد وخاصة فيما يخص بعض كبار الموظفين ، وبين الجدول الآتى التفرق بين الدرجات في كادرات سنة ١٩٠٧ وسنة ١٩٢١ وسنة ١٩٣١ وسنة ١٩٣٩ .

كل سنة ١٩٣٩ الدرية جهة	كل سنة ١٩٣١ الدرية جهة	كل سنة ١٩٢١ الدرية جهة	كل سنة ١٩٠٧ الدرية جهة
١٠-٩ الثامنة	١٥-٩ الثامنة	١٨-٩ ج	المدرجة الرابعة ٨٥٥
١٥-١٠ السابعة	١٢-٨ السابعة	٢٨-١٠ ب	اللائحة ١١-٩
٢٥-١٥ السادسة	٢٢-١٥ السادسة	٢٩-١٥ السادسة	اللائحة ١٢-١٢
٢٥-٢٥ الخامسة	٤٢-٢٠ الخامسة	٤٢-٢٠ ١	الاولى ٢٢-١٨
٤٥-٣٥ الرابعة	٥٨-٤٠ الرابعة	٥٠-٢٠ الخامسة	٢٨-٢٤ وكل فلم
٦٠-٤٥ الثالثة	٧٠-٥٤ الثالثة	٧٠-٤٥ الرابعة	٢٥-٣٠ مدير كم
٧٥-٦٠ الثانية	٨٢-٧٠ الثانية	٨٠-٦٠ الثالثة	٤٣-٣٧ وكيل إدارة
٩٠-٧٥ الاول	١٠٠-٨٥ الاول (ج)	٩٥-٧٥ الثانية	٦٥-٤٧ مدير إدارة
	١٠٥-٩٠ الاول (ب)	١٢٥-١٠٠ الاول (ب)	
	١١٠-٩٥ الاول (١)	١٢٢-١٠٠ الاول (١)	

وأعيد النظر أيضا في كادر رجال الجيش والبوليس والهيئات الحربية المشابهة وأدخل عليه بعض تخفيضات مماثلة لما أدخل على كادر الموظفين المدنيين ، وقد وجد من الضروري وضع كادر خاص بهم نظراً لظروفهم الخاصة ولأنهم يخضعون لبعض القواعد التي لا يخضع لها المدنيون ، كالأحالة على الاستبعاد وقانون المعاشات العسكرية .

وخفضت أيضاً مصاريف الانتقال وبدل السفر ، ووضعت ميزانية سنة ١٩٣٩ ع. على أساس الكادر الجديد ويلاحظ أن أثره التام لن يظهر إلا بعد عدة سنوات .

وقد زادت اعتمادات الوظائف مع الحرب العالمية الثانية نظراً لإعانة غلاء المعيشة ، وساعد على ذلك ازدياد الإيرادات العامة ، وكان تطبيق قواعد الإنصاف على الموظفين الجامعين وعلى غيرهم من طوائف الموظفين والعمال مما زاد عبء الوظائف على الميزانية ، وكان الفرض من تطبيق قواعد الإنصاف كما جاء في مذكرة اللجنة المالية لمجلس الوزراء عن مشروع ميزانية سنة ١٩٤٤ ع. ، أن واجب الحكومة أن تكفل لموظفيها الحياة الرغدة الضرورية وأن تغطيهم على مستقبلهم حتى يتمكنوا من زيادة إنتاجهم ومن رفع مستوى معيشتهم ، ويمكن عندئذ إقناع هدهم بنقل الموظفين الزائدين إلى الوظائف الجديدة ، وأن الجزء الأكبر من الاعتمادات اللازمة لتطبيق قواعد الإنصاف سيغطي بواسطة خفض إعانة غلاء المعيشة ، وهذا الرأي لا يحظر من النقد ، لأن القواعد التي أقيم عليها الإنصاف ، كما جاء في تقرير اللجنة المالية بمجلس النواب عن مشروع ميزانية سنة ١٩٤٥ ع. ، متאיبة للمدالة ولصالح الخزانة وللقواعد السليمة للعمل الحكومي لأنها ترتكز على تسعير الشهادات والمؤهلات الدراسية بغير نظر إلى العمل ولا إلى القواعد المالية السليمة ، التي ينبغي أن تقدر على هداها قيمة العمل في ذاته وطائفة الميزانية ، وقد رأت اللجنة المالية المذكورة إعادة تنظيم العمل الحكومي تنظيمًا شاملاً يؤدي إلى استغلال

فدى المؤهلات المتصفين فى أعمال تناسب مؤهلاتهم وكفايتهم، وإذا أدى هذا التنظيم إلى خفض بعض اعنادات الوظائف والأعمال فإن الحقوق المكتسبة التى يتردد ذكرها لا يمكن أن تقوم عقبة فى سبيل الإصلاح، وبما يلاحظ أنه عندما تقررت قواعد الإنصاف فى ٣٠ يناير سنة ١٩٤٤ قدرت التفضلات اللازمة لها فى مشروع الميزانية بمبلغ مليون جنيه، ثم أعيد تقديرها وصدر قانون ربط الميزانية على أساس ثلاثة ملايين من الجنيهات، ثم اتضح لدى إقفال الحساب الختامى للدولة لسنة المالية ١٩٤٤/٤٥ أن هناك تجاوزاً فى اعتياد إنصاف الموظفين بمقدار ٦٣٢٥٦١ جنيهاً، وبما يعاب أيضاً على هذا الإجراء زيادة المرتبات مقابل خفض إعانة غلاء المعيشة، أى فى الواقع ضم جانب من علاوة الغلاء إلى المرتب وجعله جزءاً منه، وذلك لأن علاوة الغلاء مؤقتة وعرضة للإلغاء أو تخفيضها حسب الأحوال، عندما تأخذ الإيرادات العامة فى الانكماش الذى يتلو الحرب، وهو نفس الإجراء الذى أخذ على واضعى كادر ١٩٣١ وكان الأخرى عدم الوقوع فى نفس الخطأ مرة ثانية، كذلك القول بإمكان تخفيض عدد الموظفين بنقل الزائدين إلى الوظائف الجديدة، لأن من الصعب جداً تخفيض عدد الموظفين، والذى يحدث غالباً هو العكس كما رأينا لأن كل حزب يتولى الحكم يعمل على تعيين أنصاره فى الوظائف الخالية، بل ويوجد لهم الوظائف، وعلى فرض إمكان تخفيض عدد الموظفين فإن ذلك لا يتأتى إلا فى حدود ضيقة ولن يؤدى إلى النتائج المرجوة.

على أن مشكلة الموظفين والوظائف لا تزال كما هى، وقد شكلت فى سبتمبر سنة ١٩٤٥ لجنة لبحث لوائح الاستخدام والمعاشات، ونظراً لتشعب هذا الموضوع وتفرع نواحيه وارتباطه ارتباطاً وثيقاً بمجرى العمل الحكومى كله، اتجه الرأى فى أبريل سنة ١٩٤٦ إلى تأليف لجنة جديدة، وهى التى سبقت الإشارة إليها^(١) وجاء فى مذكرة تشكيلها أن مهمتها هى إعادة النظر فى قواعد

(١) راجع سابقاً، ص ٢٩٦.

الكادر العام وقواعد التوظيف مع تنسيق درجات الوظائف في سائر الوزارات والمصالح على صورة تكفل المساواة في معاملة ذوى المؤهلات المماثلة وفي نتيجة فرص الترقى أمامهم .

وقد أدرج اعتماد قدره مليون جنيه في ميزانية سنة ١٩٤٦/٤٧ كاحتياطي لإعادة النظر في الكادر العام للموظفين .

وأعدت اللجنة المذكورة مشروعا لكادر جديد وهو الذى سبقت الإشارة إليه ^(١) ، وهو مقسم إلى ثلاثة أقسام : يختص الأول منها بالكادر ، ولم تناول مقترحات اللجنة بشأنه تعديل الأوضاع الحالية تعديلا جوهريا ، ويحتوى القسم الثانى على قواعد التوظيف ، أما القسم الثالث فيشمل قواعد تطبيق الكادر الجديد بما يكفل الطمأنينة للوظف وللخزانة مصلحتها ، كما تقول اللجنة ، إذ اتضح لها خلال بحثها أن النقص كان في تطبيق إكادر أكثر منه في الكادر نفسه .

كذلك رأت اللجنة تنسيق الدرجات في المصالح والوزارات على أسس موحدة فيها بقدر الإمكان ، مع مراعاة طبيعة العمل وأهمية الوظائف في كل منها ، وإقامة النسبة المعقولة بين مختلف الدرجات ، حتى لا يظل موظف في درجة واحدة عشرات السنين ، لا لسبب إلا أنه لا توجد درجات خالية في المصلحة التى يعمل بها . وأشارت اللجنة في نهاية تقريرها بأن تيسر الحكومة سبل الترقية إلى الدرجات المرفوعة في التنسيق المذكور بأن تخفض المدة اللازمة للترقية إلى نصف المدة القانونية ، للملافة الحيف الذى وقع على الموظفين الذين قضوا سنوات طويلة في درجاتهم السابقة . ثم أدخلت وزارة المالية تعديلات على مقترحات اللجنة كان أبرزها التوسيع على صفار الموظفين . ووافق البرلمان على تخصيص المبالغ اللازمة لهذا الغرض من اعتماد المليون جنيه السابق ذكره ، بعد إدخال بعض التعديلات بالزيادة لصالح الموظفين أيضا ، ثم صدر القانون رقم

(١) راجع سابقا ، ص ٢٩٦ و ٢٩٧ .

١٢٢ لسنة ١٩٤٧ بتخصيص مبلغ ٥٨٠ ألف جنيه من اعتماد المليون جنيه المذكور لهذا الغرض^(١) ووضعت وزارة المالية عدة قواعد لتنفيذ الترتيبات إلى الدرجات المرفوعة في التنسيق ، وافق عليها مجلس الوزراء في اجتماعه يوم ٢٩ يولييه سنة ١٩٤٧^(٢) ، ثم أخذ في تطبيقها ، وقد أن يكلف التنسيق ما يبرر على نصف المليون جنيه ، ويتناول ما يقرب من عشرين ألفاً من الموظفين^(٣).

وأهم القواعد التي بنى عليها المشروع الذي وضعت اللجنة للكادر الجديد هي:

١ - تقسيم الكادر العام إلى قسمين أصليين : (أ) كادر في حال إداري ينتظم الجامعيين ، ويبدأ بالدرجة السادسة وينتهي بدرجة وكيل الوزارة ، و(ب) كادر في متوسط وصكناي ينتظم غير الجامعيين من حملة الشهادات الفنية المتوسطة وشهادة الثقافة وما يماثلها ، ويبدأ بالدرجة السابعة وينتهي بالخاصة . ولا يسمح لغير الجامعي أن يتجاوز الدرجة الخامسة مع فتح باب الترقية أمامه ، وذلك بأن يعقد امتحان يتقدم إليه موظفو الدرجة الخامسة ، فإذا نجحوا فيه كان لهم حق الترقية إلى درجة أعلى .

(١) الوثائق المصرية ، العدد ٦٧ الصادر في ١٧ يولييه سنة ١٩٤٧ .
(٢) وقد تمت تسب الترتيبات درجات التنسيق في الكادرين الفني والمتوسط والصكناي على الوجه الآتي : من الدرجة الثامنة لسياسة ومن السابعة لخاصة : ٩٠٪ بالأقدمية المطلقة و ١٠٪ بالاختيار لكفاءة المتنازلة ، ومن السادسة لخاصة : ٨٠٪ بالأقدمية المطلقة و ٢٠٪ بالاختيار لكفاءة المتنازلة ، ومن الخامسة لخاصة : ٧٠٪ بالأقدمية المطلقة و ٣٠٪ بالاختيار لكفاءة المتنازلة . ولـ الكادر الفني العالي والإداري كلاً : من الدرجة السادسة لخاصة : ٨٠٪ بالأقدمية المطلقة و ٢٠٪ بالاختيار لكفاءة المتنازلة ، ومن الخامسة لخاصة : ٧٠٪ بالأقدمية المطلقة و ٣٠٪ بالاختيار لكفاءة المتنازلة ، ومن الرابعة لخاصة : ٧٠٪ بالأقدمية المطلقة و ٣٠٪ بالاختيار لكفاءة المتنازلة ، ومن الرابعة لخاصة : ٦٠٪ بالأقدمية المطلقة و ٤٠٪ بالاختيار لكفاءة المتنازلة . أما الترتيبات لدرجة الثانية فما فوق فتكون بالاختيار لكفاءة المتنازلة ، وتكون الترقية من أعلى درجة في الكادر الفني المتوسط إلى الكادر الفني العالي ، ومن أعلى درجة في الكادر الصكناي إلى الكادر الإداري في حدود النسبة المقررة لترقية بالاختيار لكفاءة المتنازلة .

(٣) تحرير لجنة الشؤون المالية بمجلس النواب عن مشروع تنسيق القويات في الوزارات والمصالح الأميرية .

٢ - حدود الدرجات : أقيمت على وضعها الحال في الكادر الفني العالي والإداري ، وجعل منصب المدير العام من درجة واحدة بدلاً من اثنتين « ا » و « ب » ، وذلك منعا للتفرقة بين المناصب الكبيرة المتعادلة في التسمية والمظهر وجعل المربوط بين ١٢٠٠ جنيه و ١٣٠٠ جنيه سنوياً بعلاوة مائة جنيه بمعدل سنتين من تاريخ الترقية . أما علاوة باقي الدرجات فجلت كل ثلاث سنوات وبقي مقدارها كما هو ما عدا علاوة الدرجة الخامسة فزادت من ٢٤ جنياً إلى ٣٠ جنياً . وألغيت الدرجات التاسعة والثامنة والسابعة وجعل مربوط السادسة من ١٨٠ جنياً إلى ٣٠٠ جنيه . أما الكادر الفني المتوسط والكتائبي فجعلت درجاته بين الثامنة والخامسة فقط مع تعديل مربوطها وعلاواتها .

٣ - التعيين : جعل المشروع شروط التعيين كما في النظام القائم الآن تقريباً ، وزاد عليها إدخال نظام امتحان المسابقة ، فيلحق المرشح أول الأمر ، وكتليد تحت الاختبار ، بمكافأة لمدة طمين سواء أسند إليه عمل في متوسط أو كتائبي وهذه المدة بمثابة دراسة عملية للتخصص في شؤون الخدمة المدنية ، يمدد بعدها امتحان المسابقة وبين من يمتاز به في درجته ويمنح بدايتها ، وتنتج هذه المدة أيضاً العمل لمن نال إجازة دراسية في سن أقل من الحد الأدنى المقرر للتوظيف (١٨ عاماً) . ونفس على تطبيق هذه القاعدة على حملة الشهادات الجامعية مع إعصائهم من الامتحان .

ونفس المشروع على ألا يعين حامل شهادة دراسية إلا فيما يتفق مع طبيعة عمل الوظيفة ومستواه .

واشترط فيمن يرشح للسلك الكتائبي أن يكون حاصلاً على الأقل على شهادة الثقافة العامة أو ما يعادلها ، علاوة على توفر الشروط المقررة في النظام الحال والمتعلقة بالنسب والجينية والأهلية وغيرها . على أنه أجاز تعيين مساعدي كتبة في الدرجة الثامنة الجديدة بدون اشتراط مؤهلات دراسية كالمشروطة في الوظائف الكتائية الأخرى ، مع فتح باب التقدم أمامهم بتأدية امتحان مسابقة بعد مضي مدة معينة .

واشترط فُيَعَن يرشح للسلك الفني العادى حصوله على شهادة أو مؤهل دراسى متوسط يتفق وطبيعة الوظيفة ، ويجوز اعفاؤه من هذا الشرط إذا كان قد مارس أعمالا حكومية فنية أو عملا فنيا في هيئات أو مؤسسات متمتدة لمدة معينة . أما من يرشح في السلكين الإدارى والفنى العالى فاشترط أن يكون حاصلا على شهادة أو مؤهل عال يتفق وطبيعة الوظيفة مع اجتماع المؤهلات الأخرى السابقة .

ونص المشروع على أنه لا يجوز إعادة تعيين موظف اعتزل خدمة الحكومة في درجة أعلى من الدرجة التى كان فيها قبل ترك العمل .

٤ - العلاوات : نص المشروع على منح العلاوات الدورية على فترات طولها ثلاث سنوات للرتب التى فوق العشرين جنيها وستان لما دون ذلك ، وتمنح العلاوة الأولى ولو جاوز المرتب بها نهاية الدرجة أو كان مجاوزا لها فعلا من قبل . وتمنح علاوة أخرى بعد فترتين في حالة عدم الترقية إلى الدرجة الأدنى إذا كان الموظف قد بلغ أو جاوز نهاية درجته .

ورأت اللجنة أن الأصل في العلاوة أن تمنح دورية ولا يؤجل موعد صرفها لأى سبب ما لم يصدر من الموظف ما يدعو إلى تأجيلها أو الحرمان منها ، ويصدر بالتأجيل قرار من الوزير المختص بعد أخذ رأى لجنة شؤون الموظفين بالوزارة أو المصلحة التابع لها الموظف ، وتأجيل العلاوة لا يغير موعدها وإنما يمنع من صرفها لمدة لا تقل عن ستة أشهر عن الفترة الواحدة ، أما الحرمان فيقتل موعد العلاوة من فترة إلى فترة تالية ، ويكون بقرار من مجلس تأديب .

٥ - الترقية : راعى المشروع في نظام الترقية أن يكفل المساواة في المعاملة لذوى المؤهلات الواحدة ، فنص على فترات مختلفة لمنح الترقيات ، لكل درجة فترة معينة تتراوح بين ست سنوات بين الدرجة السابعة والسادسة وثلاث سنوات بين الدرجة الثالثة والثانية ، مع عدم اشتراط مدة للترقية إلى الدرجة الأولى فما بعدها . وتمنح عند الترقية علاوة أو اثنتان على الأكثر من تاريخ

الترقية ، مع جعل العلاوة للمسكلة لأول مربوط الدرجة سنوية واعتبارها حقا لا يتأثر بعلاوة اعتيادية مهما كان تاريخ استحقاقها ، وجعل أساس الترقية الأقدمية في الدرجة والامتياز ، فنخصص للأقدمية ثلاثة أرباع ما يتخلو من الوظائف في كل درجة ، والربع الباقي لمن يبرزون في أعمالهم . كما خصص ربع وظائف الدرجة الرابعة لمن ينجح في امتحان المسابقة الخاص بموظفي الدرجة الخامسة في السلكين الفني المتوسط والكثاني .

وتسرى قاعدة الترقية هذه حتى الدرجة الثالثة ، أما الترقية من الثالثة إلى الثانية فالأولى فتسكون بالاختيار ، إذ وظائف هاتين الدرجتين وظائف رئيسية لا يحمده قصر الترقية فيها على الأقدمية . ويمنح من يرقى إلى درجة المدير العام والدرجات التي تعلوها أول مربوط الدرجة أو مربوطها التابت .

٦ - الخارجون عن هيئة العمال : استبق المشروع للصناع مرتب الصناعة بمعدل علاوة من علاوات الدرجة ، وفي حدود الدرجات الخاصة بهم أدمجت بعض الدرجات في البعض الآخر لإزالة الحواجز بينها وإفصاح مجال الترقية ، فصارت وظائفهم ثلاث درجات بدلا من ست ، مع تعديل مربوطها وعلاواتها ، ونص على منح العلاوة لكل من أمضى فترة كاملة على آخر علاوة نالها ولو بلغ أقصى مربوط الدرجة الحالية أو جاوزها ، وعلى منح علاوة دورية حتى يبلوغ نهاية مربوط الدرجة ثم يجوز أن تمنح العلاوة بعد فترتين متتاليتين ، أما الترقية فتجوز بعد أربع سنوات .

أما قواعد الإجازات والمكافآت والتأديب والإعادة والأعمال المحرمة على الموظفين ، وتأليف لجان شؤون الموظفين ، والحجز على المرتبات واعتزال الخدمة فتشابه الأنظمة الحالية .

ووضع المشروع أحكاما مؤقتة لدور الانتقال بالموظفين من النظام الحال إلى النظام الجديد ، لا يؤدي إلى نقص مرتبات الموظفين المنصفين الحالية .

وقد قدرت اللجنة أن يستفيد من تطبيق مبادئ الكادر الجديد حوالي ٤٦ ألف موظف ، كما قدرت تكاليف تطبيقه بنحو ٤٠٠ ألف جنيه .

ونعتقد أنه يجب أن يستوعب الكادر الوظائف على اختلافها ، وأن يطبق على الموظفين جميعا ، ويصاغ في قالب قانون حتى لا يستطيع الوزير أو مجلس الوزراء الخروج عليه ، وأن يراعى في وضعه بجانب المساواة في معاملة قوى المؤهلات المماثلة ، وتهيئة فرص الترقى أمام جميع الموظفين ، ألا يكون اليون شاسعا بين مراتب صفار الموظفين وكبارهم ، وأن يعوض كبار الموظفين عن ذلك ببعض ميزات شريفة ، وأن تكون المراتب حسب قيمة العمل ، لا حسب المؤهلات الدراسية ، وأن تهيئ الترقية على الكفاءة والأقدمية ، مع إعطاء بعض ميزات لقوى المؤهلات الدراسية العالية كاختصار المدفوعات للترقية من درجة إلى أخرى ، كما يجب ألا يكون الفرق كبيرا بين المراتب التي تعطى الحكومة وتلك التي تعطى الشركات حتى لا تختب هذه إليها الممتازين وقوى الكفافية من موظفي الحكومة بإعطائهم مراتب مغرية .

أما العلوات فيراعى أن النظريات الاجتماعية التي أخذت تسود في البلاد المتقدمة في المدينة تحتم مسايرة المرتب لمدة الخدمة ، بحيث يزيد المرتب حتما على فترات محدودة ، ليستطيع الموظف مواجهة تكاليف الحياة المتزايدة ، وقد حددت انجلترا لسلك من الموظفين الفنيين والإداريين بداية المرتب عند الالتحاق بالخدمة ونهايته عند التقاعد ، وقسمت الفرق بين البداية والنهاية على شكل علوات دورية حتمية ينالها الموظف على فترات محددة كترقية عمدة مالم يقع منه ما يوجب حرمانه منها .

تلك هي الإصلاحات التي نراها في شؤون الموظفين المالية ، فإذا أقررت بإصلاح شؤونهم الإدارية قضى على بعض العبء المالي الذي يتحمل كاهل الخزنة ، إذ أن حسن اختيار الموظفين ، والإشراف عليهم ، وتحرى العدالة في ترقيةهم وعلواتهم ، والقضاء على الاستثناء والعسوية والرجاء والوساطة ،

من شأنها أن تضع بينهم جوا من الهدوء والطمأنينة والثقة ، فيجود عملهم ، ويزيد إنتاجهم وينتظم ، ويتضح حينئذ عدد من ليس لهم عمل ولا حاجة إليهم ، هؤلاء يمكن أن يستوعبهم النمو الطبيعي للخدمات العامة شيئا فشيئا. ولا يخفى ما لعلاج مشكلة الموظفين من كبر الأهمية من الناحية الاجتماعية أيضا ، إذ الموظفون الحكوميون وخاصة صفاتهم يؤلفون جزءا كبيرا من الطبقة الوسطى في البلاد ، وهم فوق ذلك الطبقة المثقفة المستنيرة التي تعد عماد الدولة .

الفصل الثالث

ازدياد عبء المعاشات ^(١)

المعاش (pension de retraite pour ancienneté) مكافأة مؤجلة عن خدمات مؤداة ، ويعد استمرارا للرتب بعد تخفيضه ، وهذا يتميز عن المرتب لدى الحياة (rente viagère) ، وعن التأمين على الحياة (assurance sur la vie) ، فالمعاش لا يكون إلا للموظف ، أما المرتب لدى الحياة والتأمين فيستطيع كل شخص الحصول عليها مقابل دفع مبلغ يبدد مرة واحدة أو على عدة أقساط وبشروط معينة ، امتهنوق خاص أو لمؤسسة للتأمين على الحياة.

(١) المراجع :

Reports, Memoirs and Proceedings of the Seventh International Congress of Actuaries, 1912, vol. I, part 2.
Amersoo, La riforma delle pensioni civili e militari (Giornale degli Economisti 1912).

Tambara, I., La pensione privilegiata civile e militare, Napoli, 1918.
Meriam, L., Principles governing Retirement of Public Employees, New York, 1913.

Jéss, G., Principes généraux de Droit administratif, T. II, Paris, 1921.
" Cours élémentaire de science des finances et de législation financière française, Paris, 1931, pp. 149-158.

Ratkowsky, E., Etudes sur les problèmes des pensions Budapes L. 1925.
Pensions d'hier et d'aujourd'hui (Nos Finances, mars et avril, 1929).
L'évolution de la charge des pensions publiques. (Bull. quot de la Soc. d'Etudes et d'Indus. Econ., 28 29 Juillet, 1929).

وهذا المبلغ هو الذى يحدد مقدار المرتب لمدى الحياة أو التأمين ، فى حين أن الذى يحدد مقدار المعاش بالنسبة للوظف عناصر أخرى أهمها مدة خدمته ودرجة الوظيفة التى كان يشغلها ومقدار مرتبه وقت إحاقته على المعاش ، وفى كثير من الدول ككلمبيكا وانجلترا والمانيا لا يستقطع من مرتب الموظف شيء للحصول على المعاش ، إلا أن مرتبات الموظفين فى تلك الدول أقل من مثيلاتها فى المؤسسات الحرة . وفى فرنسا لا يعد المستقطع شرطاً للحق فى المعاش وليس له أى تأثير على مقداره ^(١) . والفرص من المعاش أن يبدأ للموظف بعد تركه الخدمة حياة مادية تتناسب مع الوظيفة التى كان يشغلها ومع مركزه الاجتماعى .

وتؤدى المعاشات مهما كان نظامها إلى زيادة أعباء الخزنة العامة زيادة من الصعب تخديدها مقدماً ، لأنها لا تعتمد فقط على عناصر يمكن التحقق منها كذلك التى يعتمد عليها نظام التأمين على الحياة كمتوسط سن الوفاة وسعر الفائدة ، ولكنها تعتمد أيضاً على عناصر كثيرة الاختلاف والتباين ولا يمكن تخديدها سلفاً ولمدة طويلة ، كعدد الموظفين الذين يتركون الخدمة لسبب غير الوفاة أو بلوغ سن الإحالة على المعاش ، وكمتوى المرتبات وقواعد الترقية وسرعتها ، فلذا قد تتغير من وقت لآخر ، إذ يؤثر كل ذلك على مقدار ما يساهم به الموظفون فى عبء المعاشات على صورة مستقطع من المرتبات أو خفض فيها ، كما تعتمد أيضاً على درجة غلاء المعيشة . ولذلك فإن ظاهرة ازدياد عبء المعاشات تتعاقد فى جميع الدول التى تأخذ بنظام المعاشات كإنجلترا وفرنسا . قضى الدولة الأخيرة مثلاً زادت المعاشات المدنية من ٤٢ مليوناً من الفرنكات فى سنة ١٨٧٥ إلى أكثر من ٧٧ مليوناً فى سنة ١٩٠٠ ، وإلى ١٠٢ مليوناً فى سنة ١٩٠٩ ، وقدر لها قبل الحرب العالمية الأولى أن تبلغ فى سنة ١٩٤٤

(١) *Idem*, G. op. cit., p. 711.

من ١٢٩ مليوناً من فرنكات ما قبل تلك الحرب ^(١).

وفي مصر يزداد عبء المعاشات على الخزنة العامة باستمرار كما يتضح من الاطلاع على الحساب الختامى للسنوات المختلفة، إذ يرى أن قسم المعاشات والمكافآت في تضخم مستمر، فبعد أن كان ٢٠٧٧٩١ جنياً في سنة ١٨٨٠ بلغ ٣٣٧٦٢١٢ جنياً في سنة ١٩٤٥ - ١٩٤٦، فيكون قد زاد في مدى ست وستين سنة بمقدار ١٦٠٢ مثلاً، ومع هذا التضخم فإنه ليستوعب الموظفون على اختلاف طبقاتهم بل اقتصر على الموظفين الدائمين، دون المؤقتين والخارجين عن هيئة العمال على أنه يلاحظ أن الأرقام المذكورة تشمل المعاشات والمكافآت، أى أنها تشمل بجانب المعاشات بمناها الحقيقى مبالغ أخرى لا تند منها، إلا أنه يوجد مقابل ذلك مبالغ أخرى تعد من المعاشات وإن كانت لم ترد في قسم المعاشات والمكافآت بالميزانية والحساب الختامى.

ويشمل قسم المعاشات والمكافآت كما هو وارد في الميزانية والحساب الختامى للسنوات المختلفة من سنة ١٨٨٠ حتى سنة ١٩٤٥ - ٤٦ ما يأتى:

(١) معاشات منوحة بمقتضى اللوائح: كانت تسمى أيضاً معاشات نظير خدمات صار تأديتها للحكومة وربطت على مقتضى اللوائح: هي الجزء الأساسى من المعاشات وقد بلغت: ١٠٨٧٣٧ جنياً في سنة ١٨٨٠ ثم أخذت في الازدياد تدريجياً، مع هبوط في بعض السنوات وارتفاع في البعض الآخر، فبلغت ٣٦٦٠١ جنياً في سنة ١٨٩٠ و ٣٦٨٥٧٨ جنياً في سنة ١٩٠٠ و ٤٧٤٣٣٧ جنياً في سنة ١٩١٠ و ٦١٨١١١ جنياً في سنة ١٩٢٠ - ٢١ (من ذلك ٤٨٧٨٠٦ جنياً للمعاشات الملكية و ١٣٠٣٠٥ جنياً للمعاشات العسكرية) و ١٣٥٦١٧٨ جنياً في سنة ١٩٣٠ - ٣١ (من ذلك ١١١٨٢٣٣ جنياً للمعاشات الملكية و ٢٣٧٩٤٥ جنياً للمعاشات العسكرية) و ١٩٧١٦٠٤ جنياً في سنة ١٩٤٠ - ٤١ (من ذلك ١٤٢٠٤٧٣ جنياً للمعاشات الملكية و ٢٧٤٢٣١ جنياً للمعاشات العسكرية و ٢٧٦٩٠٠ جنياً لمعاشات مصلحتى السلك الحديدي

(١) *Idem*, c. op. cit., p. 156.

والتلفراغات والتليفونات) و٢٨٧٥٣٥١١ جنيا في سنة ١٩٤٥ - ٤٦ (من ذلك ٢١٧٨٨٤٤ جنيا للمعاشات الملكية و ٣١٤٢٠٧ جنيا للمعاشات العسكرية و ٢٨٢٣٠٠ جنيا لمعاشات مصلحي السكك الحديدية والتلفراغات والتليفونات) .

فيكون هذا النوع من المعاشات قد زاد في سنة ٦٦ عاما بأكثر من سنة وعشرين مثلا .

(٢) معاشات منوحة بمقتضى أوامر خصوصية: كانت تسعى أيضا ومعاشات منوحة بمقتضى أوامر عالية ، و معاشات منوحة بمقتضى أوامر سنية ، - تعتبر منحة ، وقد توسع فيها كثيرا في أواخر القرن الماضي ، لاسيما في المدة من سنة ١٨٨٠ إلى سنة ١٨٩٠ ، مما جعل اللورد كرومر يمزو ازدياد عبء المعاشات إلى أكثرها (تقريره عن سنة ١٩٠٦) ، كما توسع فيها مجلس الوزراء أخيرا اعتمادا على حقه الاستثنائي ، وقد بلغت ٤٣٥١٢ جنيا في سنة ١٨٨٠ (أى بنسبة ٤٠٪ من معاشات النوع الأول) ثم أخذت تتناقص تدريجيا مع التذبذب بين الارتفاع ثارة والانخفاض أخرى ، حتى بلغت ٣٢٦٢٤ جنيا في سنة ١٨٩٠ (أى بنسبة ٩٠٪ من معاشات النوع الأول لتلك السنة) ثم استمرت تتناقص باستمرار حتى بلغت ١٣٠١٤ جنيا في سنة ١٩٠٠ (أى بنسبة ٣٠٥٪ من معاشات النوع الأول لتلك السنة) و ٧٨٩٨ جنيا في سنة ١٩١٠ (أى بنسبة ١٠٦٪ من معاشات النوع الأول لتلك السنة) ، ثم عادت إلى التناقص مع التذبذب حتى سنة ١٩١٧ - ١٨ إذ بلغت ٦٥٥٤ جنيا ، ثم ارتفعت في السنة التالية (١٩١٨ - ١٩) إلى ٢٢٠٩١ جنيا (أى بنسبة ٣٠٨٪ من معاشات النوع الأول لتلك السنة) ثم عادت للتناقص من جديد مع التذبذب بين الارتفاع والانخفاض حتى بلغت في سنة ١٩٢٨ - ٢٩ : ١١٣٠ جنيا (أى بنسبة ٠٠٠٩٪ من معاشات النوع الأول لتلك السنة) وهو أقصى ما بلغت تلك المعاشات في هبوطها . ثم أخذت بعد ذلك في الازدياد مع التذبذب بين الصعود والهبوط حتى بلغت ٦٦٦٦ جنيا في سنة ١٩٤٥ - ٤٦ (أى بنسبة ٠٠٢٣٪ من معاشات النوع الأول لتلك السنة)

(٣) مرتبات نظير أراض متنازل عنها للحكومة : بلغت هذه المرتبات ٢٣٤٢٤ جنيا في سنة ١٨٨٠ (أي بنسبة ٣٠.٧ ٪ من معاشات النوع الأول لتلك السنة) ثم أخذت في الارتفاع تارة والهبوط تارة أخرى وكان أعلى ما بلغت ٢٨٣٧٢ جنيا في سنة ١٨٨٢ وأقل ما وصلت إليه ٢٣١٩٧ جنيا في سنة ١٩١٦ - ١٧ ، وقد بلغت ٢٩٢٥٠ جنيا في سنة ١٩٢٦ - ٢٧ (١٣ شهرا) وهي آخر سنة نجد فيها هذا النوع مدرجا في الحساب الختامي (أي بنسبة ٣٠.١ ٪ من معاشات النوع الأول لتلك السنة) .

(٤) معاشات الموظفين المستودعين : بلغ هذا النوع ٢٢١٢٨ جنيا سنة ١٨٨٠ ، ثم أخذ يزداد في السنوات التالية كالآتي : سنة ١٨٨١ : ٢٩٠٧٤ جنيا سنة ١٨٨٢ : ٢٥٢٥٢ جنيا ، سنة ١٨٨٣ : ٤٤٨٦٩ جنيا ، سنة ١٨٨٤ : ٤٩٣٧٣ جنيا ، ثم أخذ بعد ذلك في التناقص فبلغ ٤٤٦٨٢ جنيا في سنة ١٨٨٥ و ٢٣١٠٨ جنيا سنة ١٨٨٦ ثم ضم بعد ذلك إلى النوع الأول .

(٥) مساعدات : سميت كذلك ابتداء من سنة ١٨٩٧ - ١٨ وكانت تسمى من قبل مساعدات لقدماء المستخدمين أو عائلاتهم ، (من سنة ١٩١٤ حتى سنة ١٩١٦ - ١٧) وه إعانات لرفوق الحكومة أو لعائلاتهم ، (من سنة ١٩٠٢ حتى سنة ١٩١٣) وه إعانات للمستخدمين الفقراء ، قبل لذلك ، ومثالها ما يعطى للورثة مقابل عمل قام به مورثهم ، وقد بدأت ببلغ ١٦٢ جنيا في سنة ١٨٨٢ (أي بنسبة ١٠.٧ ٪ من معاشات النوع الأول) ثم أخذت تزداد تدريجيا مع التشذب بين الهبوط والصعود ، فبلغت ٢٦٩٢ جنيا في سنة ١٨٩٠ (أي بنسبة ١٠.٨ ٪ من معاشات النوع الأول) و ٢٤٠٠ جنيا في سنة ١٩٠٠ (أي بنسبة ١٠.٦٥ ٪ من معاشات النوع الأول) و ٢٩٧٤ جنيا في سنة ١٩١٠ (أي بنسبة ١٠.٦٢ ٪ من معاشات النوع الأول) و ١١٤١١ جنيا سنة ١٩٢٠ - ٢١ (أي بنسبة ١٠.٨٤ ٪ من معاشات النوع الأول) و ١٤٤١٦ جنيا في سنة ١٩٣٠ - ٣١ (أي بنسبة ١٠.٦ ٪ من معاشات النوع الأول) و ١٤٩٩٩ جنيا في سنة

١٩٤٠ - ٤١ (أى بنسبة ٠.١٧٠ ٪ من معاشات النوع الأول) و ٦٦٤٥٤ جنيا في سنة ١٩٤٥ - ٤٦ (أى بنسبة ٢.٣١ ٪ من معاشات النوع الأول لتلك السنة).
(٦) معاشات مستودعي الحرية : بدأت سنة ١٨٨٣ بمبلغ ٦٩٠٥ جنيا (أى بنسبة ٣.١٦ ٪ من معاشات النوع الأول لتلك السنة) وبلغت ١٠٣٥١ جنيا في سنة ١٩٠١ (أى بنسبة ٢.١٨ ٪ من معاشات النوع الأول لتلك السنة) ثم ضمت بعد ذلك لميزانية نظارة الحرية تحت بند « ماهيات الضباط المستودعين ، وكانت تهيئ تارة وترقع أخرى بين هاتين السنتين وكل من أقصى ما بلغته صعودا ٢٤٢٦٤ جنيا سنة ١٨٨٦ وهبوطا ٥٣٩١ جنيا سنة ١٨٩٨ .
(٧) مكافآت منوحة بمقتضى لوائح : كانت تسمى أيضا « تعويضا للخدمة المرفوتين ، ومثلها المكافأة التي تعطى للورثة بصفة مساعدة لإصابة الموظف بطلق نارى أثناء قيامه بوظيفته ، والمكافآت التي أعطيت للضباط المستنفي عنهم على أثر استعفاء الجيش من السودان ، وقد بدأ هذا النوع بمبلغ ٨٧٣٢ جنيا في سنة ١٨٨٣ (أى بنسبة ٤.٥ ٪ من معاشات النوع الأول) وظل يصعد تارة ويهبط أخرى مع اتجاه صعودى في مجموعه حتى بلغ ١٥٥١٧٢ جنيا في سنة ١٩٤٥ - ٤٦ (من ذلك ١٤٤١٧٥ جنيا للخدمات الملكية و ١٠٩٩٧ جنيا للخدمات العسكرية) (أى بنسبة ٥.٤ ٪ من معاشات النوع الأول) .

(٨) مكافآت للأفراد المقترعين عند انتهاء مدة خدمتهم الإلزامية : بدأت من سنة ١٩١٤ - ١٥ ، وكانت قبل ذلك تصرف من بدل الخدمة العسكرية ، خارج الميزانية (في سنى ١٩٠٨ و ١٩٠٩) ثم من المصروفات العسكرية (من سنة ١٩١٠ إلى سنة ١٩١٣) وبلغت في سنة ١٩١٤ - ١٥ : ٥٠٢٤٦ جنيا (من ذلك ٨٨٧٨ جنيا للمقترعين عند إنتهاء مدة خدمتهم في وزارة الداخلية و ٤١٣٦٨ جنيا للمقترعين عند إنتهاء مدة خدمتهم في الجيش العامل) (أى بنسبة ٩.٦ ٪ من معاشات النوع الأول لتلك السنة) ، وظلت تتراوح بين الزيادة والتقصان مع اتجاه صعودى في مجموعها حتى بلغت ١٩٤١٤٩ جنيا في سنة ١٩٤٤ - ٤٥

(للفقراء عند انتهاء مدة خدمتهم في الجيش العامل ، أما المقترعون العاملون)
 بوزارة الداخلية فلم تدرج لهم مكافآت في الحساب الختامي بعد سنة ١٩٣٨-٣٩ (أي بنسبة ٧١٥ ٪ من معاشات النوع الأول لتلك السنة) .

(٩) استبدال معاشات ملكية وعسكرية لا تزيد عن ٥٠٠ مليم في الشهر : بدأ هذا النوع بمبلغ ١٢١٥ جنيها سنة ١٩١٤-١٥^(١) وبلغ ٢٠٤٠ جنيها في سنة ١٩١٥-١٦ (أي بنسبة ٠٠٣ ٪ من معاشات النوع الأول لتلك السنة) ، وظل يتراوح بين الزيادة والتقصان فبلغ ٤٢٧٤ جنيها في سنة ١٩٢٠-٢١ (من ذلك ٣٥٧٤ جنيها لاستبدال معاشات ملكية و ٧٠٠ جنيها لاستبدال معاشات عسكرية) (أي بنسبة ٠٠٦٩ ٪ من معاشات النوع الأول) و ١٨٤٥ جنيها في سنة ١٩٣٠-٣١ (من ذلك ١٥٦٩ جنيها لاستبدال معاشات ملكية و ٢٧٦ جنيها لاستبدال معاشات عسكرية) (أي بنسبة ٠١٣ ٪ في المائة من معاشات النوع الأول) و ٢٤٥٨ جنيها في سنة ١٩٤٠-٤١ (من ذلك ١٧٠٠ جنيها لاستبدال معاشات ملكية و ٧٥٨ جنيها لاستبدال معاشات عسكرية) (أي بنسبة ٠٠١٢ في المائة من معاشات النوع الأول) و ٨١٤٥ جنيها في سنة ١٩٤٥-٤٦ (من ذلك ٦٧٧ جنيها لاستبدال معاشات ملكية و ١٣٧ جنيها لاستبدال معاشات عسكرية) (أي بنسبة ٠٠٣ في المائة من معاشات النوع الأول) وكان أكبر مبلغ بلغه استبدال المعاشات الملكية ٤٧٢٦ جنيها في سنة ١٩٢٤-٢٥ وأصغر مبلغ ٣٧٨ جنيها في سنة ١٩٣٨-٣٩ ، وأكبر مبلغ بلغه استبدال المعاشات العسكرية ٢٩٧٣ جنيها في سنة ١٩٤٢-٤٣ ، وأصغر مبلغ ١٣٧ جنيها سنة ١٩٤٥-٤٦ .

(١٠) استبدال اختياري للمعاشات ، استبدال عقارى لأرباب المعاشات استبدال اختياري تقدي : بدأ بمبلغ ٧٢٨٢ جنيها في سنة ١٩١٧-١٨ (أي بنسبة ١٠٢٩ في المائة من معاشات النوع الأول لتلك السنة) وكان قبل ذلك ينحصر

(١) أدرج هذا المبلغ ضمن بند ١٦ (أعمال جديدة) فرع ١ - ديوان العموم - باب ٥ :
 وزاد الثانية من الحساب الختامي لسنة ١٩١٤-١٥ .

من الأحياء بنوعه (الخصوصي والعمومي) ومن القروض كما سيبين ذلك فيما بعد ويبلغ ٦٩٩٩٥ جنيا في سنة ١٩٤٥-٤٦ (أي بنسبة ٢٠٤ في المائة من معاشات النوع الأول تلك السنة) وأخذ يتراوح فيما بين هاتين السنتين صعودا وهبوطا كما يظهر من الجدول الآتي (بالجنيات).

السنة	المبلغ المستعمل في الاستبدال	السنة	المبلغ المستعمل في الاستبدال
١٩-١٩١٨	٧٨٨٥	٣٣-١٩٣٢	١٠٦٣٥٢
٢٠-١٩١٩	٣٤٩٧	٣٤-١٩٣٣	١٩٩٥٧٥
٢١-١٩٢٠	٦٠٨٠	٣٥-١٩٣٤	١٩٩٦٠٣
٢٢-١٩٢١	٨٠٠٠	٣٦-١٩٣٥	٤٤٨٣٥٨
٢٣-١٩٢٢	٢٣٥٠٥	٣٧-١٩٣٦	١٦٥٤٧٩
٢٤-١٩٢٣	٢٠٣٠٩	٣٨-١٩٣٧	١٤٩٤٩
٢٥-١٩٢٤	٣٢٦٣٥	٣٩-١٩٣٨	١٠٣١١٨
٢٦-١٩٢٥	١٧٥٥٥	٤٠-١٩٣٩	٧٦٥٠٤
٢٧-١٩٢٦	٢٠٨٧٥	٤١-١٩٤٠	٣١٨٨٣ ^(١)
٢٨-١٩٢٧	٢٧٢٥١	٤٢-١٩٤١	٤١٩٢٣
٢٩-١٩٢٨	٣٦٠٢١	٤٣-١٩٤٢	٦٤٠٩١
٣٠-١٩٢٩	٦٩٩٨٩	٤٤-١٩٤٣	٥١٠٦١
٣١-١٩٣٠	١٧٨٢١٣	٤٥-١٩٤٤	٤٩٩٦٥
٣٢-١٩٣١	٦٤٨٠٣	٤٦-١٩٤٥	٦٩٩٩٥

وكانت نسبة المبلغ المستعمل في الاستبدال إلى معاشات النوع الأول ٠٠٩٨ ٪
سنة ١٩٢٠-٢١ و ١٠٣ ٪ سنة ١٩٣٠-٣١ و ١٠٦١ ٪ في سنة ١٩٤٠-٤١.

(١) من ذلك مبلغ ٨٨٠ جنيا استعمل في استبدال معاشات بعض الموظفين ودفع من ميزانية وزارة المالية (ينظر الحساب الختامي لسنة ١٩٤٠-٤١ ص ٧١) -

واستعملت المبالغ المتصرفه سنة ١٩٣٩-٤٠ وسنة ١٩٤٠-٤١ في الاستبدال العقارى واستعمل مبلغ ٢١٩٩٨ جنيا من المبلغ المتصرف سنة ١٩٤١-٤٢ في الاستبدال العقارى ومبلغ ٣٩١٠٠ جنيا من المبلغ المتصرف سنة ١٩٤٢-٤٣ في الاستبدال العقارى أيضا ، وبلغ ما استعمل في الاستبدال العقارى سنة ١٩٤٣-٤٤ (آخر سنة أدرج فيها مبلغ للاستبدال العقارى حتى الآن) : ١٠٦٩ جنيا.

(١١) مرتبات فرقة العمال المصرية : تتكون من مرتبات ومكافآت ومساعدات ، وبدأت بمبلغ ٧٤٨٠ جنيا في سنة ١٩٢١-٢٢ (أى بنسبة ١٠١٢٪ من معاشات النوع الأول لتلك السنة) ولكنها ارتفعت إلى ٦٨٥٠١ جنيا في السنة التالية (أى بنسبة ٩٠٧٪ من معاشات النوع الأول) واستمرت في الازدياد مع التذبذب حتى بلغت ١٤٦٦٤٢ جنيا سنة ١٩٣٠-٣١ (أى بنسبة ١٠٠٨٪ من معاشات النوع الأول) ثم أخذت تتناقص بعد ذلك تدريجيا حتى بلغت ٥١٢٨٧ جنيا سنة ١٩٤٥-٤٦ (أى بنسبة ١٠٧٨٪ من معاشات النوع الأول) .

(١٢) مصاريف دفن : بدأت بمبلغ ١٨٠٩ جنيا في سنة ١٩٢٢-٢٣ (أى بنسبة ٠٠٢٥٪ من معاشات النوع الأول لتلك السنة) ثم أخذت في الازدياد تدريجيا مع التذبذب بين ارتفاع وانخفاض ، وبلغت ٤٩١٩ جنيا في سنة ١٩٣٠-٣١ (أى بنسبة ٠٠٣٦٪ في المائتين معاشات النوع الأول) و ٧٠٥٧ جنيا في سنة ١٩٤٠-٤١ (أى بنسبة ٠٠٣٥٪ في المائتين معاشات النوع الأول)^(١) و ١٤٠٨٧ جنيا في سنة ١٩٤٥-٤٦ (أى بنسبة ٠٠٤٩٪ في المائتين معاشات النوع الأول لتلك السنة)

(١) من ذلك مبلغ ٢٢٣ جنيا تكاليف مسأتم المطور له حسن مبري باشا ورئيس مجلس الوزراء الأسبق وقد مره من بند المصاريف غير المخطورة لليون عام وزارة المالية (الحساب الختامي لسنة ١٩٤٠-٤١ ص ٧١) .

(١٣) مكافآت استثنائية للوظفين الاجانب : حولت الحكومة لفئة من الموظفين الاجانب الحق في اعتزال خدمتها بشروط معينة ، منها منحهم مكافآت استثنائية علاوة على ما يستحقونه من المعاش أو المكافأة بموجب القانون العام ، ثم صدر القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ مخولاً للموظفين الاجانب هذا الحق ابتداء من أول أبريل سنة ١٩٢٤ .

وقد بدأت هذه المكافآت بمبلغ ١٣٤١٧١ جنيها في سنة ١٩٢٢ - ٢٣ (أى بنسبة ١٩٠١٨ ٪ من معاشات النوع الأول لتلك السنة) واستمرت في الازدياد حتى بلغت ١٥٩٨٠٩٠ جنيها في سنة ١٩٢٥ - ٢٦ (أى بنسبة ١٥٥٠٧ ٪ من معاشات النوع الأول) ثم أخذت في الاتجاه نحو التزول مع التذبذب وبلغت ٣٨١٧٦٢ جنيها في سنة ١٩٣٠ - ٣١ (أى بنسبة ٢٨١ ٪ من معاشات النوع الأول) و ٢١٢٨ جنيها في سنة ١٩٤٠ - ٤١ (أى بنسبة ١١٠ ٪ في المائة من معاشات النوع الأول) ، و ٨٦٦ جنيها في سنة ١٩٤٥ - ٤٦ (أى بنسبة ٣٠٠ ٪ في المائة من معاشات النوع الأول لتلك السنة) .

(١٤) ثمن شراء الآذونات التي أصدرت على الخزانة لصرف نصف المكافآت الاستثنائية : كان المقرر صرف نصف المكافآت الاستثنائية للموظفين الاجانب الذين يمتثلون الخدمة نقدا والنصف الآخر آذونات على الخزانة ثم تقرر صرف المكافأة بأكملها نقدا ، كما تقرر شراء الآذونات السابق إصدارها لهذا الغرض ، وبلغ المستعمل لذلك ٢٥٠٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٢٥ - ٢٦ .

يتضح من البيان السابق أن المبالغ المذكورة في (١) و (٤) و (٩) و (١٠) هي التي تند معاشات بالمعنى الحقيقي ، على أن جملة المعاشات لا تشمل ، كما قلنا ، تلك المبالغ لغيب ، إذ لا بد من إضافة مبالغ أخرى تند من المعاشات وإن كانت لم ترد في قسم المعاشات والمكافآت بالميزانية والحساب الختامي وهذه المبالغ هي :

(١) المبالغ المستعملة في استبدال المعاشات والمأخوذة من القروض ،

(٢) المبالغ المستعملة في استبدال معاشات السودان والمأخوذة من القرض المضمون ٣ ٪ .

(٣) المبالغ المستعملة في استبدال المعاشات والمأخوذة من الاحتمال بنوعه (العمومي والخصوصي) ابتداء من سنة ١٨٨٩ حتى سنة ١٩١٣ .

وفى إلى بيان هذه المبالغ :

(١) المبالغ المستعملة في المعاشات والمأخوذة من القروض ^(١) :

السنة	مبالغ مأخوذة من القرض المضمون ٣ في المائة	مبالغ مأخوذة من قرض ٤ ونصف ٪ (دخريو ٣٠ أبريل سنة ١٨٨٨)	مبالغ مأخوذة من الدين المتأخر (دخريو ٦ يونيو سنة ١٨٩٠)
	جنيه	جنيه	جنيه
١٨٨٥	٢٥٧٤٦	—	—
١٨٨٦	٧٩٠٥٨	—	—
١٨٨٧	٤٢٩٧٨٠	—	—
١٨٨٨	٤١١٦٢	٢٤٤٦١١	—
١٨٨٩	—	٢٠٥٣٨٩	—
١٨٩٠	—	—	٢٤٣٦٢٣
١٨٩١	—	—	٤٦١٦٧
١٨٩٢	—	—	٢١٠

(٢) المبالغ المستعملة في استبدال معاشات السودان والمأخوذة من القرض المضمون ٣ في المائة ^(١) .

سنة ١٨٨٦ : ١١٠٤٩٦ جنيا
سنة ١٨٨٧ : ٩٠٠٠٠ جنيه

(١) الارغام للدخوة مأخوذة من الحساب الختامي للسنوات المذكورة .

(٢) المبالغ المستعملة في استبدال المعاشات والمأخوذة من الاحتياطي بنوعيه (العمومي والخصوصي) ابتداء من سنة ١٨٨٩ حتى سنة ١٩١٣^(١).

السنة	المبلغ	السنة	المبلغ	السنة	المبلغ
١٨٨٩	٦٧٦٧١	١٨٩٨	٧٤٥٠	١٩٠٦	٤٩٢٩٢
١٨٩٠	١٠٥١٢٧	١٨٩٩	٤٧٨٠	١٩٠٧	٦٢٢٧٢
١٨٩١	٢٣٥٥٥	١٩٠٠	٤٥٩٤	١٩٠٨	١٠٠٥٣
١٨٩٢	٥٣٢٧٢	١٩٠١	٥٦٩٧	١٩٠٩	٧٢٢٨
١٨٩٣	٢٩٧٦٠٩	١٩٠٢	١٠٤٠٧١	١٩١٠	١٩٩٣١
١٨٩٤	٦٣٠٦٧	١٩٠٣	٥٣٥٩	١٩١١	١٤٥٥٤
١٨٩٥	٨١٧٠	١٩٠٤	٤٥٠٥	١٩١٢	١١٥٣٦
١٨٩٦	١٧١٠٠	١٩٠٥	١٨٧٩٩٣	١٩١٣	٩٢٩٨
١٨٩٧	٣٥٦٥				

...

وعلى ذلك يكون العبء الحقيقي للعاشات في السنوات من ١٨٨٠ حتى ١٩٤٥/٤٦ كالاتي (بالجنيئات المصرية)^(١):

(١) الارزاق اليانة بالمجول مأخوذة من الحساب الختامي لسنوات التصورة .

الميزان الحقيقي للمعاملات

رقم	مبالغ موزعة على فروع العمل		مبالغ لا تزيد		مبلغ السلفة		مبلغ
	الفرع	الفرع	الفرع	الفرع	الفرع	الفرع	
١٨٨٠	١٣٠٨٥٥	—	—	—	—	—	١٨٨٠
١٨٩٠	٧٨٤٧١٠	١٠٥١٢٧	٣٤٣٦٧٣	—	—	—	١٨٩٠
١٩٠٠	٣٧٣١٧٣	٤٥٩٤	—	—	—	—	١٩٠٠
١٩٠٥	٥١١٢٠٩	١٨٧٩٩٣	—	—	—	—	١٩٠٥
١٩١٠	٤٤٤٣٦٨	١٩٩٣١	—	—	—	—	١٩١٠
١٣-١٩١٥	٥٥٤٥٣٣	—	—	—	—	—	١٣-١٩١٥
٢١-١٩٢٠	٦٧٨٤٦٥	—	—	—	—	—	٢١-١٩٢٠
٢٦-١٩٢٥	١٠٤٩٨١٣	—	—	—	—	—	٢٦-١٩٢٥
٢١-١٩٣٠	١٥٣٦٣٦٦	—	—	—	—	—	٢١-١٩٣٠

يتضح من الجدول السابق أن عبء المعاشات الحقيقية قد زاد في مدى ست وستين سنة بما يزيد عن ٢٢٠٥ مثلا . ويرجع هذا التضخم المستمر في المعاشات إلى الأسباب الآتية ، بجانب ما ذكرناه في أول هذا الفصل : (١) ازدياد عدد الموظفين الذين يحالون على المعاش ، (٢) سلطة مجلس الوزراء في التصرف في المعاشات والمكافآت تصرفا استثنائيا ، (٣) تأثير قوانين المعاشات .

(١) ازدياد عدد الموظفين الذين يحالون على المعاش : يرجع فضلا عن الإحالة إلى المعاش بلوغ السن القانونية ، إلى تسهيل الإحالة على المعاش قبل بلوغ تلك السن مع دفع الفرق بين المعاش والمرتب ، وقد سبق أن رأينا أن الحكومات المتعاقبة كثيرا ما كانت تلجأ إلى هذا التدبير بقصد تخفيف عبء المرتبات ، ولكنها رغم ذلك كانت تعين في الوظائف التي تخطو بالإحالة على المعاش ، وهذا ازدياد اعتمادات كل من المعاشات والمرتبات ،

(٢) سلطة مجلس الوزراء في التصرف في المعاشات تصرفا استثنائيا : يرجع ازدياد عبء المعاشات أيضا إلى سلطة مجلس الوزراء في التصرف في المعاشات تصرفا استثنائيا ، فيمنحها لمن يشاء ويسوى حالات لا يقبلها القانون ، ويقر استبدالات لا تخطو من غبن على الخزانة العامة ، ويقر الإحالة على المعاش بترقيات أو علاوات ، ويضيف إلى سنى الخدمة مددا ، ولم تخل هذه التصرفات من دواع سياسة حزبية ، كتيشير الخروج والتقاعد لافساح المجال لتوظيف الانصار وترقيتهم ، أو معاقبة غير الانصار بإحالتهم إلى المعاش بالرغم من صغر سنهم وقدرتهم على العمل .

(٣) تأثير قوانين المعاشات : أما عن تأثير قوانين المعاشات ، فيلاحظ أن القوانين القديمة للمعاشات كانت تحتوي على نصوص سخية لم تكن متناسبة مع الحالة المالية السائدة وقتئذ ، وكان قانون سعيد باشا الصادر سنة ١٨٥٤ أسخاها جميعا ، أما قانون إسماعيل باشا (سنة ١٨٧١) فع كونه أقل سخاء في مجموعه من قانون توفيق باشا الصادر سنة ١٨٨٧ إلا أنه كان يحتوي على بعض

الميزات ، وقد أظهر العمل عدم كفاية قانون توفيق باشا ولذلك عهد في سنة ١٩٠٦ إلى بعض البيوت الإنجليزية المختصة في هذه الشؤون بدراسة قانون جديد لوضعه على أسس سليمة وإعطائه عنصر الاستمرار الذي كان يعوز سابقه ، وقد نص هذا القانون الأخير (قانون عباس) على استقطاع ٥٪ من المرتب للعاش ، ومع ذلك فقد كان المبلغ المتحصل^(١) غير كاف لتخفيف عبء المعاشات ، كما كثرت المطالبات بتعديل شروط الإحالة على المعاش ، ولذلك صدر قانون جديد في ٢٨ مايو سنة ١٩٢٩ (قانون فؤاد) زيد فيه المستقطع للعاش من ٥٪ إلى ٧.٥٪ من المرتب ، وطلب من الموظفين الذين يريدون الإفادة من نصوصه أن يدفعوا إلى الخزانة جميع المتأخر من المستقطع عن مدة الخدمة السابقة ولكن من جهة أخرى رفع الحد الأقصى للعاش وتوسع في

(١) بلغ المستقطع من مبيعات المستعدين في كل من السنوات ١٨٨٠ من ١٩٤٥ ما يأتي :

السنة	المستقطع من المبيعات	جدة الماشات الحقيقية	النسبة المئوية
١٨٨٠	٥٤١٧٤	١٣٠٨٥٥	٤١٦٤
١٨٩٠	٦٢٩٤٠	٧٨٤٧٦٠	٨٦٠
١٩٠٠	٦٤٧١٢	٣٧٣١٧٢	١٧٣٢
١٩٠٥	٧٧٣٠٢	٥٦١٢٠٩	١٣٣٧
١٩١٠	١٣١٤٢٠	٤٩٤٢٦٨	٢٦٣٥
١٦-١٩١٥	١٣٧٤١٦	٥٥٤٥٢٧	٢٤٣٧
٢١-١٩٢٠	٢١٤٥١٥	٦٢٨٤٦٥	٣٤٣١
٢٦-١٩٢٥	٣٠٩٢٠٢	١٠٤١٨١٢	٢٩٦٤
٣١-١٩٣٠	٦٦٦٢٤٨	١٥٣٦٢٣٦	٤٣٦٤
٣٦-١٩٣٥	٦٦٦٥٩١	٢٣٠١٣٦٢	٢٨٦٩
٤١-١٩٤٠	٥٤٨٨١٣	٢٠٠٥٩٤٥	٢٧٣٢
٤٦-١٩٤١	٥٩٢٢٤٨	٢٠٧٢٦٢٨	٢٨٣٥
٤٣-١٩٤٢	٦٥٠١٣٢	٢٣٨٩٩٩٠	٢٧٦٤
٤٤-١٩٤٣	٦٧٣٩٣٨	٢٤٠١٧٥٢	٢٧٦٩
٤٥-١٩٤٤	٧٦٩٧٦٢	٢٦٣٦٠٨٩	٢٩٣٢
٤٦-١٩٤٥	٧٦٣٣٠٦	٢٩٤٦٦٦٠	٢٥٦٩

ملحوظة : أرقام سنة ١٩٤٢-٤٣ عن ١٣ شهرا ، راجع سابقا ص ٥٢ .

قيود السن، وأضاف القانون ورتبة جددا لم يكن لهم حق فيه من قبل، وزاد نصيب الآخرين، كما ترتب على تفاوت المرتبات ومتوسطاتها أن أصبح يمكن أن يصل موظف قليل إحاطته إلى المعاش إلى درجة أعلى من درجة ليستحق معاشا لا يتناسب مع ما استقطع منه ويزيد عن معاش موظف آخر أطول منه خدمة وأكثر مساهمة في الاستقطاع، ولكنه لم يصل إلى الدرجة الأعلى، وقد رفع هذا القانون الحد الأقصى للمعاشات الوزراء إلى ١٥٠٠ جنيه، ويمكن أن يصل موظف قديم إلى كبرى الوزارة حتى يستولى على معاش كبير.

واستمر عبء المعاشات في إزدياد حتى أصبح من الضروري لتخفيفه إدخال تعديلات في نفس النظام، وفي انتظار ذلك أوقف منذ سنة ١٩٣٥ تثبيت الموظفين المؤقتين إلا بعد موافقة مجلس الوزراء، كما تقرر عدم التمييز في الوظائف الحالية ما عدا طائفة قليلة منها، إلا بصفة مؤقتة وبموجب عقود قابلة للتجديد، وقد كان هذا الإجراء مسكنا وقتيا ولكن لم يظهر له أثر فعال في إيقاف تضخم المعاشات، وقد وضعت عدة مبادئ لإنشاء نظام جديد للمعاشات أهمها: الاحتفاظ بنظام المعاشات لطبقة معينة من الموظفين الدائمين، وتطبيق نوع من التأمين على الحياة على غيرهم من الموظفين بواسطة شركات التأمين، على أن تساهم الحكومة في الأعباء بشرط أن تقل عما تتحمله من المعاشات، وعهد إلى لجنة من المتخصصين في تحضير مشروع لذلك، وقد اقترح تطبيق الطريقة الجديدة لتأمين على الحياة في المصالح ذات الصلة التجارية وعلى الموظفين الكتابيين في المصالح الأخرى، كما اقترح إنشاء صندوق خاص للمعاشات تتكون إيراداته من المستقطع للمعاشات من المرتبات ومن مبلغ معين تدفعه الحكومة، وتستثمر أمواله بطريقة تؤدي إلى الفرض المقصود من إنشائه، واقترح نظام آخر للمستخدمين خارج الهيئة مؤسس أيضا على التأمين، بحيث يكون نصيب الحكومة فيه محدودا، ويؤدي إلى فائدة هؤلاء المستخدمين وورثتهم، ولكن هذه كلها لا تزال في دور المقترحات، وقد ترتب على قرار سنة ١٩٣٥ الخاص

بإضاف كثيـت الموظفـين أنه يوجد الآن عدة آلاف من الموظفـين غير المثبتـين الذين ليس لهم معاش والذين يشعرون بعدم اطمئنان نحو المستقبل ، خصوصا وأن روح الادخار تكاد تكون معدومة ، وإن وجدت فقلبا تستخدم استخداما صالحا ، كما يشعرون بنوع من عدم المساواة بينهم وبين الموظفـين المثبتـين ، كذلك لم ينص قانون سنة ١٩٢٩ على شيء بالنسبة لعدد كبير من صغار الموظفـين والعمال الذين ظلت تطبق عليهم نظم قديمة ، في حين أن الظروف الاجتماعية التي يعيشون فيها قد تغيرت كثيرا عما كانت عليه يوم وضعت تلك الأنظمة ، وقد اقترح سنة ١٩٤٢ نظام آخر يؤدي تطبيقه إلى محو هذه الفروق وإلى التخفيف عن الميزانية وهو مبني على المبادئ الآتية :^(١)

(١) تخفيض النسبة التي يحسب عنها المعاش من $\frac{1}{10}$ من المرتب كلهم حسب قانون ١٩٢٩ إلى $\frac{1}{4}$ منه عن كل سنة من سني الخدمة التي تدخل في حساب المعاش ، ويؤدي هذا التديـر إلى وفر يساوي $\frac{1}{4}$ المعاش ، أي أن المعاشات تنخفض بمقدار ١٧ ٪ .

(٢) لا يثبت من الموظفـين إلا الذين مضوا ثلاث سنوات على الأقل تحت التجربة ، ولا تدخل هذه المدة في حساب المعاش خلافا للنظام الحالي ، وينتج عن هذا الإجراء تخفيض في مقدار المعاش الذي سيدفع يقدر بـ ١٠ ٪ في المتوسط ، ومع ملاحظة أن الحزاة تفقد من جهتها في النظام المقترح ، المستقطع للمعاش مدقة التجربة أي ٣ ٪ تقريبا فإن التخفيض الذي ينتج عن هذا هو ٧ ٪ تقريبا .

(٣) ينخفض المستقطع للمعاش من $\frac{1}{4}$ إلى $\frac{1}{7}$ ٪ ، ويترتب على هذا الإجراء زيادة عبء المعاشات بمقدار $\frac{1}{4}$ ٪ . بهذه التعديلات ينخفض عبء المعاشات بمقدار ٢٤ ٪ ويزداد من جهة أخرى بمقدار ١٥ ٪ فيكون صافي التخفيض $\frac{1}{4}$ ٪ على الأقل ، كما اقترحت بعض تعديلات أخرى دل عليها العمل .

(١) خطاب وزير المالية عن مشروع الميزانية الملل لسنة ١٩٤٣-٤٤ قاهرة ١٩٤٣ .

هذا فيما يختص بالموظفين داخل الهيئة ، أما الموظفون خارج الهيئة ، والذين باليومية ، فيطبق عليهم نظام جديد يستقطع فيه مبلغ صغير من مرتباتهم لتأمين مكافأته ، وإعطاء مكافأة لورثتهم في حالة الوفاة ، وتقرر مكافأة في الأحوال التي لم تقرر فيها وهي بلوغ السن والمرض ، وينص هذا المشروع كسابقه على إنشاء صندوق خاص لكي تصبح المعاشات أكثر وضوحاً ، ولكي يتبين المبلغ الذي تساهم به الخزنة العامة ، ويسلم هذا الصندوق نصيب الموظفين ونصيب الخزنة ، ويتكفل بخدمة المعاشات ودفع المكافآت لجميع طوائف الموظفين ، ويكون مستقلاً عن الميزانية .

وقد ألفت في أغسطس سنة ١٩٣٦ لجنة بوزارة المالية لدرس قوانين المعاشات وأنظمتها ولوائحها ، وإعداد تشريع جامع للمعاشات يتفق والتطورات الحديثة ، وقد أبان وزير المالية عن غرضها في أول اجتماع لها (٥ سبتمبر ١٩٤٦) بقوله : « أود أن أشير إلى أن التخفيف من أعباء الميزانية قد يكون في المقام الأول من اعتبار الذين سبقونا إلى بحث هذه المشكلة ، وفي رأيي أن غرضنا الأول ينبغي أن يكون إقرار الطمأنينة في نفوس الموظفين ، وكفالة مستقبلهم ، أما تدبير المال لتحقيق هذا الغرض فن واجب وزير المالية ، ذلك أن الموظف إذا اطمأن إلى مستقبله ومستقبل أولاده وذويه وضمن في ختام حياته مستوى عكراً من العيش ، كان ذلك في صالح الإنتاج الحكومي كله ، وخفف من أعباء الميزانية وزاد في مواردها وتحقق الاتجاه الذي كان رائد الباحثين من قبل في شؤون المعاشات ، وهو الحرص على صالح الخزنة العامة ، وتناول البحث نظام التأمين على الحياة ، والأخذ به فيما يختص بالموظفين الذين يراد تيسيرهم ، غير أنه روي أن هذا النظام لا يتحقق الغرض المراد منه ، ولذلك اتجه التفكير إلى إنشاء صندوق للمعاشات يمول بما يقتطع من مرتبات الموظفين وبما تساهم به الحكومة في سبيل تأمين الموظف .

ونرى أنه لكي يقوم أي مشروع للمعاشات على قواعد سليمة يجب أن يوضع على فكرتين أساسيتين : (١) أن المعاش ليس هبة من الدولة ولكنه

نوع من المكافأة المؤجلة عن خدمات مؤداة ، كما سبق القول في مبدأ هذا الفصل ، فكل زيادة فيه يجب أن تصطبغ بتخفيض في المرتب ، (٧) أنه إذا كان المعاش الذي يعطى لعائلة الموظف المتوفى لا يكفي حاجتها دائما في حالة موت عائتها المبكر ، فلا يغيب عن الذهن أن ضمان العائلة ضد مثل هذا الاحتمال لا يكون بواسطة المعاش ، وإنما يكون بواسطة التأمين على الحياة .

كذلك يجب إلغاء ذلك الحق الذي لمجلس الوزراء والذي توسع فيه كثيرا ، في أن يتصرف في المعاشات تصرفا استثنائيا بمنحها لمن لا يستحقها .

أما عن إنشاء صندوق للمعاشات (*caisse de retraites*) يكون مستقلا وميزانيته منفصلة عن الميزانية العامة ، مع ضمان الحكومة له ورقابته عليه ، وتكوين احتياطي خاص به ، وتنفذته بما يستقطع من مرتبات الموظفين ، وبما تفرضه الدولة على نفسها من معونة ، مع استثمار أمواله بما يعود برح يفي بالأغراض المطلوبة ، فيلاحظ أن النتائج التي حصلت عليها الدول التي أنشأت مثل هذا الصندوق (ككندا وأستراليا وفرنسا قبل سنة ١٨٥٣) لا تشجع على إنشاء مثله في مصر . ويحتاج هذا الصندوق ، كغيره من الصناديق المشابهة التي يقوم عملها على الاستفادة من الفائدة المركبة ، كصندوق استهلاك الدين (*caisse d'amortissement*) عند بدء عمله إلى رأس مال كبير ، لذلك نصح كثير من الحكومات عن إنشائه ، كما حدث في فرنسا إذ نص قانون المعاشات الصادر في ١٤ أبريل سنة ١٩٢٤ على إنشاء صندوق للمعاشات (المادة ٨٥ و المواد التالية) ولكن صدر بعد ذلك قانون ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٧ أجل إنشاء (المادة ٧)^(١) ويلاحظ أن هذه الصناديق تعرض لمدة أخطار : كإخفاض سعر الفائدة إذ أن عملها يعتمد كما سبق على الفائدة المركبة ، وتدهور قيمة النقود ، وتعرض الأموال المتجمعة لديها لاستيلاء السلطات عليها عند حدوث أزمة ، ولذلك تفضل معظم الدول التي تأخذ بنظام المعاشات ، دفعها من الإيرادات العامة مباشرة كما هو الحال في إنجلترا وفرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة

البَابُ الثَالِثُ

أثر بعض العوامل المالية في ازدياد النفقات العامة

من أهم العوامل المالية التي ساعدت على زيادة النفقات العامة : سهولة الائتجار إلى القروض ، ووجود قائض في الإيرادات أو مال احتياطي ، وعدم مراعاة بعض القواعد المالية ، وإساءة استعمال الاعتمادات الإضافية ، وستناول كل واحد منها بالدرس فيما يلي

الفصل الأول

سهولة الائتجار إلى القروض ^(١)

المبحث الأول

كلية عامة

كانت الدول فيما مضى إذا احتاجت إلى النقود ، تلجأ إلى بعض كبار المالين وتقترض منهم ما هي في حاجة إليه ، وكان عدد المالين قليلا والشروط التي

(١) انراجع :

- Adams, H., Public Debts, New York, 1896.
Bogart, E.L., War Costs and Their Financing, 1921.
Grant, A., op. cit., 632-637.
Matsushita, Sh., The Economic Effects of Public Debts, New York, 1922.
Stadenski, P., Public Borrowing, New York, 1926.
Smith, D.T., Deficits and Depressions, New York, 1926.
Hart, G.H. and Allen, E.D., Paying for Defense, Philadelphia, 1914.
S.D.N., Revue de la Situation économique mondiale, 1929-31.
World Economic Survey, 1931-32.

يخضعونها كأسية فكانت ضمانا ، إلى حتما ، ضد الإسراف في الاقتراض ، ولكن الدولة والهيئات العامة في عصرنا الحاضر تلجأ في الاقتراض إلى الجمهور وتصل إلى متوسطي الناس ولكي تفرهم بإقراضها تعرض لهم بعض المزايا ، فضلا عن الفائدة ، كملاوات السداد ، والتعويض ، والإعفاء من الضرائب و ضمان الدفع ذهابا ، وفي بعض الأحوال عدم جواز الحجز ، وتلجأ الدولة غالبا إلى طرح القرض للاكتتاب العام في مدة معينة ، ويسلم موظفوها طلبات الاكتتاب أو تطرح الدولة السندات في سوق الأوراق المالية على دفعات متوالية وقد تلجأ أيضا إلى البنوك ولهذا الطريقة الأخيرة ميزة هي ضمان الدولة بتغطية القرض كله ، وللمزايا السابق الإشارة إليها و ضمان الاستمرار وإمكان الحصول على رأس المال المقترض ببيع السند في سوق الأوراق المالية ، يجتنب القرض عددا كبيرا من الأفراد ، وطنيين وأجانب ، مما يسهل على الحكومة الحصول على الأموال بواسطة الاقتراض . وكما سبقت الإشارة إليه ^(١) لجأت الحكومات أثناء الحرب العالمية الثانية إلى طرق جديدة للاقتراض ، تفرى الجمهور ، فأصدرت إنجلترا منذ نوفمبر سنة ١٩٣٩ الشهادات الوطنية للتوفير ، وأذونات الدفاع ، الأولى بسعر ١٥ شلنا تسدد بعد عشر سنوات بسعر ٢٠ شلنا و ٦ بنسات والثانية بفائدة ٣ ٪ في السنة وهي سندات قيمة كل منها خمسة جنيهات إنجليزية تسدد بعد سبع سنوات . ولجأت البلاد الأخرى إلى طرق مماثلة ، كالسويد في يناير سنة ١٩٤٠ واستراليا في فبراير سنة ١٩٤٠ وكندا في مارس سنة ١٩٤٠ والولايات المتحدة في أبريل سنة ١٩٤١ . وقد أصدرت اليابان في أغسطس سنة ١٩٣٨ شهادات توفير بسيطة القيمة ، ووجهت حملة كبيرة للتوفير ، مما أصبحت معه الطريقة كقرض إجباري ، واشتدت الحملة في أوائل سنة ١٩٤١ وقررت الحكومة أن يبلغ المبلغ المدخر بهذه الطريقة ١٣ مليارا ونصف مليار ين في سنة ١٩٤١ . ٤٢- أى ما يقرب من نصف الدخل القومى ، وأنشأت إنجلترا في أبريل سنة

(١) راجع سابقا ص ٢٠٥ و ٢٠٦ .

١٩٤١ طريقة للتوفير الإجبارى ، فكانت المبالغ تدفع إجباريا على أن تسدد بعد الحرب ، إلى غير ذلك من الطرق التي سبق الكلام عنها ^(١)

وقد نما الدين العام في معظم الدول وبخاصة أثناء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ : ١٩١٨) وبعدها بما زاد في النفقات العامة وقد كان السبب الأساسى في ازدياد الدين العام هو ازدياد النفقات الحربية. فحينما عدا إنجلترا التي لجأت في البدء لتمويل حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ إلى الضرائب ، لجأت الدول الأخرى وبخاصة فرنسا إلى الاقتراض وحتى إنجلترا لجأت إليه أيضا في النهاية بسبب طول الحرب وبينما غطت الضرائب نصف نفقات حرب ١٦٨٨ - ١٦٩٧ وثلاثة أرباع نفقات الحرب ضد أسبانيا ١٧١٨ - ١٧٢١ لم تتجاوز ٣٥ ٪ من نفقات حرب ١٩١٤ - ١٩١٨. وقد نقصت هذه النسبة كثيرا في الحرب العالمية الثانية فكانت ٣٢ ٪ سنة ١٩٣٩ - ٤٠ و ٣٠ ٪ في سنة ١٩٤٠ - ٤١ و ٢٨ ٪ في المائة في سنة ١٩٤١ - ٤٢ . ويمكن القول بوجه عام بأن مجموع الدين العام للدول الأربع الكبرى وهى فرنسا وإنجلترا وألمانيا وإيطاليا زاد إلى أربعة أمثاله من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢٩ ، وارتفع من ٤٧٠ فرنكا للشخص الواحد في سنة ١٩١٤ ، إلى ١٨٩١ فرنكا (من فرنكات ١٩١٣) في سنة ١٩٢٩ ومن جهة أخرى يبلغ الدين العام للدول الأربع المذكورة تلك الثروة القومية ^(٢).

ويوضح الجدول الآتى الدين العام الداخلى لبعض الدول في سنة ١٩٣٩ والسنوات التالية مينا بالملايين من وحدة النقود القومية لكل دولة. ^(٣)

(١) راجع سابقا ص ٢٥ و ٢٦ .

(٢) Angélepon, A., loc. cit. p. 100.

(٣) الإحصاء السنوى العام لصحة الأمم ، السنة السابعة عشرة ١٩٤٢ / ٤٤ - جيفيه ١٩٤٥ .

الدين العام الداخلي لبعض الدول

الدولة	الدين والتغير	١٩٢٩	١٩٤٠	١٩٤١	١٩٤٢	١٩٤٣	١٩٤٤	١٩٤٥
ألمانيا	دمارك،	٢٩٥٨٩	٥٠٨٧٩	٨٨٤٣٧	١٤٠٨٧٩	١٩٦٤٣٦	٢٧٤٠٢٥	٢٤٥٤٠٠
إيطاليا	ليرة،	—	—	—	—	٤٢٥٨٣٣	٦٧٥١١٨	—
بهاجينا	دولك،	—	٥٢٤٩٧	٧١٩٠٣	٩٢٤١٤	١١٦٣٥١	١٥٩٢١٤	—
تركيا	جنيه تركي،	٣٩٥	٥٠٨	٧٢٠	٩٥٦	١٠٣٠	١٠٨٤	—
السويد	كرونة،	—	٣٦٢٥	٥١٧٠	٦٩٢٧	٨٧٣٣	٩٧٧٤	١٠٩١٩
سويسرا (١)	فرانك،	٥٩٢٩	٦٩١١	٨١١٧	٩٠٦٧	١٠٣٧٠	١١٨٧٨	—
فرنسا	فرانك،	١٢-٣١	—	٨٨١٦٣٧	١٠٠٦٦٧٩	١٣٣٢٥٠٠	١٦٠٩٥٥٤	—
المملكة المتحدة،	جنيه،	٣-٣١	٨٠٥١	١٠٥١٨	١٣٠٨٤	١٥٧١١	١٨٤٥٥	٢١١٤٧
كندا	دولار كندي،	—	٣٢٣٥	٤١٠٨	٥٨٩٤	٨٠٨٨	١١٢٤٨	—
الولايات المتحدة ودولار،	٢-٣١	٤٥٨٩٥٥	٤٨٥٠٠	٥٥٣٤٩	٧٧٠٦٣	١٤٠٧٩٦	٢٠٣٦٢٦	٢٣٥٠٩٤
ألمند	دروية،	—	—	٨٥٦٣	٩٧٣٣	١٣٣٨٤	١٤٤١٣	١٨٦٧٠
اليابان	ين،	—	٢٢٢٢٣	٢٩٦٥٨	٤٠٤٥٥	٥٥٧٧٦	٧٤٧٣٥	—
جنوب أفريقيا	جنيه،	—	١٨٥٠٣	٢٣٧٠٩	٣٢١٠٤	٤٠٩٠٣	٤٥٥٠٩	—
استراليا	جنيه،	٦-٣٠	—	٨٢٤٠٩	١٠٣٣٠٠	١٤١١٠٤	١٧٩٠٠٩	—

(١) انظر هذا المادتين والمادتين الأخرى في الصفحة التالية (٣٤٦)

وإذا قارنا الدين العام بالدخل القومي لوجدنا أن دين إنجلترا العام الداخلي تجاوز في ٣١ مارس سنة ١٩٣٩ الدخل القومي السنوي بأكثر من ٥٠ في المائة، وبلغ الدين العام الداخلي للسويد ربع الدخل القومي السنوي، وفي ألمانيا لم يبلغ نصف الدخل القومي حتى ولو أضيف إليه الدين السري المقدر بمبلغ ١٣ ملياراً من الماركات. وكانت زيادة الدين أكبر نسبياً في البلاد التي كان منخفضاً فيها قبل الحرب العالمية الثانية، فبينما تضاعف الدين العام في السويد بين يونيو سنة ١٩٣٩ ويونيه سنة ١٩٤١ وبلغ ثلاثة أمثاله في ألمانيا بين مارس سنة ١٩٣٩ ومارس سنة ١٩٤١، زاد في إنجلترا بمقدار ٥٠ في المائة فقط أثناء المدة المذكورة.

وإذا قارنا المبالغ المخصصة لخدمة الدين العام قبل وبعد الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) لوجدنا أن نفقات خدمة الدين زادت في المدة من سنة ١٩١٣ إلى سنة ١٩٣٠ زيادة كبيرة وأنها كانت السبب الرئيس في الزيادة الحقيقية للنفقات العامة، وكانت تلك النفقات تستغرق في سنة ١٩٣٠ ما يقرب من ٤٠ في المائة من الإيرادات العامة في كثير من الدول، فبلغت في إنجلترا ٤١.٢ في المائة منها وفي فرنسا ٣٥ في المائة منها، وفي إيطاليا ٢٣.٥ في المائة منها وفي ألمانيا ٢٢ في المائة منها وكانت تبلغ في سنة ١٩١٣: ١٢.٣ في المائة في إنجلترا، و ٢٨ ٪ في فرنسا و ١٢ في المائة في ألمانيا. وقد زاد ما يخص الفرد من نفقات خدمة الدين العام في إنجلترا من ١٤ فرنكاً في سنة ١٩١٣ إلى ١٥٥ فرنكاً (من فرنكات ١٩١٣) في سنة ١٩٣٠ في حين أنه زاد في فرنسا من ٢٢ فرنكاً في سنة ١٩١٣ إلى ٩١ فرنكاً (من فرنكات سنة ١٩١٣) في سنة ١٩٣٠ وفي ألمانيا من ٩

٥. ملاحظة السائبة

- (١) رقم مؤقت في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٤ .
- (٢) رقم مؤقت في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٤ .
- (٣) في ٣٠ أبريل سنة ١٩٤٥ .
- (٤) الدين العام للاتحاد السوفيتي والسكك الحديدية الاتحادية.
- (٥) رقم مؤقت . (٦) في ٣١ مارس سنة ١٩٤٥ (٧) رقم مؤقت.
- (٨) في ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٤ .

فرنكات سنة ١٩١٤ إلى ٤٢ فرنكا (من فرنكات سنة ١٩١٣) في سنة ١٩٣٠ وفي إيطاليا من ١٣ فرنكا في سنة ١٩١٣ إلى ٢٨ فرنكا (من فرنكات سنة ١٩١٣) في سنة ١٩٣٠، وإذا قلنا نفقات خدمة الدين العام بالدخل القومي لوجدنا أنها بلغت في سنة ١٩٣٠ : ١٠.٢٪ منه في إنجلترا و ٧.٥٪ منه في فرنسا و ٥.٤٪ منه في إيطاليا، و ٤.٣٪ منه في ألمانيا^(١).

وقد زادت نفقات خدمة الدين العام أثناء الحرب العالمية الثانية بالرغم من انخفاض سعر الفائدة نسبيا كما يتضح من الجدول الآتي :^(٢) (بلايين من وحدة النقود القومية لكل دولة وتشمل القوائد والاستهلاك للدينين الداخلي والخارجي).

(١) Angelopoulos, A., loc. cit., p. 412.

(٢) الأسماء السنوية لصحة الأمم، السنة ١٧ : ١٩٤٢-٤٤ جيب ٤ ١٩٤٥ و : S. D. N., Revue de la Situation économique mondiale, 1939-41, p. 96.

ملاحظات على الجدول ، ص ٣٤٨ :

السنة المالية : كانت السنة المالية في بعض الدول تطابق السنة المالية وفي البعض الآخر لا تطابق فقد أشرنا للاولي بالحرف « ب » ولثانية بالحرف « ا » .
ألمانيا : رقم سنة ١٩٤١-٤٢ تخريفي .
إيطاليا : الأرقام المذكورة غير نهائية وهي من تقديرات الميزانية .
بلجيكا : الأرقام المذكورة من تقديرات الميزانية .
تركيا : أرقام سنتي ١٩٤٠-٤١ و ١٩٤١-٤٢ غير نهائية ، وأرقام السنوات ١٩٤٢-٤٣ إلى ١٩٤٤-٤٥ من تقديرات الميزانية .
السويد : أرقام السنوات ١٩٤٢-٤٣ إلى ١٩٤٤-٤٥ تشمل القوائد فقط وأرقام سنة ٤٤-٤٥ من تقديرات الميزانية .
سويسرا : الأرقام المذكورة تشمل فوائد دين الاتحاد السويسري ودين السكك الحديدية واستهلاك دين السكك الحديدية .
فرنسا : الأرقام المذكورة من تقديرات الميزانية .
السلطنة المتحدة : أرقام سنة ١٩٤٥-٤٦ من تقديرات الميزانية .
كندا : أرقام سنة ١٩٤٤-٤٥ من تقديرات الميزانية .
الولايات المتحدة : أرقام السنتين ١٩٤٤-٤٥ و ١٩٤٥-٤٦ من تقديرات الميزانية .
المند : أرقام السنتين ١٩٤٣-٤٤ و ١٩٤٤-٤٥ من تقديرات الميزانية .
اليابان : رقم سنة ١٩٤٠-٤١ تخريفي ، وأرقام السنتين ١٩٤٣-٤٤ و ١٩٤٤-٤٥ من تقديرات الميزانية .

تقانات خدمة الدين العام في بعض الدول

١٩٤٥-١٩٤٥	١٩٤٥	١٩٤٤	١٩٤٣	١٩٤٢-١٩٤٢	١٩٤١-١٩٤١	١٩٤٠	١٩٣٩	١٩٣٨-١٩٣٨	الدولة
...	٢٩٠٠	المانيا
...	...	١٧٠٠٠	١٦٤٦٧	إيطاليا
...	...	٤٦٧٧	٣٥٩٤	٢٩٧٧	٣٦٨٧	بلجيكا
...	...	١١١١٤	١٢١١٧	١٠٠١٦	٦٥٠٨	٧١٠٣	٥٣٠٠	...	تركيا
...	...	٢٩٦١٦	٢١٥١٩	٢٢٠١٠	٧٠٤٠٨	١٥٨٠٨	...	٩١	السويد
...	...	٣٣٨٠٢	٢٩٣١٧	٢٨٠١٧	٢٥١٠٣	٣٣١٠٨	سويسرا
...	...	٢٨٠٥٦	٢٢٩٥٧	١٨٥٨١	...	٢١٢٢٣	١٤٩٣٧	...	فرنسا
٤٦٥٠٠	٤٢٠٠٠	٣٧٥٠٠	٣٢٥٠٠	٢٥٧٠٢	٢٣٠٠٠	...	٢٣٠٠٠	٣١٧	المملكة المتحدة وجنوب
...	...	٢٨٨٠٩	٢٤٢٠٧	١٨٨٠٦	١٥٥٠٠	١٤١٠٧	كندا
٤٥٠٠٠٠	٣٧٥٠٠٠	٣٦٠٩٠٠	١٨١١٠٠	١٣٥٤٠٧	١١٧٥٠٠	...	١١٧٠٥٥	٩٩٩٠٢	الولايات المتحدة ودولار
...	...	٥٣٤٠٣	٤٥٧٠١	٤٣٢٠٦	٤٣٢٠٦	ألمانيا
...	...	٣٣٤٦	٣٣٥٦	٩٠٠	اليابان
...	١٥٠٣	١٣٠٩	١٣٠٠	١١٠٥	جنوب أفريقيا وجنوب
...	٦٧٠٢	أستراليا

المبحث الثاني

نشأة الدين المصري وتطوره

لما كانت مصر تابعة لتركيا لم يكن لوالى مصر أن يعقد قروضا بدون إذن سلطان تركيا ، وعقد سعيد باشا والى مصر أول قرض سنة ١٨٦٢ بإذن الباب العالي ، وكان مقداره ٣٢٩٢٨٠٠ جنيه انكليزى بفائدة ٧٪ وسعر إصدار ٨٢٠٥^(١) ، وبهذا فتح طريق الاقتراض من المالىين الأجانب ، لأن المصريين كانوا يفضلون استثمار أموالهم فى شراء الأراضى ، وعقد إسماعيل باشا فى سنة ١٨٦٤ عند توليه العرش قرضا بإذن السلطان بمبلغ ٥٧٠٤٢٠٠ جنيه انكليزى وسعر إصدار ٩٣ ولكنه هبط إلى ٨٦ ، وفائدة ٧٪ ، ولم يصل الخزانة من هذا القرض سوى : ٤٨٦٤٠٦٣ جنيه انكليزيا وبلغت فائدته الحقيقية ١٢٪ ، وعقد قرضا ثالثا سنة ١٨٦٥ بمبلغ ٣٣٨٧٣٠٠ جنيه انكليزى وسعر إصداره ٩٠ ولكنه هبط إلى ٨١ ، وفائدة ٧٪ ، أيضا ، ولم يصل الخزانة منه سوى ٣٧٥٠٠٠٠ جنيه انكليزى^(٢) ، وقرضا رابعا فى سنة ١٨٦٦ بمبلغ ٣ مليون جنيه انكليزى وسعر إصداره ٨٨ وفائدة ٧٪ ، ولم يصل الخزانة منه سوى ٣٣٤٠٠٠٠ جنيه انكليزى^(٣) ، وفى سنة ١٨٦٧ عقد القديو قرضا بمبلغ ٢٠٨٠٠٠٠ جنيه انكليزى بسعر إصدار ٩٠ ولكنه هبط إلى ٨٢ وفائدته ٩٪ ولم يصل الخزانة منه سوى ١٧٨٠٠٠٠ جنيه انكليزى ، وفى سنة ١٨٦٨ عقد قرضا آخر بمبلغ ١١٨٩٠٠٠٠ جنيه انكليزى لتوحيد وتحصيل الديون السابقة ، ولكن بشروط أكثر شدة إذ أصدر بسعر ٧٥ ولكنه هبط إلى

(١) لم يصل الخزانة من هذا القرض سوى مبلغ ٣٦٥ مليون جنيه انكليزى .

(٢) قد هذا القرض بضماناً لأراضى من أملاك القديو ولذلك عرف بقرض الدائرتة الثانية الأولى

(٣) كل القرض من هذا القرض لتشكل انتا . المخطط المذهبية ولذلك عرف

بقرض السكك الحديدية .

٩٠ وفائدة ٧ ٪ ولم يصل الخزانة منه سوى ٧١٩٠٠٠٠ جنيه انكليزي ، وبجانب هذه القروض كان يوجد دين سائر كبير قدر بأكثر من ١٨ مليوناً من الجنيهات الانكليزية ، ومعظمه ناتج من قروض قصيرة الأجل .

وأعطى الخديو ضماناً للقروض إيرادات عدة مديريات وإيرادات السكك الحديدية والجمارك وعوائد السكر والملح ومعامل السكر والأشغال العامة وحصة عدة ضرائب ، مما ربط الإيرادات العامة للبلاد لمدة سنوات مقبلة ولم يخصص الناتج من هذه القروض لحاجات البلاد الحقيقية ولكن استعمل معظمه في نفقات غير متجة .

وفي سنة ١٨٧٠ عقد الخديو قرضاً بمبلغ ٧١٤٢٨٦٠ جنيه انكليزي بسعر ١/٢ ٪ ولكنه هبط إلى ٧٥ وفائدة ٧ ٪ ولم يدخل الخزانة منه سوى ٥ مليون جنيه ^(١) ، وفي ٢٠ أغسطس سنة ١٨٧١ صدر قانون المقابلة وكان الغرض منه التخلص من الدين المصري جميعه ، وذلك بأن يدفع الممولون مبلغاً يعادل ضريبة ست سنوات ويعفون نظير ذلك وعلى الدوام من نصف ما عليهم من الضريبة ولا تزداد الضريبة عليهم بأى شكل ، ولكن هذه الوسيلة كانت غير كافية ، وبعد أن حصل الخديو من السلطان سنة ١٨٧٢ على فرمان يمنحه الحق المطلق في الاقتراض دون حاجة لإذن الباب العالي ، عقد قرضاً في ١١ يونيه سنة ١٨٧٣ بمبلغ ٣٢ مليون جنيه انكليزي بسعر لإصدار ٧٥ وفائدة ٧ ٪ ورهن لسداده ما بقي من موارد الدولة ، وتعهد بعدم عقد أى قرض آخر أثناء مدة معينة ولكن هبط سعر الإصدار إلى ٦٣ ، ولم يبلغ صافي ما دخل الخزانة منه سوى ٢٠٧٤٠٠٧٧ جنيه انكليزي منها ١٢٣٧٠٠٧٧ جنيه انكليزي نقداً والباقي سندات على الخزانة المصرية .

(١) عقد هذا القرض بضمانة باقي أحيان الخديو الخليفة ولداً عرف بقرمزي الدائرة الحسنية الثاني .

وفي أغسطس سنة ١٨٧٥ اضطرت الخزانة إلى التوقف عن دفع مرتبات الموظفين وأجور العمال التابعين للحكومة بانتظام بالرغم من بيع أسهم مصر التأسيسية في شركة قناة السويس وعددها ١٧٦.٠٠٠ سهم إلى الحكومة الانجليزية .

وفي ٨ أبريل سنة ١٨٧٦ أصدر الخديو أمراً بتأجيل دفع مستحقات شهرى أبريل ومايو سنة ١٨٧٦ لمدة ثلاثة شهور بفائدة ٧٪ ، وأمام هذه الصعوبات اتخذ الخديو ثلاثة تدابير كبيرة الأهمية : فأنشأ صندوق الدين العمومى في ٢ مايو سنة ١٨٧٦ مع عدم عقد أى قرض بدون رضائه ، وأمر في ٧ مايو من نفس السنة بتوحيد الدين المصرى من قروض وديون سائرة وجعلها ديناً واحداً بمبلغ ٩١ مليون جنيه بفائدة ٧ ٪ ولمدة ٦٥ سنة وتخصص له غالبية موارد الحكومة ، ولكن هذه الطريقة لم تقبل . وصدر بعد ذلك أمر عال في ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ بفصل ديون الدائرة السنية عن ديون الحكومة وتقسيم ديون الحكومة من قروض وديون سائرة إلى قسمين : الدين الممتاز بمبلغ ١٧ مليون جنيه انكليزى ، والدين الموحد بمبلغ ٨٩ مليون جنيه انكليزى ، كذلك فرضت الرقابة الأجنبية على المالية المصرية والتدخل الأجنبي في الإدارة الداخلية للبلاد .

وعقد في سنة ١٨٧٨ قرض بمبلغ ٨٥٠.٠٠٠٠٠ جنيه انكليزى بفائدة ٥ في المائة لسداد الحاجات المالية العاجلة^(١) ، وأصدر الخديو توفيق قانون النصفية (١٧ يولية سنة ١٨٨٠) فخفض فائدة الدين الموحد من ٧ في المائة إلى ٤ في المائة ، وخصص لضباطه بعض الموارد^(٢) ، وألغى قانون المقابلة نهائياً ، وبهذا القانون وضعت مصر تحت الرقابة وأعطي لصندوق الدين الحق في ألا تستدين الحكومة

(١) صرف دينين الرومين لقائته بصفة أصلية بأطيان الخديو تارز منها الحكومة .

(٢) وأضيف إلى الدين الموحد إصدار جديد بمبلغ ١٦٥٠٨٢٤٠٠ جنيناً ويوانغ ٨٠ ألفاً من القيمة الأصلية وأعطيت سنداً لاصحاب السندات القائمة من قروض ١٨٦٤ و ١٨٦٥ و ١٨٦٦ وبذلك أصبح مجموع الدين الموحد ٦٠٩٥٨٢٤٠ جنيناً انجليزياً . وهكذا أضيف في نفس السنة (١٨٨٠) إلى الدين المتأخر إصدار جديد بمبلغ ٥٢٤٣٨٠٠ جنيه انجليزى .

ولا تخفض الضرائب المخصصة إلا بإذنه ، كما لم تصح حجرة في الإفاق في حاجات الإدارة إلا في حدود المبلغ الذي حددته لها الدول العظمى .

وفي سنة ١٨٨٥ عقدت الحكومة المصرية قرضا جديدا (الدين المضمون) بمبلغ ٩٤٢٤٠٠٠ جنيه إنكليزي بسعر إصدار ٩٥١٥ ، للحصول على مبلغ ٩ مليون جنيه إنكليزي بفائدة ٣ في المائة ، يأخذ سابق من سلطان تركيا وبضمان الدول العظمى (ألمانيا ، النمسا والمجر ، فرنسا ، بريطانيا العظمى ، إيطاليا ، روسيا) وتغيرت صفة مندوبي صندوق الدين من ممثلين للدائنين إلى ممثلين للدول الضامنة المبلغ المقرض ، وقد سمح هذا القرض للحكومة بدفع تعويضات لصناعاتها ضرب الأسطول الإنكليزي للإسكندرية ، وسداد عجز الميزانية المتجمع من السنوات : ١٨٨٢ و ١٨٨٣ و ١٨٨٤ ، والقيام ببعض الأشغال العامة الخاصة بالرى .

وأصدر قرض آخر سنة ١٨٨٨ و ١٨٩٠ و ١٩٠٠ بمبالغ جعلتها خمسة ملايين من الجنيهات المصرية ، وكان ذلك يأذن من السلطان وموافقة مندوبي صندوق الدين (من ذلك مليونان سنة ١٨٨٨ بفائدة ٤ ١/٢ ٪ أدجما سنة ١٨٩٠ في الدين الممتاز ، و ١٣٠٠٠٠٠ سنة ١٨٩٠ و ١٧٠٠٠٠٠ سنة ١٩٠٠ صدرت بشكل سندات من الدين الممتاز ^(١) .

بهذه الوسائل استعادت مصر اتقانها وأصبح في إمكانها الاقتراض بفائدة معتدلة ، وتوصلت الحكومة المصرية ، بموافقة الدول ، في سنة ١٨٩٠ إلى تبديل الدين الممتاز من دين قائده ٥ ٪ إلى آخر قائده ٣ ١/٢ ٪ ، ودين الدائرة السنية من ٥ ٪ إلى ٤ ٪ ، وفي سنة ١٨٩٣ إلى تبديل دين الدومين من ٥ ٪ إلى ٤ ١/٢ ٪ ونجم عن ذلك وفر سنوى يبلغ ٢٦٥٠٠٠ جنيه مصرى .

(١) وهذا بلغ ما أصدر من سندات الدين الممتاز : ٣١٥٨١٢٠٠ جنيه إنكليزي ، من ذلك ١٧ مليون سنة ١٨٧٦ و ٥٧٤٣٨٠٠٠ ج.ك. - نسبة ١٩١٨ و ٧١٠٣٢٠٠ ج.ك. سنة ١٨٩٠ و ١٧٣٤٢٠٠ ج.ك. سنة ١٩٠٠ .

وترتب على الاتفاق الإنجليزي الفرنسي الذي عقد في ٨ أبريل سنة ١٩٠٤، أن استبدل ضمانات الدين السابقة ضمان الحكومة واستعادت مصر حريتها فيما يتعلق بالإدارة المالية للبلاد، فألغى حق صندوق الدين في استهلاك الدين ولكن بقي فرماتا سنة ١٨٧٩ وسنة ١٨٩٢ يحدان من سلطة الخديو في عقد القروض ويقتصران حقه في ذلك على القروض المراد بها تسوية الحالة المالية القائمة.

وتم انقضاء دين الدائرة السنوية في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٠٥ كما تم استهلاك قرض الدومين في أول يونيو سنة ١٩١٣، واستمر استهلاك الدين المتنازل والدين الموحد في فترات متقطعة، أما الدين المضمون فكان يستهلك سنويا بطريقة منتظمة وفقا لاتفاقية سنة ١٨٨٥.

وقد انقضى منذ ذلك الوقت قرابة خمسين عاما، استقرت فيها المالية المصرية، وقامت الحكومة المصرية بتعهداتها في خدمة الدين بذك، وساعد على ذلك رعايا البلاد ونحوها، مما لم يجد يسمح ببقاء النظام الاستثنائي الذي أنشئ في الماضي، وبدأت الرغبة في مجلس النواب في سنة ١٩٢٧ لإلغاء صندوق الدين واقتصاد نفقاته، وبدأت الحكومة المصرية منذ سنة ١٩٣٧ في مفاوضات الدول ذات الشأن الممثلة في صندوق الدين لإلغائه، وانتهى الأمر إلى عقد اتفاق خاص بالدين العام بين مصر وإنجلترا في ١٧ يوليوس سنة ١٩٤٠ (ووفق عليه بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٤٠) (١) كما عقد اتفاق بين مصر وفرنسا في ٣ أغسطس سنة ١٩٤٠ (٢) (ووفق عليه بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٠) (٣)، نتج عنهما أن ألغى قانون سنة ١٩٠٤ واستبدل به تشريع جديد هو القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٠ الخاص بالدين المضمون والدين الممتاز والدين الموحد (٤)، وترتب على إلغاء قانون سنة ١٩٠٤ وإلغاء صندوق الدين، أن نقل إلى الحكومة المصرية المال الاحتياطي الخاص به والمكون من سندات الدين الموحد والممتاز وقيمتها

(١) الوثائق المصرية، العدد ١١١ الصادر في ١٩ أغسطس سنة ١٩٤٠

(٢) كتبت من أثر الحالة الدولية وقتئذ أن لم يجد لاجتبايا محل للاعتراف في اتفاق الدين

(٣) الوثائق المصرية، العدد ١٦٦ الصادر في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٠

١٨٤٦١٦٠ جنبا انجليزيا ، والمال المخصص للإدارة وقدره ١١٥٠٠٠٠ جنيه مصرى ، وجميع المبالغ المودعة بذلك الصندوق ، وأعلنت الحكومة على طاعتها تبعة جميع ارتباطاته .

وفيا على جدول يبين جملة الدين العام فى آخر كل سنة من السنوات المالية المذكورة به منذ سنة ١٨٨٢ حتى سنة ١٩٤٢/٤٣ (بالجنيت الانجليزية) .

السنة	جملة الدين العام	السنة	جملة الدين العام
١٨٨٢	٩٦٤٥٧٣٢٠	١٩٢٠-٢١	٩٢٩٧١٧٤٠
١٨٩٠	١٠٦٨٠٢٣٦٠	١٩٣٠-٣١	٨٩٦٤٤٨٤٠ ^(١)
١٩٠٠	١٠٢٧١٤١٨٠	١٩٣٩-٤٠	٨٧٥٠٠٠٤٠ ^(٢)
١٩١٠	٩٤٩٧٢٢٠٠	١٩٤٢-٤٣	٨٦٦٦٩٨٤٠ ^(٣)

وفى سنة ١٩٤١ أصدرت الحكومة قرضا قصير الأجل بمبلغ ١٠ مليون جنيه وفائدته ٤ ٪ / الساعده فى شراء محصول القطن لذلك العام ، وفى سنة ١٩٤٢ أصدرت قرضا آخر قصير الأجل أيضا بمبلغ ٢ مليون جنيه وفائدته ٤ ٪ / الساعده فى شراء محصول القطن لعام ١٩٤٢ وقد سبق الكلام على هذين القرضين^(٤) .

وفى ٧ سبتمبر سنة ١٩٤٣ صدر المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٣ بالإذن لوزير المالية ، فى تحويل الدين العام ، كله أو بعضه إلى دين أقل فائدة ، وفى أن يعقد قروضا لأجل قصير أو متوسط أو طويلة ، وكل ذلك بالشروط والأوضاع التى يحددها بموافقة مجلس الوزراء وفى حدود أربعين مليوناً من الجنيتات على أن يصكون القرض من هذه القروض استهلاك وسداد جزء من الدين العام^(٥) .

(١) لا يمثل فى الرقم المنصوص القرضان الشانان لسنة ١٨٩١ و لسنة ١٨٩٤

(٢) راجع سابقا ص ٢٣٦، ٢٣٥

(٣) الموجهة المصرية ٤٧٥ العدد ١١٥ الصادر فى ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٤٣

وبناء على موافقة مجلس الوزراء في ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٤٣ ، حدد الباقي من الدين المضمون والباقي من القرضين العثمانيين كما تقرر تسديد الباقي من قرضي القطن لسنة ١٩٤١ ولسنة ١٩٤٢ ، على اعتبار أن تسديد هذين القرضين بما تقضى به مصلحة الخزنة من جهة وما يساعد عملية التحويل من جهة أخرى .

وكذلك أصدرت القروض الآتية ، لتخصص حصيلتها لتحويل وتسديد الدين العام كله أو بعضه :

(١) القرض الوطني الطويل الأجل $\frac{3}{4}$ ٪ لسنة ١٩٦٣/١٩٧٣ ومدته ٣٠ عاماً بتبديء من أول نوفمبر سنة ١٩٤٣ ، مع قابلية الاستهلاك بعد عشرين سنة .

(٢) القرض الوطني المتوسط الأجل $\frac{3}{4}$ ٪ لسنة ١٩٥٥ / ١٩٥٨ ومدته ١٥ عاماً بتبديء من ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٣ مع قابلية الاستهلاك بعد اثنتي عشرة سنة .

(٣) القرض الوطني القصير الأجل $\frac{3}{4}$ ٪ لسنة ١٩٤٨ / ١٩٥٠ وقيمته خمسة ملايين من الجنيهات ، ومدته سبع سنوات بتبديء من ١٥ ديسمبر سنة ١٩٤٣ مع قابلية الاستهلاك في أي وقت ابتداء من ١٥ ديسمبر سنة ١٩٤٨ لغاية ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٠ .

(٤) القرض الوطني القصير الأجل $\frac{1}{4}$ ٪ لسنة ١٩٤٥ / ١٩٤٦ وقيمته ٣ مليون جنيه ومدته ثلاث سنوات تبدأ من ١٥ ديسمبر سنة ١٩٤٣ مع قابلية الاستهلاك في أي وقت ابتداء من ١٥ ديسمبر سنة ١٩٤٥ لغاية ١٥ ديسمبر سنة ١٩٤٦ ، وقد صدر القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٦ بأخذ مبلغ ثلاثة ملايين من الجنيهات من الاحتياطي العام لتسديد هذا القرض الأخير^(١) .

(١) الوثائق المصرية العدد ٨١ الصادر في ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٦ ، ص ١١

ولتشجيع عملية تحويل سندات الدين الموحد ٤ ٪ والممتاز ٣ ٪ إلى سندات القرض الجديد ، قبلت السندات الأولى بعلاوة قدرها ٢ ٪ فوق قيمتها الاسمية والسندات الثانية بعلاوة قدرها ١ ٪ فوق قيمتها الاسمية كما أعطيت مهلة لطلب التحويل (لغاية ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٣ بالنسبة للدين الموحد ، و ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٤٣ بالنسبة للدين الممتاز وذلك لحلة السندات المقيمين بمصر ، و ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٣ و ١٥ يناير سنة ١٩٤٤ على الترتيب للقيمين خارج البلاد) .

وبلغت القيمة الاسمية للسندات التي حوزت على هذه الصورة ٢٤٦٥٧٩٠٠ ليرة استرلينية من سندات الدين الموحد (أى مائتا و ٢٣٧٩١٤٥٣ جنيهًا مصريًا) و ١٢٣.٣٠٧٤ ليرة استرلينية من سندات الدين الممتاز^(١) ، (أى مائتا و ١١٩٩٥٤٩٧ جنيهًا مصريًا) استحق عنها علاوة تحويل على الأساس المتكتم ٧٩٥٧٨٤ جنيهًا مصريًا ، ولما كان هذا المبلغ يشمل ١٧١١٤٠ جنيهًا استحق لوزارة المالية عن سندات الدين الموحد التي كانت مملوكة للاحتياطى العام ، فقد رأى استبداده منه وبذلك اقتضت علاوة التحويل التي تحملتها الحكومة فعلا على ٦٢٤٦٤٤ جنيهًا مصريًا^(٢) .

وأصبحت قيمة الدين العام بعد التسديد والاستهلاك والتحويل إلى القرض الوطنى الجديد بأنواعه الأربعة : ٨٦٠٠١٨٥٠ جنيهًا مصريًا بعد أن كانت في أواخر أكتوبر سنة ١٩٤٣ ، أى قبل الشروع فى التحويل أو السداد

(١) وقد بلغ مقدار السندات التي لم تدفع قيمتها حتى ١٣٠ أبريل سنة ١٩٤٤ : ١٦٦٠٥٧١٣ جنيهًا مصريًا ١١٣٩٣٤٦٩ جنيهًا من سندات الدين الموحد و ٢١٢٢٣٣ جنيهًا من سندات الدين الممتاز . وقد وضع فى البنك لأعلى الثغرى وبعض البنوك الأخرى وسيد القدى دفع قيمة هذه السندات .

(٢) بلغ حتى تلك الألف استهلاك بعض الديون القديمة وإصدار القرض الوطنى الجديد ٢٥٢١٨٢٥ جنيهًا (تضاعفًا في السنة ١٩٤٣/١٩٤٤) .

أو الاستهلاك ٨٩١٨٥٠٦٣ جنيهًا مصريًا. أي أنها نقصت بمقدار ٣١٨٣٢١٣ جنيهًا وهذا المبلغ يمثل حقيقة المسدد من الدين العام وفي يونيو سنة ١٩٤٦ أصدرت الحكومة قرضًا بمبلغ ٣٠ مليون جنيه لتحويل القطن الذي تشتريه ، وجعلت فاقده $\frac{1}{4}$ ٢١٪ ومسدته سبع سنوات ويستهلك بعد أول يونيو سنة ١٩٤٨ إلى أول يونيو سنة ١٩٥٣ (قانون رقم ٤ لسنة ١٩٤٦) ، وقد سبقت الإشارة إليه^(١).

ووجدت بجانب الديون السابقة عدة ديون أخرى هي:

(١) القروض العثمانية - أو قروض الجزية وهي التي عقدتها الدولة العثمانية في السنوات ١٨٥٥ (القرض التركي المضمون ٤٪) و ١٨٩١ (قرض الدفاع العثماني ٤٪) و ١٨٩٤ (القرض العثماني $\frac{1}{4}$ ٣٪) بضمانة الجزية المصرية التي كانت تدفعها مصر سنويًا للباب العالي حتى سنة ١٩١٤ .

وبالرغم من سقوط الجزية عن مصر بزوال السيادة العثمانية سنة ١٩١٤ ظلت الحكومة المصرية تقوم بخدمة الديون المذكورة ، وفي سنة ١٩٢٣ عقدت معاهدة لوزان بين تركيا والحلفاء وحملت مصر هذه الديون باعتبارها جزءًا من الدولة العثمانية في الماضي ، ولما لم تكن مصر طرفًا في تلك المعاهدة وافق البرلمان على اقتراح الحكومة أن مصر لم تعد ملزمة منذ سنة ١٩١٤ بالاستمرار في خدمة هذه القروض ، وأن تكف الحكومة عن دفع أي قسط للدائنين بعد القسط المستحق في ١٢ يولييه سنة ١٩٢٤^(٢) ، ولكن القضاء المختلط ألزم الحكومة بالدفع فيما يتعلق بقرض سنة ١٨٩١ وسنة ١٨٩٤^(٣) ، أما قرض سنة ١٨٥٥ فبقى معلقًا حتى تم الاتفاق في ١٧ مارس سنة ١٩٢٩ بين مصر وإنجلترا بصفتها

(١) راجع سابقًا ص ٢٣٨

(٢) مجلس النواب ، جلسة ٩ يولييه سنة ١٩٢٤ ، ومجلس الشيوخ ، جلسة ١٠ يولييه من نفس السنة .

(٣) محكمة الاستئناف المختلطة في ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٦ اللذين لحكم محكمة مصر الابتدائية المختلطة في ١٥ يولييه سنة ١٩٢٥ .

إحدى الدولتين الضامتين لهذا القرض، على اقتضائه نظير دفع مصر مبلغ ٧٨٢٦٩٩ جنيهًا .

وفي ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٤٣ قرر مجلس الوزراء تسديد الباقي من قرضي سنة ١٨٩١ وسنة ١٨٩٤ ، وقد تم ذلك فعلاً وبلغت جملة المسدد ١٧٢٧٣٧٢ جنيهًا مصريًا من الأول و٣٠٨٦٦٥٥ جنيهًا مصريًا من الثاني ^(١) .

(٢) الدين السائر - وتشمل أقساط بعض الأعمال العامة وأذونات الخزنة

١ - أقساط بعض الأعمال العامة: وهي أقساط سنوية ونصف سنوية تمهّدت الحكومة بدفعها للقاولين وغيرهم نظير قيامهم بالمشروعات أو نظير التزامات ، وقد تم تسديد هذه الديون جميعاً ، وهي : قسط المقابلة وقدره ١٥٠٠٠٠ جنيه وسدد آخر قسط باقى منه وقدره ٦٠١٥١ جنيه مصرياً في سنة ١٩٣٠ ، وقسط الخزانات وقدره ١٥٣٢٩٥ جنيه مصرياً ودفع آخر قسط منه سنة ١٩٣٣ ، وقسط سكة حديد حلوان وقدره حوالى خمسة آلاف جنيه مصرى ^(٢) . وسدد آخر قسط منه وقدره ٣٦٥٢ جنيه مصرياً في سنة ١٩٣٩ . والديون التي كانت باقية حتى شهر يوليو سنة ١٩٤٧ وهي : قسط الخط من قنا إلى أسوان وقدره ٢٤٧٥٠ جنيه مصرياً وكان يستحق آخر قسط منه في سنة ١٩٧٨ ، وقسط الخط من بورسعيد إلى الاسماعيلية وقدره ١٩٩٣١ جنيه مصرياً سنوياً (٤/ من السلف المعطاة من شركة قناة السويس) وكان ينتهى سنة ١٩٦٨ ، وقسط أعمال التطوير في مدخل ميناء السويس وقدره ١٦٠٠ جنيه مصرى سنوياً وكان ينتهى سنة ١٩٦٨ أيضاً ، وقد صدر القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٤٧ يأذن للحكومة في أن تأخذ من الاحتياطي العام ما يلزم لسداد القيمة الحالية لباقي أقساط الديون المذكورة مع الفوائد المستحقة حتى يوم السداد وذلك في حدود مبلغ ٨١٢٢١٠ جنيه ، من ذلك مبلغ : ٤٧٤٧٨٠

(١) انساب الخاس سنة ١٩٤٣ / ١٩٤٤

(٢) تمهّدت الحكومة عند استلامها على خط سكة حديد حلوان سنة ١٩١٤ ، بدفع قسمة واستهلاك سندات ٤ ٪ الخاصة بشركة سكة حديد حلوان .

جنيها لشركة سكة حديد قنا وأسوان، و٢٢٧٤٣٠ جنيها لشركة قنال السويس^(١) وقد تم تسديد رأس مال هذه الديون في شهر يوليو سنة ١٩٤٧^(٢).

ب- أذونات الخزنة - أصدرت الحكومة سنة ١٩٢٤/٢٥ أذونات على الخزنة لصرف نصف المكافآت الاستثنائية للوظائف الأجانب الذين يعتزلون الخدمة، إذ كان المقرر صرف نصف المكافأة نقدا والنصف الآخر أذونات على الخزنة، ثم تقرر صرف المكافأة كلها نقدا، وشراء الأذونات السابق إصدارها، وبلغ المبلغ المستعمل لذلك ٢٥٠.٠٠٠ جنيها مصري سنة ١٩٢٥/٢٦ كما سبق بيان ذلك^(٣).

كذلك أصدرت سنة ١٩٣٣ أذونات على الخزنة على نوعين: أذونات بمبلغ مليون جنيها لمدة خمس سنوات وقائمة ٤ ٪ وأخرى بمبلغ ٢٠٥ مليون جنيها ومدتها عشر سنوات بفائدة ٤ ٪، وكان الغرض منها تنفيذ الاتفاقات المبرمة بين الحكومة والبنوك العقارية، كما سبق بيان ذلك^(٤)، وقد تم استهلاك النوع الأول سنة ١٩٣٨/٣٩، والثاني سنة ١٩٤٢/٤٣.

وفي سنة ١٩٤١ أصدرت سندات على الخزنة بمبلغ ثلاثة ملايين من الجنيهات للمساعدة في تمويل محصول قطن تلك السنة، وكذلك أصدرت سنة ١٩٤٢ سندات بمبلغ ثلاثة ملايين من الجنيهات أيضا لتمويل محصول قطن سنة ١٩٤٢، وقد تم استهلاك هذه السندات، ثم أصدرت سنة ١٩٤٦ أذونات على الخزنة بمبلغ ١٢ مليون جنيها للمساعدة في تمويل القطن الذي تشتريه الحكومة من محصول تلك السنة، طبقا للقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٦ السابق ذكره^(٥).

(١) الوثائق المصرية، العدد ٥٩ الصادر في ٧ يولييه سنة ١٩٤٢، ص ٤ - ٥.

(٢) وزارة المالية، مذكرة إيضاحية عن حساب الدولة الخاضعة للإلية ١٩٤٦-١٩٤٧، القاهرة ١٩٤٧، ص ٥٢.

(٣) راجع سابقا، ص ٣٣٦.

(٤) راجع سابقا، ص ٢٤٦.

(٥) راجع سابقا، ص ٢٢٨.

وفى على بيان جملة مصروفات خدمة الدين العام في آخر كل سنة من السنوات المالية الختمة به ، ونسبتها المئوية إلى المصروفات العامة (بالجنهيات المصرية) ^(١) :

السنة	جهة النفقات العامة	جهة مصروفات الدين	%
١٨٨٢	٨٩٧٧١٣١	٤٤٢٨٦٧١	٤٩٠٣
١٨٩٠	١١٢٥١٤٨٣	٤٨٩٢٦٨٥	٤٣٠٤
١٩٠٠	١٠٨٤٣٣١٨	٤٣٣٩٩١١	٤٠٠٠
١٩١٠	١٦٩١٩٤٣٣	٤٥٨٧١٦٧	٢٧٠١
٢١-١٩٢٠	٦٢٠٦٢٣٨٤	٤٦٠٢٧٣٥	٧٠٤
٣١-١٩٣٠	٤١٣٠٢٣٠٠	٥٢٧٥١٠٦	١٢٠٧
٤٠-١٩٣٩	٤٨٠٧٥٨٩٢	٤١٨٨١٣٢	٨٠٧
٤٦-١٩٤٥	٩٤٧٠٣٠١٨	٢٧٣٩١١٩	٢٠٩

يتضح من الجدول السابق أن خدمة الدين العام لا تستغرق الآن من نفقات الدولة المصرية نسبة كبيرة ، بخلاف الحال في كثير من الدول الأخرى ، ويرجع ذلك إلى أن النفقات الحرة لمصر (وهي السبب الأساسي في نمو الدين العام في البلاد الأخرى) ليست مرتفعة كما في الدول الأخرى .

وفى على حساب الدين العام بالجنهيات المصرية لغاية ٣٠ أبريل سنة ١٩٤٧ ^(٢)

() بعد انقضاء مبلغ ١٣٢٩٩٠٩ جنيه تقسط احتياطي استهلاك القرض الوطني الطويل الأجل ، ومبلغ ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه تقسط احتياطي استهلاك القرض الوطني المتوسط الأجل ، من جهة النفقات العامة وجهة مصروفات الدين لسنة ١٩٤٥-٤٦ ، وإذا أضيف ذلك الاحتياطي ترتفع النسبة إلى ٤٦٧ % .

(٢) دائرة الخزانة : زيادة مذكورة إيضاحية عن حساب الدولة احتياطي السنة المالية ١٩٤٦-٤٧ ، أذكرة ١٩٤٧ ، ص ٥٢ - لا يتبدل الجدول بالصفحة التالية أنماط بس الأعمال العامة (ولم يأت فيه) ص ٣٥٨ و ٣٥٩) مع ملاحظة أن السندات الموجودة في احتياطي الحكومة عموماً يفتش الاسمية ، أما ضمن القراء المتجددة بقدر الحسابات فهو ١١٠٢٤٦٣٠ ج.م .

حساب الدين العام المصري في ٣٠ أبريل سنة ١٩٤٧

نوع القرض	مستحقات استدارة	مستحقات توجده في الاحتياطي	تأجيل الدين غير المستحقات ١٩٤٧-٣٠-٤-١٩٤٧	استدراك	تأجيل الدين غير المستحقات ١٩٤٧-٣٠-٤-١٩٤٧
القرض الوطني:					
القطر على الأجل $\frac{1}{4}$ ، $\frac{1}{3}$ ، $\frac{1}{2}$	٥٨٣٤٩١٤٠	٨٧٤٨٣٠	٦٦٩٩٧٧٠	—	٦٦٩٩٧٧٠
الموسط على الأجل $\frac{1}{4}$ ، $\frac{1}{3}$ ، $\frac{1}{2}$	٧٠٠٣٨٠	٤٠٠٠٠٠	١١٠٠٣٨٠	—	١١٠٠٣٨٠
التصير على الأجل $\frac{1}{4}$ ، $\frac{1}{3}$ ، $\frac{1}{2}$	٥٠٠٠٠٠	—	٥٠٠٠٠٠	—	٥٠٠٠٠٠
التصير على الأجل $\frac{1}{4}$ ، $\frac{1}{3}$ ، $\frac{1}{2}$	—	—	—	٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠
بمجموع القروض الوطنية	٧٠٢٥٣٠٢٠	١٢٧٤٨٣٠	٨٣٠٠١٨٥٠	٣٠٠٠٠٠	٨٦٠٠١٨٥٠
مستحقات على الخزنة:					
لتحويل عسور لقطن سنة ١٩٤١	—	—	—	٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠
لتحويل عسور لقطن سنة ١٩٤٢	—	—	—	٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠
جولة السندات على الخزنة	—	—	—	٦٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠
لرخص تحويل الدين الذي يتبقى من الحكومة:					
قرض القطن $\frac{1}{4}$ ، $\frac{1}{3}$ ، $\frac{1}{2}$ / ١٩٤٨/٥٣	٣٠٠٠٠٠٠	—	٣٠٠٠٠٠٠	—	—
أذونات على الخزنة	١٢٠٠٠٠٠	—	١٢٠٠٠٠٠	—	—
المطلقة	٤٢٠٠٠٠٠	—	٤٢٠٠٠٠٠	—	—
المطلقة الموصية	١١٢٥٣٠٢٠	١٢٧٤٨٣٠	١٢٥٠٠١٨٥٠	٩٠٠٠٠٠	٩٢٠٠١٨٥٠

الفصل الثاني

وجود فائض في الإيرادات أو مال احتياطي^(١)

من المبادئ المالية المقررة أن الدولة يجب ألا تأخذ من الأموال من الأفراد إلا بقدر ما تحتاج إليه للقيام بالوظائف المبهود بها إليها ، فإذا كان في الميزانية فائض فيجب أن تخفض الضرائب حتى تغطي حصيلتها مع باقي الإيرادات النفقات العامة ولا تزيد عليها ، ويلاحظ أن ضرر وجود وفر في الميزانية أكبر من ضرر وجود عجز فيها ، لأن العجز يدعو لاتخاذ الإجراءات الضرورية التي تقتضيها الحكمة في حين أن الافر يشير شية الإنفاق^(٢) .

ولكن هذا لا يحدث في العمل دائما ، إذ يكون وجود فائض في الميزانية داعيا للإسراف في النفقات ، ففى فرنسا مثلا كان هناك فائض في ميزانية السنوات ١٩٢٨ إلى ١٩٣٠ واتخذت عدة وسائل لتخفيض الأعباء المالية بمقدار ٥ مليار فرنك سنويا ، ولكن زيادة الإيرادات في السنوات المذكورة أدت إلى زيادة التوسع في الإنفاق ، فزيدت المرتبات والمعاشات المدنية والعسكرية ، ومعاشات الحرب ، كما زيدت نفقات الدفاع الوطنى والنفقات الاجتماعية ونفقات الأعمال العامة ، وكان من الصعب فيها بعد تخفيض هذه الزيادات لإعادة التوازن إلى الميزانية ، وقد حدثت نفس الظاهرة في كثير من الدول الأخرى ، إذ ضغطت المرتبات على أثر أزمة سنة ١٩٢٩ فلما عاد الرخاء استعملت زيادة الإيرادات في سد العجز ثم في رفع المرتبات إلى مستواها

(١) الترابهم : الحساب الختاس ، مذكرة المستشار الخالى من مشروع الميزانية ، مذكرة اللجنة الثانية من مشروع الميزانية ، تقرير لجنة الشؤون المالية بكل من مجلس الشيوخ والفراب ومحضر جلسات المجلس ومعلقاتها .

(٢) مقرر الميزانية الفرنسية سنة ١٩٣٠ .

السابق ، وفي الإنفاق على الشؤون الاجتماعية وعلى التسليح بدلا من تخفيض الضرائب ^(١) .

ولعل أبرز مثل على إسراف الحكومات عندما تزيد الإيرادات على النفقات العامة زيادة كبيرة هو ما فعلته الولايات المتحدة الأمريكية ، فإن الإيرادات الضخمة التي كانت تحصلها أثناء القرن التاسع عشر ، أدت إلى نفقات مبالغ فيها ، وإلى توزيع المعاشات توزيعا شائنا ^(٢) .

ويؤدي وجود مال احتياطي حر إلى تشجيع الميل نحو زيادة الإنفاق ، لأنه يهيئ الوسيلة لزيادة النفقات العامة ، وللمشاهد أن النفقات العامة من الصعب ضبطها إذا زادت ، وجميع الدول التي كان لديها مال احتياطي صفته كما فعلت بولونيا سنة ١٩٣٠ ^(٣) .

• • •

وللإشارة لاحتياطي في مصر طابع خاص ، بسبب حالتها الخاصة ، فقد أخذت مصر منذ السنوات الأخيرة من القرن الماضي تحتازمر احوال المدنية بسرعة ، وكان نظامها الإداري في حاجة إلى إصلاحات كثيرة ، وكل تغيير أو تقدم من هذا القبيل كثير النفقة ، ومن جهة أخرى كانت مصر في حاجة شديدة إلى نفقات كبيرة للقيام بالأعمال العامة المنتجة التي يقوم بها الأفراد في الدول الأخرى ، في حين تتكفل الدولة في مصر بالقيام بها ، كما أن تقديرات الميزانية كانت توضع بغاية التدهن مما ينجم عنه وجود فائض دائما في الميزانية وذلك لسببين : الأول أن موارد البلاد كانت معرضة لكثير من التقلبات نتيجة الأحوال الاقتصادية الخاصة إذ أن مصر بلد زراعي تحت رحمة النيل ، والنيل تحت رحمة عوامل مناخية من الصعب تحديدها مقدما ، ومن جهة أخرى ، تتبع قيمة أهم محاصيلها وهو القطن ،

(١) S.D.N., *Recue de la Situation économique mondiale*, 1935/36, Genève, 1936, p. 260.

(٢) Bullock, C.J., *The Growth of Federal Expenditures*, (Political Science Quarterly, T. 38, pp. 97—111.)

(٣) S.D.N., *Finances publiques*, 1928/29. Fasc. XXI (Pologne) Genève, 1931

العرض والطلب في الأسواق العالمية^(١) . ولهذا كان يعتبر وجود المال الاحتياطي ضيقاً عند الأخطار الاقتصادية التي كانت مصر ولا تزال معرضة لها، ومن جهة أخرى، كان من الضروري تخفيف أثر القيود النولية التي كانت مفروضة على

(١) صافي الفرق المنفرد إلى المال الاحتياطي أو المقصود منه (وقد وضعت أمانه علامة —) من سنة ١٨٨٧ إلى سنة ١٩٤٦-١٩٤٧ . (لا يشمل المأخوذ من الاحتياطي بمدة معلقة لدى بنك السكك الحديدية أثناء فصل ميزانيتها)

جنيه مصري	السنة	جنيه مصري	السنة
٦٦٦٦٦٦	١٨ - ١٩١٧	٤٥٤٧٥٣	١٨٨٧
٤٢٧٦٩٦٣	١٩ - ١٩١٨	٣٥٥٤٤٧	١٨٨٨
٤٦٨٥٤٦٧	٢٠ - ١٩١٩	٣٦١٩٢٧	١٨٨٩
١٥٦٠٤٦٦١—	٢١ - ١٩٢٠	٦٢٦٤٩٩	١٨٩٠
٤٠٥٦٠٥٤	٢٢ - ١٩٢١	١١٠٥٣٩٤	١٨٩١
٧٠٦٦٠٧٣	٢٣ - ١٩٢٢	٦٥٩٥٥٠	١٨٩٢
٤٢٨٨٤٦٧	٢٤ - ١٩٢٣	٤٥٠٦٥—	١٨٩٣
٧٧٢٢٤٧٦	٢٥ - ١٩٢٤	٥٤٠٣٨٥	١٨٩٤
٥٣٧٧٥٤٨	٢٦ - ١٩٢٥	٩٢٦٤٦٤	١٨٩٥
٣٩٦٠١٥١	٢٧ - ١٩٢٦	٣٨١٨٠٦	١٨٩٦
٣١٧٧٧٦٩	٢٨ - ١٩٢٧	٧٠٩٣٥٣	١٨٩٧
٣١٣٧٤١٦	٢٩ - ١٩٢٨	١٢٩٦١٤٣	١٨٩٨
٧٥٨٠١٥	٣٠ - ١٩٢٩	١٨٧٠٥٧	١٨٩٩
٢٦٣٨١٧٤—	٣١ - ١٩٣٠	٩٥٦٦٩٩	١٩٠٠
٧٨٨٧٥٨	٣٢ - ١٩٣١	١٢٣٣٠٣٨	١٩٠١
١٩٣٠٢٥	٣٣ - ١٩٣٢	٢٧٤٤٤	١٩٠٢
٢٠٨١٥١٢	٣٤ - ١٩٣٣	٧٩٥٥١٦	١٩٠٣
٢١١٠٦٥٥	٣٥ - ١٩٣٤	١٤٣٨٥٠٤	١٩٠٤
١٣٠٩٨٠٩	٣٦ - ١٩٣٥	٢٠٤٩٦٥٣	١٩٠٥
١٣١٠٨١٦	٣٧ - ١٩٣٦	١٠٣٢٢٩٤—	١٩٠٦
٨١٥٧٨٣	٣٨ - ١٩٣٧	٢٠٩٢٩٥٣—	١٩٠٧
٢٧٧٣٧٣١—	٣٩ - ١٩٣٨	١٥٨٦٥٧٠—	١٩٠٨
١٧٦٥٨٢٦—	٤٠ - ١٩٣٩	١٠٦٤٠٠٧—	١٩٠٩
١١١٨٦٠٥	٤١ - ١٩٤٠	٦١١٧٦٥—	١٩١٠
٦٣٢٣٣٥٩	٤٢ - ١٩٤١	٩٨٤٩٣	١٩١١
٩١١٢٣١٤	٤٣ - ١٩٤٢	٢٧٧٢١٤	١٩١٢
٥٨٣٥٥٦٦	٤٤ - ١٩٤٣	٤٣٩٣٧	١٩١٣
٥٥٩٩١٩٦	٤٥ - ١٩٤٤	٧٤٥٢١٤—	١٩١٤ (١٩١٥)
٨٠٦٥٢١٦	٤٦ - ١٩٤٥	١٤٦٨٦٥٩—	١٥-١٩٠٤
١٠٢٨٦٤٦٤	٤٧ - ١٩٤٦	١١٦٤٧٥٣	١٦-١٩١٥
		٢٦٨٦٦٦٨	١٧-١٩١٦

البلاد والتي كانت تعوق سلطتها المالية ، فإنه لم يكن لها كما رأينا حرية فرض الضرائب على جميع السكان ، كما أن التجار إلى القروض يؤدي إلى صعوبات جدية ، ولذلك كانت الفكرة المسيطرة دائما ، أنه يجب الاحتفاظ بالمال الاحتياطي إلى حد معين يسمح للدولة بالقيام بالتزاماتها الخارجية وبموازنة الميزانية عند التقلبات العنيفة المعروضة لها بصفة خاصة . فكان يلتجأ إليه لسداد كل عجز في الميزانية فالج عن ظروف استثنائية ولا يمكن سداؤه بالوفور أو بواسطة ضرائب جديدة ، وقد ظهرت فائدة هذا المال الاحتياطي في مناسبات عديدة ، كآزمة سنة ١٩٠٧ ، وفي سنة ١٩١٤ على أثر إعلان الحرب ، وقد أمكن ، دون بيع سندات المال الاحتياطي ، الاقتراض من البنك الأهلي بضمانها المبالغ اللازمة لمقابلة زيادة النفقات ، كما سمح ذلك المال للحكومة بسرعة سد العجز الذي لم يسبق له مثيل والذي ظهر عند ختام حساب سنة ١٩٢٠-٢١ وكان مبلغ العجز يقرب من إيرادات الحكومة في سنة من السنوات السابقة على الحرب العالمية الأولى ، كما سمح في سنة ١٩٢٢-٢٣ بالإضافة إلى ما أمكن الحكومة تحقيقه من وفورات ، بمقاومة الأزمة التي كانت تحتاج العالم وتنتد ويمكن مصر من موازنة ميزانيتها ، وهو ما صعب على كثير من الدول فله ، كما ظهرت فائدته في أوائل الحرب العالمية الثانية أيضا .

ولكن المال الاحتياطي ، ولو أنه ساعد في أوقات الأزمات إلا أنه لم يوجد لهذا الغرض فقط ، فقد وجد أيضا لتنفيذ المشروعات المثمرة ذات الصفة الغير العادية كإصلاح طرق الري والصرف ، ورفع المستوى الزراعي والاجتماعي للبلاد ، بالقيام بالأعمال التي تستدعي نفقات عظيمة لا تكفيها الميزانية العادية ، كبناء الخزانات وشق الترع وحفر المصارف ، وتسوية الطرق ، وإنشاء المدارس وبناء وتوسيع المستشفيات وبناء السكك الحديدية ، وبناء وإصلاح الموانئ واستصلاح المساحات الشاسعة من الأراضي البور التي تمتلكها الدولة ويحتاج إصلاحها إلى نفقات طائلة . وذلك الغرض طبيعي إذا راعينا أن المال الاحتياطي

مكون من وفور الميزانيات المتعاقبة الناتجة من زيادة الإيرادات المخصصة للشروعات الضرورية للبلاد ، لاستحالة استيفاء كل الاعتمادات ، فالاحتياطي مكون من الأموال التي كان يجب إنفاقها في أعمال الإصلاح والتجديد والتي لم تنفق، وتنفيذ معظم هذه الأعمال من شأنه تنمية موارد البلاد بطريقة منتظمة ودائمة، فأعمال الري والصرف تزيد من مساحة الأراضي القابلة للزراعة وهذا يزيد من حصيلة الضرائب. والأعمال المتعلقة بالسكك الحديدية والتلغرافات والتليفونات تسهل المواصلات ، وتزيد من الإيرادات العامة بطريق مباشر وبطريق غير مباشر بما تؤديه من الخدمات للجمهور ، ولذلك كان صندوق الدين يقرر عندما كانت تتطلب إليه الموافقة ، أن الأفضل للبلاد ولحاصل السندات أن يستعمل الاحتياطي في الأعمال ذات المنفعة العامة بدلا من استعماله في استهلاك جزء من الدين .

وقد أفقت خلال السنوات الأخيرة من القرن الماضي مبالغ كبيرة على أعمال الري والصرف والمباني العامة والسكك الحديدية والموانئ ، وعلى مجارى القاهرة وعلى الاحتياطيات الصحية ضد الأمراض الوبائية، وعلى ترقية السودان وعلى الخدمات البلدية كالإنشاء والمجارى وتوريد المياه ، وعلى استبدال المعاشات ، الخ . وعند ما كان المال الاحتياطي مقسما إلى ثلاثة أنواع ، استعمل المال الاحتياطي الخاص في النفقات الغير العادية لخدمة السودان ونفقات الحماية المصرية بالسودان وسكك حديد السودان وفي نفقات أخرى بمصر . وكانت نفقات المذكورة تكون في الحقيقة ميزانية غير عادية تغذى من وفور الميزانيات السابقة .

وقد وضعت الدول حدا أدنى للمال الاحتياطي لا يجوز أن يتجاوزته هو ٨.٠٠٠٠ جنيه ، ومع ذلك فقد كان الاتجاه أن يكون المال الاحتياطي أكبر ما يمكن ، لأن مصر كانت مرتبطة بنصوص فرمان ١٤ أبريل سنة ١٨٩٢ ، الذي يحرم عليها الاقتراض ، وقد كان مقررا ألا يمس هذا المال إلا للصرف منه على

الأعمال المنتجة التي تمرر الاتجاه إلى الاقتراض ، وأنه يجب ألا ينزل مقداره عن مليونين من الجنيهات إلا في الحالات الاستثنائية .

وأُنشئ في الميزانية ابتداء من سنة ١٩٠٥ باب للصروفات الخصوصية ذات الصفة المؤقتة التي كان ينفق عليها لغاية ذلك التاريخ من المال الاحتياطي ، ومن سنة ١٩١٤ اقتصر الدور الذي يقوم به المال الاحتياطي على أن يمد الميزانية بالمال عند حدوث عجز ، ويضاف إليه الوفر عند حصول وفر .

والنتجى إلى المال الاحتياطي لإقراض الزراع في السنوات ١٩٢٦ و ١٩٢٨ و ١٩٢٩ ، كما نتجى إليه لشراء كميات من القطن في السنوات ١٩٢١ و ١٩٢٣ و ١٩٢٥ و ١٩٢٦ ، لتخفيف الضغط على سوق القطن كما سبق بيان ذلك ^(١) .

وفي سنة ١٩٢٩ خصص مبلغ من المال الاحتياطي لتكوين احتياطي زراعى ، للإقراض منه للزراع وللمساعدة المباشرة التي تعمل على تحسين الشؤون الزراعية والصناعات المتعلقة بها وللتدابير التي ترى الحكومة اتخاذها في أوقات الأزمات التي تهدد المحاصيل الزراعية ، وقد كون هذا الاحتياطي كما سبق ذكر ذلك ^(٢) على النحو الآتى : (١) أربعة ملايين من الجنيهات أخذت من الاحتياطي العام ، (٢) المبالغ الناتجة من بيع قطن الحكومة ، (٣) حصيلة ضريبة القطن ابتداء من سنة ١٩٣٠/٣١ ، ثم حولت إليه فيما بعد أربعة ملايين أخرى من الاحتياطي العام على أن ترد أولاً فأولاً من السلف التي تسدد ومن المبالغ التي تنتج من بيع القطن ومن ضريبة القطن ، ثم حولت إليه ثلاثة ملايين أخرى بنفس الشروط وأعيدت حصيلة ضريبة القطن إلى الميزانية ، وقد أُنشئ الاحتياطي الزراعى سنة ١٩٣١ .

وقد أخذ من الاحتياطي مبالغ أقرضت لبنك التسليف الزراعى المصرى ، ولبنك

(١) راجع سابقاً ، ص ٢٣٦، ٢٣٧

(٢) راجع سابقاً ، ص ٢٣٢

المعارى الزراعى المصرى ، ولوزارة الأوقاف ، والجمعيات التعاونية والمجالس المحلية والبلدية لمشروعاتها المختلفة ، والجمعيات الخيرية وللأندية الرياضية وغيرها من الهيئات بحيث أصبح جزء كبير منه محبوسا .

وقد انتهى إلى المال الاحتياطى أيضا على أن تعقد المعاهدة المصرية الانجليزية سنة ١٩٣٦ ، للقيام بالتفقات الأولية التى استعاضها تنفيذها .

ومع ذلك كان رأى دائما أن الاحتياطى يجب استعماله بالتدريج حتى لا يفقد بسرعة ، وحتى يمكن استعماله فى الحاجات المستقبلية ، ولذلك اجتهد فى تخفيض المبالغ التى تؤخذ منه إلى الحد الأدنى مع القيام بالمطالب الأساسية ، إذ يجب أن تقوم البلاد بما يقتضيه الدفاع الوطنى وتنفيذ برامج الإصلاح ، ومنذ سنة ١٩٣٨ - ٣٩ ضمت اعتيادات تنفيذ المعاهدة المصرية الانجليزية إلى الميزانية العامة بدلا من درجتها فى ميزانية منفصلة .

أنواع المال الاحتياطى

لم يكن المال الاحتياطى واحدا فى البدء ، فقد كانت هناك ثلاثة أنواع منه: المال الاحتياطى العمومى ، والمال الاحتياطى الخاص ، ومال وفور تحويل الديون . وقد ضمت هذه الأموال فى مال احتياطى واحد سنة ١٩٠٥ ، كما أُنشئت أموال احتياطية أخرى فيما بعد لأغراض مختلفة ، وفيما يلى كلة عن كل منها :

المال الاحتياطى العمومى

اعترفت الحكومة فى أوائل سنة ١٨٨٨ تخصيص مبلغ احتياطى للتفقات "غير متدية وحاجات العائرة التى قد تنشأ عن ظروف استثنائية" (١) ، وصدر لذلك أمر ع فى ١٢ يولييه سنة ١٨٨٨ بموافقة الدول ، بتكوين مال احتياطى يبلغ

(١) ك ٢٠٠ فى تقرير لوزير المالية عن الحالة المالية فى سنة ١٨٨٧

مليون جنيه تودع في صندوق الدين على أن يشتري بها سندات من سندات الدين المصرى ، وبدء بمبلغ ٣٤٠٠٠٠ جنيه وهو مابقى بدون استعمال من اعتبارات المصروفات الإدارية لسنة ١٨٨٧ نظرا للتعديل الذى عمل فى كيفية صرف المخصصات والمرتبات والمهايات وفى احتساب عجز الدومين والناثرة السنية ، وخصص لتغذية هذا المال الاحتياطي المبالغ الآتية : (١) نصيب صندوق الدين فى وفور الميزانية السنوية ، وقد كان مخصصا بمقتضى الأمر المال الصادر فى ٢٧ يولى سنة ١٨٨٥ لاستهلاك الدين ؛ (٢) ثمن مايباع من الأملاك الحرة التى لم تدرج فى جدول المحصر ، (٣) فوائد السندات المستثمرة فيها أموال الاحتياطي ، (٤) عدة موارد أخرى ، كالفوائد على السلف المتنوعة التى كانت تأخذها الحكومة ، والمبالغ المتقولة من تقود تصفية الدين السائر .

ونص فى الأمر المال الصادر بإنشائه (١٢ يولى ١٨٨٨) على أن يعود الاستهلاك إلى ماكان عليه عند تكامل الاحتياطي ثم يوقف ثانية كليا نقص عن مليون جنيه بسبب ما يؤخذ منه من مبالغ ، وخصص هذا المال الاحتياطي للأغراض الآتية :

(١) تكملة المبالغ اللازمة لخدمة الديون المكلف بها صندوق الدين إذا قصت الإيرادات المخصصة لها .

(٢) سد عجز الإيرادات الغير المخصصة عن القيام بالمصروفات الإدارية وغيرها من المصروفات التى تصلى عليها الدول .

(٣) الاتفاق على المصروفات الغير العادية التى يوافق عليها صندوق الدين ، وهذه المصروفات الغير العادية كانت على نوعين : مصروفات نهائية ، وسلف تحت التسديد . أما المصروفات النهائية فكانت تتفق فى الوجوه الآتية ^(١) : المباق العمومية : كبناء وترميم وتوسيع بعض مباني الحكومة ، وأعمال الصرف والرى : كإنشاء

(١) كما جاء فى الحساب السنوي لسنوات مختلفة .

مصارف وبناء قناطر وأهوسة وترميم وتطهير الترع وبناء السدود ، وتشغيل
الطلمبات ، وأعمال لمنع الشراقى ، واحتياطات للتمكن من توزيع المياه وقت
التحريق وتنمية أعمال الخزانات وأعمال خاصة بالمواصلات : كشراء مهمات
متحركة وتحسين وإصلاح السكك الحديدية ونزع ملكية أراض لازدواج
بعض الخطوط ، وشراء آلات لمنع تصادم القطارات ووضع خط تلفونى بين
القاهرة والاسكندرية ، وأعمال خاصة بالآثار : كالنقيب عن الآثار المصرية
والعربية والقبضية وحفظها وطبع جداول عليها لها ، وأعمال خاصة بمدينة القاهرة :
كإنشاء مصارف لمياه الأمطار وإنشاء شوارع ورصفها وبناء فرن لحرق القمامة ،
وإنشاء كبارى على النيل ، وأعمال خاصة ببناء الاسكندرية : كإنشاء رصيف
بالقبارى ، وصهاريج : وتبليط أرصفة الميناء أو بغير ذلك من الأعمال : كتعداد
السكان ، وتعداد النخيل ، واستبدال المعاشات ، وتخفيف ضرائب الأتبان وإعانة
بلدية الاسكندرية ، والوقاية من الأوبئة وبخاصة الطاعون وإبادة الجراد ، وشراء
وابورطواف لمصلحة خفر السواحل وشراء أسمدة كىاوية ومواسل للجمعية الزراعية
الحديوية . أما المصنف تحت التمديد ، فكانت تعطى لأغراض تشابه الأغراض
السابقة ، كإنشاء ومد وتحسين وإصلاح وازدواج بعض الخطوط الحديدية ، وبناء
كبارى وشراء مهمات متحركة للسكك الحديدية ، وبناء أرصفة ومخازن وأعمال
أخرى ببناء الاسكندرية ، وسلفيات للجمعية الزراعية الحديوية لشراء أطين
وأسمدة كىاوية الخ ..

وفى اى بيان المأل الاحتياطى العمومى فى أول كل سنة والإيرادات المتضافرة
ليه والمصروفات المأخوذة منه (من مصروفات نهائية وسلف تحت التمديد)
والاعتمادات المحسوبة منه والباقى تحت تصرف الحكومة فى كل من السنوات
١٨٩٢ إلى ١٩٠٤ بالجنهيات المصرية :^(١)

(١) الآراء المذكورة مأخوذة من الحساب العمومى لكل سنة من السنوات المذكورة .

المال الاحتياطي العمومي

السنة	للال للوجود في أول السنة	ايرادات	مصروفات	امتدادات محسوبة منه	الباقي للتعرف في آخر السنة
١٨٩٢	١٧٣٥٥١٥	٣٥٥٨٢١	١٣٣٤٧٣	٧٥٦٤٩٠	١٢٠١٣٧٣
١٨٩٣	١٩٥٧٨٦٣	٣٧٨٣٢١	٤١٨٤٤٥	٧٨٧٣٣٩	١٠٣٠٤٠٠
١٨٩٤	١٨١٧٧٣٩	٣٨٢٠٠١	—	١٥١٣٠٣٦	٦٨٧٧٠٤
١٨٩٥	٢١٩٩٧٤٠	٤٩١٧١٤	١٥٩١٢٩	١٣٣٧٤٣٥	٧٦٧٥٢٠
١٨٩٦	٢٥٣٢٣٣٥	٦٤٠١١٠	١٣١٤٤٨	١٣٤٩٨٤٠	١٦٩١١٣٧
١٨٩٧	٣٠٤٠٩٩٧	٩٢٤٦٦٥	٤١١٨٨١	١٨٩٢٨٦٣	١٦٦٠٩١٨
١٨٩٨	٣٥٥٣٧٨١	١٠٢٨٩٣٣	٩٦٥٥٨٢	٢٦١٥٨٦٢	١٠٠١٢٧٠
١٨٩٩	٣٦١٧١٣٢	١٠١٥٦٨٢	١١٠٩٨٨١	٢١٨١٧٥٦	١٣٤١١٧٧
١٩٠٠	٣٥٢٢٩٣٣	١١٠٤٠٣٣	١٠٩٨٣٣٩	٢٣٤١٨٣٧	١١٨٦٧٩٠
١٩٠١	٣٥٢٨٦٢٧	١٧٥٩٩٢٤	١٤٩٣٧٦٦	٢٨٣٨٩٢٧	٩٥٥٨٥٨
١٩٠٢	٣٧٩٤٧٨٥	١٢٤٠٩١٥	٢١٠٤٨٩٠	٨٥٤٠٩٦	٢٠٧٦٧١٤
١٩٠٣	٢٩٣٠٨١٠	١٦٥٥١٢٨	١٨٢٥١٨٨	١٧٩٣٩٦٩	٩٦٦٧٨١
١٩٠٤	٣٧٦٠٧٥٠	١٩٨٨٣٣٣	١٥٦٣٩٨٩	٤٣٥٨٠٢	٢٧٤٩٢٩٢

المال الاحتياطي الخاص

أنشئ هذا المال لدى الحكومة بخلاف المال الاحتياطي العمومي ،
ويتكون من المبالغ الآتية : (١) نصيب الحكومة في زيادة الإيرادات المخصصة
بعد تسهيل المصروفات الإدارية طبقاً للأمر العالي الصادر في ٢٧ يولييه سنة
١٨٨٥ والأوامر العالية المعدلة له ، و (٢) فوائده السندات المشترقة بتقود
الاحتياطي الخاص .

أما المصروفات المأخوذة منه فتشابه في مجلتها المصروفات المأخوذة من

المال الاحتياطي العمومي ، وكانت على نوعين أيضا : مصروفات نهائية ، وسلف تحت التسديد ، أما المصروفات النهائية فكانت تشمل ^(١) : استبدال معاشات ، استبدال مرتبات نظير أراضٍ متنازل عنها للحكومة قيمتها أقل من خمسة جنيهات ، خسائر ناجمة من سبك العملة النفضية ، سداد السلفيات المأخوذة من الاحتياطي العمومي ، بناء ثكنات بحصر والسودان ، تصليح الباخرة المحروسة ، عمارة وإعداد بعض المباني الحكومية ، شراء التزام جلب المياه لترعى الخطاطبة والمحمودية ، شراء أثاث لقصر عابدين ، توسيع بوغاز الاسكندرية ، تليط أرصفة ميناء الاسكندرية ، إنشاء فئارات ، شراء إمام الحوض العائم بالقباري ، إنشاء ومد مصارف ، شراء وإصلاح كراكات ، مد وإصلاح خطوط حديدية ، شراء مهمات متحركة للسكك الحديدية ، شراء آلات لمنع تصادم القطارات ، مصارف السودان الغير الاحتياطية ، إنشاء محجر صحي بسواكن ، بناء قنصر عائمة ، تقصيب وادى النيل جنوب أسوان ، نزع ملكية أراضٍ لوضع خط حديدي مزدوج ، توزيع المياه بمدن الأقاليم ، إعانة لشركة مياه القاهرة لوضع طريقة جديدة لتوزيع مياه الآبار . أما السلف تحت التسديد فكانت تعطى لأغراض لا تخرج في جملتها عن الأغراض السابقة ، كبناء قنصلات بالسودان ، وتنطية عجز مصروفات السودان ، وسلف للسكك الحديدية والتفرقات بالسودان .

وفيا إلى بيان المال الاحتياطي الخاص في أول كل سنة ، والإيرادات المنصاة إليه والمصروفات المأخوذة منه (المصروفات النهائية والسلف تحت التسديد) والاعتادات المحسوبة منه والباقي تحت تصرف الحكومة في كل من سنوات ١٨٩٢ إلى سنة ١٩٠٤ بالجنهات المصرية ^(٢) :

(١) كما جاء في الحساب العمومي لسنوات الختلفة .

(٢) الأرقام المدفوعة بأثره من الجهاب العمومي لسنوات البيئة :

المال الاحتياطي الخاص

السنة	البيع الموجود في أول السنة	إيرادات	مصرفات	اعتبارات محسوبة منه	الباقى للمصرف في آخر السنة
١٨٩٢	٦٧١٥٢٦	١٨٨٨٩٩	٨٢٠٤٨	—	٧٧٧٣٧٧
١٨٩٣	٧٧٧٣٧٦	١٢٢٢٦٩	٣٧١٠٦٨	—	٥٢٨٥٧٧
١٨٩٤	٥٢٨٥٧٧	١٧٠٦٥٨	٤٢٠٠٤٩	—	٣٧٩١٨٦
١٨٩٥	٣٧٩١٨٦	٣٢٣٧٠	١٤١٤٧٥	—	٤٧١٤١١
١٨٩٦	٤٧١٤١١	٣١٨٣٠	٨٦٥١٠٨ ^(١)	٧٠٥١٠٠	٧٨٠٤٦٧
١٨٩٧	٧٥٣٦٧	٤٣٦٩٨٥	٦٧٢٠٣٤	٢٦٠٤٣١	٥٧٠٨٤٧
١٨٩٨	٣١٠٤١٦	١٣٥٤٣٩٥ ^(٢)	٥٦٥٧٤٦	٥٧٠٦٧٢	٩٢٤٣٩
١٨٩٩	٤٧٨٢٢٣	٤٠٤١٠٦	٥٨٢٨٣٠	٥٧١٤٧	٣٤٢٣٦٢
١٩٠٠	٢٩٩٥٠٩	٥٦٠٣٩٢	٥١٣٢٢	٥٠٠٧٤	٧٥٨٦٠٦
١٩٠١	٨٠٨٦٨٠	٧٦٥٤٦٤	٢٨٦٧٩٢	٥٦٧٢٨٠	٧٢٠٠٧٢
١٩٠٢	١٢٨٧٣٥٢	٧٧٧٢١٥ ^(٣)	٢٨٦٦٢٥	٦٠٨٩٩٣	١٠٦٨٩٤٩
١٩٠٣	١٦٧٧٩٤٢	٨١٦٣٤٧	٣٦٦٤٥٧	٥٥٠٤٥١	١٥٧٧٣٨١
١٩٠٤	٢١٢٧٨٣٢	١٢٦١٦٧٦	٧٧١٨٠٦	٧٥٥٨١٢	١٨٦١٨٩٠

مال وفور تحويل المربوه

أنشئ لدى صندوق الدين من الوفور الناتجة عن تبديل الدين الممتاز ودين
الناثرة السنية وقرض الدوليين طبقاً للأمر العالي الصادر في ٦ يريته سنة ١٨٩٠
الذي قضى بإيداع هذه الوفور في صندوق الدين حتى يتفق على كيفية استخدامها

(١) من ذلك مبلغ ٤٨٣٠٨٥ جنيهاً مصرياً لحق دقته .

(٢) من ذلك مبلغ ٢٧٨٨٣٢ جنيهاً مصرياً من الحكومة الإنجليزية لحق السودان .

(٣) من ذلك مبلغ ٢٩٥١٩ جنيهاً مصرياً من حكومة السودان لتسليم جزء من عجز

إيراداته عن سنتي ١٨٩٩ و ١٩٠٠ .

بين الحكومة وبين الدول وكان هذا المال يغذي هذه الوفور وبفوائد السندات المستمرة فيها أمواله ، ولم ينفق منه شيء منذ إنشائه في سنة ١٨٩٠ حتى ضممع الاحتياطيين السابقين في مال احتياطي واحد سنة ١٩٠٥ .

وفيما يلي بيان هذا المال في آخر كل سنة من سنة ١٨٩١ حتى سنة ١٩٠٤ بالجنيهات المصرية^(١) .

مال وفور تحويل الديون

السنة	عدد	سندات مصرية بشئ للتراء	المجموع
١٨٩١	—	—	٣٢٤٦٥٩ ^(٢)
١٨٩٢	٥٧٨٩١	٥٩٨١٢٠	٦٥٦٠١١
١٨٩٣	١٠	١٠٠٠٤٧٦	١٠٠٠٤٨٦
١٨٩٤	١٥	١٤٠٨١٤٦	١٤٠٨١٦١
١٨٩٥	٣٢	١٨٠٩٧٧٢	١٨٠٩٨٠٤
١٨٩٦	١٢	٢٢٢٩٧١٤	٢٢٢٩٧٢٦
١٨٩٧	٦	٢٦٦١٣٣٨	٢٦٦١٣٤٤
١٨٩٨	١٨	٣١٠٥٤٦٩	٣١٠٥٤٨٧
١٨٩٩	٤٧	٣٥٦٥٤٢١	٣٥٦٥٤٦٨
١٩٠٠	٣٩٤٢	٣٩٩٨٣٦٠	٤٠٠٢٣٠٢
١٩٠١	٥٩٩٠	٤٤٨٤٥١٠	٤٤٩٠٥٠٠
١٩٠٢	٥٠٣١	٤٩٨٦٣٣٨	٤٩٩٩٦٣٩
١٩٠٣	٩٥	٥٥٠٦٩٦٠	٥٥٠٧٠٥٥
١٩٠٤	—	—	٦٠٣١٣٤٥

(١) الأرقام المذكورة مأخوذة من الحساب السنوي للسنوات المذكورة .

(٢) انتهى من هذا المبلغ سندات من سندات الدين الموحد بمبلغ ٣٤١١٦٠ جنيهاً إنكليزياً في ٣١ ديسمبر سنة ١٨٩١ .

وعلى أثر الاتفاق الانجليزي الفرنسي سنة ١٩٠٤ صدر القانون رقم ١٧ في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ ونص في المادة ٥٢ منه على حل هذه الأموال الاحتياطية الثلاثة من قيود التخصيص وضمها في مال احتياطي واحد يوضع تحت تصرف الخزنة العامة ، بعد اقتطاع ما يكفي لاستيفاء المال الاحتياطي والمال اللازم لإدارة الأعمال الذين خصصا لصندوق الدين ، ولم تعد حاجة إلى التميز بين الأموال الاحتياطية المختلفة .

المال الاحتياطي من سنة ١٩٠٥ حتى سنة ١٩١٤

ظل المال الاحتياطي بعد توحيدته ينفذ بنفس الموارد التي كانت تنفذ المال الاحتياطي بنوعيه العمومي والخصوصي ، كما ظل ينفق منه حتى سنة ١٩١٤ على ميزانية غير عادية سميت بميزانية المصروفات المؤخوة من المال الاحتياطي ولكن لم تعد الحكومة في حاجة إلى موازنة صندوق الدين لإجراء هذه النفقات التي كانت تصرف على أعمال متجة كالري والسكك الحديدية والمواني والتلغراف والتليفون والبريد ، وابتداء من سنة ١٩١٤ لم يعد المال الاحتياطي ينفذ ميزانية غير عادية ، بل صار مالا احتياطيا يزيد وينقص تبعاً لوجود وفر أو عجز عند ختام السنة كما سبق القول .

وفيما يلي يارب المال الموجود في أول كل سنة مالية والإيرادات المضاعفة اليه ، والمصروفات المؤخوة منه ، والاعتادات المفتوحة عليه ، والباقي تحت تصرف الحكومة ، في كل من السنوات ١٩٠٥ حتى ١٩١٢ (بالجنهيات المصرية)^(١).

(١) الارغام المذكورة أخذت من الحساب العمومي لسنوات المينة .

المال الاحتياطي من سنة ١٩٠٥ حتى سنة ١٩١٣

السنة	المال الموجود في أول السنة	إيرادات	مصرفات	اعتبارات مفتوحة	الباقى كتصرف في آخر السنة
١٩٠٥	١٤٨٥٥٨٨٥ ^(١)	٢٧٦٩١٧٨	٢٤٦٧٦٣٩	٩٦٢٠٠٦٨	
١٩٠٦	١٢٠٨٧٧٠٧	٣٦٤٢٢٩١	٤٦٧٤٥٨٥	٢٣٥٣٠٦١	٨٧٠٢٣٥٢
١٩٠٧	١١٠٥٥٤١٣	٢٥٥٢٥٤٦	٤٦٤٦٤٩٨	١٩٨٣٣٠٨	٦٩٧٨١٥٣
١٩٠٨	٨٩٦١٤٦١	٢٠١٤٤٢٥	٣٦٠٠٩٩٥	١٩٨٥١٥٢	٥٣٨٩٧٣٩
١٩٠٩	٧٣٧٤٨٩١	١٦٤٤٤٠٦	٢٦٥٨٤١٣	٢١٣٢٠٣١	٤٢٢٨٨٥٣
١٩١٠	٦٣٦٠٨٨٤	١٩٢١٨١٨	٢٥٢٣٥٨٣	١٤٣٩٥٢٤	٤٣٠٩٥٩٥
١٩١١	٥٧٤٩١١٩	٢٣٠٣٦٤٥	٢٢٠٥١٥٢ ^(٢)	١١٠٨٠٦٦	٥١٣٩٥٤٦
١٩١٢	٥٨٤٧٦١٢	٢٣٧٦٢٥٩	٢٠٩٩٠٤٥	١٢٨٨٩٤٨	٤٨٣٥٨٧٨
١٩١٣	٦١٢٤٨٢٦	١٩٧٥١١٣	١٩٣١١٧٦ ^(٣)	١٢٨٥٦١٠	٤٥٦٣١٥٣

الوصول الاحتياطي الاخرى

وهناك أموال احتياطية أخرى أنشئت لأغراض مختلفة ثم صفت عند إتمام الغرض منها وأضيف رصيدها إلى المال الاحتياطي العام وأهمها (حسب تواريخ إنشائها) :

(١) المال الخاص بإدارة أعمال الخزانة .

يرجع هذا المال وقدره نصف مليون جنيه إلى سنة ١٨٨٥ ، حيث كانت الخزانة في حالة عسر ، فتمنح لها المبلغ المذكور من القرض المضمون الذي

(١) بعد استبعاد مبلغ ٣٠٥٠٠٠٠٠ جنيه المخصص لمتنوع الدين .

(٢) من ذلك مبلغ ٤٠٠٠٠٠٠ جنيه هيوط لدية السندات الخاسرة بالاحتياطي .

(٣) بخلاف مبلغ ٣٢٠٠٠٠٠ جنيه زبعت به الباقي المخصصة لإدارة أعمال متنوع الدين .

عقد في تلك السنة ، وقد أُلغى هذا المال سنة ١٩٢٦ / ٢٧ وأضيف رصيده إلى المال الاحتياطي العام .

(٢) احتياطي صندوق الدين .

خصص في سنة ١٩٠٥ ، عند توحيد الأموال الاحتياطية ، مبلغ ٣٠٥٠٠٠٠ جنيه مصري لصندوق الدين ، من ذلك ١٨٠٠٠٠٠ جنيه لاحتياطي الصندوق و ٥٠٠٠٠٠ جنيه لإدارة أعماله و ٧٥٠٠٠٠ جنيه منحه الحكومة للصندوق لزيادة المبلغ المخصص لإدارة أعماله ، وقد اشترى من هذا المال سندات من الدين الممتاز والدين الموحد بلغت قيمتها في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٥ ١٨٤٦١٦٠ جنيتها بالجمليزيا ، وفي سنة ١٩١٣ زادت المبالغ المخصصة لإدارة أعمال صندوق الدين بمقدار ٣٣٠٠٠٠ جنيه ، فأصبح احتياطيه ٣٢٧٠٠٠٠ جنيه ، وعلى أثر تعديل بداية السنة المالية سنة ١٩٢٦ بمهلها في أول مايو بدلا من أول أبريل ، أصبح المال الاحتياطي الموجود لدى الصندوق للقيام بأنشاط الدين العمومي في الأشهر الأولى من السنة يزيد على الحاجة ، فتم الاتفاق على إنقصاضه بمبلغ ٤٦٠٠٠٠ جنيه نقلت إلى المال الاحتياطي العام ، وقد أضيف احتياطي صندوق الدين إلى الاحتياطي العام سنة ١٩٤٠ / ٤١ على أثر إلغاء الصندوق وفقا للقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٠ ، كما سبق ذكر ذلك^(١).

(٣) احتياطي النقود الفضية .

أنشئ هذا الاحتياطي في سنة ١٩١٦ / ١٧ وبه بمبلغ ٩٩٦٠٠٠ جنيه قيمة الأرباح التي جنتها الحكومة من ضرب النقود الفضية منذ أول الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ / ١٩١٨) ، وكان الغرض من إنشائه سد الخسارة التي قد تعود على الحكومة في آخر تلك الحرب من هذا الباب ، وقد نما هذا الاحتياطي فبلغ في أول أبريل سنة ١٩١٨ : ١٣٨٥٢٥٧ جنيتها وفي أول أبريل سنة ١٩١٩ :

(١) راجع سابقا ، ص ٣٠٣ .

١٤٥٢٥٦١ جنبا وفي أول أبريل سنة ١٩٢٠ : ١٥٤١٠٣٤ جنبا ، وقد صفي هذا الاحتياطي بإضافة رصيده إلى الاحتياطي العام في السنة ١٩٢٠ / ٢١ .
(٤) احتياطي متأخر تعديل الدرجات .

أخذ من زيادة إيرادات السنة ١٩٢٢ / ٢٣ على مصروفاتها مبلغ ١٢٥٠٠٠٠٠ جنبا لصرف متأخرات فرق الماهيات الناتج عن تعديل الدرجات التي لم تتم تسويتها قبل ٣١ مارس سنة ١٩٢٣ وذلك وفقا لماورد في مذكرة اللجنة المالية عن ميزانية السنة ١٩٢٣ : ٢٤ ، ولكن الحالة لم تدع إلى مس هذا الاحتياطي واضيف إلى الاحتياطي العام في السنة ١٩٢٣ - ٢٤ .

(٥) احتياطي خاص بالأعمال التي مستضاف إلى رأس مال السكك الحديدية .
قرر مجلس الوزراء في ٢٢ مارس سنة ١٩٢٥ أخذ مبلغ ١٠٣٧٨٦٠ جنبا من زيادة إيرادات السنة المالية ١٩٢٤ - ٢٥ على مصروفاتها لتكوين احتياطي خاص بالأعمال التي مستضاف إلى رأس مال السكك الحديدية في تلك السنة ، وقد ضم هذا المبلغ إلى الاحتياطي العام في السنة التالية .
(٦) احتياطي أقساط القروض العثمانية .

أصدر مجلس النواب بجلسته ٩ يولييه سنة ١٩٢٤ ومجلس الشيوخ بجلسته ١٠ يولييه سنة ١٩٢٤ كالسابق^(١) ، قرارا بإيقاف دفع أقساط القروض العثمانية إلى أن يفصل نهائيا فيها أمام القضاء ، ولما كانت المسألة موضوع نزاع فقد رقي إنشاء احتياطي خاص بالمبلغ المذكور على أن يسوى فيها بعد إما بإضافته إلى الاحتياطي العام إذا فصل في الأمر لصالح الحكومة ، وإما بإضافته إلى إيرادات الميزانية مقابل فتح اعتماد بقيمته إذا كان الفصل لصالح أصحاب السندات ، وقد نما هذا الاحتياطي كالاتي (بالجنهيات المصرية) ثم صفي سنة ١٩٢٨ / ١٩٢٩ بإضافة الرصيد إلى إيرادات الميزانية :

(١) راجع سابقا ص ٣٥٧ .

السنة	المال الموجود في أول السنة	مضاف	مصرف	رصيد
١٩٢٥	٥١٢٤٦٤	٦٦٤٨٢٦	—	١١٧٧٢٩٠
١٩٢٦	١١٧٧٢٩٠	٧٠٢٠٠	١٠٦٧٥٠٤ ^(١)	١٧٩٩٨٦
١٩٢٧	١٧٩٩٨٦	٧٠٢٠٠	—	٢٥٠١٨٦
١٩٢٨	٢٥٠١٨٦	—	٢٥٠١٨٦	—

(٧) الاحتياطي الزراعي .

أنشئ سنة ١٩١٩، كما سبقت الإشارة إلى ذلك^(٢)، وبدء بمبلغ أربعة ملايين من الجنيئات زبدت في يونيو سنة ١٩٣٠ إلى ثمانية ملايين ثم إلى أحد عشر مليوناً في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٣٠، وألغى الاحتياطي الزراعي بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٣١ الصادر في ٢٥ يولييه من تلك السنة .

(٨) الاحتياطي المحبوس .

كان المال الاحتياطي كما هو وارد في السجلات حتى سنة ١٩٣٠ / ٣١ لا يؤدي فكرة صحيحة عن الحالة المالية ، إذ لم يكن كله تحت تصرف الحكومة، بل كان الجزء الأكبر منه محبوساً في مشتريات القطن والسلف الزراعية والصناعية وسلف الجمعيات التعاونية ، لذلك رُفِّق تقسيمه في سنة ١٩٣٠ / ٣١ إلى قسمين جديدين : قسم يختص بالمال المحبوس ، وقسم يختص بالمال الباقي تحت تصرف الحكومة ، وستكلم فيما بعد بالتفصيل على المال الاحتياطي المحبوس .

(٩) احتياطي غاص لمصلحة السكك الحديدية والتلغرافات والتليفونات .

سبق أن أشرنا إلى فصل ميزانية مصلحة السكك الحديدية والتلغرافات

(١) لعرف الأقسام المتأخرة من عرشي سنة ١٨٩١ وسنة ١٨٩٤ بناء على حكم محكمة الاستئناف المتعلقة .

(٢) راجع سابقاً ص ٢٣٢ .

والتلفونات عن الميزانية العامة في سنة ١٩٣٣/٣٤ ، وقد أسفرت حسابات مصلحة السكك الحديدية عن وفر في المصطلحات ، خصص منه مبلغ ٣٥٦٠٠٠ جنيه لتكوين احتياطي خاص للصالحين لاستعماله في الإنفاق على الأعمال الجديدة وتنفيذ سياسة تخفيض الأجور ، ولسد ما قد يحدث من العجز في سنوات الضيق ، وسدد منه فعلا عجز مصلحة التلفارات والتلفونات سنة ١٩٣٢ / ٣٤ وسنة ١٩٣٤ / ٣٥ وقد بلغ هذا الاحتياطي ٢٥٥١٩٥ جنيا في آخر أبريل سنة ١٩٣٤ و ٢٤٧٠٦٠ جنيا في آخر أبريل سنة ١٩٣٥ وقد استعمل بأكمله في تسوية جزء من عجز مصلحة السكك الحديدية في السنة ١٩٣٥/٣٦ وأخذ الباقي من الاحتياطي العام بصفه سلفة .

(١٠) احتياطي تجديدات السكك الحديدية .

ظهر ضمن الاحتياطي المحبوس في سنة ١٩٤١ - ٤٢ ، إذ رُئي أن يقتطع من وفر الحساب الختامي لتلك السنة مبلغ مليون جنيه كاحتياطي خاص لتجديدات السكك الحديدية ، لأن أدواتها ومهماتا كانت تستغل وقتا طويلا إلى أقصى الحدود ، مما زاد كثيرا في النسبة العامة لاستهلاكها ، ولأن المصلحة كانت عاجزة عن تدبير ما تنسوجه هذه الحال من تجديد وإصلاح ، كما رُئي أن يكون هذا الاحتياطي الخاص قسما من الاحتياطي العام للدولة على أن ينفذ سنويا مادامت الحرب قائمة ، وعندما يحين الوقت لاستعماله يمرض الأمر على البرلمان عن طريق اعتمادات تدرج في الميزانية أو تطلب بصفة إضافية وتتخذ من الاحتياطي العام ، وقد أُميد المبلغ المذكور إلى الاحتياطي الحر بعد ذلك ، وأضيفت إليه ثلاثة ملايين أخرى من الجنيئات في السنوات ١٩٤٢ - ٤٣ و ١٩٤٣ - ٤٤ و ١٩٤٤ - ٤٥ . مع تخصيص الملايين الأربعة لتجديد مهمات السكك الحديدية ، وصدر ثمانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٤٦ في ٢٤ أبريل من تلك السنة هذا التخصيص^(١).

(١) لائحة المصروفات العدد ٤٤ الصادر في ٢٩ أبريل سنة ١٩٤٦ ، ص ٢٠

(١١) الاحتياطي المخصص لاستهلاك سندات قرض القطن لسنة ١٩٤١ .
خصص لهذا القرض مبلغ ١٢٠٠٠٠٠ جنيه وقد أضيف إلى الاحتياطي العام في السنة ١٩٤٣ / ٤٤ على أثر تسديد ذلك القرض .

(١٢) الاحتياطي المخصص لاستهلاك القرض الوطني .

نصت المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٣ على أن ما يوفر من الاعتمادات المخصصة لخدمة الدين العام بسبب عملية التحويل وبسبب استهلاك الباقي في رأس مال الدين المضمون والدين العثماني لسنة ١٨٩١ وللسنة ١٨٩٤ يظل يدرج في الميزانية العامة للدولة بالصدر اللازم لتكوين احتياطي لاستهلاك ما قد يتم تحويله من الدين العام إلى دين محدود الأجل وما يقدر من القروض طبقاً للبادتين الأولى والثانية من نفس المرسوم . وبلغ مقدار الاحتياطي المخصص لاستهلاك القرض الطويل الأجل في آخر أبريل سنة ١٩٤٧: ٤٦٨٩٨٥٧٠ جنيهاً ، ومقدار الاحتياطي المخصص لاستهلاك القرض المتوسط الأجل في آخر أبريل سنة ١٩٤٧ مليون ونصف مليون جنيه .

(١٣) احتياطي لإعادة النظر في الكادر العام .

أدرج في ميزانية السنة ١٩٤٦-٤٧ اعتماد قدره مليون جنيه كاحتياطي لإعادة النظر في الكادر العام للموظفين ، وقد سبق أن أشرنا إلى ذلك ^(١) ، وقد خصص من هذا المبلغ ٢٤٠٠٠٠ جنيه لمنح علاوة للموظفين والمستخدمين (قانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٤٧ الصادر في ٢٧ مارس) ، ومبلغ ٥٨٠٠٠٠ جنيه لاستكمال علاوات الترقية للموظفين والمستخدمين الذين يرقون للدرجات المعتمدة في التنسيق ولإنصاف حملة شهادة المعلمين الثانوية وخريجات المعلمات السنية (قانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٤٧ ، الصادر في ١٤ يولييه) .

(١) راجع سابقاً ، ص ٣٦٦ .

المال الاحتياطي المحبوس

شمل هذا المال في آخر السنة المالية ١٩٣٠-٣١ ما يأتي : (١) مشتريات القطن ومقدارها ١٥٧٣٣٣٢٢ جنيا مصريا ، (٢) السلف الزراعية والسلف على أقطار ومقدارها : ٢٩٦٢٩٢٩ جنيا ، (٣) المال المخصص للسلف الصناعية ومقداره : ٧٢٨١٩٩ جنيا ، (٤) المال المخصص لسلف الجمعيات التعاونية ومقداره : ٣٣٦٠٥٩ جنيا وبمجموع ذلك ١٩٧٥٠٥٠٩ جنيا . أما الاحتياطي الحر فبلغ في نهاية تلك السنة ١٨٢٠٠٢٨٢ جنيا (من ذلك : ١٧٣٢٠٠٧٦ جنيا سندات من الدين المصري وسندات على الحكومة البريطانية وسندات مختلفة والباقي نقود) .

وفيما يلي بيان المال الاحتياطي بنوعيه المحبوس والحر في آخر أبريل من كل سنة ابتداء من سنة ١٩٣٢ حتى سنة ١٩٤٧ ، بالجنيئات المصرية : ^(١)

(١) الارتام المتصوره مأخوذة من الحساب الختامي للسنوات المالية بالجدول مع ملاحظ أن هذا المال الاحتياطي بنوعه في آخر أبريل سنة ١٩٤٣ : ١١٣١٣ جنيا مصرى بقيمة مبلغ نظير مصايف القاهرة في سنة ١٩٤٣-٤٤ ، وكان قد احتسب على مصروفات تلك السنة بدون وجه حق ، وتتضمن اعمادته الالال الاحتياطي، وقد أثار ديوان التماس في تقريره عن الحساب الختامي لسنة ١٩٤٣-٤٤ احتساب مبلغ ١١٦٠٦ جنيا و ٧٨١ مليا من مصروفات السنة المتصوره (راجع - س ٤ هامش ص ٦٩) و ٢٩٣ جنيا و ٧٠٨ مليا من إيراداتها وانما الفرق بينهما ونقصه ١١٣١٣ جنيا و ٧٣ مليا بحساب المبدئ تحت التجميع وبهذا يتبين التحقيق ويتبين في الأمر - ولذا كان قد ترتب على تعيين مصروفات وإيرادات السنة المتصوره السيلين استثنائية أن نفس مائتين إيرادات ميزانية ١٩٤٣-٤٤ التي أضيفت الى الاحتياطي العام بمقدار المئتين انخفض فقد سوت وزلزلت الدالية الخالة في الحساب الختامي لسنة ١٩٤٣-٤٤ بخافسة مبلغ ١١٣١٣ جنيا و ٧٣ مليا الى المال الاحتياطي في أول تلك السنة المرحل من حسابات السنة السابقة وأصبحت جته ٤٢٢٧٢٤٤٣ جنيا و ٩٧١ مليا وذلك مقابل خصم نفس المبلغ على حساب المبدئ تحت التجميع بمصايف القاهرة .

بيان المال الاحتياطي بتوجيه المحبوس والحر من سنة ١٩٣٢ حتى سنة ١٩٤٧

السنة	الاحتياطي المحبوس	الاحتياطي الحر	المجموع
١٩٣٢	١٥١٨٧٦٨٢	١٨٢٠٢٥٧٥	٣٣٣٩١٢٥٧
١٩٣٣	١٣٠٩٩٤١٩	١٨٢٤١٥١٠	٣١٤٤٠٩٢٩
١٩٣٤	٨٤٨١٢٠٥	٢١٦٤٥٧٧٧	٣٠١٢٦٩٨٢
١٩٣٥	٦٩٤٩٢٤٧	٢٥٣٢٧٥٨٤	٣٢٢٧٦٨٣١
١٩٣٦	٨٢٤٤٥١١	٢٤٨٥٦١٧٦	٣٣٢٠٠٦٨٧
١٩٣٧	٩٠٣٧٠٣٦	٢٥٠٠٩٢٨١	٣٤٠٤٦٣١٧
١٩٣٨	١٠٨٧٦٨٩٧	٢٢١٨٥٦٧٢	٣٣٠٦٢٥٦٩
١٩٣٩	١١٣٨٧٣٦١	١٦٨٢٥٧٥٨	٢٨٢١٣١١٩
١٩٤٠	١٢٨٨٠١١٧	١٢٠٧٤٠٤٢	٢٤٩٥٤١٥٩
١٩٤١	١٢٤٢٧٠٧١	١٦٥٣٣٢٩٢	٢٨٩٦٠٣٦٣
١٩٤٢	١٢٢٣٥٧٨٧	٢٠٨٤٩٤٣٤	٣٣٠٨٥٢٢١
١٩٤٣	١١١٧٩٨٦٨	٣١٠٨١٢٦٣	^(١) ٤٢٢٦١١٣١
١٩٤٤	١٠٨٧١٦٦١	٣٧٥٤٥٠٣٩	٤٨٤١٦٧٠٠
١٩٤٥	١٠٣٦٣٢٦٩	٤٦٧١٠٤٦٧	٥٧٠٧٣٧٣٦
١٩٤٦	٩٧٧٩١٦٣	٥٨٠٢٥٣٢٣	^(٢) ٦٧٨٠٤٤٨٦
١٩٤٧	٢٤٠٨٧٨٨٨	٤٨٤٣٢٢٨٦	٧٢٥٢٠١٧٤

ونذكر فيما يلي أهم أنواع الاحتياطي المحبوس :

(١) مشتريات القطن .

ظهر رصيد هذا الحساب ضمن الاحتياطي المحبوس من سنة ١٩٣٠ / ٣١

حتى سنة ١٩٣٤ / ٣٥ وهو ينقسم إلى قسمين :

(١) انظر هامش (١) بالصفحة السابقة (٢٨٢) .

(٢) من الاحتياطي الحر تلك السنة ٢٠ مليون جنيه كانت بحسبة مؤلفة لتأية ٣٠ أبريل سنة ١٩٤٦ لتسليط تمويل القطن بالمحسوب والدقيق وشراء محصول قطن سنة ١٩٤٥ .

(أ) مشتريات سنة ١٩٢٥-٢٦ : بلغ مقدارها كما سبقت الإشارة إلى ذلك ^(١) ٤٨٠ ألف قطار تقريبا وثمنها ٢٠٩٥٠٠٠ جنيه خلافاً للمصاريف التي بلغت عند التصفية ٤٠٣٠٠٠ جنيه، وقد تمت تصفية هذه العمليات سنة ١٩٣١-٣٢ وأسفر ذلك عن خسارة بلغت ١١٦٨٠٠٠ جنيا .

(ب) مشتريات سنة ١٩٢٩-٣٠ : بلغ مقدارها ٢٩٥٦٠٠٠ قطار، ثمنها ١٣٨٤١٠٠٠ جنيه خلافاً للمصاريف، وقد بيع منها في السنة ١٩٣١-٣٢ : ١٣٥٧٠٠٠ قطار بلغت خسارتها ٣٥٥١٠٠٠ جنيه (منها ٣٩٤٠٠٠ جنيه للمصاريف) وأصبح بذلك رصيد مشتريات القطن في آخر أبريل سنة ١٩٣٢ : ٨٦٩٦٤٠٠ جنيه، وقد أضيف إلى هذا الرصيد خلال السنة ١٩٣٢-٣٣ مبلغ ٢٠١٣٠٠٠ جنيه لشراء الأقطان المرتبة على السلف التي منحت في سنة ١٩٣٠ عملاً بقرار مجلس الوزراء في ١٢ يولييه سنة ١٩٣١، ومبلغ ٢٢٥٠٠٠ جنيه قيمة المصاريف الخاصة بمشتريات سنة ١٩٢٩ وبأقطان المقترضين، وبيع خلال السنة ١٩٣٢-٣٣ ٣٣ : ١٠٥٦٨٣٣ قطاراً من الأقطان المشتراة وأقطان المقترضين وبلغت الخسارة فيها ٢٠٥٤٠٠٠ جنيه، ثم بيع خلال السنة ١٩٣٣-٣٤ : ١١٣٠٩١١ قطاراً بلغت الخسارة فيها ٢٣٩٦٩٧٠ جنيا، وبيع خلال السنة ١٩٣٤-٣٥ : ٢٢٠٩٧١ قطاراً وتم بيع الباقي خلال السنة ١٩٣٥-٣٦ وأضيف الرصيد وتقدره ٢٤٣٣٣ جنيا إلى الاحتياطي العام .

وفيما يلي رصيد مشتريات القطن في السنوات من ١٩٣٠-٣١ حتى ١٩٣٤-٣٥ (بالجنيئات المصرية) :

السنة	الرصيد	السنة	الرصيد
١٩٣٠-٣١	١٥٧٣٣٣٣٢	١٩٣٣-٣٤	٩٩٣٠٤٣
١٩٣١-٣٢	٨٦٩٦٤٠٠	١٩٣٤-٣٥	٢٥٣١٥٥
١٩٣٢-٣٣	٦٩٧٤٢٤٢		

(١) راجع سابقاً ص ٢٢١ .

(٢) السلف على أقطان والسلف الزراعية .

ظهر رصيد هذا الحساب ضمن الاحتياطي المحبوس سنة ١٩٣٠-٣١ ولا يزال مدرجا به ، وهذه السلف هي التي أقرضتها الحكومة للزراع رأسا لغاية سنة ١٩٣١ ، قبل إنشاء بنك التسليف الزراعي ، وترجع إلى سنة ١٩٢٦^(١) ، واستمرت في السنوات التالية إلى أن أنشئ بنك التسليف الزراعي المصري فأصبحت هذه الأعمال من اختصاصه .

وبلغت السلف التي منحت لغاية سنة ١٩٢٩ نحو ثلاثة ملايين من الجنيهات تم تحصيلها ماعدا مبلغا جزئيا ، وبلغت مصاريفها ١١٥٠٠٠ جنيه ، أما سلف سنة ١٩٣٠ فبلغت لغاية أول أبريل سنة ١٩٣١ : ٢٩٠٠٠٠٠ جنيه ، ولما حل ميعاد التحصيل طلب المقترضون إتمامهم ، ولكن رُئي شراء الأقطان المرتبة كما سبقت الإشارة إلى ذلك في رقم (١) السابق ، وبلغت المقادير المستقراة من المقترضين ٧٩٢٠٠٠ قطار .

أما السلف الزراعية فكان رصيدها في آخر أبريل سنة ١٩٣١ : ٧٥٧٠٠٠ جنيه ، وقد استمرت الحكومة في منح المساعدات اللازمة للزارعين حتى بلغت جلة السلف ، ١٩٩٣٠٠٠ جنيه (مع إضافة ثمن البذرة والسماد المستحق تحصيله في سنة ١٩٣١) ونظرا للضاقة المالية قررت الحكومة في ١٢ أغسطس سنة ١٩٣١ تقسيط هذا المبلغ على خمس سنوات بدون فائدة^(٢) ، وتولت مصلحة الأموال المقررة تحصيل القسط الأول وأحيل تحصيل الأقساط الأربعة الباقية على بنك التسليف الزراعي المصري ، وبلغ رصيد السلف الزراعية والسلف على أقطان في أول السنة المالية ١٩٣٦-٣٧ : ٤٣٠٧٧٢ جنيه ، وقد قرر مجلس الوزراء في ٨ يولييه سنة ١٩٣٦ تقسيط هذا المبلغ على خمس سنوات ابتداء من سنة ١٩٣٦

(١) راجع سابقا ص ٢٣١ .

(٢) راجع سابقا ص ٢٣٤ .

وفيا على بيان رصيد هذه السلف (السلف الزراعية والسلف على أقطان)
في آخر أبريل من كل سنة ابتداء من سنة ١٩٣١ ، بما في ذلك السلف المحول
تحصيلها على بنك التسليف الزراعى المصرى (بالجنيئات المصرية) .

السنة	الرصيد	السنة	الرصيد
١٩٣١	: ٢٩٦٢٩٢٩ ^(١)	١٩٤٠	: ٣١٦٧٤٤
١٩٣٢	: ٢٩٤٨٩٨٨ ^(١)	١٩٤١	: ٢٨٥٩٦٤ ^(٢)
١٩٣٣	: ١٢٩٥٣٥٤ ^(٢)	١٩٤٢	: ٢٤٤٢٧٢
١٩٣٤	: ١١٨٧١١١	١٩٤٣	: ٢١٦٩٢٧
١٩٣٥	: ٧٤٣٩٩٢	١٩٤٤	: ١٨٨٧٩٢
١٩٣٦	: ٤٣٠٧٧٢	١٩٤٥	: ١٦٢٠٠٧
١٩٣٧	: ٣٧٩٥٣٧	١٩٤٦	: ١٣٥٨٧٣
١٩٣٨	: ٣٥٤٦٨١	١٩٤٧	: ١٢٥٢٥٣
١٩٣٩	: ٣٤٥١٦٥		

هذا خلاف السلف على أقطان الممنوحة سنة ١٩٢٩ وسنة ١٩٣٠ ، والتي
كانت مقيدة بحساب بعض المديرية ضمن العهد تحت التحصيل ، وتقلت إلى
الحسابات الجارية ، وأظهرت ضمن الاحتياطي المحبوس في سنة ١٩٣٩ - ٤٠ سلف
سنة ١٩٣٠ ، وفي سنة ١٩٤٠ - ٤١ سلف سنة ١٩٢٩ . وفيا على بيان رصيدها
(بالجنيئات المصرية) :

السنة	سلف سنة ١٩٢٩	سلف سنة ١٩٣٠
١٩٤٠	: —	: ١٢٣٠٤٠
١٩٤١	: ٢٣٥٦	: ١٠٣٠٦١
١٩٤٢	: ٢٧٢٤	: ٨٨٢١٦

(١) سلف لتحصيل بواسطة مصلحة الأموال للثروة .

(٢) من سنة ١٩٣٣ حتى سنة ١٩٤٠ سلف لتحصيل بواسطة مصلحة الأموال للثروة
وبنك التسليف الزراعى المصرى .

(٣) سلف محول تحصيلها على بنك التسليف الزراعى المصرى فقط ابتداء من سنة ١٩٤١ .

السنة	سلف سنة ١٩٣٩	سلف سنة ١٩٣٠
١٩٤٢ :	٢٤٤٦	٧٦٢٥٣
١٩٤٤ :	٢١٦٧	٦٧١٧٢
١٩٤٥ :	٢٠٩٦	٦٠٤١٧
١٩٤٦ :	٢٠٠٩	٥٠٢٤٨
١٩٤٧ :	١٨٦٣	٤٧٠٩٩

(٣) المال المخصص للسلف الصناعية .

ظهر ضمن الاحتياطي المحبوس ابتداء من السنة ١٩٣٠-٣١ ولا يزال مدرجا به للآن ، وكان مودعا ببنك مصر ليقوم بالتسليف الصناعي منه ، وقد سبق ذكر رصيده حتى سنة ١٩٤٦ ، عند الكلام على إعانة المتعطلين من العمل^(١) .

وقد أُلغى هذا الرصيد سنة ١٩٤٢ ، تنفيذًا للقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤١ الخاص بتدخل الحكومة لدعم بنك مصر وبنى ملفي سنة ١٩٤٣ وسنة ١٩٤٤ ، ولما سدد بنك مصر في سبتمبر سنة ١٩٤٤ المبالغ التي دفعتها الحكومة لدعمه ، احتفظ لديه بمبلغ ١٣٣٢٧٢ جنيهًا قيمة سلف صناعية منحت بواسطة بضمين الحكومة ، فقيد هذا المبلغ ضمن الاحتياطي المحبوس ، وبُليغ رصيد هذا المال في آخر أبريل سنة ١٩٤٧ : ١٠٥٣٧١ جنيهًا مصريًا

(٤) المال المخصص لسلف الجمعيات التعاونية .

ظهر ضمن الاحتياطي المحبوس ابتداء من السنة ١٩٣٠-٣١ ولا يزال مدرجا به ، وكان حسابه بمسوكا ببنك مصر وبنك التسليف الزراعي المصري حتى سنة ١٩٤١-٤٢ ، حيث أُلغى الرصيد الموجود ببنك مصر وبنى الرصيد الموجود ببنك التسليف ، وفيما يلي بيان رصيده هذا المال في نهاية أبريل من كل سنة ابتداء من سنة ١٩٣١ (بكل من البنكين المذكورين حتى سنة ١٩٤١ ، ثم في

(١) راجع سابقا ، ص ٢٦٠ .

بنك التسليف فقط بعد ذلك) (بالجنهيات المصرية) .

السنة	الرصيد	السنة	الرصيد	السنة	الرصيد
١٩٣١	٣٣٦٠٥٩	١٩٣٧	١٣٣٢٠٥	١٩٤٣	١٠٤٧
١٩٣٢	٢٥١٢٥٨	١٩٣٨	١٢٥٣٩١	١٩٣٤	١٠٤٧
١٩٣٣	٢٢٣٣٦٦	١٩٣٩	١٢٧٥٥٠	١٩٤٥	١٧٤٨٢
١٩٣٤	٢٠١٨١١	١٩٤٠	١٣١٩٩٨	١٩٤٦	١٣٢٤٩
١٩٣٥	١٦٩٨٤٧	١٩٤١	١٢١٣٠٦	١٩٤٧	١٠٦٧٣
١٩٣٦	١٤٣٦٨٤	١٩٤٢	٦٠٩٩		

(٥) المال المخصص لبنك التسليف الزراعى المصرى .

ظهر ضمن الاحتياطى المحبوس ابتداء من السنة ١٩٣١-٣٢ ، ويشمل قيمة الأسهم التى تملكها الحكومة فى رأس مال البنك والقروض الممنوحة له ، وقد صدر المرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ فى ١٨ نوفمبر ، باشتراك الحكومة فى إنشاء بنك زراعى ، بأن صرح لها بالاكتاب فى رأس ماله بما لايزيد عن نصف قيمته على ألا يتجاوز ذلك مليون جنيه ، وبتقديم قروض للبنك لا يتجاوز مجموعها ستة ملايين من الجنيهات (المادة ٢ من المرسوم بقانون المذكور) ، ولما كان رأس مال البنك قد تحدد بمبلغ مليون جنيه فقد رخص مجلس الوزراء فى ١٤ يونيه سنة ١٩٣١ بأخذ نصف مليون جنيه من الاحتياطى العام للاشتراك بنصف رأس المال ، وصدر بذلك قانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٣١ فى ٢٥ يولييه ، وسدد المبلغ فى أغسطس من نفس السنة كما سبقت الإشارة إلى ذلك ^(١) ، وحدث أثناء عطلة البرلمان أن وضعت وزارة المالية تحت تصرف البنك مليونين من الجنيهات من أصل القروض فصرفت منها لفاية آخر أبريل سنة ١٩٣٢ : ١٢٨٥٢٥١ جنيهًا ، وقد اعتمد البرلمان هذه القروض بالقانون رقم

(١) راجع سابقا ص ٣٠٦ و ٢٤١ و ٢٤٢ .

٣١ لسنة ١٩٣٢ الصادر في ٧ يولييه ، وبلغ المتصرف من تلك القروض في آخر أبريل سنة ١٩٣٣ : ١٥٦٨٦٢٨ جنيهًا ، وفي آخر أبريل سنة ١٩٣٤ : ١٩١٢٧٦٥ جنيهًا وفي آخر أبريل سنة ١٩٣٥ مليونين من الجنيهات . ثم صدر القانون رقم ٦ لسنة ١٩٤٧ في ٤ فبراير ، بمنح البنك ٢١٥ مليون جنيه أخرى قُلت من رصيد الحساب الجاري المفتوح لصالح البنك لدى وزارة المالية للعاملات المؤقتة^(١).

(٦) الأموال المخصصة لمساعدة ملاك الأراضي الزراعية .

ظهر رصيد هذه الأموال ضمن الاحتياطي المحبوس ابتداء من السنة ١٩٣١ - ٣٢ حتى سنة ١٩٣٥ - ٣٦ تحت عنوان « القروض الممنوحة لمساعدة ملاك الأراضي الزراعية » ثم تحت عنوان « الأموال المخصصة لمساعدة ملاك الأراضي الزراعية » ، حتى سنة ١٩٤٣ - ٤٤ ، ثم تحت عنوان « حساب صيانة الثروة العقارية » ، منذ سنة ١٩٤٤ - ٤٥ ، وقد سبقت الإشارة إلى أن الحالة دعت في أغسطس سنة ١٩٣١ إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لتخفيف وطأة الأزمة الاقتصادية التي حلت بالبلاد نتيجة هبوط أسعار المحاصيل الزراعية ، وأن مجلس الوزراء أقر هذه الإجراءات في ١٢ أغسطس سنة ١٩٣١ ، ومنها تخصيص مبلغ لا يقل عن مليون جنيه لمساعدة ملاك الأقطان الزراعية ، ومنع وقوع بيع جبرية بأثمان تؤثر على القيمة الحقيقية لتلك الأقطان ، وإلى صدور المرسوم بقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٣١ بأخذ مبلغ مليون جنيه من الاحتياطي وقد وضع تحت تصرف بنك التصنيف الزراعي المصري للفرض المذكور ، ثم زيد أثناء تلك السنة مليونًا آخر ، وضع تحت تصرف الشركة العقارية المصرية ، واعتمدت الزيادة بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٣ وإلى صدور المرسوم بقانون رقم ١٤٣

(١) أشرف فيها سبق (ص ٢٤٢) إلى استصدار وزارة المالية في ٣ فبراير سنة ١٩٤٥ مرسومًا بمشروع قانون بتحويل ٢٥٠ مليون جنيه من رصيد الحساب الجاري المفتوح لبنك التصنيف لدى وزارة المالية إلى حساب القروض ، وقد صدر القانون رقم ٦ لسنة ١٩٤٧ المذكور بذلك التحويل .

لسنة ١٩٣٥ بأخذ مبلغ آخر قدره ٣٦٤٨٧١ جنيها من المال الاحتياطي العام لدفع باقى ثمن وتكاليف صفقة كانت اشترتها الشركة العقارية المصرية من البنك العقارى المصرى ^(١)، وفيما لى رصيد هذه الأموال فى آخر أبريل من كل سنة بالجنهيات المصرية).

السنة	الرصيد	السنة	الرصيد	السنة	الرصيد
١٩٣٢	٧٦٣٠٢٢	١٩٣٨	١٣٠٤٧٥٤	١٩٤٣	١١٤٨٩٤٨
١٩٣٣	١٧٦٦٩٥٦	١٩٣٩	١٣٠٤٦٣٠	١٩٤٤	١٠٧٣٠٩٨
١٩٣٤	١٧٧٤٣١٢	١٩٤٠	١٣٧٦٦٥٥	١٩٤٥	١٠٢٠٤٩٩
١٩٣٥	١٠٤٠٠٢٤	١٩٤١	١٢٤١٣١٢	١٩٤٦	٩٦٨٦٠٦
١٩٣٦	١٣٠٤٧٥٤	١٩٤٢	١٣١٦٣٥٧	١٩٤٧	٩١٤٤٥٠
١٩٣٧	١٣٠٤٧٥٤				

(٧) المال المخصص للتسليف العقارى .

ظهر ضمن الاحتياطى المحبوس ابتداء من سنة ١٩٣٢-٣٣ تحت عنوان المحسوب من المال المخصص للتسليف العقارى ، ثم تحت عنوان « القروض الممنوحة لبنك العقارى الزراعى المصرى » ابتداء من سنة ١٩٣٦-٣٧ ، وقد سبقت الإشارة أيضا إلى تخصيص مبلغ مليون جنيه من الاحتياطى فى سنة ١٩٣٢ ، لتقديم سلف عقارية لنوى الملكيات الصغيرة من الزراع محافظة على ملكيتهم وحماية لهم من غائلة المرايين (قانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٣٢) وإلى أنه عهد إلى بنك التسليف الزراعى بمباشرة عمليات تلك السلف وأنه أنشئ لها قسم خاص حول فيما بعد إلى بنك مستقل هو البنك العقارى الزراعى المصرى ، وإلى أن مبلغ المليون جنيه زيد نصف مليون جنيه بقرار من مجلس الوزراء فى ٦ سبتمبر سنة ١٩٣٤ واعتمدت الزيادة بمرسوم ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤ ^(٢) .

(١) راجع سابقا ص ٢٤٣ و ٢٥٣ و ٢٥٤ .

(٢) راجع سابقا ص ٢٤٤ و ٢٥٥ و ٢٥٦ .

وقد سبق بيان رصيد هذا المال في آخر أبريل من كل سنة ابتداء من سنة ١٩٣٥ حتى سنة ١٩٤٢ (حيث تم سحب المليون ونصف المليون جنيه) عند الكلام على حماية الملكية العقارية الزراعية^(١) ، أما رصيده قبل ذلك فقد كان ١٣٢٥٥٠ جنيه في آخر أبريل سنة ١٩٣٣ و ٧٧٤٤٢٩ جنيه في آخر أبريل سنة ١٩٣٤ .

(٨) الديون العقارية المحول تحصيلها على البنك العقاري الزراعى المصرى .

ظهر رصيد هذا الحساب على افراد ضمن الاحتياطي المحبوس ابتداء من السنة ١٩٤١-٤٢ ، إذ حولت في سنة ١٩٣٩-٤٠ إلى البنك العقاري الزراعى المصرى ديون الحكومة المدفوعة لشركة الرهن العقاري المصرى وقدرها ٤٦٥٦٥٧ جنيه تنفيذاً للرسوم بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٣٦ ، كما حول إليه مبلغ ٣١٢٠٨ جنيه من ديون الحكومة المكلف بتحصيلها البنك العقاري المصرى وبنك الأراضى المصرى ، إجابة لرغبة هذين البنكين بإعضائهما من إدارة هذه الديون المحولة لفئالة قيمتها ، وحول إليه في سنة ١٩٤٠-٤١ مبلغ ٣٧١٧ جنيه من ديون الحكومة المكلف بتحصيلها البنك العقاري المصرى^(٢) كذلك حول إليه في كل سنة من السنوات التالية بعض تلك الديون .

وقد بلغ رصيد الديون المحولة ٤٩٦٨٦٥ جنيه في آخر أبريل سنة ١٩٤٠ و ٥٠٠٥٨٢ جنيه في آخر أبريل سنة ١٩٤١ ، أما الرصيد عند تلك السنة حتى ١٩٤٦ فقد سبق بيانه عند الكلام على حماية الملكية العقارية الزراعية^(٣) ، وبلغ في آخر أبريل سنة ١٩٤٧ : ٢٧٠٤٩٩ جنيه .

(٩) تسييط متأخرات الأراضى الزراعية المشمولة بنظارة وزارة الأوقاف

ظهر رصيد هذا الحساب ضمن الاحتياطي المحبوس في سنة ١٩٣٣-٣٤ ، وقد

(١) راجع سابقاً ص ٢٥٧ .

(٢) راجع سابقاً ص ٢٥٦ .

(٣) راجع سابقاً ص ٢٥٧ .

سبق الكلام عليه عند الكلام على حماية الملكية العقارية الزراعية^(١)، وبلغ في آخر أبريل سنة ١٩٤٧ : ٦٦٥١٩ جنيهاً .

(١٠) المال المدفوع لاستهلاك أقساط أذونات الخزنة .

ظهر رصيده ضمن الاحتياطي المحبوس في سنة ١٩٣٣-٣٤ ، وقد سبقت الإشارة إلى الأذونات التي أصدرت على الخزنة سنة ١٩٣٣ بمبلغ ٣٠٥ مليون من الجنيئات لتسديد ثلثي الأقساط المتأخرة للبنوك العقارية الثلاثة ، لدى أصحاب الأملاك المرهونة أمليانهم^(٢) ، وقد استهلك منها ٣٨٦٩٠٠ جنيهاً في السنة ١٩٣٣-٣٤ ، وبلغ ماسد للحكومة في نفس السنة مما دفعت عن أصحاب الأملاك المرهونة : ٧٤٩٩٠ جنيهاً ، وأدرج الفرق بين هذين المبلغين وقدره : ٣١١٩٤٠ جنيهاً ضمن الاحتياطي المحبوس باعتباره سلفة مسترد فيها بعد ، وقد أدمج رصيد هذا الحساب في السنة التالية في الحسابين الواردين في الفقرتين التاليتين .

(١١) المتأخر من الأقساط المستحقة على أصحاب الأملاك المرهونة لدى بنوك الرهن العقارية .

ظهر رصيد هذا الحساب ضمن الاحتياطي المحبوس في سنة ١٩٣٤-٣٥ ثم أدمج ابتداء من السنة التالية في الحساب الوارد بالفقرة التالية.

وهذه الأقساط عامة بالمال المدفوع من الحكومة لتنفيذ الاتفاق الذي عقد في مارس سنة ١٩٣٣ مع بنك الرهن العقارية السابق ذكرها ، وقد أصدر مجلس الوزراء في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٣٤ قراراً بتخفيض الفائدة على دين الحكومة إلى ٤.٥٪ مع تأجيل تحصيل الأقساط في السنوات ١٩٣٣ و ١٩٣٤ و ١٩٣٥ لمن يريد ذلك من المدينين ، وقد أنشئ حساب خاص لهذه الأقساط وأدرج رصيده في الاحتياطي المحبوس ، كما سبق ذكر ذلك^(٣) وبلغ

(١) راجع سابقاً ص ٢٥٧ و ٢٥٨ .

(٢) راجع سابقاً ص ٢٤٦ .

(٣) راجع سابقاً ص ٢٤٧ .

مقداره في آخر أبريل سنة ١٩٣٥ : ٢٩١٩١ جنيها وهو يمثل الباقي بدون
تحصيل من رأس المال المستحق استهلاكه ومن القوائد .

(١٢) الديون المستحقة على أصحاب الأملاك الموهوبة لدى البنوك العقارية .
ظهر رصيد هذا الحساب ضمن الاحتياطي المحبوس ابتداء من سنة ١٩٣٥-٣٦
وقد سبق ذكر مفرداته ومقداره في آخر كل سنة مالية ابتداء من السنة
المذكورة ^(١) وقد بلغ في آخر أبريل سنة ١٩٤٧ : ٢٠٧٧٩٩٤ جنيها .
(١٣) السلف الممنوحة للجالس البلدية والمحلية لمشروعاتها المختلفة .

ظهر رصيد هذه السلف ضمن الاحتياطي المحبوس ابتداء من السنة ١٩٣٧-٣٨ ،
وكان النظام المتبع حتى سنة ١٩٣٦-٣٧ في منح سلف للجالس البلدية والمحلية
تقييم بمشروعاتها المختلفة يقضى بإدراج الاعتمادات اللازمة لذلك في الميزانية
العامة مقابل إضافة ما يحصل منها إلى الإيرادات ، وقد انتقدت اللجنة المالية
لمجلس النواب هذا النظام في تقريرها عن إيرادات ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٦-٣٧ ،
ونصحت بأخذ المال اللازم لهذه السلف من الاحتياطي العام مباشرة دون
توسيط الميزانية واعتباره عبئا في ذمة المدينين ، تستهلك بما يدفع منها أسوة
بالمبالغ المقرضة لبنكي التسليف الزراعي والعقاري الزراعي وغيرهما . ووافق
مجلس الوزراء في ٥ سبتمبر سنة ١٩٣٧ على الأخذ بهذا الرأي ابتداء من السنة
١٩٣٧-٣٨ ، ولما كان بنك مصر قد أقرض بعض المجالس سلفا لمشروعات تحت
خلال المدد من يناير سنة ١٩٣٥ إلى ديسمبر سنة ١٩٣٦ وبلغت مجملتها ٢٥٣٧٧٨ ج
وكان النظام المعمول به في البنك المذكور يقضى بتسديد هذه السلف إلى البنك
وقبدها سلفا من الحكومة قبل المجالس المختصة ، فقد رخص مجلس الوزراء
في التاريخ المذكور بأخذ هذا المبلغ ، وكذلك المبالغ اللازمة يومئذ للشرائط
الجديدة من الاحتياطي العام . أما السلف التي منحت قبل سنة ١٩٣٧-٣٨ من
الميزانية العامة فقد بلغ الباقي منها تحت التحصيل في آخر أبريل سنة ١٩٣٨ :

١٩٣٧٧٤٠ جنيا وما يحصل منها يدخل في إيرادات الميزانية مباشرة .

وأعلنت الحكومة في خطاب العرش (نوفمبر سنة ١٩٤٥) أنها قررت دغبة منها في التخفيف من أعباء ميزانيات هذه المجالس لمساكنتها من القيام بأعمال الإصلاح أن تنازل عن جزء كبير من السلف الممنوحة للشروعات التي لا تدر ربحاً على البلديات ، وألا تتقاضى أية فائدة عن جميع السلف على اختلاف أنواعها . ولما كانت السلف التي لا تدر ربحاً هي السلف الممنوحة لمشروعات المجارى والتظيم وتجميل المدن ، فقد اقترحت وزارة المالية أن يقتصر التنازل عن الباقي بدون تحصيل لغاية آخر أبريل سنة ١٩٤٥ من السلف الممنوحة لمشروعات المجارى فقط لجسامتها من جهة ، ولارتباطها بالصحة العامة من جهة أخرى أما مشروعات تنظيم وتجميل المدن فإنها وإن كانت لا تدر ربحاً مباشراً إلا أنها تزيد من قيمة الأراضي والعقارات في الجهات التي تنفذ فيها مع ما يترتب على ذلك من الفائدة للسكان وللبلدات ، وقد وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٢ مارس سنة ١٩٤٦ على هذا الرأي ، كما وافق بجلسته ٢٣ أبريل سنة ١٩٤٦ على السكف عن احتساب فوائد على سائر السلف الممنوحة أو التي تمتع ابتداء من السنة المالية ١٩٤٥-٤٦ . ولما كان التنازل عن السلف التي منحت من الميزانية العامة حتى سنة ١٩٣٦-٣٧ لا يستدعي استصدار قانون فقد اكتفى باستئذان البرلمان في استبعاد السلف الممنوحة من الاحتياطي العام مباشرة وصدر بذلك القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٦^(١) .

وبلغ مقدار السلف المتنازل عنها فعلاً بمقتضى قرار مجلس الوزراء ٢١٦٨٦٠ جنيا وبمقتضى القانون المذكور ٢٨٣١٧٢ جنيا .

وبلغ رصيد السلف الممنوحة من الاحتياطي (بعد استبعاد المستهلك منها وما

(١) لائحة انصبة ٤ المصدرة في ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٦ م ص ١١ . ومذكرة لـ حساب الخزانة لسنة ١٩٤٥-٤٦ م ص ٣ و ١٤٥ .

في ذلك المدفوع لبنك مصر) في آخر أبريل من كل سنة ابتداء من سنة ١٩٣٨ ما يأتي ^(١) (بالجنيئات المصرية).

السنة	الرصيد	السنة	الرصيد	السنة	الرصيد
١٩٣٨	٢٤٤٦٩٥	١٩٤٢	٦٨٨٢٧٤	١٩٤٦	٢٧٢٢٢٧
١٩٣٩	٦٨٧٥٩٨	١٩٤٣	٦٧٢٠٨٦	١٩٤٧	٣٥٦٣٨٦
١٩٤٠	٧٠٧٦٠٣	١٩٤٤	٦٤٩٧٠٠		
١٩٤١	٦٩٧٢٧٠	١٩٤٥	٦٣٥٩١٤		

(١٤) السلف الممنوحة للمجالس البلدية والمحلية لإنصاف موظفيها.

ظهر رصيد هذه السلف ضمن الاحتياطي المحبوس ابتداء من السنة ١٩٤٤-٤٥، إذ صدر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٤٤ قرار من مجلس الوزراء بمنح المجالس البلدية والمحلية والقروية سلفة بلا فائدة مقدارها ٩٠٠٠٠ جنيه من المال الاحتياطي العام لكي تتمكن من تنفيذ قواعد الإنصاف على موظفيها وقد صرف المبلغ جميعه إلى إدارة البدييات لمقابلة الخصم الذي سيرد عليها من المجالس المذكورة، وبلغ مقدار السلف التي صرفت في السنة المالية ١٩٤٥-٤٦ لسد التفقات الناشئة عن إنصاف موظفي هذه المجالس وصرف مرتب شهر لعمال المياومة بها ومن في حكمهم من الخدمة السائرة مبلغ ٢٧١٠٠٠ جنيه بقرارين من مجلس الوزراء بتاريخ ٢٦ مايو و٢ ديسمبر سنة ١٩٤٥، بذلك أصبحت جملة هذه السلف ٢٦١٠٠٠ جنيه وظل هذا الرصيد كذلك حتى آخر أبريل سنة ١٩٤٧.

(١) يرجع الاختلاف بين الأرقام الواردة هنا وتلك الواردة في أسماء التفقات العامة (ص ٦٦ إلى ص ٧٢) إلى أن المدرج هنا هو الرصيد بعد استنزاف المستفاد وأن المدرج هناك هو مقدار السلف الممنوحة دون استنطاف المستفاد، طبقاً لقاعدة شمول الميزانية.

(١٥) حساب مشتري الذهب على ذمة خطأ البنكنوت^(١).

ظهر رصيد هذا الحساب ضمن الاحتياطي المحبوس ابتداء من سنة ١٩٣٧-٣٨. تدخلت الحكومة في سوق الذهب في سنة ١٩٣١، وكان غرضها الأول تعزيز النظام الذهبي للبنكنوت، ولما كان الذهب المشتري لهذا الغرض يودع في النظام الذهبي باعتبار الجنيه الاسترليني مساوياً لسبعة وتسعين قرشاً ونصف، لاقية الثراء الفعلية، فقد ترتب على ذلك خسارة غطى جزء منها بعد ذلك بالأرباح التي جنتها الحكومة من شراء الذهب وتصديره للخارج، ولكن هذه الخسارة صورية، لأن الذهب المشتري لغطاء البنكنوت يسفر عن ربح طائل يغطي هذه الخسارة مراراً إذا قدر على قيمته الحقيقية. وفيما يلي رصيد هذا الحساب في آخر أبريل من كل سنة ابتداء من سنة ١٩٣٨ (بالجنيئات المصرية):

(١) جرى العمل قبل سنة ١٩٣٧-٣٨ على أخذ بعض المصروفات من مال الخزنة العامة مع تقييد بعضها في حساب العهد تحت التسوية والبعض الآخر في حساب العهد تحت التحصيل والبعض الثالث في حسابات خاصة بغيره متنوعة، وكانت أوصدة هذه الحسابات تسلم في بيان نفوذ واستندات المرحومة لدى الحكومة من المال الخاص بالأمانات باعتبارها مأخوذة بصفة مؤقتة من هذا المال ويؤتى به في أمرها إما بالتحويل وإما بالنسيئة، وعندئذ ترد بينهما من أوصدة الخصومية إلى مال الأمانة ويؤدى مائد تسفيرته من عبارة بالخلاف من الاحتياطي أما مباشرة وإما عن طريق الخزينة، وقد لوحظ في سنة ١٩٣٧-٣٨ أن هذه الأموال كانت تدرج في ميزانية والجزء الصغير منها لا يخرج عن حصونه خلف بمنوعة من الحكومة لميزان الأفراد أو جزءاً من ديون مستحقة للحكومة أو عن أوصدة لحسابات عمليات شراء وأنه فوق ذلك ليس من المنتظر أن يسوي في مستقبل قريب حساب هذه الأموال وأن حكومتها قدت هو حكومتها لأموال ونفروض كثيرة من الاحتياطي المحبوس، لذلك رؤى المصارف العامة لاحتياجهم لهذه الأموال، فخلت نفوذ الاحتياطي المار لا من مال الامانات وبذلك يتحول جزء من الاحتياطي المار إلى الاحتياطي المحبوس، وهي المصروفة في رقم ١٥ والارقام التالية لغاية رقم ١٩ وفي ٢٥٥٢٤ (مذكره الحساب الختامي لسنة ١٩٣٧-٣٨) .

السنة	الرصيد	السنة	الرصيد	السنة	الرصيد
١٩٣٨	٢٦٠٦٧٥	١٩٤١	٢٥٤٥٤٠	١٩٤٤	٢٥٥٧٩٦
١٩٣٩	٢٥٩٤٩٦	١٩٤٢	٢٥٤٩٣٠	١٩٤٥	٢٥٥٨٧٨
١٩٤٠	٢٥٤٧٧٠	١٩٤٣	٢٥٥٠٣٦		

وقد تمت تصفية رصيد هذا الحساب عن طريق استبعاده من إيرادات الميزانية بناء على رغبة أربابها ديوان المحاسبة .

(١٦) سلف وزارة الأوقاف للساجد وغيرها .

ظهر رصيدها في الاحتياطي المحبوس ابتداء من السنة ١٩٣٧ - ٣٨ ، فقد أقرضت وزارة الأوقاف بناء على قرارات من مجلس الوزراء في ٧ يونيه ١٩٣٧ نوفمبر سنة ١٩٣٣ و ١١ أبريل سنة ١٩٣٩ سلفاً بمجموعها ١٦٣٠٠٠ جنيه (لإصلاح وزخرفة مسجد محمد علي بالقلمة ، لتكملة تشييد مسجد أبي العباس المرمي بالاسكندرية .. الخ) على أن تسدد على أقساط سنوية بدون فائدة تبعاً لنظام معين ولم تسمح الحالة المالية لوزارة الأوقاف بأن تسدد سوى ٦٠٠٠ جنيه سنة ١٩٣٤ ولا يزال باقياً عليها مبلغ ١٥٧٠٠٠ جنيه هو المدرج ضمن الاحتياطي المحبوس .

(١٧) سلف لجمعية خيرية وأندية رياضية وهيئات أخرى وأفراد .

ظهر رصيده هذه السلف ضمن الاحتياطي المحبوس ابتداء من سنة ١٩٣٧ - ٣٨ ، وكان يبلغ وقتئذ ٦٥٧٤١ جنياً ويشمل على سلفة لجمعية للواسة الإسلامية بالاسكندرية لإتمام مستشفاهها (٣٠٠٠٠ جنيه) ورصيد سلفة لجمعية الشبان المسلمين بالقاهرة للمساعدة في بناء ناد لها (٧٠٣٩ جنياً) ورصيد سلفة لطريكية الأقطاط الأرثوذكس لتسديد ديونها (٦٦٦٣ جنياً) ورصيد حساب سلف أهالي أرمنت المسددة من الحكومة للبنكين المقارى والزراعى المصرى في سنة ١٩١٣ (٨٤٤٧ جنياً) وسلف منحها وزارة المعارف لبعض

الأندية الرياضية ولبعض الأفراد لإصلاح أماكن مؤجرة للمدارس (١٣٥٩٢ جنيهًا) وقد منحت في السنوات التالية سلف جديدة منها سلفة للجمعية الخيرية الإسلامية لإتمام مستشفائها بالعجوزة بالقاهرة ، وأخرى لنادى الصيد الملكى المصرى لإقامة مبناه وثالثة لجمعية الطيران الأهلية ورابعة للجمعية الطبية المصرية وسلف أخرى منحها وزارة الشؤون الاجتماعية للأندية الرياضية الخ. ، وفيما على رصيد هذه السلف في آخر أبريل من كل سنة ابتداء من سنة ١٩٣٨ (بالجنيهات):

السنة	الرصيد	السنة	الرصيد	السنة	الرصيد
١٩٣٨	٦٥٧٤١	١٩٤٢	١٥٠٣٩٥	١٩٤٥	١٢٧٥١٢
١٩٣٩	١١٤٠٨٧	١٩٤٣	١٤٤٧١٧	١٩٤٦	١٢٥٧٢٧
١٩٤٠	١٦٠٣١٢	١٩٤٤	١٣٥٤٥٣	١٩٤٧	١١١٧٠٠
١٩٤١	١٥٥٥٤٣				

(١٨) رصيد حساب أرباب المعاشات عن أثمان أطيان الاستبدال .

ظهر ضمن الاحتياطي المحبوس في سنة ١٩٣٧ / ٣٨ — أجازات لائحة إجراءات استبدال المعاشات بأطيان الصادرة في سنة ١٩٣١ تمصيل ٢٢ المئنفورا وتقسيم الباقي على عدة سنوات ، وقد وضع نظام للحاسبة يقتضى إضافة ثمن العقار بأكمله إلى إيرادات الميزانية عند تسليم العقار مع قيد المؤجل من الثمن في حساب خاص به وقد ترتب على ذلك إضافة المؤجل من الثمن عن طريق فائض الميزانية إلى الاحتياطي ، وظهره ضمن الاحتياطي الحر ، في حين أنه مستحق للحكومة ولم يحصل فضلا ، ولذلك روى سنة ١٩٣٧ - ٣٨ إظهاره في الاحتياطي المحبوس وقد بلغ وقتئذ ٨٥١٧٨ جنيها ولكنه استبعد في السنة التالية من الاحتياطي بوجهه وأفرده حساب خاص في حسابات التسوية .

(١٩) ديون مستحقة للحكومة بمقتضى أحكام وغيرها .

ظهرت ضمن الاحتياطي المحبوس في سنة ١٩٣٧ - ٣٨ وكانت تدرج قبل

تلك السنة في حساب العهد تحت التحصيل ، تحت عنوان « ديون مستحقة للحكومة ، إذ كان العمل يسير على أن الديون التي تستحق للحكومة ويتمدر تحصيلها لفقر المدنيين بها تضاف إلى الإيرادات بمجرد استحقاقها وإن لم تحصل فعلا ، وتقيد في الوقت نفسه في الحساب المذكور لضمان الحصر . ولم يكن يستثنى من تلك القاعدة إلا متأخرات الضرائب والإيجارات وأثمان مبيعات الأملاك ، باعتبار أن العمل فيما يتعلق بهامركز وضمان الدقة في الحصر متوفر ، غير أنه لوحظ فيما يختص بالمحاكم الأهلية أن حساب العهد قد تضخم حتى ارتفع رصيده من ٢٩٠٠٠ جنيه في نهاية أبريل سنة ١٩٢٩ إلى ٢٠٣٠٠٠ جنيه في آخر أبريل سنة ١٩٣٣ بسبب إضافة الرسوم المستحقة لتلك المحاكم إلى هذا الحساب ، ولكي لا تضخم الإيرادات بمحصلات غير فعلية وتوفر ضمان الحصر في هذه الحالة روى استثناء ديون المحاكم من القاعدة العامة أيضا ، فأصبحت بعد ذلك لا تدخل الإيرادات إلا عند التحصيل الفعلي ، ولذلك فإن المبالغ المدرجة تحت العنوان المذكور تشمل ديون المحاكم الأهلية لغاية مايو سنة ١٩٣٤ والديون المستحقة لسائر الجهات الحكومية التي تسرى عليها القاعدة العامة ، وقد أدرجت في الاحتياطي المحبوس في سنة ١٩٣٧ - ٣٨ وبلغ مقدارها وقتئذ ٣٩٢٠٣٨ جنيهًا على أن ينقل ما يحصل منها إلى الاحتياطي الحر وما يمتص عليه مدة التقادم يحذف من الاحتياطي العام . إلا أنه روى في السنة التالية (١٩٣٨ - ٣٩) إخراجها من الاحتياطي بنوعيه وإفراد حساب خاص لها في حسابات القسوية ، نظرا لأن تحصيل جزء كبير منها أمر مشكوك فيه .

(٢٠) حساب مهمات ولحم الطوارئ .

ظل ضمن الاحتياطي المحبوس ابتداء من السنة ٣٩/١٩٣٨ - نظرا لضرورة تدبير مهمات لادخارها لوقت الحاجة عند تمدد الاستيراد بسبب الحرب التي كانت تزداد الوفر ، ولما كانت هذه المهمات لا تخص سنة معينة فقد قرر القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٣٩ ، أن تؤخذ اعتيادات الطوارئ من الاحتياطي مباشرة ،

وأن يفتح لما حساب خاص ، حتى إذا جاء وقت الحاجة إلى استعمال المهمات المطلوبة أخذت المصالح حاجتها منها وسددت منها إلى الحساب الخاص خصما على اعتيادات ميزانيتها العادية ، وقد بلغت قيمة مهمات الطوارئ التي تم استيرادها لغاية آخر أبريل سنة ١٩٣٩ : ٣٣٦١٩٧ جنيا (منها ٣٠٠٣٥٧ جنيا لقحم السكك الحديدية) وقد زاد رصيدها في آخر أبريل سنة ١٩٤٠ إلى ١٣٤١٦٤٤ جنيا (منها ٩٥٤٤٥٨ جنيا لقحم السكك الحديدية) ثم نقص في آخر أبريل سنة ١٩٤١ إلى ١٠٨٩٤٢٥ جنيا (منها ٥٤٣٢٨٠ جنيا لقحم السكك الحديدية) وبلغ في آخر أبريل سنة ١٩٤٢ : ٥٠٢٢٠٣ جنيا وقد تم سحب الباقي من قحم الطوارئ للسكك الحديدية . وفيما يلي رصيدها هذا الحساب في آخر أبريل من كل سنة ابتداء من سنة ١٩٤٣ بالجنينيات المصرية .

السنة	الرصيد	السنة	الرصيد
١٩٤٣	٥٣٧٦٦٤	١٩٤٦	٣٣٤٨١١
١٩٤٤	٥١٩٩٩٤	١٩٤٧	١٩١٣٣٠
١٩٤٥	٣٥٢٠٩٥		

(٢١) حساب مهمات المعاهدة المشتراة بواسطة مصلحة السكك الحديدية .

ظهر ضمن الاحتياطي المحبوس في السنوات من ١٩٣٩-٤٠ إلى ١٩٤٢-٤٣ وبلغ رصيده في آخر السنة الأولى : ٢١٨٥٩٧ جنيا وفي آخر السنة الثانية : ١١٦٤١١ جنيا وفي آخر السنة الثالثة : ١٩٥٨٤ جنيا ، وتم سحب تلك المهمات في سنة الأخيرة .

(٢٢) حساب مهمات الطوارئ المشتراة من اعتماد ١٠٥ مليون جنية (قانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٤٢)

ظهر ضمن الاحتياطي المحبوس في السنة ١٩٤٢-٤٣ وقد فتح هذا الاعتماد لشراء مهمات احتياطية لاستعمال الوزارات والمصالح والبيع للجمهور على أن يخص من المصالح المختلفة بحسب احتياجاتها بقرارات من مجلس الوزراء

وقد بلغ رصيد هذا الحساب في نهاية أبريل من كل سنة من السنوات التالية ما يأتي (بالجنهيات المصرية) :

١٩٤٣ : ٣٤٩١٣ ، ١٩٤٤ : ١٣٥٤١٩ ، ١٩٤٥ : ١٥٢٨٦٢ ،
١٩٤٦ : ٢٢٣٠٤٧ ، ١٩٤٧ : ١٤٣٣٧٠ .
(٢٣) احتياطي تجديدات السكك الحديدية .

ظهر ضمن الاحتياطي المحبوس في سنة ١٩٤١-٤٢ ، ونقل بعد ذلك إلى الاحتياطي الحر مع تخصيصه لتجديدات السكك الحديدية ، وقد سبق الكلام عليه^(١) .

(٢٤) مصروفات مقاومة دودة القطن تحت التحصيل من المزارعين والمقاولين .

ظهر رصيد هذه المصروفات ضمن الاحتياطي المحبوس ابتداء من سنة ١٩٤١-٤٢ ، وكان قبل ذلك مقيدا بحساب المديرية ضمن المهدت تحت التحصيل وقد رُق نقله إلى الحسابات الجارية وإظهاره ضمن الاحتياطي المحبوس ، لأن هذه المصروفات تتميز في الواقع مأخوذة من الاحتياطي ، وفيما يلي رصيد هذه المصروفات في آخر أبريل من كل سنة ابتداء من سنة ١٩٤٢ (بالجنهيات المصرية) :

السنة	الرصيد	السنة	الرصيد	السنة	الرصيد
١٩٤٢	١٥٩٨٧٦	١٩٤٤	١٢٨٤٧١	١٩٤٦	١٤٩٧٨٠
١٩٤٣	١٢٦٣٦٠	١٩٤٥	١٤٣٧٥٧	١٩٤٧	١٨٤٧٧٦

(٢٥) مشروعات الإصلاح في الأقطار الحجازية .

ظهر حسابها ضمن الاحتياطي المحبوس ابتداء من سنة ١٩٤١-٤٢ ، وترجع تلك المشروعات إلى تخصيص مبلغ ٢٤٥٠٠٠ جنيه من الاحتياطي العام بالمرسوم

(١) راجع سابقا ، ص ٣٨٠ .

بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٣٧ الصادر في ١١ أكتوبر لأعمال الإصلاح في بلاد الحجاز ، من ذلك ١٠٠٠٠٠ جنيه لمشروع المياه والنور على أن يسدد للاحتياطي عن طريق استقطاع ٢٠٠٠٠ جنيه سنوياً من اعتادات إدارة الحج . ١٤٥٠٠٠٠ جنيه لإصلاح بعض الطرق على أن يسددها بمحصل من ضريبة الطرق التي تفرضها الحكومة الحجازية ^(١) . وقد تم أخذ المبلغ المقدر لمشروع المياه والنور من اعتادات ميزانية إدارة الحج لنفاية أبريل سنة ١٩٤٢ ، وأضيف إليه ٧٠ جنباً تبرعات ، ووضع تحت تصرف لجنة إصلاح الحرمين الشريفين والمرافق المتصلة بهما ، وقد بدء في الصرف على هذا المشروع في السنة المالية ١٩٤٦-٤٧ وبلغ المتصرف فعلاً في هذه السنة ٢٢٥٦ جنباً . أما الباقي فقيد في حساب جار دائن لدى وزارة المالية .

أما مشروع إصلاح بعض الطرق (طريق جدة - مكة ، ومكة - عرقات) فقد صرف عليه حتى نهاية السنة المالية ١٩٤٦-٤٧ : ٢٦٨٥٤٩ جنباً مصرياً ولما كانت هذه المصروفات قد تجاوزت المبلغ المرخص بمنحه من الاحتياطي العام وهو ١٤٥٠٠٠ جنيه بمقدار ١٢٣٥٤٩ فقد أضيف المبلغ الزائد في حساب العهد تحت التحصيل لدى مصلحة التنظيم إلى أن يتم بحته وتحديد ما يخص الحكومة العربية السعودية منه فيعرض الأمر على البرلمان لاستدائه في زيادة المبلغ المأخوذ من الاحتياطي بالقدر الكافي ، أما مبلغ ١٤٥٠٠٠ جنيه فقد سددت منه الحكومة السعودية حتى سنة ١٩٤٥ مبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه فأصبح رصيده الدائن ٩٥٠٠٠ جنيه وهو مقيد في حساب خاص لدى وزارة المالية ومعدود من

(١) حكته وافق مجلس الوزراء في نوفمبر سنة ١٩٤٢ على إجراء أعمال إصلاح أخرى في بلاد الحجاز ، على أن تؤخذ تسكينها بما يستقطع من اعتادات ميزانية إدارة الحج ابتداء من سنة ١٩٤٢-٤٣ ومن الفرق بين الاعتادات المبررة في ميزانية تلك الإدارة وبين كمية دفع التي كانت متداولة لها في مكة والمدينة وبين تعاقب سعر السوق وبلغ هذا الفرق ٣٢٩٥٠ جنباً سنوياً . وقد دفع هذه المصروفات حساب آخر بلغ رصيده الدائن في آخر أبريل سنة ١٩٤٦ : ٦٨٤٠١ جنباً وفي آخر أبريل سنة ١٩٤٧ : ٩٨٦٦٠ جنباً .

الاحتياطي المحبوس ولا يزال كما هو حتى آخر أبريل سنة ١٩٤٧ .

(٢٦) سلف بمنوحة بواسطة مصلحة الأملاك للمتقاعين بالإقتطاعات الزراعية سبق الكلام على هذه السلف عند معالجة مشكلة المتعلمين المتعطلين^(١) . وقد ظهر رصيدها ضمن الاحتياطي المحبوس ابتداء من سنة ١٩٤٣-٤٤ وبلغ في آخر تلك السنة : ٥٣٨١ جنيهاً ثم أخذ في الزيادة بعد ذلك نتيجة منح سلف جديدة وتحصيل أقساط السلف القديمة فبلغ في آخر أبريل سنة ١٩٤٥: ١٩٤١: ١٩٤٦ جنيه ، وفي آخر أبريل سنة ١٩٤٦: ١٩٢٢٤ جنيه ثم زاد إلى ٢٧٠٢٥ جنيه في آخر أبريل سنة ١٩٤٧^(٢) .

(٢٧) حصة مصر في رأس مال صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير .

ظهرت ضمن الاحتياطي المحبوس في سنة ١٩٤٦-٤٧ ، وقد سبق أن أضفنا إلى النفقات العامة لسنة ١٩٤٥-٤٦ مبلغ ٢٠٦٧ جنياً^(٣) وهو ما استبعد من الاحتياطي العام في حساب تلك السنة نظير قيمة حصة مصر في نفقات إدارة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ، على اعتبار أنه مصروف لا يرد ، ولما كان قد تقرر فيما بعد اعتبار النفقات المشار إليها جزءاً من الحصة الذهبية التي يدفعها العضو من نصيبه في رأس المال المحدد للصندوق والبنك المذكورين ، فقد أعيد المبلغ المذكور إلى الاحتياطي العام واحتسب ضمن الشطر المحبوس .

وقد دفعت مصر ، تنفيذاً لالتزاماتها قبل الصندوق والبنك المذكورين ، من أصل حصتها في رأس مال الصندوق مبلغ ٢٤٢٦٩٥٥ جنياً (منها ١٣٣٨١٥٨ جنياً ذهباً) كما دفعت للبنك الأقساط التي طلب سدادها وبمجموعها ٩٦٧٨٠٩ جنياً (منها ١٩٣٥٥٣ جنياً ذهباً ودولارات) .

(١) راجع سابقاً ص ٢٦١ .

(٢) وقرر مجلس الوزراء في اجتماع له في أواخر يناير سنة ١٩٤٨ الاذن للحكومة في أن تنضم من المال الاحتياطي مبلغ ١٣٢٩٠٠ ج للسلف الخاصة ببحر بيبي المدارس الزراعية المنتهين بالامتيازات الأوروبية .

(٣) راجع سابقاً ص ٢١ بالمقام .

تم سلمت للصندوق سندا ياتي حصتها في رأس ماله وقدره : ٨٤٦٢٠٠٦ جنيهًا ، كما سلمت للبنك سندا بالدفعة الأولى التي استحققت في ٢٥ فبراير سنة ١٩٤٧ وقيمتها ٤٨٣٩١٠ جنيهًا .

وقد أدرجت هذه المبالغ ومجموعها : ١٢٣٤٠٦٨٠ جنيهًا ضمن الاحتياطي المحبوس .^(١)

تلك هي أهم أنواع الاحتياطي المحبوس كما وردت في الحساب الخاص للسنوات المختلفة منذ تقسيم المال الاحتياطي إلى احتياطي محبوس واحتياطي حر في سنة ١٩٣٠ - ٣١ حتى آخر أبريل سنة ١٩٤٧ .

استثمار المال الاحتياطي

لكن يؤدي المال الاحتياطي الغرض من وجوده لابد من ملاحظة أن يحتوي على أموال حاضرة يمكن التصرف فيها دون مساس بالائتمان القومي ، ولهذا يجب أن يوظف الجزء الأكبر منه في نواح يكون من السهل معها الحصول على ما تحتاجه الدولة من أموال .

وقد روعيت تلك القاعدة فكان معظم المال الاحتياطي موزعًا في قيم مالية من الدرجة الأولى ذات الأجل القصير كالقيم المالية البريطانية والهندية وغيرها من من "قيم الأجنبية" ، إذ كانت أكثرها سهولة في تحويلها إلى نقود ، كما حدث في سنة ١٩٢٠ - ٢١ وستة ١٩٢١ - ٢٢ عندما اضطرت الحكومة إلى تحويل القيم المالية

(١) وسلمت مصر لبنك الدول للإنشاء والتعمير خلاف المبالغ المتقدمة ، سندا بالدفعة الثانية استحقاق ٢٦ مايو سنة ١٩٤٧ وقيمتها ٤٨٣٩١٠ جنيهًا في خلال السنة المالية ١٩٤٧ - ٤٨ ، وادرج هذا البنك ضمن التزامات الاحتياطي الحر . أما باقي حصة الحكومة في رأس بنك وامره في ميزتين من أجنبيات فلا ينتظر الطائفة بقيه منه في السنوات القليلة حيث أن يكون ذلك الأولوية ما قد يقع على البنك من شارة من جراء القروض الطويلة الأجل التي يتسلمها ويضمن منحها لأعضائه (منحصرة الحساب الختامي للسنة ١٩٤٦ - ٤٧) ص ٢٧ و ٢٨ .

الموجودة بالاحتياطي إلى نفود، إذ لجأت إلى بيع الأوراق المالية البريطانية والهندية والأجنبية، وكان ذلك طبيعياً، لأن الحكومة لو أنها لجأت إلى بيع جزء كبير من القيم الحكومية المصرية في وقت تحتاج فيه إلى النفود، وفي وقت كانت البلاد فيه في ضائقة اقتصادية لأدى ذلك إلى انهيار قيمتها مما يؤثر على اتزانها، ولكن بيع القيم الأجنبية لم يكن له ذلك الأثر.

على أن استثمار أموال الاحتياطي في القيم المصرية له فائده في حفظ المركز المالي على العموم، وفي تغطية حساب الحكومة المدين في البنك الأهلي المصري، الناجم عن اختلاف تواريخ استحقاق بعض الضرائب، كما أنه إذا لم توظف الحكومة جزءاً من احتياطها في قيم مصرية لأول ذلك تأويلاً سيئاً، ولكن النتيجة الحقيقية لشراء الحكومة لأوراقها المالية، هي خفض الدين العام بمقدار ما تشتريه وهذا الغرض ولو أنه قد يكون عموداً، إلا أنه لا يمكن أن يكون هو المقصود من المال الاحتياطي، ثم إنه لا يجوز خفض الدين العام إلا إذا كان هذا الخفض دائماً، هذا فوق أن المركز المالي يستدعي عند توظيف المال الاحتياطي أن يكون التوظيف مما لا يعوق الغرض من المال الاحتياطي كما سبق ولذلك ينبغي أن يكون التوظيف في قيم أجنبية قصيرة الأجل، قليلة التعرض لانخفاض قيمتها، ومع ذلك فقد قامت الحكومة بشراء كميات كبيرة من سندات الدين الموحد والدين الممتاز لحساب الاحتياطي، وقد كان الغرض من ذلك انتهاز فرصة انخفاض أسعارها لشراؤها.

وقبل أثناء الأزمة التي أعقبت نشوب الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٨) إنه كان من الأفضل عدم توظيف المال الاحتياطي في شراء الأوراق المالية، إذ اقتضت وقتئذ أنه من الصعب التخلص منها في وقت الحاجة وأنها معرضة مما كان نوعاً إلى انخفاض قيمتها كثيراً أو قليلاً، ولكن يلاحظ على ذلك أنه لم يمكن من السهل عند تقرير أوجه الانتفاع بالمال الاحتياطي التنبؤ بانقلاب مالي طالى كالذي أعقب نشوب حرب سنة ١٩١٤، ولم يكن ثم أية حادثة يمكن

أن تجعل تلك السندات غير قابلة للبيع ، هذا فضلا عن أن الاقتراض بضمانتها بغير صعوبة أثناء تلك الحرب مما يدل بوضوح على قوتها وأن النقص الكبير الذي عانت في قيمتها منذ بدء تلك الحرب (١٥ ٪) لا يمثل أكثر من فائدة أربع سنوات . بحيث لو أن المال الاحتياطي لم يكن مستثمرا في هذه السندات لكانت الفائدة المغفوة أكبر بكثير من النقص الذي طرأ على قيمتها .

ومع ذلك فمعالجة مثل هذا الموقف رؤى زيادة التدقيق في اختيار الأوراق المالية التي يراد توظيف المال الاحتياطي فيها ، فإن بعضها معرض لانخفاض قيمته في المستقبل ، والبعض قد يستهلك بقيمة أقل من قيمته الحالية في سوق الأوراق المالية بما يعرض لفقد جزء من ثمن الشراء لو طال الاحتفاظ به ، ولهذا رؤى فتح حساب احتياطي يوضع فيه ما يتجاوز ٤ ٪ من فائدة السندات المشتراة وذلك لمواجهة أية خسارة محتملة قد تنشأ عن تقلبات الائتمان (١) .

وفيا على جدول يبين مقدار المال الاحتياطي والجزء الموظف منه في قيم مصرية وفي قيم أجنبية ابتداء من سنة ١٩١١

(١) يلاحظ أن الأرباح الناتجة من استثمار بعض المال الاحتياطي لانخفاض قيمته رأسا ، بل هدف من أهداف الميزانية العامة وتذهب إلى الاحتياطي عن طريق فائض الإيرادات التي يتم كل سنة إليه .

بيان المال الاحتياطي والمستثمر منه في آخر كل سنة مالية
من سنة ١٩١١ حتى سنة ١٩٤٦-٤٧ بآلاف الجنيهات المصرية^(١)

السنة المالية	المال الاحتياطي	المستثمر من المال الاحتياطي		
		الجملة	في قيم مصرى	في قيم أجنبية
١٩١١	٥٨٤٧	٥٢٧٧	٢٣٩٧	١٨٨٠
١٩١٢	٦١٢٤	٥١٨٣	٢٣٢٤	١٨٤٩
١٩١٣	٥٨٤٨	٥١٩٧	٢٣٤٨	١٨٤٩
١٥-١٩١٤	٢٦٣٥	٥٣٤٣	٢٤٩٦	١٨٤٧
١٦-١٩١٥	٤٧٩٩	٦١٠٦	٢٥٤٥	٢٥٦١
١٧-١٩١٦	٧٤٨٦	٧١٥٣	٢٤٢٩	٤٧١٤
١٨-١٩١٧	٨١٥٥	٧٢٠٨	٢٣٢٣	٤٩٧٥
١٩-١٩١٨	١٢٤٣٢	٩٩٨٧	٢٢٥٩	٧٧٢٨
٢٠-١٩١٩	١٧١١٧	١٣٣٢٠	٢٠٢٣	١٠٢٩٧
٢١-١٩٢٠	١٥١٣	٧٩١٢	٢٨٩٠	٥٠٢٢
٢٢-١٩٢١	٥٥٦٩	٦١٢٥	٢٩٨٦	٣١٤٩
٢٣-١٩٢٢	١١٧٩٦	٧٦١٦	٤٤٧٢	٣١٤٤
٢٤-١٩٢٣	١٧٨٣٤	٩٤٠٧	٤٢٣٠	٥٠٧٧
٢٥-١٩٢٤	٢٥٥٥٧	١٠٥٧٥	٤٩٦٥	٥٦١٠
٢٦-١٩٢٥	٣٠٩٣٤	١١٦٨٢	٥٥٨٩	٦٠٩٣
٢٧-١٩٢٦	٣٣٧٨٧	١٣٣٩٧	٧٣١١	٦٠٨٥
٢٨-١٩٢٧	٣٦٩٦٥	٢١٨٢٣	٨١٥١	١٣٦٧١
٢٩-١٩٢٨	٢٩٨٥٢	٢٢٩٩٤	٩٠٠١	١٣٩٩٣

(١) بيانات السنوات من ١٩١١ حتى ١٩٢٢-٢٣ مأخوذة من النسخة الفرنسية من مذكرة المستشار المالي عن ميزانية السنة ١٩٢٣-٢٤ القاهرة ١٩٢٣ ع ١٤. أما باقي البيانات فأخوذة من الحساب الختامي لكل سنة من السنوات المنصهرة والمستثمر من المال الاحتياطي يشمل أهم بنك السليف الزراعى المصرى ومن الاحتياطي المحبوس، وقد حددنا أرقام الأعداد والشركات والمؤسسات بحدود ١٩٠٠ إلى ١٩٠٠.

(تابع) بيان المال الاحتياطي والمستثمر منه في آخر كل سنة مالية

المستثمر من المال الاحتياطي			حصة الأمانة	حصة الأمانة الاحتياطي
في قيم أجنبية	في قيم مصرية	الجملة		
١٠٥٥٦	٩٨١٦	٢٠٣٧٣	٤٠٥٩٩	٣٠-١٩٢٩
٧٥٢٦	٩٧٩٤	١٧٣٢٠	٣٧٩٥٠	٣١-١٩٣٠
٧٣٢٦	٩٨٥٨	١٧١٨٤	٣٣٣٩١	٣٢-١٩٣١
٧٩٥١	٩٩٩٣	١٧٩٤٤	٣١٤٤١	٣٣-١٩٣٢
٨١٦٨	٩٩٩٣	١٨١٦٢	٣٠١٢٧	٣٤-١٩٣٣
٧٩٠٦	٩٩٩٣	١٧٨٩٩	٣٢٣٧٦	٣٥-١٩٣٤
٨٧٣٩	١٠٣٤٨	١٩٠٨٨	٣٣٢٠٠	٣٦-١٩٣٥
٨١٧١	١٠٣٦٩	١٨٥٤٠	٣٤٠٤٦	٣٧-١٩٣٦
٨٠٥٧	١٠٣٦٩	١٨٤٢٧	٣٣٠٦٢	٣٨-١٩٣٧
٦٩٥٦	١٠٣٦٩	١٧٣٢٥	٢٨٢١٣	٣٩-١٩٣٨
٢١٨٩	٨٩٨٩	١١١٧٩	٢٤٩٥٤	٤٠-١٩٣٩
١٠٩٢	١٢٢٤٧	١٣٣٣٩	٢٨٩٦٠	٤١-١٩٤٠
١٠٠٦	١٠٩١٨	١١٩٢٤	٣٣٠٨٥	٤٢-١٩٤١
٩١٩	١٠٨٩٦	١١٨١٥	٤٢٣٦١	٤٣-١٩٤٢
٨٣٥	١١٧٩٠	١٢٦٢٦	٤٨٤١٦	٤٤-١٩٤٣
٧٤٩	١١٥٠٤	١٢٢٥٤	٥٧٠٧٣	٤٥-١٩٤٤
٦٥٩	١١٥٠٤	١٢١٦٣	٦٧٨٠٤	٤٦-١٩٤٥
٦٥٥	١١٥٢٤	١٢١٨٠	٧٢٥٢٠	٤٧-١٩٤٦

مستقبل المال الاحتياطي

لاشك في أن المال الاحتياطي كان هونا في وقت الشدة ودعامة للمالية المصرية، إلا أنه يجب ألا يعزب عن البال أن تكوينه يرجع إلى عدم تنفيذ كثير من المشروعات الكبيرة ذات المنفعة العامة، وإذا كان تقويت هذه المشروعات عتلا

في سنوات اضطراب المالية المصرية ، عندما كان الواجب يستدعي زيادة التحوط والتدقيق ، وعندما كانت موارد الميزانية محدودة لوجود الامتيازات الأجنبية وما ترتب عليها من صدم إمكان فرض الضرائب على الأجانب دون موافقة دولهم وعتملا قبل أن تأخذ مصر على عاتقها المسؤوليات الجسيمة المترتبة على استقلالها. إلا أن الموقف قد تغير فيما بعد ، وفقدت الدواهي السياسية التي بررت وجود المال الاحتياطي قوتها ، ولذلك كانت الاستمرار على تنفيذ ذلك المال بوفور الميزانية عملا ليس له ما يبرره ، على أن الذين يحذرون الاحتفاظ بالمال الاحتياطي ينظرون إليه كوسيلة لسداد جميع الحاجات ، ولكن يرد على ذلك بأنه ليس من السهل التصرف في المال الاحتياطي لأن جزءا كبيرا منه محبوس أو عليه التزامات كما رأينا ، أو يجب أن يعد كذلك لأنه مستثمر في سندات مصرية ^(١) ليس من الحكمة بيعها ، إذ يكتفى عرض جزء كبير منها للبيع لتدهور

(١) بلغ مقدار المستثمرين الاحتياطي المر في آخر أبريل سنة ١٩٤٧ ما يقارب ٧٠٠٤٦٣٠ جنيها في سندات القرض الوطني $\frac{1}{2}$ ٣٪ و ٤ مليوت و ٢٠ ألف جنيهه في سندات $\frac{1}{2}$ ٣٪ و ٤٥٣٠٣٩٠ جنيها في أسهم البنك العقاري المصري ، و ٨٣٨٣٥٠ جنيها في أسهم شركة مياه القاهرة و ٤٤٦١٠٠ جنيها في أسهم البنك الاهلي المصري ، و ٦١٤٦٤٠ جنيها في سندات بلجيكية ، و ١٢٨٣٦٠ جنيها في سندات وأسهم أخرى (ملخصة الحساب الختامي لسنة ١٩٤٦-٤٧ ص ٢١) .

ويلاحظ أن الاحتياطي المر وإن كانت مبراعة احتياطي حر ، إلا أن هناك التزامات والحة عليه أو ستع عليه في المستقبل القريب تستنفد كله وأنها : - ٨ ملايين ونصف مليون من الجنيهات وهي المرور أغنعا من المال الاحتياطي في ميزانية سنة ١٩٤٧-٤٨ لتنفيذ الجزء الخاص بالنسبة البذكرة من برنامج السنوات الخمس ، و ٢٢ مليوتا ونصف مليون باقى البائع المخصصة من الاحتياطي العام لتنفيذ برنامج السنوات الخمس المتصور ، و مليون جنيه خصص لمكافحة الكوليرا ، و غسة ملايين لاستهلاك القرض الوطني القصير الاجل $\frac{1}{2}$ ٣٪ (١٩٤٨-١٩٥٠) ، و مليونان وميد مستديم لادارة أعمال الخزنة ولقاية القود للسندية تنتظر أنت تعود الى الخزنة العامة وتبقى فيها عاطلة عندما تنكش حرفة التداول القدي ، و مليون ونصف مليون لمنح سلف الي الجاسس البلدية والقروية ، و مليونان ونصف مليون احتياطي يلقي الاحتفاظ به الطوارئ غير المتطورة (من مذكرة الحساب الختامي لسنة =

قيمتها ، هذا فضلا عن أن المال الاحتياطي لا يمكن للقيام بما تتطلبه البلاد من مشروعات الإصلاح والتحسين في مختلف المرافق كالرى والصرف والصحة والتعليم والدفاع الوطنى وإنشاء الطرق والمواصلات ، إذ يستلزم ذلك مبالغ تزيد عدة مرات على المال الاحتياطى الموجود ^(١) ، ويرى آخرون عدم المساس بالمال الاحتياطى واقتراض الأموال اللازمة لمشروعات الإصلاح ، وهذا رأى لا يظن من نقد ، لأن الاحتفاظ بالاحتياطي لينل فائدة هي على أية حال أقل من الفائدة التى ستدفع للقرض ، عملية ممية من الوجهة الاقتصادية ، ويرى فريق ثالث التصرف فى المال الاحتياطى فى حدود الحاجات العاجلة الغير العادية ، مع إدارة ما يتبقى منه إدارة حازمة .

وهذه الآراء ليست مقنعة ، فادام من المستطاع الحصول فى حدود معقولة على الأموال اللازمة لسداد الحاجات العامة الحقيقية للبلاد ، فليس محتم من سبب وجيه لتابعة تجميع مال احتياطي ، لذلك يبنى العمل من جهة على ألا يكون هناك فائض كبير فى الإيرادات ، بأن يعنى بتقدير المصروفات والإيرادات فى كل وزارة عناية تامة دقيقة عند وضع الميزانية ، بحيث يستند تقدير المصروفات إلى حاجة الوزارة الحقيقية ، وأن تقدر الإيرادات تقديرا صحيحا حتى لا تظهر فى الحساب الختامى تلك الفروق الهائلة بين تقديرات الميزانية والإيرادات الفعلية ، وإذا ظهر فائض رغم ذلك فيستعمل فى السبيل الطبيعى له وهو الإنفاق على المشروعات ذات النفع العام ، بإضافته إلى إيرادات الميزانية العادية ، وإذا تكرر الفائض وكان جسيما يجب العمل على تخفيف الأعباء العامة عن كاهل دافعى الضرائب

١٩٤٦-٤٧ م (٢٠) . كلفه سبق أن ذكرنا (ص ٤٠٣ هامش ٢) أن مجلس الوزراء قرر فى اجتماع له فى أوائل يناير سنة ١٩٤٨ الاتن للحكومة أن تخصص من المال الاحتياطي مبلغ ١٣٢٩٠٠ جنيه للسلف الخاصة بخرى المدارس الزراعية للفقير بالاحتياجات الزراعية .
(١) منشور وزارة المالية رقم ٣ لسنة ١٩٤٠ ، التوالمع للصرى ، العدد ١٣٨ الصادر فى ١٠ سبتمبر سنة ١٩٤٠ .

بإفلاس قناتها أو إلغاء بعضها . إذ ينبغي ألا تأخذ الدولة من الأهليين إلا بقدر ما تحتاجه من الأموال ، ومن جهة أخرى يجب ألا ينشئ من الائتجار إلى القرض عندما تمس الحاجة إليه ، وبخاصة عندما يراد به تمويل مشروعات يفيد منها الجيل الحالى والأجيال المقبلة من السكان ، لأن عقد قرض تدعو الضرورة إليه قد يأتى بفوائد هامة تستفيد منها الدولة مقابل دفع ٣ ٪ أو ٤ ٪ كفاصلة ، ولا يهرب عن البال أن الاحتفاظ ببلغ كبير كاحتياطي يشجع على الإسراف ويحول دون الاقتصاد فى الإنفاق .

وقد زاد المال الاحتياطي منذ نشوب الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-٤٥) حتى آخر أبريل سنة ١٩٤٧ بما يربو على الأربعة والأربعين مليوناً من الجنيهات ولا تعد تلك الزيادة وفراً حقيقياً وإنما يرجع معظمها إلى تأجيل كثير من الأعمال التى كان متوقفاً لإنجازها ولم يتيسر القيام بها بسبب تعذر الحصول على بعض المواد والمهمات والأدوات التى طلبت من الخارج بسبب الحرب ، ولذا خصص من المال الاحتياطي العام مبالغ جملتها ٣٤٠٤٠٥٠٠ جنيه لتنفيذ برنامج لمدة خمس سنوات منها ٣٦٢٤٠٠٠٠ جنيه اعتمدت بالقانون رقم ٧٧٢٨ لسنة ١٩٤٦ ، و ٧٨٠٠٥٠٠ جنيه اعتمدت بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٤٧ ، وقد سبق الإشارة إلى ذلك^(١) ، وقد تبين بعد ذلك أن التكاليف اللازمة لتنفيذ بعض الأعمال تزيد على ما اعتمد لها ، كما استجلت بعض أعمال تستلزم تخصيص مبالغ لها ضمن البرنامج ، مما ترتب عليه زيادة التكاليف المعتمدة بمقدار ٣٦٠٥٧٠٠ جنيه . على أنه يلاحظ أن من ذلك مبلغ مليوني جنيه سيؤخذ من حساب أرباح عملية شراء قطن سنة ١٩٤١ وليس من الاحتياطي العام ، مما يقصر الزيادة فى تكاليف البرنامج التى ستؤخذ من المال الاحتياطي العام على ١٦٠٥٧٠٠ جنيه ، وبذلك ترتفع تكاليف البرنامج إلى ٣٥٦٤٦٢٠٠ جنيه^(٢) ،

(١) راجع سابقاً ص ٣٦٤ .

(٢) مذكرة اللجنة المالية بوزارة المالية من مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٤٨-٤٩ ص ٨٢ .

وقرر مجلس الوزراء أيضا بجلسته المنعقدة في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٧ تخصيص مبلغ مليونين و ٨٣٠ ألف جنيه من المال الاحتاطي لمواجهة الزيادة في تكاليف البرنامج المذكور. ويتناول هذا البرنامج كثيرا من أوجه الإصلاح، كشروعات مياه الشرب، ومكافحة البلهارسيا، ودرم البرك، وتحسين المصايف والمشاقي، وبعض مشروعات الري والصرف، ومباني بعض المدارس والمستشفيات، وبحارى القاهرة، ومشروعات تعميم التقاوى المنتقة، ومحطات فحص البذور، وبعض مشروعات استغلال الصحارى والواحات، ورفع مستوى التاج الحيوانى، وأعمال توسيع الطرق، وتجهيزات السكك الحديدية، ومشروعات الدفاع الوطنى، وإنشاء مدينة للعمال، وحوض للبتول، وورصف للركاب بميناء الاسكندرية، ومحطة جديدة للإنارة بمدينة القاهرة، الخ ...

الفصل الثالث

عدم مراعاة بعض القواعد المالية^(١).

قد يترتب على عدم مراعاة بعض القواعد المالية ازدياد النفقات العامة، ومن هذا القبيل إهمال مراعاة قاعدة وحدة الميزانية إذ يؤدى إلى توزيع النفقات العامة على عدة ميزانيات مما يسهل قبول بعض النفقات التى قد لا تقبل إذا وضعت كل

(١) الرابع :

Courcelle, L., La crise et la réforme budgétaire et comptable de l'Etat. (La Grande Revue, 1938, P. 313) .

De Grandsalgué d'Hauterive, La réforme de la comptabilité publique. (Annales des finances publiques, 1937) .

De Mirimonde, La comptabilité publique et la comptabilité industrielle de l'Etat. (Annales des finances publiques, 1938) .

Groth, K., Die Reichsfinanzverwaltung, Berlin, 1938.

Spinedi, S., Compendio di contabilità di Stato, Bari, 1938.

Taprogge, K., Sicherheit in der Kassenverwaltung, Berlin, 1920.

التفقات في ميزانية واحدة ، كما أنه يؤدي إلى تغطية بعض النفقات العامة بموارد غير عادية (القروض) . وأهم الوسائل التي يترتب عليها عدم مراعاة قاعدة وحدة الميزانية هي : (١) الميزانيات الغير العادية ، (٢) الحسابات الخاصة على الخزنة ، (٣) الميزانيات الصناعية ، ويتجأ إلى الأولى عادة في أوقات التقلل المالي وهي متفردة لأنها تساعد على الفس إذ تسمح بإظهار الميزانية متوازنة توازناً غير حقيقي ، ولأنها تساعد على زيادة الدين العام ، وأما الثانية فتخاصة بعمليات نفقات وإيرادات تستبعد من الميزانية لأغراض مختلفة ، وتفتح لها حسابات خاصة على الخزنة وهي متفردة أيضاً ، لأنها تساعد على كثرة الميزانيات الغير العادية ، ولأن حساباتها المدينة خطيرة إذ تؤدي عادة إلى الاقتراض مما يزيد الدين العام أيضاً . أما الثالثة وهي الميزانيات الصناعية فيجب أنها تدفع المصالح الصناعية إلى استعمال كل مواردها مما يؤدي إلى الإسراف وإلى الالتجاء إلى القروض غالباً .

وما يدخل في هذا الباب أيضاً إساءة استعمال التواب لمفهم في اقتراح النفقات ، إذ لما كانت الميزانية قانوناً من حيث شكلها على الأقل ، لذلك كان للتواب عليها حق اقتراح النفقات ، والمشاهد أنهم يسيئون استعمال هذا الحق لأغراض استغائية محبة ، ولذلك يرى بعض الكتاب إلغاء هذا الحق كلية على

Ebeld, R.S., Des Ministres comme ordonnateurs des dépenses de l'Etat en Egypte. Paris, 1932.

Pinto, P.-J.-L., System of Financial Administration in India. Bombay, 1930.

Derksen, L.B.D., A System of National Book-keeping. Cambridge, 1916.

Magnin, M.A., Code des finances et de la comptabilité publique. 2 vol., Bruxelles 1930.

Munsfield, H.C., Du budget et de la comptabilité en matière administrative (dans : Elements of Public Administration. New York 1934).

تقارير ديوانت الحاسبة عن الحساب الختامي وملاحظات لجنة الشؤون المالية بمجلس الشيوخ والتواب عليها .

الأقل فيما يختص بطلب زيادة النفقات وإنقاص الإيرادات، وقصر حق الاقتراح على الحكومة فقط فيما يتعلق بهاتين المسألتين بحيث لا يبقى لأعضاء البرلمان سوى حق اقتراح إنقاص النفقات أو زيادة الإيرادات ، وقد لجأت الدول إلى عدة طرق أخرى لمعالجة ذلك الميل ، ففي فرنسا حدد حق الاقتراح حتى لا يتج عنه زيادة النفقات أو خفض الإيرادات بدون مقابل ، وفي إنجلترا يرى البرلمان أن من حقه الاقتراح ولكنه يفضل عدم استعماله ويقتصر على عدم إقرار نفقة تقترحها الحكومة أو خفضها وعلى استبدال إيراد بآخر ، وقد جرى في العمل على التخفيف من تلك القاعدة فطبقها فيما يتعلق بالاعتادات السنوية ، أما النفقات الدائمة فقد تترتب على قوانين يقترحها البرلمان على شرط أن تطبع النصوص المالية بخط مغاير لخط باقي النصوص ، ولا تناقش إلا إذا وافقت عليها الحكومة ، كما أن لمجلس العموم أن يقر اقتراحا يطلب فيه إلى الحكومة القيام بنفقة مع الوعد بالموافقة على الاعتداد ، وفي الولايات المتحدة كان تحضير الميزانية حتى سنة ١٩٢١ موكولا إلى البرلمان ، بناء على بيانات تقدمها الحكومة وقد أدى ذلك إلى كثير من الإسراف ، لذلك نص قانون ٢٠ يونيو سنة ١٩٢١ على إنشاء مكتب بوزارة المالية يمد إليه بتحضير مشروع الميزانية ومشروعات الاعتادات الإضافية ، ومد اللجنتين الماليتين بمجلس النواب والشيوخ بالبيانات التي تطلبها .

وبما يدخل في هذا الباب أيضا إساءة استعمال الاعتادات الإضافية ، فقد أصبح تلك الاعتادات عاملا من عوامل زيادة النفقات العامة ، وسنذكر عن ذلك في الفصل التالي .

الحال في مصر

تركزت مصر استعمال الميزانيات الغير العادية منذ أواخر القرن الماضي ، كما سبقت الإشارة إلى ذلك ^(١) ، وقد كان المال الاحتياطي معتبرا كميزانية غير عادية ، إلا

(١) راجع سابقا ، ص ٤٧٠ .

أنه كُف عن أن يكون كذلك منذ سنة ١٩١٤ / ١٥ .

أما عن الحسابات الخاصة ، فقد ساعد وجود المال الاحتياطي العام على كثرتها ، فالتجسأت إليها الحكومة في القروض التي قدمتها إلى الملاك والزراع والصناع في السنوات السابقة على الحرب العالمية الثانية ، إذ كانت تأخذها من المال الاحتياطي ، باعتبارها عملا لا يدخل في الميزانية ، وكذلك القروض التي قدمتها إلى البلديات والمجالس المحلية لعمليات المياه والإنارة ولأشغال التنظيم منذ سنة ١٩٣٧ - ٣٨ ولإتصاف موظفيها ، ولغير ذلك من الأغراض مما سبق بيانه عند الكلام على أنواع الاحتياطي المحبوس ، كما كان النظام الذي وضع لمصروفات تنفيذ المعاهدة المصرية البريطانية بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٧ يقضى بفتح الاعتمادات اللازمة لتنفيذ مشروعات المعاهدة على حساب الاحتياطي مباشرة وقد المصروفات في حساب خاص خارج عن الميزانية ولكن هذا النظام ألغى بالمادة رقم ٨ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٣٨ ، وأصبحت الاعتمادات اللازمة تدرج بالميزانية ، على أن يستمر العمل بالمادة الثانية من القانون رقم ٢ السابق الإشارة إليه بالنسبة للاعتمادات التي سبق فتحها على الاحتياطي مباشرة ، وترحيلها إلى أن تستفد كما سبق بيان ذلك .^(١)

أما حق اقتراح التواب لتفقات عامة ، فلم يمس أعضاء البرلمان استعماله لأن ، على أنه يلاحظ أن بعض الأعضاء يدلي عند عرض الميزانية بكثير من المقترحات ويسهب في كتابة التقارير ، ولكن هذا لا يخلو من المجاملة ، أو من الأغراض الانتخابية ، وفيه قسط غير قليل من الدعاية ، وتنتهي المقترحات عادة بإقرار مشروع الميزانية بغير تعديل .

• • •

وقد لاحظ ديوان المحاسبة في أول تقرير له عن الحساب الختامي للدولة (١٩٤٢ - ١٩٤٣) وفي التقارير التالية ، عدة أمور خطيرة تفصل بعدم مراعاة

(١) راجع سابقا ص ٥٦ و ٣٦٨ .

بعض القواعد المالية الفنية ، نذكر منها : الخروج على الميزانية بالحصم على ميزانية سنة بمصرف يتعلق بميزانية ستسابقة، وتجاوز اعتمادات الباب الأول (المرتبات) بطريقة غير مباشرة بتعيين موظفين باليومية أو بالشهرية على اعتمادات الباب الثاني (المصروفات العمومية) أو اعتمادات الباب الثالث (الأعمال الجديدة) وتحويل بعض العمليات التي ليس لها اعتداد في الميزانية من أموال الأمانات المودعة بوزارة المالية أو من الحسابات الجارية الدائنة ، وفي ذلك مخالفة دستورية ، أو تحويل بعض "عمليات من المال الاحتياطي دون مصادقة البرلمان" ، أو تحويل بعض "عمليات حساب الثغر عن طريق خزنة الدولة ، كما حدث في الصرف على مقاومة دودة القطن بالحصم على الاحتياطي العام دون استئذان البرلمان ، وكما حدث في تجاوز المبالغ المرخص بأخذها من الاحتياطي العام لأعمال الإصلاح في البلاد أحجازية بنحو ١٢٠ ألف جنيه .

كذلك تسرف الوزارات والمصالح لإسرافا بالغا في حسابات التسوية ، حتى تضخمت إلى درجة غير مألوفة ، وكثيراً ما على هذه الحسابات مبالغ لا أصل لها في الميزانية أو لأنها تجاوزت الاعتمادات الأصلية ، يدعى أن ياناتها لم تستكمل والواقع أنه يراد تأخيرها للحصول على ما يسمح بتسويتها ، هذا إلى أن منها مبالغ وردت الخزنة ولم تظهر في الإيرادات لأن ياناتها لم تستوف تهاوينا أو تقصيرا ، وكما أننا التعلية على هذه الحسابات وسيلة للتخلص من تصفية عملية أو أداء واجب .

وسائل التصحيح المقترحة

قدمت لجنة الشؤون المالية بمجلس الشيوخ عدة اقتراحات لإصلاح الخلل، أشرنا إلى بعضها عند الكلام على سوء التنظيم الإداري وبهنا هنا منها ما يأتي :

(١) تحقيق قسط من الرقابة قبل الصرف بتوليد نظام الشكرتين الماليين .

(٢) تحويل ديوان المحاسبة حق تقييد الوزارات والمصالح إلى ما يتخفى من صرف غير قانوني قبل حدوثه .

(٣) منع تعيين موظفين دائمين أو مؤقتين على ائتمانات البابين الثاني والثالث من أبواب الميزانية منعا باتا .

(٤) تنقيح وتهذيب القوانين واللوائح المالية .

(٥) تحريم استعمال أموال الأمانات في عمليات لا اعتداد لها في الميزانية

(٦) الوقوف في ترحيل المصروفات عن طريق الأمانات عند تلك القواعد

التي رسمها مجلس الشيوخ وأذاعتها وزارة المالية في منشور دورى لها ^(١) .

كذلك يثبت لجنة الشؤون المالية بمجلس النواب في تقريرها عن ملاحظات ديوان المحاسبة على الحساب الختامى للدولة للسنوات من ١٩٤٢ - ٤٣ حتى سنة ١٩٤٤ - ٤٥ عدة وسائل العلاج ، نذكر منها معاينة من تكون له يد من الموظفين في المخالفات التي كشف عنها ديوان المحاسبة ، والموضحة في تقاريره سواء كانت مخالفات دستورية أم إدارية أم متعاقبة بسوء استغلال موارد الدولة أو تعطيل مصالحها أو ضياع حقها بأية صورة ، من فاعلين أصليين أو مشتركين في العمل ، رؤساء ومردسين مهما كانت درجاتهم مع تعقبهم حيثما كانوا ، على أن يكون العقاب صارما ومتناسبا مع الحسرة التي أصابت الدولة من جراء تصرفاتهم ، ولو أدى الأمر إلى فصلهم ، وعلى أن يتم العقاب فورا ليكون دسرا لتغيرهم . كما رأت اللجنة من جهة أخرى إعطاء الصبارف الذين يقومون بتحصيل المتأخرات من إيجارات أراضي العلو وإيجارات الأملاك بالمديريات والمحافظات بعد حصرها مكافأة قدرها ١ ٪ من المتحصل تشجعا لهم على متابعة التحصيل ، كذلك رأت ضرورة منح مكافأة مغرية للموظفين والمصلين الذين ينشطون بأعباء المتأخرات من الضرائب حتى تكون هذه المكافآت حافزا لهم على الانتهاء منها في وقت قصير . ووافق مجلس الوزراء بجلسته المتقدمة في ٢٠ أغسطس سنة ١٩٤٥ على الاقتراحات المقترحة من رئيس ديوان المحاسبة وأعضائها :

(١) وزارة المالية ، المنشور الهوى رقم ١٠٦/١/١٥٠ بتاريخ ٢٢ ماير سنة ١٩٤٤ .

(١) لا يجوز مطلقا الصرف أو الارتباط ما لم يكن ذلك في حدود الاعتمادات المدرجة بالميزانية .

(٢) على مديري الحسابات ورؤسائها ووكلائهم الامتناع عن التأشير على كل أمر بالصرف حين لا يكون هناك اعتماد أصلا أو حين يطلب الخصم على اعتماد غير مخصص لهذا الصرف ، أو إذا ترتب على تنفيذ الصرف تجاوز الاعتمادات المخصصة في باب معين من أبواب الميزانية أو نقل اعتماد من باب إلى آخر أو الخصم على غير الاعتمادات المرصودة ، كالصرف على العهد لعدم وجود اعتماد في الميزانية أو لعدم كفاية هذا الاعتماد .

(٣) على جميع الوزارات والمصالح تخصيص موظف مسئول من بين موظفيها بمعدليه إمسك دفتر خاص تهدي فيه جميع الارتباطات المالية ، وعليها قبل إبرام أى عقد أو اتفاق مالى الحصول من ذلك الموظف على إقرار كتابي بين فيه البند الجائر الخصم عليه قانونا بقيمة هذا الارتباط مع الإشارة إلى كفاية الباقي منه لهذا الغرض ، وعلى الموظف المذكور الامتناع عن تقديم هذا الإقرار إذا كان الارتباط من شأنه الإخلال بقواعد الميزانية بإحدى الصور المشار إليها في الفقرة السابقة .

(٤) وعلى مديري إدارات المستخدمين ورؤسائها ووكلائهم وعلى كل موظف آخر بمعدليه مباشرة شئ من اختصاصاتهم الامتناع عن التأشير على القرارات الخاصة بتعيينات الموظفين وترقياتهم وعلاواتهم إذا ترتب على تنفيذها تعيين موظف احتسابا على وفور الميزانية أو ترقية موظف بصفة شخصية أو قيد موظف على درجة أدنى من درجته أو مخالفة قواعد الميزانية بإحدى الصور المشار إليها في الفقرة الثانية السابقة .

٥١) إذا ارتكب موظف من أشير إليهم في الفقرات السابقة مخالفة حكم من الأحكام المبينة فيها أو أغفل تبليغ وزارة المالية في الحالات التي يسكون

فيما مثل هذا التبليغ واجبا ، قام رئيس الديوان بإبلاغ أمر هذا الموظف إلى الوزير المختص .

وقرر مجلس الوزراء في ١٣ أبريل سنة ١٩٤٦ إعطاء رئيس ديوان المحاسبة الحق في أن يطلب من الوزراء ورؤساء المصالح الحكومية المختصين بمراقبة رؤساء الحسابات ورؤساء المستخدمين الذين يخالفون قانون ربط الميزانية أو إحالتهم إلى مجلس التأديب حسب الأحوال .

على أنه يلاحظ على قرارى مجلس الوزراء السابق ذكرهما أنهما قاصران عن علاج الحال ، لأنهما وإن كانا قد كفلا الرقابة السابقة على أوامر الصرف إلا أنهما لم ينضعا للرقابة منشأ هذه الأوامر وهو الارتباط بإجراء العمل الذى يجعل الدولة مدينة ، كالتعاقد على شراء أدوات ، أو القيام بأعمال عامة ، أو تعيين موظفين ، إذ متى وقع الارتباط أضحت الدولة ملزمة قانونا بالدفع إذا ما قام الطرف الآخر بتنفيذ التزامه ، وليس من شأن هذا الأخير ألا يكون الاعتماد المقرر كافيا لإيفائه حقه ، أو ألا يكون هناك اعتماد أصلا ، مما يضع وزارة المالية فجلس الوزراء فالبرلمان أمام أمر واقع لا مناص معه من فتح اعتماد إضافي لمعالجة ، وبما يجعل موافقة تلك الهيئات عليه موافقة شكلية .

أما تهديد الموظفين الذين يساقون إلى مخالفة قانون ربط الميزانية إطاعة لأوامر رؤسائهم من الوزراء ومديرى المصالح ، بتوقيع العقوبة عليهم أو إحالتهم إلى مجلس التأديب حسب الأحوال (قرار أبريل سنة ١٩٤٦) فبِهِ خرج هؤلاء الموظفين ، ونسيان لطبيعة الأشياء ، كما ينم عن أحجام عن الوصول بالعلاج إلى مصدر الداء ، إذ ليس من الطيبى مراقبة المرموس للرئيس ، ولا تصبح رقابة تقوم على هذا الأساس .

يتضح مما ذكر أن الإجراء الذى اتخذ بقرارى أغسطس سنة ١٩٤٥ وأبريل سنة ١٩٤٦ لا يكتفى لعلاج الحال ، ولا تزال الحساجة ماسة لإصلاح

ما يعنيه نظامنا المالي من نقص في هذا الشأن، وقد اقترح لمعالجة ذلك، سن تشريع
يستند لرقابة على الارتباطات إلى وزير المالية، بواسطة السكرتيرين الماليين
ومعاونيه، مع إصدار تشريع بالقواعد الحساسة للرقابة على أوامر الصرف،
وبذلك يتحقق استقلال الرقيب عن الوزراء ومديرى المصالح الذين ترأب
ارتباطاتهم، كما تيسر لوزير المالية الوسيلة لحصر المصروفات في نطاق اعتبارات
الميزانية، ويلاحظ أن سلطة هؤلاء السكرتيرين الماليين ومعاونيه في هذا
الشأن لا تمتد النظر في الارتباط من الناحية المالية للتحقق من وجود اعتماد
ومن كفايته، فليس فيها تعطيل لأعمال الوزارات ومشروعاتها، مادامت
الارتباطات التي تستلزم تلك الأعمال والمشروعات في حدود الاعتبارات التي
أرصدها البرلمان لها. ومادام السكرتيرين الماليين ومعاونيه يعملون داخل
الوزارات والمصالح بالذات، فالأصل بينها وبينهم مباشر، والأمر لا يمتد
إلى حصول على تأشير منهم بالموافقة على الارتباط، بعد التحقق من وقوعه في
الحدود التي وضعها الدستور ورسمتها قواعد الميزانية، وليس ينض في سبيل
ذلك أن يقال أن هذا الإجراء يترتب عليه تفويض وزارة المالية سلطات
جديدة مع أن الاتجاه هو نحو التخليف عنها بالقضاء على المركزية، إذ أن
إشرافها على الإدارة المالية، وهو من صميم عملها لا يكفي فيه لكي يكون مجدياً
أن تعنى الرقابة على الصرف دون الارتباط المقضي له^(١).

كذلك ينبغي العمل على إصدار قانون محاكمة الوزراء مع تضمينه
بعض الأحكام التي تهدف إلى أن يحرص الوزراء على عدم مخالفة أحكام
الدستور المالية.

(١) الدستور محمد توفيق يونس، الرقابة على تنفيذ الميزانية في مصر، مجلة القانون
و لا عدد ٥، لسنة ثمانية عشرة (١٩٤٢) ص ٤١٦-٤٣١.

الفصل الرابع

إساءة استعمال الاعتمادات الإضافية^(١)

يلتجأ عادة إلى الاعتمادات الإضافية عند عدم وجود اعتماد بالميزانية أصلاً أو لعدم كفاية اعتماد موجود بها، إذا كان لا يمكن انتظار الميزانية المقبلة للدرج النفقة الجديدة الضرورية أو العاجلة بها، ولا يقاوم أداء الخدمة الجديدة أو التي استنفدت اعتمادها، فتطلب الحكومة من البرلمان حينئذ اعتماداً إضافياً للميزانية، اعتماداً غير عادي إذا لم تكن النفقة مدرجة أصلاً بالميزانية، واعتماداً تكميلياً إذا كان الغرض منه مواجهة عدم كفاية اعتماد مخصص لخدمة عامة موجودة بالميزانية.

وتحدث إساءة الاستعمال من أن الحكومة لكي تتمكن من موازنة الميزانية تخفض بعض التقديرات الواردة بها، أو تخفض اعتماد نفقة تغطي ألا يقرها البرلمان لقداحتها، ثم تطلب فيما بعد اعتمادات إضافية لتكملتها، ويضطر البرلمان إلى الموافقة على ما يطلبه مادام قد وافق على مبدأ النفقة، ويحدث كثيراً أن يطلب الاعتماد الإضافي بعد الإتيان، مما يضع البرلمان أمام الأمر الواقع. ولما كانت الاعتمادات الإضافية، بوجه عام من شأنها أن تقل بتوازن الميزانية، وجب عدم الالتجاء إليها إلا في الحالات العاجلة غير المنتظرة، على أن المشاهد أن الحكومة المصرية، وبخاصة في السنوات الأخيرة، تكثر من الاعتمادات الإضافية، مما يعرض موازنة الميزانية للخطر. وتدل تلك الاعتمادات في الحقيقة على مبلغ عدم الدقة عند تحضير الميزانية، وما يثبت أن

(١) المراجع: الحساب السنوي والحساب الختامي لسنوات المصروفات، مذكرة المستشار المالي ومجلسه المالية بوزارة المالية من مشروع الميزانية لسنوات المصروفات، عامر بلات مجلس الشيوخ والبرلمان وندوات لجنة الشؤون المالية بها عن مشروع الميزانية لسنوات المصروفات.

الحكومة تسمى استعمال الاعتمادات الإضافية ، أنه من السهل في كثير من الحالات التي تطلب فيها فتح اعتماد إضافي ، تلافى هذا الاعتقاد بالنص عليه في الميزانية ، ويمكن التأكد من ذلك بالاطلاع على أغراض الاعتمادات الإضافية لميزانية أية سنة من السنوات ، إذ يتضح أن عددا قليلا منها يستدعي حقيقة فتح اعتمادات إضافية ، وأن الجزء الأكبر من تلك الاعتمادات من الممكن تلافيه عند تحضير الميزانية ، أو انتظار الميزانية التالية لدرجتها ، ولا يمكن نكران فائدة المشروعات التي تطلب لها عادة الاعتمادات الإضافية ولكن يجب ألا يعزب عن البال أن موارد مصر ، كموارد غيرها من الدول ، محدودة ، ولا تكفي لسداد عشر نفقات المشروعات ذات المنفعة العامة التي تمنهاها البلاد ، وما يمكن عمله بالنسبة لها هو بحثها مما ومقارنتها بعضها ببعض ولا يكون ذلك تاما إلا عند تحضير الميزانية ، إذ تظهر فائدة كل منها بالنسبة لغيره ، وحينئذ يقدم الأمم على المهم ، أما عدم مشاورة ، وطلب اعتماد إضافي لها فيما بعد ، فقد يكون نتيجة دراسة سريعة لها ، أو يدل على أن أهميتها ثانوية وهذا ما يحدث بالنسبة لتعديلات الشخصية لكادر الموظفين والتي يكون الغرض منها غالبا سداد حاجات طارئة .

وما يدل على عدم الدقة عند التقدير الأصلي للاعتمادات الواردة في الميزانية أنه كثيرا ما يحدث أن تطلب أثناء السنة اعتمادات إضافية لعدم كفاية الاعتمادات الأصلية ، ولم تغل سنة من السنوات العشر الأخيرة من اعتمادات إضافية فتحت لهذا السبب بما يشعر بأن الاعتمادات الأصلية جعلت أقل مما يلزم حتى يمكن إظهار فائض في الإيرادات أو جمل الميزانية متوازنة على الأقل ، ولا بأس بعد ذلك من طلب اعتمادات إضافية ، وقد يعتمد عندما يراد موازنة الميزانية إلى إجراء تخفيض في جملة اعتماداتها بنسبة معينة ، على أنه لا يلبث أن تطلب اعتمادات إضافية لعدم التمكن من تحقيق كامل المستقبل للوفاء كما يحدث في بعض السنوات ، وبالرغم من كثرة الاعتمادات الإضافية لا تكاد تظل سنة من السنوات من وقروح تجاوزات في بعض الأبواب تظهر عند إقفال

الحساب الختامي للسنة وذلك خلاف التجاوزات التي تتمتع أثناء السنة وتفتح لها إعتمادات إضافية في حينها .

وفيما عدا سنة ١٨٨٤ لم تغل سنة من السنوات منذ سنة ١٨٨٠ حتى الآن من إعتمادات إضافية، وقد كانت نسبة الاعتمادات الإضافية إلى الاعتمادات الأصلية الواردة بالميزانية بسيطة في أول الأمر إلا أنها أخذت في الازدياد تدريجياً وخاصة منذ سنة ١٩١٤ ، بعد إصلاح الميزانية المصرية، فكان متوسط نسبة الاعتمادات الإضافية إلى الاعتمادات الأصلية أثناء الأربع والثلاثين سنة الأولى (من سنة ١٨٨٠ حتى سنة ١٩١٣) $\frac{1}{1095}$ / فارتفعت أثناء الاثنتين والثلاثين سنة الأخيرة (من سنة ١٩١٤ - ١٥ حتى سنة ١٩٤٦ - ٤٧) ^(١) إلى $\frac{1}{6051}$ / ويرجع ذلك إلى أنه حتى سنة ١٩١٤ - ١٥ لم تكن جميع النفقات العامة تدرج في الميزانية ، إذ كانت هناك حتى سنة ١٩٠٥ نفقات تخصم على الاحتياطي الخصوصي وأخرى على الاحتياطي العمومي . ومنذ سنة ١٩٠٥ حتى سنة ١٩١٣ كانت هناك نفقات خصوصية لها نظام غير نظام النفقات الاعتيادية ، ونفقات أخرى تخصم على المال الاحتياطي العام . وقد كان النظام المتبع بالنسبة لهذا النوع من النفقات أن تفتح الاعتمادات في أول السنة على المال الاحتياطي الخصوصي أو العمومي وكذلك اعتمادات المصروفات الخصوصية ، ثم يرسل الباقي منها من سنة إلى أخرى حتى يتم استنفادها ، بما كانت تفتح اعتمادات عند الضرورة أثناء السنة وترحل كذلك من سنة لأخرى حتى تستنفد أيضاً ، ولذلك لم يكن ثمة داع لفتح اعتمادات إضافية بالنسبة لهذا النوع من النفقات . واقتصرت الاعتمادات الإضافية على النفقات الاعتيادية فكانت نسبتها قليلة فيما عدا بعض السنوات .

وفيما يلي بيان جملة الاعتمادات الأصلية كالورود بالميزانية ، والاعتمادات الإضافية والمخفضة والمنقولة أثناء السنة والنسبة المئوية للاعتمادات الزائدة إلى الإعتمادات الأصلية في كل سنة من السنوات من ١٨٨٠ حتى ١٩٠٤ (بالجنهيات المصرية) :

(١) مابعد سنة ١٩٣٠ - ٣١ (ينظر هامش ١ ص ٤٣٩) .

بيان الاستثمارات الأصلية والاستثمارات الإحصائية من سنة ١٨٨٠ حتى سنة ١٩٠٤

السنة	الاستثمارات الأصلية	استثمارات اجنبية	مخارج الاستثمارات الأصلية	استثمارات مصرية		الاستثمارات الإحصائية	الاستثمارات الإحصائية	الاستثمارات الإحصائية
				من الاستثمارات الأصلية	إلى الاستثمارات الأصلية			
١٨٨٠	٨٣١٩٢٩٢	٩٩٩٠١	—	٣٥٨٩٥	٣٥٨٩٥	—	—	١٨٨٠
١٨٨١	٨٣٠٨٨٧٠	١١٨٠٦٦	—	٣١٤٣١	٣١٤٣١	—	—	١٨٨١
١٨٨٢	٨٤٦٣٩٦٨	٤١٦٣٠	—	١٢٣٣٤	١٢٣٣٤	—	—	١٨٨٢
١٨٨٣	٨٥٨١٩١٨	٨٦٩٧٥	—	١٢١٧١	١٢١٧١	—	—	١٨٨٣
١٨٨٤	٨٤٥٦٧٨٧	—	—	٣٣٥	٣٣٥	—	—	١٨٨٤
١٨٨٥	٩٦١٩٩٠٢	١٣٥٦٣٧	—	٢٦١٠٠	٢٦١٠٠	—	—	١٨٨٥
١٨٨٦	٩٤٨٦٧٤٦	٥٤٣٦٦٥	—	٨١٢٦٦	٨١٢٦٦	—	—	١٨٨٦
١٨٨٧	٩٨٤٩٠٨٨	٩٣٤١٤	—	٤٨١٢٦	٤٨١٢٦	—	—	١٨٨٧
١٨٨٨	٩٦٥٤٠٠٠	١٤٤٦٠٦	—	٦٦٩٢٨	٦٦٩٢٨	—	—	١٨٨٨
١٨٨٩	٩٥٦٩٠٠٠	٩٩٦٧٠	—	٤١٣١١	٤١٣١١	—	—	١٨٨٩
١٨٩٠	٩٥٠٠٠٠٠	٤٤٧١٤٢	—	٧٠٥٣	٧٠٥٣	—	—	١٨٩٠
١٨٩١	٩٣٣٠٠٠٠	٤٣١٧٨١	—	٥٨١١٧	٥٨١١٧	—	—	١٨٩١
١٨٩٢	٩٣٣٠٠٠٠	٤٣١٧٨١	—	٥٨١١٧	٥٨١١٧	—	—	١٨٩٢
١٨٩٣	٩٣٣٠٠٠٠	٤٣١٧٨١	—	٥٨١١٧	٥٨١١٧	—	—	١٨٩٣
١٨٩٤	٩٣٣٠٠٠٠	٤٣١٧٨١	—	٥٨١١٧	٥٨١١٧	—	—	١٨٩٤
١٨٩٥	٩٣٣٠٠٠٠	٤٣١٧٨١	—	٥٨١١٧	٥٨١١٧	—	—	١٨٩٥
١٨٩٦	٩٣٣٠٠٠٠	٤٣١٧٨١	—	٥٨١١٧	٥٨١١٧	—	—	١٨٩٦
١٨٩٧	٩٣٣٠٠٠٠	٤٣١٧٨١	—	٥٨١١٧	٥٨١١٧	—	—	١٨٩٧
١٨٩٨	٩٣٣٠٠٠٠	٤٣١٧٨١	—	٥٨١١٧	٥٨١١٧	—	—	١٨٩٨
١٨٩٩	٩٣٣٠٠٠٠	٤٣١٧٨١	—	٥٨١١٧	٥٨١١٧	—	—	١٨٩٩
١٩٠٠	٩٣٣٠٠٠٠	٤٣١٧٨١	—	٥٨١١٧	٥٨١١٧	—	—	١٩٠٠
١٩٠١	٩٣٣٠٠٠٠	٤٣١٧٨١	—	٥٨١١٧	٥٨١١٧	—	—	١٩٠١
١٩٠٢	٩٣٣٠٠٠٠	٤٣١٧٨١	—	٥٨١١٧	٥٨١١٧	—	—	١٩٠٢
١٩٠٣	٩٣٣٠٠٠٠	٤٣١٧٨١	—	٥٨١١٧	٥٨١١٧	—	—	١٩٠٣
١٩٠٤	٩٣٣٠٠٠٠	٤٣١٧٨١	—	٥٨١١٧	٥٨١١٧	—	—	١٩٠٤

٢٠٢٤	٢١٨٧-٨	٥٧٢٦١	٥٧٢٦١	١٥٢٢٨	٢٢٢٩٤٦	٩٤٠٠٠٠٠	١٨٩٢
١٠٠٦	١٤٩-٨٢	٦٤٢٧٢	٦٤٢٧٢	١٨٤١٢	١٧٧٤٩٤	٩٥٠٠٠٠٠	١٨٩٢
١٠٤٦	١٤٤-١٩١	٥٦٠-٧٠	٥٦٠-٧٠	٧٨٨٤٩	١٦٩-٤٠	٩٥٤٥٠٠٠	١٨٩٤
١٠٢٩	١٢٢٩٦٧	٦١٨-٨	٦١٨-٨	١٧٨٩٩	١٤١٨٦٦	٩٦٠٠٠٠٠	١٨٩٥
٥١٧٨	٥٥٧١٥٩	٧٥٨-٧	٧٥٨-٧	١٧٨٩٧	٥٧٤-٥٦	٩٦٢٠٠٠٠	١٨٩٦
٢٠٤٢	٢٤٤٤١٦	٥٦١٥١	٥٦١٥١	١٤٩٩١	٢٥٦٤-٧	٩٩٦٠٠-٨٨	١٨٩٧
٢٠٢٢	٢٢٤٥٤٢	٥٧٩١٩	٥٧٩١٩	١٨٢-٢	٢٤٢٧٤٥	١٠٠-٩٦-٦٩	١٨٩٨
١٠٩٥	١٩٨٢٦٦	٥٢٨٨٨	٥٢٨٨٨	٩٥٢٦	٢٠٧٧٩٢	١٠-١٢٢١١٢	١٨٩٩
٢٠٦٠	٢٥٢٦٤١	٤٧-٥١	٤٧-٥١	١١٢٩٤	٢٦٥-٢٥	٩٧٢٧٩٦٠	١٩٠٠
١٠-٩٠	١٨٦٦٦٨	٤٢٨-٦	٤٢٨-٦	١٤٥٥٩	٢٠-١٢٢٧	٩٨٢٢٧٢٨	١٩٠١
٢٠٦٦	٢٦٢٢٤-٨	٥٧١٩٢	٥٧١٩٢	٢٢-٢٢	٢٨٥٤٢٠	٩٩٠-٢٧٩	١٩٠٢
٢٠٤١	٢٤٤٨١٩	٥٤٦٢٥	٥٤٦٢٥	١٧١٢٧	٢٦١٩٤٦	١٠-١٢-١٧٩	١٩٠٢
٢٠٦٧	٢٢٩٢٢٥	٦٦٤٧٤	٦٦٤٧٤	٢٢١٤٩	٢٧١٢٧٤٤	١٠-٢٥٧١٢٧	١٩٠٤
٢٠-٧	١٩٦٢-٢	٦٢٢٤٢	٤٩٢١٠	١٨١٠٠	٢٢٨٤٢٢	٩٤٧٩-٨٦	١٩٠٥

يتضح من الجدول السابق أن الاعتمادات الإضافية في السنوات ١٨٨٦ و ١٨٩٠ و ١٨٩١ و ١٨٩٢ و ١٨٩٦ زادت نسبياً عن باقي السنوات . وترجع زيادة الاعتمادات الإضافية في سنة ١٨٨٦ إلى زيادة اعتمادات حفظ النظام العمومي بمبلغ ٤١٨٥٥٤ جنياً . وزيادة الاعتمادات الإضافية لسنة ١٨٩٠ إلى زيادة اعتمادات إبطال عملية العونة وإنشاء سكك زراعية بمبلغ ١٦٧٣٧٥ جنياً وزيادة اعتمادات الوريكو والدين العمومي بمقدار ٦٩٣١٩ جنياً واعتمادات مصروفات الإدارة والتحصين بمبلغ ٨٩٦٦٣ جنياً . وزيادة الاعتمادات الإضافية في سنة ١٨٩١ إلى زيادة اعتمادات إبطال عملية العونة وإنشاء سكك زراعية بمبلغ ١٥٨٥٤٠ جنياً وزيادة اعتمادات مصروفات المصالح ذات الإيراد بمقدار ١٤٥٨٥٧ جنياً . وزيادة الاعتمادات الإضافية لسنة ١٨٩٢ إلى زيادة اعتمادات إبطال عملية العونة وإنشاء سكك زراعية بمقدار ١٦٧٥٥٩ جنياً ، وزيادة اعتمادات مصروفات المصالح ذات الإيراد بمقدار ١٠٤٤٣٦ جنياً . أما زيادة الاعتمادات الإضافية لسنة ١٨٩٦ فترجع إلى زيادة اعتمادات الوريكو والدين العمومي بمقدار ٣٥٦١٢٦ جنياً مصرياً .

وقد سبق بيان الاعتمادات المقترحة على كل من المال الاحتياطي العمومي والمال الاحتياطي الخصوصي من سنة ١٨٩٢ حتى سنة ١٩٠٤ عند الكلام على أنواع المال الاحتياطي .^(١)

وبين الجدول الآتي الاعتمادات الأصلية كما وردت بالميزانية والاعتمادات الإضافية والمخفضة والمنقولة أثناء السنة والنسبة المئوية للاعتمادات الزائدة إلى الاعتمادات الأصلية في كل سنة من السنوات من ١٩٠٥ حتى ١٩١٣ (بالجنهيات المصرية) :

(١) راجع سابقاً ، ص ٢٢١ و ٣٢٣ .

بيان الاعتمادات الأصلية والاعتمادات الإضافية من سنة ١٩٠٥ إلى سنة ١٩١٣

للسنة	الاعتمادات الأصلية	اعتمادات إضافية	تجديد الاعتمادات الأصلية	اعتمادات متفرقة		الاعتمادات الإضافية	٪
				من الأصلية	إلى الأصلية		
١٩٠٥	١١٣٠٨٠٠٠	٥٠٢٠٠٠	٢٦٦٦٤	٥٧٦٥٧	١٢٩٨٢٠	٤٧٥٢٣٦	٤٠٢٠
١٩٠٦	١٢٣١٧٠٠٠	٧٥٤٤٣٦	١٩٣٠٨	١٢٩٨٢٠	١٢٩٨٢٠	٢٣٥١٢٣	١٠٩٠
١٩٠٧	١٣١٥٧٠٠٠	٣٠١١٥٠	١٠٥٨	١٢٦٦٤٠	١٢٦٦٤٠	٣٠٠٠٩٢	٢٠٢٨
١٩٠٨	١٣٧٦٠٠٠٠	٢٠٧٨٠٩	١٨٥٠٣	١١٥٧١٥	١١٥٧١٥	١٨٩٣٠٦	١٠٢٧
١٩٠٩	١٣٩٠٠٠٠٠	١٢٢٢٤٥	١٠٣٨١	٣٧٦٤٧	٣٧٦٤٧	١١١٨٦٤	٠٠٨٠
١٩١٠	١٤٠٨٠٠٠٠	١١٩٥٢٦	٧٢٣٦	٤٢٧٠٧	٤٢٧٠٧	١١٧٢٩٠	٠٠٨٣
١٩١١	١٤٢٧٥٠٠٠	١٢٠٨٢٠	٧٢٣٥	٣٩٥٢٤	٣٩٥٢٤	١١٢٥٨٥	٠٠٧٩
١٩١٢	١٤٢٦٨٠٠٠	٣٥٩٢٢٦	٧١٠٨	٣٩٠٣٦	٣٩٠٣٦	٣٥٢٥١٨	٢٠٤٠
١٩١٣	١٤٩٠٩٠٠٠	٢٤٤٤١٠	١٠٢٤٤	٤٨١٩١	٤٨١٩١	٢٣٤٠٦٦	١٠٥٦
المتوسطات	١٣٥٨٨٠٠٠	٢٤٨٠٠٢	١١٤٢٦	٧٨٦٠٥	٧٨٦٠٥	٢٢٦٥٧٦	١٠٧٢

والجزء الأكبر من هذه الاعتمادات الإضافية يرجع إلى زيادة اعتمادات مصروفات الإدارة والتحصيل والمصالح ذات الإيراد والمصرف من المتحصل بغير حق ، وهي بوجه عام قليلة إذا قيست بالسنوات السابقة . أما الزيادة في الاعتمادات الإضافية لسنة ١٩٠٥ فترجع بالأخص إلى زيادة اعتمادات مصروفات المصالح ذات الإيراد بمبلغ ٢٦٤٣٨٩ جنها ، ومصروفات الإدارة والتحصيل بمبلغ ١٢٦٦٠٦ جنها ، ولكي تكون لدينا صورة تامة للاعتمادات المفتوحة أثناء السنة خلال السنوات من ١٩٠٥ حتى سنة ١٩١٣ ، نذكر فيما يلي بيان الاعتمادات المربوطة بالميزانية والاعتمادات المنقولة من السنوات السابقة والاعتمادات المفتوحة أثناء السنة ، من المصروفات الخصوصية ومن المال الاحتياطي العمومي في المدة المذكورة (بالجنيهات المصرية) :

اعتمادات المصروفات الخصوصية

المصوح	اعتمادات مفتوحة أثناء السنة	اعتمادات منقولة من السنوات السابقة	اعتمادات بميزانية	السنة
٧٢٨٨٦١	—	—	٧٢٨٨٦١	١٩٠٥
١١٤٣٣٤٢	٢١٥٧٣٤	٢٤٤٦١٨	٦٨٣٠٠٠	١٩٠٦
١٥٢٠٦٦٧	٤٠٣٥٢٣	٣٥٤١٤٤	٧٦٣٠٠٠	١٩٠٧
١١٦٤٥٢١	١٥٦١٢٣	٤٠٨٣٩٨	٦٠٠٠٠٠	١٩٠٨
١٠٧٨١٢٤	١٣٦٥١٦	٣٤١٦٠٨	٦١٠٠٠٠	١٩٠٩
١٣٣٠٨٢٠	١٥٢٤٦٠	٣٦٦٣٦٠	٧١٢٠٠٠	١٩١٠
١٣٣٤١٣٦	٢١٤٤٣٦	٥٨٦٧١٠	٥٣٣٠٠٠	١٩١١
١٤١٥٥٨٦	٣٠٢٤١٥	٥١٩١٧١	٥٩٤٠٠٠	١٩١٢
١٤٧٨٣٤٨	٢٣٨٦٧٢	٧٠٢٦٧٦	٥٣٦٠٠٠	١٩١٣

الاعتمادات على الاحياط العمومي

السنة	اعتمادات بالميزانية	اعتمادات مرقمة من السنوات السابقة	اعتمادات مقترحة أثناء السنة	المجموع
١٩٠٥	٤١٢٦١٧٣	١١٠٩٦٤٤	—	٥٢٣٥٨١٧
١٩٠٦	٢٥٠٧٠٠٠	٢٣٠٨٧٣٦	٢٢١١٩١٠	٧٠٢٧٦٤٦
١٩٠٧	٢٦١٩٠٠٠	٢٣٤٢٤٥٨	١٦٦٨٣٤٨	٦٦٢٩٨٠٦
١٩٠٨	٢٤٠٨٠٠٠	١٩٥١٩١٠	٢٢٦٢٣٧	٥٥٨٦١٤٧
١٩٠٩	٢٥٤٠٠٠٠	١٧٠٢٩٣١	٥٤٧٥١٣	٤٧٩٠٤٤٤
١٩١٠	١٦٥٦٠٠٠	٢٠٩٢٢٩٧	٢٢٤٨١٠	٢٩٧٣١٠٧
١٩١١	١٤٠٦٠٠٠	١٤١٦٧٦٣	٤٩٠٤٥٥	٢٣١٣٢١٨
١٩١٢	١٧٣٧٠٠٠	٩٧٦٠٧٦	٦٧٤٩١٧	٣٣٨٧٩٩٣
١٩١٣	١٦٩٥٠٠٠	١٢٥٣٠٢١	٢٦٨٧٦٥	٣٢١٦٧٨٦

الاعتمادات الإضافية بعد سنة ١٩١٤

ترتب على ضم جميع النفقات في ميزانية واحدة وإلغاء باقي الاعتمادات التي لا تستغند أثناء السنة المالية، بدلا من نقلها من سنة إلى أخرى، زيادة الاعتمادات الإضافية، كما سبق القول، وساعد على ذلك أن بدأ عهد توحيد الميزانية بالحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) والحرب من أسباب ازدياد الاعتمادات الإضافية، نظرا للطوارئ والمفاجآت التي تلازمها، وتغشى الأمراض والأوبئة لوجود الجيوش الأجنبية، وتوالي ارتفاع الأسعار وتحسن الأجور، مما يشجع الاضطراب في تقديرات الميزانية، ويستدعي زيادة كثير من الاعتمادات الواردة بها، ويتضخم من المجموع الآتي نحو الاعتمادات الإضافية أثناء المدة من سنة ١٩١٤ - ١٥ حتى سنة ١٩٢٠ - ٢١^(١):

(١) نظرا لظروف الخامة سنة ١٩٢٠ - ٢١ لم نستصوب إحصائيات اعتماداتها الأصلية ولا الإضافية عند حساب الترتيب السنوي لهذه الاعتمادات وهكذا عند حساب النسبة المئوية للاعتمادات الإضافية.

الاعتمادات الأصلية والاعتمادات الإضافية من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢٠-٢١

السنة	الاعتمادات الأصلية	اعتمادات إضافية	%
١٥-١٩١٤	١٨١٦٣٠٠٠	٤٧٩٤٠٨	٢٠٦٣
١٦-١٩١٥	١٥٩٠٠٠٠٠	١٧١٣٧٦٦	١٠٠٧٧
١٧-١٩١٦	١٦٦٣٠٠٠٠	١٣٦١٤٣٦	٨٠١٨
١٨-١٩١٧	١٩٥٢٥٠٠٠	٤٣٨٨٥٣٤	٢٢٠٣٧
١٩-١٩١٨	٢٣٢٥٠٠٠٠	١٨٥٣٧٧٣	٧٠٩٧
٢٠-١٩١٩	٢٨٨٥٠٠٠٠	٣١٨٥٧٧٩	١١٠٠٤
٢١-١٩٢٠	٤٠٢٧١٠٠٠	٢٤٢٥١٦٥٨	٦٠٠٢٢

وترجع زيادة الاعتمادات الإضافية للسنة ١٩١٥ - ١٦ إلى فتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٣٧٠٤٠٧ ج لتخفيض ثمن سندات الاحتياطي فإذا استبعد هذا المبلغ لكانت جملة الاعتمادات الإضافية لتلك السنة : ٤٤٣٣٥٩ جنيهاً أي بنسبة ٢٠٧٪ من الاعتمادات الأصلية للديانة . أما زيادة الاعتمادات الإضافية لسنة ١٧-١٩١٦ فترجع بالأخص إلى زيادة اعتمادات السكك الحديدية بمقدار ٨١٢٤٩٦ جنيهاً ، ومرتبات مكة والمدينة بمبلغ ٢٨٦٤٧ جنيهاً لصرف إعانات الستين السابقين مع السنة الحالية ، واعتمادات الري بمبلغ ١٥٥٩٥٩ جنيهاً واعتمادات الحرية بمقدار ١٢١٦٨٢ جنيهاً . أما الزيادة الكبيرة في الاعتمادات الإضافية للسنة ١٩١٧ - ١٨ فترجع إلى اعتماد ٣ مليون جنيه للصاري غير الاعتيادية الناشئة عن الحرب ، ٣٢٧٥٣٥٥ جنيهاً للإعانات الممنوحة بسبب الحرب و ٥٥٩٦٥٠ جنيهاً لتلغيفون فضلاً عن زيادة اعتمادات كثير من المصالح وترجع زيادة الاعتمادات الإضافية للسنة ١٩١٩ - ٢٠ إلى اعتماد مبلغ ١١٥٦٠٠٠ جنيه للمساعدة على غلاء المعيشة و ٤٠٤٠٠٠ جنيه للتضحية التي رأت الحكومة أن تحملها في توزيع أصناف الحاجيات الضرورية ، فضلاً عن زيادة بعض الاعتمادات بسبب الظروف السائدة وقتئذ : أما زيادة الاعتمادات الإضافية لسنة ١٩٢٠-٢١ فترجع إلى درج جملة مصروفات مصلحة الثغور في

الحساب الختامي (١٣٧٨١٨٢٤ جنيا) وإلى تكوين احتياطي كبير من الفحم لاستعمال السكك الحديدية والبلاد بوجه عام (٧٠٠٧٣٦٣٤٧٠ جنيا) واعتماد مبلغ ١٧٥٠٠٠٠ جنيا لصرف الإغاثة الخاصة لموظفي الحكومة ومستخدميه ومبلغ ٨١٦٩٧٣ جنيا لمربوط بمن سندات الاحتياطي، هذا فضلا عن تجاوز كثير من المصالح اعتماداتها وعلى الأخص مصلحة السجون.

وقد أخذت الاعتمادات الإضافية بعد ذلك في التناقص (فيما عدا السنوات ١٩٢٣-٢٤ و ١٩٢٥-٢٦ و ١٩٢٨-٢٩) حتى سنة ١٩٣٠-١٩٣١ حيث انجمت إلى الزيادة من جديد، (فيما عدا بعض السنوات انخفضت فيها نسبة الزيادة)، كما يتضح من الجدول الآتي (بالجنيات المصرية) ^(١).

(١) أرقام الاعتمادات الأصلية والاعتمادات الإضافية والنسبة المئوية لسنوات من ١٩٣٣-٣٤ حتى ١٩٣٩-٤٠ لا تشمل اعتمادات مصلحة السكك الحديدية والتلفونات والتلفونات. وقد بلغت الاعتمادات الأصلية والاعتمادات الإضافية هاتين المصنفين أجماء مدة عمل ميزانيتهما من الميزانية العامة ما يأتي (بعد إسقاط صيب الحكومة من إيرادات كل من المصنفين) (بالجنيات المصرية):

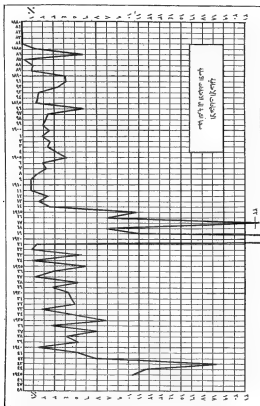
السنة	الاعتمادات الأصلية	اعتمادات إضافية	%
٣٤-١٩٣٣	١٦٣٩٠١٨	—	—
٣٥-١٩٣٤	٥٠٦١٥٠٠	٣٧٥٠٠٠	٧٤.٠
٣٦-١٩٣٥	٥٥٠٢٢٠٠	١٦٠٦٨١	٢٩.٩٢
٣٧-١٩٣٦	٥٤٣٣٧٥٠	—	—
٣٨-١٩٣٧	٥٥٣٤٩٩٦	١٧٠٠٠٠٠	٣٠.٧
٣٩-١٩٣٨	٥٩٠٥٤٥٠	١٠٤٠٠٠٠	١٧.٢٦
٤٠-١٩٣٩	٥٣٧٦٠٠٠	٢٤١٠٠٠٠	٤٤.٨

فإذا أخذت هذه الاعتمادات التي أمست اعتمادات الميزانية العامة أثناء السنة المذكورة كلت المجموع كما يأتي (بالجنيات المصرية):

السنة	الاعتمادات الأصلية	اعتمادات إضافية	%
٣٤-١٩٣٣	٣٦٦١٨٠١٨	٥٦١٠٢٧	١.٥٣
٣٥-١٩٣٤	٣٦٦١٣٩٣١	١٦٦٦٩٨٤	٤٤.٣
٣٦-١٩٣٥	٣٨٣٤٨٧٠٠	٢٧٥٣٥٧٤	٧.١٨
٣٧-١٩٣٦	٤٠٥٨٣٧٩٢	٩٧٠١٧٦	٢.٣٩
٣٨-١٩٣٧	٤٢٥٢٢٨١٦	٢٧٥٧٤١١٢	٦٤.٨
٣٩-١٩٣٨	٤٨١٧٣٤٥٠	١٨٥٥٩٨٠	٣.٨٥
٤٠-١٩٣٩	٤٧٥٠٠٨٠٠	٢٤٤٤٢٩٨	٥.١٤
والتوسط السنوي كالاتي:	٤٢٥٣٩٨٣٧	٢٧١٤٤٧٣	٦.٣٨

الاعتمادات المالية والاعتمادات الإضافية من سنة ١٩٧١-٧٢ إلى سنة ١٩٤٦-٤٧

السنة	الاعتمادات المالية	الاعتمادات الإضافية	%	السنة	الاعتمادات المالية	الاعتمادات الإضافية	%
١٩٧١-٧٢	٢٢-١٩٧١	٣٨٧٨٣٠٠٠	١٠٣٩	١٩٧٠-٧١	٥٠٠٠٤٥٥	٢١٦٥٢٩	٠٠٠٨٤
١٩٧٢-٧٣	٢٣-١٩٧٢	٣١٤٤٠٠٠٠	٠٠٠٨٤	١٩٧١-٧٢	١٩٠٠٤٣٦	٢١٦٥٢٩	٠٠٠٨٤
١٩٧٣-٧٤	٢٤-١٩٧٣	٢٤٣٥٥٠٠٠	٠٠٠٨٤	١٩٧٢-٧٣	٢١٨٨٥١	٢١٦٥٢٩	٠٠٠٨٤
١٩٧٤-٧٥	٢٥-١٩٧٤	٢٤٣٧٥٤٨٣	٠٠٠٩٣	١٩٧٣-٧٤	٢١٦١٨٨٢	٢١٦١٨٨٢	٠٠٠٩٥
١٩٧٥-٧٦	٢٦-١٩٧٥	٣١٣٨٨٢٦٦	٠٠٠٩٥	١٩٧٤-٧٥	١٢٥٠١٧٦	٢١٦١٨٨٢	٠٠٠٩٣
١٩٧٦-٧٧	٢٧-١٩٧٦	٤٢٥٤٧٨٣٣	٠٠٠٩٣	١٩٧٥-٧٦	٤٣٥٥٦١	٢١٦١٨٨٢	٠٠٠٩٣
١٩٧٧-٧٨	٢٨-١٩٧٧	٣٨٩١٩٠٠٠	٠٠٠٩٣	١٩٧٦-٧٧	٢١٠١٨٤٠	٢١٦١٨٨٢	٠٠٠٩٣
١٩٧٨-٧٩	٢٩-١٩٧٨	٤٠١٧٠٠٥٣	٠٠٠٩٣	١٩٧٧-٧٨	١٢٤٦٠١٩	٢١٦١٨٨٢	٠٠٠٩٣
١٩٧٩-٨٠	٣٠-١٩٧٩	٤٣٤١٠٠٠٠	٠٠٠٩٣	١٩٧٨-٧٩	١٤٤٧٢٨٨	٢١٦١٨٨٢	٠٠٠٩٣
١٩٨٠-٨١	٣١-١٩٨٠	٣٨٨٤٠٠٠	٠٠٠٩٣	١٩٧٩-٨٠	١٨٠٠٧١٨٧	٢١٦١٨٨٢	٠٠٠٩٣
١٩٨١-٨٢	٣٢-١٩٨١	٣٧٠٠٩٦٣٩	٠٠٠٩٣	١٩٨٠-٨١	١٨٤١٠٠٠	٢١٦١٨٨٢	٠٠٠٩٣
١٩٨٢-٨٣	٣٣-١٩٨٢	٣٦٩٧٩٠٠٠	٠٠٠٩٣	١٩٨١-٨٢	١٨٤١٠٠٠	٢١٦١٨٨٢	٠٠٠٩٣
١٩٨٣-٨٤	٣٤-١٩٨٣	٣٦٩٧٩٤٣٣	٠٠٠٩٣	١٩٨٢-٨٣	١٨٤١٠٠٠	٢١٦١٨٨٢	٠٠٠٩٣
١٩٨٤-٨٥	٣٥-١٩٨٤	٣٦٩٧٩٤٣٣	٠٠٠٩٣	١٩٨٣-٨٤	١٨٤١٠٠٠	٢١٦١٨٨٢	٠٠٠٩٣



رسم يافي النسبة المئوية للاعتادات الإضافية إلى الاعتادات الأصلية

وستكتفى بذكر أسباب زيادة الاعتمادات الإضافية في بعض السنوات عنها في باقي السنوات ، فالزيادة في الاعتمادات الإضافية السنة ١٩٢٣-٢٤ ترجع إلى فتح اعتمادات إضافية بالمبالغ الآتية: ٣٨٠.٥٠٠ ج للمكافآت الاستثنائية الإضافية للوطنين الأجانب الذين يتركون خدمة الحكومة المصرية ، وأخرى بمبلغ ٣٠٧٧٠٠ ج لوزارة الزراعة معظمها لشراء أسمدة وكية إضافية من بذرة القطن واعتماد بمبلغ ٥٨٠.٠٠٠ ج لسد الحسارة التي كانت تتوقعها وزارة المالية من كسر الزائد من النفود الفضية والتيكل عن حاجة البلاد . أما زيادة الاعتمادات الإضافية السنة ١٩٢٥-٢٦ فتجع بالأخص إلى الاعتمادات الإضافية الآتية : ٥٠.٠٠٠ ج لقيام بالنفقات اللازمة في هذه السنة لمشروع بناء خزان جبل الأولياء و ١٢٠.٠٠٠ ج لشراء أسمدة كيماوية لتوزيعها على صغار المزارعين و ١٢٠.٠٠٠ ج لشراء ٧٠.٠٠٠ أردب من بذرة القطن السكلاريدس الثقية وبذور الوجه القبلي الثقية لتوزيعها على كبار المزارعين للحفاظ على تقاؤه بذرة القطن والإكثار منها و ٢٨٤.٠٠٠ جنيه لتكملة الاعتماد المقترح بالميزانية لصرف الجزء الذي يدفع نقدا لغاية آخر السنة من المكافآت الاستثنائية للوطنين الأجانب و ٢٤٧.٠٠٠ ج لصرف الجزء الذي سيصرف في هذه السنة نقدا من المكافآت الاستثنائية المذكورة بدلا من إعطاء أذونات بقيمتها و ٢٥٠.٠٠٠ ج قيمة ما يستعمل من اعتماد مليوني جنيه رخص به مجلس الوزراء لشراء الأذونات السابق إصدارها على الحزاة بقيمة المكافآت الاستثنائية المشار إليها و ١٠٠.٠٠٠ ج لشراء دار في لندن لإقامة المفوضية المصرية الملكية فيها وللإصلاحات اللازمة بها .

وترجع زيادة الاعتمادات الإضافية لسنة ١٩٢٨-٢٩ عن المعتاد إلى الاعتمادات الآتية : ٤١٣٨٨٨ ج قيمة نصف المقرر دفعه لتسوية مطالب الأميرالية البريطانية والسلطة العسكرية وفقا للاتفاق الخاص بالمسائل المالية المعلقة بين الحكومتين المصرية والبريطانية الذي وافق عليه مجلس الوزراء في ١٦ مارس سنة ١٩٢٩ و ٢٥٠.١٨٥ ج قيمة المبلغ الإضافي لصرف متأخر أقساط القرض العثماني

الصادر سنة ١٨٥٥ عملاً بالاتفاق السابق، و٢١٩٢٨ ج قيمة القسط المستحق في أول فبراير سنة ١٩٢٩ بموجب الاتفاق المذكور و٢٠٠٠٠٠ ج لتنفيذ مشروع ردم البرك والمستنقعات و٢٤٤٠٠٠ ج لإنشاء مستشفيات و٢٠٠٠٠ ج لإنشاء منازل للعمال، و٢٢٠٠٠٠ ج لاقتناء دور للبغوضيات وشراء ما يلزم لها من الأثاث و٤٥٠٠٠ ج لتعويض بعض الرعايا المصريين عما لحقهم من الأضرار بسبب الحرب، و٥٠٠٠٠ ج لتسوية مصاريف عملية التلصيف على الأقطان في سني ١٩٢٦ و ١٩٢٧ .

وترجع زيادة الاعتمادات الإضافية لسنة ١٩٣٠-٣١ عن المعتاد إلى اعتماد مبلغ ٧٨٢٦٩٩ ج لاستهلاك القرض العثماني لسنة ١٨٥٥ .

أما زيادة الاعتمادات الإضافية لسنة ١٩٣١-٣٢ فترجع إلى اعتماد المبالغ الآتية : ٧٤٢٦٠٨ ج للأعمال الإنشائية الخاصة بطلبات توليد القوى وطلبات الصرف وخطوط التيار الكهربائي في شمال الدلتا و٧٠٠٠٠ ج لآلات تحويل الحياض المنزلة في الوجه القبلي و٤١١٠٨٠ ج للأعمال الخاصة بتعليق خزان أسوان و٥٠٠٠٠ ج لإنشاء سلاح للطيران و١٢١٠٠٠ ج لزيادة الاعتماد المدرج في الميزانية لإعادة بناء كوبرى بنها وكوبرى قصر النيل .

وترجع زيادة الاعتمادات الإضافية لسنة ١٩٣٢-٣٣ عن المعتاد إلى اعتماد المبالغ الآتية : ٨٧١٦٣٠ جنيهها نفقات مترتبة على تعليق خزان أسوان و٢٨٥٠٠٠ جنيه لأعمال إنشائية خاصة بطلبات توليد القوى وطلبات الصرف وخطوط التيار الكهربائي في شمال الدلتا ، و ١١٥٠٠٠ جنيه لتحويل الحياض المنزلة بالوجه القبلي .

أما زيادة الاعتمادات الإضافية لسنة ١٩٣٤-٣٥ عن المعتاد فترجع إلى اعتماد المبالغ الآتية ٤٥٠٠٠٠ جنيه لتسديد مبالغ أقرضها بنك مصر إلى المجالس البلدية والمحلية على أن تحمل الحكومة مصلحتها فيها ، و ٧٣٠٠٠٠ جنيه لمنح علاوات للموظفين و ٨٨٥٠٠٠ جنيه لتنفيذ مشروعات جديدة وأهمها إنشاء سرب جديد

للطيران ، وشراء وتأثيث دار جديدة لوزارة الخارجية ، وإقامة مخزن للحبوب في ساحل أثر النبي وأعمال الوقاية من غزوات القيعان .

وترجع زيادة الاعتمادات الإضافية لسنة ١٩٣٥-٣٦ عن المعتاد إلى اعتماد : ٢٠٧٠٠٠ جنيه لشراء كميات إضافية من التوريدات وغيرها في بعض المصالح احتياطا للطوارئ. بالنسبة للظروف المالية التي كانت سائدة في خلال تلك السنة و ٣٨٨٠٠٠٠ جنيه للشروع في تنفيذ بعض الأعمال الجديدة الواردة في برنامج السنوات الخمس الذي أقره مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢٢ مايو سنة ١٩٣٥ و ٧٥٨٠٠٠ جنيه إعانة لمجالس المديرية لنفقات التعليم الأولى ، وعدة مبالغ لتسوية تجاوزات أهمها ٤٠٠٠٠٠ جنيه لتسوية التجاوز في حملة اعتمادات البابين الثاني والثالث من ميزانية مصلحة الري ، وعدة مبالغ لزيادة الاعتمادات المقررة منها : ٨٠٠٠٠ جنيه لزيادة الاعتماد المقرر لبناء مستشفى قواد الأول ووكالة الطب و ١٠٠٠٠٠٠ جنيه لزيادة الاعتماد المقرر للأعمال الجديدة بمصلحة المباني الأميرية و ٩٥٠٠٠٠ جنيه لتكملة مشروع لإنشاء شارعي الأزهر والأمير فاروق و ١٠٦٠٠٠٠ جنيه لإنشاء طريق صحراوي من الهرم إلى العاصرية ورصفه و ٢٣٢٣٠٠٠ جنيها لتعميد الطريقين من فوكه الى مطروح ومن الإسكندرية إلى العاصرية و ٣١٠٠٠٠٠ جنيه لزيادة الاعتدال المدرج في البند ١٣ من القسم ١٧ للاستبدال الاختياري للمعاشات .

أما زيادة الاعتمادات لسنة ١٩٣٧-٣٨ عن المعتاد فترجع إلى اعتدال المبالغ الآتية : ١٢٦٣٠٠٠ جنيه لمشروعات جديدة تتعلق بالدفاع الوطني ، وعدة مبالغ لتسوية تجاوزات أهمها ٥١٤١٠٠ جنيه لتسوية تجاوزات الأبواب الثلاثة من ميزانية مصلحة الري و ٣٩٢٥٧٠ جنيها لسد تجاوز بعض بنود البابين الثاني والثالث من ميزانية مصلحة الميكانيكا والكهرباء ، و ٢٧٣٢٧٠ جنيها لتسوية تجاوز بعض بنود الباب الثاني من ميزانية وزارة الزراعة و ٢٨٢٩٣٠ جنيها لتسوية تجاوز بعض بنود الباب الثاني من ميزانية مصلحة البريد ، و ١٠٠٠٠٠٠ جنيه لتسوية

تجاوز بعض بنود القسم ١٦ (معاشات ومكافآت) .

وترجع زيادة الاعتمادات الإضافية لسنة ١٩٣٨-٣٩ عن المعتاد إلى اعتماد المبالغ الآتية : ٤١٨٠٠٠ جنيه لزيادة الاعتمادات المقررة لمشروعات الدفاع الوطني و ٢٨٥٠٠٠ جنيه لإنشاء طريقين يشبه جزيرة سيناء وبالوحدات البحرية و ٧٠٠٠٠ جنيه لتنفقات التي يقتضيها تنفيذ قوانين الضرائب الجديدة و ١١٠٦٣٥ جنيهًا لتسوية الخسائر الناتجة عن التسليف على القمح وعن تصديره للخارج في موسم سنة ١٩٣٧ و ٩٠٠٠٠ جنيه لإعداد ما يلزم من آلات وأدوات طباعة وخلافها لعمل خرائط عسكرية و ٢٠١٥٢ جنيهًا لشراء الأدوات والأقشة والآلات اللازمة للوقاية ضد الغازات الجوية و ٤٠٠٠٠ جنيه لشراء مهمات وأدوية وآلات جراحية وحفظها لاستعمالها عند الطوارئ العجائية ، وعدة مبالغ لتسوية تجاوزات أهمها ١٩٤٠٠٠ جنيه لتسوية تجاوزات اعتمادات البابين الثاني والثالث من ميزانية مصلحة الري و ٧٥٠٠٠٠ جنيه لتسوية التجاوز في حصة اعتمادات ميزانية المعاشات والمكافآت .

وترجع زيادة الاعتمادات الإضافية لسنة ١٩٣٩-٤٠ عن المعتاد إلى اعتماد المبالغ الآتية : ١٥٥٠٠٠٠ جنيه لزيادة الاعتمادات المقررة لمشروعات الدفاع الوطني و ٢٢٣٠٠٠٠ جنيه لسد نفقات قوات البوليس التي استخدمت للطوارئ و ٣٦٠٠٠٠ جنيه للصرفات اللازمة للقوات المرابطة في المدة الباقية من السنة المالية و ٣٦٠٠٠٠ جنيه لمصاريف مصلحة الحجر الصحي في الفترة الباقية من السنة المالية و ٣٠٠٠٠٠ جنيه لتنفقات اللازمة لمشروع تحسين إنتاج الجاموس و ٣٦٦٠٠٠ جنيه لتسوية مكافآت الموظفين والمستخدمين الأجانب المستغنى عن خدماتهم في مجلس الصحة البحرية والكورتينيات و ٥١٤٠٠٠ جنيه لتسوية تجاوزات البندين ١ و ٥ من ميزانية المعاشات والمكافآت .

أما زيادة الاعتمادات الإضافية لسنة ١٩٤١-٤٢ عن المعتاد فراجعة إلى اعتماد المبالغ الآتية : ٥٠٠٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الزراعة لمنح الزرايع الذين

تجاوز حيازتهم خمسة أفدنة مكافأة عن كل فدان يزرع قحاً أو شعيراً أو فولاً في السنة الزراعية ١٩٤١-٤٢ بالنقص من المساحة المرخص لهم بزراعتها قطعاً ومبلغ ١٠٩١٠٠٠ جنيه لصرف إعانة غلاء المعيشة لموظفي الحكومة ومستخدميها ، و ٥٦٢٢٨٩ ج لتسوية التجاوز في اعتيادات الباب الثاني من ميزانية السلك الحديدية .

وزادت الاعتيادات الإضافية السنة ١٩٤٢-٤٣ عن المتاد لاعتياد المبالغ الآتية : ١٧٤٤٠٠٠ جنيه لتسوية التجاوز في قسم ٢٣ (إعانة غلاء المعيشة) الناشئ من زيادة نسبة الإعانة السابق تقريرها في سنة ١٩٤١ ، وتعميم مبدأ الإعانة بحيث تشمل جميع طبقات الموظفين الذين لم تقرر لهم إعانة من قبل مع استثناء الوزراء ، و ٢٣٢٣٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الصحة لمكافحة وباء الملاريا ، و ٥٣٥٥٠٠٠ جنيه في ميزانية مصلحة الري لعدم كفاية اعتيادات البابين الثاني والثالث ١١٢٤٨٨٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الشؤون الاجتماعية زيادة على الاعتياد المدرج لإعانة الجمعيات الخيرية والاجتماعية ولأعمال البر ٢٠٤٦٧ و ٢٠٤٦٧ جنيه لتنفيذ مشروع إصاف الجامعيين من الموظفين الإداريين والكتاتيين .

وإذا فحصنا الاعتيادات الإضافية للسنة ١٩٤٢-٤٣ لوجدنا أن ما يبلغ ٤٩١١٠٧٥ جنيه منها فتح لتسوية التجاوز في اعتيادات بعض الوزارات والمصالح للأبواب الثلاثة الأولى ، وفي اعتيادات إعانة غلاء المعيشة، والمعاشات، ولزيادة اعتيادات المصروفات غير المتطورة، وما يبلغ ١١٧٥٠٣٤ جنيهات لتنفيذ مشروعات إصاف الموظفين وتعديل كادر بعض رجال البوليس (بخلاف ٣٢٠٠٠ جنيه تعديل كادر رجال بوليس قوات الطوارئ) و ٣١٢١٦ جنيه لإنشاء وتعزيز وظائف ، و ١٩٢٨٤٨١ جنيه لمواجهة المصروفات الضرورية التي طرأت أثناء السنة ، و ٢٠٥ مليون جنيه لسد الخسارة في عمليات شراء وبيع القمح والشعير والذرة من محصول سنة ١٩٤٣ و ١٢١٨٠٠٠ جنيه لتكئة المبالغ اللازمة لتسوية نفقات إصدار القرض الوطني ، و ١٤٦٥٠٠٠ جنيه لزيادة إعانة جامعة فاروق

الأول والمصروفات عامة خاصة بالخدمات الجديدة، هذا فضلا عما نقل من اعتماد ربط المصروفات الغير المتوقعة إلى بعض الأبواب ويبلغ ٩٧٣٨١ جنيها .

وبلغت الاعتمادات الإضافية التي فتحت أثناء سنة ١٩٤٤-٤٥ ٨٨٩٢٤٣٢ جنيها ، والاعتمادات المنقولة من باب إلى آخر : ٣٩٠٩٧٥ جنيها ، ورغمما عن ذلك اتضح لدى إقفال الحساب الختامي وقروح تجاوزات في بعض الأبواب بلغ مجموعها ١٢٢٨٠٢٢ جنيها لم يسبق استئذان البرلمان في شأنها كما تقضى به المادة ١٤٣ من الدستور ، وفيما على بيان توزيع الاعتمادات الإضافية والمنقولة والتجاوزات على أبواب الميزانية وهي مقسمة إلى قسمين : الاعتمادات التي فتحت أو نقلت لتسوية تجاوزات اعتمادات بعض الوزارات والمصالح ، والاعتمادات المفتوحة أو المنقولة لمواجهة مصروفات طارئة (بالجنهات المصرية)^(١) :

(١) الأرقام المذكورة بالجدول في الصفحات ٤٤١ و ٤٤٣ و ٤٤٥ التالية مأخوذة عن المذكرات الإيضاحية للحساب الختامي للسنوات ١٩٤٤-٤٥ و ٤٥-٤٦ و ٤٦-٤٧ على التوالي.

الاعتمادات الإضافية والمنقولة والتجاوزات لسنة ١٩٤٤-٤٥

أبواب الإضافية	الفرص من الاعتماد	اعتمادات إضافية	اعتمادات منقولة	تجاوزات
٣٠٠٠٠	تسوية تجاوز	٤٥٨٩٧٠	١٠٩	٦٢٢٥٦١
	مواجهة مصروفات طارئة	٥٥٩٨٨٠	٣١٣٢	—
	المجموع	١٠١٨٨٥٠	٣٢٤١	٦٢٢٥٦١
٣٠٠٠٠	تسوية تجاوز	٢٢٤١١٦٥	١٧٨٩٥٥	٢١٥٨٩٧
	مواجهة مصروفات طارئة	٢٠١٦٨٢	١٩٦٨٣٥	—
	المجموع	٢٤٤٢٨٤٧	٣٧٥٧٩٠	٢١٥٨٩٧
٣٠٠٠٠	تسوية تجاوز	٤٥٤٢٥٨	—	٢٨٠٠٣
	مواجهة مصروفات طارئة	٨٤٧٣٢٠	١٠٠٨٢	—
	المجموع	١٣٠١٥٧٨	١٠٠٨٢	٢٨٠٠٣
٣٠٠٠٠	تسوية تجاوز	٢٦٧٥٠٠٠	—	٢٤١٥٦١
	مواجهة مصروفات طارئة	١٤٥٤١٥٧	١٨٦٢	—
	المجموع	٤١٢٩١٥٧	١٨٦٢	٢٤١٥٦١
٣٠٠٠٠	تسوية تجاوز	٥٨٢٩٣٩٣	١٧٩٠٦٤	١٢٢٨٠٢٢
	مواجهة مصروفات طارئة	٣٠٦٣٠٣٩	٢١١٩١١	—
	المجموع	٨٨٩٢٤٣٢	٣٩٠٩٧٥	١٢٢٨٠٢٢

يضع من الجدول (١) أن الاعتمادات الإضافية التي تمت لتسوية التجاوز تبلغ ٦٥١٥ ٪ من مجموع الاعتمادات الإضافية ، وأن الاعتمادات المفتوحة لمواجهة المصروفات الطارئة تبلغ ٣٤١٥ ٪ . وإذا أضيفت الاعتمادات المنقولة

والتجاوزات إلى الاعتمادات الإضافية أرتفعت نسبة اعتمادات تسوية التجاوز إلى ٦٨,٨٪ وانخفضت نسبة اعتمادات مواجهة المصروفات الطارئة إلى ٣١,٢٪، (٢) أن الاعتمادات الإضافية تزيد على ٢٢ مثلا للاعتمادات المنقولة، وأن التجاوزات التي ظهرت بعد إقفال الحساب الختامي تزيد على ثلاثة أمثال الاعتمادات المنقولة وتبلغ ١٣,٨٪ من الاعتمادات الإضافية^(١).

أما الاعتمادات الإضافية التي فتحت أثناء سنة ١٩٤٥-٤٦ فقد بلغت : ٩٣.٠٩٤٩٠ جنيا، والاعتمادات المنقولة من باب إلى آخر : ١٨٢٥٥١ جنيا، والتجاوزات التي تبين عند إقفال الحساب الختامي ولم يسبق إذن البرلمان بها : ١٤٧٤٧٨٥ جنيا، على أنه يلاحظ أن التجاوز الفعلي في هذا المبلغ الأخير يقتصر على ٦٤٨٩١٦ جنيا، أما الباقي وقدره ٨٢٥٨٦٩ جنيا فقد تجمعت عن

(١) أم الأغراض التي تحت من أجلها الاعتمادات الإضافية مثلا من تسوية التجاوز : انصاف بعض طوائف العمال والصناع وانشاء وتزوير وتعديل بعض الوظائف (٥٥١٨٨٠ جنيا) ، وصادقة حصة مصر في مصروفات مؤتمر الولايات المتحدة الأمريكية (١٥٠٠٠ جنيا) ، وطبع البطاقات الخاصة بتبديل فانوت البطاقات الشخصية (٢٥٠٠٠ ج) ، وشراء آلات لفادوس وزيادة اعداد مدارس التعليم الحر ، الخ .. (١٤٦٠٠٠ ج) ، وتحويل مصرف مؤتمر سانت فرانسكو (٧٥٠٠٠ ج) ، والمساهمة في انشاء جامع بلندن وشراء دار للفوضوية المصرية بواشنطن (٣٧٥٠٠ ج) ، ومصرف لينا للقرى بفرنسي الانتاج على البترول والبنزين والبنزين لترصة الامنيوس العمومية من نصف كمية الوقود التي استهلكتها من ١٩٤٢/٧/١ الى ٣٠/٦/١٩٤٤ (٧٥٠٠٠ ج) ، واصلاح ميناء ايسفوس (٣٠٠٠٠ ج) ، وشراء بعض التفت لدر الاثار المصرية (٢٥٠٠٠ ج) ، وشراء باندل البوليس (٥٠٠٠٠ ج) ، وانشاء مصنعة لتكريرة قطن في القصاصين (٨٥٦٠٠ ج) ، ومقاومة الجراد وممرض الحية (٢٢٤٩٢٠ ج) ، وشراء وتجديد بعض المركبات (٧٣٩٠٠ ج) ، وتوسيع مطار انطاكية وانشاء محور جديد به (١٦٥٠٠٠ ج) ، ومنع اعانات لترويج اصحاب مصانع النسيج والسيج (٣٠٠٠٠٠ ج) ، وتسوية ما تحسنت بلدية الاسكندرية زيادة على تعيينها في مصروفات حالة الطوارئ (٣٠٦٥٧ ج) ، والتكاليف الخاصة بقوات البوليس التي تستخدم في طوارئ (٢٨٨٥٠٠ ج) ، ومكافحة التيفوس (١١٨٠٠٠ ج) ، ومصرف مكشآت من عملية حصر الماشات وتنويع البطاقات للتأمين (٨٧٠٠٠ ج) ، وامانة قراء مديرى قنا وآسوان للتمشيد في مكافحة الجامبيا والفللوريا (نصف مليون جنيه) .

تعديل النظام الحسابي الخاص بمبيعات المخازن في مصلحة السكك الحديدية .
وفى على بيان توزيع الاعتمادات الإضافية والمنقولة والتجاوزات على أبواب
الميزانية (بالجنيئات المصرية) :

الاعتمادات الإضافية والمنقولة والتجاوزات لسنة ١٩٤٥-٤٦

أبواب الميزانية	الفرص من الاعتماد	اعتمادات إضافية	اعتمادات منقولة	تجاوزات
٥٠٠ ٢٠٠ ٢٠٠	تسوية تجاوز	٧٥١٥٥٠	٦٨٩	٢٦٠٩٣
	مواجهة مصروفات طارئة	٦٩٢٨٢	٢٢٧٣	—
	المجموع	٨٢٠٨٣٢	٤٠٦٢	٢٦٠٩٣
٥٠٠ ٢٠٠ ٢٠٠	تسوية تجاوز	١٠٨٨٩٨٧	٣٢٠٧	١١٨٤٩١٦
	مواجهة مصروفات طارئة	١٤٣٨٥٢٩	١٤٧٠٢٠	—
	المجموع	٢٥٢٧٥١٦	١٥٠٢٢٧	١١٨٤٩١٦
٥٠٠ ٢٠٠ ٢٠٠	تسوية تجاوز	٨٧٨٠٠٠	١٣٥٠٠	٢٢٩٠٣
	مواجهة مصروفات طارئة	٨١٢٢٨٢	١٤٢٣٣	—
	المجموع	١٦٩٠٢٨٢	٢٧٨٣٣	٢٢٩٠٣
٥٠٠ ٢٠٠ ٢٠٠	تسوية تجاوز	٢٣١٠٠٠	—	٢٣٠٨٧٣
	مواجهة مصروفات طارئة	٤٠٣٩٨٦٠	٤٢٩	—
	المجموع	٤٢٧٠٨٦٠	٤٢٩	٢٣٠٨٧٣
٥٠٠ ٢٠٠ ٢٠٠	تسوية تجاوز	٢٩٤٩٥٣٧	١٧٢٩٦	١٤٧٤٧٨٥
	مواجهة مصروفات طارئة	٦٣٥٩٩٥٣	١٦٥١٥٥	—
	المجموع	٩٣٠٩٤٩٠	١٨٢٥٥١	١٤٧٤٧٨٥

يحتج من هذا الجدول : (١) أن الاعتمادات الإضافية المفتوحة لتسوية التجاوز تبلغ ٣١٠٦٪ من مجموع الاعتمادات الإضافية . وأن الاعتمادات المفتوحة لمواجهة المصروفات الطارئة تبلغ ٦٨٠٤٪ . فإذا أضيفت الاعتمادات المنقولة والتجاوزات إلى الاعتمادات الإضافية أصبحت نسبة اعتمادات تسوية التجاوز ٤٠٠٥٪ ، ونسبة اعتمادات المصروفات الطارئة ٥٩١٥٪ ، (٢) أن الاعتمادات الإضافية تقرب من ٥١ مثلا للاعتمادات المنقولة ، وأن التجاوزات التي ظهرت بعد إقفال الحساب الختامي تزيد على ثمانية أمثال الاعتمادات المنقولة وتبلغ ١٥٠٨٪ من الاعتمادات الإضافية ^(١) .

وبلغت الاعنادات الإضافية التي فتحت أثناء سنة ١٩٤٦-٤٧ : ٨٠٩٨١٣٧ جنيها ، والاعتمادات المنقولة من باب إلى آخر ٣٣٣٠٤٥ جنيها ، والتجاوزات التي ظهرت عند إقفال الحساب الختامي ولم يسبق إذن البرلمان بها : ٨٦٩٦٢٥

(١) أم الاغراض التي فتحت من أجلها الاعتمادات الاضافية فضلا عن تسوية التجاوز :
رمح ماهيت ضباط الجيش والبحرية والطيران (٣١٠٤٢ جنيها) ، مواجهة المساهيات المتقولة من ميزانيات مجالس المديرية التي ميزانية وزارة الصحة (٢٠٧٣٥ ج) ، تنفيذ كادوات بعض طوائف المستعمرين بالسكك الحديدية والقطارات والتلفونات (١٧٣٠٠ ج) ، اعاتات طيلات مختلفة (١٢٤٢٦١٧ ج) ، حصة مصر في نفقات هيئات دولية مختلفة (١٩٤٩١٣ ج) ، نفقات زيارة ملك المملكة العربية السعودية (٤٠٠٠٠ ج) ، للمساهمة في انشاء مسجد يواشيتي (٢٠٠٠٠ ج) ، شراء سيارة لخدمة الحارطوم الثانوية وعلمة أرض لاستعمالها فناء بمدرسة للتصوير والصناعة (١٥٧٢٢ ج) ، صرف مباءة السيل إلى طرمو المعادي وصرف تمويزات لأعمال التوبة (١٠٦٧٦٠ ج) ، انشاء معمل ومدوجين بكلفة الزراعة بالجزيرة واقامة تمثيل وأضرحة بعض النشطاء (٥٥٠٠٠ ج) ، مكافئة المراد ونجسين الحافة الزراعية في الصحراء الخ .. (٢٧٥٩٠٠ ج) ، شراء آلات حساية لأعمال صندوق التوفير (١١٥٠٠ ج) ، مصروفات المدرسة البحرية للتجارة بالإسكندرية واقامة بناء مخزن جرك الفخار بالمسجدة المتطورة (٣٧٤٠٠ ج) ، أحكام الزاينة ضد التهريب على الحدود (٤٠٠٠٠ ج) ، اليده في تنفيذ مشروع مكافئة الأمية (٣٠٠٠٠٠ ج) . مواجهة نصيب نصر الاجالي والناسي في نفقات المساعدة والتعير للأمم المتحدة (٣٥٠٠٠٠ ج) . مكافئة الأويطة (١٧٠٠٠٠ ج) . شراء مرصعيات لسكافمة التيفوس (٣٥٠٠٠ ج) . تنفيذ انصاف بعض طوائف الموظفين والمستعمرين (١٨٦٠٠ ج) . اعاة قراء فنا وأسوان (٢٢٥٠٠٠ ج) . تسوية الحادوة الناجمة من رفع مستوى الرقيف وغلفي سمره (١١٢٠٠٠ ج) .

جنبا ، مع ملاحظة أن التجاوز الفعلي في المبلغ الأخير يقتصر على : ٣٠٧٨٦٩ جنبا ، أما الباقي وقدره : ٥٦١٧٥٦ جنبا فيمثل تجاوزا ظاهريا نتج عن العمل بنظام حساب معين . وفيما يلي بيان توزيع الاعتمادات الإضافية والمنقولة والتجاوزات على أبواب الميزانية (بالجنهات المصرية) :

الاعتمادات الإضافية والمنقولة والتجاوزات لسنة ١٩٤٦-٤٧

أبواب الميزانية	الفرص من الاعتماد	اعتمادات أساسية	اعتمادات منقولة	تجاوزات
١. باب الأول	تسوية تجاوز	٣٣٩٥٧	١٨٩	—
	مواجبة مصروفات طارئة	٢٠٩٤٢٢	٨٠٥	—
	المجموع	٢٤٣٣٧٩	٩٩٤	—
٢. باب الثاني	تسوية تجاوز	٢٢٧٠٠٣٩	٢٢٧٨	٧٠٣١٢٨
	مواجبة مصروفات طارئة	٥١٧٣٦٣	٣١٥٣٦٥	—
	المجموع	٢٨٨٧٤٠٢	٣١٧٦٤٣	٧٠٣١٢٨
٣. باب الثالث	تسوية تجاوز	٢٩٠٠٠٠	٤٣٦	—
	مواجبة مصروفات طارئة	١٥٧٠٤٧٥	١١٥٩٩	—
	المجموع	١٨٦٠٤٧٥	١٢٠٣٥	—
٤. الأجران الأخرى	تسوية تجاوز	١٦٨٠٠٠	—	١٦٦٤٨٧
	مواجبة مصروفات طارئة	١٩٣٨٨٨١	٢٣٧٣	—
	المجموع	٢١٠٦٨٨١	٢٣٧٣	١٦٦٤٨٧
٥. الجلسة	تسوية تجاوز	٢٨٦١٩٩٦	٢٩٠٣	٨٦٩٦٢٥
	مواجبة مصروفات طارئة	٤٢٣٦١٤١	٣٣٠١٤٢	—
	المجموع	٨٠٩٨١٣٧	٣٣٣٠٤٥	٨٦٩٦٢٥

يتضح من هذا الجدول (١) أن الاعتمادات الإضافية المفتوحة لتسوية التجاوز تبلغ ٤٧٠٧٪ من مجموع الاعتمادات الإضافية، وأن الاعتمادات المفتوحة لمواجهة المصروفات الطارئة تبلغ ٥٢٠٣٪. فإذا أضيفت الاعتمادات المنقولة والتجاوزات إلى الاعتمادات الإضافية أصبحت نسبة اعتمادات تسوية التجاوز ٥٠٠٩٪، ونسبة اعتمادات المصروفات الطارئة ٩٠١٪، (٢) أن الاعتمادات الإضافية تزيد على ٢٤ مثلا للاعتمادات المنقولة، وأن التجاوزات التي ظهرت بعد إقبال الحساب الختامي تزيد على ٢٠٥ مثلا للاعتمادات المنقولة، وتبلغ ١٠٠٧٪ من الاعتمادات الإضافية^(١).

...

يتبين مما تقدم أن الاعتمادات الإضافية بلغت في السنوات الأخيرة أرقاما

(١) أم الأغراض التي تمت من أجلها الاعتمادات الإضافية فضلا عن تسوية التجاوز بالجنبيات المصرية):

تميز وظائف وخدمات جديدة (٢٠٩٢٢ جنبيا) . تسديد متأخر اشتراك مصر في عصبة الأمم (١١١٠٠٠) . أصيب مصر في الاحتياطي الثابت الذي يرصد لتسكين شركة تسام فيها دول الجامعة المصرية لانتفاذ أراضي فلسطين ومساواة عربها (١٠٥٠٠٠) . مواجهة المصروفات العامة المترتبة على إنشاء وظائف جديدة (٦٣١٢٦) . صرف بدل غذاء لرجال البوليس في أحوال خاصة (٧٠٠٠٠) . شراء عدد من الطائرات الحربية وقطع غيارها (١٠٠٠٠٠) . إعانات خيرية واجتماعية مختلفة (٦٤٥٩٩) . اصلاح مبنى السفارة المصرية بواشنطن وشراء دارين أفريقيين (٨٥٠٠٠) . توزيع للأكليات الصغيرة على الفلاحين المسددين (٢٤٠٠٠٠) . شراء دار مكاتب للجنة المصرية والمعهد المصري والأكاديمية المصرية لإنشاء مدرسة زراعية ثانوية بالقاهرة (٥٧١٢٥) . بناء مصنع بحري في بور سعيد وتوسيع مستشفى الأمراض الصدرية بأسبوطيس أعمال صحية أخرى (٨٢٨٠٠) . والرقابة من طينسان النيسل (٧١٠٠٠٠) . ومقاومة الجراد (٨١٠٠٠) . وشراء مونتوميسكلان ببوليس وسيارات جديدة (٤٢٠٠٠) . وشراء وقش وعشرة صنادل خرسانية من مخلفات الجيوش للتعاقد (١٠٣٠٠٠) . ومصروفات السلاح البحري الاسكي وشراء قطار بحرية (١٠٠٠٠٠) . وسرف نية الباقي من مطالب البنك الأهلي المصري عن عملية إصدار القرض الوطني ودفع باقي الأتعاب المستحقة له نظير خدمة القرض الوطني حتى سنة ١٩٤٦ (١٠٧٨٨١) . وإعانة للجنة المصرية للمؤتمرات البرلمانية الدولية لمواجهة نفقات استقبال المؤتمر العام للاتحاد البرلماني الدولي (٢٥٠٠٠) . ومواجهة عدم حفاظية مصروفات تصفية حالة الطوارئ. (٥٤٠٠٠) . ومواجهة الزيادة في مصروفات خفض تكاليف الديشة وتنظيم عمليات التسوين (١٥٥٢٠٠٠) .

ضخمة تقرب من أرقام الميزانية نفسها في أواخر القرن الماضي وأوائل القرن الحالى ، وأن جزءا كبيرا منها يرجع إلى تجاوز الاعتمادات الأصلية ، ولاشك أن ظروف الحرب الأخيرة يدا في ذلك بما أشاعته من اضطراب في تقديرات الميزانية ، كما سبق القول ، ولكن مما لاشك فيه أيضا أن عددا كبيرا من الاعتمادات الإضافية كان يمكن تأجيله لبحثه مع باقى اعتمادات الميزانية الجديدة ، أو كان من الممكن تلافيه بالنص عليه في الميزانية القائمة .

ولمعالجة هذه الحال تجب العناية عند تحضير الميزانية بتقدير اعتمادات الأبواب والبنود التي يكثر فيها طلب الاعتمادات الإضافية حتى تكون أقرب ما يمكن إلى السكافية ، على أن تقصر الاعتمادات الإضافية بذلك على حالات الضرورة الطارئة ، كذلك ينبغي تدعيم الرقابة على الارتباطات المالية للوزارات والمصالح حتى لا تتعدى الاعتمادات الواردة بالميزانية ، كما تجب مراعاة ما نص به الدستور ونصت عليه القوانين من قواعد وضوابط خاصة بالميزانية ، وعلى الأخص مراعاة أن يكون إذن البرلمان سابقا على فتح الاعتماد الإضافي ، كذلك يلاحظ ألا تقدم الاعتمادات الإضافية فراى ، بل كلما اجتمع عدد منها قدم للبرلمان إلا في حالات الضرورة ، على أن تصحب بقائمة بالاعتمادات الإضافية السابق طلبها وبالموارد الضرورية لمقابلة النفقات الجديدة . وقد سبق الكلام على تدعيم الرقابة على الارتباطات المالية للوزارات والمصالح ^(١) ، ونذكر فيما يلي كلمة عن الإذن البرلماني السابق وعن جمع طلبات الاعتمادات الإضافية .

الاذن البرلماني السابق

نص المادة ١٤٣ من الدستور المصري على أن : " كل مصروف غير وارد بالميزانية أو زائد على التقديرات الواردة بها يجب أن يأذن به البرلمان . ويجب استئذانه كذلك كلما أريد نقل مبلغ من باب إلى آخر من أبواب الميزانية ،

(١) راجع سابقا ص ٤٢٠ .

كذلك كان يقرر دستور سنة ١٩٣٠ الملغى هذا المبدأ في المادة ١٣١ المقابلة للمادة ١٤٣ من دستور سنة ١٩٣٣ المطبق حالياً ويضيف إليه في المادة ١٣٢ أنه: يجوز فيما بين أدوار الانعقاد وفي فترة حل مجلس النواب تقرير المصروفات والتقل المشار اليهما في المادة السابقة مؤقتاً بمراسيم إذا كان ذلك للضرورة مستعجلة . ويجب أن تعرض هذه المراسيم على البرلمان في ميعاد لا يتجاوز الشهر من اجتماعه التالي . ولا يوجد نص مماثل لهذا النص في الدستور الحالي . فالمادة ١٤٣ تستلزم الإذن السابق ولا يجوز بناء عليها فتح اعتمادات إضافية بمراسيم بقوانين في غيبة البرلمان سواء أكان غيابه لعطلة فيما بين أدوار الانعقاد أو لتأجيل أو لحل مجلس النواب ، ولو كان دستور سنة ١٩٣٣ يبيح هذا النص على ذلك صراحة كما فعل دستور سنة ١٩٣٠ في المادة ١٣٢ منه ولكن رغم عدم وجود مثل هذا النص فقد جرت عادة الحكومات في مصر على أن تفتح اعتمادات إضافية في غيبة البرلمان بمراسيم بقوانين وهي تكثر منها في أثناء هذه الغيبة وبمبالغ جسيمة حتى في الأيام التي تسبق دور الانعقاد العادي ، كما أنها قد تصدر مرسوماً بقانون باعتماد إضافي أثناء انعقاد البرلمان انعقاداً غير عادي . وتتمتع الحكومة في فتح اعتماد إضافي أثناء غيبة البرلمان على نص المادة ٤١ القائل : « إذا حدث فيما بين أدوار انعقاد البرلمان ما يوجب الإسراع إلى اتخاذ تدابير لا تشمل التأخير فللملك أن يصدر في شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون بشرط أن لا تكون مخالفة للدستور ويجب دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادي وعرض هذه المراسيم عليه في أول اجتماع له فإذا لم تعرض أو لم يقرها أحد المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون » . على أنها لا تدعو البرلمان إلى اجتماع غير عادي لعرض هذه المراسيم عليه كنص المادة بل تنتظر الدورة العادية وتعرضها عليه . وهذا العمل لا يخلو من النقد لأن المادة المذكورة لا تنطبق إلا على القوانين التشريعية لا المالية ولا تسرى على الاعتمادات الإضافية ، إذ أنها تقرر أنه إذا لم تعرض المراسيم بقوانين على البرلمان في أول اجتماع له أو لم

يقرها زال ما كان لها من قوة القانون ، وهذا لا يتفق والصرف باعتماد إضافي بإجازة لاحقة إذ لا يمكن تحصيل ما صرف فعلاً^(١).

ولما كان لا يوجد في الدستور الحال نص مماثل لنص المادة ١٣٣ من دستور سنة ١٩٣٠ الخاص بالاعتادات الإضافية أثناء فية البرلمان كما أن كل الاعتادات الواردة بالميزانية لا يمكن تجاوزها لأنها تحديدية ، فالحل الدستوري في مقابلة الطوارئ والحوادث الفجائية يكون بالاحتياط لها خلال تحضير الميزانية عند تقدير المصاريف الغير المنظورة فإذا كان ذلك غير كاف واستدعت الضرورة فتح اعتماد إضافي بمرسوم بقانون فيجب دعوة البرلمان في الحال^(٢) لاجتماع غير عادي حتى لا تتأخر الإجازة اللاحقة عن الصرف بوقت طويل ، ويترتب على ذلك منع إصدار مراسيم بقوانين في فترة حل مجلس النواب إذ يستحيل عملاً دعوة البرلمان فوراً للاجتماع^(٣).

وقد أشار وزير المالية عند مناقشة البرلمان لمشروع ميزانية السنة ١٩٣٧-٣٨ إلى أن الحكومة لا تخالف الدستور إذا هي تجاوزت الاعتادات ثم التجأت بعد ذلك إلى البرلمان بطلب موافقته معتمداً في ذلك على النص الفرنسي لل مادة ١٤٣ من الدستور إذ وردت به كلمة الموافقة (approuvée) ، لا الإذن ، وهذا الاستدانة الواردة في النص العربي ، ولكن رأى مجلس النواب ووافق وزير المالية نفسه على أنه يجب على الحكومة أن تستأذن البرلمان في صرف أي اعتاد^(٤).

(١) الدكتور زكي عبد الصالح ، أصول علم المالية العامة والتفريع للنص العربي ، القاهرة ١٩٤١ ص ١٤١ و ١٤٢ .

(٢) النص الفرنسي المادة ٤١ .

(٣) الدكتور زكي عبد الصالح ، المرجع السابق ص ١٤٣ .

(٤) محضر اجتماع مجلس النواب في ٥ مايو سنة ١٩٣٧ ، ومحضر اجتماع مجلس الشيوخ في

١٥ يونيو سنة ١٩٣٧ .

جمع طلبات الاعتادات الإضافية

لا تقدم الاعتادات الإضافية فرادى ، بل كلها اجتماع عدد منها قدم للبرلمان إلا في حالات الضرورة . على أن تصحب بقائمة بالاعتادات الإضافية السابق طلبها وبيان الموارد الضرورية لمقابلة النفقات الجديدة ، إذ بهذا يتمكن البرلمان من فحصها معا وتكوين فكرة أقرب إلى الصحة عن الأهمية النفسية لكل منها وجسامتها بمقارنتها ببعضها بعض . والاعتادات السابق طلبها وتلك الواردة بالميزانية ، ويلاحظ أن القانون الفرنسى الصادر فى ١٢ أغسطس سنة ١٨٧٦ يلزم وزير المالية فيما عدا الأحوال المستعجلة بجمع الطلبات المقدمة من المصالح المختلفة وتقديمها معا للبرلمان كل شهر فى وثيقة واحدة ، كما كان هناك قانون آخر صدر فى سنة ١٨٤٩ ولكنه لم يراع ، ينص على وجوب إلصاق قائمة فى داخل البرلمان بالاعتادات الإضافية التى تقررت أثناء السنة المالية حتى يكون لدى الأعضاء فكرة عن جسامه الاعتادات الممنوحة فيدققون فى الإذن بها ، كما قررت لجنة الميزانية فى فرنسا منذ سنة ١٨٧٦ ضرورة الإشارة فى طلبات الاعتادات الإضافية الجديدة لمبلغ ما سبق تقريره منها أثناء السنة المالية .

ويجب إلزام الحكومة عند تقديم طلبات الاعتادات الإضافية أن ترفقها ببيان الموارد اللازمة لتغطية النفقات الجديدة ، كما هو الحال فى فرنسا (قوانين ١٨ يولييه سنة ١٨٣٦ ، ١٦ و ١٧ ماي سنة ١٨٥١ ، ٢٨ فبراير سنة ١٩٣٤ ، ٣٠ يونيو سنة ١٩٣٤) والغرض من ذلك هو أن تدقق الحكومة قبل طلب الاعتاد الإضافى فى أهميته ومقداره وأن تبحث فى الميزانية عن موارد غير مستعملة ، إذ كثيرا ما يوضح خلال السنة المالية أن بعض المصالح لن تتمكن من استفاد كل الاعتادات المقررة لها فى الميزانية وبذلك يقترن طلب الاعتاد الجديد بطلب إلغاء اعتاد قديم وذلك لأنه ليس من السهل دائما تدبير مورد جديد بزيادة ضريبة قائمة أو فرض ضريبة جديدة . والمشاهد فى مصر أن الحكومة تنكف بالقول فى غالب الأحوال بأن يؤخذ الاعتاد الإضافى من

الوفور العامة للميزانية أو من وفور باب معين ، وفي بعضها بأن يؤخذ من المال للاحتياط العام ، وكما سبق القول كثيرا ما يتضح لدى إقفال الحساب الختامي للدولة للسنة المالية ، أن ثمت تجاوزات وقعت في جملة أبواب بعض أقسام الميزانية ، نتيجة عن فوارق في التقدير بين المبالغ التي كان متظفرا إنفاقها أو تسويتها وبين ما أنفق أو سوى فعلا فيطلب عنها اعتياد إضافي ، والمعالج في مثل هذه الحالة أن تكون تقديرات الميزانية دائما أقرب إلى الواقع وأن تنبه الوزارات خلال العام المالي إلى ما يعوزها من اعتمادات إضافية ترى الحاجة ماسة إليها لتقديمها في الوقت المناسب وتحصل على الموافقة اللازمة قبل الصرف كما أشار به مقرر لجنة الشؤون المالية بمجلس النواب^(١).

(١) محضر اجتماع مجلس النواب في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٥ م.

الباب الرابع

أثر بعض العوامل السياسية في ازدياد النفقات العامة

لبعض العوامل السياسية تأثير كبير في نمو النفقات العامة ، وأهم تلك العوامل : نمو مسئولية الدولة ، ودرجة نفاذ الأخلاق السياسية ، والضغط السياسي للجماعات ، والمركز الدولي للبلاد وستتناول كلا منها بالبحث في إيجاز فيما يلي .

الفصل الأول

نمو مسئولية الدولة^(١)

تطورت مسئولية الدولة كثيرا عما كانت عليه فيما مضى ، فازداد عدد الأحوال التي تسأل فيها ومؤدى زيادة أحوال المسئولية زيادة المبالغ التي تدفع من الخزنة العامة كتعويض لأصحاب الخلق مما يتسبب عنه زيادة في النفقات العامة ، وقد كانت القاعدة في مسئولية الدولة إلى أواخر القرن الماضي في أغلب

(١) المرجع :

Laferriere, Traité de la juridiction administrative et des recours contentieux, Paris, 1896.

Duez, P., La responsabilité de l'autorité publique, Paris, 1897.

Gallais, G., La responsabilité pénale des fonctionnaires et la responsabilité civile des entités administratives. Paris, 1913.

الدول هي عدم المسئولية ، وكان هذا المبدأ من المبادئ المسلم بها التي لا تحتاج إلى تبرير ما ، وكان ينظر إلى تقرير مسئولية جهات الإدارة عن أعمالها كبداء بمطل لسير المصالح العامة وحرمتها ، ولم يكن أمام صاحب الحق سوى الموظف الذي ارتكب الخطأ أو الفعل الضار لمقاضاته ، ومع ذلك فقد كانت القاعدة المتبعة في عدة دول هي تحريم مقاضاة الموظف بخصوص عمل من أعمال وظيفته بغير استئذان السلطة العليا ، على أن هذه العراقيل زالت تقريبا في معظم البلاد الديمقراطية وظهرت وتقررت مسئولية الدولة بمحاسب مسئولية الموظف شخصا ، بل وأخذت تحمل محلها وتطني عليها ، وكانت أهم العوامل التي أدت إلى هذا التطور هي :

- (١) انتشار الديمقراطية ، لأن الديمقراطية تقوم على عدة مبادئ كلها تساعد على تقرير مسئولية الدولة ، فهي تقوم على الرقابة ، ومنها رقابة القضاء ، وهي تقوم على قاعدة تساوي الأفراد أمام التكاليف العامة ، وكل ضرر يلحق بأحد الأفراد من جراء سير المصالح العامة تكليف لا يجوز أن ينفرد به ، بل يتحمله الجميع فيأخذ تعويضا من الخزنة العامة وهذا يوزع ما لحقه من ضرر على جميع الأفراد .
- (٢) ازدياد تدخل الدولة في شؤون الجمهور ، وازدياد عدد الوظائف التي

Chauvent, La responsabilité extracontractuelle de l'Etat dans l'exercice de la fonction législative (Revue du droit public, 1941).

Alessi R., La responsabilità della pubblica amministrazione, Milano, 1943.

Bonett, F.-P., La responsabilité de la puissance publique du fait de la police administrative, Paris, 1946.

Veglia, G., Intorno alla responsabilità della pubblica amministrazione. (Rivista amministrativa, Roma, 1946).

Graham, G. A., La responsabilité adm. (Elements of Public Administration, New York 1946).

Veiga, H., La loi du 23 déc. 1958 instituant en Belgique le Conseil d'Etat, Commentaire législatif et doctrinal, Bruxelles, 1957.

Lamme R., La réparation des dommages résultant des persécutiones Paris, 1947

المستعبر وحيد فسرى رأفت ، رقابة القضاء لأعمال الدولة ، ١ - رقابة التضديون أو مسئولية الدولة عن أعمالها ، القاهرة ، ١٩٤٢ .

تقوم بها الدولة ، فبعد أن كانت تقتصر على القيام بالدفاع وحفظ الأمن والقضاء عما كان معه مجال احتكاكها بالجمهور ضيقا ، أصبحت تتدخل في كثير من الأمور وأصبح من أعمالها ما هو شبيه بأعمال الأفراد.

(٣) تغير النظر إلى الدولة ، إذ كانت الفكرة السائدة في الماضي أن الدولة بصفتها صاحبة السيادة لا يمكن أن تخضع للمحاكم على قدم المساواة مع الأفراد العاديين فتقبل أن يقاضى الأفراد . وأن يحكم عليها ، وينفذ ضدها ، وظلت هذه الفكرة سائدة حتى أواخر القرن الماضي ، إلا أن هذه النظرة إلى الدولة تغيرت الآن فبعد أن كان ينظر إلى الدولة في الماضي كسلطة أمره تحكم وتتحكم في أفراد ليس عليهم سوى واجب الخضوع لها ، أصبحت تعتبر الآن بمرعة مصالح عمومية ، أُنشئت لأشباع حاجات الجمهور ويصرف عليها من مال الجمهور ، وأن المواطنين أشخاص مكلفون بإدارة هذه المصالح لمصلحة المجموع ، فإذا ما ترتب على سير مصلحة منها ضرر لأحد الناس فليس ثمة أية استحالة قانونية تمنع من دفع تعويض من الخزانة العامة عن هذا الضرر .

على أنه مازالت لفكرة السيادة القديمة بقايا في الأنظمة الحالية ، فاختلت القاعدة الغالبة الآن هي عدم مسئولية الدولة عن الأعمال البرلمانية ، اعتمادا على أن البرلمان هو الذي يمثل سيادة الأمة ، فلا يجوز أن تكون أعماله موضع مناقشة أمام المحاكم ، كما أن هناك طائفة من أعمال السلطة التنفيذية وهي الأعمال المعروفة بالأعمال الحكومية أو أعمال السيادة لا يستطيع القضاء التمرس لها لا بالإلغاء ولا بالحكم من أجلها على الحكومة بالتعويض .

(٤) وساعد على تقرير مسئولية الدولة ميل الرأي العام إلى ذلك وتأثيره في المشرع نفسه ، ولا يغفل تشريع كثير من البلاد في السنوات الأخيرة من قوانين تقرر مسئولية الدولة في نواح مختلفة من نشاطها ، ففي فرنسا نص قانون احتكار الكهرباء سنة ١٨٧٢ على تعويض أصحاب مصانع الكهرباء القاسمة تعويضا عادلا طبقا لقانون زرع الملكية ، ونص قانون ٨ يونيو سنة ١٨٩٥ .

على مسؤولية الدولة عن بعض أخطاء القضاء. فإذا ثبت عند إعادة النظر في الدعوى في مواد الجنايات والجنح براءة الشخص السابق الحكم عليه خطأ، كان له أن يطالب بتعويض عن الأضرار التي أصابته، وهذا القانون استثناء من قاعدة عدم مسؤولية الدولة عن أعمال السلطة القضائية، كما قرر قانون ٢٧ أبريل سنة ١٩٠١ مسؤولية الدولة عن الأضرار التي تحدث للأفراد المجاورة لمساكن ضرب النار، وقانون مكاتب التخديم الصادر في سنة ١٩٠٤ إذ نص فيه على عدم جواز إغلاق مكاتب التخديم الحرة القائمة إلا إذا عرض أصحابها تمويضا عادلا. وثبت طائفة من القوانين تقرر مسؤولية الدولة والمهيات العامة ولو لم يكن هناك أى خطأ من جانبها أو تقصير، كقانون ١٦ أبريل سنة ١٩١٤، الذي يقرر مسؤولية الدولة والمهيات المحلية عما يقع أثناء الاضطرابات والمظاهرات من حوادث، وقانون ١٧ أبريل سنة ١٩١٩ الذي ألزم الدولة بتعويض السكان المدنيين عما أصاب أملاكهم من أضرار أثناء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ / ١٩١٨) وبسببها، وقانون ٣ مايو سنة ١٩٢١ الذي قرر التعويض عن الأضرار التي تلحق بالأفراد من جراء حوادث مصانع النخيرة، ما دامت تابعة للحكومة أو تعمل للدفاع الوطني، وجاء قانون ٧ فبراير سنة ١٩٢٣ بقر مسؤولية الدولة عن الأخطاء الجسيمة التي تقع من رجال السلطة القضائية في المسائل المدنية والتجارية والجنائية.

وفضلا عن ذلك نصت بعض الدول صراحة في دساتورها على مبدأ مسؤولية الدولة، كدستور فينلاند (المانيا) الصادر في سنة ١٩١٩ (المادة ١٣١)، ودستور النمسا الصادر في سنة ١٩٢٠ (المادة ٢٣)، ودستور تشيكوسلوفاكيا الصادر في سنة ١٩٢٠ أيضا (المادتين ٩٢ و ١٠٤)، ودستور يوغوسلافيا الصادر في سنة ١٩٢١ (لمادة ١٨).

(هـ) كذلك كان لعلماء القانون العام في مختلف الدول أثر بارز في هدم مبدأ عدم مسؤولية الدولة وقد أثرت كتاباتهم في تطور القضاء من عدم المسؤولية إلى

المسئولة، ودافع بعضهم أيضا عن تقرير مسئولية الدولة عن نشاطها التشريعي والقضائي فوق نشاطها الإداري وقد أخذت نظرياته تتحقق ، كما أن وجود قضاء إداري في بعض الدول (مجلس الدولة في فرنسا) ساعد على تطور مسئولية الدولة فيها وفي غيرها بطريق المحاكاة ، كما حدث في اليونان وبلجيكا .

الحال في مصر

أما في مصر فقد تأثر القضاء المصري بآراء مجلس الدولة الفرنسي فيما يتعلق بمسئولية الإدارة ، على أن المحاكم المصرية وخاصة الأهلية تأخذ بمبدأ عدم المسئولية عن الأعمال البرلمانية ، أما المحاكم المختلطة فع أنها لم تقل صراحة إن الدولة مسئولة عن الأعمال البرلمانية بصفة عامة إلا أنها تميل على كل حال إلى تجاهل هذه الأعمال البرلمانية كلما مست بحق مكتسب لأجنى اعتمادا على أن من أهم أسباب وجود هذه المحاكم الدفاع عن مصالح الأجانب وحقوقهم المكتسبة ضد كل تعد يقع عليها من جانب السلطة العامة الوطنية بما فيها البرلمان ، وفيما يتعلق بمسئولية الدولة عن أعمال القضاء ، يلاحظ أنه لا توجد في التشريع المصري نصوص خاصة بذلك كقانوني ٩ يونيه سنة ١٨٩٥ و ٧ فبراير سنة ١٩٣٣ القرنين السابق الإشارة إليهما ، كما أن المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية والمادة المقابلة لها (٤٣) من لائحة التنظيم القضائي الجديد للمحاكم المختلطة لم تتكلموا إلا عن مسئولية الدولة عن الأعمال الإدارية والإجراءات الإدارية فقط ، ولذلك تقضى المحاكم الأهلية والمختلطة كقاعدة عامة بعدم مسئولية الدولة عن أعمال وتصرفات السلطة القضائية ، ويلاحظ أن قضاء المحاكم المختلطة في هذا الشأن أكثر صراحة ووضوحا من قضاء المحاكم الأهلية ، وهناك إجماع من القضاء الأعلى على عدم مسئولية الدولة عن أعمال القضاء أنفسهم في قيامهم بتأدية وظائفهم وخاصة عن الأحكام الصادرة منهم ، أما فيما يتعلق بمسئولية الدولة عن أعمال النيابة فلا يزال القضاء مترددا فيها .

أما فيما يختص بأعمال السلطة التنفيذية ، فقد أخذت مصر بالتقسيم الثلاثي لتلك الأعمال ، وهو : (١) أعمال السلطة التنفيذية الشعبية بأعمال

الأفراد (Actes de gestion) ، وهي خاضعة لرقابة الحاكم من حيث قضاء
التصمين وغيره .

(٢) الأعمال الإدارية أو أعمال السلطة العامة (Actes administratifs
proprement dits, actes de puissance, actes d'autorité publique)
ولا يجوز للحاكم بحسب التصوص أن تزولها أو توقف تنفيذها ، بل لها فقط
الحكم بالتعويضات ، وقد أصبح من اختصاص محكمة القضاء الإداري منذ
إنشاء مجلس الدولة ، الفصل في طلبات إلغاء القرارات الإدارية على
ما سيأتي فيما بعد .

(٣) الأعمال الحكومية أو أعمال السيادة (Actes de souveraineté
ou actes de gouvernement) ولا يجوز للمحاكم أن تعرض لها ، لامن طريق
الحكم بالتعويضات ولا من طريق التأويل أو الإلغاء .

وهذا التقسيم أخذ به المشرع في لائحته ترتيب المحاكم الأهلية والمختلطة
وأبدت الفقه المصري وأقرته المحاكم المصرية أهلية ومختلطة ، ويلاحظ فيما
يتعلق بنظرية أعمال السيادة أن القضاء المختلط يجد منها أحيانا وينكرها أحيانا
أخرى ، وذلك زيادة في حماية حقوق الأجانب ومصالحهم .

وقد ترتب على إنشاء مجلس الدولة في سبتمبر سنة ١٩٤٦^(١) ، أن أصبح

(١) ترجع فكرة إنشاء مجلس الدولة إلى عهد الحيدوي إسماعيل إذ صعد في سنة ١٨٧٩
أمره بإتشاء مجلس لقولة ، ولكن حالت الظروف دون تنفيذه ، ثم اتجهت الأفكار أخيرا
إلى إنشائه من كانت سنة ١٩٣٩ إذ فكر جدياً في ذلك ووضع مشروع لمبدأ الفرض ، ولكنه لم
يستوف إجراءات عرضه على البرلمان واتبع بمشروع آخر لعمدة أحمد القناب ، ثم أحيل إلى
البرلمان في سنة ١٩٤٦ مشروع قدمته الحكومة صعد على أثره القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦
بإنشاء مجلس الدولة ، مصححاً من محكمة القضاء الإداري ، وقسم للتصريح وقسم للرأي وجمعية
عمومية ونشر هذا القانون في العدد ٨٣ من الوقائع المصرية الصادر في ١٥ أغسطس سنة ١٩٤٦
وقد أحيل أخيراً إلى البرلمان (يناير سنة ١٩٤٨) مرسوم بمشروع قانون جديد لمجلس
الدولة .

ضمن اختصاص محكمة القضاء الإدارى دون غيرها ، الفصل فى الطلبات التى يقدمها الأفراد بإلغاء القرارات الإدارية النهائية إذا كان مرجع الطعن عدم اختصاص الجهة التى أصدرت القرار المطعون فيه ، أو وجود عيب فى الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ فى تطبيقها وتأويلها أو إساءة استعمال السلطة ، ويصير فى حكم القرارات الإدارية رفض أو امتناع السلطة الإدارية عن اتخاذ قرار كان من الواجب عليها اتخاذه وفقاً للقوانين أو اللوائح . كذلك تختص تلك المحكمة دون غيرها بالفصل فى الطلبات التى يقدمها الموظفون العموميون الدائمون بإلغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية إذا وقعت مخالفة للقوانين أو اللوائح ، وكذا الطلبات التى يقدمها الموظفون العموميون الدائمون بإلغاء القرارات الإدارية النهائية الصادرة بفصلهم من غير الطريق التأديبي . إذا كان مرجع الطعن مخالفة القوانين أو اللوائح أو إساءة استعمال السلطة . (مادة ٤٦٥ ، ٤٦٤ و ٤٥٤) .

وتختص محكمة القضاء الإدارى بالفصل فى طلبات التمريض عن القرارات المطعون فيها ، فى الحالات السابقة سواء رفعت إليها بصفة أصلية أو تبعاً لطلب الإلغاء ويترتب على تقديم طلب الإلغاء أو التمريض لمحكمة القضاء الإدارى نزول الطالب عن رفع دعوى تمريض أمام أية جهة قضائية أخرى تبني على القرار الإدارى الذى كان مثار الطلب (مادة ٥) .

ونص القانون فى المادة السادسة منه على عدم قبول الطلبات المقدمة عن القرارات المتعلقة بالأعمال المنظمة لعلاقة الحكومة بمجلس البرلمان وعن التدابير الخاصة بالأمن الداخلى والخارجى للدولة وعن العلاقات السياسية أو المسائل الخاصة بالأعمال الحربية ، وعلى العموم سائر الطلبات المتعلقة بعمل من أعمال السيادة ، وهو فى هذا لا يخلو من نقد إذ كان الأفضل ترك هذا التحديد لقضاء محكمة القضاء الإدارى نفسها .

وأحيل إلى البرلمان في يناير سنة ١٩٤٨ ، كما سبق أن أشرنا^(١) ، مرسوم بمشروع قانون جديد لمجلس الدولة ينحصر ما أتى به من أحكام ، كما جاء في مذكرته الإيضاحية ، في إضافة بعض الاختصاصات إلى محكمة القضاء الإداري ، وتيسير إجراءات التقاضي أمامها ، وفي تعديل تكوين المجلس باستحداث بعض وظائف في سلكه الفني وتنظيم تشكيل هيئاته وتوزيع العمل بينها . قضايا تتعلق باختصاصات محكمة القضاء الإداري ، أدخلت فيها صور من المنازعات الإدارية التي لم تتناولها أحكام القانون القائم ومن ذلك تحويل تلك المحكمة الفصل في طلبات التعويض عن جميع القرارات الإدارية التي من اختصاصها الفصل فيها بدلاً من قصر اختصاصها من هذه الناحية على حالات معينة محدودة ، كذلك خولت الفصل في الطعون التي ترفع عن القرارات النهائية الصادرة من الهيئات الإدارية ذات الاختصاص القضائي . ونظرا لكثرة ما يرد على المحكمة من القضايا مما يؤدي حتما إلى تعدد دوائرها ، وتلافيا لاختلاف القضاء في المسألة الواحدة ، فقد رُئي الأخذ بنظام الدوائر المجمعة .

...

ويمكن القول بأن الاتجاه في مصر في هذا الشأن هو نحو ازدياد أحوال مسئولية الدولة وبالتالي ازدياد النفقات العامة لهذا السبب . فقد صدر مثلا في ٨ سبتمبر سنة ١٩٤٢ القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٤٢^(٢) ، بشأن التعويض عن التلف الذي يصيب المباني والمصانع والمعامل والآلات الثابتة بسبب الحرب ، الذي عدل فيها بعد بالقانونين رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٤ ورقم ١ لسنة ١٩٤٦ . ونص على مساهمة الدولة في ذلك التعويض بمبلغ تخصصه من ميزانيتها العامة ، يعادل ما يجني من الضريبة التي يقررها نفس القانون على الأملاك المبنية وعلى

(١) راجع سابقا . ص ٤٥٧ هامش ١ .

(٢) الملائم المصرية ، العدد ١٧١ الصادر في ١٠ سبتمبر سنة ١٩٤٢ .

المصانع والمعامل والآلات الثابتة . وقدرت حصة الدولة بمبلغ نصف مليون جنيه وأخذ نصف هذا المبلغ من فائض حساب السنة المالية ١٩٤٢-٤٣ ، وأدرج النصف الآخر في ميزانية السنة ١٩٤٣-٤٤ ، وكان يضاف من هذين الاعتمادين إلى الحساب الخاص الذى فتح باسم إدارة التعويضات بالبنك الأهلى المصرى بمقدار ما تم جبايته من الضرائب المشار إليها ، ولما كان ما تمت جبايته من هذه الضرائب لغاية أبريل سنة ١٩٤٥ بلغ ٥٢٤٣٢٧ جنيها فقد أخذ مبلغ ٣٤٣٢٧ جنيها من فائض حساب السنة ١٩٤٤-٤٥ وأضيف إلى حساب التعويضات المذكور ، كما أضيف إليه أيضا مبلغ ١٢٩٦٧١ جنيها في سنة ١٩٤٥-٤٦ و ١٤٦٩١١ جنيها في سنة ١٩٤٦-٤٧ .

على أنه يلاحظ أن مجموع ما تنفقهُ الوزارات والمصالح المختلفة تنفيذا لأحكام قضائية عن تمويض وأنساب محاماة ومصاريف خبراء ... الخ ، أو بناء على صلح تم بواسطة أعلام قضايا الحكومة ، ليس كبيرا كما يتضح من الجدول الآتى (١) :

(١) الأرقام المذكورة مأخوذة من الحساب الختامى للسنوات المختلفة (وهي مدينة ضمن مبروعات ديوان عام وزارة المالية) .

مصرفات تنفيذ الأحكام القضائية

السنة	جنيه	السنة	جنيه
١٩٠١	٢٩٠٨	٢٥-١٩٢٤	٢٩٢٦٠
١٩٠٢	٣٦٨٩	٢٦-١٩٢٥	٢٠٤٨٠
١٩٠٣	٥٢٩٦	٢٧-١٩٢٦	٦١٧٩
١٩٠٤	١١٩٦	٢٨-١٩٢٧	١٠٩٤٤
١٩٠٥	٤٨٢٢	٢٩-١٩٢٨	١٦٦٥٢
١٩٠٦	٤١١٦	٣٠-١٩٢٩	٦٨٤٨١
١٩٠٧	١١٩٣١	٣١-١٩٣٠	١٩٤٩٣
١٩٠٨	٧٧٥٧	٣٢-١٩٣١	١٣٦٨٢
١٩٠٩	٧٤١٨	٣٣-١٩٣٢	١٢٨٥٥
١٩١٠	٥٣٦٦	٣٤-١٩٣٣	٩١٧٢
١٩١١	٥٥٩٢	٣٥-١٩٣٤	٣٠٥٠٦
١٩١٢	١٧٢٣٠	٣٦-١٩٣٥	١٨٣٤٧
١٩١٣	٨٩٨٧	٣٧-١٩٣٦	٢٥٢٧٩
١٥-١٩١٤	١٤٧٤٩	٣٨-١٩٣٧	٢٧٩٥٨
١٦-١٩١٥	٤٠٢٢	٣٩-١٩٣٨	٢٦٥١٣
١٧-١٩١٦	٤٢١١	٤٠-١٩٣٩	٥٥٦٠١
١٨-١٩١٧	١٠٩٩٩	٤١-١٩٤٠	١١٧٠٠
١٩-١٩١٨	٥٢٢٥	٤٢-١٩٤١	١٣٩٧٩
٢٠-١٩١٩	٤٢٨٢	٤٣-١٩٤٢	١١٩٠٢
٢١-١٩٢٠	٤٠٨٠	٤٤-١٩٤٣	١٢٧٣٤
٢٢-١٩٢١	١٣٠٩٨	٤٥-١٩٤٤	٢١١٨٥
٢٣-١٩٢٢	١٣٠٧١	٤٦-١٩٤٥	٢٢٧١٦
٢٤-١٩٢٣	١٧٨١٦		

الفصل الثاني

درجة نقاء الأخلاق السياسية^(١)

بينما عند الكلام على تأثير بعض العوامل الإدارية في ازدياد النفقات العامة ما لا اختيار القائمين بالوظائف العامة من الأهلية الكبيرة ، لذا تجب العناية باختيار الموظفين المدومين اختياراً دقيقاً نزيهاً ، وأن تراعى بحسب كفايتهم ومؤهلاتهم العلمية والفنية ، بعض الصفات الشخصية وبخاصة ذات القيمة الأخلاقية ، كالتزامه والحرص على مال الدولة كما يجب أن يكون أجراً كافياً حتى لا يلجأوا إلى الطرق الأخرى المموجة ، وأن نتحكم الرقابة عليهم ، إلى غير ذلك مما سبق أن ذكرناه عند الكلام على الموظفين .

ولم تغل الحياة الإدارية المصرية من أمثلة من الاختلاس والتزوير والصرف المسكور ، ولا شك في أن جزءاً من ازدياد النفقات العامة يرجع إليها . فالبعض يحتسب الأموال العامة دون تحرز ، والبعض الآخر يحتال لذلك ، ويدبره بشق الوسائل ، كأن يزعم أنه يشتري بعض الأملاك الأميرية ، أو يستبدل معاشه ، ويستعين فريق آخر بمركزه الإداري على تحقيق منافع ليس له حق فيها ، أو على جلب مفاسد ، كذلك انتشرت الرشوة بدرجة خطيرة في السنوات الأخيرة في مختلف الأعمال والأوساط ، فقل أن يسمح بفتحة رى أو إنشاء

(١) المراجع :

Leys, A.H., Ethics and administrative Discretion (Public Administration Review, Chicago, 1933).

Sayre, W.S., La morale et la discipline dans l'administration (Elements of Public Administration New York, 1942).

Mazzafield, H.C. and Marx, F. H., Loyalisme des fonctionnaires (Elements of Public Adm. New York, 1946).

أبراهيم مذكور ومريت غالي ، الأدلة الحكومية ، القاهرة ١٩٤٥ .
تأثير ديوان الخاوية من الحساب الخاوية لخدمة .

مصرف أو أن تقدر أثمان العقارات المنزوعة ملكيتها ، أو تصرف المستندات الرسمية ، أو تعطى الرخص الضرورية ، إلا بواسطة ، كما أن مجالها منسج في المقاولات والأعمال الكبرى ، وهناك مكاتب للتوظيف قسمت فيها الرشوة فئات تبعاً لدرجات الوظائف وقيمة العلاوات ، ولم يقف الأمر عند ذلك بل تعدى إلى القرى فأصبح كثير من العمد والمشايع يرثون ، وتمكن هذا الداء من النفوس وأصبح عقيدة لدى الجمهور ألا سبيل إلى إجابة مطلب أو تحقيق حاجة إلا عن طريق المال إن عرت المحسوبة ، وكثرت الاستهانة بذلك ، وما ساعد على ذلك محاولة إخفاء تلك الجريمة بحجة أن اختلاس الموظفين ورشوتهم وبخاصة بالنسبة لكبارهم وصمة عار يجب ألا تذاع ، وقد يكون الدافع لذلك المجاملة أو الإبقاء على بعض العلاقات الشخصية . مع أن ضرر هذا التشرأكل أكبر من نفعه ، لأنه يعطى مثلاً سيئاً ويفرى بعض ذوى النفوس الضعيفة بما كانوا مما يشجع على الرشوة ، وكثيراً ما تخفى جرائم الكبار في حين يؤاخذ الصغار ويشهر بهم ، مع أن ما يأتیه الصغار عادة أحقر من أن يذاع وفي حين أن جناية الكبار هي التي تضرب أسوأ الأمثلة ، ويعمد في الغالب لستر جرائم الكبار إلى التقل أو الإحالة على المعاش وهذا تصرف خاطئ . طالما كانت التهمة قائمة ، إذ تجب إقامة العدل ولو بإعطاء بعض الدروس القاسية ، فهذا تحفظ أموال الدولة .

وقد كشف ديوان المحاسبة في أول تقرير له وهو عن الحساب الختامى لسنة ١٩٤٢-٤٣ ، وفي التقارير التالية عن أمثلة عدة ، فقد لاحظ مثلاً تشابه بصيات الموقعين على كشوف أجور عمال مصلحة الطرق الذين يعملون في إصلاح طرق مصر- السويس ، وأثبت تحقيق الشخصية أن هذه البصيات لإيهام شخص واحد ، كما تبين أيضاً أن القوات المرابطة صرفت مبالغ مكررة لبعض الشركات أو المتحدين ، إلى غير ذلك ، مما يدل على سوء اختيار الموظفين من الوجهة الأخلاقية وعلى ضعف الرقابة على أعمالهم ، ولا شك في أن إلتئام ديوان

المحاسبة قد سد فراغا من هذه الناحية ولكن لا يزال تمت بعض النقص في الرقابة قبل الصرف وأثناءه وهي على جانب كبير من الأهمية ، كذلك تبني إرادة النظر في قواعد المحاسبة العامة نفسها وإدخال التعديلات الكفيلة بتحقيق تنظيم الحسابات ومسك السجلات على أحدث الطرق وأدقها وأكفلها بمنع الاختلاس والتلاعب .

وقد طلب ديوان المحاسبة في تقاريره عن الحساب الختامي أن يشمل ذلك الحساب بيانات عن الخسائر التي تقع على أموال الحكومة وتملكاتها بسبب اختلاس أو إهمال أو طوارئ أو غير ذلك من الأسباب ، وما يتم في أمر كل منها . وقد أتمت وزارة المالية بحث الحوادث المالية التي أبلغت لها طبقا لأحكام المواد ٧٩ و ٨٤ و ٨٧ من اللائحة المالية للبيزانية والحسابات والتي ترتب عليها خسارة للحكومة ، وذلك في خلال سنتي ١٩٤٤-٤٥ و ١٩٤٥-٤٦ ، فبلغ عدد حوادث سنة ١٩٤٤-٤٥ : ١٠٧ حادثة وبلغت قيمة الخسارة فيها ١١٣٤٩٠ ج ، منها ٢٧ حادثة اختلاس بلغت الخسارة فيها ١٠٨٨٢٥ جنيبها ، من بينها حادث واحد ارتكبه أحد المستخدمين بقلم حسابات حكمدارية بوليس مصر ، بلغت قيمة الخسارة فيه ١٠٥٨٩٩ ج وقد حصل من حوادث الاختلاس ٩٥٥ ج . أما الحوادث الباقية وعددها ٨٠ حادثة فتشمل حوادث إهمال وسرقات وتهاشم وقضايا تعويض وأخطاء ، وقد بلغت الخسارة فيها ٤٦٦٥ جنيبها حصل منها ٩٨٩ جنيبها وتمجاوزت الحكومة عن ٤٨٣ جنيبها ، وبلغت حوادث سنة ١٩٤٥-٤٦ : ١٠٣ حادثة ، منها ٤٧ حادثة اختلاس ، بلغت الخسائر فيها ٣٠٦٣ جنيبها حصل منها ١١٩٥ جنيبها . و ٥٦ حادثة أخرى قيمة خسائرها ٣٥٠٢ جنيبها حصل منها ٤٣٣ جنيبها وتجاوز عن ٩٧ جنيبها ، ومعظم الحوادث وقعت في وزارة المالية (٧ حوادث اختلاس و ٣٩ حادثة أخرى في سنة ١٩٤٤-٤٥ ، و ٦ حوادث اختلاس و ١٨ حادثة أخرى في سنة ١٩٤٥-٤٦) ، وفي وزارة الداخلية (٨ حوادث اختلاس و ١٥ حادثة أخرى في سنة ١٩٤٤-٤٥ و ٦ حوادث اختلاس و ٢٣ حادثة أخرى في سنة ١٩٤٥-٤٦)^{١١} .

(١) وزارة المالية ، مذكرة إيجازية عن حساب الدولة الختامي لسنة المالية ١٩٤٦-٤٧ ص ٣٢-٣٤

الفصل الثالث

الضغط السياسي للجماعات^(١)

ذكر الأستاذ لوتر^(٢)، ضمن أسباب ازدياد النفقات العامة في بعض الدول، تأثير الجماعات المختلفة التي تسمى وراء مقام خاصة كجماعات المقاولين التي تطالب بطرق أفضل وأكثر عدداً، أو لجان أصحاب الأملاك المبنية التي تطالب بتحسين الطرق، وجماعات الموظفين التي تسمى وراء زيادة المرتبات، كما ذكر أن عدد هذه الجماعات في الولايات المتحدة أخذ في الازدياد وأن عملها يشمل كافة نواحي النشاط الحكومي، وأن كل واحدة منها تمثل جزءاً من مجموع الناصحين وأنها حصة التنظيم والقريل، ولها ثلوث يحنى المشرعون ورجال الإدارة معارضتهم، وتمتاز هذه الجماعات بمبدأ يتلخص في «عش ودع الآخرين يعيشون» فتسعى كل منها في الحصول على مبتهاها ولكنها لا تمارض مطالب غيرها، وقد تشمل كل جماعة عدداً من دافعي الضرائب ولكن ما يربحه أعضاؤها من تخصيص جزء كبير من النفقات العامة لأغراضهم يعادل بل وقد يربو على ما قد يقع عليهم من عبء الضرائب التي تدعو الضرورة إلى فرضها أو زيادة سعرها. أما في مصرفم تتكون فيها بعد مثل هذه الجماعات بالكثرة المشاهدة في البلاد الأخرى، على أننا نذكر على سبيل المثال لما قد يحدث في المستقبل ما وصلت إليه جماعة غريجي الجامعة من زيادة مرتبات الموظفين المتخرجين في الجامعة

(١) المراجع :

Hutt, W.H., Pressure groups and laissez-faire, (South African Journal of Economics, 1924).

Leiserson, A., Analyse des intérêts de groupes (Elements of Public Administration New York, 1946).

(٢) Lutz, H. L., Public Finance, New York, 1936, p. 79.

يربط المرتب بالدرجة العلمية الحاصل عليها الموظف ، بقطع النظر عن نوع العمل الذى يقوم به ، مما أدى إلى زيادة اعتمادات الوظائف ، كما سبق عند الكلام على العوامل الإدارية التى أثرت فى ازدياد النفقات العامة ، وما قامت به بعض جماعات الموظفين كالمدرسين والمهندسين من ضغط على الحكومة لتحسين حالتهم .

الفصل الرابع

المركز الدولى

لا شك فى أن وقوع الدولة بين جيران أقوىها قوى مطامع جغرافية ، أو وقوعها على مركز رئيسى للمواصلات البحرية والجوية ، أو وجود مواقع هامة للحركات العسكرية بأرضها من شأنه أن يزيد نفقاتها الحربية وبالنسبة لنفقاتها العامة ، وذلك لاضطرارها إلى الاحتفاظ بجيش قوى حسن الاستعداد دائما ، ويلاحظ أن ازدياد النفقات العامة لا ينشأ عن الاستعداد للحرب فحسب ، ولكنه ينشأ أيضا عن ضرورة إصلاح ما تخلفه الحرب من أضرار للأقاليم المجتاحة ، ومن ضرورة منح معاشات حربية ، وإعادة إنشاء القوات الحربية ، كما أن الحرب الحاسرة من الأسباب التى تدفع إلى الغلو فى الوطنية مما يؤدى إلى السعى فى الانتقام ، وما لا شك فيه أن إشمال ألمانيا نيران الحرب العالمية الثانية كانت سببا منها لتأثر لما نالها من هزيمة فى الحرب العالمية الأولى .

وأن مركز مصر الجغرافى ، ووجود قناة السويس بأرضها ، وهى طريق رئيسى لمواصلات عدة من الدول القوية ، كان حريا أن يزيد من نفقاتها الحربية كثيرا ، وقد كان السبب فى احتلالها ، وسيكون بعد ذهاب هذا الاحتلال سببا فى ازدياد نفقاتها الحربية .

الباب الخامس

أثر تقدم الفنون الحربية في ازدياد النفقات العامة

إن موقع مصر الجغرافي في ملتقى عدة طرق عالمية هامة ، ووجود قناة السويس بأراضيها ، وطول شواطئها ، وقربها من بعض الدول ذوات الأطماع الاستعمارية ، عوامل تستلزم وجود جيش قوى وبحرية كبيرة ، مما يتطلب نفقات حرية طائلة ، ولكن المركز الخاص الذى وجدت فيه مصر حتى عقد المعاهدة المصرية الإنجليزية في سنة ١٩٣٦ ، وحتى بعد تلك المعاهدة ، جعل مصر لاثواء تحت ثقل النفقات الحربية كغيرها من الدول ، ففي سنة ١٩٠٤ مثلا ، بينما كانت تلك النفقات تستغرق مايقرب من نصف ميزانية بريطانيا العظمى ، وثلاث ميزانية ألمانيا ، و٢٨ ٪ من ميزانية فرنسا و٢١ ٪ من ميزانية إيطاليا و١٢ ٪ من ميزانية النمسا والمجر ، كانت نفقات الجيش المصرى في تلك السنة لا تتجاوز ٦٠٥ ٪ من النفقات العامة ، وكان عدده لا يتجاوز ١٣٠٠٠ رجل . في حين أن عدد الأهالى المذكور بلغ وقتئذ ٤٨٨٤٠٠٠ رجل ^(١) .

وقلة ماينفق على الجيش كانت تستلزمها أيضا سلطة الحكومة المصرية المحدودة في فرض الضرائب حتى إلغاء الامتيازات الأجنبية ، فلو أن مصر زادت النفقات الحربية كغيرها من الدول لترتب على ذلك نقصان ماينفق في الوجوه الأخرى الهامة والضرورية لتقدم البلاد ، كالتمليم والأشغال العامة والصحة .

(١) تقرير القورد كرومر من سنة ١٩٠٥ ، الجزء الخامس النفقات الحربية .

لهذا لم يكن لتقدم القنون الحرية على مالية مصر من الأثر ما كان له على مالية البلاد الأخرى . ويتضح هذا من تصفح أسباب ازدياد النفقات الحرية المصرية ، كما سئرى فيما بعد .

النفقات الحرية لمصر

بلغت النفقات الحرية في سنة ١٨٨٠ : ٤٥٧١٦٤ جنيا (أى بنسبة ٥٠٩٤٪ من مجموع النفقات العامة) ، ثم زادت في سنة ١٨٨١ إلى ٤٩٤٨١٤ جنيا (بنسبة ٥٠٧٠٪ من النفقات العامة) ، وارتفعت في سنة ١٨٨٢ إلى ٨٠٩٨٧٦ جنيا (٩٠٢٪ من مجموع النفقات العامة) ، ثم هبطت بعد الاحتلال البريطاني فبلغت ٢٢٢٤٠٩ جنيا في سنة ١٨٨٣ ، يضاف إلى ذلك مبلغ ٦٠١٢٠٥ جنيا نفقات جيش الاحتلال التي وضعت على عاتق مصر ، مما جعل مجموع النفقات الحرية في تلك السنة ٨٢٣٦١٤ جنيا (٨٠٢٢٪ من مجموع النفقات العامة) ، وبلغت النفقات الحرية في سنة ١٨٨٤ : ٢٨٧٧١٣ جنيا ونفقات جيش الاحتلال ٨٩٤٤٠ جنيا ، فيصكون مجموع النفقات الحرية لتلك السنة ٣٧٧١٥٣ جنيا (بنسبة ٣٠٧٧٪ من مجموع النفقات العامة)^(١).

(١) الأرقام الملتصكة مأخوذة من الحساب السنوي وهي تختلف عن الواردة بالأحصاء السنوي العام . وفيما يلي تفصيل النفقات الحرية في كل سنة من السنوات المذكورة على الترتيب الآتي : نفقات نظارة الحرية والبحرية ، نفقات قطاع المواصلات ، نفقات مصلحة غمر السواحل (وهي الواردة في ميزانية مع نفقات مصلحة الجمارك) ، وقد استصوبنا ضما إلى النفقات الحرية حتى تستقيم التقارن مع السنوات التي حشدتها تلك المصلحة إلى وزارة الحرية ، وهي سنة ١٩٢٦-٢٧ وسنة ١٩٢٩-٣٠ والسنوات التالية) ، ونفقات حرس القلعة العسكرية (بالجيشيات المصرية) .

السنة	الحرية والبحرية	قطاع المواصلات	غمر السواحل	حرس القلعة	الواردات بالأحصاء
١٨٨٠	٤٣٤٢١١	٨٤٤٧	١٤٥٠٦	—	٤٤٢٦٥٨
١٨٨١	٤٧٠٨١٧	٨٥٩٧	١٥٤٠٠	—	٤٧٩٢٩٩
١٨٨٢	٧٨٨٧٢٥	—	١٣٤٨٢	٧٦٦٩	٨٦٣٧٩٩
١٨٨٣	٢٠٠٧٩٦	٨٦٧٤	١٤٨٣٩	٦١٠٠	٢٤٦٩١٤
١٨٨٤	٢٦٧٣٢٠	٥٢٨٤	١٤٦٠٩	—	٢٧١٢٧٩

ولانتشار الأرقام المذكورة يضي النفقات الناتجة من الدورة المالية ، وهي : (١) في سنة —

تم أخذت النفقات الحربية بعد ذلك تنمو نحواً بطيئاً كما يتضح من الجدول الآتي (بالجنيئات المصرية) ^(١).

النفقات الحربية من سنة ١٨٨٥ إلى سنة ١٨٨٩

السنة	النفقات الحربية	نفقات جيش الاحتلال	المجموع	الزيادة أو النقص من السنة السابقة	في المائة
١٨٨٥	٢٩٤٩٦٣	٤٢٧٦٢٨	٧٢٢٥٩١	٣٤٥٤٢٨	٥٠١٨
١٨٨٦	٥٢٩٠٩٨	١٩٥٠٠٠	٧٢٤٠٩٨	١٥٠٧	٧٠٠٠
١٨٨٧	٣٦٤٢٦٤	١٩٥٠٠٠	٥٥٩٢٦٤	-١٦٤٨٣٤	٥٠٤٨
١٨٨٨	٤٢٧٨٠١	١١٦٠٧٤	٥٤٣٨٧٥	-١٥٣٨٩	٤٠٦٤
١٨٨٩	٥٣٦٣٥٠	١٠٧٢٥٠	٦٤٣٦٠٠	٩٩٧٢٥	٦٠٤٥

١٨٨٣ : ٣٢٨٠٧٤ ج لتوصيات ، و ١٢٨٦٢ ج نفقات لجنة التوصيات ، و ٩٩٦٠٥ ج نفقات تحصيلها الحكومة لعدم أمان المواد واللؤلؤ التي استولى عليها الجيش التاثير . (٢) في سنة ١٨٨٤ : ٥٦٦٨١ ج نفقات تحصيلها الحكومة لعدم امان المواد واللؤلؤ التي استولى عليها الجيش التاثير .

(١) الأرقام المنشورة بالمجموع مأخوذة من الحساب السنوي ومن الإحصاء السنوي العام ، ولما على تفصيل ما أجهناه في الجدول تحت عنوان « النفقات الحربية » على الترتيب الآتي : نفقات نظارة الحربية ، نفقات مصلحة خفر السواحل ، نفقات حرس القلعة العسكرية ، نفقات حربية بالسودان مأخوذة من القرض المضمون ٣ ٪ ، نفقات محافظة سواحل مصر العسكرية (الجنيئات المصرية) :

السنة	نظارة الحربية	خفر السواحل	حرس القلعة	السودان
١٨٨٥	١٢٩٣١٩	٣٧٦٣٨	٣٨٣٧	١٢٤١٦٩
١٨٨٦	١٤٠٩٣٦	٢٣٢٨٤	٢٥٤٢	٣٦٢٣٣٦
١٨٨٧	٢٠٦٠٦٣	٢١٦٤٢	١٧٦٦	١٣١٧٩٣
١٨٨٨	٣٠٢١٣٨	٤٠٥٩٥	١٠٦٨	٨٤٠٠٠
١٨٨٩	٤١٠٥٥١	٣١١٤٤	١٠٦٥٥	٨٤٠٠٠

لا يدخل في الأرقام المذكورة التوصيات المدفوعة من القرض المضمون وبياناتها كالآتي :
سنة ١٨٨٥ : ٤١٤٠١١٤ ، سنة ١٨٨٦ : ٣٦٧٨ ، سنة ١٨٨٧ : ١٦٤ ، جنيهاً مصرياً .

التفقات الحربية من سنة ١٨٩٠ إلى سنة ١٨٩٥ (١)

السنة	التفقات الحربية	تفقات جيش الاحتلال	المجموع	الزيادة أو النقص عن السنة السابقة	في المائة
١٨٩٠	٥١١٠٢٦	٦٠٩٣٧	٥٧١٩٦٣	٧١٦٣٧-	٥٠٠٨
١٨٩١	٥٦٠٤٠٤	١٠٣٨٣٧	٦٦٤٢٤١	٩٣٣٧٨	٦٠٥٩
١٨٩٢	٥٣٨١٣١	٨٤٨٢٥	٦٢٢٩٥٦	٤١٢٨٥-	٦٠٣٠
١٨٩٣	٥٥١٩٨٥	١٣٧٤٧٥	٦٨٩٤٦٠	٦٦٥٠٤	٦٠٥٣
١٨٩٤	٥٦١٠٥٠	٨٤٨٢٥	٦٤٥٨٧٥	٤٣٥٨٥-	٦٠٥١
١٨٩٥	٥٦٨٥٨٦	٨٤٨٢٥	٦٥٣٤١١	٧٥٣٦	٦٠٧١

(١) الأرقام المذكورة مأخوذة من الحساب السنوي ، ولما لم يتفصيل ما أُجْتَنَبَ في الجُمُوع تحت عنوانات « التفقات الحربية » :

السنة	نفاثة الحربية	غفر السواحل	حرس القل	محافظة سواكن
١٨٩٠	٣٧٦٩٧٧	٤٨١٧٥	١٥٧٤	٨٤٠٠٠
١٨٩١	٤١٠٣٠٠	٦٤٧٥٨	١٣٤٦	٨٤٠٠٠
١٨٩٢	٣٨٩٣٥٦	٦٣٦٣٠	١١٤٥	٨٤٠٠٠
١٨٩٣	٣٩٩٥٦٥	٦٦٩١٣	١٥٠٨	٨٤٠٠٠
١٨٩٤	٤٠٠٢١٨	٧٥٤٨٠	١٣٥٢	٨٤٠٠٠
١٨٩٥	٣٩٩٩٧٨	٨٤٦٠٨	-	٨٤٠٠٠

ضمت تفقات حرس القل العسكري الى تفقات نفاثة الحربية ابتداء من سنة ١٨٩٥ .

وأدت إعادة فتح السودان إلى زيادة النفقات الحربية، وإن لم يكن من السهل تحديد نفقات العمليات الحربية بالسودان بدقة .

وقد تمت النفقات الحربية منذ سنة ١٨٩٦ حتى سنة ١٩٠٤ كالآتي : (بالجنيهات المصرية) ^(١) .

النفقات الحربية من سنة ١٨٩٦ الى سنة ١٨٩٩

السنة	النفقات الحربية	نفقات جيش الاحتلال	المجموع	الزيادة أو النقص عن السنة السابقة	في % ١٩٠٥/١٩٠٤
١٨٩٦	١٠٧٤٢٧١	٨٤٨٢٥	١١٥٩٠٩٦	٥٠٥٦٨٥	١٠٠٩٣
١٨٩٧	٦٧٧٣٩٩	٨٤٨٢٥	٧٦٢٢٢٤	٣٩٦٨٧٢-	٧٠١١
١٨٩٨	٨٣٣٨٨٤	٨٤٨٢٥	٩١٨٧٠٩	١٥٦٤٨٥	٨٠٣٦
١٨٩٩	٨٤٩٣٦٠	٨٤٨٢٥	٩٣٤١٨٥	١٥٤٧٦	٨٠١٨

(١) الأرقام المذكورة بالجدول مأخوذة من الحساب السنوي. ولما لم يكن تفصيل ما أُلجئت في الجدول تحت عنوان « النفقات الحربية » على الترتيب الآتي : نفقات نظارة الحربية ، نفقات مصلحة خفر السواحل من الميزانية ومن الاخطايل السنوي ، نفقات محافظة سواكن العسكرية ، نفقات عسكرية السودان ناشئة عن مبرز إيراداته ، مصاريف بناء وتشكلات بالسودان أخذت حصة من الاخطايل المخصص (بالجنيهات المصرية) :

السنة	نظارة الحربية	خفر السواحل	نفقات حربية	محافظة سواكن
١٨٩٦	٤٢٠٧٢٠	٨٠٩٦٦	٤٨٣٠٨٥	٨٤٠٠٠
١٨٩٧	٤٤٠٣٤٧	٨٨٠٥٢	٦٠٠٠٠	٨٤٠٠٠
١٨٩٨	٤٨٨٣٢٨	١٠٠٠٥٦	١٦١٠٠٠	٨٤٠٠٠
١٨٩٩	٤٠٩٩٥٣	٩٨٨٧٠	٢٨١٤٥٥	٩٠٨٢

النفقات الحربية بالسودان في سنة ١٨٩٦ أخذت من الاخطايل المخصصي لمحافظة ، وفي سنة ١٨٩٧ للمروقات العسكرية لمديرية دنقلة .

النفقات الحربية من سنة ١٩٠٠ إلى سنة ١٩٠٤^(١)

السنة	نفقات الحربية	نفقات جيش الاحتلال	المجموع	الزيادة أو النقص عن السنة السابقة	في %
١٩٠٠	٨٣٣١٧٣	٨٤٨٢٥	٩١٧٩٩٨	- ١٦١٨٧	٨٠٤٦
١٩٠١	٧٨١٦٥١	٨٤٨٢٥	٨٦٦٤٧٦	- ٥١٥٢٣	٧٠٠٩
١٩٠٢	٦٨٣٣٤١	٨٤٨٢٥	٧٦٨١٦٦	- ٩٨٣١٠	٦٠٠٦
١٩٠٣	٧٣٤٢٨٤	٨٤٨٢٥	٨١٩١٠٩	٥٠٩٤٣	٦٠٥٤
١٩٠٤	٧٥٦٠٧٨	٨٤٨٢٥	٨٤٠٩٠٣	٢١٧٩٤	٦٠٤٨

(١) الأرقام المذكورة بالجدول مأخوذة من الحساب السنوي وفيما يلي تفصيل ما أجهناه في الجدول تحت عنوان « النفقات الحربية » :

السنة	نظارة الحربية	غفر السواحل	غلات حربية	بناء منشآت	المردفات
١٩٠٠	٤٣٩٧٣٩	٩٩٧٤٦	٢٨٣٨٦٢	١٠٨٧٦	
١٩٠١	٤٣٧٤٠٧	١٠٩٥٤٣	٢٢٢٦٣٤	١٢٠٦٧	
١٩٠٢	٤٣٤٨٣٠	١١٢٧٣٤	١٢٢٥٤٨	١٣٧٣٩	
١٩٠٣	٤١٧١٩٩	١٠٥٩٩٣	١٩٣٦٥٨	١٧٤٣٤	
١٩٠٤	٤٣٩٠٨٣	١١٣٤٥١	١٨٥٩١٣	١٨٦٣١	

تشمل نفقات غفر السواحل لسنة ١٩٠١ مبلغ ٥٨٦٦ ج من الإحتياط ولسنة ١٩٠٢ مبلغ ٩١٣٠ ج من الإحتياط أيضا .

وفيا على بيان النفقات الحربية أثناء المدة من سنة ١٩٠٥ حتى سنة ١٩١٣ حيث كانت النفقات مقسمة إلى نفقات اعتيادية ونفقات خصوصية ونفقات من الاحتياطي (بالجنيئات المصرية) (١) (٢) .

السنة	النفقات الحربية	نفقات جيش الاحتلال	المجموع	الزيادة أو النقص من السنة السابقة	بـ %
١٩٠٥	٨٤٢٤٦٧	٩٧٥٠٠	٩٣٩٩٦٧	٩٩٠٦٤	٦٠٢٧
١٩٠٦	٩٨٩٩٦٤	٩٧٥٠٠	١٠٨٧٤٦٤	١٤٧٤٩٧	٦٠١٠
١٩٠٧	١٠٤٧٤٦٠	١٧٣٧٢٩	١٢٢١١٨٩	١٢٣٧٢٥	٦٠٤٥

(١) الأرقام المذكورة بالجمول مأخوذة من الحساب القسومي . وفيا على تحقيق ما أوجلاه في الجدول تحت عنوان « النفقات الحربية » على الترتيب الآتي :

(أ) مصروفات نظارة الحربية : الاعتيادية والمخصوصية والمأخوذة من الاحتياطي ، وتشمل مصروفات بناء وتشالقات بالسودان ، والمصروفات الواردة إلى البلد (١) من الفصل (١) من الفرع (١٠) : « إدارة ومالية الأقاليم والمناطق » من الزبانية .

(ب) مصروفات غير السواحل الاعتيادية والمخصوصية والمأخوذة من الاحتياطي .

(ج) مصروفات السودان العسكرية الثانية من غير إيراداته .

(١) مصروفات نظارة الحربية

السنة	الاعتيادية	المخصوصية	من الاحتياطي	من الفرع ١٠
١٩٠٥	٤٢٠٨٥٩	٢٠٢٥٠	١٧٨٨٠	—
١٩٠٦	٥٩٧٦٥٥	٨٢٣٩٧	٣٦٦٦٦	١٠٦١٧
١٩٠٧	٩٢١٦٥٢	٩٦٦٥٩	٣٧٢٦٦	٣٤٣٦

(ب) مصروفات غير السواحل

(ج) مصروفات السودان

العسكرية

السنة	الاعتيادية	المخصوصية	من الاحتياطي
١٩٠٥	١١٤٢٨٤	١١٠٢٧	١٨١
١٩٠٦	١١٨٩٣٣	١٥١٦٨	٣٧٣
١٩٠٧	١٣٧٨٠٩	١٣٣٩٣	١٩٦

تشمل مصروفات السودان العسكرية لسنة ١٩٠٥ مبلغ ٢٠٧٢٩ ج مأخوذة من المصروفات المخصوصية لتوضيح غير البالغ المخصصة لنظارة الحربية بالسودان ، ومصروفاته لسنة ١٩٠٦ مبلغ ١٣٩٨ ج لتكن القرض .

(٢) تبين فنيا على نفقات جيش الاحتلال والمأخوذة من الاحتياطي (وهي أكلة ضمن الرقم =

(تابع) النفقات الحربية من سنة ١٩٠٥ إلى سنة ١٩١٣ ^(١)

السنة	تقانات الحربية	تقانات الاحتلال	المجموع	الزيادة أو النقص عن السنة السابقة	% التغير السنوي
١٩٠٨	١٠٩٠٧٦٤	١٥٣٤٢٢	١٢٤٤١٨٦	٢٢٩٩٧	٦٠٨٩
١٩٠٩	١٠٣١٣٥٢	١٥١٥٥١	١١٨٢٩٠٣	-٦٦٢٨٣	٦٠٨٦
١٩١٠	٩٧٥٤٢٩	١٦٩٣٦٩	١١٤٤٧٩٨	-٣٨١٠٥	٦٠٧٦
١٩١١	١٠٣٧٩٣٩	٢٦٥٣٨٧	١٣٠٣٢٢٦	١٥٨٥٢٨	٧٠٦٤
١٩١٢	١٠٦٦٥٠٠	٢٥٧٠٨٠	١٣٢٣٥٨٠	٢٠٢٥٤	٧٠٥٤
١٩١٣	١١٥٧٩٥٧	١٨٠١٤٦	١٣٣٨١٠٣	١٤٥٢٣	٧٠٥٩

ولم يُعَد من الصروفات الشخصية جيش الاحتلال سوى مبلغ ٥٠٠٧٠ ج لى سنة ١٩٠٧ وهو داخل أيضا ضمن الرقم الموجد للجلود .

(١) وما إلى نصيحي « أوقات الحرية » على الترتيب المذكور بالصفحة السابقة :

(أ) مصروفات نظارة الحربية

السنة	الاتحادية	الخصومية	من الاحتياطي	من الفرق ١٠
١٩٠٤	٦٧٨٢٠٦	٩٧٢٨٩	٢٦١٠٩	٢٤٣٢
١٩٠٩	٩٢٣٨٢٣	٥٦٥٨٢	—	٢٦٢١
١٩١٠	٦٧٢٣٨٤	٢٤٣٠٩	—	٢٣٢٤
١٩١١	٦٣٢٨٣٩	٢٨٦٤٢	—	٢٣٢٨
١٩١٢	٧١٤٤٠٠	٢٤٧٨٢	—	١٩٧٧
١٩١٣	٩٣٢٧٣٠	٤٤٤٤١	—	٢٠٠٩

(ب) مصروفات حقير السواحل (د) مصروفات

السنة	الاعتيادية	المصومية	من الإحتياطي	السودات المسكينة
١٩٠٨	١٤٩٩٤٤	١٤٩٣٥	—	١٣٦٧٥٧
١٩٠٩	١٤٤٦٥٠	٥٣٧١	—	١٣٧٠٠٠
١٩١٠	١٤٠٦٧١	٣٦٤١	—	١٣٧٠٠٠
١٩١١	١٤٨٢٦٥	١١٨٦٥	—	١٣٧٠٠٠
١٩١٢	١٤٦٦٧٧	٦٦٦٠	٥٤	١٣٧٠٠٠
١٩١٣	١٤١٥٠٤	١٣٣٥٤	١٦	مختلطة الحرب

التنفقات الحربية من سنة ١٩١٤-١٥ حتى سنة ١٩٢٣-٢٤ حيث كفت مصر عن دفع نفقات الجيش البريطاني بها (بالجنهات المصرية)^(١).

السنة	التنفقات الحربية	نفقات الجيش البريطاني بمصر	المجموع	الزيادة أو النقص عن السنة السابقة	في المائة
١٥-١٩١٤	١١٤٣٩٤٣	١٤٦٢٥٠	١٢٩-١٩٣	٤٧٩١٠-	٧٠٦٧
١٦-١٩١٥	١٠٣-٧١٢	١٤٦٢٥٠	١١٧٦٩٦٢	١١٣٢٣١-	٧٠٠٨
١٧-١٩١٦	١١-٤٨٧٢	١٤٦٢٥٠	١٢٥١١٢٢	٧٤١٦٠	٧٠٢٥
١٨-١٩١٧	١٤٧٧٦١٩	١٤٦٢٥٠	١٦٢٣٨٦٩	٣٧٢٧٤٧	٧٠٢١
١٩-١٩١٨	٢١٦٤٨١٠	١٤٦٢٥٠	٢٣١١٠٦٠	٦٨٧١٩١	٩٠٨٧
٢٠-١٩١٩	٢١٣٦٥٢٩	١٤٦٢٥٠	٢٢٨٢٧٧٩	٢٨٢٨١-	٧٠٨٧
٢١-١٩٢٠	٢٥١١٧٤٢	١٤٦٢٥٠	٢٦٥٧٩٩٢	٣٧٥٢١٢	٤٠٢٨
٢٢-١٩٢١	٢٣٧٢٤٠٤	١٤٦٢٥٠	٢٥١٨٦٥٤	١٢٩٣٢٨-	٦٠٦٧
٢٣-١٩٢٢	٢٣٧٦٠٥٣	١٤٦٢٥٠	٢٤٢٢٣٠٣	٩٦٣٥١-	٨٠٥٦
٢٤-١٩٢٣	٢٢٠٤٢٣٦	١٤٦٢٥٠	٢٣٥٠٤٨٦	٧١٨١٧-	٧٠٤٦

(١) الأرقام المصحورة بالجدول «أنقذت» من الحساب المسمى. وفيما يلي تفصيل ما أجتاء في الجدول تحت عنوان «التنفقات الحربية» على الترتيب الآتي : نفقات وزارة الحربية ، نفقات مصلحة غير السواحل بد مطرح ما يخص معابد الأسماك منها ، نفقات مصلحة الميناء (بالجنهات المصرية) :

السنة	وزارة الحربية	غير السواحل	مصلحة الميناء
١٥-١٩١٤	٩٦٤٨٦٧	١٧٩٠٧٦	—
١٦-١٩١٥	٨٧٢٤٦٢	١٥٨٢٥٠	—
١٧-١٩١٦	٩٢٣٤٤٠	١٧١٤٣٢	—
١٨-١٩١٧	١٣١٦٤٤٤	١٣٠٢٣٥	١٣٠٨٤٠
١٩-١٩١٨	١٧٨٧١٦٦	١٣٢١٣٠	٢٤٠٥١٤
٢٠-١٩١٩	١٦٥٥٩١٩	١٦٠٩٠٠	٢٩٩٧١٠
٢١-١٩٢٠	٢٠٢٤٠٢٨	١٩٤٢٦٦	٢٢٥٣٩٨
٢٢-١٩٢١	١٩٥٩٩٣٤	١٢٥٠٢٨	٢٣٧٤٤٢
٢٣-١٩٢٢	١٨٦٠٩٥٩	١٦٨٠٨٩	٢٤٦٥٠٠
٢٤-١٩٢٣	١٧٨٠٢٥٠	١٩٣٩٠٩	٢٣٠٠٧٧

وقد مرت نفقات جيش الاحتلال بعدة أدوار : فمن سنة ١٨٨٣ إلى سنة ١٨٨٥ كانت مصر تدفع النفقات الإضافية التي استدعها وجو الحماية البريطانية في مصر زيادة على نفقاتها لو أنها بقيت بالملكية المتحدة ، وفي سنة ١٨٨٥ حدد مائتدفعه مصر بمبلغ أربعة جنيهات انجليزية عن كل فرد من قوات الاحتلال شهريا بشرط ألا يزيد المجموع عن مائتي ألف جنيه ، واستمر هذا التحديد حتى سنة ١٨٨٨ حيث دأت الحكومة الانجليزية ، نظرا لحالة مصر المالية ، أن تخفض مقدار مائتدفعه مصر ، ومنذ سنة ١٨٩٤ بقى مائتدفعه مصر ٨٤٨٢٥ جنيا مصريا بقطع النظر عن النفقات الحرية الغير العادية التي استدعتها العمليات الحرية في السودان . وفي سنة ١٩٠٤ ، طلبت الحكومة الانجليزية العودة إلى الاتفاق الأول نظرا لتحسن حالة مصر المالية ولكنها ، لكي لا تزيد العبء على مصر ، خفضت الحماية الانجليزية ، بحيث أصبح مائتدفعه مصر ٩٧٥٠٠ جنيه مصري سنويا ، بزيادة قدرها ١٢٦٧٥ جنيا في السنة .

وقد ترتب على حوادث سنة ١٩٠٥ أن زيد عدد رجال جيش الاحتلال عما رفع نفقات هذا الجيش إلى ١٢١٨٧٥ جنيا مصريا في سنة ١٩٠٧^(١) ، وإلى ١٤٦٢٥٠ جنيا مصريا ابتداء من سنة ١٩٠٨ ، وبقي الرقم الأخير ثابتا حتى سنة ١٩٢٢-٢٤ .

...

وقد كان نحو النفقات الحرية منذ سنة ١٩٢٤ - ٢٥ حتى سنة ١٩٣٥ - ٣٦ كالآتي (بالجنيهات المصرية)^(٢) .

(١) بمختلف المبالغ المأخوذة من العروقات المخصصة ومن الاحتياطي ، وراجع سابقا ص ٤٧٣-٤٧٤ بالهامش .

(٢) الأرقام المذكورة مأخوذة من الحساب الختامي ، ويلاحظ أن أرقام سنة ١٩٢٦-٢٧ من ثلاثة عشر شهرا .

التفقات الحربية من سنة ١٩٢٤-٢٥ إلى سنة ١٩٣٥-٣٦

السنة	وزلوة الحربية	مصلحة خفر السواحل	مصلحة الحدود	البحرية	الزيادة أو النقص من السنة السابقة	النسبة المئوية
١٩٢٤-٢٥	١٧١٠٩٧٦	١٨٥٦٠٧	١٧٩٦٦٦	٢٠٧٦٢٤٩	٢٧٤٢٣٧	٦٠٩٢
١٩٢٥-٢٦	١٦٨٩٤٦٨	٢٤٩١٤٣	١٩٥٧٨٣	٢١٢٤٣٩٤	٥٨١٤٥	٦٠٣٠
١٩٢٦-٢٧	١٧٠٩١١٤	٢٤٩٠٣٩	٢٠٥٠٣٩	٢١٦٣١٨٢	٢٨٧٨٨	٥٠٥٧
١٩٢٧-٢٨	١٦٤٤١٣١	٢٢٩٨٥٢	١٨٥٣٨١	٢٠٣٩٢٦٤	١٢٣٨١٨	٥٠٧٧
١٩٢٨-٢٩	١٦٤٤٦٦٢	٢٧٧٩٨٧	٢١٦٦١٠	٢١٣٩٣٦٠	٩٩٨٩٦	٥٠٧٤
١٩٢٩-٣٠	١٦٤٥٥٣١	٢٤٤٧٩٩	٢٢٥٤٦٦	٢٢٢٥٧٨٦	٨٦٥٢٦	٥٠٤٢
١٩٣٠-٣١	١٥٩٦٩٧٥	٢٩٢٧٣١	٢٢١٦٢٤	٢١١١٣٣٠	١١٤٤٥٦	٥٠١١
١٩٣١-٣٢	١٥٤٩٥٦٢	٢٥١٢٣٦	٢٠٦٠٥٨	٢٠٠٦٩٥٦	١٠٤٣٧٤	٤٠٧٣
١٩٣٢-٣٣	١٥٢٠٥٠٠	٢٤٧٧٥٦	٢١٠٢٥٤	١٩٧٨٥١٠	٢٨٤٤٦٠	٥٠١٨
١٩٣٣-٣٤	١٥٦٠٢٥٤	٢٣٤٦٣٤	١٩١٥٦٧	١٩٨٦٤٥٥	٧٩٤٥	٥٠١٥
١٩٣٤-٣٥	١٦١٨٧٨٨	٢٣٦٠٩٩	١٩٠٩٧٥	٢٠٤٥٨٦٢	٥٩٤٠٧	٥٠٦١
١٩٣٥-٣٦	١٦٢٨٠٠٦	٢٥٠٩٥٦	٢٧٢٩٧٨	٢١٥١٩٤٠	١٠٦٠٧٨	٥٠٤٩

وترجع الزيادة الطفيفة في التفقات الحربية منذ سنة ١٨٨٠ حتى سنة ١٩٣٥-٣٦ إلى النمو الطبيعي في حدود موارد البلاد المحنودة ، وكثيراً ما كان يتجأ إلى ضغط تفقات بعض البنود لمقابلة زيادة التفقات في البنود الأخرى ، مما ينتج عنه بقاء الزيادة النهائية في حدود طاقة البلاد ، ولم تكن الزيادة حقيقية دائماً ، بل كانت في بعض الأحوال ظاهرة ناشئة عن نقل بعض التفقات من بعض الوزارات إلى وزارة الحربية كما أنه كان بطراً على التفقات الحربية نقص في بعض السنوات .

ونذكر على سبيل المثال بعض أسباب ازدياد التفقات الحربية ، كما وردت في مذكرة المستشار المالي ومذكرة اللجنة المالية .

(١) زيادة عدد رجال الجيش في سنة ١٨٩٩ ، زيادة عدد رجال الخدمة الطبية ، زيادة عدد ضباط فرق بحر الغزال سنة ١٩٠٤ ، زيادة بعض الفرق سنة ١٩٠٧ وسنة ١٩٠٨ ، إنشاء ثلاث فرق جديدة للجبهة سنة ١٩١٧ ، إنشاء سلاح جديد للنقل الميكانيكي سنة ١٩٢٤ .

(٢) زيادة الأراضي الموضوعة تحت رقابة الجيش سنة ١٨٩٩ ، احتلال دارفور سنة ١٩١٧ وضرورة الاحتفاظ بقوة كافية فيها .

(٣) زيادة مراتب بعض الضباط الانجليز الذين يعملون في الجيش المصري سنة ١٨٩٩ للاحتفاظ بالمستوى العالي لمؤلاء الضباط

(٤) استعمال نوع جديد من البنادق في سنة ١٩٠٢ ، ونوع جديد آخر في سنة ١٩١٧ ، شراء بطاريات هويتزر سنة ١٩٢٤ وفي السنوات التالية

(٥) زيادة بدل السفر وبدل الإقامة في السودان سنة ١٩٠٤

(٦) بناء ثكنات جديدة في سنة ١٩٠٦ و ١٩١٧ و ١٩٢٩ / ٣٠ ، وبناء اسطبلات سنة ١٩٢٤

(٧) زيادة اعتبارات المدارس الحربية سنة ١٩٠٨ وإعادة تنظيمها سنة ١٩٢٤ ، إرسال بعثة حرية عليية إلى الخارج ، زيادة اعتبارات البعثات الحربية وبخاصة

بعثات الطيران الحربي سنة ١٩٣٥ / ٣٩

(٨) إنشاء وحدة جوية حرية في السلوم سنة ١٩٢٩ / ٣٠ ، زيادة نفقات

الطيران الحربي سنة ١٩٣٢ / ٣٣ وسنة ١٩٢٣ / ٣٤ ، وإنشاء مبان جديدة في مطار أماناظة سنة ١٩٣٣ / ٣٤ ، إنشاء سرب جوي جديد سنة ١٩٣٣ مكون من عشر طائرات ، إنشاء سرب جوي آخر سنة ١٩٣٤ مكون من عشر طائرات أيضا . إنشاء الوظائف الضرورية لتقوية الطيران سنة ١٩٣٥ / ٣٩

تلك أمثلة من نواحي زيادة النفقات الحربية حتى سنة ١٩٣٦ ، حيث عقدت المعاهدة المصرية الانجليزية ومن هذه الأمثلة يتضح أن تقدم الفنون الحربية لم يلعب دورا كبيرا في زيادة النفقات الحربية كما في الدول الأخرى وقد كان نمو النفقات الحربية بعد عقد المعاهدة المذكورة كالآتي :

التفقات الحربية منذ سنة ١٩٣٦-٣٧ (١)

السنه	وزارة الدفاع	مصلحة غير المراسل	مصلحة القرب	تجهيز الماددة	القروض رابطه	البيع	الزيادة أو النقص من السنة السابقة	ب %
٣٧-١٩٣٦	٣٧-١٩٣٦	١٧٤٤٩٢٤	٣٠٥٣٧٤	١٨٦٤٣	—	٣٣٣٩٢٨٩	١٧٧٣٤٩	٥٠٨٨
٣٨-١٩٣٧	٣٨-١٩٣٧	٣٦٨٨٧٥١	٢٣٣٨٩٤	٥٤٩١٨٣	—	٣٦٦٢٦٣٢	١٣٣٣٤٣	٨٠٤٠
٣٩-١٩٣٨	٣٩-١٩٣٨	٤٧٢١٧٦٣	٢٧٧٧٧٤	٦٠٠٥١٣	—	٥٨٥٦٣٠٢	٣١٩٣٥٧٠	١٢٠٢٧
٤٠-١٩٣٩	٤٠-١٩٣٩	٧١٩٧٩٣١	٢٧٤١٢٥	٧٤٤٧٧٥	٣٦٩٣١	٨٤٦٠١٠٤	٣٦٠٣٩٠٢	١٧٠٥٩
٤١-١٩٤٠	٤١-١٩٤٠	٥٨٥٧٠٧٩	١٣٤٨٤١	٣١٩٨٠٨	١٤٠٥٤٨	٦٦٨٣٧٠٠	١٧٧٧٤٠٤	١٥٠٥٦
٤٢-١٩٤١	٤٢-١٩٤١	٥٦١٣٤٦١	١٤٠٧٧٢	١٦٤٧٠٧	١٥٢٠٥٨	٦٣٦١٣٢٧	٣٥٦٣٧٣-	١٣٢٨
٤٣-١٩٤٢	٤٣-١٩٤٢	٥٥٣٨٠٤٣	١٤٧١٦٣	٣٣٨٥٠٧	٣١١٩٠٠	٦٣٩٤٩٧٥	٦٨٦٤٨	١١٠٠٨
٤٤-١٩٤٣	٤٤-١٩٤٣	٦٤٤٩٧٥٣	١٧٠١٣٣	١٣٦٦٠٧	١٨٥٥١٣	٧١٩٠٩٠٥	٧٩٥٩٣٠	٩٠٣٩
٤٥-١٩٤٤	٤٥-١٩٤٤	٦٧٩٧٩٦٤	١٥٨٧٣٣	١٠٠٢٧٨٥	٣٦٤٦٣	٧٤٣١٧٨٧	٣٤٠٨٨٢	٩٠١٧
٤٦-١٩٤٥	٤٦-١٩٤٥	٦٦٦١٠٣٦	٣٦١١٠٨	١٣٤٨٧٥	٥٩٤٤٣	٧٤٥٠٥٣٣	١٨٧٤٥	٧٠٨٦

(١) ينظر ملحق (١) بالصفحة التالية ص ٤٨٠ .

ويرجع الازدياد الكبير في النفقات الحربية منذ سنة ١٩٣٧-٣٨ إلى البدء في إعادة تنظيم وتقوية الجيش ، وتكتملة وحداته وتحويلها إلى وحدات ميكانيكية والاهتمام بالطيران الحربي وإنشاء القوات المرافطة . ودعا إلى الإسراع في ذلك اضطراب الأحوال الدولية في ذلك الوقت ، كذلك وضعت المعاهدة المصرية الانجليزية على عاتق مصر بعض الالتزامات الحربية ، كإنشاء طرق ومد خطوط جديدة مما ساهم بدوره في زيادة النفقات الحربية .

وقد نفذ كثير من الأعمال منذ تلك السنة ، فرفع مستوى التعليم الحربي بتعديل برامج حتى تتساوى مع مثيلاتها في الكليات الحربية الأجنبية ، وزيد عدد الطلبة ، وأنشئت مدارس جديدة كندسة أركان الحرب ، ومدرسة المدفعية ، ومدرسة الصناعات الميكانيكية ، ومدرسة الطيران العليا ، ومدرسة ميكانيكا الطيران ، ومدرسة المساعدة الجوية ، وأقيمت المحاضرات على الضباط وأزموها بتابعة بعض الدروس لمدة قصيرة في المدارس الحربية ، وأرسل عدد منهم إلى

(١) الأرقام المسحوبة بالجدول ٤ ص ٧٩ مأخوذة من الحساب الختامي وتشمل نفقات وزارة الدفاع مصروفات سلاح الطيران الحربي . وتشمل نفقات تنفيذ المعاهدة للمصروفات للأخوة من الاحتمالي (وقد سبق بيانها في ص ٦٦ إلى ص ٧١ بالخاص) والمصروفات للأخوة من الميزانية . نفقات القوات المرافطة من سنة ١٩٣٩-٤٠ مأخوذة من نفقات مجلس الوزراء . ولا يدخل في الأرقام المبينة بالجدول مصروفات حالة الطوارئ . (من سنة ١٩٤١-٤٢ إلى ١٩٤٥-٤٦) ، ولكنها تشمل مصروفات تنفيذ الجزء الحاجل من برنامج السنوات الخمس (١٩٤٤-٤٥) . وبما على بيان ما يخص وزارة الدفاع ومصلحة نقل السوائل ومصلحة الحدود والقوات المرافطة من مصروفات حالة الطوارئ ، ومن أجل هذا أثير في جنبه المتن الملحق رقم ٢٤ لسنة ١٩٤٢)

السنة	وزارة الدفاع	نقل السوائل ومصلحة الحدود والقوات المرافطة
١٩٤١-٤٢	—	١٠٢٣٩
١٩٤٢-٤٣	١٧٠ (إجمالي خاصة ٢٦٢١٥٢)	٥٩٩٩
١٩٤٣-٤٤	٦١٤٨	١٣٩١
١٩٤٤-٤٥	٢٠٠٠	٢٢٧٧٥
١٩٤٥-٤٦	—	٥٤

الوحدات الحربية البريطانية للتعرف على القنن الحربية الحديثة ، كما أرسلت بعثات منهم ومن الطلبة والموظفين الفنيين إلى الخارج للتخصص في مختلف القنن الحربية .

وإزداد الاهتمام بالطيران وتمزج السلاح الجوي وأنشئت مطارات جديدة ووسعت المطارات الموجودة ، وأنشئت في ميزانية سنة ١٩٤٧-٤٨ درجة وكيل وزارة لشئون الطيران ومصلحة للأرصاد الجوية .

وأدرجت ، للمرة الأولى منذ ما يزيد على نصف قرن ، اعتبارات لسلاح بحري في ميزانية سنة ١٩٤٧-٤٨ بمبلغ يربو على نصف مليون جنيه ، وسبق ذلك فتح اعتماد إضافي في ميزانية سنة ١٩٤٦-٤٧ بمبلغ مائة ألف جنيه ، خصص نصفه لشراء سفينة وزوارق إنزال جنود من المخططات الأمريكية ، والنصف الآخر لتكاليف قوات قوامها ٥٥ ضابطاً و٦٢٩ جندياً و٥٠ طالباً ، وما خصص في ميزانية سنة ١٩٤٧-٤٨ مبلغ ٢٤٠٠٠٠ جنيه لشراء سفن ولشآت وكاسحات ألغام ، و٧٠٠٠٠ جنيه للبنى والمنشآت اللازمة لرياسة مركز التدريب والمدارس البحرية ، و٦٠٠٠٠ جنيه لشراء أجهزة ومدافع وأسلحة كالتدريب و١٥٠٠٠ جنيه لشراء سيارات وموتوسيكلات وفلايك ، و٢٥٠٠٠ جنيه لإصلاح السفينة والزوارق المشتراة من المخططات الأمريكية . وما خصص في ميزانية سنة ١٩٤٨-٤٩ مبلغ ٣٥٠٠٠٠ جنيه لشراء سفن ولشآت ، و٦٠٠٠٠ جنيه لشراء أجهزة ومدافع وأسلحة تعليم .. وأنشئت درجة وكيل وزارة لشئون البحرية .

وأصبح من الضروري إصلاح نظام الخدمة العسكرية ، إذ كان النظام المتبع يجعل منها سخرة يجرى التخلص منها بدفع مبلغ من المال (البدية) بحيث أصبحت قاصرة على الطبقات الفقيرة أو غير المتعلقة مع طول مدتها عن مثيلاتها في غيرها من الدول ، وكثرة الإعفاءات منها ، مما أقعدها ميزتها كأداة فعالة لنشر التربة الوطنية ، وبث روح النظام والثقافة الصحية بين أفراد الشعب . وصدر في ٢٥ أغسطس سنة ١٩٤٧ القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ ، الخاص

بالخدمة العسكرية^(١)، فرفضها على كل مصري من الذكور أتم الثامنة عشرة من عمره، ولم يعف منها إلا من لم تتوفر فيه شروط الباقية لها، والابن الوحيد لأبيه أو لآيه أو لأمه بشروط خاصة، والأخ الثاني أو أكبر الإخوة للمجنّد الذي توفى بسبب الخدمة في الجيش أو الذي سرح لأمراض أصابته بسببها وكان من شأنها عجزه عن الكسب (المادة ٣)، وجعل مدة الخدمة ثلاث سنوات سواء في الجيش أم في البحرية أم في سلاح الطيران، وخفضها إلى سنة واحدة بالنسبة إلى الطلبة الجامعيين وطلبة كليات الجامع الأزهر والمدارس العليا، والطلبة الذين قضوا ثلاث سنوات على الأقل في المدارس الثانوية أو في الأقسام الثانوية بالجامع الأزهر والمدارس الخصوصية طبقاً للشروط المبينة بالمادة ٢٠، وجعلت مدة الخدمة في القوات المراجعة تسعة أشهر (المادة ٢١) ونص القانون على تأجيل الخدمة العسكرية وقت السلم للطلبة السابق ذكرهم بناء على طلبهم سنة أخرى حتى يحصلوا على الشهادات النهائية بشرط ألا يمدى التأجيل سن السابعة والعشرين، ونص على إمكان تأجيل الخدمة وقت السلم لتقييم في الخارج بشروط خاصة (المادة ٢٢) وعلى أنه إذا جند أحد الأخوين أو الإخوة، أجل تجنيد الآخر أو أكبر الإخوة الباقين حتى يتم المجند مدة الخدمة على ما ينه في المادة ٢٤، وجعل مدة الخدمة في الرديف تسع سنوات للمجندين في الجيش واحدة عشرة سنة وثلاثة أشهر لمن جند في القوات المراجعة (م ٢٨)، ووضع قواعد للتطوع للخدمة في الجيش (م ٣٩-٤٣).

ونعتقد أن مدة الثلاث سنوات للخدمة العسكرية العاملة كافية، على أن يعنى باستعمالها استعمالاً كاملاً، وبأن تكون هيئة الضباط وصف الضباط المعبود إليها بالتدريب كثيرة العدد، مكتملة التعليم، قوية النظام. أما تخفيضها إلى أقل من ذلك، كما كان يرى البعض، فخطأ، إذ تجب ملاحظة انقطاع مستوى

(١) نوتة في المعربة ٥٤٤ العدد ٨٤ الصادر في ٨ سبتمبر سنة ١٩٤٧ •

الثقافة العامة ، وقندان الروح العسكرية لدى عامة الشعب ، بما لا يسيل التعليم العسكري ، فضلا عن أن المعارف العسكرية تزداد صعوبة باستمرار . نظرا لكثرة اعتمادها على الأجهزة والآلات ، كما أن خفض مدة الخدمة بالنسبة للطلبة مع إمكان تأجيلها حتى ينتهوا من دراستهم ، وتنظيم طريقة أدائها من لا يريد تأجيلها منهم ، يمكنهم من أن يطبعوا في مستقبل رجولتهم على القيام بذلك الواجب الوطني والخضوع للنظام القومي ، مع عدم إضاعة فرصة الدراسة عليهم . ولا يزال أماننا الكثير لتقوية الجيش ، إذ قد تأخرنا في ذلك ما ينبغي على النصف قرن ، وما برحنا في حاجة كبيرة إلى العناية بتمرين الوحدات وتسليحها بالأسلحة الحديثة ، وإنشاء مصانع للذخيرة والأجهزة الحربية بأنواعها ، ومصانع لتركيب الطائرات وصيانتها وإصلاحها ، وأخرى للصناعات الكيماوية والدوائية .

أما سلاح الطيران ففوق أن باقى أسلحة الجيش تعتمد عليه ، فإن تكون مصر الطبيعي يجعل للغارات الجوية أثرا قاتلا ، نظرا لانبساط أرضها ، وصفاء جوها ، وازدحام السكان في مساحات ضيقة ، وكثرة المدن والواحات الإقليمية ، وارتباط حياة البلاد بكثير من المنشآت الهندسية الكبرى كالحفارات والقناطر التي تعد أهدافا ظاهرة للغارات الجوية ، وضييق وادى النيل بين القاهرة ووادي حلفا بما يسيل قطع المواصلات .

كذلك يجب الاهتمام بالسلاح البحرى وتقويته نظرا لطول الشواطىء المصرية .

وقد وضعت عدة مشروعات لتقوية الجيش تكلف كلها مبالغ طائلة ، أحدثها مشروع يكلف تسعين مليوناً من الجنيهات وينفذ على ثلاث مراحل ، تمتد المرحلة الأولى إلى أربع سنوات ويخصص لها ٣٧ مليوناً من الجنيهات ، منها اثنا عشر مليوناً لسلاح الطيران ، وثمانية ملايين لسلاح المدفعية . وعشرة ملايين لسلاح الدبابات والباقي للأسلحة الأخرى .

الباب السادس

اتجاهات زيادة النفقات العامة^(١)

كانت دراستنا حتى الآن منصبة على تعريف أسباب ازدياد النفقات العامة في مجلتها، وندرس في هذا الباب ازدياد فروع النفقات العامة لمعرفة اتجاهات الزيادة ومداها، ويتضح ذلك من تقسيم النفقات العامة إلى عدة أقسام. وستتمتع في ذلك على تقسيم علماء المالية العامة الإيطاليين^(٢)، وبخاصة الاستاذ أمبرتو ريتشي (Umberto Ricci)، لوضوحه وبساطته^(٣)، وهو التقسيم الذي أخذت به مصلحة عموم الإحصاء والتعداد في الإحصاء السنوي العام منذ سنة ١٩٣٣-٣٤، ولكننا سنتناول هذا التقسيم بعض التعديل الذي نرى أنه في حاجة إليه، على ما سنوضحه فيما بعد، وسنكفي بدراسة اتجاهات زيادة النفقات العامة منذ سنة ١٩١٤-١٥، ولو أن دراستنا حتى الآن كانت موجهة إلى النفقات العامة منذ سنة ١٨٨٠، وذلك لصعوبة مقارنة أقسام النفقات قبل سنة ١٩١٤-١٥ بأقسامها

(١) جميع البيانات المذكورة في هذا الباب مستقاة من الحساب القومي والحساب الختامي لسنوات الخطة.

(٢) Graziani, A., op. cit., pp. 136 e ss.

(٣) Ricci, U., Le Budget de l'Etat Égyptien (L'Égypte Contemporaine, 1932, pp. 437-506). Le Budget de l'Etat Égyptien pour l'exercice 1933-34 (Même Revue, 1931, pp. 315-384). Le Budget de l'Etat Égyptien pour l'exercice 1931-32 (Al-Qanun Wal Iqtinad, 1930, pp. 284-322). Comparaisons internationales en matière de statistique financière, (L'Égypte contemporaine, 1930, pp. 383-391). Confronti fra la finanza pubblica egiziana e quella di alcuni paesi europei (Rendiconti della R. Accademia dei Lincei, 1930, pp. 380-386). Une Vue d'ensemble sur les dépenses de l'Etat Égyptien, (L'Égypte Contemp. 1930, pp. 1-67).

Pose, M.A. Classification des dépenses publiques, Paris, 1932.

بعد تلك السنة ، نظرا لتعديل نظام الميزانية ابتداء من سنة ١٩١٤-١٥^(١).

يقسم الأستاذ ريتشى النفقات العامة إلى ثلاثة أقسام أساسية :

(١) نفقات عمومية (Dépenses générales)

(٢) نفقات للأمن العام (Dépenses pour la sécurité publique)

(٣) نفقات للرخاء العام (Dépenses pour la prospérité publique)

أما النفقات العمومية فتشمل : (أ) نفقات السلطات العليا (Organes

suprêmes de l'Etat) ، (ب) نفقات الإدارة المالية (Administration

financière) ، (جـ) نفقات الإدارة العمومية (Administration générale) ،

وتضم نفقات السلطات العليا النفقات الآتية : منحصات رئيس الدولة ،

منحصات البرلمان ، مجلس الوزراء ، مكتب المستشارين المالي والقضائي ، أعلام القضاة .

أما نفقات الإدارة المالية فتشمل نفقات المصالح الآتية : ديوان عام وزارة

المالية ، الأموال المقررة ثم الضرائب ، المساحة ، الأملاك الأميرية ، الجراك ،

الكيمياء ، الدين العام ، المعاشات والمكافآت .

وتضم نفقات الإدارة العمومية نفقات مصلحة الإحصاء ، والمطبعة الأميرية

والمباني الأميرية .

وتشمل نفقات الأمن العام : (أ) نفقات الأمن الخارجي (Sécurité

extérieure) ، (ب) نفقات الأمن الداخلي (Sécurité intérieure) . وتضم

الأولى نفقات وزارة الدفاع الوطني ، ونفقات تنفيذ المعاهدة المصرية الإنجليزية .

ونفقات وزارة الخارجية ، أما الثانية فتضم نفقات وزارتي الداخلية والعدل .

وتشمل نفقات الرخاء العام : (أ) نفقات الرخاء البدني (Prospérité

physique) ، (ب) نفقات الرخاء الاقتصادي (Prospérité économique)

(ج) نفقات رفع المستوى الثقافي (Développement intellectuel) . وتضم الأولى نفقات الصحة ، والثانية نفقات الزراعة ، والتجارة والصناعة ، والأشغال العامة ، والمرافعات . أما الثالثة فتجمع نفقات التعليم العام والبعثات العلمية . ونرى أن يضاف إلى هذه الأقسام الثلاثة الرئيسية قسم رابع يتناول نفقات الرخاء المحلي (Prospérité locale) ويشمل ما تساهم به الحكومة المركزية في نفقات مجالس المديرين والمجالس البلدية والمحلية والقروية من إعانات وسلف كما يشمل نفقات المصالح الآتية : تنظيم القاهرة وحلوان ، الكنفس والرش ، مياه الجيزة والجزيرة ، مياه وإثارة حلوان ، المجازى ، على ما سنوضحه فيما بعد وستتناول فيما يلي كلا من هذه الأقسام الأربعة الرئيسية وفروعها بالدرس على الترتيب الآتى :

١ - النفقات العمومية

- ١ - السلطات العليا : رئيس الدولة ، الهيئة التشريعية ، مجلس الوزراء ، الاستشارة المالية والقضائية ، أقطام القضايا ، لجان تعديل القوانين .
- ب - الإدارة المالية : ديوان عام وزارة المالية ، الأموال المقررة ثم الضرائب ، المساحة ، الأملاك ، الجمارك ، الدين العام ، المعاشات والمكافآت ، نفقات مختلفة .
- ج - الإدارة العمومية : الإحصاء ، المطبعة الأميرية ، المباني .

٢ - نفقات الأمن العام

- ١ - الأمن الخارجى : الدفاع الوطنى وتوابعه ، الخارجية .
- ب - الأمن الداخلى : ديوان عام الداخلية ، البوليس والحفر ، الحج ومجر الطور ، ديوان عام الشؤون الاجتماعية ، السجون ، العدل .
- ج - نفقات غير عادية ناشئة عن الحرب والطوارئ والاضطرابات .

٣ - نفقات المرفأء العام

١ - الصحة العامة

ب - الإدارة الاقتصادية :

١ - الانتاج الوطنى : الزراعة ، التجارة والصناعة ، الكيمياء ،

البتروىل ، المناجم والمحاجر ، توفير البريد ، نفقات مختلفة .

٢ - الاشغال العامة : ديوان علم وزارة الاشغال ، الرى ،

الميكانيكا والكهرباء ، الطيعيات .

٣ - المواصلات : ديوان علم وزارة المواصلات ، السكك

الحديدية ، التلغرافات والتليفونات ، البريد ، الموانى والمنائر ،

الطرق والسكارى .

جـ - رفع المستوى الثقافى : ديوان علم وزارة المعارف والتعليم العام

الخ . . . التعليم الجامعى ، البعثات ، دور الكتب والآثار الخ .

٤ - نفقات المرفأء المحلى

انجىالس البلدية الخ . . . ، تنظىم القاهرة وملحقاته ، مياه الجيزة

والجزيرة وملحقاتها ، المحارى .

الفصل الأول

مدى ازدياد النفقات العمومية

تشمل النفقات العمومية ، كما سبق ، نفقات السلطات العليا ، والإدارة

المالية ، والإدارة العمومية ، وستدرس مدى ازدياد كل فرع منها فى مبحث منفصل

المبحث الأول

مدى ازدياد نفقات السلطات العليا

تشمل السلطات العليا : رئيس الدولة ، الهيئة التشريعية ، مجلس الوزراء ، مكتب

المستشارين المالي والقضائي، إدارة أقاليم القضاء، ونرى أن تضم إليها لجان تعديل القوانين .

١ - مخصصات ومراتب رئيس الدولة والعائلة المالكة وديوان رئيس الدولة، وقد أضيفنا إليها ما يخصها من نفقات مدرجة في الأبواب الأخرى من الميزانية . بلغت ٢٨٥٦١١ جنيا في سنة ١٩١٤-١٥ ثم ارتفعت إلى ٧٢٢٨٩٦ جنيا في سنة ١٩٤٥-٤٦ ، فتكون قد زادت أثناء تلك المدة بمقدار ١٥٦١٦٪^(١)

٢ - مخصصات الهيئة التشريعية (الجمعية التشريعية ، ثم البرلمان ابتداء من سنة ١٩٢٤-٢٥) ، بلغت ٣٩٠٦٤ جنيا في سنة ١٩١٤-١٥ و ٣٥٢١٠٢ جنيا في سنة ١٩٤٥-٤٦ فتكون قد زادت أثناء تلك المدة بمقدار ٨٠١٠٣٪

٣ - نفقات مجلس الوزراء ، وقد طرحنا منها بعض النفقات التي تتصل ببعض الوزارات والمصالح الأخرى ، بلغت ١١٢٣٦ جنيا في سنة ١٩١٤-١٥ ثم زادت إلى ٣١٤٢٨ جنيا في سنة ١٩٤٥-٤٦ ، فتكون قد زادت أثناء تلك المدة بمقدار ١٨٠٪

٤ - نفقات مكتب المستشارين المالي والقضائي ، بلغت ١٠٤٣١ جنيا في سنة ١٩١٤-١٥ و ١٦١٢٤ جنيا في سنة ١٩٣٦-٣٧ وهي آخر سنة نجد فيها هذه النفقات مدرجة بالميزانية إذ ألغى هذان النصبان بعد ذلك ، فتكون قد زادت في تلك المدة بمقدار ٥٤٠٦٪ . وقد بلغت مصاريف التصفية ٦١٧٤ جنيا في سنة ١٩٣٧-٣٨ و ١١٥ جنيا في سنة ١٩٣٨-٣٩ ، أخذت من مصروفات ديوان عام وزارة المالية .

٥ - نفقات إدارة أقاليم قضائيا الحكومة ، بلغت ٣٨٣٦١ جنيا في سنة ١٩١٤-١٥ وارتفعت إلى ١٣٩٦٣٠ جنيا في سنة ١٩٤٥-٤٦ ، فتكون قد زادت أثناء تلك المدة بمقدار ٣٦٤٪

(١) انظر المشرقي في القسب الثوب المذمومة في هذا البحث وفي جيم الياس مثالا لينة مقرب .

٩ - نفقات لجان تعديل القوانين ، وردت في الميزانية ضمن نفقات وزارة العدل (الحقانية) ابتداء من سنة ١٩٣٤-٣٥. وقد بلغت ٥٧ جنيهاً تلك السنة ثم ارتفعت إلى ١٤٣٥٦ جنيهاً في سنة ١٩٤٥-٤٦

وإذا تركنا جانباً نفقات المستشارين للمال والقضائي ونفقات لجان تعديل القوانين لكان ترتيب فروع السلطات العليا تبعاً لدرجة زيادة نفقاتها كالآتي:
الهيئة التشريعية (٨٠١٣٪) ، أقاليم القضايا (٢٦٤٪) ، مجلس الوزراء (١٨٠٪) رئيس الدولة (١٥٦٠٦٪).

ويوضح الجدول الآتي نفقات فروع السلطات العليا أثناء السنة من سنة ١٩١٤-١٥ حتى سنة ١٩٤٥-٤٦ (بالجنيئات المصرية) ^(١).

نفقات فروع السلطات العليا

السنة	رئيس الدولة	الهيئة التشريعية	السلطة القضائية	السلطة التنفيذية	السلطة القضائية	المجموع
١٥-١٩١٤	٢٨٥٩١١	٣٩٠٦٤	١١٣٣٦	١٠٤٣١	٣٨٣٦١	—
١٦-١٩١٥	٣٣١٩٦٧	٣٦٢٠٢	١١٤٧٤	٣٣٦٨٧	٣٦٠٥٦	—
١٧-١٩١٦	٣٤٧٠٣٧	٣٤٨٤٣	١١٤٣٣	٩٨١٦	٣٦٢٠١	—
١٨-١٩١٧	٣٨٠٤٩٩	٣٤٢٨٨	١١٣٤٢	٧٢٩٤	٣٧٩٦١	—
١٩-١٩١٨	٣٧٨٤٥٥	٣٣٥٧٣	١١٤٠٠	٦٦٧٩	٣٩٨٣١	—
٢٠-١٩١٩	٤٩٩٥٠٠	٣٣٦٢٠	١٣٧٩١	٧٢٥٨	٤٩٧٦٤	—
٢١-١٩٢٠	٧٠٩٣٧١	٣٨٤٥٦	١٣٩٤٠	٦٨٠٤	٦٤٢٢١	—
٢٢-١٩٢١	٧٩٦٧٠١	٣٦١٥٨	١٩٣٦٦	٥٢٨٦	٦٩١٠٨	—
٢٣-١٩٢٢	٦٦٢٠٦٠	٣٣٣٤٩	١٤٧٦٦	١١٠٥٢	٦٩٩٧٩	—
٢٤-١٩٢٣	٧٩٦٤٧٠	٢٠٤٤٤	١٣٩٥١	١٧١٤٣	٨٩٧١٧	—

(١) وقفنا عند سنة ١٩٤٥-٤٦ لأن آخر حساب نظامي نشرته وزارة المالية عند طبع هذا الباب هو حساب تلك السنة أما الحساب الختامي لسنة ١٩٤٦-٤٧ فلم يتم إصداره كسنة .

(تایم) نغمات فروع السلطات العليا

السنة	ملاحظات رئيس الدولة	مقامات الديانة التربية	على الوزراء	السلطة القانونية القانون	الامم العربية	الى البرلمان	الموضوع
٢٥-١٩٢٤	٨٠٥٣٢٩	٢٢٥٦٥٤	٢١٧٠٧	١١	٨٧٧٩١	—	١١٤٠٤٨١
٢٦-١٩٢٥	١٠٦٤	١٠٥٦٩٥	١٦٤٥٤٣	١٦٨١٣	٩٢٧٤٠	—	١٠١٢٧٦٥
٢٧-١٩٢٦	١٥٨٨٥٣	١٧٥٧٨٥	١٤٥٨٦٣	١٩٢٣	١٠١٩١١	—	١٢٩٦٣٢٧
٢٨-١٩٢٧	٧٥٧٧٧٢	٢٣٩٦٤٥	١٦٠٩٩	١٨٥٣٩	٩٧٢١٨	—	١١٢٩٦٣
٢٩-١٩٢٨	١٧٦٧٠٩	١١٩٢٣١	١٦٦١٧	١٨١٥٧	٩٧٢١٨	—	٩٦٨٠٨٥
٣٠-١٩٢٩	٧٤٤٠٦٩	١٩١٦٦٣	٢٠٢٣٥	١٨٦٤٦	١٠٤٣٤٥	—	١٠٧٨٩٥٧
٣١-١٩٣٠	١١٩٧٠	١٧٤٣٣٩	١٧٥٠٧	١٦٠٧٧	١٠٥٧٢٧	—	١٠٢٥٦٢٠
٣٢-١٩٣١	٦٤٩٥٠١	١٣٥٤٤٥	١٢٨٤٧	١٥٤٦٧	١٠١١١٥	—	٩١٥٣٧٥
٣٣-١٩٣٢	٦٢٨٤٦٠	١٧٨٢٣٦	١٢٨١٣	١٥٠١٢	١٠٠٢٩٠	—	٩٣٤٩١٠
٣٤-١٩٣٣	٦٠٧٣٩٠	١٧٩١٨٥	١٢٤٦٦	١٥٢٣٨	١٠٠٠٨٤	—	٩١٥٣٦٣
٣٥-١٩٣٤	٦٠١٢٤٣	١٣٠٥٤١	١١٩٠٧	١٦٤٠٦	١٠٠٠٧٥١	٥٧	٨٦٠٩٠٥
٣٦-١٩٣٥	٦٣١٧٧٧	٥٣٧٢٠	١١٦٩٩	١٦١٦٩	١٠٩٦٧٠	٢٠٧٦	٨٢٥١١١
٣٧-١٩٣٦	٤٣٣١٣٢	٢٩٣٩٧٧	١٤٤٧٨	١٦١٢٤	١٠٩٨٦٦	٦١٣١	٨٧٣٦٥٨
٣٨-١٩٣٧	٤٤٤٦٠١	٢٥٩٢٣١	٤٧٢٩	٦١٧٤	١٠٨٤٣٥	—	٨٦٣٧٢١
٣٩-١٩٣٨	٤٧٩٧٠٧	٢٩٧٧٦٦	٢٠٤٧٦	١١	١٠٤٥٨٧	١٨٤٣	٩٠٤٤٨٤
٤٠-١٩٣٩	٤٧٨٣١٧	١١٢٦٤٧	٢٠٩٤٢	—	١٠٢١٣٠	٨٣٥	٩١٣٣٥٠
٤١-١٩٤٠	٤٦٨٧٩٦	١٧٠٩٤٦	١٦١٥٢	—	١٠٠٠٥٦٧	٢٦٥	٨٨٧٤٨٩
٤٢-١٩٤١	٤٧١٦١١	٢١٤٧١٨	١٥٤١٣	—	٩٧٨٥٠	١٣٠٢	٨٦٤١٩٧
٤٣-١٩٤٢	٥٢٥٩٩٧	١٤٣٦٢٣	١٦٧٩٦	—	١٠٥٥٣٨	١٨٨٤	٩٨٤٦٥١
٤٤-١٩٤٣	٥٤٨٦٣١	٢٢٣٠٠٤	٢٣٥٥٤	—	١١١١١٧	١٣٦١	١٠٠٧٦٦٧
٤٥-١٩٤٤	٥٩٤٧٧٧	٦٠٧٠٩٤	٢٢٠٦٢١	—	١٢٣٦٠٠	٢٩٥٢	١٠٦٤٩٥٢
٤٦-١٩٤٥	٢٧٢٨٦٦	٢٠٢١٢٧	٢١٤٢٨	—	١٢٩٦٣٠	١٢٥٦	١٢٧٠٤١٢

(١) أدرجت امتحانات المستأجرين المسائي واللفظي لسنة ١٩٧٤-٢٥ خطأ في امتحانات للامتحان، انظر ص ٢٣ من الحساب الختامي لسنة ١٩٧٤-٢٥.

(٢) سنة ١٩٧٦-٢٧ هنا وفي الجداول الآتية من ثلاثة متر صبرا.

المبحث الثاني

مدى ازدياد نفقات الإدارة المالية

تشمل نفقات الإدارة المالية نفقات الإدارات والمصالح الآتية : ديوان عام وزارة المالية ، إدارة عموم الأموال المقررة وملحقاتها ثم مصلحة الضرائب ، مصلحة المساحة ، مصلحة الأملاك الأميرية ، مصلحة الجمارك ، الدين العام ، المعاشات والمكافآت ، ديوان المحاسبة ، نفقات مختلفة .

١ - نفقات ديوان عام وزارة المالية، وتشمل جزءا من نفقات خدمة الأقاليم والمحافظات منذ سنة ١٩٢٥ - ٣٦ ، وقد أضفنا إليها نفقات اللجان المؤقتة في السنوات من ١٩٢٠ - ٢١ حتى ١٩٢٣ - ٢٤ ، كما أضفنا إليها في سنة ١٩٤٣ - ٤٤ مبلغ ١١٨٠ جنبا نقلا من قسم الدين العام وهو يمثل مصروفات سندات الدين الممتاز المسجلة بيتك انجلترا لتستقيم المقارنة مع السنوات السابقة ، وطرحنا منها في سق ١٩٤١ - ٤٢ و ١٩٤٢ - ٤٣ مصروفات خدمة الدين العام (وقد أضفناها لفرع الدين العام) لتستقيم المقارنة مع السنوات السابقة كذلك . وقد بلغت نفقات هذا الفرع ٢٧٠٠٠٢٩ جنبا في سنة ١٩١٤ - ١٥ وارتفعت إلى ٩٩٩٤٨٠ جنبا في سنة ١٩٤٥ - ٤٦ ، فكون قد زادت أثناء تلك المدة بمقدار ٢٧٠١١ ٪ .

٢ - نفقات إدارة عموم الأموال المقررة ، وتشمل الصفرعاية المصرية (دار المحفوظات المصرية منذ سنة ١٩٢٦ - ٢٧) وخدمة الإدارة والتحصيل (خدمة الأقاليم والمحافظات ابتداء من سنة ١٩٢٥ - ٢٦) ، وإدارة ضريبة الملاهي (ابتداء من سنة ١٩٢٤ - ٣٥) ، ثم مصلحة الضرائب بسمها المقارنة والمحقولة وما يلحق بها : بلغت نفقات هذا الفرع ٤٧٩٠٥٠ جنبا في سنة ١٩١٤ - ١٥ ، ثم

ارتفعت إلى ٨٣٧٧١٠ جنيا في سنة ١٩٤٥ - ٤٦ فتكون قد زادت أثناء تلك الفترة بنسبة ٧٤١٩ ٪ .

٢ - نفقات مصلحة المساحة : بلغت ١٦٣٥٧٤ جنيا في سنة ١٩١٤ - ١٥ ، ثم ارتفعت إلى ٦٠٣٦٤٠ جنيا في سنة ١٩٤٥ - ٤٦ ؛ أي أنها زادت أثناء تلك المدة بنسبة ٣٦٩٠٠ ٪ .

٤ - نفقات مصلحة الأملاك الأميرية : وقد أحفنا إليها مصروفات إدارة صيانة الثروة العقارية في السنوات من ١٩٣٧ - ٣٨ حتى سنة ١٩٤٠ - ٤١ وكانت خارج الميزانية ، ومبلغ ١٢٨٠ جنيا في سنة ١٩٤١ - ٤٢ تقبلا من ديوان عام وزارة المالية ، وقد بلغت تلك النفقات ٢٦٦٧٣٥ جنيا في سنة ١٩١٤ - ١٥ ، ثم ارتفعت إلى ٥٢٣٧٩٨ جنيا في سنة ١٩٤٥ - ٤٦ . فتكون قد زادت أثناء تلك المدة بنسبة ٩٦ ٪ .

٥ - نفقات مصلحة الجمارك : وقد أحفنا إليها نفقات إدارة رسم الإنتاج أثناء السنوات من ١٩٢٤ - ٢٥ حتى ١٩٢٧ - ٢٨ لتستقيم المقارنة مع السنوات التالية . وقد بلغت نفقات هذا الفرع ١٤٢٤٧١ جنيا في سنة ١٩١٤ - ١٥ ، ثم ارتفعت إلى ٣٩٤٧٠٢ جنيا في سنة ١٩٤٥ - ٤٦ . فتكون قد زادت أثناء تلك المدة بنسبة ١٧٧ ٪ .

٦ - نفقات الدين العام : وقد أحفنا إليها في سنة ١٩١٤ - ١٥ الوركو، وابتداء من سنة ١٩١٥ - ١٦ القروض العثمانية . وطرحنا منها أثناء السنوات ١٩٢٥ - ٢٦ إلى ١٩٢٩ - ٣٠ والسنوات ١٩٤٣ - ٤٤ إلى ١٩٤٥ - ٤٦ المبالغ المستعانة في الاستهلاك . وأحفنا إليها أيضا في سنتي ١٩٤١ - ٤٢ و ١٩٤٢ - ٤٣ مصروفات خدمة الدين العام تقبلا من ديوان عام وزارة المالية ، كما سبق ، وطرحنا منها في سنة ١٩٤٣ - ٤٤ مبلغ ١١٨٠ جنيا مصروفات سندات الدين الممتاز المسجلة بينك إنجلترا وقد قللت إلى الديوان العام للمالية لتستقيم المقارنة مع باقي السنوات ، كما سبق القول أيضا ، وقد بلغت نفقات هذا الفرع : ٤٤٧٧٥٠٢ جنيا في سنة ١٩١٤ - ١٥ ، ثم انخفضت إلى ٢٧٣٩١١٩ جنيا في

سنة ١٩٤٥ - ٤٦ ، أى أنها نقصت أثناء تلك الفترة بمقدار ٢٨.٨ ٪ .

٧ - المعاشات والمكافآت : أحضنا إليها في سنة ١٩١٤ - ١٥ مبلغ ١٢١٥ جنيا نقلا من ديوان عام وزارة المالية لاستبدال معاشات ، وفي سنة ١٩٢٧-٣٨ مبلغ ٢٦٧٨ جنيا نقلا من ديوان عام وزارة المالية كذلك ويمثل رأس مال معاش أرملة محب باشا المستبدل ، وفي سنة ١٩٤٠-٤١ مبلغ ١١٠٣ جنيا نقلا من ديوان عام المالية أيضا ، من ذلك مبلغ ٨٨٠ جنيا لاستبدال معاشات بعض الموظفين ، ومبلغ ٢٢٣ جنيا نفقات ماتم حسن صبرى باشا رئيس مجلس الوزراء الأسبق . وقد سبق الكلام على المعاشات والمكافآت ^(١) . وبلغت نفقات هذا التفرع ٦٥٤٢٥٨ جنيا في سنة ١٩١٤ - ١٥ ثم ارتفعت إلى ٢٣٧٦٢١٢ جنيا في سنة ١٩٤٥ - ٤٦ ، أى أنها زادت أثناء تلك الفترة بنسبة ٤١٦ ٪ .

٨ - نفقات ديوان المحاسبة : بدأت سنة ١٩٤١-٤٢ بمبلغ ٣١٢ جنيا أخذ من ديوان عام وزارة المالية ويمثل مرتب رئيس الديوان ، وبلغت ٧٥٤٨٦ جنيا في سنة ١٩٤٥-٤٦ .

٩ - نفقات مختلفة يأتها كالاتي : (أ) - تخفيض أو هبوط ثمن سندات الاحتياطي أو خسارة بيعها أو تحويلها : ١٢٧٠٤٠٧ جنيا في سنة ١٩١٥-١٦ ، و ٨١٦٩٧٣ جنيا في سنة ١٩٢٠-٢١ ، و ٩٨٨٥٥ جنيا في سنة ١٩٣٨-٣٩ ، و ٣٢٧٤١٨ جنيا في سنة ١٩٣٩-٤٠ ، و ١٧٩ جنيا في سنة ١٩٤٤-٤٥ ، (ب) - الخسارة الناجمة عن بيع القود النصفي والنيكل الزائدة عن حاجة التعامل : ٦١٣١٣ جنيا في سنة ١٩٢٣-٢٤ ، و ٥٠٨٣٠٢٤ جنيا في سنة ١٩٢٤-٢٥ ، و ٦٠٨٢٠٤ جنيا في سنة ١٩٣١-٣٢ ، و ٢٩٢٣١٠ جنيا في سنة ١٩٣٧-٣٨ . (ج) - متأخرات ماهيات سنة ١٩٢١-٢٢ المعلقة ٩٤٣٧٧ جنيا في سنة ١٩٢٢-٢٣ ، و ١١٥٦١٠ جنيا في سنة ١٩٢٣-٢٤ . (د) - علاوات المستخدمين الذين حرروا منها في

(١) راجع - ملحق ٤ ص ٣٢٢ وما بعدها .

سنة ١٩٢٥ : ٥٣٤١٨ جنيه في سنة ١٩٣٦-٣٧ ، (٥) - تكاليف إصناف بعض طوائف الموظفين والعمال : ٧٥٠٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٤٣-٤٤ ، و ١٦٧٥٦١ و ٤١٦٧٥٦١ جنيه في سنة ١٩٤٤-٤٥ ، و ٢٠١٧٨٦٠ جنيه في سنة ١٩٤٥-٤٦ ، (و) - إغاثة وزارة الأوقاف لمواجهة عب. إغاثة غلاء المعيشة وتطبيق قواعد الإنصاف على موظفيها : ١٧٠٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٤٤-٤٥ ، و ٣٤٥٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٤٥-٤٦ .

أما نفقات مصلحة الكيمياء التي يدرجها الأستاذ ريتشي ضمن نفقات الإدارة المالية فقد رأينا ضمها لنفقات الرعاء الاقتصادي كما سيأتي فيما بعد ، إذ هي أقرب إلى نفقات الرعاء الاقتصادي منها إلى نفقات الإدارة المالية .
وإذا تركنا جانباً نفقات ديوان المحاسبة والنفقات المختلفة ، ورتبنا فروع الإدارة المالية تبعاً لنسبة زيادة نفقاتها لكان ترتيبها كالآتي : المعاشات والمكافآت (٤١٦ ٪) ، الديوان العام (٣٧٠٠١ ٪) ، المساحة (٢٦٩ ٪) ، الجمارك (١٧٧ ٪) ، الأملاك الأميرية (٩٦ ٪) ، الضرائب (٧٤١٩ ٪) ، الدين العام (٣٨١٨ ٪) .

وفيما يلي جدول يبين نفقات فروع الإدارة المالية أثناء المدة من سنة ١٩١٤-١٥ حتى سنة ١٩٤٥-٤٦ (بالجنيهات المصرية) .

(تابع) تفقات فروع الإدارة المالية

المركز	رقم الحساب	البيان	المبلغ	البيان	المبلغ	البيان	المبلغ	البيان	المبلغ
١١-٦١٨٢٨	٥٢٤١٨	—	٢٤٦٧٢٥٦	٦٢٣٨٧٥٦	٢٤٤٤٨٦٢٤-٠٨٩٠٠٠١٥٣٠٠٤٦٥٩	٦٠٨٠٧١	٢٧-١٩٢٦		
٨٤٢-٦٩٦	—	—	١٦٤٢٦٤٧	٤٥٢٨٢٢٤	٢٢٢٢٧٩٢٨٠٢٢١٠١٤٠٨٤	٤٨٢٦٢٤	٥٢٧٢٩٧	٢٨-١٩٢٧	
٩٤١١٥٧	—	—	٢١٨٧٤٤٧	٤٨٢٤٨٠٥	٢٤٤٥٠٠٢١٧٢٥٠٠٨١٨٨٠	٤٨٦١٩٠	٦١٤٤٨٦	٢٩-١٩٢٨	
٩٧-٥٥٥٨	—	—	٢٥٨٧٩١٢	٤٥٦٦٠٦٦	٢٦١٤٧١	٢٨٩٤٠٥	٦١٩٤٤٦	٤٨١٧٨٢	٢٠-١٩٢٩
١٠٠٧٢٦٨	—	—	٢٢٧١١٩٤	٥٢٧٥١-٦	٢٦٥٤٢٩٤٢٢٢٢٧٦-٩٨٥٩	٤٨٦٧٢٠	٦٤٢٠٨٢	٢١-١٩٣٠	
٩١٥٨٢٨٠	٦-٨٢٠٤	—	١٨٩٥٧٢٢	٤٢٤٧٨٢٦	٢٥٥٢١٤	٢٢٤٥٨٢٥٢١١٦٠	٤٨١٠٨	٦٢٧٤١٢	٢٢-١٩٣١
٨٦٢٧٧٦٤	—	—	١٩٦٠٨٤٢	٤٢٢٢٢٤٦	٢٤٨٠٤٠	٢٢٥٩٩٤	٥٢٦١٠٩	٤٢٦٤٢٩	٦١٧٠٠٧
٨٦٦٠٢٢١	—	—	٢١٩٢٢٤٧	٤١٩٤٨٩١	٢٢٨٥٧٠	٢٢٥٢١٦	٥١٨٢٨٢	٤٥٤٨٩٤	٦٢٦١٢١
٨٧٦٢٢١٢	—	—	٢٢٢٨١٨٠	٤١٩٥٠١٢	٢٤٥٠٤٢	٢٢٨٧٤٥	٥١٩١١٥	٤٦٨٧٩٨	٦٢٦٠٢٠
٩٢٤١٢٨٥	—	—	٢٥٥٠١٩٠	٤١٨٩١٤٢	٢٦٠٦٢٥	٤٨٢٢٧٩	٥٢٦٦٧٦	٤٩٤٤٧٤	٧٢١٧٨٨
٩٢٠١٢٢٢	—	—	٢٢٧٥٤٢٠	٤١٩٢٩٧٦	٢٢٧١١٥	٦٠٢٩٩٠	٥١٩٦٧٩	٤٨٥٢٨٥	٧٥٧٧٥٧
٩٧٢٢٩٩٢	٢٩٢٢١٠	—	٢١٧٧٠٧٢	٤١٩٢٩١٦	٢٢٢٢٢٢١	٢٦٤٠٢٨	٤٤٢٢٠	١٧٩٤	٨٢٢٧٥٦

المبحث الثالث

مدى ازدياد نفقات الإدارة العمومية

تشمل نفقات الإدارة العمومية نفقات المصالح الآتية : الإحصاء، والمطبعة الأميرية، والمبايى الأميرية، ودعيت كذلك لأنها تنفد جميع مصالح وإدارات الحكومة الأخرى .

١ - نفقات مصلحة عموم الإحصاء والتعداد : بلغت ٤٩٤٠ جنيا في سنة ١٩١٤ - ١٥ ، ثم ارتفعت إلى ٤٧٢٣٤ جنيا في سنة ١٩٤٥ - ٤٦ فتكون قد زادت أثناء تلك المدة بمقدار ٨٥٦٠٢٪

٢ - نفقات المطبعة الأميرية : بلغت ٥١٧٩٦ جنيا في سنة ١٩١٤ - ١٥ ، ثم ارتفعت إلى ٢٩٦٥٣٢ جنيا في سنة ١٩٤٥ - ٤٦ ، فتكون قد زادت أثناء تلك المدة بمقدار ٤٧٠٠٦٪

٣ - نفقات مصلحة المبايى الأميرية : وقد أضفنا إليها في سنة ١٩١٤ - ١٥ مبلغ ١٤٣٨٦ جنيا نقلا من وزارة المالية ، لبناء ثكنات بالعباسية لجيش الاحتلال ، وفي سنة ١٩١٦ - ١٧ مبلغ ٢٠١ جنيا نقلا من وزارة المالية أيضا ولنفس الغرض ، وبلغت تلك النفقات ٢١٣٠٦٧ جنيا في سنة ١٩١٤ - ١٥ ، ثم زادت إلى ١٠٣١٦٦٦ جنيا في سنة ١٩٤٥ - ٤٦ ، فتكون قد زادت أثناء تلك المدة بمقدار ٣٨٤٠٢٪

ولذا ترتبنا فروع الإدارة العمومية تبعاً لدرجة زيادة نفقاتها فكانت كما يأتي : الإحصاء (٨٥٦٠٢٪) ، المطبعة الأميرية (٤٧٠٠٦٪) ، المبايى الأميرية (٣٨٤٠٢٪)

وبين الجدول الآتي نفقات فروع الإدارة العمومية منذ سنة ١٩١٤ - ١٥ حتى سنة ١٩٤٥ - ٤٦ (بالجنينيات المصرية) :

قوائم خروج الإدارة السوفية

الرقم	الاسم	المنظمة الأميرية	الجنس	الميلاد
١٥-١٩١٤	٤٩٤٠	٥١٧٩٦	٢١٣٠٦٧	٢٦٩٨٠٣
١٦-١٩١٥	٤٤٣٠	٨٠٤٩٠	١١٥١٣١	٢٠٠٠٥١
١٧-١٩١٦	١٣٣٦١	٦٠٧٠٣	١٠٥٢٠٣	١٧٩٢٦٧
١٨-١٩١٧	١٨٩٨٦	٥٨٠٢٦	١٣٠٥١٦	٢٠٧٥٢٨
١٩-١٩١٨	١٧٣٥٠	٩٢٠٩٥	١٨٩٣١٥	٢٩٨٧٦٠
٢٠-١٩١٩	١١٦٢٧	٧٦٤٧٥	٢٧٩٦٨٠	٣٦٧٧٨٢
٢١-١٩٢٠	١٣١٨٠	٩٣٧٩٩	٥٤١٠٩٤	٦٤٨٠٧٣
٢٢-١٩٢١	١٣٣٦١	٨٧٦٣٥	٤٢٩٤٨١	٥٣٠٤٧٧
٢٣-١٩٢٢	١٣٣٦٤	٩٤٧٤٦	٢٨٢٣٢٣	٤٩٠٤٣٣
٢٤-١٩٢٣	١٩٠٢٥	٧٣٨١٩	٤٣٠٠٩٤	٥٢٢٩٣٨
٢٥-١٩٢٤	١٧٦٤٤	٨٩٢١٨	٢٩٧٦٧٨	٤٠٤٥٤٠
٢٦-١٩٢٥	٢٥١١٣	١٠٢٧٥٨	٢٣٤٦٧٧	٤٦٣٥٤٨
٢٧-١٩٢٦	٤٢٣٢١	١١٦٧٧٨	٢٣٠٢٢٧	٤٨٩٣٣٦
٢٨-١٩٢٧	٥٣٣٠٥	١٠١٤٢١	٤٤٤١١٧	٥٩٨٨٤٢
٢٩-١٩٢٨	٣٧١١٩	١٠٥٤٢٩	٧٠٦٣١٥	٨٤٨٨٧٣
٣٠-١٩٢٩	٣٧١٦٦	١٣٦٩١٩	١٢١٦٨٢٣	١٣٨٠٩١٧
٣١-١٩٣٠	٣٧٥٧٣	١٣٧٨٦٠	١٥٠٢٣٣٦	١٦٦٧٧٦٩
٣٢-١٩٣١	٣٦٩٥٠	١٢٤٠٨٢	٧٥٦١٧٧	٩٠٧٣٠٩
٣٣-١٩٣٢	٣٦٠١٩	١١٦١٧٦	٥٧٦٥٧٥	٧١٨٧٧٠
٣٤-١٩٣٣	٣٥٩١٧	١٠١٧٢٥	٥١٦٩٥٣	٦٤٤٥٩٥
٣٥-١٩٣٤	٣٦٨٠١	١٢٤٢٦٣	٦٨٨٩٤٣	٨٤٠٠٠٧
٣٦-١٩٣٥	٣٨٠٦٧	١٦٣٦٨٨	٨٥٠٢١٠	١٠٤١٩٧٥
٣٧-١٩٣٦	٤٩٧٩٤	١٥٩٥٩٣	٦٨٣٣٦٣	٨٩٢٦٥٠
٣٨-١٩٣٧	٤٦٨٥٣	١٨٤٠١٤	٧٢٣٧٨٠	٩٦٣٦٤٧

(تابع) نفقات فروع الإدارة العمومية

السنة	الاحصاء	العلبة الأميرية	الباني	المجموع
١٩٣٨-٣٩	٤٢٤٧١	٢٠٥٣٣٦	٩١٠٥٣٤	١١٥٨٣٤١
١٩٣٩-٤٠	٣٥٠٨٠	٢٠٠٦٩١	٧٥٣٨٩٦	٩٨٩٦٦٧
١٩٤٠-٤١	٢٨٧٧٤	٢٤٨٧٣٩	٦١٤٥١٤	٨٩٢٠٢٧
١٩٤١-٤٢	٢٨٨٨٤	١٦٧٢٣١	٤٣٧٤٧٥	٦٣٣٥٩٠
١٩٤٢-٤٣	٣٣١٣٠	١١٩٣١٧	٤٥٦٧٨٢	٦٠٩٢٢٩
١٩٤٣-٤٤	٣٤٤٩٩	٣٢٧٠٢٠	٦١٢٥٥٥	٩٧٤٠٧٤
١٩٤٤-٤٥	٣٣٤٦٧	٢٣٠٢٦٢	٨٩٦٩٨٦	١١٦٠٧١٥
١٩٤٥-٤٦	٤٧٢٣٤	٢٩٦٥٣٢	١٠٣١٦٦٦	١٣٧٥٤٣٢

الأرقام القياسية لفروع النفقات العمومية

إذا اعتبرنا نفقات كل من السلطات العليا والإدارة المالية والإدارة العمومية في سنة ١٩١٤-١٥ تساوى مائة لكأن الأرقام القياسية لنفقات الفروع المذكورة في السنوات التالية كالآتي : ^(١)

(١) الرتم المشرى في هذا الجدول وفي باقي جداول الأرقام القياسية الآتية مقرب .

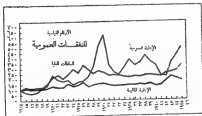
الأرقام التيسية لفروع النفقات العمومية

السنة	السلطات العليا	الإدارة المالية	الإدارة السومية
١٥-١٩١٤	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠
١٦-١٩١٥	١١١٠٦	١٢٢٠٠	٧٤٠١
١٧-١٩١٦	١١٤٠٢	١٠١٠٨	٦٦٠٤
١٨-١٩١٧	١٢٢٠٦	١٠٣٠٥	٧٦٠٩
١٩-١٩١٨	١٢٢٠٢	١٠٥٠٠	١١٠٠٧
٢٠-١٩١٩	١٥٧٠٠	١١٠٠٤	١٣٦٠٣
٢١-١٩٢٠	٢١٦٠٢	١٣٤٠٢	٢٤٠٠٢
٢٢-١٩٢١	٢٤٠٠٩	١٢٢٠٠	١٩٦٠٦
٢٣-١٩٢٢	٢٠٥٠٧	١٢٢٠١	١٨١٠٨
٢٤-١٩٢٣	٢٤٣٠٥	١٥٥٠٤	١٩٣٠٨
٢٥-١٩٢٤	٢٩٦٠٥	١٣٣٠٨	١٤٩٠٩
٢٦-١٩٢٥	٢٦٣٠٣	١٤٥٠٤	١٧١٠٤
٢٧-١٩٢٦	٣٣٧٠٠	١٧١٠٤	١٨١٠٤
٢٨-١٩٢٧	٢٩٣٠٥	١٣٠٠٦	٢٢٢٠٠
٢٩-١٩٢٨	٢٥١٠٧	١٤٥٠٨	٣١٤٠٦
٣٠-١٩٢٩	٢٨٠٠٥	١٥٠٠٤	٥١١٠٨
٣١-١٩٣٠	٣٦٦٠٦	١٥٦٠١	٦١٨٠١
٣٢-١٩٣١	٢٣٧٠٩	١٤١٠٩	٢٢٦٠٣
٣٣-١٩٣٢	٢٤٣٠٠	١٣٣٠٧	٢٦٦٠٤
٣٤-١٩٣٣	٢٣٧٠٩	١٣٤٠٢	٢٢٨٠٩
٣٥-١٩٣٤	٢٢٣٠٨	١٣٥٠٨	٢١١٠٣
٣٦-١٩٣٥	٢١٤٠٥	١٤٤٠٧	٢٨٦٠٢

(تابع) الأرقام القياسية لفروع النفقات العمومية

السنة	السلطات العليا	الإدارة المالية	الإدارة العمومية
١٩٣٦-٣٧	٢٢٧٠١	١٤٢٠٦	٢٣٠٠٩
١٩٣٧-٣٨	٢٢٤٠٥	١٥٠٠٨	٢٥٧٠٢
١٩٣٨-٣٩	٢٢٥٠١	١٤٨٠٣	٤٢٩٠٣
١٩٣٩-٤٠	٢٣٧٠٤	١٥٥٠٥	٢٦٦٠٨
١٩٤٠-٤١	٢٣٠٠٧	١٣٧٠٤	٢٣٠٠٦
١٩٤١-٤٢	٢٢٤٠٧	١٤٠٠٣	٢٣٤٠٨
١٩٤٢-٤٣	٢٥٦٠٠	١٨٢٠٩	٢٢٥٠٨
١٩٤٣-٤٤	٢٦١٠٩	٢٢٢٠٩	٣٦١٠٠
١٩٤٤-٤٥	٢٧٦٠٩	٢٠٦٠٩	٤٣٠٠٢
١٩٤٥-٤٦	٢٣٠٠٢	١٨٤٠٦	٥٠٩٠٨

وفيما يلي رسم يأتى للأرقام القياسية السابقة، ومنه يتضح أن نسبة زيادة نفقات الإدارة العمومية أكبر من نسبة زيادة نفقات السلطات العليا، وهذه أكبر من نسبة زيادة نفقات الإدارة المالية، كما يتضح أيضا أن نفقات الإدارة العمومية أكثر تنديبا بين الارتفاع والانخفاض من نفقات السلطات العليا ومن نفقات الإدارة المالية.



الفصل الثاني

مدى ازدياد نفقات الأمن العالم

تنقسم نفقات الأمن العالم إلى ثلاثة أقسام : نفقات الأمن الخارجي ، ونفقات الأمن الداخلي ، ونفقات غير عادية ناشئة عن الحرب والطوارئ والاضطرابات . وقد رأينا أفراد القسم الأخير وهو غير وارد في تقسيم الأستاذ ريتشي

وستناول كل واحد من هذه الأقسام الثلاثة بالدرس باختصار في بحث مستقل

لمبحث الأول

مدى ازدياد نفقات الأمن الخارجي

تشمل نفقات الأمن الخارجي نفقات وزارة الحرية (الدفاع الوطني فيما بعد) ونفقات المصالح الآتية : خفر السواحل ، الحدود ، جيش الاحتلال ، تنفيذ المعاهدة المصرية البريطانية ، القوات المراقبة ، ونفقات وزارة الخارجية وقد سبقت دراسة نفقات وزارة الدفاع الوطني وملحقاتها بالتفصيل عند دراسة أثر تطور العنود الحربية على ازدياد النفقات العامة في الباب السابق ، ومنها يتضح أن نسبة زيادة نفقات وزارة الدفاع الوطني في سنة ١٩٤٥-٤٦ عما كانت عليه في سنة ١٩١٤-١٥ هي ٥٩٠٠٤ ٪ وأن نسبة زيادة نفقات مصلحة خفر السواحل في نفس المدة هي ٨٦٠٦ ٪ ، وأن نسبة زيادة نفقات مصلحة الحدود في سنة ١٩٤٥-٤٦ عما كانت عليه في سنة ١٩١٧-١٨ (وهي أول سنة تظهر فيها نفقات تلك المصلحة في الميزانية) هي ٩٩٠٦ ٪

نفقات وزارة الخارجية : أضفنا إليها في سنة ١٩١٤-١٥ مبلغ ١٩١٣ جنيا نفقات مأمورية الاستاة ، وفي سنة ١٩٢١-٢٢ مبلغ ٢٩٠٩٩ جنيا قلنا من مجلس الوزراء نفقات المفاوضات مع إنجلترا ، وفي سنة ١٩٢٩-٣٠ مبلغ ١٥١٠٤ جنيا

نقلا من مجلس الوزراء كذلك نفقات المفاوضة مع انجلترا أيضا، وفي سنة ١٩٣٠-٣١ مبلغ ٦٩٩٠ جنيا نقلا من مجلس الوزراء كذلك ونفس القرض ، وفي سنة ١٩٣٦-٣٧ مبلغ ٢٧٧١١ جنيا نقلا من وزارة المالية نفقات المفاوضات ومآذب سياسية ، وفي سنة ١٩٣٩-٤٠ مبلغ ٤٢٠٠٤ جنيا نقلا من وزارة المالية لمساعدة منكوف فلسطين والآناسول وفلندا ، وفي سنة ١٩٤٢-٤٣ مبلغ ١٥٠٢ جنيا نقلا من مجلس الوزراء ، وفي سنة ١٩٤٣-٤٤ مبلغ ٨٧٦٢ جنيا نقلا من مجلس الوزراء أيضا ، وفي سنة ١٩٤٤-٤٥ مبلغ ٧٨٠٦٩ جنيا ، من ذلك مبلغ ٧٦٠٦٩ جنيا نقلا من مجلس الوزراء ، و ٢٠٠٠٠ جنية نقلا من وزارة المالية ، وفي سنة ١٩٤٥-٤٦ مبلغ ١٩٦٣٢ جنيا ، منها ١٧٥٥٥ جنيا نقلا من مجلس الوزراء ، و ٢٠٦٧ جنيا من الاحتياطي العام لدفع حصة مصر في نفقات إدارة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ^(١) . وطرحنا منها في سنة ١٩٤٠-٤١ مبلغ ٢٣٩ جنيا (أضيف إلى البعثات العلمية) ومبلغ ١٠٠ جنية (أضيف إلى الصحة) ، وفي سنة ١٩٤١-٤٢ مبلغ ٣١٣٣ جنيا (أضيف إلى البعثات العلمية) ، وفي سنة ١٩٤٢-٤٣ مبلغ ٣٢٤٤ جنيا (أضيف إلى البعثات أيضا) ، وفي سنة ١٩٤٣-٤٤ مبلغ ٢٦٩٢ جنيا (أضيف إلى البعثات كذلك) وقد بلغت نفقات وزارة الخارجية بعد تعديلها كما سبق : ١٤٧١٤ جنيا في سنة ١٩١٤-١٥ ، وارتفعت فيما بعد بالتدريج حتى بلغت ٩٣١٣٠٣ جنيا في سنة ١٩٤٥-٤٦ ، فتكون قد زادت أثناء تلك المدة بمقدار ٦٢٢٩٠٤ ٪

وإذا تركنا جانباً نفقات الجيش البريطاني وقد ظلت ثابتة أثناء هذه الفترة من سنة ١٩١٤-١٥ حتى اختفت من الميزانية ابتداء من سنة ١٩٢٤-٢٥ ، ونفقات تنفيذ المعاهدة المصرية البريطانية ، ونفقات القوات المرافقة ، لكان ترتيب

(١) وقد اعتبر المبلغ المذكور (٢٠٦٧ جنيا) فيما بعد من الاحتياطي المجهوس ، وليس من المخصصات العامة ، ٧٠ بالمائة وما ٣٠ بالمائة .

فروع الأمن الخارجى بما للدرجة زيادة نفقاتها كالآتى : وزارة الخارجية (٦٢٢٩٠٤ ٪) ، وزارة الدفاع الوطنى (٥٩٠٠٤ ٪) ، مصلحة الحدود (٩٩٠٦ ٪) ، ومصلحة خفر السواحل (٨٦٠٦ ٪)
وفىما على جدول يبين نفقات الدفاع الوطنى وملحقاته ونفقات وزارة الخارجية منذ سنة ١٩١٤-١٥ حتى سنة ١٩٤٥-٤٦ (بالجنهات المصرية) :

نفقات فروع الأمن الخارجى

السنة	الدفاع الوطنى وملحقاته	الخارجية	المجموع
١٥-١٩١٤	١٢٩٠١٩٣	١٤٧١٤	١٣٠٤٩٠٧
١٦-١٩١٥	١١٧٦٩٦٢	٩٥٧٠	١١٨٦٥٣٢
١٧-١٩١٦	١٢٥١١٢٢	٩٠٦٨	١٢٦٠١٩٠
١٨-١٩١٧	١٦٢٣٨٦٩	١١٠٥٠	١٦٣٤٩١٩
١٩-١٩١٨	٢٣١١٠٦٠	١١٢٠٢	٢٣٢٢٢٦٢
٢٠-١٩١٩	٢٢٨٢٧٧٩	١٠٨٣٥	٢٢٩٣٦١٤
٢١-١٩٢٠	٢٦٥٧٩٩٢	١١٠٧٣	٢٦٦٩٠٦٥
٢٢-١٩٢١	٢٥١٨٦٥٤	٥٠٩٧٨	٢٥٦٩٦٣٢
٢٣-١٩٢٢	٢٤٢٢٣٠٢	١٩٧٦٥	٢٤٤٢٠٦٨
٢٤-١٩٢٣	٢٣٥٠٤٨٦	٦٧٠١٨	٢٤١٧٥٠٤
٢٥-١٩٢٤	٢٠٧٢٢٤٩	١٧٠٨٥٦	٢٢٤٧١٠٥
٢٦-١٩٢٥	٢١٣٤٣٩٤	٢٦٧٤٦٢	٢٤٠١٨٥٦
٢٧-١٩٢٦	٢١٦٣١٨٢	٤٠٤٤٥٧	٢٥٦٧٦٣٩
٢٨-١٩٢٧	٢٠٣٩٣٦٤	٢٠٢٣٤٥	٢٢٤١٧٠٩
٢٩-١٩٢٨	٢١٣٩٢٦٠	٣١٢٤٧٨	٢٤٥١٧٣٨
٣٠-١٩٢٩	٢٢٢٥٧٨٦	٣٩٥٠٢٧	٢٦٢٠٨١٣

(تابع) نفقات فروع الأمن الخارجى

المصروف	الخارجية	المدفع لوطى ومعدات	السنة
٢٢٩٧٠٣٧	٢٨٥٧٠٧	٢١١١٣٠	٣١-١٩٣٠
٢٢٤٦٠٣٢	٢٣٩٠٧٧	٢٠٠٦٩٥٦	٣٢-١٩٣١
٢١٩٨٩٨٦	٢٢٠٤٧٦	١٩٧٨٥١٠	٣٣-١٩٣٢
٢٢٠١٢٠٢	٢١٤٧٤٨	١٩٨٦٤٥٥	٣٤-١٩٣٣
٢٢٣٠٩٩٩	٢٨٥١٣٧	٢٠٤٥٨٦٢	٣٥-١٩٣٤
٢٤٢٤١٧٨	٢٧٢٢٣٨	٢١٥١٩٤٠	٣٦-١٩٣٥
٢٦٠٧٧٧٩	٢٧٨٤٩٠	٢٣٢٩٢٨٩	٣٧-١٩٣٦
٢٩٧٣٧٧٠	٣١١١٣٨	٢٦٦٢٦٣٢	٣٨-١٩٣٧
٦١٩٢٢٦٢	٣٣٧٠٦٠	٥٨٥٦٢٠٢	٣٩-١٩٣٨
٨٧٨٨٥٣٤	٣٢٨٤٣٠	٨٤٦٠١٠٤	٤٠-١٩٣٩
٦٩٤٧٢٥٦	٢٦٤٥٥٦	٦٦٨٢٧٠٠	٤١-١٩٤٠
٦٥٥٤٥٠٩	٢٢٨١٨٢	٦٣٢٦٣٣٧	٤٢-١٩٤١
٦٦١٧٣٢٤	٢٢٢٣٤٩	٦٣٩٤٩٧٥	٤٣-١٩٤٢
٧٥٠٧٥٧٦	٣١٦٦٧١	٧١٩٠٩٠٥	٤٤-١٩٤٣
٧٩٠٤٨٤٠	٤٧٣٠٥٣	٧٤٣١٧٨٧	٤٥-١٩٤٤
٨٢٨١٨٣٥	٩٣١٢٠٣	٧٤٥٠٥٣٢	٤٦-١٩٤٥

المبحث الثانى

مدى ازدياد نفقات الأمن الداخلى

تشمل نفقات الأمن الداخلى نفقات الإدارات والمصالح الآتية : الديوان العام
لوزارة الداخلية وكلية البوليس وإدارة الأقاليم والمحافظات ، البوليس والحفر ،
إدارة الحج ومحجر الطور ، الديوان العام لوزارة الشؤون الاجتماعية ، مصلحة
السجون ، وزارة العدل .

١ - نفقات الديوان العام لوزارة الداخلية وكلية البوليس وإدارة الأقاليم والمحافظات (وقد ضمت الأخيرة منذ سنة ١٩٢٥-٢٦) ، وأضفنا إليها نفقات منع تجارة الرقيق من سنة ١٩١٤-١٥ حتى سنة ١٩٢٣-٢٤ : بلغ مجموعها ١٩٣٨٧٩ جنيا في سنة ١٩١٤-١٥ ، ثم أخذت في الازدياد حتى بلغت ٨٤٥٨١٥ جنيا في سنة ١٩٤٥-٤٦ فيكون مقدار الزيادة ٣٣٦,٣ ٪

٢ - نفقات البوليس والخفر : بلغت نفقات البوليس ٥١٥٧٧٤ جنيا في سنة ١٩١٤-١٥ وضمنا إليها نفقات الخفر منذ سنة ١٩١٧-١٨ ، وقد زادت إلى ٤٥٥٦٩١٧ جنيا في سنة ١٩٤٥-٤٦ فتكون نسبة الزيادة أثناء تلك المدة ٪ ٧٨٣,٥

٣ - نفقات إدارة الحج ومعجر الطور : كانت تسمى مرتبات مكوك المدينة ، ونفقات الكسوة الشريفة وقافلة الحمل ، وقد أضفنا إليها في سنة ١٩١٩ - ٢٠ مبلغ ١٠٣٦٥ جنيا نقلا من ديوان عام وزارة المالية ، ويمثل نصيب الحكومة في مصاريف نقل الحجاج ، وقد بلغ مجموع نفقات هذا الفرع ٢٠٢٩٦ جنيا في سنة ١٩١٤-١٥ ، وارتفع إلى ٩٠٢٢٨ جنيا في سنة ١٩٤٥-٤٦ ، فيكون قد زاد أثناء المدة المذكورة بمقدار ٣٤٤,٦ ٪

٤ - نفقات ديوان عام وزارة الشؤون الاجتماعية : ظهرت للمرة الأولى في ميزانية سنة ١٩٣٩-٤٠ وبلغت وقتئذ ١٧٢٩ جنيا ، ثم أخذت في الزيادة حتى بلغت ٦١٢٥٧٦ جنيا في سنة ١٩٤٥-٤٦

٥ - نفقات مصلحة السجون : كانت مصلحة السجون تتبع وزارة الداخلية حتى أنشئت وزارة الشؤون الاجتماعية فألحقت بها ، وقد أضفنا إلى نفقاتها في سنة ١٩٢٧-٢٨ مبلغ ٨١ جنيا قيمة اشتراك الحكومة المصرية في الجمعية الدولية للسجون ، وقد بلغت نفقات تلك المصلحة ٢٠٤٨٦١ جنيا في سنة ١٩١٤-١٥ ،

ثم زادت إلى ٨١٣٥٩٥ جنيا في سنة ١٩٤٥-٤٦ ، فتكون قد زادت أثناء تلك
المدة بنسبة ٢٩٧٠١٪.

٦ - نفقات وزارة الحفانية (العدل فيما بعد) : طرحنا منها نفقات لجان
تعديل القوانين إذ رأينا إضافتها إلى نفقات السلطات العليا، كما سبق القول، وقد
بلغت نفقات تلك الوزارة ٨٣٤٨٥٧ جنيا في سنة ١٩١٤-١٥ ، ثم أخذت في
الارتفاع تدريجيا حتى بلغت ١٨٧٢٢٩١ جنيا في سنة ١٩٤٥-٤٦ فتكون قد
زادت أثناء تلك المدة بمقدار : ١٢٤٠٣٪.

وإذا تركنا جانبا نفقات ديوان عام وزارة الشؤون الاجتماعية ، لكان
ترتيب فروع الأمن الداخلي تبعا لدرجة زيادة نفقاتها كالآتي : البوليس والحفر
(٧٨٣١٥٪) ، الحج وعجور الطور (٣٤٤٠٦٪) ، ديوان عام وزارة
الداخلية (٣٣٦٠٣٪) ، السجون (٢٩٧٠١٪) ، العدل (١٢٤٠٣٪)
وبوضوح الجدول الآتي نفقات فروع الأمن الداخلي أثناء المدة من سنة ١٩١٤-١٥
حتى سنة ١٩٤٥-٤٦ (بالجنيات المصرية) :

تفقات فروع الأمن الداخلي

التمويل	وزارة العدل	المسحوت	ميزان عام التسوية الإجمالية	المحور المحور	البريد والقر	ميزان عام الائتماني والمصارف	السنة
١٧٩٩٦٦٧	٨٣٤٨٥٧	٣٠٤٨٦١	—	٢٠٢٩٦	٥١٥٧٧٤	١٩٧٨٧٩	١٥-١٩١٤
١٦٧٠٣٨٦	٧٨٦٤٩٩	١٧٩٩٨١	—	٥٥٥٨٨	٤٦٨٧٧٠	١٧٩٥٤٨	١٦-١٩١٥
١٧٤٣٤٥٥	٧٨٠٠٦٣	٢٠٣٤١٨	—	٩٢١٢٢	٤٨٣٤١٣	١٨٤٤٣٩	١٧-١٩١٦
٢٥٤٨٠٧٢	٧٩٧٤١١	٢٥٣٦٤٤	—	٧٩٧٨٦	١٢٣٠٧٩٦	١٨٦٣٨٥	١٨-١٩١٧
٢٩٣٩٦٦٧	٨٠٦٤٠٠	٣٣١٥٧٨	—	٨٦٥٩١	١٤٨٨٤٤٨	٢٣٦٦٥٠	١٩-١٩١٨
٣١٢٣٣٧١	٩٩٠٩٠٥	٣١٠٥٣٠	—	١٢٣٢١٨	١٨٥٩٤٠٨	٢٣٩٩٣٠	٢٠-١٩١٩
٤٣٩٩٠٩٧	١١٥٨٢٩٥	٥٥٩٢١٩	—	١٤٤٤٠٦	٢١٩٩٩٩٩٢	٣٣٧١٨٥	٢١-١٩٢٠
٤٧٣٩٩٣٥	١١٧٩٩٢١	٣٧٧٣٧٨	—	٨٦٤٥٣	٢٣٣٤٩٧١	٣٩٥٢١٣	٢٢-١٩٢١
٤٤٧٦٥٨٢	١٢٢٣٣٤٧	٣٦٠٦٥٨	—	٧٣٧٥٧	٢٤١٣٩٠٠	٤٠٥٩٢٠	٢٣-١٩٢٢
٤٦٥٢٢٤٨	١٤٠٨٢٢٦	٣٤٤٩٩٥	—	٥٥٤٤٣	٢٤٣٣٥٦٥	٤١٠٢١٩	٢٤-١٩٢٣
٤٤٣٣٢٨٩	١٤٣١٦١٠	٢٩٨٨٨٧	—	٢٦٨٧٣	٢٢٩٦٨٤٣	٣٦٩١٧٦	٢٥-١٩٢٤
٥٠١٨٤٢١	١٤٥١١١٨	٢٣٠٨٩٩	—	١٥١١٥	٢٤٥٥٨٥٦	٧٥٥٣٦٣	٢٦-١٩٢٥

(تابع) تفتات فروع الأمن الداخلي

الاسم	دولة الممل	المحور	مديريات عام البلديات الاجتماعية	المبلغ وعصر المرور	المرئى والمرئى	مديريات عام البلديات الاجتماعية	السنة
٥٥٩٦٦٣٣	١٦٣١٣٥٢	٣٧٠٣٥٩	—	٤٣٦٧٥	٢٧٥٤٢٩٠	٨٠٠٦٩٥٧	٢٧-١٩٣٦
٥٢٢٦٤٩٥	١٥٦٠١٢٣	٣٨٨٢٥٣	—	١٥٢٤٦	٢٦٨٧٥٤٣	٦٨٠٢٣٠	٢٨-١٩٣٧
٥٥٣١٥١٧	١٥٩٠٤٩٨	٣٩١٩٦٤	—	١٣١٦٣	٢٧٧٨٩٩٨	٧٥٦٨٩٤	٢٩-١٩٣٨
٥٧١٩٩٧٩	١٦٣٦٣١٦	٤٣٧٤٣٣	—	١١٨٦١	٢٨٦٥٥٠٨	٧٦٨٨٧٢	٣٠-١٩٣٩
٥٨٩١٧٩٢	١٦٧٢٢٥٠	٤٣١٧٧٦	—	١١٩٧٥	٢٩٣٢١٩٦	٨٤٣٤٩٥	٣١-١٩٣٠
٥٨٥٩٠١٢	١٦٧٥١١٤	٤١٢٤٥١	—	١٠٣٧٤	٢٨٩٨١٨١	٨٦٢٨٩٢	٣٢-١٩٣١
٥٣٧٧٠٠١	١٦٤٧٩٣٤	٣٦٦٩٢٨	—	٩٠٠٢	٢٧٠٩٢٨٤	٧٤٢٨٥٣	٣٣-١٩٣٢
٥٢٣٩٥٢٤	١٦٢٢٩٤٩	٣٢٦٦٣٢	—	٩٢٢٣	٢٦١٥٧٨٨	٧٨٣٩٣٢	٣٤-١٩٣٣
٥٤٠٦٧٧٤	١٦٤٥٥١٢	٢٨٠٣٣١	—	٩٩٥٦	٢٦٣٩٧٢١	٧٣١٧٥٤	٣٥-١٩٣٤
٥٤٥٣٣٦٧	١٦٢٧٦٢٢	٤٠٦٦٦٦	(١) ١٨٧٥	١٠٢٦٤	٢٦٨٨٠٢٥	٧٠٨٩١٥	٣٦-١٩٣٥

(١) لصافى الاكشاف.

(تابع) نفقات فروع الأمن الداخلي

المحرم	وزارة العمل	السجوت	ميزان عام النشون الانشائية	الملح وهمر الطور	لاديس واطر	ميزان عام الاعمال وطحاته	السنة
٥٥٧٤٥١١	١٦٦-٨٧٣	٤٢-٠٠٩٤	—	٩١) —	٢٧٣٥٩٠٧	٧٥٧٦٣٧	٣٧-١٩٣٩
٥٧١٨٤٦٣	١٣٨-١١٧	٤١٥٨٩٠	—	٤٢-٤٦	٧٨٢١٨٥١	٧٥٨٥٥٨	٣٨-١٩٣٧
٥٧٨٣٢٤١	١٧-٥١٦٨	٤٣٦١٣٠	—	٤٢٠-٠	٢٨٦٣٣٢١	٧٣٥١٣٣	٣٩-١٩٣٨
٥٩٨١٩٧١	١٦٨٥٧٨٨	٤٤١٧٤٣	١٧٣٩	٤٣٣٤٠	٣١٥٩٩٩٣	٦٥-٣٨٠	٤٠-١٩٣٩
٥٨٤٥٦٩٣	١٦١٩٨٤٥	٤٧٣١٣٩	١٥١٥٧٩	٣٨٨٧٦	٣٠١٨٤٦٣	٥٤٣٨-٢	٤١-١٩٤٠
٥٨٦٣١٧٣	١٥٦٢٣٧٥	٥٠-٧٨٠	١٤٧-٦٤	٣٩٨١٤	٢٠٢-٣٩٧	٥٩١٨٤٣	٤٢-١٩٤١
٦٥٨٩-٨٢	١٧١٧٣٧٤	٥٦٨٣٦٤	٣٩١٦٥١	٤٢٣١٨	٣٢٧٢٧٦١	٥٩٥٧١٤	٤٣-١٩٤٣
٧-٩٣١٥٣	١٦٨٣٨٩٣	٧٣٩٢٣٤	٥١٩٦١٣	٨٧٩٧٨	٣٥-٤٨٩٦	٥٦٧٤٩٠	٤٤-١٩٤٣
٧٩٦٠٧٩٩	١٧٠٣٧١٦	٧٨٣٦٦٩	٥٦٥٥٨٤	٨٨١٧١	٤٠-٥١٢٤	٨١٥-٣٥	٤٥-١٩٤٤
٨٧٩١٤٢٣	١٨٧٢٣٩١	٨١٣٥٩٥	٦١٢٥٧٦	٩٠٣٢٨	٤٥٥٦٩١٧	٨٤٥٨١٥	٤٦-١٩٤٥

المبحث الثالث

مدى ازدياد النفقات الغير العادية
الناتجة عن الحرب والطوارئ والاضطرابات

—

تشمل هذه النفقات المصاريف الغير الاعتيادية الناشئة عن الحرب العالمية الأولى، وإعانات الغلاء، ومصاريف التحويلات ضد الملايا، ونفقات التكوين أثناء تلك الحرب، ومصاريف المحاكم العسكرية، وتسوية مصاريف حوادث سنة ١٩١٩، وتكاليف المهاجرين ومصاريف إيواء اللاجئين إلى القاهرة أثناءها، والتعويضات التي دفعت للأهالي بمناسبة الاحتياطات العسكرية في تلك السنة، وتعويضات الخسائر التي لحقت بالموظفين بمناسبة الحوادث المذكورة، والتعويض الذي دفعت مصر للحكومة البريطانية عن مقتل السردار سنة ١٩٢٤ و٢٥ وتسوية مطالب الأميرالية والسلطة العسكرية البريطانية سنة ١٩٢٨-٢٩ و١٩٢٩-٣٠، وتعويضات عن أضرار نتجت عن حوادث سنة ١٩٣٠، ومكافأة أعضاء لجنة التعويضات عن حوادث يولييه سنة ١٩٣٠، وتعويضات المصايين بأضرار في حوادث اضطرابات سنة ١٩٣٥-٣٦، وتعويضات عن الخسائر الناجمة عن المظاهرات في سنة ١٩٣٨-٣٩، ونفقات الطوارئ ووقاية المدنيين سنة ١٩٣٨-٣٩، ونفقات التكوين والطوارئ أثناء الحرب العالمية الثانية، ونفقات دفن موتى وإعانة متكويين ومصايين وتعويضات بالاسكندرية سنة ١٩٤٠-٤١، وإعانة غلاء للمعيشة، ونفقات الطوارئ الخاصة (قانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٤٢)، ومصاريف بناء صوامع لتخزين الحبوب سنة ١٩٤٢-٤٣، وحصة الدولة في مال التعويضات عن تلف المباني بسبب الحرب، ونفقات مكافأة بعض الجاميا وإعانة قراءتها وأصولان، ومصرفات خفض تكاليف المعيشة وتنظيم عمليات التكوين، وتسوية خسائر بعض عمليات التكوين، الخ... وقد بلغ مجموع هذه النفقات كالاتي (بالجنيئات المصرية) :

التفقات الغير المادية الناشئة عن الحرب والطوارئ والاضطرابات

المدة	الطوارئ والاضطرابات	إجمالي المبلغ	تكاليف البنية التحتية	وثائق الدين	مكافأة الأثرية	تصحيحات وإضافات	المجموع
١٨-١٩١٧	٢٩٦٧٠٠٩	٢٢٧٦٧٦	—	—	—	—	٢٢٩٤٧٣٣
١٩-١٩١٨	٥١٧٨١٠	١٢٥٢٤٥٨	—	—	١٩٥٠٤	—	١٧٨٩٧٧٢
٢٠-١٩١٩	٥٨٣١٤٨	٢٥٦٤٧٥٠	٤٢٣٠٤٨	—	١١٧٤٧	٥٣٩٧	٣٥٨٨٠٩٠
٢١-١٩٢٠	٣٦٥٧٨٨	٦٠٨٢٤٩١	١٤٧٨١٨٢٤	—	١٦٦٦٣	١٤٦٨	٢١٢٤٨٢٣٤
٢٢-١٩٢١	٥٢٨٢٥٢	٢٨٦٠٩١٩	٤٨٥٢٥٨٦	—	٨٢٤٥	٦٥٦١	٩٢٥٦٥٩٣
٢٣-١٩٢٢	٨٤٧١٨	٢١٣٥١٩٩	٣٦٩١٢	—	—	٤٣٥٤	٢٢٦١١٨٢
٢٤-١٩٢٣	٥٥٦٤٢	١١٦٤٧٨٢	١٠٣٦	—	—	٧٣١٨	١٢٢٨٧٦٨
٢٥-١٩٢٤	—	٢٠٨٢٩٢	—	—	—	٤٨٧٥٠٠	٦٩٥٧٩٢
٢٦-١٩٢٨	—	—	—	—	—	٤١٣٨٨٨	٤١٣٨٨٨
٢٧-١٩٢٩	—	—	—	—	—	٤١٣٨٨٧	٤١٣٨٨٧
٢٨-١٩٣١	—	—	—	—	—	٣٦٣٠	٣٦٣٠

(تابع) التفتقات الغير المادية الناجمة عن الحرب والطراري والاصطرابات

الفترة	الطراري والاصطرابات	امانة ملاذ وامانة عامة	تخزين وطني تكاليف البينة	وفاية الدين	مكافئة الاربع	تمويلات وامانات	المجموع
٧٢-١٩٣٢	٨٧٣٠	—	—	—	—	—	٨٧٣٠
٣٧-١٩٣٦	—	—	—	٧١٤٣	—	٨٤٨٥	٨٤٨٥
٣٩-١٩٣٨	١٠٥٠	—	—	٥٣٣	—	٧٧٨	٨٩٧١
٤٠-١٩٣٩	—	—	٢٥٧	١١٢٨	—	—	٥٥٩٠
٤١-١٩٤٠	٨٢٨٧٧٣	—	١٩٥٠	٩٦٣١	—	—	٨٣٨٨٥٠
٤٢-١٩٤١	١١٧٣٨٨٢	١٠٨٢٦٦٣	٧٣٠٨٤٥	١٤٥٨٨	—	٢٥٠٠٠٠	٢٩٨٦٦٢١
٤٣-١٩٤٢	٣٢٥٦٧٨	٤١٤٧١٢٨	٦٦٤٢٥٤	٤٦٣٧٨	—	—	٧٤١١٧٥٨
٤٤-١٩٤٣	١٧٥٣١٣٦	٧٤١٦٩٦٩	٤٨٨٧٣٤١	٤٦٣٧٨	٦٧٥٠٠٠	—	١٤٧٧٨٨٢٤
٤٥-١٩٤٤	١١٢٩٢٥١	١٠١٣٥٦١	٣٧٠٩٣٤٧	٤٣٤١٦	٤٨٤٦٤٥	٣٤٢٣٧	١٤٥٤٤٥٤٧
٤٦-١٩٤٥	٧٨٤٢٦٣	١١٢٠١٣٩١	٦٣٠٧٢٤٨	١٣٩٥٢	٦٧٣٧٤٢	١٣٩٦٧١	١٩١١٠١٦٦

المردقات القياسية لتفقات الأرصدة العام

ولذا اعتبرنا تفقات كل من الأمن الداخلي والخارجي في سنة ١٩١٤ - ١٥ تساوى ١٠٠ فكانت الأرقام القياسية لتفقات هذين الفرعين كالآتي :

الأرقام القياسية لتفقات الأمن الخارجي والأمن الداخلي

السنة	الأمن الخارجي	الأمن الداخلي	السنة	الأمن الخارجي	الأمن الداخلي
١٥-١٩١٤	١٠٠٠	١٠٠٠	٢١-١٩٣٠	١٨٣٠٧	٢٢٢٠٩
١٦-١٩١٥	٩٠٠٩	٩٤٠٤	٢٢-١٩٣١	١٧٢٠١	٢٣١٠١
١٧-١٩١٦	٩٦٠٦	٩٨٠٥	٢٣-١٩٣٢	١٦٨٠٥	٣٠٩٠٥
١٨-١٩١٧	١٢٥٠٣	١٤٤٠٠	٢٤-١٩٣٣	١٦٨٠٧	٣٠٣٠٤
١٩-١٩١٨	١٧٨٠٠	١٦٦٠١	٢٥-١٩٣٤	١٧٨٠٦	٣٠٥٠٥
٢٠-١٩١٩	١٧٥٠٨	٢٠٤٠٨	٢٦-١٩٣٥	١٨٥٠٨	٣٠٨٠٢
٢١-١٩٢٠	٢٠٤٠٥	٢٤٨٠٦	٢٧-١٩٣٦	١٩٩٠٨	٣١٥٠٠
٢٢-١٩٢١	١٩٦٠٩	٢٤٧٠٢	٢٨-١٩٣٧	٣٠٤٠٥	٣٢٣٠١
٢٣-١٩٢٢	١٨٧٠١	٢٥٣٠٠	٢٩-١٩٣٨	٤٧٤٠٦	٣٢٦٠٧
٢٤-١٩٢٣	١٨٥٠٣	٢٦٢٠٩	٣٠-١٩٣٩	٦٧٢٠٥	٣٢٨٠٠
٢٥-١٩٢٤	١٧٢٠٢	٢٥٠٠٠	٣١-١٩٤٠	٥٣٢٠٤	٣٣٠٠٣
٢٦-١٩٢٥	١٨٤٠١	٢٨٣٠٦	٣٢-١٩٤١	٥٠٢٠٣	٣٣١٠٣
٢٧-١٩٢٦	١٩٦٠٨	٣١٦٠٣	٣٣-١٩٤٢	٥٠٧٠١	٣٧٢٠٣
٢٨-١٩٢٧	١٧١٠٨	٣٠١٠٠	٣٤-١٩٤٣	٥٧٥٠٣	٤٠٠٠٨
٢٩-١٩٢٨	١٨٧٠٩	٣١٢٠٦	٣٥-١٩٤٤	٦٠٥٠٨	٤٤٩٠٩
٣٠-١٩٢٩	٢٠٠٠٨	٣٢٣٠٢	٣٦-١٩٤٥	٦٤٢٠٣	٤٩٦٠٨

وفياً على رسم يأتى للأرقام القياسية المذكورة يوضح سير زيادة نفقات هذين الفرعين .



الفصل الثالث

مدى ازدياد نفقات الرعاء العام

تقسم نفقات الرعاء العام إلى ثلاثة أقسام : نفقات الرعاء البدنى (الصحة) نفقات الرعاء الاقتصادى (الإدارة الاقتصادية) ، نفقات رفع المستوى الثقافى والعقلى (التعليم) .

وستناول ككل واحد من هذه الأقسام الثلاثة :الدرس باختصار فى مبحث مستقل .

المبحث الأول

مدى ازدياد نفقات الصحة العامة

تشمل نفقات الصحة العامة نفقات مصلحة الصحة العمومية ، فوكالة وزارة الداخلية للصحة ، فوزارة الصحة العمومية ، وقد ضممتا إليها نفقات قسم

الأمراض العقلية نقلا من وزارة الداخلية قبل ضمها إليها ، ونفقات مساعدة مجلس الصحة البحرية والعسكريتين نقلا من الداخلية أيضا ، ومصاريف صيانة مقابر الجنود الإنجليز نقلا من وزارة الزراعة ، ونفقات ترميم مباني المخاجر الصحية (ما عدا عمير الطور) نقلا من وزارة المالية ، وإعانة لجنة جبانات القاهرة ونفقات مصلحة الحجر الصحي وإعانة بعض المستشفيات نقلا من وزارة المالية الخ .. ، وقد طرحنا منها الإعانة التي تدفعها وزارة الصحة لجامعي فؤاد الأول وفاروق الأول لضمها إلى نفقات التعليم ، وقد بلغت نفقات الصحة العامة ٣٥٧١٢١ جنيها في سنة ١٩١٤ - ١٥ ، ثم أخذت في الازدياد تدريجيا حتى بلغت ٤١٠٦٢٥٩ جنيها في سنة ١٩٤٥ - ٤٦ ، فتكون قد زادت أثناء تلك المدة بمقدار ١٠٤٩٠٨ ٪ .

وفيا لى بيان نفقات الصحة العامة من سنة ١٩١٤-١٥ حتى سنة ١٩٤٥-٤٦ (بالجنينيات المصرية) :

نفقات الصحة العامة

السنة	الصحة العامة	السنة	الصحة العامة
١٥-١٩١٤	٣٥٧١٢١	٢٥-١٩٢٤	٧٤٨٨١٧
١٦-١٩١٥	٣٩٢٧٨٢	٢٦-١٩٢٥	٨٤٤٣٧٣
١٧-١٩١٦	٤٢٥٥٦٧	٢٧-١٩٢٦	٩٥٢٨٩٠
١٨-١٩١٧	٤٣٢٢٥٨	٢٨-١٩٢٧	٩٨٠٨١٣
١٩-١٩١٨	٦٣٠٧٥٠	٢٩-١٩٢٨	١٠٦٤٣٩٥
٢٠-١٩١٩	٧٤٥٦٦٤	٣٠-١٩٢٩	١٢٨١٧٩٢
٢١-١٩٢٠	٩٠٠٨٧٥	٣١-١٩٣٠	١٣٥٥٣٤٤
٢٢-١٩٢١	٧٤٠٥٣٩	٣٢-١٩٣١	١٣٤٣٤٢٦
٢٣-١٩٢٢	٧٤٦٨٥٧	٣٣-١٩٣٢	١٣٢٣١٠٨
٢٤-١٩٢٣	٧٥٧٨٧٦	٣٤-١٩٣٣	١٣٢٨٥٣١

(تابع) نفقات الصحة العامة

السنة	الصحة العامة	السنة	الصحة العامة
١٩٣٤-٣٥	١٢٤٨٥٢٨	١٩٤٠-٤١	١٦٢٤٦٣٢
١٩٣٥-٣٦	١٣٣٩٦٧٠	١٩٤١-٤٢	١٧٤٩٧٥٠
١٩٣٦-٣٧	١٤٤٨٣٣٨	١٩٤٢-٤٣	١٩٦٨٨٣٩
١٩٣٧-٣٨	١٥٢٤٨٠٩	١٩٤٣-٤٤	٢٤٨٣٣١٩
١٩٣٨-٣٩	١٦٨٨٠٧١	١٩٤٤-٤٥	٣٤٩٠٧٨٥
١٩٣٩-٤٠	١٦٤١٧٥٢	١٩٤٥-٤٦	٤١٠٦٢٥٩

المبحث الثاني

مدى ازدياد نفقات الإدارة الاقتصادية

تشمل نفقات الإدارة الاقتصادية نفقات الإنتاج الوطني، والأشغال العامة والمواصلات .

١ - نفقات المشايخ الوطنى : تشمل نفقات الإنتاج الوطنى نفقات الوزارات والمصالح والإدارات التالية : وزارة الزراعة وملحقاتها ، التجارة والصناعة ومصايد الأسماك ، الكيمياء ، معمل تكرير البترول بالسويس وأبحاث البترول ، المناجم والمحاجر ، صندوق توفير البريد ، نفقات أخرى مختلفة .

٢ - نفقات وزارة الزراعة : وقد أحصنا إليها في سنة ١٩١٤ - ١٥ مبلغ ٧٩٧٥ جنيا مصاريف لجنة حودة القطن وحودة اللوز نقلا من وزارة الداخلية وفى سنة ١٩١٧ - ١٨ مبلغ ٩٣٥٦ جنيا مصروفات خاصة بالقطن نقلا من وزارة المالية ، كما أحصنا إليها نفقات قسم حديقة الحيوان قبل ضمها إلى وزارة الزراعة نقلا من وزارة الأشغال ، وبعض نفقات أخرى خاصة بالزراعة نقلا

من وزارة المالية ، وقد بلغت نفقات ذلك الفرع ٩٩٣٨٠ جنيا في سنة ١٩١٤-١٥ ، ثم أخذت في الازدياد تدريجيا حتى بلغت ٣٠٢٤٩٤٢ جنيا في سنة ١٩٤٥-٤٦ ، فتكون قد زادت أثناء تلك المدة بمقدار ٢٩٤٣٠٨ ٪ .

٢ - نفقات التجارة والصناعة ومسايد الأسماك : كانت مسايد الأسماك تابعة لمصلحة خزر السواحل ، وقد فصلنا الجزء الخاص بها ، على قدر المستطاع ، من نفقات تلك المصلحة وأضفناه هنا ، وبلغ ذلك الجزء ٩٥٢ جنيا في سنة ١٩١٨-١٩ . أما نفقات التجارة والصناعة فقد ظهرت للمرة الأولى في ميزانية سنة ١٩٢٠-٢١ وكانت مدرجة مع نفقات وزارة المالية ، تحت عنوان ومكتب التجارة والصناعة ، ، وبلغت وقتئذ ٩٥٤٧ جنيا ، وفي سنة ١٩٢٥-٢٦ حول ذلك المكتب إلى مصلحة تابعة لوزارة المالية ، ثم أصبح في سنة ١٩٣٥-٣٦ وزارة ، وضمت إليها فيما بعد مسايد الأسماك ، وقد طرحنا من نفقات التجارة والصناعة المبالغ التي استعملت في التمويل أثناء السنوات الأولى من الحرب العالمية الثانية حيث أضفناها إلى النفقات النير العادية للأمن العام وهذه المبالغ هي : ٢٥٧ جنيا في سنة ١٩٣٩-٤٠ ، و ١٩٥٠ جنيا في سنة ١٩٤٠-٤١ ، و ٣٢٤٣ جنيا في سنة ١٩٤١-٤٢ . وبلغت نفقات ذلك الفرع في سنة ١٩٤٥-٤٦ : ٣٤٣٦٦٨ جنيا ، فتكون قد زادت عما كانت عليه في سنة ١٩٢٠-٢١ بمقدار ٢١٠٢١٦ ٪ .

٣ - نفقات مصلحة الكيمياء : وقد استبعدنا منها نفقات معمل تكرير البترول بالسويس وأضفنا هذه إلى النفقات الخاصة بالبترول ، وقد بدأت نفقات الكيمياء بمبلغ ١٤١١٥ جنيا في سنة ١٩١٨-١٩ تحت عنوان معمل التحليل وقلم دمه المصوغات ، ، ثم دعت مصلحة الكيمياء في سنة ١٩٢٢-٢٣ ، وقد بلغت نفقات هذا الفرع ٢٦١٩٧ جنيا في سنة ١٩٤٥-٤٦ ، فتكون قد زادت أثناء هذه المدة بمقدار ٨٥١٦ ٪ .

٤ - نفقات البترول : أفرطنا هذه النفقات على حدة لما للبترول من أهمية

في الحياة الاقتصادية الحالية ، وتشمل تلك النفقات نفقات مكتب البترول فضلا من وزارة المالية، ونفقات معمل تكرير البترول بالسويس فضلا من مصلحة الكيمياء، ونفقات الأبحاث الخاصة بالبترول فضلا من مصلحة المساحة، وقد بدأت نفقات هذا الفرع بمبلغ ٧٣١١٩ جنيها في سنة ١٩٢١-٢٢ واستمرت تزداد تدريجيا حتى بلغت ١٢٨٤٣٠ جنيها في سنة ١٩٤٥-٤٦، فتكون قد زادت أثناء تلك المدة بمقدار ٧٥٠٦٪

٥- نفقات المناجم والحاجر : أتفق على المناجم ١٣٤ جنيها في سنة ١٩١٤-١٥ (فضلا من مصلحة المساحة) ، ولم ينفق عليها شيء في السنتين التاليتين وبلغ ما أتفق عليه في سنة ١٩١٧-١٨ : ١٣٦٢٣ جنيها واستمرت نفقاتها تزداد حتى بلغت ١٦٥٣٨٩ جنيها في سنة ١٩٤٥-٤٦، فتكون قد زادت عما كانت عليه في سنة ١٩١٧-١٨ بمقدار ١١١٤٪

٦- نفقات صندوق توفير البريد : بلغت ٦٠٤٣ جنيها في سنة ١٩١٤-١٥ ولرقت إلى ٢٣٠١٢ جنيها في سنة ١٩٤٥-٤٦، فتكون قد زادت أثناء تلك المدة بنسبة ٢٨٠٨٪

٧- نفقات مختلفة : تشمل مصروفات المجلس الاقتصادي ، وتسوية مصاريف عمليات التسليف على الأقطان والتسليف الزراعي وشراء القطن ، واشتراك الحكومة في بعض المعارض بالبلاد الأجنبية ، ومصاريف الدعاية لمصر في بعض الجرائد الأوروبية ، ومصاريف مكتب الإحصاء والنشر بمكتب البصل ، وألعاب بعض الحجاج الأجانب الذين استقدموا إلى مصر لبحث النظام المالي المصري . وتسوية خسائر التسليف على بعض المحصولات الزراعية ، وإعانات التصدير للخارج . وشر الدعوة للقطن ، وإعانة بعض شركات الملاحة البحرية المصرية . ومصاريف تحصيل بعض الأقساط المستحقة للحكومة ، ومصاريف قريغ ونقل وتخزين أحمدة مستوردة من الخارج ، ومصاريف انتقال وبدل سفر أعضاء بعض لجان الاقتصادية ، ومصاريف تحصيل السلف الزراعية ، وتسوية

الحسارة الناجمة عن بيع أكياس القطن ، وصرف إعانات لبعض التجار نظير رفع الاقطان الغير المرغوب فيها من السوق، وتعويض شركة السكر عن عجز أربابها في سنة ١٩٣٧ على أثر رفع رسم الإنتاج على السكر ، ومكافآت وماهيات الثبان الذين يتدربون على أعمال بيوت التصدير والبيوت التجارية، ومصاريف خاصة بأعمال البورصة ، ونفقات لتخفيف أعباء الفلاح وتخفيف الأزمة ، ومصاريف مكتب مراقبة الديون العقارية ومكافآت الخبراء، والديون العقارية التي ضاعت على الحكومة لعدم كفاية المتحصل من بيع الاراضى الضامنة ، وتسوية خسارة شراء وتصدير البصل للخارج، ومصروفات المجلس الاستشارى للقطن ، ومصروفات مكتب الحبير المالى والاقتصادى، وتسوية خسائر بعض السلف الصناعية، وعمولة بنك التليف الزراعى المصرى، والمتنازل عن تحصيله من السلف الزراعية الخ...، ومعظم هذه النفقات سدد من الاحتمالى العام ، وسدد الباقي من اعتيادات وزارة المالية . وقد بلغ مجموع نفقات هذا الفرع ١٢٨٨ جنيا فى سنة ١٩٢٣-٢٤ و ٢٧٥٨٥ جنيا فى سنة ١٩٤٥-٤٦ وكان كثير التذبذب فيما بين هاتين السنتين كما يتضح من الجدول الآتى الذى بين نفقات فروع الإنتاج الوطنى فى كل سنة من السنوات من ١٩١٤-١٥ حتى ١٩٤٥-٤٦ (بالجنهات المصرية) :

مخلفات فروع الإنتاج الوطني

الفترة	مخلفات مخازن	خزائن الجريد	المخلفات المتبقية	الجزء	المستفيد	القيمة والمخلفات ومخلفات الإحصاء	الترقية	القيمة
١٠٠٠٠٧	—	٦٠٤٣	١٣٤	—	—	—	٤٩٣٨٠	١٥٠-١٩١٤
١١٣٣٤٣	—	٥٦٨٤	—	—	—	—	١٠٧٣٥٩	١٦-١٩١٥
١٣٥٥٥٦	—	٥٤٤٥	—	—	—	—	١٢٠١١١	١٧-١٩١٦
١٧٧٨٧٣	—	٥٧٥٣	١٣٦٣٣	—	—	—	١٥٣٤٤٧	١٨-١٩١٧
١٨٥٩٩١	—	٦٠٧٨	١٨٨٦٦	—	١٤١١٥	٩٥٣	١٤٥٩٨٠	١٩-١٩١٨
٧٨٦٣٨٤	—	٦٧٦٠	٣٩٧٧٤	—	٣٠٣٩٩	٣٠٦٥	٧١٦٣٦٦	٢٠-١٩١٩
٥٨٤٥٥٣	—	٧٨٧٣	٢٥٠٣٢٨	—	٧٨٠٣٤	١٥٦٠٣	٢٨٦٨٢٥	٢١-١٩٢٠
٤٨٩٥٣١	—	٨٠١٢	٩٢٨٣٣	٧٣١١٩	٢٩٧٥٩	٢٣٧٧٦	٢٦٧٥٣٣	٢٢-١٩٢١
٧٦٠٣٢٥	—	٨١٣٣	٢٠٧٥٧	١٣٣٢٤٨	٢٩٩٩٥	٢٤٩٢٨	٥٤٩٣٦٤	٢٣-١٩٢٢
٩٣٣٩١٥	١٣٨٨	٧٩٢٣	٢٩٦٨٧	٥٥٥٩٧	٣٥٤٨٦	٢٢٣٧٣	٧٨٠٥١١	٢٤-١٩٢٣
٩٦١٢٩٩	—	٨٠٤٨	٢٠٧٧٤	١٣٦٤١	٢٤٤٥٣	٢٤٣٣٤	٨٦١١٥٠	٢٥-١٩٢٤

(تابع) تقفات فروع الإنتاج الوطني

القيمة	الترتبة	النسبة المئوية والمساهمة في الإجمالي	السكنية	البريد	الناشطون العاملون	نوع البريد	ملاحظات	العدد
٣٦-١٩٢٥	١٠-٤٦٣١٩	٧٤٧٢١	٣٣٦٩٨	١٨٩٠٣	٢١٨٥١	٨٥٦٠	AV	١١٥٣١٣٩
٣٧-١٩٢٦	١١١٥٠٣١	٧٥٩٠٨	٣٨٧٢٤	٢٠٤٤٣	٢٧٤٤٥	٩٤٨٦	—	١٢٣٢٠٤٧
٣٨-١٩٢٧	١٣٩٩٩٨٦	٢٠٥٧٨	٣٦٥٥١	٤٦٩٥٠	٢٠٥٤٢	٨٩٦٦	—	١٥٣٢٥٢٣
٣٩-١٩٢٨	١٤٣٠١٨٧	٢٨٠٩٥	٣٧٤٢٤	٤٨٢٢٤	٣٧٧٧١	٩٢٥٨	٤٧٤٨٠	١٦٧٨٥٥٩
٤٠-١٩٢٩	٢٠٠-١٩٢٩	٤٥٠٧٢	٣٩٦٠٧	٤٣٧٢٥	٤٣٢٦٥	١٠٨٢٦	٥٨٤١	١٧٤٠٠٠٩
٤١-١٩٣٠	٢١-١٩٣٠	٩٧٢٨٦	٤٢٥٢٠	٥٧٢٨٢	٤٩٨٩٨	١١٥٢٣	٧٩٦٤٩	١٨١٧٥٦١
٤٢-١٩٣١	١٠٠٠٢٨٢٧	٨٤١٤١	٤٢٢٠٧	٤٥٧١٧	٢٦٥١٢	١١١٦٩	٤٧٢٦٦٥	٥٩٤٠٢٥٩
٤٣-١٩٣٢	١٥٢٥٩٥	٩٤٠٢٥	٤٤٠٩٢	١٩٢١٢	٢٥٧٧٧	١١٢٢٤	٢٢٥٢٧٥١	٢١٠١٧٨٧
٤٤-١٩٣٣	٢٤-١٩٣٣	٢٩٧٠٨٤	٣٧٢٣١	٦٧٧٢٢	٢٠١٧٠	١١٢٥٥	٤٦٢٠١٨٩	٥٥٨٢١١٩
٤٥-١٩٣٤	٢٥-١٩٣٤	١٣٦٩٨٠	٣٧١٨٩	٩٥٥٤٩	٢٢٦٢٦	١٢٥٠٦	٧٧٤٢٠٥	١٤٢٢٢٢١
٤٦-١٩٣٥	٢٦-١٩٣٥	١٨٥٨٥٢	٢٨٥٦٤	١٢٥٨٦١	٥٢٧٧٢	١٥٢٢٤	٨٢١٢٢	١٢٨٢٥٢٤

(تابع) صفات فروع الإنتاج الوطني

العدد	الترابنة	القيمة والمساحة الاصالة	الكثافة	التوزيع	المساحة الاصالة	الارتفاع	العدد
1039890	88170	99.0-0.7	22227	17.470	99.0-0.7	27-1927	
1111470	44174	771127	22227	10819.0	771127	28-1927	
1471174	478477	750.22	22171	21.072	750.22	29-1928	
1777147	4.442	777428	22020	222207	777428	30-1929	
1777147	1140771	222477	14490	222207	222477	31-1930	
1777147	1.40078	778427	2.228	222207	778427	32-1931	
1777147	1429140	222477	2.228	222207	222477	33-1932	
1777147	1777147	222477	2.228	222207	222477	34-1933	
1777147	222477	222477	2.228	222207	222477	35-1934	
1777147	222477	222477	2.228	222207	222477	36-1935	
1777147	222477	222477	2.228	222207	222477	37-1936	
1777147	222477	222477	2.228	222207	222477	38-1937	
1777147	222477	222477	2.228	222207	222477	39-1938	
1777147	222477	222477	2.228	222207	222477	40-1939	
1777147	222477	222477	2.228	222207	222477	41-1940	
1777147	222477	222477	2.228	222207	222477	42-1941	
1777147	222477	222477	2.228	222207	222477	43-1942	
1777147	222477	222477	2.228	222207	222477	44-1943	
1777147	222477	222477	2.228	222207	222477	45-1944	
1777147	222477	222477	2.228	222207	222477	46-1945	
1777147	222477	222477	2.228	222207	222477	47-1946	
1777147	222477	222477	2.228	222207	222477	48-1947	
1777147	222477	222477	2.228	222207	222477	49-1948	
1777147	222477	222477	2.228	222207	222477	50-1949	
1777147	222477	222477	2.228	222207	222477	51-1950	
1777147	222477	222477	2.228	222207	222477	52-1951	
1777147	222477	222477	2.228	222207	222477	53-1952	
1777147	222477	222477	2.228	222207	222477	54-1953	
1777147	222477	222477	2.228	222207	222477	55-1954	
1777147	222477	222477	2.228	222207	222477	56-1955	
1777147	222477	222477	2.228	222207	222477	57-1956	
1777147	222477	222477	2.228	222207	222477	58-1957	
1777147	222477	222477	2.228	222207	222477	59-1958	
1777147	222477	222477	2.228	222207	222477	60-1959	
1777147	222477	222477	2.228	222207	222477	61-1960	
1777147	222477	222477	2.228	222207	222477	62-1961	
1777147	222477	222477	2.228	222207	222477	63-1962	
1777147	222477	222477	2.228	222207	222477	64-1963	
1777147	222477	222477	2.228	222207	222477	65-1964	
1777147	222477	222477	2.228	222207	222477	66-1965	
1777147	222477	222477	2.228	222207	222477	67-1966	
1777147	222477	222477	2.228	222207	222477	68-1967	
1777147	222477	222477	2.228	222207	222477	69-1968	
1777147	222477	222477	2.228	222207	222477	70-1969	
1777147	222477	222477	2.228	222207	222477	71-1970	
1777147	222477	222477	2.228	222207	222477	72-1971	
1777147	222477	222477	2.228	222207	222477	73-1972	
1777147	222477	222477	2.228	222207	222477	74-1973	
1777147	222477	222477	2.228	222207	222477	75-1974	
1777147	222477	222477	2.228	222207	222477	76-1975	
1777147	222477	222477	2.228	222207	222477	77-1976	
1777147	222477	222477	2.228	222207	222477	78-1977	
1777147	222477	222477	2.228	222207	222477	79-1978	
1777147	222477	222477	2.228	222207	222477	80-1979	
1777147	222477	222477	2.228	222207	222477	81-1980	
1777147	222477	222477	2.228	222207	222477	82-1981	
1777147	222477	222477	2.228	222207	222477	83-1982	
1777147	222477	222477	2.228	222207	222477	84-1983	
1777147	222477	222477	2.228	222207	222477	85-1984	
1777147	222477	222477	2.228	222207	222477	86-1985	
1777147	222477	222477	2.228	222207	222477	87-1986	
1777147	222477	222477	2.228	222207	222477	88-1987	
1777147	222477	222477	2.228	222207	222477	89-1988	
1777147	222477	222477	2.228	222207	222477	90-1989	
1777147	222477	222477	2.228	222207	222477	91-1990	
1777147	222477	222477	2.228	222207	222477	92-1991	
1777147	222477	222477	2.228	222207	222477	93-1992	
1777147	222477	222477	2.228	222207	222477	94-1993	
1777147	222477	222477	2.228	222207	222477	95-1994	
1777147	222477	222477	2.228	222207	222477	96-1995	
1777147	222477	222477	2.228	222207	222477	97-1996	
1777147	222477	222477	2.228	222207	222477	98-1997	
1777147	222477	222477	2.228	222207	222477	99-1998	
1777147	222477	222477	2.228	222207	222477	100-1999	

ونظرا لما للزراعة من أهمية كبرى في الحياة الاقتصادية المصرية نذكر
 فيما يلي الأرقام القياسية لتفقاتها (١٩١٤-١٥ = ١٠٠)
 الأرقام القياسية لتفقات الزراعة

السنة	الرقم القياسي	السنة	الرقم القياسي
١٥-١٩١٤	١٠٠٠٠	٣١-١٩٣٠	١٥٣٧٠٧
١٦-١٩١٥	١٠٨٠٣	٣٢-١٩٣١	١٠٠٩٠١
١٧-١٩١٦	١٢٠٠٩	٣٣-١٩٣٢	٦٥٧٠٧
١٨-١٩١٧	١٥٤٠٤	٣٤-١٩٣٣	٧٠١٠٤
١٩-١٩١٨	١٤٩٠٩	٣٥-١٩٣٤	٨٣٧٠١
٢٠-١٩١٩	٢١٧٠٦	٣٦-١٩٣٥	٨٧٧٠٥
٢١-١٩٢٠	٢٨٤٠٦	٣٧-١٩٣٦	٨٨٩٠٧
٢٢-١٩٢١	٢٦٤٠٢	٣٨-١٩٣٧	٩٤٧٠٢
٢٣-١٩٢٢	٥٥٢٠٧	٣٩-١٩٣٨	٩٣٤٠٧
٢٤-١٩٢٣	٧٨٥٠٤	٤٠-١٩٣٩	٩١٥٠١
٢٥-١٩٢٤	٨٦٦٠٥	٤١-١٩٤٠	١١٥٢٠٩
٢٦-١٩٢٥	١٠٥٢٠٨	٤٢-١٩٤١	١١٠٢٠٤
٢٧-١٩٢٦	١١٢٢٠٠	٤٣-١٩٤٢	١٤٣٨٠٢
٢٨-١٩٢٧	١٤٠٨٠٧	٤٤-١٩٤٣	١٧٠٧٠٥
٢٩-١٩٢٨	١٤٢٩٠٠	٤٥-١٩٤٤	٢٢٢٩٠٠
٣٠-١٩٢٩	١٥٦١٠٣	٤٦-١٩٤٥	٣٠٤٣٠٨

ب- تفقات المؤسسات العامة : تشمل تفقات الأشغال العامة تفقات المصالح
 والإدارات الآتية : ديوان عام وزارة الأشغال ، الري ، الميكانيكا والكهرباء ،

الطبيعات . أما نفقات مصلحة تنظيم القاهرة وحلوان ، والكفس والرش ، ومياه الجزيرة والجزيرة . ومياه وإنارة مدينة حلوان ، والمجارى ، فقد أحصناها إلى نفقات الرعاء المحلي .

١- نفقات الديوان العام لوزارة الأشغال : بلغت ٦٤٠٥٣ جنيا في سنة ١٩١٤-١٥ و ٣٥١٦٤ جنيا في سنة ١٩٤٥-٤٦ ، فتكون قد نقصت أثناء تلك المدة بمقدار ٤٥٠١ ٪

٢ - نفقات مصلحة الري : بلغت ١٤٧٩٧٦٧ جنيا في سنة ١٩١٤-١٥ ، ثم أخذت في الزيادة حتى بلغت ٦٦٤٧٨٣٨ جنيا في سنة ١٩٤٥-٤٦ ، فتكون قد زادت أثناء تلك الفترة بمقدار ٣٤٩٠٣ ٪

٣ - نفقات مصلحة الميكانيكا والكهرباء : بلغت ٦٨١٦٠ جنيا في سنة ١٩١٤-١٥ ، ثم أخذت في الازدياد حتى بلغت ٨٠٩٢٨٩ جنيا في سنة ١٩٤٥-٤٦ ، فتكون قد زادت أثناء تلك الفترة بمقدار ١٠٨٧٠٣ ٪

٤ - نفقات مصلحة الطبيعات : ظهرت للمرة الأولى في سنة ١٩١٥-١٦ حيث بلغت ١٢٩٠٣ جنيا ، ثم أخذت في الازدياد حتى بلغت ٥٠٣٨٦ جنيا في سنة ١٩٤٥-٤٦ ، فتكون قد زادت أثناء تلك المدة بنسبة ٣٩٠٠٥ ٪

وإذا أردنا ترتيب فروع الأشغال العامة تبعا لدرجة زيادة نفقاتها لكان ترتيبها كالآتي : الميكانيكا والكهرباء (١٠٨٧٠٣ ٪) ، الري (٣٤٩٠٣ ٪) ، الطبيعات (٣٩٠٠٥ ٪) ، الديوان العام (- ٤٥٠١ ٪)

وبين الجدول الآتي نفقات فروع الأشغال العامة في كل سنة منذ سنة ١٩١٤-١٥ حتى سنة ١٩٤٥-٤٦ (بالجنيايات المصرية) :

تفقات فروع الأشغال العامة

المجموع	الطبيبات	الميكانيكا والكهرباء	الري	البناء	السنة
١٦١١٩٨٠	—	٦٨١٦٠	١٤٧٩٧٦٧	٦٤٠٥٣	١٥-١٩١٤
١١٧٢٥٠٨	١٢٩٠٣	٦٥٨٣٨	١٠٤٢٧٧٢	٥٠٩٩٥	١٦-١٩١٥
١٣٢٠٤٥٧	١٤٦٧٨	٩٣٢٩٧	١١٨٢٣٦٥	٤٠١١٧	١٧-١٩١٦
١٥٧٩٠١٧	١٩١٤٩	١٥٣٦٧٦	١٣٦٨١٢١	٣٩٠٧١	١٨-١٩١٧
١٨٦٩٢٢٢	٢٠٥٣٢	٢٨٩١٦٠	١٥١٢١٣٩	٤٧٣٩١	١٩-١٩١٨
٢٠١٣٩٩٣	٢٩٣١٠	١٩٦٥١٨	١٦٥٥٩٠٩	١٣١٩٥٦	٢٠-١٩١٩
٢١٧٣٩١٥	٤٦٥٦١	٢٢٧٠٢٢	٢٧٦٠٤٩٧	١٣٩٨٢٥	٢١-١٩٢٠
٢٦٦٦٠٢٠	٤٨٧٩٢	٢٦٨٣٤٨	٢٢٨٥٢٩٩	٦٣٥٩١	٢٢-١٩٢١
٢١٥١٠٢٤	٤٤٦٨٣	٢١٢٨٨٩	١٨٥١٤٥٤	٤١٩٩٨	٢٣-١٩٢٢
٢٢٨٧٠٦٥	٥٧١٠٨	٢٤٢٤٢٧	١٩٤٠٨٠٠	٤٦٧٣٠	٢٤-١٩٢٣
٢٣٨٠١٠٩	٥٣٠١٨	١٩٦٢٨٠	٢٠٨٣٥٦٨	٤٧٢٤٢	٢٥-١٩٢٤
٢٥٣٨١٣٣	٤٩٨٠٦	١٩٦٩٠٢	٢٢٤٩٨٤٢	٤١٥٨٢	٢٦-١٩٢٥
٢٨٢٠١٠٢	٥٩٧٦٢	٢٢٣٨١٢	٢٤٩٨٠٩٥	٣٨٤٣٢	٢٧-١٩٢٦
٣١١٣١٧٨	٥٣٧٦٩	٢٠٣٥٥١	٢٨٢٠٨٥٠	٣٥٠٠٨	٢٨-١٩٢٧
٣٦٣٦٣٢٢	٥٣٨٨١	٢٢٦١١١	٣٣١٩٧٦٧	٣٦٥٦٣	٢٩-١٩٢٨
٤٥٦٤٩٦٥	٥٧٢٨٢	٢١٧٤٩٩	٤٢٥٤٤٩١	٣٥٦٩٢	٣٠-١٩٢٩
٤٩٢٤٤٠١	٦١٠١٩	١٩٨٥٧٧	٤٦٣٠١٧٩	٣٤٦٢٦	٣١-١٩٣٠
٥٠٦١٨٧٣	٥٦١٧٧	٢١٣٤٤٨	٤٧٦٠٩٣٢	٣١٣١٦	٣٢-١٩٣١
٥٦٢١٠٩٢	٥٢٥٩٢	٢٢٣٨٥١	٥٢٠٣٤٥٨	٣١١٩١	٣٣-١٩٣٢
٤٧٥٤٢٣٧	٥٥٥٥٨	٢٧٧٠٨٢	٤٣٩١٥١٥	٣٠٠٧٢	٣٤-١٩٣٣
٤٥٠٧٦٩٨	٥٤٦٦٦	٢٩٢٩٤٥	٤١٣٠٨٦٩	٢٩٢١٨	٣٥-١٩٣٤
٤٩٧٤٥١٤	٥٧٠٧٩	٢٣١٦٨٧	٤٥٥٧٦٥١	٢٨٠٩٧	٣٦-١٩٣٥
٤٩٢٢٢٤٨	٤٧٩٨٦	٢٨٥٤٦٧	٤٤٥٩٨٧٣	٢٨٩٢٢	٣٧-١٩٣٦

(تابع) الأرقام القياسية لتنفقات الري

السنة	الرغم القياسي	السنة	الرغم القياسي
٢٧-١٩٢٦	١٦٨٠٨	٢٧-١٩٢٦	٣٠١٠٤
٢٨-١٩٢٧	١٩٠٠٦	٢٨-١٩٢٧	٣٢٩٠٣
٢٩-١٩٢٨	٢٢٤٠٣	٢٩-١٩٢٨	٣٣٦٠٢
٣٠-١٩٢٩	٢٨٧٠٥	٣٠-١٩٢٩	٣٢١٠٥
٣١-١٩٣٠	٣١٢٠٩	٣١-١٩٣٠	١٤٨٠٨
٣٢-١٩٣١	٣٢١٠٧	٣٢-١٩٣١	١٥٨٠٢
٣٣-١٩٣٢	٣٥٨٠٤	٣٣-١٩٣٢	٢٠٦٠٧
٣٤-١٩٣٣	٢٩٦٠٨	٣٤-١٩٣٣	٣٦٧٠٥
٣٥-١٩٣٤	٢٧٩٠٢	٣٥-١٩٣٤	٤٠٧٠٦
٣٦-١٩٣٥	٣٠٨٠٠	٣٦-١٩٣٥	٤٤٩٠٣

ح - نفقات المواصلات : تشمل نفقات الديوان العام لوزارة المواصلات، ونفقات السكك الحديدية ، والتلفونات ، والبريد (ماعدا نفقات صندوق التوفير) ، والمواني والناتر ، والطرق والكبارى .

١ - نفقات ديوان عام وزارة المواصلات : تشمل بجانب نفقات الديوان العام نفقات الملاحظة الداخلية ، والنقل الميكانيكي ، والطيران المدني (وقد نقلنا نفقاته عن سنة ١٩٤٥-٤٦ وقدرها ٤٣٨٣٣١ جنيها من وزارة الدفاع الوطنى) . وقد بلغت نفقات هذا الفرع في سنة ١٩١٩-٢٠ ، وهى أول سنة تظهر فيها فى الميزانية ، ٨٥٦٨٨ جنيها ثم أخذت فى الازدياد حتى بلغت ٨٥٨٢٨٣ جنيها فى سنة ١٩٤٥-٤٦ ، فتكون قد زادت أثناء تلك المدة بمقدار ٩٠١٠٦ ٪

٢ - نفقات مصلحة السكك الحديدية : أضفنا إليها في سنة ١٩١٤-١٥ مبلغ ٧٢٧٩٧ جنيها كإثانة سكة حديد مريوط (قفلا من ديوان عام وزارة المالية) ، كما طرحنا منها الجزء الخاص بالمعاشات والمكافآت أثناء فصل ميزانية السكك الحديدية عن الميزانية العامة (من سنة ١٩٣٣-٣٤ حتى سنة ١٩٣٩-٤٠) ، وهذا الجزء سبقت إضافته للمعاشات . وبلغت نفقات هذا الفرع ٢٧٨٢٧٤٤ جنيها في سنة ١٩١٤-١٥ ، ثم أخذت في الازدياد مع التذبذب حتى بلغت ٩٤٤٣٨١٢ جنيها في سنة ١٩٤٥-٤٦ ، فتكون قد زادت أثناء تلك الفترة بمقدار ٢٣٩٠٤٪ .

٣ - نفقات مصلحة التلغرافات والتليفونات : ظهرت نفقات التليفونات في الميزانية منذ سنة ١٩١٧-١٨ ، وقد طرحنا من نفقات التلغرافات مبلغ ١٦٤٢٢ جنيها ، ومن نفقات التليفونات مبلغ ٥٩٠٢ جنيها في سنة ١٩١٩-٢٠ . وهذان المبلغان لمصروفات ناشئة عن حوادث ربيع سنة ١٩١٩ وقد سبق ضمهما إلى النفقات الغير العادية للأمن العام ، كذلك طرحنا مبلغ ٤٧٥٠ جنيها من نفقات التليفونات عن سنة ١٩٢٠-٢١ لنفس السبب السابق . كما أسقطنا الجزء الخاص بالمعاشات والمكافآت أثناء فصل ميزانية هذه المصلحة عن الميزانية العامة (من سنة ١٩٣٣-٣٤ حتى سنة ١٩٣٩-٤٠) وقد سبقت إضافة هذا الجزء إلى المعاشات . وقد بلغت نفقات هذا الفرع ٤٧٧٣٢٠ جنيها في سنة ١٩١٨-١٩ وارتفعت إلى ١٤٥٤٢١٥ جنيها في سنة ١٩٤٥-٤٦ ، فتكون قد زادت أثناء تلك المدة بمقدار ٢٠٤١٧٪ .

٤ - نفقات مصلحة البريد : بلغت نفقات مصلحة البريد بعد طرح نفقات صندوق التوفير: ٣٢٨-٣١ جنيها في سنة ١٩١٤-١٥ ، وارتفعت إلى ٨٣٦٩٠٥ جنيها في سنة ١٩٤٥-٤٦ ، فتكون قد زادت أثناء تلك المدة بمقدار ١٦٩٠٧٪ .

٥ - نفقات مصلحة المواني والمنازل : كانت تلك المصلحة تسمى الميناءات والفنارات ، وقد أضفنا إلى نفقاتها نفقات أشغال المواني ، والنظم التي للمواني ،

والموانئ البحرية، وذلك في السنوات من ١٩١٧-١٨ إلى ١٩١٩-٢٠، وقد بلغت نفقات هذا الفرع ١٥٩٧٦٩ جنيا في سنة ١٩١٤-١٥، وارتفعت إلى ٤٦٨٠٨٣ جنيا في سنة ١٩٤٥-٤٦. فتكون قد زادت أثناء تلك الفترة بمقدار ١٩٣ ٪.

٦ - نفقات مصلحة الطرق والكبارى : وقد أضفنا إليها مصاريف صيانة كبارى القاهرة وأعمال التطهير تحت تلك الكبارى ، نقلا من مصلحة تنظيم القاهرة ، وذلك لكي تستقيم المقارنة مع السنوات التي شملت فيها نفقات مصلحة الطرق والكبارى تلك المصاريف ، وقد بلغت نفقات هذا الفرع ٥٧٤٩١ جنيا في سنة ١٩١٤-١٥ ، ثم ارتفعت إلى ٩٨٩٣٦١ جنيا في سنة ١٩٤٥-٤٦ ، فتكون قد زادت أثناء تلك المدة بمقدار ١٦٢٠٠٧ ٪.

ويكون ترتيب فروع المواصلات تبعا لنسبة زيادة نفقاتها كالآتي: الطرق والكبارى (١٦٢٠٠٧ ٪) ، الديوان العام (٩٠١٠٦ ٪) ، السكك الحديدية (٢٣٩٠٤ ٪) ، التلغرافات والتليفونات (٢٠٤٠٧ ٪) ، الموانئ والمناظر (١٩٣ ٪) ، البريد (١٦٩٠٧ ٪).

وفيا إلى جدول بين نفقات كل فرع من فروع المواصلات من سنة ١٩١٤-١٥ حتى سنة ١٩٤٥-٤٦ (بالجنهيات المصرية) :

تفصیلات فروع المواصلات

الرقم	الطريق - كم - كيارى	المواصلات	العدد	الطريقات والتغييرات	المسافة المقطوعة	تحويلات المواصلات	النسبة
٣٤٣٤٩١٦	٥٧٤٩١	١٥٩٧٦٩	٣١-٣٣٨	١٣٤٥٧٤	٣٧٨٧٧٤٤	-	١٥-١٩١٤
٣٧٧١٥٦٥	٤٠٣٣٣	١١١٠٣٩	٣٧٨٦٧٨	١١٦٧٩٧	٣١٢٤٧٣٨	-	١٦-١٩١٥
٤٣٥٤١٥١	٧٨٦٨٣	١٣٦١٧٣	٣١١٥٩٣	١١٧١٣٧	٣٦٣٠٥٧٦	-	١٧-١٩١٦
٤٤٣٩٥٧٨	٦٠٠٠١	١٧٠٤٢٤	٣١٧٩١٩	٧٨١٤٩٧	٣٣٠٩٦٨٧	-	١٨-١٩١٧
٤٤٥٥٦٩٤	٧٤٦٦١	٣٠٩٨٤٨	٣٦١٤٣٠	٤٧٧٣٢٠	٣٧٣٢٧٣٥	-	١٩-١٩١٨
٧٩٥٥٦٧٣	١٠٩١٩٣	٣٧١٣٧٣	٤٣٥١٦٤	٤٤٨٠٠١	٥٥١٦٣٥٤	٨٥٦٨٨	٢٠-١٩١٩
١٧٧٤٠٠٧٥	١٦٨٦٥٩	٨١٦٣٨٥	٤٦٠٠١٣	٤٣٥٧١٤	١٤٥٩١٩٨٤	٣٦٧٣٢١	٢١-١٩٢٠
٦٢٥٠٠٩٨	١٣٧١٣٠	٥٨٧٣٧٣	٤٧٣٥٥٦	٥١٦٤٦٧	٤٣٥٦٦١٨	١٧٩٠٦٤	٢٢-١٩٢١
٤١٦٧٠٠١	١٦١٠٥٣	٣٣٥٧٠١	٥٠٦١٦٨	٤٩٩٣٥٧	٢٥٤٣٥٢٧	١٣١١٩٥	٢٣-١٩٢٣
٥٧٨١٤٧٣	٢٠٨٨٠٢	٣١٤٩٦٣	٥٥٣٥٥٧	٥٤٣٧١١	٢٤٧٧٣٩٠	١٣٣٠٥٠	٢٤-١٩٢٣
٥٤٦٣٤٣٠	٢١٠٨٤٨	٣١٩٣١٧	٥٣٠٨٢٦	٥٦٠٢٠٥	٣٦٨٩٣٩٩	١٠٢٧٣٥	٢٥-١٩٢٤

(تابع) نفقات فروع المراسلات

الصفحة	الرقم الداخلي	الوقت المدة	البريد	النفقات والطابعات	المبلغ المدفوع	مجموع عام المراسلات	المبلغ
٧٣٩١٥٠٤	٣٣٤٩٩١	٤٠١٣٤١	٥٤٧٠٦٨	٦٩٩٩١١٨	٥٣٠١٤١٤	١١٦٩٠٣	٧٦-١٩٢٥
٨٦٣٥٨٧٠	٣٥٣٩٦٨	٣٤٨٩٠٧	٦٨٢١٣٤	٧٤٥٧٦٣	٦٢٦٣٩٢٧	١٤١١٧١	٢٧-١٩٣٦
٧٣٦٨٠٢٤	٣٤١٤٣٥	٢٧٨٧٤٦	٦٤٣١٠٥	٦٨٨٨٨٩	٥٧٠٤٥٠٧	١١١٣٤٢	٢٨-١٩٣٧
٦٩٠٩٧٣٩	٢٩٥٩٣٨	٢٥٨٥٢١	٦٥٨٧٦٤	٦٧٥٤٣٥	٤٧٥٩٧٥٥	١٦١٣١١	٢٩-١٩٣٨
٧٨٥٨٠٩٦	٤١٨٦٠٦	٤٨٦٣٣٩	٦٦٥٨٠٣	١١٢١٠٣٢	٤٩٢١٢٣٩	٢٤٥٠٨٧	٣٠-١٩٣٩
٧٣٠٩٢٠٥	٣٦٥٨٠٤	٢٩٩٩٢٦	٧٢٤٣٦٩	٨٣٥٥٠٠	٤٧٩٠٢٩٥	١٩٤٠٠٦	٣١-١٩٣٠
٦٣١٧٧٩٦	٤٥١٦٦٠	٢٤٩٧١٨	٦٦٩٢١٨	٧٢١٦٤٢	٤٠٤٥٣٧٨	١٧٠١٨٤	٣٢-١٩٣١
٥٦٣٧٧٧٠	٨٠٠٢٢٠٧	٢٣٣٣٣٩	٦٤٦٧١٠	٦٦٠٩٩٢	٢٤٠٢٠٦٨	١٨٢٦٥٤	٣٣-١٩٣٢
٥٤٢٣٧٧٧	٢٧١٥١١١	٢٣٠٣١١	٦٦٤٩٨٩	٧٠٢٥٠٨	٣٣٥٥٢٠	١٩٨١٩٨	٣٤-١٩٣٣
٩٠٥٧٩٠٧	٢٧٠٦٩٥	٢٤١٣٣٥	٧٣٣٧٠٠	٧١٦٧٥٠	٣٥٠٦٩١	١٧٦٢٧١	٣٥-١٩٣٤
٦٦٣٧٥٢٦	٢٩٥٥٩٧	٢٨٤٨٠٦	٦٨١٧٨١	٥٨٦٣٧٥	٣١٠٢٠١٤	٢٦١٨٥٢	٣٦-١٩٣٥

(تابع) تفتات فروع المواصلات

المرجع	العرف والاسم التجاري	الولاية والمناظر	الجهة	الظروف والتغيرات	المساحة المملوكة	مواضع مائة الولاية والمناظر	الرقم
٦٥٣٤٧٠٠	٤٧٦٦٨	٣٣١٧٠٩	٦٩٠٣٥٥	٦٥٤١٣٩	٤١٤٥٤٣٧	٣٤١٤٤٧	٣٧-١٩٣٦
٧٠٧٣٨٦٣	٤٣٣٧٠٧	٣٠٧١١٩	٧٢٠٧٩٠	٧٦٣٧٦٦	٤٥٦٨٦٥٣	٣٧٩٨٣٧	٣٨-١٩٣٧
٧١٦٥٣٩٥	٣٩٣٥١١	٣٣٤٨٣٥	٦٩٣٤١١	٧٧٣٨٧٣	٤٧٨٤٣٨٢	٣٩٦٤٩٤	٣٩-١٩٣٨
٧٠٤٨٤٧٦	٣٥٩٣٣٧	٧٨٦٢٠٣	٦٧٠٥٥٨	٧٥٧٥١٢	٤٦٧٩١٨٨	٣٨٥٦٧٨	٤٠-١٩٣٩
٥٨٤٥٧٧٦	٣٥٦٩٦١	٣٧٦٣٢٥	٦٧١٤٣٧	٧٠٠٨٣٥	٣٧٣٣٤٥١	٣٠٦٣٦٧	٤١-١٩٤٠
٨٣٦٨٣٣٨	٣٤٤٤٠٣	٣٠٧٥٩٣	٦٦٢٠٣٧	٦٥٠٩٩٤	٦١٠٣٧٧٠	٣٠٣٥٣٣	٤٢-١٩٤١
٨٨٧٥٦٧٩	٤١٨٥٦٦	٣٠٧٤٣٤	٧١٠٥١٧	٧٣٩٦٨١	٦٤٤٠٠٩٥	٣٣٩٣٨٦	٤٣-١٩٤٣
١٠٨٠٦٩٠٤	٦٧٩٨٧٩	٣١٣٤٣٤	٧٥١٢٥٣	٨٧١٣٥٤	٧٩٠١٩٨١	٣٨٩٠١٣	٤٤-١٩٤٣
١١٥٣٧٦٠٦	٨١٨٩٥٨	٣٧٦٥٤٨	٧٣٩٧٠٨	١١٥٧٧٤٩	٨٠١٠٦٣٩	٤٣٤٠٠٤	٤٥-١٩٤٤
١٤٠٠٥٥٩	٩٨٩٦٦١	٤٦٨٠٨٣	٨٣٦٩٠٥	١٤٥٤٢١٥	٩٤٤٣٨١٢	٨٥٨٢٧٣	٤٦-١٩٤٥

وبذلك تكون نفقات الإدارة الاقتصادية قد تمت في المدة من سنة ١٩١٤-١٥ حتى سنة ١٩٤٥-٤٦ كالآتي (بالجنهات المصرية) :
نفقات الإدارة الاقتصادية

نفقات الإدارة الاقتصادية	السنة	نفقات الإدارة الاقتصادية	السنة
١٤٠٠١١٦٧	٣١-١٩٣٠	٥١٥٣٤٥٣	١٥-١٩١٤
١٧٣١٩٩٢٨	٣٢-١٩٣١	٣٩٥٧٤١٦	١٦-١٩١٥
١٤٣٥٠٨٤٩	٣٣-١٩٣٢	٥٧١٠١٦٤	١٧-١٩١٦
١٥٧٦٠٠٩٣	٣٤-١٩٣٣	٦١٩١٣٦٨	١٨-١٩١٧
١١٦٠٩٤٢١	٣٥-١٩٣٤	٧٠١٠٩٠٧	١٩-١٩١٨
١٣٠٣٢٤٧٤	٣٦-١٩٣٥	٩٢٥٥٦٤٩	٢٠-١٩١٩
١٢٩٨٦٨٤٨	٣٧-١٩٣٦	٣٠٤٩٨٥٤٣	٢١-١٩٢٠
١٤٠٦٨٣٧٢	٣٨-١٩٣٧	٩٤٠٥٦٥٩	٢٢-١٩٢١
١٤٦٠٤١٤٩	٣٩-١٩٣٨	٧٠٧٨٣٥٠	٢٣-١٩٢٢
١٣٥٤٦٨٥٢	٤٠-١٩٣٩	٨٥٠١٤٥٣	٢٤-١٩٢٣
١٠٣٧٣٣٥٢	٤١-١٩٤٠	٨٨٠٤٨٣٨	٢٥-١٩٢٤
١٢٩٧٦٧٣٩	٤٢-١٩٤١	١١٠٨٣٧٧٦	٢٦-١٩٢٥
١٤٤٦٧١٢٠	٤٣-١٩٤٢	١٣٦٨٨٠١٩	٢٧-١٩٢٦
١٩٢١٨٦٦٨	٤٤-١٩٤٣	١٣٣١٤٧٣٥	٢٨-١٩٢٧
٢١٣٩٦٠٤٣	٤٥-١٩٤٤	١٣١٧٤٦٢٠	٢٩-١٩٢٨
٢٥٣٣٢٤٥٩	٤٦-١٩٤٥	١٤١٦٣٠٧٠	٣٠-١٩٢٩

المبحث الخامس

مدى ازدياد نفقات رفع المستوى الثقافي

تشمل نفقات رفع المستوى الثقافي نفقات الإدارات والمصالح الآتية :

الديوان العام لوزارة المعارف والتعليم العام والتعليم الفني والصناعي والتجاري، ودار الأوبرا، والتعليم العالي والجامعي، والبعثات العلمية، ودور الكتب والآثار وجميع فؤاد الأول لغة العربية.

١ - نفقات ديوان عام وزارة المعارف والتعليم العام والتعليم الفني والصناعي والتجاري وبعض التعليم العالي والأوبرا : ويشمل هذا الفرع بعض نفقات أخرى، كالمسكافات العلمية، وإعانات لبعض المؤتمرات والمعاهد، وإعانات التثيل (نقلا من وزارة المالية)، ونفقات مكافحة الآفة ونشر الثقافة (نقلا من وزارة الشؤون الاجتماعية) ونفقات مدارس السكك الحديدية ابتداء من سنة ١٩٢٤-٢٥ وهي السنة التي ضمت فيها تلك المدارس إلى وزارة المعارف^(١)، ونفقات التعليم العالي في سنة ١٩٢٤-٢٥ (لأنها غير مبينة على حدة في تلك السنة) ونفقات معاهد التعليم العالي الذي تضطلع به وزارة المعارف، وقد بلغ مجموع نفقات هذا الفرع ٤٤٣٥٥٧ جنيبا في سنة ١٩١٤-١٥، وزاد فيها بعد إلى ٨٥٠٩٨٣٢ جنيبا في سنة ١٩٤٥-٤٦، فيكون قد زاد أثناء تلك المدة بمقدار ١٨١٨١٥ %.

٢ - نفقات التعليم العالي ثم التعليم الجامعي : تشمل نفقات مدرسة الحقوق، ومدرسة القضاء الشرعي ومدرسة الزراعة ومدرسة الطب البيطري، ثم نفقات الجامعة المصرية (جامعة فؤاد الأول فيما بعد) وجامعة فاروق الأول. وقد أضفنا إليها في سنة ١٩٢٠-٢١ مبلغ ١٦٠٠٠٠ جنيه نقلا من مصلحة التنظيم لشراء أرض لبناء مستشفى القصر العيني ومدرسة الطب، وقد بلغ مجموع نفقات هذا الفرع ٥٧٧٠٦ جنيبا في سنة ١٩١٤-١٥ ثم زاد تدريجيا حتى بلغ ١١٩٠٤٢٣ جنيبا في سنة ١٩٤٥-٤٦، فيكون قد زاد أثناء تلك المدة بمقدار ١٩٦٣٠٩ %.

٣ - نفقات البعثات العلمية : بلغت ٣٥٦ جنيبا في سنة ١٩١٤-١٥،

(١) نقلت مدارس السكك الحديدية قبل سنة ١٩٢٤-٢٥ داخلة ضمن نفقات السكك الحديدية ولم تسلم اراضيها عنها لأنها غير مبينة على حدة في الحساب الختامي.

و ٧٩ جنيا في السنة التالية ، وتوقفت أثناء السنوات من ١٩١٦-١٧ حتى ١٩١٩-٢٠ نظرا لظروف الحرب العالمية الأولى ، وبلغت ١٧٣٤ جنيا في سنة ١٩٢٠-٢١ ، وأخذت بعد ذلك في الازدياد تدريجيا مع التذبذب . وقد أضفنا إليها السنوات من ١٩٤٠-٤١ إلى ١٩٤٣-٤٤ المبالغ الآتية : ٢٣٩ و ٢٣٣ و ٣٢٤ و ٣٦٩٣ جنيا على التوالي (نقلا من وزارة الخارجية كما سبقت الإشارة إلى ذلك عند الكلام على نفقات وزارة الخارجية) . وقد بلغت ٨٨٢٨٥ جنيا في سنة ١٩٤٥-٤٦ ، فكون قد زادت أثناء المدة من سنة ١٩٢٠-٢١ حتى سنة ١٩٤٥-٤٦ بمقدار ٤٩٩١٠٤ ٪

٤ - نفقات دور الكتب والآثار الخ .. تشمل نفقات إدارة عموم الأتكنة والحفر ، ثم إدارة عموم الآثار المصرية (نقلا من وزارة الأشغال) ، وفي سنة ١٩١٥-١٦ نفقات تزعم ملكية معبد الأقصر (نقلا من ديوان عام وزارة الداخلية) ، ونفقات دار الكتب ودار الآثار المصرية ولجنة حفظ الآثار العربية ثم إدارة حفظ الآثار المصرية ، وتكاليف شراء بعض المنازل الأثرية (نقلا من وزارة المالية) ، والمتحف القبطي ، وفي سنة ١٩٢٤-٣٥ : ٣٥٠٠ جنيه إعانة لبطريكية الأقباط الأورثوذكس لإصلاح دير الأنبا أنطونيوس (نقلا من وزارة المالية) ، وتكاليف إنارة المسجد الأقصى ، ونفقات مجمع قواد الأول للغة العربية ، وبلغ مجموع نفقات هذا الفرع ٢٩٨٣٥ جنيا في سنة ١٩١٤-١٥ ، وأخذ بعد ذلك في الازدياد مع التذبذب حتى بلغ ٢١٠٣٨٢ جنيا في سنة ١٩٤٥-٤٦ ، فيكون قد زاد أثناء تلك المدة بمقدار ٦٠٥٠٢ ٪

ويكون ترتيب فروع رفع المستوى الثقافي تبعا لنسبة زيادة نفقاتها كالآتي :
البحاث العلمية (٤٩٩١٠٤ ٪) ، التعليم الجامعي (١٩٦٣٠٩ ٪) ، الديوان العام والتعليم العام (١٨١٨٠٥ ٪) ، دور الكتب والآثار الخ ... (٦٠٥٠٢ ٪)
وبين الجدول الآتي نفقات كل فرع من تلك الفروع في المدة من سنة ١٩١٤-١٥ حتى سنة ١٩٤٥-٤٦ (بالجنينيات المصرية) :

تفقات فروع رفع المستوى الثقافي

السنة	ديوان عام إستادف ومطبعة	التعليم العالي والأساسي	الخدمات التي تقدمها	المجموع
١٥-١٩١٤	٤٤٣٥٥٧	٥٧٧٠٦	٢٥٦	٢٩٨٣٥
١٦-١٩١٥	٣٦٦٦٤٢	٥١٢٠٣	٧٩	٢٨٥٠٠
١٧-١٩١٦	٣٨٦٢٧٠	٥٢٠١٨	—	٢٣٢٨٨
١٨-١٩١٧	٤٤٢٥٣٣	٦٨٢٤٠	—	٢٥٦١١
١٩-١٩١٨	٥١٥١٧٧	٥٠٥٦٥	—	٣٧٧٦٣
٢٠-١٩١٩	٦٣٧٠٩٩	٤٩٠٨٩	—	٤٢٩٨٨
٢١-١٩٢٠	١٠٠٩٣٢٧	٢٢٣٩١٧	١٧٣٤	٤٩٥٧١
٢٢-١٩٢١	٩٩٢٦٤٧	٦٦٧٥٥	٤٤٣٨	٥٦٦٠٢
٢٣-١٩٢٢	١١٢١٠٦٢	٧٥٢٠١	٣٢٢٠٠	٦٧٥٠٨
٢٤-١٩٢٣	١٢٨٥٦١٢	٨٦٩٨٩	٥٥٨٧٢	٧٨٨٦٩
٢٥-١٩٢٤	١٥٣٥٦٤٩	(١) —	٦٤٢١٣	٧٧٤٠١
٢٦-١٩٢٥	١٨٨٦٢١٢	١٣١٠١٢	١١٧٣٥١	٨٣٧٠٨
٢٧-١٩٢٦	٢٢٢٧٨٤٠	١٧٣٧٧٦	١٦٥٧٢٠	١٠٥٣٧٨
٢٨-١٩٢٧	٢٢١٦٩٤٧	١٩٣٦٦٠	١٦٩١٨٤	٩٨٦٩٧
٢٩-١٩٢٨	٢٤٣٠٢٤٦	٢١٦٥١٢	١٦٣٢٧٢	١٠٦٤٦٩
٣٠-١٩٢٩	٢٦٤٩٢٠٨	٢٤٢٦٣٩	١٤٨٧١٦	٩٧٦٨٨
٣١-١٩٣٠	٢٨٤٧٤٥٢	٢٦٨٥٠٨	١٣٢٩١٧	١٤٣٠١٨
٣٢-١٩٣١	٣٧٨٥٠٧٩	٢٥٥٤٤٩	١٢٠٠٩٧	٩١٦٧٩
٣٣-١٩٣٢	٣٧٥٦٦٠٤	٢٥٢٦٤١	٩٢٣٦٩	٨٥٤٤٤
٣٤-١٩٣٣	٣٧٨٨٥١٤	٢٦٧٢٤٨	٨٢١٨١	٨٣١٦٨
٣٥-١٩٣٤	٣٩٧٠٦١٦	٤١٩٨٦٦	٧٤٧٥٢	١٠٥٤٥٨
٣٦-١٩٣٥	٣٣١٤٧٥٦	٤٦١٨٩١	٨٣١٩١	٩٧٣٠٦

(١) تفقات التعليم العالي لسنة ١٩٢٤-٢٥ غير وأردت على حدة في متعجئة مع تفقات الديوان العام للإستادف .

(تابع) نفقات فروع رفع المستوى الثقافي

السنة	ديوان عام المعارف ومناطقه	التعليم العالي والجامعي	مجموع النفقات	المجموع
٣٧-١٩٣٦	٣٣٩٤٤٢٢	٦٨١٤٦٤	٩٧٢٧٩	١٠٢٠٠٣
٣٨-١٩٣٧	٣٦٢٧٠٥٥	٦٩٦٩٤٠	١٠٨٤٥٣	١٣٤٣٣٢
٣٩-١٩٣٨	٤٠٠٩٣٤٦	٧٦٧٢١١	١١٤٩٥٠	١٢٢٨٤٢
٤٠-١٩٣٩	٣٩٧٦٤١٩	٨٠١٣٧٤	٨٥٣٧٥	١٢٠٩٦٩
٤١-١٩٤٠	٣٩٤٣١٨٩	٧٣٣٨٨٤	٧٠٢٠٥	٩٧٣٥٠
٤٢-١٩٤١	٤٠٣٠٨٢٣	٧٧٢٠٧١	٥٨٦٦٥	١٠١٠١٢
٤٣-١٩٤٢	٤٥٢٣٩٣٨	٩٤٢٨٧٠	٥٤٣٠٨	١١٨١٠١
٤٤-١٩٤٣	٥١٣٤٧١٦	١٢٨٢٠١٨	٥١٨٢٨	١٣٠٨١١
٤٥-١٩٤٤	٦٢٧٣٠٥٠	٨٥٦٦٤٧	٤٠١١٦	٢٠١٥٢٠
٤٦-١٩٤٥	٨٥٠٩٨٣٢	١١٩٠٤٢٣	٨٨٢٨٥	٢١٠٣٨٢

الأرقام القياسية لنفقات فروع الرعايا العام

إذا اعتبرنا نفقات كل فرع من فروع الرعايا العام في سنة ١٩١٤-١٥ تساوى
مائة لكانت الأرقام القياسية لنفقات هذه الفروع في السنوات التالية كالآتي :

الأرقام القياسية لنفقات فروع الرخاء العام

السنة	المصحة	الإدارة الاقتصادية	التصميم
١٥-١٩١٤	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠
١٦-١٩١٥	١١٠٠٠	٧٦٠٩	٨٤٠٠
١٧-١٩١٦	١١٩٠٢	١١٠٠٨	٨٦٠٩
١٨-١٩١٧	١٢١٠٠	١٢٠٠٢	١٠٠٠٩
١٩-١٩١٨	١٢٦٠٦	١٣٦٠١	١١٣٠٦
٢٠-١٩١٩	٢٠٨٠٨	١٧٩٠٦	١٣٧٠٢
٢١-١٩٢٠	٢٥٢٠٣	٢٩٧٠٨	٢٤١٠٧
٢٢-١٩٢١	٢٠٧٠٤	١٨٢٠٥	٢١٠٠٨
٢٣-١٩٢٢	٢٠٩٠١	١٣٧٠٤	٢٤٣٠٩
٢٤-١٩٢٣	٢١٢٠٢	١٦٥٠٠	٢٨٣٠٦
٢٥-١٩٢٤	٢٠٩٠٧	١٧٠٠٩	٣١٥٠٦
٢٦-١٩٢٥	٢٣٦٠٤	٢١٥٠١	٤١٧٠٤
٢٧-١٩٢٦	٢٦٦٠٨	٢٤٦٠٣	٥٠٢٠٩
٢٨-١٩٢٧	٢٧٤٠٦	٢٣٩٠٠	٥٠٤٠٠
٢٩-١٩٢٨	٢٩٨٠٠	٢٣٦٠٣	٥٤٨٠٨
٣٠-١٩٢٩	٣٥٨٠٩	٢٧٤٠٩	٥٩٠٠٥
٣١-١٩٣٠	٣٧٩٠٥	٢٧١٠٧	٦٣٨٠٢
٣٢-١٩٣١	٣٧٦٠٢	٢٣٦٠١	٦١٢٠٠
٣٣-١٩٣٢	٣٧٠٠٥	٢٧٨٠٥	٦٠٠٠٠
٣٤-١٩٣٣	٣٧٢٠٠	٣٠٥٠٩	٦٠٦٠١
٣٥-١٩٣٤	٣٤٩٠٦	٢٢٥٠٣	٦٧١٠٩
٣٦-١٩٣٥	٣٧٥٠١	٢٥٢٠٩	٧٤٤٠٦
٣٧-١٩٣٦	٤٠٥٠٦	٢٥٢٠١	٨٠٤٠٥

(تابع) الأرقام القياسية لنفقات فروع الرعاء العام

السنة	الصحة	الادارة الاقتصادية	التعليم
٢٨-١٩٣٧	٤٣٧٠٠	٢٧٣٠٠	٨٥٩٠٣
٣٩-١٩٣٨	٤٧٢٠٧	٢٨٣٠٤	٩٤٣٠٥
٤٠-١٩٣٩	٤٥٩٠٧	٢٤٣٠٥	٩٣٧٠٨
٤١-١٩٤٠	٤٥٤٠٩	٢٠١٠٣	٩١١٠٦
٤٢-١٩٤١	٤٩٠٠٠	٢٥١٠٩	٩٣٣٠٨
٤٣-١٩٤٢	٥٥١٠٣	٢٨٠٠٨	١٠٦١٠١
٤٤-١٩٤٣	٦٩٥٠٤	٣٧٣٠٠	١٢٤١٠٨
٤٥-١٩٤٤	٩٧٧٠٥	٤١٥٠٣	١٣٨٧٠٠
٤٦-١٩٤٥	١١٤٩٠٨	٤٩١٠٧	١٨٨١٠٤

وفيا على رسم يأتى للأرقام القياسية المذكورة ومنه يتضح أن نسبة زيادة نفقات التعليم أعلى من نسبة زيادة نفقات الصحة ، وهذه أعلى من نسبة زيادة نفقات الإدارة الاقتصادية .



الفصل الرابع

مدى ازدياد نفقات الرخاء المحلي

أضفنا هذا القسم إلى قسم الأستاذ ريتشي وجمنا فيه ما تساهم به الحكومة المركزية في نفقات مجالس المديرية والمجالس البلدية والمحلية والقروية من إعانات وسلفيات من الميزانية ومن الاحتياطي العام ، لعمليات توزيع المياه والإلترارة والمصارف والتفطيم ورمم البرك والجبانات ، وإعانات وزارة المعارف للدارس الأولى بالأقاليم ، ولإتشاء وإدارة بعض المدارس والورش الصناعية ، ولسد

عجز التعليم بمجالس المديرية ، وإعانات وزارة الصحة لبعض المستشفيات البلدية ، ونفقات قسم البلديات والمجالس المحلية بوزارة الصحة ، ونفقات قسم المرافق القروية بوزارة الصحة أيضا ، ومصاريف تنظيم مدينة الاسماعيلية (نقلا من وزارة الداخلية) ، والمبلغ المرتب لشر كفاية السويس لصيانة الاسماعيلية وبور توفيق ، (نقلا من وزارة الداخلية أيضا) ، وممن بعض المهمات لصيانة المدن الخالية من المجالس المحلية . ونفقات مصلحة تنظيم القاهرة ، ونفقات طلبات الجيزة والجزيرة ومياه وإنارة مدينة حلوان ، ونفقات مصلحة الجارى .

١ - إعانات وسلفيات المجالس المديرية وللجبالس البلدية والمحلية والقروية ، ونفقات قسم المرافق القروية بوزارة الصحة ، وتنظيم الاسماعيلية الخ . : بلغت نفقات هذا الفرع في سنة ١٩١٤-١٥ : ١٧٢١١٧ جنيا ، ثم أخذت في الازدياد تدريجيا مع التذبذب حتى بلغت ٢٩٣٩٨١٥ جنيا في سنة ١٩٤٥-٤٦ ، فتكون قد زادت أثناء تلك المدة بمقدار ١٦٠٨٠ ٪

٢ - نفقات تنظيم القاهرة وحلوان والكفس والرش (بعد طرح مصاريف صيانة كبرى القاهرة وأعمال التطهير تحت الكبارى ، وقد سبق أن أضفناها لنفقات مصلحة الطرق والكبارى) ، وبعد طرح مبلغ ١٦٠٠٠٠ جنيه من نفقات التنظيم لسنة ١٩٢٠-٢١ ، وهو الذى استعمل في شراء أرض لبناء مستشفى القصر العيني ومدرسة الطب (وقد سبق أن أضفناه إلى نفقات التعليم) : بلغت ٢٢٧١٨٣ جنيا في سنة ١٩١٤-١٥ ، ثم أخذت في الازدياد تدريجيا مع التراجع في بعض السنوات حتى بلغت ٩٤٨٧٥٨ جنيا في سنة ١٩٤٥-٤٦ ، فتكون قد زادت أثناء هذه المدة بمقدار ٣١٧٠٦ ٪

٣ - نفقات مياه الجيزة والقاهرة ومياه وإنارة مدينة حلوان : بلغت ٨٠٨٨ جنيا في سنة ١٩١٤-١٥ ، ثم أخذت في الازدياد تدريجيا مع التذبذب حتى بلغت ١٥٥٧٩٦ جنيا في سنة ١٩٤٥-٤٦ ، فتكون قد زادت أثناء تلك المدة بنسبة ١٨٢٦٠٣ ٪ .

٤ - نفقات مصلحة المجارى : بلغت ١٧٧٥٣٨ جنيها في سنة ١٩١٤-١٥ ، ثم أخذت في الزيادة تدريجيا مع التراجع في بعض السنوات حتى بلغت ٣٧٩٧٣٥ جنيها في سنة ١٩٤٥ - ٤٦ ، فتكون قد زادت أثناء هذه المدة بمقدار ١١٣.٩٪ ويكُون ترتيب فروع الرعاء المحلى تبعا لنسبة زيادة نفقاتها كالآتى : مياه الجزيرة والجزيرة ومياه وإنارة حلوان (١٨٣٦.٣ ٪) ، إغاثات وسلفيات المجالس البلدية الخ ... (١٦٠.٨٠ ٪) ، تنظيم القاهرة وحلوان (٣١٧.٦ ٪) ، المجارى (١١٣.٩ ٪) .

وبين الجدول الآتى نفقات كل فرع من فروع الرعاء المحلى المذكورة ، ابتداء من سنة ١٩١٤ - ١٥ حتى سنة ١٩٤٥ - ٤٦ (بالجنيئات المصرية) :

نفقات فروع الرعاء المحلى

السنة	المجالس البلدية الخ	تنظيم القاهرة ومحافظاته	م.م. م.ج. م.خ.	المجارى	المجموع
١٥-١٩١٤	١٧٢١١٧	٢٢٧١٨٣	٨٠٨٨	١٧٧٥٣٨	٥٨٤٩٣٦
١٦-١٩١٥	١٢٣٢٦١	١٧٤١٧٣	١١٤٥٤	١١٧٤٣٦	٤٢٦٣٢٤
١٧-١٩١٦	١٢٣٣٩١	٢٢١٠٠٦	١١٤٦٦	١٠٣٤٠٦	٤٥٩٢٦٩
١٨-١٩١٧	١٤١٢٠٧	٢١٦٨٧٣	١٦٢٠٤	١٣٣٤٥٤	٥٠٧٧٣٨
١٩-١٩١٨	١٥٧٩٧٦	٢٥١٨٢٨	٢٠٢١٥	١٢٢١٣٧	٥٥٢١٤٦
٢٠-١٩١٩	١٦٥٣٤١	٢٨٤٦٢٠	٢٤٢٤١	١٩٩٠٢٥	٦٧٣٢٢٧
٢١-١٩٢٠	٢٣٣٤٤٥	٣٩٠٦١٧	٢٧٢١٩	٢٦٩٦٤٨	٩٢٠٩٢٩
٢٢-١٩٢١	٣٠٤٠٠٩	٣٥٦٩٢٦	٢٦٩٧٦	٣٧٢٢٢٠	٩٦٠١٣١
٢٣-١٩٢٢	٢١٠٤٦٣	٣٤٩٦٣٦	٢٤٨٦١	٢٢٠٨٦٦	٨٠٥٨١٦
٢٤-١٩٢٣	٢٠٣٤٦٤	٥١٩١٣٨	٢٢٠٤٢	١٩٢٠٠١	٩٣٦٦٤٥

(تابع) نفقات فروع الزخاء المحلي

المبلغ	الحجاري	ت. ح. ح. ح.	تنظيمات القاهرة ومحافظاته	المبالغ البلدية التي	السنة
١٢٢٠٧١٠	٢٠٢٥٥٢	١٣٠٦٦	٧١٦٠٥٢	٢٨٩٠٤٠	٢٥-١٩٢٤
١٤٥٢٢٩٢	٢٦٤٢٤٢	٢٠٦٢٨	٨٠٢٩٩٢	٣٥٤٥٢٠	٢٦-١٩٢٥
١٤٦٥٦٨٦	٢٢٣١٠٥	٣٦٥٦٥	٨٤٨٨١٤	٢٥٧٢٠٢	٢٧-١٩٢٦
١٦٢٢٧٢٢	٤٧٢٠٤٨	٥٤٠٤١	٨١٤٨٢٥	٢٨١٨١٨	٢٨-١٩٢٧
١٤٦٩٥٧٨	٣٤٤١٢٧	٢٦٢٦١	٧٩٩٩٢٦	٢٨٩٢٦٤	٢٩-١٩٢٨
١٥٢٠١٢٢	٢٩٧١٢٨	٢٨٩٧٦	٨٢٤٧٤٨	٣٤٩٢٦١	٣٠-١٩٢٩
١٤٩٨٠٤٨	٢٨٥٢١٢	٥٧٤٩٨	٧٧٥٩٧٢	٣٧٩٣٦٦	٣١-١٩٣٠
١٤٠٠١٠٢	١٩٨٦١٥	٥١٦٤٤	٥٩٩٢٩٦	٥٥٠٥٤٧	٣٢-١٩٣١
١٣٢٥٢٢٤	١٢٢٨٨١	٤١٧٠٠	٦٠٥٩٠١	٥٥٤٧٤٢	٣٣-١٩٣٢
١٢٢٥١٦٣	١١٥٦٢٨	٣٢٢٠٤	٥٦٥٨٤٤	٥١١٤٧٧	٣٤-١٩٣٣
١٨٢٩٠٢٠	١٧٥٢١٦	٥٣١٧٨	٦٤٥٢٩٠	٩٥٥٢٣٦	٣٥-١٩٣٤
١٧٣٠٥٥١	٢٣٠٩٢٩	٧٥٠٤٩	٧٦٢٤٩٢	٦٦١٠٧١	٣٦-١٩٣٥
١٧٢١٠٢٣	٢١٨٧٥٧	٦٨٩٧٨	٧٥٢٩٩٠	٦٨٠٣٠٨	٣٧-١٩٣٦
٢١٧٨١٤٨	٢٤٠٤٣٧	٧٧٩٤٤	٧٢٩٢٢٧	١١٣٠٥٤٠	٣٨-١٩٣٧
٢٧٧١٦٢٤	٤٦٢٥١٥	٦٢٢٨٤	٧٢٦٦٦٥	١٥١٩١٧٠	٣٩-١٩٣٨
٢١٨٩٢٩٦	٢٧٢٨٥٦	٥١٥٠٤	٧٢٢٨٢٥	١١٣٢٢١١	٤٠-١٩٣٩
١٨١٥٢٢٧	٢٠٧٧٥٢	٤٦٥٢٧	٧٢٠٨٩٠	٨٢٠٠٥٧	٤١-١٩٤٠
١٦١٩٤١٤	٢٠٦٠٩٤	٦١٨٩٠	٦٤٨٧٢٢	٧٠٢٦٩٧	٤٢-١٩٤١
١٦٢١٧٠٢	٢١٧٠٠٩	٧٥٨١٦	٦٢٧٢٩٦	٦٩١٤٨١	٤٣-١٩٤٢
٢٤٩٣٠٨٠	٢٦٠٤٢٢	١٠٢٩٦٨	٨٩٥٢٠٧	١٢٢٢٤٧٢	٤٤-١٩٤٣
٢٧٦٠٨٢٢	٢٠٢٥٣١	١٢١١٥٦	٨٧٩٦١٢	١٤٤٧٥٣٢	٤٥-١٩٤٤
٤٤٢٤١٠٤	٢٧٩٧٢٥	١٥٥٧٩٦	٩٤٨٧٥٨	٢٩٢٩٨١٥	٤٦-١٩٤٥

ملخص

وقفاً على مجموع النفقات العمومية ، و نفقات الأمن العام ، و نفقات الرخاء العام ، و نفقات الرخاء المحلي ، و جملة النفقات العامة في المدة من سنة ١٩١٤-١٥ حتى سنة ١٩٤٥-٤٦ (بالجنهات المصرية) :

أقسام النفقات العامة

السنة	نفقات عمومية	نفقات الأمن العام	نفقات الرخاء العام	نفقات الرخاء المحلي	مجموع النفقات العامة
١٥-١٩١٤	٧١٠٨١١٥	٣٠٧٤٥٧٤	٦٠٤١٠٢٨	٥٨٤٩٢٦	١٦٨٠٨٦٤٣
١٦-١٩١٥	٨٥٢٢٢٨٥	٢٨٥٦٩١٨	٤٧٩٦٦٢٢	٤٢٦٣٢٤	١٦٦٠٢١٤٩
١٧-١٩١٦	٧١٨٦٥٦٦	٣٠٠٣٦٤٥	٦٥٩٧٣٠٧	٤٥٩٢٦٩	١٧٢٤٦٧٨٧
١٨-١٩١٧	٧٣٥٩٧١٩	٧٤٧٧٦٧٣	٧١٦٠٠١٠	٥٠٧٧٣٨	٢٢٥٠٥١٤٠
١٩-١٩١٨	٧٥٤٤٨٦٠	٧٠٥١٧٠١	٨٢٤٥١٦٢	٥٥٢١٤٦	٢٣٣٩٣٨٦٩
٢٠-١٩١٩	٨٠٩٦٨١٦	٩٥٠٥٠٧٥	١٠٧٣٠٤٨٩	٦٧٣٢٣٧	٢٩٠٠٥٦٠٧
٢١-١٩٢٠	١٠١٤١٠٨٢	٢٨٣١٦٣٩٦	٢٣٦٨٣٩٧٧	٩٢٠٩٢٩	٦٢٠٦٢٣٨٤
٢٢-١٩٢١	٩٣٣٠٨١٧	١٦٢٠٠١٣٠	١١٢٦٦٦٤٠	٩٦٠١٣١	٣٧٧٥٧٧١٨
٢٣-١٩٢٢	٩١٦٢٦٠١	٩١٧٩٨٣٣	٩١٢١٢٧٨	٨٠٥٨١٦	٢٨٢٦٩٥٢٨
٢٤-١٩٢٣	١١٤٨٧١٤٣	٨٢٩٨٥٢٠	١٠٧٦٦٦٧١	٩٣٦٦٤٥	٣١٤٨٨٩٧٩
٢٥-١٩٢٤	١٠١٧٧٢٤٦	٧٣٦٦١٨٦	١١٢٣٠٩١٨	١٢٢٠٧١٠	٢٩٩٩٥٠٦٠
٢٦-١٩٢٥	١٠٨٥٩٣١٢	٧٤٢٠٣٧٧	١٤١٤٥٤٣٢	١٤٥٢٣٩٢	٣٢٨٧٧٤١٣
٢٧-١٩٢٦	١٢٨٤٧٥٠١	٨١٦٤٢٧٢	١٦٣١٣٦٢٣	١٤٦٥٦٨٦	٣٨٧٩١٠٨٢
٢٨-١٩٢٧	١٠١٥٨٨٠٢	٧٥٦٨٢٠٤	١٥٩٧٤٠٣٦	١٦٢٣٧٣٢	٣٥٢٢٤٧٦٤
٢٩-١٩٢٨	١١٢٢٨٥٢٥	٨٢٩٧١٤٣	١٦١٥٥٥١٥	١٤٦٩٥٧٨	٣٧٣٥٠٧٦١
٣٠-١٩٢٩	١٢١٦٥٤٣٢	٨٧٥٤٦٧٩	١٨٥٨٣٠٥٣	١٥٢٠١٢٣	٤١٠٢٣٣٣٧

(تابع) أقسام النفقات العامة

السنة	نفقات عمومية	نفقات الأمن العام	نفقات الرخاء العام	مجموع النفقات العامة
١٩٣٠-٣١	١٧٠١٧٦٧	٨٢٨٨٨٢٩	١٨٧٤٨٤٠٦	٤١٣٠٢٢٠٠
١٩٣١-٣٢	١٠٩٨٠٨٦٤	٨١٠٨٦٧٥	٢١٩١٥٦٥٨	٤٢٤٠٥٢٩٩
١٩٣٢-٣٣	١٠٢٨١٤٤٤	٧٦٨٤٧١٧	١٨٨٦١٠١٥	٣٨١٥٢٤٠٠
١٩٣٣-٣٤	١٠٢٢٠١٧٩	٧٥٧٠٧٢٧	٢٠٣٠٩٧٢٥	٣٩٢٢٥٨١٤
١٩٣٤-٣٥	١٠٤٦٤١٢٥	٧٧٣٧٧٧٣	١٦٤٧٨٦٤١	٣٦٤٥٩٥٥٩
١٩٣٥-٣٦	١١٢٠٨٣٧١	٧٨٧٧٥٤٥	١٨٣٢٩٢٨٨	٣٩١٤٥٧٥٥
١٩٣٦-٣٧	١٠٩٦٧٥٤٠	٨١٩٠٧٧٥	١٨٧١٠٤٥٤	٣٩٥٨٩٨٠٢
١٩٣٧-٣٨	١١٥٦١٣٦٠	٩٦٩٢٢٣٢	٢٠١٥٩٩٦١	٤٣٥٩١٧٠١
١٩٣٨-٣٩	١١٦٣٢٩٧٥	١١٩٨٤٤٧٤	٢١٣٠٦٤٦٩	٤٧٦٩٦٥٥٢
١٩٣٩-٤٠	١١٩٣٧٧٠	١٤٧٧٦٠٩٥	١٩١٧٢٦٤١	٤٨٠٧٥٨٩٢
١٩٤٠-٤١	١٠٦٤٧٤٧٩	١٣٦٣١٧٩٩	١٦٨٤٢٦١٢	٤٢٩٢٧١١٧
١٩٤١-٤٢	١٠٥٤٩٧٥٨	١٠٥٤٠٤٣٠٢	١٩٦٨٩٠٦٠	٤٧٢٦٢٥٣٤
١٩٤٢-٤٣	١٣٣٩٥٦٥١	٢٠٦١٨١٦٤	٢٢٠٧٥١٧٦	٥٧٧١٠٦٩٣
١٩٤٣-٤٤	١٦٢٦٧٥١١	٢٩٢٧٩٥٥٣	٢٨٣٠١٣٦٠	٧٦٥٤١٥٠٤
١٩٤٤-٤٥	١٥٥٨٠٠٤٧	٣٠٤١٠١٨٦	٣٢٢٥٨١٦١	٨١٠٠٩٢٣٦
١٩٤٥-٤٦	١٤٥٥٧٨٥١	٣٦٢٨٣٤٢٣	٣٩٤٣٧٦٤٠	٩٤٧٠٣٠١٨

الأرقام القياسية لأقسام النفقات العامة

إذا اعتبرنا نفقات كل قسم من الأقسام الأربعة السابقة وجلة النفقات العامة في سنة ١٩١٤-١٥ تساوى ١٠٠ لكائنات الأرقام القياسية لنفقات الأقسام المذكورة وجلة النفقات العامة كما يلي :

الأرقام القياسية لأقسام النفقات العامة

السنة	نفقات عمومية	نفقات لأمن العام	نفقات للرخاء العام	النفقات العامة	وجه النفقات العامة
١٥-١٩١٤	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠
١٦-١٩١٥	١١٩٠٩	٩٢٠٩	٧٩٠٤	٧٢٠٩	٩٨٠٨
١٧-١٩١٦	١٠١٠١	٩٧٠٧	١٠٩٠٢	٧٨٠٥	١٠٢٠٦
١٨-١٩١٧	١٠٣٠٥	٢٤٣٠٢	١١٨٠٥	٨٦٠٨	١٢٣٠٩
١٩-١٩١٨	١٠٦٠١	٢٢٩٠٤	١٢٦٠٥	٩٤٠٤	١٢٩٠٢
٢٠-١٩١٩	١١٣٠٩	٣٠٩٠٢	١٧٧٠٦	١١٥٠١	١٧٢٠٦
٢١-١٩٢٠	١٤٢٠٧	٩٢١٠٠	٣٧٥٠٥	١٥٧٠٥	٣٦٩٠٢
٢٢-١٩٢١	١٣١٠٣	٥٢٦٠٩	١٨٦٠٥	١٦٤٠٢	٢٢٤٠٦
٢٣-١٩٢٢	١٢٨٠٩	٢٩٨٠٦	١٥١٠٠	١٣٧٠٨	١٦٨٠٢
٢٤-١٩٢٣	١٦١٠٦	٢٦٩٠٩	١٧٨٠٢	١٦٠٠٢	١٨٧٠٣
٢٥-١٩٢٤	١٤٣٠٢	٢٣٩٠٦	١٨٥٠٩	٢٠٨٠٧	١٧٨٠٤
٢٦-١٩٢٥	١٥٢٠٨	٢٤١٠٣	٢٣٤٠٢	٢٤٨٠٤	٢٠١٠٥
٢٧-١٩٢٦	١٨٠٠٧	٢٦٥٠٥	٢٧٠٠٠	٢٥٠٠٦	٢٢٠٠٨
٢٨-١٩٢٧	١٤٢٠٩	٢٤٦٠٢	٢٦٤٠٤	٢٧٧٠٧	٢١٠٠١
٢٩-١٩٢٨	١٥٨٠٠	٢٧٣٠١	٢٦٧٠٤	٢٥١٠٣	٢٢١٠٦
٣٠-١٩٢٩	١٧١٠١	٢٨٤٠٧	٣٠٧٠٦	٢٥٩٠٩	٢٤٤٠٠
٣١-١٩٣٠	١٧٩٠٦	٢٦٩٠٦	٣١٠٠٤	٢٥٦٠٢	٢٤٥٠٧
٣٢-١٩٣١	١٥٤٠٥	٢٦٣٠٧	٣٦٢٠٨	٢٣٩٠٤	٢٥٢٠٣
٣٣-١٩٣٢	١٤٤٠٦	٢٤٩٠٩	٣١٢٠٢	٢٢٦٠٦	٢٣٧٠٠
٣٤-١٩٣٣	١٤٣٠٨	٢٤٦٠٢	٣٣٦٠٢	٢٠٩٠٥	٢٢٣٠٩
٣٥-١٩٣٤	١٤٧٠٢	٢٥١٠٧	٣٧٢٠٠	٣١٢٠٨	٢١٦٠٩
٣٦-١٩٣٥	١٥٧٠٧	٢٥٦٠٢	٣٠٣٠٤	٢٩٥٠٩	٢٣٢٠٩

(تابع) الأرقام القياسية لأقسام النفقات العامة

النفقات العامة	٢٠٠٦ ٢٠٠٥ ٢٠٠٤	نفقات الرخاء العام	نفقات الأمن العام	نفقات عمومية	السنة
٢٣٥٠٥	٢٩٤٠٣	٢٠٩٠٧	٢٦٦٠٤	١٥٤٠٣	٢٧-١٩٣٦
٢٥٩٠٣	٣٧٢٠٥	٣٣٣٠٧	٣١٥٠٢	١٦٢٠٧	٢٨-١٩٣٧
٢٨٣٠٧	٤٧٣٠٩	٣٥٢٠٧	٣٨٩٠٨	١٦٣٠٧	٢٩-١٩٣٨
٢٨٦٠٠	٣٧٤٠٤	٣١٧٠٤	٤٨٠٠٦	١٦٧٠٩	٤٠-١٩٣٩
٢٥٥٠٤	٣١٠٠٤	٢٧٨٠٨	٤٤٣٠٤	١٤٩٠٨	٤١-١٩٤٠
٢٨١٠٢	٢٧٦٠٩	٣٢٥٠٩	٥٠١٠٠	١٤٨٠٤	٤٢-١٩٤١
٣٤٣٠٣	٢٧٧٠٣	٣٦٥٠٤	٦٧٠٠٦	١٨٨٠٥	٤٣-١٩٤٢
٤٥٥٠٣	٤٢٦٠٣	٤٦٨٠٥	٩٥٥٠٦	٢٣٠٠٣	٤٤-١٩٤٣
٤٨١٠٩	٤٧٢٠١	٥٣٤٠٠	٩٨٩٠١	٢١٩٠٢	٤٥-١٩٤٤
٥٦٣٠٤	٧٥٦٠٥	٦٥٢٠٨	١١٨٠٠١	٢٠٤٠٨	٤٦-١٩٤٥

وفيما يلي رسم بياني للأرقام القياسية المذكورة .



يضع من مقارنة الأرقام القياسية لفروع النفقات العامة والرسوم المالية تلك الأرقام ، أننا إذا تركنا جانباً النفقات الغير العادية الناشئة عن الحرب والاضطرابات ، فأننا نجد أن نفقات رفح المستوى الثقافي هي أشد فروع النفقات العامة اتجاهها نحو الزيادة ، ويلبها في ذلك نفقات الصحة العامة . ثم نفقات الأمن الداخلي ، نفقات الأمن الخارجي ، وتأتي بعد ذلك نفقات الإدارة العمومية ، نفقات الرعا المحلى ، وتليها نفقات الإدارة الاقتصادية ، ثم نفقات السلطات العليا . وأقل فروع النفقات العامة ميلاً للزيادة هي نفقات الإدارة المالية ، كما يظهر ذلك بجلاء من الجدول الآتى الذى يبين الرقم القياسى المتوسط لفروع النفقات العامة المذكورة في مدة الاثنى عشر والثلاثين سنة المتخذة أساساً لدراساتنا فى هذا الباب (من ١٩١٤-١٥ إلى ١٩٤٥ - ٤٦) .

فروع النشاط العامة	الرقم القياسي المتوسط
رفع المستوى الثقافي	٦٠٣٠٦
الصحة العامة	٣٦٤٠٦
الأمن الداخلي	٢٨٦٠٩
الأمن الخارجي	٢٧٢٠٨
الإدارة العمومية	٢٧٠١٧
الزراعة المحلي	٢٥٧٠٥
الإدارة الاقتصادية	٢٤١٠٤
السلطات العليا	٢٢٧٠٦
الإدارة المالية	١٤٢٠٩

ويتضح أيضاً من هذا الجدول أن ما يتفق على الإدارة الاقتصادية قليل بالنسبة إلى ما يتفق على باقي فروع النشاط الحكومي (ماعدا السلطات العليا والإدارة المالية) ، مع أهمية الإدارة الاقتصادية في رفع مستوى الدخل ، وبخاصة في بلد كصر يميل أهله إلى الاعتماد على الحكومة في كثير من نواحي نشاطهم . وقد ترتب على ذلك ضعف النتائج المتحصل عليها فيما يتعلق برفع المستوى الثقافي والصحي ، مع كثرة ما يتفق على التعليم والصحة ، إذ لا يزال السواد الأعظم من الشعب آمياً تفتك به الأمراض ، ويرجع سبب ذلك بالآخر إلى انخفاض مستوى الدخل وما يترتب عليه من انخفاض في مستوى المعيشة .

الخلاصة

بينما العوامل المختلفة التي أدت إلى ازدياد النفقات العامة في مصر ، ورأينا أن هذا الازدياد كان بطيئاً في مجموعه ، وأن ذلك يرجع إلى أن ثروة البلاد ، وهي شرط أساسي لازدياد النفقات العامة ، كانت ولا تزال تعتمد على الزراعة وبالأخص على زراعة محصول واحد ، كما يرجع إلى المركز الاستثنائي الذي وجدت فيه مصر حتى إلغاء الامتيازات الأجنبية ، إذ حد من سلطتها في فرض الضرائب على جميع السكان ، مما أدى إلى عدم مرونة إيراداتها العامة ، كما لاحظنا أن مركزها الخاص جعل نفقاتها الحرة ، وتأثيرها كبير على ازدياد النفقات العامة في الدول الأخرى ، قليلة نسبياً .

ونعتقد . وقد زالت قيود الامتيازات الأجنبية ، أن النفقات العامة ستزداد في المستقبل بنسبة أكبر من نسبة زيادتها حتى الآن ، قد تراجع قليلا في بضعة السنوات المقبلة نتيجة استقرار الاندفاع الشديد نحو الزيادة أثناء السنوات الأخيرة من الحرب العالمية الثانية . والسنوات التي أعقبها ولكنها رغم ذلك ستؤثر في ازديادها ، إذ أن مصر في حاجة إلى الاتفاق على وجوه كثيرة ، وبخاصة على الدفاع الوطني ، وعلى الإصلاحات الداخلية الكثيرة ، من تحسين الصحة العامة . وزيادة المرافق الاقتصادية ، ونشر التعليم ، والعناية بالشؤون الاجتماعية كما أن المساهمة في الحياة الدولية ، وقد كثرت نفقاتها عن ذي قبل ، تستدعي نفقات غير قليلة .

إن جيشنا في حاجة شديدة إلى زيادة عدده ومدته بالأسلحة الحديثة ، كما أنه ليس لنا سلاح بحري ، مع طول الشواطئ المصرية وموقعنا الجغرافي الذي

يستلزم أن تكون لنا بحرية قوية ، وسلاحنا الجوي لا يزال في دور التكوين مع شدة حاجتنا إلى سلاح جوى قوى نظرا لظروفنا الجغرافية ولطبيعة أراضينا. وفيما يتعلق بالصحة العامة لاتزال الأمراض المتوطنة تهدد سكان السواد الأعظم من الشعب ، وتضعف من قدرته الإنتاجية ضعفا شديدا ، كذلك نحن بحاجة إلى العناية بشؤون السكن في القرى والمدن والمراكز الصناعية .

والمرافق الاقتصادية للبلاد في حاجة إلى زيادتها ، حتى يرتفع مستوى معيشة الشعب ، وقد بلغ حد الكفاف أو أقل ، فتزداد المساحات المزروعة ويرفع متوسط الإنتاج ، ويعمل على انتشار الملكية الصغيرة والمتوسطة في الأراضي الزراعية ، ويشجع التقدم الصناعي ، وينشط البحث عن الخامات المعدنية واستخراجها .

أما من جهة التعليم ، فلا يزال السواد الأعظم من الشعب أميا جاهلا ، مما أضعف الشعور القوي وأطاح كل محاولة للإصلاح ، ولا بد من العمل على نشر التعليم الأولي والابتدائي حتى تصبح تلك الدرجة من الثقافة مستوى عادي في الشعب ، كذلك لا بد من العناية بالتعليم العالي والفني .

أما عنايتنا بالشؤون الاجتماعية الحديثة ، ولا تزال في حاجة إلى كثير من النفقات للقيام بالإصلاحات الضرورية ، كإنشاء صناديق المعاشات والإعانات المرضية للعمال الزراعيين والصناعيين .

...

تنفيذ تلك الإصلاحات يحتاج إلى نفقات طائلة متزايدة ، تستلزم زيادة الموارد ، ولما كانت الضرائب هي المورد الأساسي الذي تقترب منه الدولة إيراداتها فيجب إصلاح نظام الضرائب الحالي إصلاحا شاملا ، لأن يتكفى بإصلاح بعض الضرائب ، ويترك البعض الآخر كما هو ، حتى يصبح ملائما لظروفنا الحالية ومتاسقا تناسقا متعلقيا ، بحيث تكلل الضرائب بعضها ببعض ويكون عبؤها موزعا توزيعا عادلا على جميع السكان ، وأن يكون لبعضها من المرونة ما يسمح بأن تسير حصيلها النفقات العامة في نموها المستمر ، دون حاجة إلى

توالى إصلاحها ، وأن تراعى مع حاجة الخزانة العامة للأموال ، ظروف
الممولين أيضا ، حتى لا يعوق نظام الضرائب نمو الاقتصاد القومى والثروة
القومية .

ولا يمكن توجيه العناية إلى نظام الضرائب بحسب ، بل يجب أيضا أن
يعنى بالإصلاحات التى أشرنا إليها فى ثنايا هذا البحث ، وبخاصة إصلاح الآداة
الحكومية إصلاحا شاملا ، حتى تصبح أقدر على القيام بالخدمات العامة فى
اقتصاد يسمح بتوفير جانب من النفقات العامة ، يساعد فى تنفيذ الإصلاحات
التي تحتاجها البلاد .

كذلك يجب الاهتمام بوجوه الإنفاق ذاتها وتنسيقها ، إذ الإصلاحات
مرتبطة بعضها ببعض ، ولذا يجب بحثها معا ، ووضع برنامج إنشائي شامل ،
يستحسن أن تحدد لتنفيذه مدة معينة على أن يراعى فيه أن يكون ملائما لظروفنا
ومعتدلا بين القديم والجديد ، كما توضع خطط عامة تشمل الشؤون القومية ،
جميعها ، يواصل تنفيذها باستمرار سنة بعد أخرى مع مراعاة التناسق بين مختلف
التدابير الإدارية والاقتصادية والثقافية ، حتى لا تهمل بعض الوجوه الهامة ،
وحى يستفاد استفادة كاملة من جميع المرافق ، مما يحقق اقتصادا فى النفقات .

ويجب أن يراعى عند تقرير النفقات العامة أن توجه لحير الشعب بأجمعه
على أن يكون تحقيق الحاجات الضرورية للسواد الأعظم منه فى المقام الأول
وأن يتعد بالنفقات العامة عن وجوه الزهو والزخرف .

كذلك يجب العناية بالمشروعات الكبرى التى تزيد من ثروة البلاد ، ومن موارد
الدولة ولا بأس أن يلجأ فى ذلك إلى القرض ، إذا لم تكف الإيرادات العادية
للدولة للقيام بها ، بشرط ألا يساء استعمال تلك الوسيلة السهلة فى الحصول على
الأموال ، وأن يراعى ألا ينفق منه إلا على المشروعات التى تفيد منها الأجيال
التي ستعمل عبه خدمته .

ملحق ١

بيانات جديدة

صدرت أثناء طبع هذا الكتاب ميزانية الدولة لسنة ١٩٤٧-٤٨ ، وميزانيتها جامعي فؤاد الأول وقاروق الأول لتلك السنة ^(١) كما أحيلت إلى البرلمان مشروعات ميزانية الدولة وميزانيتي الجامعتين لسنة ١٩٤٨ - ٤٩ ، والمراسيم بقوانين المعدلة لها ، ونشرت المذكرات الإيضاحية عن حساب الدولة الختامي للسنة ١٩٤٦ - ٤٧ ، وعن الحساب الختامي لكل من الجامعتين لنفس السنة ، بما يستلزم إضافة بيانات جديدة ، نذكرها فيما يلي بترتيب مواضعها من الكتاب مسبوقة برقم الصفحة والسطر .

٧١ / ٤- يطرح من رقم ١٨ ٩٤٧٠٣٠١٨ (ورد خطأ ١٧ ٩٤٧٠٣٠١٧) مبلغ ٢٠٦٧ (راجع سابقاً ، ص ٤٠٣) ، وبذلك يصبح الرقم المعدل ، بجله النفقات العامة لسنة ١٩٤٥ - ٤٦ هو ٩٤٧٠٠٩٥١

٧٢ / ٤- يستبدل برقم ١٠٣٥٠٣١٠٠ (تقديرات الميزانية) رقم ١٠٢٤٩٣١٢٣ (المتصرف فعلاً) ، ويدرج أمامه في عمدة الرقم المعدل ، مبلغ ١٠٣٦٨١٠٩٥ ^(٢)

(١) الترتين رقم ٨٢ و ٨٣ و ٨٤ لسنة ١٩٤٧ ، الصادر في ١٢ يولي ١٩٤٧ (الرقم المصري ، ملحق العدد ٦٥ الصادر في ١٤ يولي ١٩٤٧) .

(٢) نتائج زيادة الزعم المعدل من ضم الدينام الآتية (بالجنهات) : ٣٤١١٣٠ نفقات جامعة فؤاد الأول ، ٧٦٠٩٤ نفقات جامعة قروق الأول ، وذلك بعد طرح إعانات الحكومة لها ، ومبلغ ١٤٦٩١ وهو مأخوذ من عائد إيرادات السنة قبل سنة للاحتياطي ، لتسكك حصة الدولة في مثل التوضيحات عن تلف البالي بسبب الحرب ، والبالي المصروفة من الاحتياطي وهي : ٦٠٦٥٩٧ ما صرفت وزلزلتها الصحة والمسؤوليات الاجتماعية في هذه السنة في سبيل مكافحة الطحى الزراعية من البالي المرسى بأغنها من الاحتياطي العام هذا الغرض بالتوازي رقم ٢٧ و ١٠٠ لسنة ١٩٤٦ و ٣٣ و ١٦٤ لسنة ١٩٤٧ ، و ٦٣٤٧٣٣ رصيد حساب جاري الديون التي خاضت على الحكومة لسد حفاة المصل من بيع الأراضي الضامنة لها أو للقوائم المتنازل عنها (من ذلك ٦١٥٥١ من ديون الحكومة لدى البنك العقاري وبذلك =

٧٢/٥ - يستبدل برقم ١٠٢٦٣٩٣٠٠ (تقديرات مشروع الميزانية) رقم
١٠٣٢٥٧٨٠٠ (تقديرات الميزانية) ^(١)

٧٢/٧ - تدرج في خانة السنة : ١٩٤٨ - ٤٩ ، وفي خانة الرقم الأصلي ،
أمامها رقم ١٣٣٠٥٥٠٠٠ ^(٢)

١٣٩ - يضاف ما يأتي إلى الهامش : وبلغت المصروفات الفعلية لتصفية حالة
الطوارئ لسنة ١٩٤٦ - ٤٧ : ٢٠٦٥٣٨ جنيه ، والتقديرات المعدلة لتلك
المصروفات لسنة ١٩٤٧ - ٤٨ : ١٢٤٩٠٠ جنيه ، وتقديرات مشروع ميزانية
السنة ١٩٤٨ - ٤٩ : ٣٤٤٠٠ جنيه .

١٤٠/٧ - يستبدل برقم ١٠٥٠٠٠٠٠ ، تقدير إعانة غلاء المعيشة لسنة
١٩٤٦ - ٤٧ ، رقم ١٠٦٣٥٧٥١ المنصرف لتلك الإعانة ، ويضاف إلى الجدول
تقدير إعانة الغلاء لسنة ١٩٤٧ - ٤٨ : ٨٧٥٠٠٠٠ جنيه ، وللسنة ١٩٤٨ - ٤٩ :
١٠٧٥٠٠٠٠ جنيه

١٤٢ / هامش (١) - يضاف : ٥٢٦٣٤٤٦ جنيه في سنة ١٩٤٦ - ٤٧

١٤٢ / هامش (٢) - يضاف : ١٢٣٧٠٥٢٤ جنيه في سنة ١٩٤٦ - ٤٧

== الأراضى ، و ١٩٢٣ من دينها لدى البنك القارى الزراعى المصرى) ٢٩٠٩٠٠ وصيد حساب
التنازل عن تحصيله من السلف الزراعية ، وبلغ ٣٠٢٤٠٣٧ وهو مأخوذ من نصيب الحكومة
المصرية في أرباح عمليات شراء محصول القطن في سنتي ١٩٤٠ و ١٩٤١ ، وقد استعمل في
تسديد جزء من فرق السعر الذى دفعته الحكومة عند شراء محصول قطن سنة ١٩٤١ (راجع
سابقاً ص ٢٣٦) . وطرح الملتصقين الآتين : ١٣٣٩٩٠٦ و ٥٠٠٠٠٠ تسلى استهلاك
القروض الوطنى الطويل الأجل والمتوسطة على التوالى . (يلاحظ أننا لم نغم السلف المتوقعة
لبلديات وأجانب نسائية ، ولم تطرح شرائب دار الكتب خلافاً لاتباع في باقي السنوات ،
وذلك لعدم تهر بآلى تفصيلات الحساب الختامى) .

(١) وبلغت تقديرات مصروفات جامعة مواد الأول للسنة ١٩٤٧ - ٤٨ (١٠ أشهر)
(بالجنين) : ١٠٧٧١٠٠ وإعانة الحكومة لها : ٨٢٣٦٠٠ ، وتقديرات مصروفات جامعة
طوارئ الأول : ٩٣٧٠٠ وإعانة الحكومة لها : ٤٢٢٦٩٠ .

(٢) عذرت المصروفات في مشروع الميزانية الاصل يبلغ ١٢٩٢٠٤٥٠٠ جنيه ثم عدل هذا
الرقم الى ١٣٣٠٥٥٠٠٠ بإضافة بعض مبالغ وطرح مبالغ أخرى ، وبلغت تقديرات مصروفات
جامعة مواد الأول لتلك السنة بعد تعديلها ١٣٨١٧٠٠ جنيه وتقديرات مصروفات جامعة طوارئ
الأول ٧٣٨١٠٠ جنيه .

١٤٢ / هامش (٣) - يضاف : وإلى ٤٨٤٧٤٤٩٠ جنيباً في سنة ١٩٤٦-٤٧
١٤٢ / هامش (٤) - يضاف : وفاً لقرارات سنة ١٩٤٦-٤٧ : ١١٥٥ : ١٠٣٠
جنيباً أى بنسبة ٩٠٤ ٪ من إيرادات تلك السنة .

٢٠٥ - يضاف بآخر الجدول : ١٩٤٦ - ٤٧ : ١٢٢٧٠٥٢٤ و ١٢٨٦١٠٩٤ و
٨٨٢٧٢٧١ و ١٤١٩٠٦٣ بهذا الترتيب

٢٣٥ / ٢١ - يضاف : وقد انتهت اللجنة البريطانية المؤلفة لهذا الغرض من
تصفية تلك العملية ، وقد أسفرت عن ربح قدره : ١٥٠٦٥٠ جنيباً خص الحكومة
المصرية نصفه وقد سدد إلى وزارة المالية في ٢٧ مايو سنة ١٩٤٧^(١)

٢٣٦ / ١٢ - يضاف : وقد انتهت اللجنة المصرية البريطانية المشتركة من تصفية
تلك العملية وأسفرت عن ربح قدره ٧٩٤٥٤٩٧ جنيباً خص الحكومة المصرية
نصفه وقد سدد إلى وزارة المالية في ٢٧ مايو سنة ١٩٤٧ ، وينص الاتفاق المبرم
بين الحكومتين المصرية والبريطانية في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٦ على أن تتنازل
كل منهما عن نصف نصيبها في صافي الأرباح لاستعماله في مشروعات مد القرى
بمياه الشرب لصالح الزراعة . وقد وضع كل من المبلتين المتنازل عنهما في حساب
خاص بالبنك الأهلي المصري للإتفاق منه في ذلك الغرض . أما باقى نصيب
الحكومة المصرية في الربح فقد استعملته في تسديد جزء من فرق السعر الذى
دفسته عند شراء محصول سنة ١٩٤١ ، كما سبق^(٢)

٢٣٧ / ٤ - يضاف : وفى آخر أبريل سنة ١٩٤٧ بلغ الباقي بدون بيع مما
اشترته الحكومة من محصول قطن سنة ١٩٤٢ : ٩٤٦٠ بالة ، وقدردت الأرباح
بمبلغ ٦٩٣٧٤٤ جنيباً على أساس تقدير كية الأطنان الباقية بسعر الشراء . وأصبح
رصيد حساب هذه العملية بوزارة المالية دائماً بمبلغ ٦٤٢٨٢٩ جنيباً^(٣)

٢٣٧ / ٩ - يضاف : وبيع منها حتى آخر أبريل سنة ١٩٤٧ : ١٥٣ بالة ،
وبلغ رصيد حساب الأموال المقدمة تقويم العملية حتى ذلك التاريخ : ٦٤٩٢٥٠^(٤)
٢٣٧ / ١٣ - يضاف : وبلغ ما اشترى من هذا المحصول ٦٦٩ بالة ، بيع منها
لغاية ٣٠ أبريل ١٩٤٧ : ٢٢١ ، وبلغ رصيد حساب جارى الأموال المقدمة

(١) القصة الإخبارية عن الحساب الختامى لسنة ١٩٤٦-٤٧ ، ص ٢٢-٢٩ .

تمويل هذه العملية في ذلك التاريخ : ٤٥٣٨٢ جنيها ^(١)

٢٣٨/٧ - يضاف : وقد بلغ ما اشترى من محصول قطن ١٩٤٥ : ٤٨٣٤٣٢ بالة
بمبلغ ٣٤٤٧٨١٩٧ ج (عدا المصاريف) بيع منها الغاية ٣٠ أبريل ١٩٤٧ : ١٤٨٧٣
بالة بمبلغ ٦٦٣٦٨٠ ج، وبلغ رصيد الأموال المقدمة لتمويل هذه العملية في التاريخ
المذكور ٣٤٨٦٩٦٢٤ ج ^(١)

١٧/٢٣٨ - يضاف : واقتصر مقدار الأموال المقدمة لتمويل محصول ١٩٤٦
لغاية ٣٠ أبريل ١٩٤٧ على : ١٨١٠ ج ^(١)

٢٤٢/٥ - يضاف : وصدر القانون رقم ٦ لسنة ١٩٤٧ في ٤ فبراير بمج
البنك قرضا بمبلغ ٣٥٠ مليون جنيه المذكور.

٢١/٢٥١ - يضاف في آخر الجدول : ١٩٤٦ - ٤٧ : ٢٠٧٧٩٩٤ جنيها
١١/٢٥٥ - يضاف : ونقص رصيد هذا الحساب (صيانة الثروة العقارية)
في ٣٠ أبريل سنة ١٩٤٧ إلى ٩١٤٤٥٠ ج

١٣/٢٥٧ - يضاف إلى الجدول : ١٩٤٧ : ٢٧٠٤٩٩

١٨/٢٥٨ - يضاف إلى الجدول : ١٩٤٧ : ٦٦٥١٩

١١/٢٦٠ - يضاف إلى الجدول : ١٩٤٦ - ٤٧ : ١٠٥٣٧١

٧/٢٦١ - يضاف : وبلغ رصيد هذه السلف في ٣٠ أبريل سنة ١٩٤٧ :
٢٧٠٢٥ ج، وقرر مجلس الوزراء في أوائل يناير سنة ١٩٤٨ الإذن للحكومة في
أن تخصص من المال الاحتياطي العام ١٣٢٩٠٠ جنيه لتلك السلف

٢/٢٦٥ - يضاف بعد جملة دلالة ٥ سنوات ، ما يأتي : وقد زيدت هذه
المبالغ المخصصة لبرنامج السنوات الخمس عدة مرات (انظر ص ٤١١ و ٤١٢)
١٥/٣٠٥ - يضاف إلى الجدول : ١٩٤٦ - ٤٧ : ٢٤٤٢٠١٩٢ و ٢٣٠٦
٣٠/٦ - يضاف : وإذا أضيفت إعانة غلاء المعيشة إلى نفقات الباب الأول
ل سنة ١٩٤٦ - ٤٧ بلغت ٣٥٠٥٥٩٤٣ ج ولا ترتفعت النسبة إلى ٣٣٠٨ %
١١/٣٠٦ - يضاف : وبلغت أعباءات الباب الأول في مشروع ميزانية
١٩٤٨ - ٤٩ المعدل : ٣٠٠٥٣٠٠ ج ، وإضافة إعانة الغلاء (١١٠٠٠٠٠ ج)
(١) المنسحرة الإيجانية من الحساب الختامي لسنة ١٩٤٦ - ٤٧ ص ٢٩ .

يصبح المجموع ٤١٠٥٣٠٠٠ ، أى بنسبة ٣١ ٪ من مجموع مصروفات الميزانية
٦/٣٢٤- يضاف: وبلغت نفقات قسم المعاشات والمكافآت في سنة ١٩٤٦-٤٧:
٣٥٢١١٣٦ جنيا فتكون قد زادت عما كانت في سنة ١٨٨٠ بمقدار ١٦٠٩ مثلا .
٣٦٠- يضاف بآخر الجدول ١٩٤٦-٤٧: ٤٧-٤٨ ١٠٩٥ ١٠٣٦٨ ١٠٣٧١٨٣٢ ٣٠٢
٣٦١- حساب الدين العام المصري لغاية ٣١ أكتوبر ١٩٤٧^(١)
في الجدول : السندات الموجودة في الاحتياطي من القرض الوطني الطويل الأجل :
٨٧٢٨٨٣٠ (بدلا من ٨٧٤٨٨٣٠) ، والسندات التي في التداول : ٥٨٢٦٩١٤٠
(بدلا من ٥٨٢٤٩١٤٠) ، والسندات الموجودة في الاحتياطي من القرض الوطني
المتوسط الأجل ٤٠٢٠٠٠ (بدلا من ٤٠٠٠٠٠٠) والتي في التداول: ٦٩٨٣٨٨٠
(بدلا من ٧٠٠٣٨٨٠)
٣/٤١٢- يضاف: ويصدر القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٤٨ في ٧ مارس بتخصيص
هذا المبلغ من الاحتياطي العام لبرنامج السنوات الخمس^(٢) .

ملحق ٢

إحصاء النفقات العامة لبعض الدول

بريطانيا العظمى : كانت نفقاتها العامة في سنة ١٦٩١ (ماعدا إيرلندا)
٣٣٩٣٦٢٤ جنيا ، ثم زادت إلى ١٥١٤٤٩٢٥ جنيا في سنة ١٧١٠ إبان حرب
وراثة إسبانيا ، ثم انخفضت إلى ٦٣٦١٨٨٢ جنيا بعد صلح أترخت . وظل
هذا الرقم ثابتا تقريبا حتى سنة ١٧٤٧ حيث ارتفع إلى ١١٤٥٢٧٧٩ ، ثم إلى
٢١١١٢١٣٤ في سنة ١٧٧١ . ثم انخفضت النفقات العامة وأخذت تتراوح حول
الثمانية عشر مليونا حتى الحرب الأمريكية حيث تجاوزت ٢٩ مليونا ، وبلغت
في سنة ١٧٩٧ إبان الحرب مع فرنسا ٥٨ مليونا وتجاوزت ٦٤ مليونا ونصف في

(١) الوثائق المصرية ، ملحق العدد ٢٦ الصادر في ١١ مارس ١٩٤٨ ص ٦ .

(٢) الوثائق المصرية ، العدد ٢٥ الصادر في ٨ مارس ١٩٤٨ ص ٥ .

سنة ١٨٠٢ ، وبلغت ٧٨ مليوناً سنة ١٨٠٧ ، ثم ارتفعت إلى ١١٣ مليوناً تقريباً سنة ١٨١٥ ، ثم أخذت بعد ذلك في التناقص حتى حرب القرم فالتجبت نحو الزيادة من جديد ، وأخذت تتراوح حول ٧٥ مليوناً أثناء المدة من سنة ١٨٥٨ إلى سنة ١٨٦٩ ، وبلغت ٨٢ مليوناً في سنة ١٨٧٧ - ٧٨ ، و ٨٦ مليوناً سنة ١٨٨٩ - ٩٠ ، و ١٠٨ مليوناً سنة ١٨٩٨ - ٩٩ ، و ١٨٣ مليوناً في سنة ١٩٠١ - ٢ ، وبلغت ١٩٧ مليوناً سنة ١٩١٣ - ١٤ . وارتفعت النفقات العامة كثيراً أثناء الحرب العالمية الأولى فبلغت ٢١٩٨ مليوناً سنة ١٩١٦ - ١٧ ، و ٢٦٩٦ مليوناً سنة ١٩١٧ - ١٨ ، و ٢٥٧٩ مليوناً سنة ١٩١٨ - ١٩ ، ثم انخفضت إلى ١٦٦٦ مليوناً سنة ١٩١٩ - ٢٠ ، ثم إلى ٨١٢ مليوناً سنة ١٩٢٢ - ٢٣ ، و ٧٨٨ مليوناً سنة ١٩٢٣ - ٢٤ ، ثم أخذت في الارتفاع من جديد فبلغت ٨٤٢ مليوناً سنة ١٩٣٦ - ٣٧ ، ثم انخفضت إلى ٨٢٩٥ مليوناً سنة ١٩٣٩ - ٤٠ ، ثم ارتفعت إلى ٩١٩٨ مليوناً سنة ١٩٣٧ - ٣٨ . ثم أخذت في التحليق أثناء الحرب العالمية الثانية فبلغت ١٩٠٤١ مليوناً سنة ١٩٣٩ - ٤٠ ، و ٣٩٧٠٠٧ مليوناً سنة ١٩٤٠ - ٤١ ، و ٤٨٨٨٠٥ مليوناً سنة ١٩٤١ - ٤٢ ، و ٥٧٤٠٠١١ مليوناً سنة ١٩٤٢ - ٤٣ ، و ٥٩١٤٠٥٥ مليوناً سنة ١٩٤٣ - ٤٤ ، و ٦١٩٠٠٤٤ مليوناً سنة ١٩٤٤ - ٤٥ ، و ٥٦٧٩٠٤٤ مليوناً سنة ١٩٤٥ - ٤٦ .

سويسرا : ارتفعت نفقاتها من ٦ مليون فرنك سنة ١٨٥٠ إلى ٢١ مليوناً سنة ١٨٦٠ ، وإلى ٣٠ مليوناً سنة ١٨٧٠ ، وإلى ٤١ مليوناً سنة ١٨٨٠ ، وإلى ٦٦ مليوناً سنة ١٨٩٠ ، وإلى ١٠٢ مليوناً سنة ١٩٠٠ ، وإلى ٢٣٦ مليوناً سنة ١٩١٧ ، وإلى ٥٣٦٨ مليوناً سنة ١٩٢١ . ثم أخذت في الانخفاض فبلغت ٤١٧٠٩ مليوناً سنة ١٩٢٢ ، و ٤١١٠٥٠ مليوناً سنة ١٩٢٣ ، و ٣٩٣٠٢٠ مليوناً سنة ١٩٢٤ ، و ٣٦٧٠ مليوناً سنة ١٩٢٥ . ثم أخذت في الارتفاع فبلغت ٤٠٢٠١ مليوناً سنة ١٩٣٦ ، ثم انخفضت ثانية إلى ٣٨٥٠٧ مليوناً سنة ١٩٣٧ . ثم ارتفعت إلى ٥٣٦ مليوناً سنة ١٩٣٤ ، وبلغت ١٠٣٧٨ مليوناً سنة ١٩٣٩ ، و ١٦٦٥٠ مليوناً سنة ١٩٤٠ ، و ١٨٠٦٧٠ مليوناً سنة ١٩٤١ . ثم انخفضت إلى ١٦٠٥٠٤ مليوناً سنة ١٩٤٢ ، ثم ارتفعت إلى ١٨٧٠٠٣ مليوناً سنة ١٩٤٣ ، وإلى ٢٠٧١٠١ مليوناً سنة ١٩٤٤ . وقدرت سنة ١٩٤٥ بمبلغ ٢٤٠٦٨ مليوناً .

المراجع

- ١ - مؤلفات عامة في علم المالية والتشريع المالي
مبادئ علم المالية العامة والتشريع المالي المعري والشارف ، للإستاذ الدكتور محمد عبد الله
العربي ، في أربعة أجزاء ، القاهرة ، ١٩٢٧ - ١٩٣٢ .
موجز في علم المالية ، للإستاذ فرس الخوري ، دمشق ، ١٩٣٧ .
أصول علم المالية العامة والتشريع المالي المعري ، للإستاذ الدكتور زكي عبد اللطيف ،
القاهرة ، ١٩٤١ .

- BISSON, A., Finances publiques françaises, Paris, 1941.
BAUDEHUIN, Les théories modernes en matière de finances publiques, Louvain, 1942.
HUGUENIN, L'Etat fédératif suisse et les bases de son système fiscal, Lausanne, 1943.
LAUFENBURGER, H., Précis d'économie et de législation financières Paris, 1945. - Finances comparées: Etats-Unis, France, Grande-Bretagne, Suisse, U.R.S.S., Paris 1947.
BASTABLE, Ch. F., Public Finance, New York, 1903.
ROBINSON, M.E., Public Finance, London, 1923
JENSEN, J.P., Problems of Public Finance, New York, 1934
SKLIOMAN, E. R. A., Studies in Public Finance. New York, 1925. - Principles of Fiscal Science.
MILLS, M.C. & STARR, G.W., Readings in Public Finance, New York, 1932
MALLET, B. & GEORGE, C. O., British Budgets, 3 Series, London, 1913, 1929, 1933.
STUDENSKI, P., Chapters in Public Finance, New York, 1933.
STAMP, Sir J., The Fundamental Principles of Taxation in the Light of Modern Developments, London, 1934.
FAGAN, E.D. & MACY, C. W., Public Finance, New York, 1935.
Government Finance in the Modern Economy (Annales of the Amer. Acad. of Pol. & Soc. Sc., 1936).
JENSEN, J.P., Government Finance, New York, 1937.
HICKS, U.K., The Finance of British Government, 1920-36, London, 1938.
GROVES, H.M., Financing Government, New York, 1939.
BUEHLER, A. G., Public Finance, New York, 1940.
HOWARD, M. S., Principles of Government Finance, Chicago, 1940
NEWCOMER, M., Taxation & Fiscal Policy, New York, 1940
DALTON, H., Principles of Public Finance, London, 1946.

- FIGOU, A.C., A Study in Public Finance, London, 1946.
- HICKS, U.K., Public Finance, London, 1947.
- De VITI de MARCO, A., Il carattere teorico dell'economia finanziaria, Roma, 1883.
- MAZZOLA, V., I dati scientifici della finanza pubblica, Roma, 1890.
- FLORA, F., Le finanze degli stati composti, Torino, 1890.
- LORINI, E., Scienza delle finanze, Pavia, 1912.
- GRIZIOTTI, B., Considerazioni sui metodi e i problemi della scienza pura delle finanze, Roma, 1912.
- EINAUDI, L., Corso di scienza della finanza, Torino, 1928.
- De VITI de MARCO, A., I primi principi dell'economia finanziaria, Roma, 1928.
- GRIZIOTTI, B., Principi di politica, diritto e scienza delle finanze, Padova, 1929.
- MORSELLI, E., Teoria generale della finanza pubblica, Padova, 1935.
- GIANNINI, A.D., Istituzioni di diritto tributario, Milano, 1939.
- MORSELLI, E., Sistema tributario italiano, Padova, 1939.
- MASCI, G., Corso di scienza delle finanze e diritto finanziario, Roma 1939.
-
- TYSZKA, C. von, Grundsätze der Finanzwissenschaft, Jena, 1923.
- FOELDER, B., Finanzwissenschaft, Jena, 1927.
- JECHT, H., Wesen und Formen der Finanzwirtschaft, Jena, 1928.
- ANDREAS, W., Grundlegung einer neuen Staatswirtschaftslehre, Jena, 1930.
- MOLL, B., Lehrbuch der Finanzwissenschaft, Berlin, 1930.
- TERHALLE, F., Finanzwissenschaft, Jena 1930.
- LOTZ, W., Finanzwissenschaft, Tübingen, 1931.
- KHESERO, K. Th. von, Grundriss der Finanzwissenschaft, Leipzig, 1938.
- TERHALLE, F., Leitfaden der deutschen Finanzpolitik, Wien-Leipzig, 1938.
- AMMON, A., Grundsätze der Finanzwissenschaft, Bern, 1947.
-
- مؤلفات في الاقتصاد العامة
-
- BENDU, A., La loi de Wagner et l'accroissement des dépenses dans les budgets modernes, Paris, 1910.
- NETTER, H., L'évolution des dépenses publiques en France depuis 1911, Paris, 1937.
- MAIRE, J. V., La progression des dépenses publiques depuis 1913, Paris, 1938.

NOGARO, R., *Le financement des dépenses publiques et la liquidation des dépenses de guerre*, Paris, 1948.

GUEST, H. W., *Public Expenditure; the Present Ills and the Proposed Remedies*, New York, 1937.

WILLOUGHBY, W. F., *Financial Condition and Operations of the National Government, 1921-1936*, Washington, 1931.

NATIONAL INDUSTRIAL CONFERENCE BOARD, *Cost of Government in the United States, 1928-29*, New York, 1931.

WOODY, C.D., *The Growth of Governmental Functions*, New York, 1933.

GREENWOOD, E., *Spenders All*, New York, 1935.

GUEST, H.W., *Public Expenditure Policies and Trends (Annals of the Amer. Acad. of Pol. & Soc. Sc., 1935)*.

SHULTZ, W. J. & CADRE, M.R., *Financial Development of the United States*, New York, 1937.

GRAZIANI, A., *L'aumento progressivo delle spese pubbliche*, Modena, 1877.

CONIGLIANI, *L'aumento apparente delle spese pubbliche*, Milano, 1890.

SITTA, P., *L'aumento progressivo delle spese pubbliche*, Ferrara, 1893.

PANTALEONI, *Contributo alla teoria del ripartito delle spese pubbliche*, Palermo, 1904.

TANGORRA, V., *Contributo alla teoria delle spese pubbliche*, Pisa, 1905.

MORSELLI, E., *Nota sul concetto di spesa pubblica*, nel volume: «*Problemi di finanza fascista*, in onore di F. Florio», Roma, 1937.

MORSELLI, E., *Del carattere politico-giuridico della spesa pubblica (Rivista Ital. di dir. finanz., 1938)*.

GEFFCKEN, *Le spese pubbliche dello Stato*, (Biblot. dell'Econ. III. Vol. IV).

HOCK, K. von, *Die öffentlichen Abgaben und Schulden*, Stuttgart, 1863.

PFEIFFER, E., *Vergleichende Zusammenstellung der europäischen Staatsausgaben*, Stuttgart, 1877.

ENGLIS, K., *Die öffentlichen Ausgaben*, in «*Handbuch der Finanzwissenschaft*, von W. Gerloff und F. Meisch, Tübingen, 1928. Bd. III.

COLM, G., *Volkswirtschaftliche Theorie der Staatsausgaben*, Tübingen 1927.

STATISTISCHES REICHSAMT., *Die Staatsausgaben von Grossbri-*

tannen, Frankreich, Belgien und Italien in der Vor- und Nachkriegszeit, Berlin 1927 - Die Wirtschaft des Auslandes, Ueberblick ueber die gesamte Wirtschaftsentwicklung des 44 wichtigsten Länder der Welt seit 1900, Berlin 1929.

٣ - مؤلفات في مالية الميّنات المحلية

BALAMEZOV, S., Quelques réflexions sur deux conceptions théoriques du gouvernement local (Rev. Crit. de Légis. et de Juris., 1938, P. 707.)

BARTHELEMY, J., Provinces, Paris, 1941.

La réforme des finances locales en Allemagne (Bull. de Légis. Comp., 1943.).

BRAIBANT, E., L'organisation provinciale de la Belgique, 1946.

WILKIN, R., Commentaire de la loi communale, Bruxelles, 1947.

GRICE, J. W., National and Local Finance, London, 1919.

WALKER, M., Municipal Expenditures, Baltimore, 1939.

HILLHOUSE, A. M., New Sources of Municipal Revenue, Chicago, 1935.

LUTZ, H. L., State Supervision of Local Finance (Jl. of Pol. Econ., 1935).

MACDONALD, A.F., American City Government & Administration, N. Y. 1936.

WRENSHALL, C.M., Municipal Administration & Accounting, N. Y. 1937.

RIDLEY, C.E. & SIMON, H.A., Measuring Municipal Activities, Chicago, 1938.

QUEEN & LEWIS, The City. A Study of Urbanisme in the U.S., New York 1939.

JENNINGS, W., Principles of Local Government Law, London, 1939.

CHATTERS, C.-H., & HILLHOUSE, A.M. Local Government Debt Administration, New York, 1939.

KILPATRICK, W., State Supervision of Local Budgeting, New York, 1939.

NEFF, F.A. Municipal Finance, Wichita, 1939.

STONE, D. C., The Management of Municipal Public Works, Chicago, 1939.

MACDONALD, A.F., American State Government & Administration, New York, 1946.

MACCORKLE, S. A., Municipal Administration, New York, 1942.

HART, Introduction to the law of Local Government & Administration, London, 1946.

- SMELLIE, K.B., *History of Local Government*, London, 1946.
 WARREN, J. H., *English Local Government System*, London, 1946.
 LIPMAN, V.-D., *Recent Trends in French Local Administration*, (Pub. Adm. London, 1947).

RAGGI, L., *Diritto Amministrativo*, Vol. II, *L'Amministrazione indiretta locale e la sua organizzazione*, Padova.

De GENARO, G., *Sguardo d'insieme sull'attuale problema dell'autonomia degli enti locali*. (Rivista Amministrativa, Roma, 1946.).

PRATELLI, D., *Regione o Provincia. Autonomia locale*. (Riv. Amministrativa, 1946).

PAGENKOPF, H., *Handbuch der Gemeindeverwaltung*, 3 Teil: *Gemeindefinanzen*, Berlin, 1938.

BERTHOLD, H. und LANGE, O., *Leitfaden zum Steuerrecht der Gemeinden und Gemeindeverbände*, Berlin, 1939.

HECKER, E., *Gemeindliche Selbstverwaltung*, Berlin, 1941.

NORDSIECK, F., *Organisation und Aktenführung der Gemeinden*, Leipzig, 1941.

٤ - مؤلفات في التتويج

Les plans monétaires pour l'après-guerre (Plan Keynes et Morgenthau, Bull. de Légis. Comp. 1943).

SAUVY & DEPOID, *Salaires et pouvoir d'achat des ouvriers et des fonctionnaires entre les deux guerres*, Paris, 1945.

BAUDIN, L., *La monnaie et la formation des prix*, Paris, 1947.

NOGARO, B., *La théorie de l'inflation à la lumière des expériences monétaires contemporaines*. (Rev. d'Econo. Pol., 1947).

DAMALAS, B. V., *Monnaie et conjoncture*, Paris, 1947.

KEYNES, I. M., *A Tract on Monetary Reform*, London, 1923.

DOBRETSBERGER, J., *Das Geld im Wandel der Wirtschaft*, Berna, 1947.

* - مؤلفات في الثروة والتملك

STAMP, Sir J., *Wealth & Taxable Capacity*. - *British Income & Property* - The Application of Official Statistics to Economic Problems.

GIFFEN, R., *The Growth of Capital: National Expenditure of the United Kingdom Compared with Population and Property*.

GINI, C., *A Comparison of the Wealth & National Income*, 1935.

٦ - مؤلفات عن المرافق العامة والتجارة العامة

LAZARD, M., De l'intervention de l'Etat en matière économique et de l'équilibre des forces sociales. (Mélanges Mahaim, Paris, 1935).

DE SCHOOTEN, J. U., L'action du gouvernement dans le développement industriel de la Norvège (Bull. Commercial, Bruxelles, 1935).

TESTE, P., Les services publics de distribution d'eau, de gaz et d'énergie électrique, Paris, 1940.

VEZIEU, F., Les services publics industriels dans la région parisienne, Paris, 1940.

LECAT, E., La régie des T.T. et la réforme de la comptabilité de l'Etat, Bruxelles, 1941.

BLOCH, R., Les applications en France de l'économie mixte, Paris, 1942.

LOTTW, R., La rémunération du chef d'entreprise dans le droit fiscal, Paris, 1942.

MARLONE, E., Les sociétés d'économie mixte en Belgique, Bruxelles, 1947.

THOMPSON, C., Public Ownership, New York, 1935.

WILCOX, D. F., The Administration of Municipally-Owned Utilities, 1931.

BAUER, J., Rates & Revenues of Public Enterprises, (Annals of the Ameri. Acad. of Pol. & Soc. Sc., vol. 183, 1936).

SORRELL, L. C., Government Ownership & Operation of Railways for the United States, New York, 1937.

COLE, M., The Progress of Government Control (Fabian Quarterly, 1939).

FADINOD, M. & GORDON, L., Government & the American Economy New York, 1941.

MARX, Elements of Public Administration, New York, 1945.

FABIAN, The Nationalisation of the Railways (Polit. Quarterly, 1947).

THORNTON, R.-H., Nationalisation (Jl. of Public Adminis., London 1947).

PIVATO, G., Le imprese di servizi pubblici, Milano, 1939.

HUENKSWADEL, A., Ueber die Organisation und Rechtsstellung der selbständigen öffentlichen Unternehmungen des Kantons Zürich, 1945.

GRAF, R., Die städtischen Elektrizitätswerke in ihrer Bedeutung für den kommunalen Finanzhaushalt, 1947.

٧ - مؤلفات في البنية الاقتصادية

HOSTELET, G., L'action des pouvoirs publics dans le traitement de

la crise économique. (Rev. Econ. Internat., 1933).

PIETTE, A., La politique du pouvoir d'achat devant les faits. Expérience américaine et expérience française, Paris, 1933.

LAMBERT, M., Le milieu américain et l'évolution de l'expérience Roosevelt. (Jl. des Economistes, 1933.).

Loi fédérale du 6 avril 1933 sur la garantie contre les risques à l'exportation. (Recueil des Lois fédérales, Berne, 1933).

La réglementation des problèmes de la main-d'œuvre et de l'assurance-chômage devant la crise internationale. (Bull. Mens. du Placement et du Chômage, oct. 1933).

MARCHEL, J., Rendements fiscaux et conjoncture, Paris, 1942.

GREENWOOD, E., The Great Delusion, Some Facts about Government in Business, New York, 1933.

PERSONS, W. M., Government Experimentation in Business, New York, 1934.

CHASE, S., Government in Business, New York, 1935.

PHILIPS, C. F. & GARLAND, J. V., Government Spending and Economic Recovery, New York, 1933.

DYER-SMITH, P. S., Mr. Roosevelt and Business. (National Review, 1933).

COONS, A. G., Government Expansion in the Economic Sphere, Philadelphia, 1933.

HALL, F. P., Government & Business, New York, 1933.

ROSINIA, A. W., The New Deal under the Microscope, Chicago, 1933.

STAMP, Lord, The Bearing of Recent American Experience on Economic Theory, (Journal of the Institute of Bankers, 1933).

LYON, L. F., Government and Economic Life, London, 1940.

MORRISON, H., Economic Planning, (Public Adminis., London, 1947).

FOSSATI, E., New Deal. Il nuovo Ordine economico di F. D. Roosevelt, Padova, 1937.

ACERHO, G., La congiuntura economica e l'autarchia, (Rivista di Politt. Econ., Roma, 1933.).

REINDERS, H. T. J., Die planmäßige Beeinflussung der niederländischen Landwirtschaft in den Krisen Jahren ab 1929, Bonn, 1942.

— A — ملاحظات على التنظيم الإداري

GEORGIN, CH., Cours de droit administratif, I. - Organisation générale des services publics, Paris, 1933.

BRANGER, J., La réforme administrative, (Centre Polytech. d'Etudes écono., No. 53, Janv. 1933).

D'ARTOIS, E., Le service de documentation dans les administrations

publiques, (L'Organisation Scientifique, Nov. 1939).

Décret du 8 sept. 1939 relatif à l'organisation du travail dans les administrations centrales des ministères (Journal Officiel du 9 sept. 1939).

HENRY, A., Rédaction administrative, Bruxelles, 1939.

PECHAT, G., La réforme administrative (Rev. des deux Mondes, 15 août 1939).

URWICK, L., Les principes d'organisation et leur application pratique, (Bull. du Comité National de l'Organisation Française, Juill. 1939).

Construction et équipement standard des bureaux. (Même Revue, oct.-nov. 1939).

LEO, F., Le bon sens administratif. La fonction administrative. La hiérarchie, Paris, 1941.

JEEZ, G., Appréciation par les gouvernants et leurs agents de l'opportunité d'agir. Création, organisation et fonctionnement des services publics, (Rev. du Droit Public, 1943).

HAICKINO, F., Point d'administration, point de France. Nouvelles réflexions sur la mécanique administrative. New York, 1944.

JUMILLON, L., La réforme de l'administration française, Paris, 1945.

FINER, H., The Theory and Practice of Modern Government 2 vol. London, 1932.

WALKER, H., Public Administration in the United States, New York, 1937.

DAWSON, M. G., The Select Committee on the Civil Service, (Canadian Jrl. of Economics, May, 1939).

PARRY, H. L., English Central Government, London, 1939.

PFFIFFNER, J. M., Research Methods in Public Administration, New York, 1940.

DALE, H. E., The Higher Civil Services of Great Britain, 1941.

COLE, G. D. H., Reconstruction in the Civil and Municipal Service, London, 1942.

LEIBERSON, A., Administrative Regulation, Chicago, 1942.

CLARKE, J. J., Outlines of Central Government, London, 1943.

BARKER, E., The Development of Public Services in Western Europe 1850 - 1930, Oxford, 1944.

DIMOCK, M. E., Bureaucracy self-examined, (Public Adm. Rev., Chicago, 1944).

LAIRD, J., The Device of Government, Cambridge Uni. Press, 1944.

SIMON, H. A., Decisionmaking & Administrative Organization, (Public Adm. Rev., 1944).

WHITE, A. K., The British Method of Government, London, 1944.

Civil Service Reform, (The Economist, June, 9 th. 1945).

ANDERSON, W., The Units of Government in the United States, Chicago 1945.

- Id. & GAUS, J. M., *Research in Public Administration*, Chicago, 1946.
- GLADDEN, E. N., *The Civil Service, Its Problems & Future*, London, 1945.
- VON MISSE, L., *Bureaucracy*, London, 1945.
- ANDERSON, Sir J., *The Machinery of Government*, London, 1946.
- PALANDRE, M. R., *Introduction to Indian Administration*, Oxford, 1946.
- WHEARE, K. C., *Machinery of Government (Public Admins., London, 1946)*.
- WHITE, L. D., *The Public Service in the Postwar World*, (Rev. Inter. des Sc. Admins., 1947.).
- ZANOLINI, G., *Corso di diritto amministrativo*, Torino, 1939.
- ZIGNOLI, V., *La tecnica del magamminaggio*, Roma, 1939.
- FLEINER, F., *Institutionen des deutschen Verwaltungsrecht*, Zürich 1939.
- RUCK, E., *Schweizerisches Verwaltungsrecht*, Zürich, 1939.
- FRANK, H., *Technik des Staats, Grundsätze der Verwaltungsreform und der Verwaltungswissenschaft*, (Zeitsch. der Akad. für deutsches Recht, 1941, 1).
- HUBER, E. R., *Begriff und Wesen der Verwaltung*, (Geist der Zeit, 1941, S. 287.).
- REHKOPF, A., *Staats- und Verwaltungskunde*, Berlin, 1941.
- PFKIPER, H., *Vereinfachung und Vereinheitlichung der Verwaltung* (Verwaltungs-Archiv, 1942, Heft, D).
- TAEUBER, W., *Verwaltungswissenschaft, Verwaltungsrecht, Heeresverwaltung*. (Zeitsch. für gesamte Staatswissenschaft, Bd. 102, Heft 2, 1942).
- ٩ — مؤلفات عن الوطن
- RASTEL, G., *Le problème des fonctionnaires*, (Finances Publiques, Janv. 1939).
- Le statut des fonctionnaires: une proposition de loi de M. Jacques Bardoux, (Bull. quotidien de la Soc. d'Etudes et d'Inform. économiques, 18 avril 1939).
- DUVERGER, M., *La situation des fonctionnaires depuis la révolution de 1940*, Paris, 1941.
- CAMU, M., *Essai sur la technique et la théorie des traitements*, Liège, 1944.
- KILCHENMANN, M., *La révocation des fonctionnaires administratifs*, Lausanne, 1945.
- HALEWYCK DE HEUSCH, *Le recrutement des agents de l'Etat*, Bruxelles, 1945.

ATKINSON, ODENCRANTZ & DEMING, Public Employment Service in the U.S., Chicago, 1938.

PARKER, R. S., Educational Standards & differential Recruitment to the Public Service, (Public Adminis., Oct. 1939).

PARSONS, Ph. A., Qualifying Workers for Public Administration, (Commonwealth Rev., May, 1939).

ROSS, C. M., A Survey of Public Personnel Legislation and Administrative Regulations, 1939.

WINTER, C., Post-entry Training for Local Government Officers, London, 1939.

COATS, R. H. & others, Training for Public Administration, (Canad. Jr. of Econo. & Polit. Sc., 1945).

BALDI PAPINI, U., Il rapporto d'impiego pubblico, Padova, 1942.

MUELLER, H., Das Wesen des deutschen Beamtentums, (Deutsche Verwaltung, 1939, N. 13).

SCHIMMER, R., Das Beamten- und Besoldungsrecht, Stuttgart, 1939.

REINERT, W., Reichsbeamten- und Besoldungsrecht, Berlin, 1941.

SCHNEIDER, R., Verzeichnis der Beamtenaufbahnen, Berlin, 1943.

WITTLAND, H., Beamtenrechtliche Gesetze, Berlin, 1943.

NAWIASKY, H., Der öffentliche Funktionär, Zürich, 1947.

١٠ - مؤلفات في الدين العام

تعقيب أمراء الدين العام ، للإستاذ الدكتور عبد الحكيم الرظوي ، القاهرة ١٩٤٢

LAUFENBURGER, H., Progression de la dette publique et amortissement, (Kyklon, Berne, vol. I., 1947).

BIRCK, L. V., The Public Debt, New York, 1927.

WITHERS, W., The Retirement of National Debts, New York, 1929.

HENDRICKS, H. G., The Federal Debt, 1919-1933, Washington, 1933

١١ - مؤلفات في الإدارة المالية

CHICOB, S., Le contrôle de l'engagement des dépenses publiques, Paris, 1929.

Contrôle de l'exécution du budget. (Rev. de Sc. et de Légis. Financières, 1939, p. 345.)

MOFFA, G., La Corte dei Conti nel Regno d'Italia, Milano, 1939.

NUMEROSO, R., Previsioni, costi e contabilità nelle pubbliche amministrazioni, Napoli, 1939.

HUBER, H., Das Kassenwesen der Reichsfinanzverwaltung Berlin, 1939.

LEUPOLD, O., Die Verwaltungsbuchführung der deutschen Gemeinden nach den neuesten reichsrechtlichen Vorschriften, Leipzig, 1941

١٢ - مؤلفات في المسؤولية الادارية

LAFERRIERE, Droit administratif, Questions relatives à la juridiction et aux recours administratifs, Les Cours de Droit, Paris, 1942.

GRAPP, P., Le système de l'administrateur-juge en droit fédéral suisse, Lausanne, 1943.

FINER, H., Administrative Responsibility in Democratic Government, Chicago, 1941.

UHLER, A., Review of Administrative Acts, A Comparative Study of the Separation of Powers and Judicial Review in France and the U.S. Chicago, 1942.

CODACCI FRANELLI, G., L'annullamento degli atti amministrativi, Milano, 1939.

GIANNINI, M.S., L'interpretazione dell'atto amministrativo, Milano, 1939.

ROMANELLI, V., L'annullamento degli atti amministrativi, Milano 1939

CANTUCCI, M., L'attività di diritto privato della pubblica amministrazione, Padova, 1942.

QUICCIARDI, K., La giustizia amministrativa, Padova, 1942.

ROEDER, H., Zur Abgrenzung von Justiz- und Verwaltungsrecht. (Zeitsch. der Akad. für deutsches Recht, 1941).

SCHALLER, V., Die disziplinarische und vermögensrechtliche Verantwortlichkeit der Behörden und Beamten nach zugerischem Recht, Zürich, 1944.

BASCHIO, A., Beziehungen zwischen Justiz und Verwaltung in schweizer. Recht Zürich, 1946.

١٣ - مؤلفات عن الأخلاق السياسية

Der öffentliche Funktionär. Aufgaben, Pflichten, Sorgen und Freuden. Einsiedeln, Edin. Benziger Co. 1946.

١٤ - مؤلفات في المقتات الحربية

JÈZE, G., Les finances de guerre de l'Angleterre, Paris, 1915.

Id., Les dépenses de guerre de la France (Dotation Carnegie)

Le livre blanc britannique sur les finances de guerre (Bull. de Légis. Comparée 1942.)

Le livre blanc 1943 sur les finances de guerre en Grande-Bretagne, (Bull. de Légis. Comparée, 1943).

OKRARD, J., Les Dommages de guerre aux biens privés. Liège, 1944.

HART G. H. & ALLEN, E.D., Paying for Defense, Philadelphia 1941.

ELPHINSTONE, Sir L.H., The War Damage Acts 1941-42, London, 1942

- BURKE, J., War Damage Guide London, 1943.
 CAHN, H. J., Wesen und Grundbegriffe des Kriegsschadenrechts
 Affoltern, J. Weiss, 1945.

١٥ - مؤلفات في موضوعات مختلفة

- NOGARO, B., Finances et politique, Paris, 1927.
 Les finances publiques de l'Angleterre, (Rev. de Science et de Légis.
 Financières, 1939, p. 202.)
 DEHOVE G., Impôt, Economie et Politique. T. I. Pression fiscale et
 équilibre économique, Paris, 1947.
 LAUFENBURGER, H., Régimes économiques, réformes sociales et
 finances publiques (Rev. Economique et Sociale, Lausanne 1947, 2).
 VISSCHER, P. de, Les nouvelles tendances de la démocratie anglaise,
 Paris, 1947.
 VON MISES, L., Le Gouvernement omnipotent, Paris 1947.
 GROVES H. M., Post-War Taxation and Economic Progress, London,
 1946
 NEUMARK, F., Theorie und Praxis der modernen Einkommenbesteuerung,
 Berne, 1947.

١٦ - مطبوعات دورية

Abréviations: - B. Bulletin; J: Journal; R: Revue, Review, Rivista
 Z. Zeitschrift.

- L'Egypte Contemporaine — مجلة القآنون والاقتصاد — مجلة الحقوق —
 Annales des Finances Publiques. (Paris).
 B. de Législation Comparée. (Paris).
 B. de l'Institut International de Statistique, (Rome).
 B. des Contributions Directes, (Paris).
 B. de Statistique et de Législation Comparée, (Paris).
 B. du Comité National de l'Organisation Française.
 L'Economiste Français. (Paris).
 J. des Economistes. (Paris).
 L'Organisation Scientifique.
 La Réforme Sociale. (Paris).
 R. Critique de Législation et de Jurisprudence.
 R. d'Economie Politique. (Paris).
 R. de Science et de Législation Financières. (Paris).
 R. des Sciences Politiques.
 R. du Droit Public et de la Science Politique en France et à l'Etranger.
 (Paris).

R. Economique Internationale. (Bruxelles).
R. Internationale des Sciences Administratives (Bruxelles).
R. Politique et Parlementaire. (Paris).

—
American Economic Review.
American Political Science Review.
Annales of the American Academy of Political and Social Science.
B. for International Fiscal Documentation. (Amsterdam).
The Canadian J. of Economics and Political Science. (Toronto).
Economica. (London).
The Economic Journal. (London).
The Economist (London).
Federal Reserve Bulletin.
J. of the Institute of Bankers.
The J. of the Institute of Public Administration (London).
J. of Political Economy (Chicago).
J. of the Royal Statistical Society (London).
National Municipal Review.
Political Science Quarterly; Proceedings.
Public Administration Review (Chicago).
Public Management. (U.S.A.)
Public Personnel Review (U.S.A.)
Quarterly J. of Economics.
R. of Economic Statistics.
R. of Economic Studies.
South African J. of Economics (Johannesburg).
The Statesman's Year-Book (London).
The Statist (London).
Statistical Abstract of the United Kingdom.
Tax Systems of the World (U.S.A.)

—
Annuario Statistico Italiano.
Giornale degli Economisti.
L'Organizzazione Scientifica del Lavoro.
Rivista Amministrativa.
R. di Diritto Pubblico.
R. di Politica Economica.
R. Italiana di Diritto Finanziario.
R. Italiana di Scienze Economiche.

—
Archiv des öffentlichen Rechts.
Deutsche Verwaltung.

Die Deutsche Volkswirtschaft.
Finanz-Archiv. (Stuttgart).
Jahrbuch für Nationalökonomie und Statistik.
Reichsverwaltungsblatt.
Schnöllers Jahrbuch.
Schweizerische Z. für Volkswirtschaft und Statistik.
Verwaltungs - Archiv.
Vierteljahrshäfte zur Konjunkturforschung.
Z. der Akademie für deutsches Recht.
Z für die gesamte Staatswissenschaft.
Z. für schweizerische Statistik und Volkswirtschaft.

١٧ - مطبوعات نصبة الأمم

Annuaire Militaire.
Annuaire Statistique.
B. Mensuel de Statistique.
Memorandum sur les Finances Publiques.
Monnaies et Banques.
La Production Mondiale et les Prix.
R. de la Situation Economique Mondiale.

١٨ - تقارير

مجموعة أعمال المؤتمر الاقتصادي الأول المنعقد بالأمم المتحدة في ١٨-٢١ أبريل سنة ١٩٤٦
الأمم المتحدة ١٩٤٧

International Financial Conference, Brussels, 1920; Report on
Public Finance.

Select Committee on National Expenditure, London, 1940; Reports.
U.S. Census; Reports on National Expenditures.

فهرس

سنة

١

نهر

مقدمة

آراء علماء الاقتصاد والمالية العامة في أسباب ازدياد النفقات العامة

الفصل الأول - الآراء التي تمزق ازدياد النفقات العامة الى
ازدياد الثروة

٣

الفصل الثاني - الآراء التي تمزق ازدياد النفقات العامة الى كيفية
توزيع الثروات

٦

الفصل الثالث - اعتبار ازدياد النفقات العامة مظهرا لقانون حلول
المصاريف العامة محل المصاريف الخاصة

٨

الفصل الرابع - الآراء التي ترجع ازدياد النفقات العامة الى
أسباب سياسية أو قانونية سياسية

١١

١ - رأى ليون ساي في أن سيادة النظام الديمقراطي

١١

هي سبب الزيادة

١٢

ب - رأى ليون ساي أيضا في الحكومات البرلمانية

١٤

ج - رأى فاجنر

١٦

د - رأى كوهن ولونز

١٨

هـ - رأى لروا بوليه

٢٠

الفصل الخامس - الآراء التوفيقية

٢٠

١ - رأى جراتسياني

٢٢

ب - رأى جيز

(ب)

صفحة

القسم الاول

دراسة تمهيدية

الباب الأول

- ٤١ احصاء النفقات العامة مصر
- ٤١ الفصل الأول - ماهية النفقات العامة وكيفية حسابها
- ٤١ المبحث الاول - ماهية النفقة العامة
- ٤٤ المبحث الثاني - حساب النفقات العامة
- الفصل الثاني - نشأة الميزانية المصرية وتطورها ومدى انطباق
- ٤٥ الملاحظات السابقة عليها
- ٥٣ الفصل الثالث - احصاء نفقات الحكومة للركبة
- ٧٣ الفصل الرابع - نفقات الهيئات المحلية
- ٧٣ المبحث الاول - أغراض ووظائف الهيئات المحلية
- المبحث الثاني - الهيئات المحلية المصرية، نشأتها وتطورها
- ٨٣ ووظائفها
- ١٠٧ المبحث الثالث - بعض احصاءات عن النفقات المحلية

الباب الثاني

- ١٢١ مراحل ازدياد النفقات العامة في مصر
- الفصل الأول - المرحلة الاولى : من سنة ١٨٨٠ الى عقد الاتفاق
- ١٢٣ الانجليزى القرنى سنة ١٩٠٤
- الفصل الثاني - المرحلة الثانية : من سنة ١٩٠٥ الى بدء الحرب
- ١٢٨ العالمية الاولى سنة ١٩١٤

- الفصل الثالث - المرحلة الثالثة : فترة الحرب العالمية الاولى
والسنوات التي أعقبها مباشرة حتى - ١٩٣٣-٢٤ ١٣١
- الفصل الرابع - المرحلة الرابعة : من بدء تطبيق النظام البرلماني
سنة ١٩٢٤ الى قيام الحرب العالمية لثانية سنة ١٩٣٩ ١٣٥
- الفصل الخامس - المرحلة الخامسة : فترة الحرب العالمية الثانية من
سنة ١٩٣٩ الى الآن ١٣٧

القسم الثاني

دراسة أسباب ازدياد النفقات العامة في مصر

الباب الأول

أثر بعض العوامل الاقتصادية والاجتماعية في نمو النفقات العامة

- الفصل الاول - تأثير القوة الشرائية للتقود على النفقات العامة ١٤٩
- الفصل الثاني - أثر ازدياد السكان واتساع الاقليم على ازدياد
النفقات العامة ١٦٠
- المبحث الاول - ازدياد السكان بوجه عام ١٦٠
- المبحث الثاني - اتساع المدن ١٦٦
- الفصل الثالث - أثر ازدياد الثروة والدخل في نمو النفقات العامة ١٧٣
- الفصل الرابع - أثر قيام الحكومة والمؤسسات المحلية بالمشروعات
الصناعية والتجارية على ازدياد النفقات العامة ١٨٨
- الفصل الخامس - أثر المنافسة الاقتصادية في نمو النفقات العامة ٢٠٨
- الفصل السادس - أثر المدورة الاقتصادية في ازدياد النفقات العامة ٢١٧

(5)

٢٢٩ المبحث الاول - اعانة الزراع
٢٤٢ المبحث الثاني - حماية الملكية العقارية الزراعية
٢٥٩ المبحث الثالث - اعانة المتعطلين من العمل

الباب الثاني

أثر بعض العوامل الإدارية في ازدياد النفقات العامة
الفصل الأول - أثر سوء التنظيم الإداري في ازدياد النفقات العامة
٢٦٦
الفصل الثاني - أثر نظام التوظيف وازدياد عبء المرتبات
في ازدياد النفقات العامة
٢٨٥
المبحث الأول - نظام التوظيف
٢٨٥
المبحث الثاني - ازدياد عدد الموظفين
٢٩٧
المبحث الثالث - ارتفاع مستوى المرتبات
٣١٠
الفصل الثالث - ازدياد عبء المعاشات
٣٢٢

الغالب الثالث

أثر بعض العوامل المالية في ازدياد الصفقات العامة

٣٤٢	الفصل الأول - سهولة الالتجاء الى القروض
٣٤٢	المبحث الأول - كلمة عامة
٣٤٩	المبحث الثاني - نشأة الدين العام المصري وتطوره
٣٦٢	الفصل الثاني - وجود فائض في الإيرادات أو مال احتياطي
٤١٢	الفصل الثالث - عدم مراعاة بعض القواعد المالية
٤٢١	الفصل الرابع - إساءة استعمال الاعتبارات الإضافية

(ه)

محتمة

الباب الرابع

أثر بعض العوامل السياسية في ازدياد النفقات العامة

- ٤٥٢ الفصل الأول - نمو مسئولية الدولة
٤٦٢ الفصل الثاني - درجة ققاء الاخلاق السياسية
٤٦٥ الفصل الثالث - الضغط السيامي للجماعات
٤٦٦ الفصل الرابع - المركز الدولي

الباب الخامس

- ٤٦٧ أثر تقدم الفنون الحربية في ازدياد النفقات العامة
٤٦٨ النفقات الحربية لمصر

الباب السادس

اتجاهات زيادة النفقات العامة

- ٤٨٤ الفصل الأول - مدى ازدياد النفقات العمومية
٤٨٧ المبحث الاول - مدى ازدياد نفقات السلطات العليا
٤٩١ المبحث الثاني - مدى ازدياد نفقات الادارة المالية
٤٩٨ المبحث الثالث - مدى ازدياد نفقات الادارة العمومية
٥٠٣ الفصل الثاني - مدى ازدياد نفقات الامن العام
٥٠٣ المبحث الاول - مدى ازدياد نفقات الامن الخارجى
٥٠٦ المبحث الثاني - مدى ازدياد نفقات الامن الداخلى
المبحث الثالث - مدى ازدياد النفقات النعم العادية للناتجة
٥١٢ عن الحرب والطوارئ والاضطرابات

(و)

صفحة

٥١٦	٣ - مدى ازدياد نفقات الرخاء العام
٥١٦	المبحث الأول - مدى ازدياد نفقات الصحة العامة
٥١٨	المبحث الثاني - مدى ازدياد نفقات الادارة الاقتصادية
٥٣٥	المبحث الثالث - مدى ازدياد نفقات رفع المستوى الثقافي
٥٤٢	الفصل الرابع - مدى ازدياد نفقات الرخاء المحلي

٥٥٢ الخلاصة

٥٥٢ ملاحق

٥٥٥	ملحق ١ : بيانات جديدة
٥٥٩	ملحق ٢ : احصاء النفقات العامة لبعض الدول

٥٥٩ المراجع

تصحيح الاخطاء

صفحة	سطر	خطأ	صواب
٦٩	١٧	بالعامش	٥٤٤٣
٧١	٤		٩٤٧٠٣٠١٨
١٠٨	١	بالعامش	١٩٤٧
١٤٧	١٠	الفترة الاقتصادية	٩٤٧٠٣٠١٨
١٥٦	٢٦	الفترة الاقتصادية	٩٤٧٠٣٠١٨
١٧٣	١٤	(١)	(٣)
١٧٣	٢٤	(١)	(٣)

أرقام معروقات السكك الحديدية والنفقات والتلفيات في السنوات من ١٩٣٥-٣٦ حتى ١٩٣٩-٤٠ الواردة بالجدول تشمل الماعات والمكافآت ٤
التي تكون لفترة مع معروقات السنوات السابقة واللاحقة صحيحة ٤
تسجل بها الأرقام الواردة بالصفتين ٥٣٣ و ٥٣٤ .

٢٠٠	٢٠	٦٥-١٩٤	٧٠-٨٣٥
٢٠٥	٢٦	٧٠ ٨٣٥	١٥٠١٩٤
٢٦٠	٠٣	التي	التي
٢٦٨	٧	التي	التي
٢٧٢	١٩	البرلمانية	البرلمانية
٤٦٢	٣	ازدياد	ازدياد

